چوان كول



الكولونيالية والثورة

الأصول الاجتماعية والثقافية لحركة عرابي في مصر

نقله إلى العربية: عنان علي الشهاوي



مدارات للأبحاث والنشر
MADARAT for Research and Publishing

الكولونيالية والثورة

الأصول الاجتماعية والثقافية لحركة عرابي في مصر

يبحث هذا الكتاب في الأصول الاجتماعية والثقافية لحركة عرابي في مصر، والذين تعاطفوا معها، والذين أيدوها، والذين عارضوها. واقتضى ذلك دراسة المؤسسات السياسية والثقافية لنظام الحكم السياسي والاجتماعي في مصر تحت الإدارة العثمانية المباشرة للإبانة عن المسار الذي اتخذه التغيُّر الاقتصادي والديموغرافي وتوسع سلطة الدولة الحديثة، الذي أوجد مصالح جديدة لكل من سكان الريف وطوائف المدن والإنتليجنسيا، وهذه "القوى" الثلاث -في نظر المؤلف- تُمثّل "فئات" وليس "طبقات" لاعتقاده بأن كلاً منها يفتقد إلى العلاقات الحقيقية لوسائل الإنتاج بالمعنى الاصطلاحي.

ومن هنا نرى الكتاب يركز على الأصول الاجتماعية للمشاركين في هذه «الحركة» من بين عناصر طوائف المدن بالمعنى الوظيفي، والأصول الثقافية من حيث تطور تكنولوجيا الاتصال ووسائل الانتقال بين الريف والمدينة ودورها في التبعئة الوطنية. وكيف استطاع المثقفون الجدد توظيف الصالونات السياسية والصحافة فكريًا لخلق أيديولوجية المعارضة. وينتهي إلى أن وقائع «الثورة-الحركة» لم تقم على علاقة جدلية بين طبقتين كبيرتين، بل كانت دوامةً من الاضطرابات شملت أكبر قطاع أفقي متنوع من السكان.

إن هذا الكتاب يحمل وجهة نظر مختلفة -إلى حد كبير- عن الكتابات الخاصة بالثورة العرابية، مدعّمًا بحشد هائل من التفاصيل الموثّقة التي لم تلقَ اهتمامًا في الكتابات السابقة عنها. ويُبين عن قدرة المؤلف على توظيف التفاصيل الهامشية وتحويلها إلى معلومات ذات مغزى، وصناعة سرديّة تاريخية مُحكمة مُضفّرة بالجدل النظري، دون الإغراق في التاريخ العام على حساب فكرة الكتاب الأساسية، وهذا هو موطن تميُّزه وأهميّته.



مدارات للأبحاث والنشر
MADARAT for Research and Publishing


978-977-6459-87-6

الكولونيالية والثورة

الأصول الاجتماعية والثقافية لحركة عرابي في مصر

هذه هي الترجمة العربية الكاملة لكتاب

Colonialism & Revolution In the Middle East

-Social and Cultural Origins of Egypt's 'Urabi Movement-

By: Juan R. I. Cole

الكولونيالية والثورة: الأصول الاجتماعية والثقافية لحركة عرابي في مصر
تأليف: چوان كول
نقله إلى العربية: عنان علي الشهاوي
مراجعة وتقديم: عاصم الدسوقي
مراجعة لغوية: أحمد سمنة

الطبعة الأولى لمركز مدارات للأبحاث والنشر
يناير ٢٠١٦م - ربيع الآخر ١٤٣٧هـ

رقم الإيداع بدار الكتب المصرية: ٢٣٤١٣ / ٢٠١٥
الترقيم الدولي: ISBN 978-977-6459-07-6

العنوان: ٥ ش ابن سندر - الزيتون - القاهرة - جمهورية مصر العربية
تليفون: ٠١٠٢٤٤٤٦٣٧٠ - ٠١٠٢٤٤٤٦٣٧١ - ٠١٠٢٤٤٤٦٣٧٢
البريد الإلكتروني: info@madarat-rp.com



مدارات للأبحاث والنشر
Madarat for Research and Publishing

جوان كول

الكولونيالية والثورة

الأصول الاجتماعية والثقافية لحركة عرابي في مصر

نقله إلى العربية: عنان علي الشهاوي


مدارات للأبحاث والنشر
Madarat for Research and Publishing

المحتويات

الجداول والخرائط

٩-٣ مهن الثوار المسجونين في القاهرة والإسكندرية في ١٨ ذي القعدة ١٢٩٩/ ١ أكتوبر ١٨٨٢

٩-٤ المهن المعروفة للمتهمين بالاشتراك في ثورة الإسكندرية في ١١ يونيو والأحداث التالية بالمدينة

٩-٥ المهن المعروفة للمدنيين المتهمين بالتمرد في أحداث الأقاليم ويحاكمون بالقاهرة (خريف ١٨٨٢)

٩-٦ الاعتقالات في قرية شربين، محافظة الغربية، خريف ١٨٨٢

خريطة: وادي النيل بمصر في القرن التاسع عشر

هذا الكتاب

يظل تفسيرُ الثورات الوطنية في تاريخ مصر الحديث أحدَ إشكالات البحث في التاريخ؛ وذلك بسبب تعددِ المفاهيم النظرية والمداخل الفكرية لتناول ظاهرة الثورة بشكلٍ عام. وهو تعددٌ أدّى بدورِه إلى تعددِ وجهات النظر واختلافِها بشأن الظاهرة الواحدة؛ فالمدخل السياسي مثلًا يرى في الثورة صراعًا على السلطة بين قوى سياسية، في حين أن المدخل الاقتصادي ينتهي إلى الصراع الطبقي بين من يملكون وسائل الإنتاج والسلطة بين قوى سياسية، وفي حين أن المدخل الاقتصادي ينتهي إلى الصراع الطبقي بين من يملكون وسائل الإنتاج ومعهم السلطة السياسية وبين من لا يملكون من العمال والفلاحين.. وهكذا.

ولقد أخرجت المطابعُ المصرية والمطابع الأجنبية الكثيرَ من الدراسات المتخصِّصة والكتب العامة عن الثورة العرابية في مصر ١٨٨١ - ١٨٨٢ سواء من وجهة نظرٍ وطنية في تمجيد البطولة، أو من وجهة نظرٍ سياسية في البحث عن الصراع بين المصريين والأتراك الشراكسة. أو من وجهة نظرٍ اجتماعية اقتصادية في الصراع بين الفلاحين وطبقة الملّاك الحكام.

ولعلَّ كتاب جوان كول عن «الأصول الاجتماعية والثقافية لحركة عرابي في مصر» الذي نحن بصدده هو أحدث الدراسات الأجنبية الأكاديمية عن الثورة العرابية (صدر في ١٩٩٩). ويؤكد هذا في حد ذاته أن الثورة العرابية ما

تزال مجالًا لبحوث وبحوث، وأن الدراسات السابقة على كثرتها ينقصها شيء ما؛ إما معلومات تكشف عنها مصادر كانت بعيدةً عن متناول أصحاب الدراسات السابقة، وإما عدم نضج المفاهيم والمصطلحات عند أولئك الباحثين بحيث جاءت أحكامهم غيرَ متسقة. وفي هذا يشير المؤلف إلى أن أهم الكتابات الغربية المعتمدة في الموضوع والمؤثرة تقوم على افتراض التفوق الأوروبي وعدم قدرة الشرق على التعامل مع العالم الحديث؛ مما يستدعي على الفور نغمة الاستشراق كما كشف عنها إدوارد سعيد. وبعضها وقع في خطأ البحث في الثورة العرابية عن طراز الثورة الفرنسية الشهيرة (يوليو ١٧٨٩). وفي بعض الكتابات المصرية اكتفى أصحابها بالقول بأن الثورة تمرُّد شمل الأمةَ على يدِ المثقفين وطوائف المدن وصغار المُلَّاك وكبارهم، دون توضيح كيفية تفاعل تلك القوى الاجتماعية المختلفة. وبعض هذه الكتابات افتَعَلَ أصحابُها فروقًا بين البورجوازية الصغيرة بقيادة العسكريين والبورجوازية الزراعية كما يمثلها شريف باشا وسلطان باشا وآخرون.

ولا يعني هذا أن كتاب كول هو القول الفصل في الموضوع؛ فسوف يأتي آخرون في قابل الأيام يعيدون النظر فيما انتهى إليه مثلما فعل هو مع الذين سبقوه. وليس في هذا ما يعيب؛ ذلك أن التاريخ ما يزال يدور في نطاق الفلسفة أكثر من العلم.. الفلسفة التي تطرح أسئلة دون إجابةٍ محددة متفق عليها.

أما مؤلِّفنا؛ فإنه يبحث عن الأصول الاجتماعية والثقافية للقائمين بالحركة، والذين تعاطفوا معها، والذين أيّدوها، والذين عارضوها. واقتضى

منه هذا دراسة المؤسسات السياسية والثقافية لنظام الحكم السياسي والاجتماعي لمصر تحت الإدارة العثمانية المباشرة؛ ليتبين المسار الذي اتخذه التغير الاقتصادي والديموجرافي ونمو سلطة الدولة الذي أوجد مصالح جديدة لكلٍ من سكان الريف وطوائف المدن والإنتليجنسيا. وهذه «القوى» الثلاث تمثِّل في نظره «فئات» وليس «طبقات»؛ لاعتقاده بأن كلًّا منها يفتقد العلاقات الحقيقية لوسائل الإنتاج بالمعنى الاصطلاحي. وبعبارة أخرى، فطالما أن التقسيم الطبقي بالمعنى الماركسي لم يتبلور آنذاك؛ فإن محاولة تطبيقه على حالة مصر في حركة عرابي يُعد من باب الافتعال. وقد يكون جوان كول مصيبًا في هذا فيما يتعلق بالثورة العرابية؛ ذلك أن أركان الملكية القانونية للأرض الزراعية المعوَّل عليها في الصراع لم تكن قد اكتملت بعد، وأن من تمتعوا بها لم يكن ليشكلوا إطارًا طبقيًا اصطلاحيًا.

ومن ناحية أخرى، فإن المؤلِّف يتجنَّب استخدام مصطلح «الثورة العرابية» ويستخدم بدلًا منه مصطلح «حركة عرابي» ويقول إن كتابه يركِّز على تحليل حوادث مصر من سبتمبر ١٨٨١ التي أسماها المؤرخون الرسميون الغربيون ثورةَ عرابي. وهذا أمر يمكن فهمه في إطار افتعال الحياد العلمي، كما يمكن فهمه في إطار المناخ الفكري للمدرسة الغربية - الأمريكية التي تتحفظ إزاء التفسير الطبقي للتاريخ وتفضِّل عليه القول بدور المجموعات الصغيرة والطوائف، إلا من بعض الاستثناءات الفردية القليلة لباحثين هنا وهناك. ومن هنا نرى المؤلِّف يركِّز على الأصول الاجتماعية للمشاركين في هذه «الحركة» بين عناصر طوائف المدن بالمعنى الوظيفي، وعلى الأصول الثقافية

من حيث تطور تكنولوجيا الاتصال ووسائل الانتقال بين الريف والمدينة ودورها في التبعية الوطنية. وكيف استطاع المثقفون الجدد توظيف الصالونات السياسية فكريًا والصحافة وخلق أيديولوجية المعارضة. وينتهي إلى أن وقائع «الثورة - الحركة» لم تقم على علاقة جدلية بين طبقتين كبيرتين، بل كانت دوامةً من الاضطرابات شملت أكبر قطاعٍ أفقي متنوع من السكان.

ولكي يبلور المؤلف الأصول الاجتماعية والثقافية للثورة في الفصل التاسع والأخير من كتابه؛ اقتضى منه كتابه ثمانية فصول حول الأساس المادي والثقافي للنظام القديم، والمتغيرات، وطوائف المدن والعلاقات بين مستوياتها المختلفة، والصالونات الفكرية، ودور الحكومة في قمع مناوئيها.

إن هذا الكتاب يحمل وجهةَ نظرٍ مختلفة إلى حدٍ كبير عن الكتابات الخاصة بالثورة العرابية، مدعمًا بحشدٍ هائل من التفاصيل الموثَّقة التي لم تلقَ اهتمامًا من أصحاب الكتابات السابقة. وبقدرةٍ من المؤلف على توظيف التفاصيل المهمَّشة وتحويلها إلى معلوماتٍ ذات مغزى، وصناعة ضفيرة مُحكمة من المعلومات متداخلة بحبلٍ من الجدل النظري، وبقدرة ملحوظةٍ على عدم الإغراق في التاريخ العام على حساب فكرة الكتاب الأساسية، من هنا تأتي أهمية ترجمة هذا الكتاب وأهمية قراءته من جانب المتخصصين.

عاصم الدسوقي

مقدمة

في الشرق الأوسط على وجه الخصوص، كثيرًا ما وُجِدت المستعمرات قبل وجود الاستعمار. وقد سُمِّيت السيطرة السياسية والاقتصادية على دولةٍ بواسطة دولةٍ أخرى خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر في غياب أي دولةٍ استعمارية تقليدية «هيمنة غير رسمية». وقد شاع هذا الوضع المتَّسِم بالفوضى والارتجال، فيما يبدو لي، في المرحلة الاستعمارية الجديدة للقرن العشرين، حيث تواصِل الدولة الاستعمارية السابقة أو القوى المسيطرة ممارسة تأثير تزايد حتى بعد جلائها وتأسيس نظام يتولَّاه مواطنو البلد. وتتجسَّد الهيمنة السابقة من خلال نخبةٍ مزدوجة؛ إما من ملاك الأراضي بالإقليم أو من الطبقة الرأسمالية وطبقةٍ أجنبية من المستثمرين والتجار والعمال والدبلوماسيين، الذين يمتلكون على نحوٍ نموذجي نوعًا من النفوذ المتزايد على الدولة المحلية. وعلى نفس الشاكلة، فإن بعض الدول الكولونيالية الجديدة تضم مجلسًا للوزراء وموظفين رسميين من الأجانب. وتطوِّر الهيمنة القديمة طبقةً أكثر نفوذًا (عادة على أساسٍ صناعي ملموس) حيث تُبرم تحالفًا مع جماعة متعاونة للتوصل إلى سيطرةٍ غير رسمية على دولة ضعيفة (عادة ما تكون من الدول المحيطة أو شبه المحيطة بالنظام الرأسمالي العالمي والمنتجة للسلع الأوَّلية). ويعطي تأثيرها نفوذًا للأجانب فيما يتعلق بالقرارات المؤثِّرة على الاستراتيجية الاستعمارية، إضافة إلى تنمية الاقتصاد المحلي والامتيازات

التي تتيح لها استغلالها[1]. وهذا النظام يكفل للدولة الاستعمارية ألا تتحمل أعباء إدارة الدولة المستعمَرة السابقة؛ حيث ترتفع الكلفة نتيجةً للحاجة إلى جهاز متنامٍ للاضطهاد لا يجد تعاطفًا بين أغلبية السكان؛ بسبب حكمهم مباشرة بواسطة الأجانب، وكذلك للمعدلات العليا نسبيًا للتعبئة الاجتماعية والسياسية التي تحققت في العصر الحديث.

وعندما تصل جماعات النفوذ المنظَّمة في مجتمعٍ، المتجسِّدة من خلال هيمنةٍ سابقة أو كولونيالية جديدةٍ، إلى إدراك مدى خطورة النظام على مصالحها؛ يمكن للثورة أن تندلع. وتتضمن الثورات نموذجًا لحركات المقاومة بواسطة التكوينات الاجتماعية والجماهير، وبرنامجًا أيديولوجيًا أو مجموعة من البرامج التي تعلن عن أهداف إيجابية، والإطاحة العنيفة بالمؤسسات القائمة [2]. وأنا في هذا الكتاب معنيٌّ بصورةٍ خاصة بالظروف التاريخية التي تنتهي إليها هذه الصراعات من خلال ثورة اجتماعية، أي حيثما تنشأ تغييرات كبرى في علاقات الملكية. وتمنحنا مصر عام ١٨٨٢، والصين في ١٨٩٩ - ١٩٠٠، وإيران في ١٩٧٩ أمثلة على الهيمنة غير الرسمية أو الكولونيالية الجديدة التي باتت أمرًا كريهًا. بطبيعة الحال، فإن معظم حالات الهيمنة غير الرسمية تنتهي على نحوٍ أقل عنفًا؛ مثيرة تساؤلًا عن سبب حدوث هذه الثورات في بعض هذه الدول وعدم حدوثها في دول أخرى. من وجهة نظري، يجب أن تتضافر أربعة عناصر سببية لمحاولة تفسير اندلاع الثورة: التركيب الاجتماعي وإطاره الاجتماعي الاقتصادي، والتنظيم، والأيديولوجية، والظروف الموضوعية. هذه المقاربات الأربع عمومًا لا تجتمع في كتابٍ واحد، لكنني أؤكد أن العناصر الأربعة

جميعها مكملةٌ لبعضها البعض وأنها مطلوبةٌ لتفسير «تاريخ مجمل» أي ثورة، والتركيب الاجتماعي، وبشكلٍ خاص تكوين الطبقات الاجتماعية الاقتصادية والصراع فيما بينها هو بؤرة اهتمام الماركسيين والباحثين الذين يؤكدون على أهمية الأنساق الطبقية في المجتمعات الزراعية. وقد شدَّد على الخاصية التنظيمية باحثو تعبئة الموارد، وركز الفيبربون Weberians والمؤرخون الاجتماعيون على الأفكار، أما الظروف الموضوعية - أي الأسلوب الذي يكون به للواقع في محيطٍ اجتماعي معين تأثيرٌ غير متوقع على الجماعات الأخرى - فقد تبنَّتها عالمة الاجتماع ثيدا سكوكبول Theda Skocpol في مؤلَّفها «States and Social Revolutions»، بوصفه، وللاحتكام للعناصر الاجتماعية الأربعة جميعها لهذه الأبعاد من الفعل الاجتماعي، فإنني لا أسعى لجعل الأمر غامضًا، وهو ما يمكن أن يتحقق من خلال الاحتكام إلى عنصرٍ عقلي واحد منها فقط، لكن للوصول إلى صورة كاملة الاستدارة عن ثورة ضد هيمنة غير رسمية، رغم هذا، فإن من شاركوا فيها كانوا ينتمون إلى الطبقات الاجتماعية الكبيرة جنبًا إلى جنب مع من ينتمون إلى الطبقات الأصغر، وارتبطوا بثقافة وأيديولوجيا تنطوي عليها أعمالهم. في نهاية المطاف، فإن الظروف الموضوعية لأنماط متنوعةٍ من الفعل الاجتماعي والسياسي مع بعضها البعض ساعدت في تشكيل ما أسفرت عنه الثورة.

وبالتركيز على التطورات في مصر التي أدَّت إلى ثورة ١٨٨٢، أريد أن أوضِّح أن الثورات في المستعمرات غير الرسمية تتضمن مجموعةً خاصة من الظروف الموضوعية تميّزها عن الثورات الفرنسية والروسية والصينية التي

عرضتها سكوكبول [3] وتتمثَّل طريقة سكوكبول في التركيز على ثلاثة عناصر أساسية: (١) طبيعة النظام الاجتماعي والحكومي القديم للدولة. (٢) والتركيب الطبقي والتناقضات القائمة في أنحاء الدولة، (٣) وفئة الظروف الموضوعية السياسية التي تؤدي على نحوٍ نموذجي إلى تفجير ثورةٍ اجتماعية وتؤول بها إلى نهايتها. ويخلق نهجُها تقنياتٍ مُستقاة من التاريخ وعلم الاجتماع. وتقترح أن مجموعةً قليلة من الثورات الاجتماعية قد اندلعت في التاريخ الحديث. ولذلك؛ بخلاف أغلب علماء الاجتماع، فإنها مقتنعةٌ بأن تحصر نفسَها بمدى محدودٍ نسبيًا من التعميم.

كما أنها توظف التغيير المتزامن الواعي في نظريتها عن الظروف الموضوعية، التي تؤكِّد على السلوك الذي تؤدي إليه واقعةٌ سياسية معيَّنة في نطاقٍ اجتماعي معيَّن إلى نتائج غير متوقعة في نطاقٍ آخر. وتعريفها للظروف الموضوعية هو: «حدوث عمليتين أو أكثر في آنٍ واحد وهما منفصلتان تحديدًا دون أن يكون بينهما تنسيقٌ واعٍ أو ثوري متعمّد»[4]. والمثال الأكثر أهمية الذي تقدمه هذه الظاهرة، هو أنَّ نشوب أزمة في مجتمعٍ يمكن أن يتيح للفلاحين القيام بثورةٍ دون تنسيقٍ في مواجهة كبار ملَّاك الأرض. وهذا بدوره يزيد من حدة الاستقطاب بين الجانب الإصلاحي والجانب المحافظ داخل النخبة الحاكمة. فبمجرد اندلاع ثورةٍ للفلاحين وقيامهم بالاستيلاء على الأراضي، حتى لو لم يفكروا في أنفسهم كصناع الثورة؛ يتعيَّن على الإصلاحيين الاختيار بين دعم إصلاح الأرض أو السماح للمحافظين بسحق القرويين. وإذا ساندوا الفلاحين، فإنهم يتورطون في ثورة اجتماعيةٍ قد يضطر النبلاء المحافظون أو

كبار موظفي الدولة إلى مقاومتها بالعنف؛ وبالتالي يخاطرون بانفصال حادٍ عن النخبة الحاكمة. وتؤكد سكوكبول على أن الظروف الموضوعية تحدث لفترات زمنيةٍ قصيرة، مختلفة عن فهم أكثر استاتيكية مثل التركيب الاجتماعي. رغم أنها تعتقد بأنها قد تتكرر مرةً أخرى طالما وُجدت تركيبات وعمليات مشابهة، وتفرِّق في جوهر نقاشها بين الثورات السياسية والثورات الاجتماعية؛ معربةً عن اعتقادها بأنه في ثورةٍ سياسية مثل الحرب الأهلية الإنجليزية في القرن السابع عشر، حلَّ قطاع من النخبة الحاكمة بدلًا من الآخر لكن دون أن يحدث أي تغيير حقيقي في التركيب الاجتماعي. وتسفر الثورة الاجتماعية عن صعود نخبةٍ جديدة من أسفل وتتغير علاقات المِلكية (خاصة علاقات الملكية الزراعية) على نحوٍ دائم.

نال كتاب سكوكبول المبتكر إطراء علماء الاجتماع والمؤرخين على حد سواء، رغم أن المؤرخين أحيانًا ما يماحكون حول التفاصيل. وهناك آخرون أبدوا تحفظات حول بعض فرضياتها. على سبيل المثال، فقد انتقصت من أهمية المداخل الإدراية لتفسير الثورة. مؤكدةً على أن التراكيب الاجتماعية تفوق أفكار كبار السياسيين في تحديد تطورها. وتصِر على أن الثورات لا تصنعها مجموعات الثوار التي تنجح في نشر رسالتها بين الجماهير؛ بل إن الثورات تأتي ببساطة. والأمر الأقل إثارةً للجدل أنها تؤكِّد على أهمية التنافس الاقتصادي والعسكري العالمي في خلق الأزمات الداخلية وإضعاف الدولة، الأمر الذي يتيح اندلاع ثورة في بدايتها وبالتالي تطورها، وتصر على استغلال الدولة كتنظيمٍ قسري، رافضةً أن تقبل بأن تهبط لتغدو مجرد جبهة لطبقة اجتماعية

واقتصادية معينة، أو حتى ببساطة ميدان تنافس تمارس الطبقات صراعاتها بداخله. وتقول: إن ثورات المدن كلها كانت لها نتائج اجتماعية محدودة، وأن كافة الثورات الاجتماعية الكبرى حدثت نتيجة لثورات الفلاحين التي عارضت بنجاح طبقة كبار ملَّاك الأراضي. وفي النهاية، تعرض للحالة المتعلقة بأن الثورات الاجتماعية تتيح على نحوٍ نموذجي فرصةً للسياسيين الطموحين والبيروقراطيين لإقامة دولة من عائلات النخب المهمَّشة لخلق بيروقراطية جديدة تندمج على نطاق واسعٍ بمصالح لا نهائية تضعها في مواجهة تلك الفئات المختلفة التي صنعت الثورة(٥).

ورؤية سكوكبول تشبه آلة ريوب جولدبرج Rube Goldberg: بلدة تسقط أمام المتنافسين عليها اقتصاديًا وسياسيًا؛ الأمر الذي ينجم عنه أن يثور قطاعٌ من نخبتها الحاكمة ضد المركز. وتسلب أقسام النخبة هذه بدورها جزءًا من العسكرية المتحللة. وبينما تحاول الفئة الإصلاحية أن تفرض تغييرات تجد، على عكس المتوقع، أن هذه التغييرات تُضعف الدولة على نحوٍ يسمح بنشوب ثوراتٍ حضرية وريفية. وكما سبق توضيحه؛ حينئذٍ تضغط ثورات الفلاحين على الفئة الإصلاحية لتجري تغييرات كبيرة في مِلكية الأراضي؛ بما يؤدي إلى تشتت واضح بين الإصلاحيين والمحافظين في النخبة الحاكمة، وثورات الحضر، على الجانب الآخر، تطيح بالنبلاء القدامى من الهيمنة على الأجهزة الإدارية التي قد تُوَظف لتطوير قضيتهم؛ الأمر الذي يُفضي إلى سقوطهم المفاجئ. وإزاحة النبلاء أو أبناء الطبقة العليا، بدورها، تتيح لمجموعة من البيروقراطيين الطامحين أن يصيروا في المقدمة، ويواصلوا خلق بيروقراطية جديدة تعيد توحيد جماهير المدن والفلاحين.

لو كانت معالجة سكوكبول للظروف الموضوعية على درجة عالية من التأصيل، فإن تأكيدَها الاجتماعي على ما يمكن تسميته التركيبة الريفية ذو أساسٍ ماركسي. فقد مال الباحثون الماركسيون إلى النظر إلى ثورات العصر الحديث باعتبارها نضالاتٍ للبرجوازية النامية في مواجهة النبلاء الإقطاعيين المتحصنين؛ ديالكتيك وحدة الأضداد. وكان ماركس نفسه يرى أن الفلاحين ممثلون سياسيون ذوو شأن في هذا الصراع. ورغم أن المفاهيم الماركسية عن الاستغلال الاقتصادي وتركيب الطبقات والصراع الطبقي تظل ذات فائدة؛ إلا أن الحقيقة بالغة التعقيد تمامًا حتى يمكن احتواؤها في مثل هذه الوسائل المبسطة؛ بوصفها ماديةً دياليكتيكية تقوم على وحدة الأضداد. ففي حالة الثورة الفرنسية، حتى الماركسيون بدأوا ينظرون إليها كثورةٍ متعددة الطبقات. فقد أوضحت البحوث أن الإقطاع كان قد اضمحل تمامًا قبل اندلاع الثورة، إلى حد أن النبلاء أنفسهم استخدموا رموز البرجوازية، وأن الفلاحين والمسئولين المهمشيين لعبوا أدوارًا سياسية مناسبة بالغة الحيوية أكثر من البرجوازيين. وشكَّلت الثورة تحالفًا متعدد الطبقات في مواجهة الامتيازات المنطوية على مفارقة تاريخية، كما أن البرجوازية فقط من بعض النواحي هي التي أدَّت إلى تغييرات في القانون والإدارة حين أقرَّت بالتحولات الاجتماعية والاقتصادية التي حدثت في أوائل القرن.

ربما يأسًا من البرجوازية، استبدل البنائيون أفكار الاستغلال والصراع الطبقي، بيد أنهم جعلوا من الفلاحين بطلَهم الرئيس. ويؤكد كل من بارينجتون مور Barring Moore وإريك وولف Eric Wolf وجيفري بيج Jeffery paige وأحدثهم حاييم جيربر Haim Gerber على طبيعة التراكيب

الزراعية الاجتماعية وتحالف الفلاحين مع الطبقات الأخرى بوصفها أساسَ فهمِ تطور المجتمعات الحديثة[١]. وفي تناوله للشرق الأوسط مباشرة، يناقش جيربر أن البلاد التي بها طبقة تملك مساحات كبيرة من الأراضي المملوكة مِلكيةً خاصة تشهد ثورات فلاحية أكثر تكرارًا من البلاد ذات المِلكيات المتوسطة والصغيرة، ويقول إن الصين كانت بها طبقة عليا ريفية ساعدت على فهم تاريخ هبَّات الفلاحين وثوراتهم هناك، ويحاول أن يوضِّح على الجانب الآخر أن الأراضي العثمانية (الأناضول وعرب غربي آسيا)، بسبب افتقارهم إلى طبقةٍ دائمة لكبار ملاك الأراضي قبل القرن العشرين، قد عانت قليلًا من تمردات الفلاحين. وبحلول منتصف القرن العشرين، عندما ظهرت طبقة كبار ملَّاك الأراضي هذه في بعض أجزاء هذه المنطقة، بدأت التوترات في الظهور لكنها أُخمدت على يد الانقلابات العسكرية الثورية التي طبَّقت الإصلاح الزراعي من أعلى. ويستبعد جيربر مصر لحد كبير من هذا التحليل؛ إلا أنه يشير إلى أنها طوَّرت طبقةً من كبار ملَّاك الأراضي في القرن التاسع عشر قبل تركيا والعراق وسوريا بزمن طويل. والغريب في الأمر أنه لم يخطر في باله وجود علاقة لهذا التطور بالثورة المصرية عام ١٨٨٢، التي اشتملت على عنصرٍ لثورة فلاحية ضد كبار الملَّاك.

وخاض أصحاب النظريات نقاشات موسعة بصورة عامة عما إذا كان يوجد نموذجُ صراع المجتمع؛ البعض ينطلق من رؤيةٍ ماركسية للطبقات الاجتماعية بوصفه ناشئًا من خلال علاقات متنوعةٍ بوسائل الإنتاج (سواء كان المرء يعمل في المصنع مقابل أجر أو كان يمتلك المصنع). والبعض يبدو أنهم تأثروا بالفكرة الاجتماعية عن تراكم الثروة (حيث يعتمد التصنيف على

حجم ما يحصل عليه المرء سنويًا. بغض النظر عما إذا كان يعمل بأجر أو يمتهن عملًا حرًّا). في الحالتين، يرون أن الطبقات نظرًا لتباين مصالحها فإنها إما أن تعمل معًا وإما أن تخلق صراعًا فيما بينها. وبالنسبة إلى الماركسيين، فإن الصراع كامنٌ مستوطن؛ أما عند علماء الاجتماع الآخرين فقد يكون الصراع استثناءً، ويتطور انطلاقًا من الظروف الموضوعية. بالنسبة إلى الأخيرين؛ يثور السؤال على نحو ما هي العوامل المولِّدة لتصاعد الصراع الطبقي؟ يضع جاك جولدستون نظريةً واسعة المدى عن الأصول الديموجرافية لتنامي الصراع الاجتماعي المؤدي لانهيار الدولة (مصطلح يفضله على الثورة) في بدايات العالم المعاصر[٧]، ويناقش أن النمو السكاني، بوصفه دوريًا، يساهم أيضًا في دوائر الانهيار السياسي وعدم الاستقرار، كما أن ارتفاع معدلات تزايد السكان يتسبب على نحوٍ نموذجي في تضخم الأسعار بصورة بالغةٍ، ويفاقم المنافسة على الموارد بين الطبقات الاجتماعية.

ويلاحظ جولدستون أنه منذ ١٥٠٠ حتى ١٦٦٠ شهد شمال أوراسيا فترةً من النمو السكاني ناجمة عن انخفاض معدل الوفيات، ويقول إنه في إنجلترا، حيث تزايد السكان لأكثر من الضعف في غضون هذا القرن ونصف القرن، فإن عدم الاستقرار السياسي والحرب الأهلية والثورة التي اندلعت في القرن السابع عشر كانت في جانبٍ كبير منها ناجمةً عن تأثير الزيادة السكانية على الفئات الاجتماعية والدولة البيروقراطية الزراعية. أكثر من هذا، يرى أن الثورات التي نشبت في الأناضول العثمانية (جماعات الفولار) Celali rovolts وفي الصين ذات صلة بزيادات السكان في أوراسيا في القرن

السادس عشر، ويفسِّر ما أعقب ذلك من الهدوء السياسي النسبي في هذه المناطق في إطار الاستقرار أو الهبوط الديموجرافي من ١٦٦٠ حتى ١٧٦٠، وبداية من ١٧٦٠إلى ١٨٥٠، يرصد دورةً أخرى من النمو السكاني، مفضية إلى موجة من انهيارات الدولة، تشمل الثورة الفرنسية وثورة تاي بنج في الصين وثورات عام ١٨٤٨ في القارة، ولا يعتقد جولدستون أن النمو السكاني بذاته ولذاته يُسفر عن عدم الاستقرار السياسي؛ بل الأرجح أنه لا تتلاءم الأنساق الطبقية في دولة معينة على نحو خاص للتعامل مع تأثيراته. والدول التي اعتمدت على الضرائب الزراعية كانت بالذات عرضةً لعدم الاستقرار الديموجرافي؛ لأن تضخم الأسعار كان يصل إلى حد التهام قيمة ضرائبها الثابتة غالبًا، كما أن تفتت الدولة وتصاعد المنافسة على الأراضي بين فلاحين متنامين وطبقة عليا جعلهم يشعرون بالوفرة ورأوا أن فرض ضرائب جديدة عليهم ينطوي على مخاطر سياسية. ويعتقد أن إنجلترا أفلتت من الثورة في أواخر القرن الثامن عشر والتاسع عشر، رغم النمو السكاني السريع؛ نظرًا لأن الدولة نجحت في إزاحة عبء الضرائب إلى المناطق الصناعية والحضرية النامية، في حين أن النظام القديم في فرنسا استمرَّ في استخلاص معظم الضرائب من القطاع الريفي.

تتسم فرضية جولدستون بأنها أكثر إيحاءً من كونها حاسمةً لما ستتوصل إليه هذه الدراسة؛ إذ يتضح أن سكان القاهرة أخذوا في النمو ربما بنسبة تتراوح من ٥٠ إلى ٦٠ في المائة من عام ١٥١٧ حتى ١٨٠٠. ولعل أغلب هذه الزيادة حدثت في الفترة من ١٥١٧ حتى ١٧٠٠، مع مراعاة أن القرن الثامن

عشر تفشّت فيه الأوبئة وغيرها من الكوارث عدة مرات، ولا يمكن للمرء أن يستنتج من سير الحوادث على وجه اليقين انسحاب التقدير نفسه على باقي أنحاء البلاد، لكن ليس من المرجّح أن مصر في ظل العثمانيين على وجه الإجمال قد شهدت زيادةً مماثلة في تعداد السكان. وبعد فترة ركود أو تناقص ديموجرافية مؤقتة في القرن الثامن عشر، بدأ السكان في التزايد بانتظام مرة أخرى منذ حوالي عام ١٨٠٥، حيث بلغوا أكثر قليلًا من ٤.٥ ملايين نسمة. ومن المحتمل أن معدل النمو السكاني قد تزايد من عام ١٨٥٠ من ٥ أفراد في الألف إلى ١٢ فردًا لكل ألف سنويًا. وبحلول عام ١٨٨٢، تضاعف عدد السكان ليصل إلى نحو ٨ ملايين نسمة[٨]. وفي العقود الثلاثة السابقة على ثورة ١٨٨٢، حلّت أزمات على الدولة المصرية والمجتمع مماثلة للأزمات التي يناقشها جولدستون والخاصة بإنجلترا في القرن السابع عشر أو بفرنسا في القرن الثامن عشر. على صعيد آخر، أشار وليم ماك نيل بحقٍ إلى أن مصر، رغم تزايد سكانها من ٤.٥ ملايين نسمة عام ١٨٠٠ إلى ٥٥ مليون نسمة عام ١٩٩٥، إلا أنها شهدت درجةً محدودة نسبيًا من عدم الاستقرار السياسي في العصور الحديثة، خاصةً إذا استبعدنا الثورة التي جرت عام ١٩٥٢، والتي كانت المشاركة الشعبية فيها قليلةً. ويستشهد بجزيرة جاوة كمثال آخر على مجتمع للتوسع الديموجرافي مع قليل من العنف[٩]. على أن النتيجة الوحيدة المؤكّدة التي يمكن للباحث أن يسجّلها، هي أن فترات تسارع معدل نمو السكان في المجتمعات الريفية تثير المشاكل للفئات الاجتماعية والدولة التي، إذا لم يتم التعامل معها بمهارة، يمكن أن تساهم في إثارة القلاقل الاجتماعية.

والكيفية التي تُسوَّى بها هذه المشاكل من قبل ممثلي الدولة، والطبقات الاجتماعية للمنظمات الاجتماعية الأصغر، وبواسطة الثقافة والأيديولوجيا، جميعها تبقى عوامل حاسمة في تفسير أي ثورة معينة.

ثمة مسألة مركزية تتعلق بالتنظيم: تتكوَّن الوحدات الأساسية لتحليل أغلب الدارسين للثورات من الطبقات الاجتماعية الكبيرة مثل: طبقة الفلاحين، وكبار ملَّاك الأرض، وبرجوازية المدن التي تتفاعل مع دولةٍ زراعية بيروقراطية. وهذه التصنيفات غالبًا ما تكون معزولةً عن البيئة المحيطة والثقافة. والنتائج الأساسية لمدرسة مور يمكن التعبير عنها بمصطلحات حسابية مجرَّدة: تحالف الفلاحين مع البرجوازية في مواجهة الأرستقراطية يساوي الديمقراطية البرجوازية، ومع ذلك، وبقراءة متأنِّية لتلك الاستخلاصات يتضح أن المؤلفين يقترحون في أغلب الأحيان أهمية المتغيرات الطارئة (المتخلّلة) التي لا يناقشونها بتفصيلٍ تام. على سبيل المثال، يؤكد بييج على أنه بالإضافة إلى التركيب الاجتماعي، فإن ثورات الفلاحين تعتمد على عوامل غير جوهرية؛ مثل: (١) ضعف الأرستقراطية (خاصة فقد السيطرة على العسكريين)، (٢) إدخال إمكانيات تنظيمية بين الفلاحين من الخارج، مثلًا من نقابات عمال المدن، (٣) وقوع الحكومة أسيرة للأحزاب الإصلاحية. أيضًا، فإن سكوكبول تقابل بين الفلاحين المتوسطين المنظمين جيدًا في ألمانيا الغربية، الذين هبوا أثناء ثورة ١٨٤٨، والفلاحين الأكثر سلبية شرقي الألب، حيث قامت عناصر اليونكر Junkers بدور مالكي الأرض ووكلاء دولة بروسيا، وكان الفلاحون مالكو الأرض أقليةً وبأعداد صغيرة[١٠]، وفي مسار

هذه التحليلات، بوضع تراكيب كبيرة مثل الطبقات الاجتماعية في الصدارة، يختفي جزءٌ من رؤيتهم التي يعتمدون عليها دومًا في تفسير عناصر معينة مثل التنظيم والأيديولوجيا.

من أجل استخلاص المعنى الكامل للفعل البشري، كما يجادل وليم سيويل William Sewell؛ ينبغي على المحلِّل أن يأخذ في الاعتبار السلطة والثقافة والعناصر المادية في آنٍ واحد(١١). ويركز معظم أصحاب رؤية التراكيب الزراعية فقط على العامل الأخير، العناصر المادية، في تفسير الثورات وعمليات التمرد. وبتأكيدها على الدولة بوصفها ممثِّلًا، تضع سكوكبول في الحسبان كلًّا من القوة المسيطرة والقوة المادية. وهذه التحليلات، مع كل نفاذ بصيرتها، استخفَّت بالأوجه التخيلية والتنظيمية للفعل الثوري. وأكَّدت على أهمية دراسة التنظيمات من علماء الاجتماع العاملين في مجال تعبئة الموارد. ويصِر كل من ماير زالد Mayer zald وتشارلز تيلي Charles Tilly وآخرون على أن القدرة التنظيمية تفسِّر نجاح الحركات الاجتماعية، ويضعون في الاعتبار مثل هذه الخصائص للحركات الاجتماعيةِ المنظَّمة بوصفها شبكتها المعاونة، الأسس الاجتماعية والديموجرافية، والأبنية التحتية المجتمعية، وجمع التبرعات، والنمو التنظيمي، والتكامل والسيطرة، والتكتيكات، والقدرة على الاختيار، والأقل من هذا: الأيديولوجيات(١٢). وما يقصدونه بالأبنية التحتية المجتمعية، هو هذه المؤسسات الكبرى مثل الكنيسة، التي يمكن تجنيدها بواسطة منظماتٍ أصغر عبر أهداف نوعية. ويعتمد سلوك القوى المناهضة للإجهاض في الولايات المتحدة الأمريكية علي الكنائس الكاثوليكية الرومانية

وكنائس أخرى في قضايا تخصها. ويؤكد تيللي بوجهٍ خاص على قدرة الدولة أو عجزها على قمع التحديات التي تمثلها المصالح الجماعية للمعارضين، وكذلك لتنظيمهم وتعبئتهم، ويبرهن ميزا بارسا على أهمية هذا النهج في فهم الثورة الإيرانية في ١٩٧٨ – ١٩٧٩[١٣].

باختصار، فإن التراكيب الكبرى مثل تلك التراكيب المتضمَّنة في مقاسمة الفلاحين في المحاصيل في المزارع الكبيرة لا يمكنها في ذاتها ولذاتها تفسير مشاركة الفلاحين في الثورة. أكثر من هذا، ينبغي أيضًا الأخذ في الاعتبار قمع السلطات القائمة، ودرجة تنظيم الفلاحين، والسيطرة على الموارد. وتشكِّل التراكيب الزراعية والاجتماعية الأخرى شرطًا مسبقًا، وإن كانت لا توفِّر التفسير الكلي، لأي مرحلةٍ معينة من العنف الجمعي، كما يبرهن البنائيون الزراعيون، كل منهم على حدة، على أن توظيف نظرية تعبئة الموارد ليس بالضرورة هو العنصر الحاكم للتحليل الذي يضع في الاعتبار التراكيب الاجتماعية والمادية. ومن جانبي، أرغب في جعل تعبئة الموارد نقطةً مركزية في تقييمي للثورة المصرية لعام ١٨٨٢، ويبدو أي تشديد على تعبئة الموارد من النظرة الأولى أنه معارضٌ لتأكيد سكوكبول بأن الثورات ليست مخططةً، لكنها تحدث ببساطة، وينحلُّ هذا التناقض بالتشديد على أن أيَّ ثورةٍ تتكوَّن من عدة تمردات منفصلة تتمّ بواسطة الفئات الاجتماعية المختلفة. وهنا، فأنا أُصِر على أن الأساليب التي يُنظِّم بها الفلاحون وفئات الحضر والإنتيليجنسيا تساعد على توضيح سبب وكيفية حدوث تمرداتهم ونجاحها. ويتطلب هذا الوضع بالكاد إنكار أنهم غالبًا ما يتجاهلون التنسيق الجيد فيما بينهم، أو أن أعمال

إحدى الجماعات المنظَّمة يمكن أن تُسفر عن نتائج غير متوقعة بالنسبة إلى الآخرين في مسار الثورة الكبرى. وتعتقد سكوكبول أن إمكانيات التمرد الشعبية للفلاحين وسكان الحضر تكون «متوطِّنة» في الدول الزراعية[١٤]، ومثل هذا الاعتقاد يجعل السؤال عن تنظيم الفلاحين والمدنيين بلا ضرورة، لكنه ليس اعتقادًا ينطوي على تمحيصٍ هام، ويبدو أنه تساؤلٌ مثار من وصف سكوكبول الخاص للفرق بين الفلاحين الألمان الشرقيين والغربيين خلال عام ١٨٤٨.

تُولِي سكوكبول وبعض البنائيين الزراعيين الآخرين، لذلك، اهتمامًا بالغًا للتراكيب الكبرى مثل الطبقة، واهتمامًا أقل بكثير بالتنظيم والأيديولوجيا في تفسير الثورات، ونموذج المجتمعات البشرية المتضمِّن على الآلة أو على الفيزياء النيوتنية. وهذا الفرع من النظرية الاجتماعية يجادل في عدم أهمية الفرد أو حتى أغلب التنظيمات في مواجهة التراكيب الاجتماعية والمادية الكبرى، التي تظل حاسمةً في تحديد أي المسارات قد يتخذها التغيير الاجتماعي وفي ظل أية شروط يمكن للفعل الجماعي أن ينفجر. ويعتقد باحثو تعبئة الموارد أنه يمكن للوحدات الأصغر من الطبقات الاجتماعية، مثل التنظيم، مع ذلك أن يكون لها تأثيرٌ واسع، وهذا الرأي يستمدُّ الدعمَ من نظرية الفوضى أو التغييرات اللاخطية، التي تحاول دراسة سلوك ملايين الوحدات الصغيرة في الأنظمة الديناميكية. وقد وجد علماء الأرصاد الجوية الذين يعملون في إطار نموذج للفوضى أن الأحداث الصغيرة نسبيًّا قد ينجم عنها تغيرات هائلة الحجم في أنظمة مثل الطقس، ويطلقون على هذه الظاهرة اسم تأثير

«الفراشة»، وهي مجرد إحالة مع قليل من المبالغة إلى فكرة أن رفرفة أجنحة الفراشة في مكانٍ ما يمكن أن يتضاعف سريعًا إلى تغيرٍ كبير في أحوال الطقس. ويوضح جيمس جلايك James Gleick: «إنه في العلوم كما في الحياة، من المعلوم تمامًا أن سلسلة من الحوادث يمكن أن تصل إلى حد الأزمة التي بمقدورها أن تؤدي إلى تكبير تغييرات صغيرة، لكن الفوضى المقصودة بمثل هذه الحدود كانت منتشرةً في كل مكان»(١٥)، وفي المنظومات المتحركة، بخلاف مثيلتها الميكانيكية، بحيث لا يمكن تجاهل المؤثرات متناهية الصغر باعتبارها غير ذات صلة بالموضوع. وإذا كان التاريخ البشري أكثر شبهًا بالطقس من النظام الشمسي؛ لذلك باستطاعة الأفعال البشرية أن تُسفر عن تأثير الفراشة، وبوسع الأفراد والتنظيمات الصغيرة أن يكونوا أكثر أهمية بكثير مما يظن باحثو التركيب الطبقي، والأعمال صغيرة المدى قد تؤثر في المدى البعيد على كل نقطةٍ على طول الخط المستقيم. وربما تتحول فكرة الظروف الموضوعية لتصبح الإسهام الحقيقي الحاسم لسكوكبول في دراسة الفعل الجماعي، طالما أنها تسمح للأحداث صغيرة المدى بأن تنمو بسرعة لتغدو مؤثرات كبرى في مجرى الثورات. ومع هذا، فإن الظروف الموضوعية قد تكون أكثر عددًا وتغيرًا إلى ما لا نهاية مما تقترح سكوكبول.

أخيرًا، وليس آخرًا، نأتي إلى الثقافة: فالبنائيون الزراعيون يميلون إما إلى تجاهل الثقافة كليةً، أو يحاولون فعليًّا تفسير الأيديولوجيات باعتبارها انعكاسًا للشروط المادية. إن رايموند وليامز Raymond Williams، وهو ماركسي إنساني أنفق عمرًا يدرس الثقافة في إطار اجتماعي، يصل بقوة إلى استنتاج

«نظرية الانعكاس» أي: اختزال الثقافة في مجرد مرآة للحياة المادية، حيث تقف في طريق أي فهم لها لفارقٍ لا يكاد يُدرك[١٦]. وأنا أؤكد أن تراكيب الفهم تمتلك منطقها المتعلق بها، التي تتفاعل مع الشروط المادية والاجتماعية. إن الأيديولوجية ليست بصمةً للمادة على العقل، لكنها مجموعة للتوسطات المعقدة والديناميكية بين المثال والمادة. وقد دعا سيويل على نحوٍ خاص إلى الاهتمام بأن المسار الذي اختطته سكوكبول في تقييم الثورة الفرنسية يتجاهل قضايا أساسية في التحول الثقافي والأيديولوجي[١٧]. وتتطلب كتابة التاريخ الاجتماعي لثورةٍ ما منّا في آنٍ واحد كتابةَ التاريخ الاجتماعي للأفكار، والممارسة المطردة في تنوع أوضاعها الاجتماعية والتنظيمية.

يتركز نقاش سكوكبول على التفسير البنائي أكثر من الاحتكام إلى النزعة الإرادية قائلة: إن الثورات تتخذ مسارات غير متوقعة، وأن الطبقات والفئات الاجتماعية تنتهي إلى العمل في مسارات غير مأخوذة في الاعتبار. أما عدم تركيزها على التنظيمات الثورية لصالح التراكيب الكبيرة، مع ذلك، فلا يمكن دعمه بهذا الجدل. وأولئك الذين يعتقدون أن الأيديولوجية والإرادة مهمان، لا يقترحون انطلاقًا من ذلك أن الفئات الاجتماعية والسياسية إجمالًا تخطط للثورات سلفًا. إن الظروف الموضوعية للحركات والأهداف السياسية المختلفة، مع الأسس الاجتماعية المتعددة، ببساطة لا تؤدي إلى حكمٍ مستقل للأيديولوجية أو للاختيار. وتشير العلوم اللاخطية الحديثة إلى أنه ينبغي علينا دمج الاختيار أو الإرادة الحرة للأفراد مع الأفعال غير المتوقعة والنتائج (تأثير الفراشة)، أكثر من دمج النتائج المخططة. وأكدت سكوكبول مؤخرًا على أنها

لم تكن تعني استبعاد الفعل العمدي كأساسٍ للتفسير؛ بل لتُحدد وضعه نظريًا. وتواصل القول: إن الكلام من الناحية الجوهرية، تحليل المصطلحات الثقافية والأيديولوجية للثورات، يتطلب نظيرًا معالجًا لتحليل العلاقات الطبقية والصراعات الطبقية: يتعين دراسة كلتا الظاهرتين في صلتهما بالدراما الأساسية لانهيار وبناء مؤسسات الدولة(١٨).

وتستلزم دراسة عمليات نشوء وانتقال الأيديولوجيات اهتمامًا بتكنولوجيا الاتصالات وشبكات المعلومات. والملفت للنظر أن سكوكبول نادرًا ما تلحظ توقيت ثوراتها الاجتماعية التي حدثت جميعها بعد عام ١٧٠٠. إن أحد متغيراتها؛ المنافسة الاقتصادية والسياسية العالمية، أخذ يقوى مع نهوض الرأسمالية التجارية ومن ثمَّ الصناعية، ومع ذلك، فإن أنواع المتغيرات التفسيرية التي تركز عليها - وهي: المنافسة العالمية، أزمة الدولة، وتمرد الفلاحين - أمكن لها جميعها أن تحدث قبل العصور الحديثة. وتعتقد سكوكبول أن التمردات الفلاحية في عام ١٧٨٩ تدين للديناميكية السياسية القومية في ذلك العام أكثر من الأعراف المحلية للتمرد(١٩). ومع ذلك، في واقع الأمر فقد وُجدت الديناميكية السياسية القومية في ١٧٨٩ أكثر من عام ١٣٠٠ أساسًا بسبب الطباعة وانتشار الصحف. وتناقش سكوكبول أن الثورات على نطاق الأمة اعتمدت فقط على تكنولوجيا الاتصالات الحديثة، لكن أيضًا (في حالة روسيا والصين) على عوامل التقدم في تكنولوجيا وسائل النقل. ورغم أن أغلب المشاركين في الثورات كانوا أميين؛ فقد لعبت المعلومات المنقولة من خلال المثقفين والمتعلمين للجماهير دورًا حاسمًا. وكان لمثل هذه التكنولوجيا

أهمية في نهوض الجماهير المتضافرة في مواجهة الدولة البيروقراطية في المراحل الأخيرة للثورة بالدرجة نفسها في اندلاع وتقدم الثورة نفسها. وغياب أي ذكر للصحافة المطبوعة والجرائد، أو أي مخترعات في تكنولوجيا الاتصالات يستوقفني بوصفه فجوةً هامة في معظم معالجات الثورات الحديثة.

بدأ التاريخ الاجتماعي للأفكار ينضج في السنوات العشر الأخيرة. ومن العقبات التي تغلبنا عليها في مجال البحث هنا: فكرة أن الأفكار الحاكمة لأي عصر هي أفكار الطبقة الحاكمة (ماركس في الأيديولوجية الألمانية). وفي مراجعة لأنطونيو جرامشي، مترافقة مع حساسية جديدة للثقافة والتي تولَّدت من تأثير أنثروبولوجيا المنطق الرمزي والثقافي، أوضح للمؤرخين الدرجة التي بلغتها الطبقات الشعبية من الفلاحين وعمال المدن عبر التاريخ؛ حيث نجحت غالبًا في خلق أيديولوجيات بديلة تدعم قضاياها وتتناقض مع مثيلتها الرسمية: الأيديولوجية المسيطرة للدولة والطبقات الحاكمة[٢٠]. ويتوصل جورج رودي إلى أن الأيديولوجية الشعبية ليست ملكًا لطبقة وحيدة، وغالبًا ما تنهض عندما لا تكون الطبقات الاجتماعات الواعية بذاتها مع ذلك قد نشأت. ويرى أن هذا يتحقق من خلال عدة عوامل؛ الأول: «أيديولوجية متضمَّنة» حيث يطور العمال والفلاحون مجموعةً من المعتقدات في حياتهم اليومية، تتجلى في حكاياتهم الشعبية وفي أمثالهم السائرة إضافة إلى توجهاتهم الاجتماعية العامة، والعامل الثاني للأيديولوجيا الشعبية الذي تشارك فيه فئات المجتمع الأخرى، هو «الأفكار المشتقة» من كتابات المفكرين الاجتماعيين المتسرِّبة إلى الثقافة الشعبية، مثل حقوق الإنسان، والقومية، أو الاشتراكية.

بالرغم من أن رودي لا يقول ذلك، ذلك أن مثل هذه العملية للتمثيل والاستيعاب تعتمد بوضوحٍ على عدة عوامل منها: نهوض طبقة المثقفين، وانتشار المعرفة بالقراءة والكتابة، وحلول الصحافة المطبوعة، والعامل الثالث هو تصادم الخبرات؛ عندما تبدأ الطبقات الشعبية في الدخول في صراعات عملية مع الدولة والطبقات المالكة، وتُطبق أيديولوجيتها في تلك النزاعات. ويساعد تصادم الخبرات (وهو تعبير مستعار من المؤرخ العمالي الإنجليزي إي. بي. طومبسون) على توضيح سبب احتمال أن الموقف الفعلي للفلاحين أو عمال الصناعة في موضوع معيَّن قد يختلف من منطقة لأخرى أو من زمن لآخر، رغم أنهم يشتركون في فئة واحدة من الأفكار المتضمنة والمشتقة.

كما لوحظ من قبل، بالوضع في الاعتبار القيادات الثقافية، سواء الشعبية أو النخبوية، تثور تساؤلات هامة حول تغير تكنولوجيا الاتصالات، وتأثير الكلمة المطبوعة والتلغراف، والصحافة الشعبية. وفي هذا الخصوص لنا أن نتساءل إلى أي مدى كان المصريون يعرفون القراءةَ والكتابة، إلى أي حدٍ كان متاحًا لهم الحصول على الصحف، كيف استمدت الطبقات الشعبية أفكارَها عن العصيان المسلح في أواخر سبعينيات وثمانينيات القرن التاسع عشر؟ إن مثل هذا النهج يزيد من دور المثقفين وعلاقاتهم مع الفئات الاجتماعية الأخرى، على أن بروز شريحة جديدة من المثقفين وتأثير الكلمة المطبوعة في القرن التاسع عشر، له أكثر من مضمونٍ ليس فقط على مستوى الحراك الاجتماعي والسياسي، بل أيضًا على نمو الوطنية الإقليمية[٢١].

لا تدَّعي سكوكبول عمومية نظريتها، وهي تعتقد أن مجموعةً مختلفة من الديناميكيات قد تقود ثورات مضادة للاستعمار أو تالية للاستعمار[٢٢]، وكما

سبقت الإشارة، أودُّ أن أقترحَ أن الثورات المناهضة للاستعمار قد يكون من المفيد تقسيمها إلى نوعين متمايزين: الثورة ضد دولة مستعمِرة غير رسمية، في وجود نخبة مزدوجة الثقافة، وبيروقراطية محلية، والثورة ضد استعمار حقيقي، حيث تكون الدولة في قبضة السلطة الاستعمارية. أي أنني أعتقد أن الجزائر في ١٩٦٢ تختلف جوهريًا عن مصر في ١٨٨٢. وفي إطار هذا التمييز، فأنا أُصِرُّ على أنه ليس مهمًّا ما إذا كانت هناك دولةٌ وطنية قائمة أم لا، بالرغم من اعتماد كلا النظامين على نخبة محلية متعاونة[٢٣]، وبطبيعة الحال لكي يكون الحديث منطقيًا، فالثورات ضد الدول المستعمِرة غير الرسمية قد تكون ثوراتٍ اجتماعية أو مجرد ثورات سياسية. والثورات الاجتماعية هي التي تعنيني هنا. ولأكون دقيقًا؛ أودُّ أن أناقش أن كلًّا من الثورة المصرية في ١٨٨٢ والثورة الإيرانية في ١٩٧٨- ١٩٧٩ كانتا ثورتين اجتماعيتين ضد دولتين تحت هيمنة استعمارية غير رسمية؛ ففي الحالتين كانت هناك دولة وطنية قائمة، وهو ما أعاق الاستقلال التام. على سبيل المثال، فإن بريطانيا وفرنسا وقوى عظمى أخرى خلعوا الخديوي إسماعيل ونصّبوا ابنه توفيق خلفًا له على العرش في ١٨٧٩. وعندما لاحت في الأفق تباشير ثورة محلية كادت تطيح بتوفيق، قامت بريطانيا بالغزو لتعيده إلى السلطة. وفي إيران خلعت قوة احتلال أنجلو أمريكية الشاه رضا في ١٩٤١، وأحلَّت محلَّه ابنه محمد رضا على كرسي الحكم، وعندما بعث رئيس وزراء شعبي بالشاه إلى المنفى في ١٩٥٣، تدخلت وكالة المخابرات المركزية الأمريكية لتنسق انقلابًا أعاد محمد رضا إلى السلطة. إن التدخل الاستعماري في نظام وراثة المُلك المحلي لا ينتقص فقط من سيادة الدولة بل يُضعف شرعيتها على المستوى الشعبي ويقوضها. في هذين المثالين

حاولتْ القوى الاستعمارية التأثير على السياسات الاقتصادية والسياسية والثقافية؛ مثيرة حفيظة المعارضة من الفئات المحلية التي تأثرت سلبًا جراء تلك السياسات. وبالتوازي تتحالف عناصر من النخبة الوطنية مع القوى الخارجية المهيمنة. في مثل هذه الظروف تجد الدولة نفسَها محاصرةً بين مطالب هذه النخبة المتعاونة وحلفائها المستعمِرين من جانب، وبين احتجاجات الفئات الاجتماعية المحلية الداعية لمطالب موازية على الجانب الآخر.

في مقطع بالغ الأهمية من المراجعة الذاتية، تلاحظ سكوكبول أن الثورة الإسلامية في إيران كانت حقًا ثورةً اجتماعية، وأنها تختلف عن الثورات الفرنسية والروسية والصينية من حيث قلة تمردات الفلاحين الكبرى. وتصرح بأن هذه الثورة أيضًا جعلتها تعيد الاعتبار لأهمية أنساق الفكر في تشكيل الفعل السياسي"[٢٤]. ولا يستطيع المرء أن يصرف النظرَ عن النشاط الفلاحي تمامًا في إيران؛ فقد أُعيد توزيع نحو ٥ في المائة من أراضي إيران على الفلاحين (وهي نسبة مماثلة لما أُعيد توزيعه على سكان الريف بعد الثورة الفرنسية)؛ كما حدثت أيضًا هبات فلاحية منذ قرنٍ مضى تقريبًا في مصر، معنى ذلك أنه ما زال علينا أن نسأل عن سبب وجوب أن تنال المدن هذه الدرجة من الشهرة والحيوية بوصفها مواقع للفعل الثوري في ثورتي مصر ١٨٨٢ وإيران ١٩٧٩. أولًا: بخَس البنائيون الزراعيون ببساطة من كثافة صلات الريف بالمدينة ومركزية الفعل السياسي المدني في بلدان العالم الثالث، كما أوضح جون والتون"[٢٥]. ثانيًا: مع ذلك، يجب أن ننظر بعين الاعتبار للوضع الخاص للبلدان التي تعاني من سلطةٍ استعمارية غير رسمية؛ فالاستثمارات الأجنبية والهجرة

والمناورات الدبلوماسية تتركز في المدن أو تُدار منها، حتى إن أيَّ ثورةٍ تتخذ هدفها ضد النخب المحلية والأجنبية سوف تشهد قدرًا مناسبًا من النشاط المهم بالمدن، كما أن النشاط الشعبي في المجتمعات الاستعمارية الجديدة الذي ينجح في الإطاحة بالمقاولين الأوروبيين والشركات والبنوك يمكن رؤيته بوصفه «نشاطًا اجتماعيًا» طالما كانت هذه العناصر الأجنبية تشكِّل عنصرًا هامًا في العلاقات الطبقية. وبطبيعة الحال، لكي تصبح الثورة ثورةً اجتماعية، يجب أيضًا أن تصل نخبة جديدة إلى السلطة، من طبقة اجتماعية مختلفةٍ عن الطبقة القديمة. وبالنسبة إلى ثورةٍ في مواجهة استعمارٍ غير رسمي، لا يُطاح بالأجانب فقط؛ بل أيضًا بملَّاك الأرض المحليين أو الطبقة الرأسمالية ليحلَّ محلَّها أفرادٌ من الوظائف المهمَّشة أو العرقيات السابقة. وفي السياق نفسه، فإن العنصر المناهض للأجانب في الثورة يستفيد من الخطاب الوطني والرموز المحلية، سواء كان دينيًا أو إقليميًا. وفي كلٍ من مصر وإيران أثبت الإسلام أهميته كتعبيرٍ ثقافي عن التمرد. أيضًا، يمكننا القول في النهاية بإمكان قيام مثل هذا النموذج للثورات المناهضة للدول الاستعمارية غير الرسمية. وسوف نعود إلى ذلك في الخاتمة.

هذا الكتاب يركِّز على تحليل الأحداث في مصر من سبتمبر ١٨٨١ إلى سبتمبر ١٨٨٢، التي أسماها المؤرخون الرسميون الغربيون «ثورة عرابي». غير أن أغلب ما كُتب يتعلق فقط بالأعمال التمهيدية للثورة. ففي العقدين السابقين عليها، كانت مصر في القرن التاسع عشر دولةً تابعة للإمبراطورية العثمانية، تدفع الجزية للسلطان - الخليفة في إسطنبول - لكنها تتمتع بدرجة

من الاستقلال الإداري. ومع ذلك ظلت جزءًا مكملًا للإمبراطورية برغم وضع التبعية. وهي حقيقة جرى التقليل من أهميتها على يد كل من المؤرخين الأوروبيين والمصريين الوطنيين. ومنذ ١٨٧٦، أصبح الحاكم العثماني لمصر يعرف باسم الخديوي، وهي وظيفة يتوارثها أفراد عائلة واحدة حيث يُجهّز الابن البكر كوريث. وفي مصر خلال عقدي ستينيات وسبعينيات القرن التاسع عشر، ازدهرت زراعات القطن، واستدان الحاكم مبلغًا كبيرًا من المال من أوروبا، أغلبه لتطوير البنية التحتية. ومنذ ١٨٧٦، أعلن الخديوي عدم قدرة حكومته على دفع خدمة الدين. وفُرض إشراف فرنسي بريطاني على مستوى مجلس الوزراء من اثنين من الأوروبيين لمراقبة الموازنة المصرية. أيضًا، جلب ازدهار القطن عشرات الألوف من الأوروبيين إلى البلاد. ومن ١٨٧٦، أتاح إنشاء محاكم مختلطة على النمط الأوروبي بداية حصول أولئك المهاجرين على مساحات كبيرةٍ من الأرض، وضمان الأعمال التجارية وتسليف النقود على نطاق واسع. وفي ١٨٨١، حاولت حركة إصلاحية مشتركة من المدنيين والعسكريين وقف اختراق الأوروبيين للبلاد، وتقدم هؤلاء الإصلاحيون، أساسًا أبناء المصريين، بمطالب تخص توزيع السلطة والموارد التي كانت مقصورةً في السابق على الأرستقراطية العثمانية بالبلاد. وانتهت مقاومة الأوروبيين والخديوي لهذه الإصلاحات إلى وضعٍ ثوري في صيف ١٨٨٢، وثمة دور قيادي وإن لم يكن مهيمنًا لعبه ضابط الجيش المصري أحمد عرابي.

ولا حاجة بنا للقول أن معظم المؤلفين لم ينظروا إلى الأحداث في مصر خلال ١٨٨١ و١٨٨٢ باعتبارها ثورةً على الإطلاق، والقليل جدًا منهم هم

من رأوها ثورةً اجتماعية. وقد كان لاختزال المؤرخين البريطانيين للأحداث بتسميتها كما يحلو لهم «ثورة عرابي» أو «أزمة السويس» دورًا في عدة حقول للمخيلة التاريخية: تاريخ الإمبراطورية البريطانية، والتأريخ الوطني المصري، وتحليلات اليسار المصري. تاريخ الإمبراطورية البريطانية، وهو الحقلُ الذي تكَامل تكاملًا واهيًا مع التاريخ الاجتماعي الجديد للشرق الأوسط الذي برز في العشرين عامًا الأخيرة. وقد سيطرت الأحداث المصرية على كتاب رونالد روبنسون Ronald Robinson وجون جالاجر John Gallagher، الذي صدرت طبعته الأولى في ١٩٦١، ويورد الكاتبان بعض الأفكار المهمة لحدٍ بعيد. في البداية، يريان أن السياسة البريطانية في الشرق الأدنى منذ عهد بالمرستون في أربعينيات القرن التاسع عشر حتى ١٨٨٢ كانت سعيًا وراء «إمبريالية حرية التجارة» أو إمبراطورية غير رسمية. ويقولان إنها في أواسط العصر الفيكتوري أنشأت نظامًا أمنيًا في الشرق الأدنى اعتمد على تفوقها البحري واستخدامها للعثمانيين كحصنٍ لمواجهة الاختراق الروسي للبحر المتوسط. وفي ١٨٤١، أعرب بالمرستون عن توقعه بإنهاء نظام الاحتكار المصري باستخدام القوة لفتح الأسواق أمام حرية التجارة، ولزيادة إنتاجية الفلاحين، ولدعم قدرة التجار المحليين على مراكمة رأس المال. ويمكن لحرية التجارة والازدهار أن يجلبا الأفكار الليبرالية عن الحرية والعدالة، كما أن العثمانيين الأثرياء الودودين سيقبلون بامتنانٍ الوصاية البريطانية»[٢٦].

ويدرك روبنسون وجالاجر أن الرؤية البالمرستونية قد أخفقت، ويعتقدان أنهما يعرفان السبب، وكتبا: «النزعة المحافظة للمسلمين والخداع الروسي

أفسدا كل مسعى للإصلاح الليبرالي؛ ونجم عن ذلك أن تكنيك الطبقة المتعاونة لم يعمل» (ص ٧٨). ولم يقتصر الأمر على الطبقات الحاكمة العثمانية في تفضيلهم اللامنطقي لنسختهم من المجتمع الإسلامي على الإمبريالية التي تتضمن حرية التجارة؛ بل تعداه إلى الأبنية المحلية للدولة التي كانت تتقوض نتيجة للنفوذ الأوروبي. أثناء الحرب الروسية - العثمانية في ١٨٧٧ – ١٨٧٨ وبعدها «بدت السلطة التركية في حالةٍ سيئة» (ص ٨٠). ويصل وصفهما ذروته بالحديث عن انهيارٍ عثماني لنفوذ السلطان، وضعف هيبة الخديوي جراء أزمة الدِّيون في منتصف سبعينيات القرن التاسع عشر: «أخطر من أي قضية أخرى، وخطر انهيار عثماني عام يؤدي إلى تفتيت أفريقيا» (ص ٨٢). وفي مصر على وجه الخصوص، فإن المراقبة الثنائية الأنجلوفرنسية على الموازنة حوَّلت الخديوي توفيق (الذي أجلسه الأوروبيون على العرش في ١٨٧٩) إلى مجرد جامعِ عوائدَ نيابةً عن الأجانب، مقوضة شرعيته بذلك؛ ما أدَّى إلى نفور حلفائه كبار ملَّاك الأراضي منه. يؤكد روبنسون وجالاجر أيضًا أن القوى الكبرى لم تكتفِ بتحويل توفيق إلى مجرد جامعٍ لضرائبهم، بل جعلوا منه «ملِكًا دستوريًا»، وفي حين أن الفكرة السابقة صحيحة بالتأكيد، فإنه يتعذَّر فهم ماذا قصدا تحديدًا بالرأي الأخير نظرًا لأن «توفيق» ورئيس مجلس وزارته رياض باشا كانا يحكمان حكمًا مطلقًا، بقبضةٍ من حديد، رافضين دعوة مجلس النواب للانعقاد. على أية حال فهما يؤكدان أنه بحلول عام ١٨٨١، كان الخديوي قد «تآكل» بسبب تغلغل النفوذ الأوروبي، وباتت البلاد على شفا «الفوضى السياسية» وهو ما أدى إلى انفجار عصيان مسلح (ص ٨٧).

باختصار، فإن الجوهر سريع الهياج والراكد لـ «النزعة المحافظة للمسلمين» و«المؤسسات التركية» أتاحا لهم الإمساك بإناءٍ بالغ الهشاشة لرأس الإمبراطورية البالمرستونية غير الرسمية المُتْرَعَة بالنشوة، حتى إن التغلغل الأوروبي بدلًا من أن يجد طبقةً متعاونة، أدى إلى انهيار الحكومة.

يعزو روبنسون وجالاجر هذا التخمُّر السياسي إلى أربعة عناصر:

أولًا: الإصلاحيون الليبراليون تحت قيادة شريف باشا النبيل المصري ذي الأصل التركي الذي تولَّى أحيانًا رئاسة مجلس الوزراء، وكان يعلن عن استيائه من الهيمنة «التركية»، ويؤمن بإقامة مؤسسات على الطراز الغربي.

ثانيًا: «المسلمون المحافظون» والمفترض أنهم رجال الدين الذين عبروا عن استيائهم من اتساع النفوذ المسيحي.

ثالثًا: صراع كبار ملَّاك الأراضي للحفاظ على امتيازاتهم الضريبية.

رابعًا: إعلان عرابي باشا ورفاقه من الضباط تحديهم للأوروبيين من أجل إعادة بناء فيالق الضباط وتقوية الجيش. وانتهيا إلى رأيٍ جانبي بشأن الحركة الفلاحية بأنها كانت على شفا التمرد، لكن هذه الفئة المتواضعة لا تنضم بشكل واضحٍ إلى العناصر الأربعة المكوِّنة للحركة. والآن، يصِرُّ هذان المؤلفان على أنهما معنيَّان فقط بتصوير السلوك الذي اتخذه المسئولون البريطانيون في رؤية الأمور في تلك الأيام، أكثر من تقديمهما حقائق مبنية على الملاحظة والاختبار. ولم تكن مناقشتهما للموضوعات التي قدمناها حالًا مصاغةً بتلك اللغة، بل يتضح أنها مستمدةٌ من حجج المؤلفين ذاتها. لكن سواء كانت هذه الأفكار تخص القناصل البريطانيين أو كانت للمؤرخين الأكاديميين، فقد جانبها

الصواب بوضوحٍ، ليس فقط في التعبير عن التفاصيل الفعلية؛ بل في صميم تناول طبيعة التغيير الاجتماعي في مصر. ويستدعي أسلوبهما وغموضهما وافتراضاتهما السهلة عن التفوق الأوروبي وانعدام مقدرة الشرق الأوسط على التعامل مع العالم الحديث النغمةَ الاستشراقية كما وصفها إدوارد سعيد[٢٧].

يتعذر على المرء تحديد نقطة البداية، أولًا: لا أجد أيَّ دليلٍ على الفوضى السياسية أو الانهيار الوشيك للإمبراطورية العثمانية على وجه الإجمال أو في مصر كدولة تابعة لها، بالرغم من أن تركيا خسرت حربًا ضد روسيا في ١٨٧٨ (ليس شيئًا جديدًا)، إضافة إلى فقْد بعض المناطق في أوروبا الشرقية؛ فإن إمبراطوريتهم بدت في مجملها متمتعةً بالاستقرار في بعض المناطق التي كانت ما تزال تحت سيطرتها (مع استثناء جزئي للسودان، وهي منطقة ليست ذات صلة بهذا النقاش). وحقيقة، نما الاقتصاد العثماني، وزاد عدد السكان في أواخر القرن التاسع عشر برغم الخسائر في البلقان، وقد باءت بالفشل محاولات إنشاء نظام حكم دستوري برلماني في إسطنبول في ١٨٧٦- ١٨٧٨ عندما انقلب عليه السلطان عبد الحميد الثاني، لكن حتى استعادة الحكم الأوتوقراطي يبدو أنها لم تُسفر عن حدوث قلاقل داخلية خطيرة في نهاية سبعينيات القرن التاسع عشر أو حتى إلى نهاية القرن.

في مصر كذلك كان من الصعوبة بمكان رؤية ما حدث بالتحديد قبل الغزو البريطاني، بما يمكن اعتباره فوضى سياسيةً. حقيقة، برزت حركة إصلاحية حاولت جعل حكم الخديوي توفيق في إطارٍ مَلكيٍ دستوري (وهو أمر لم يقدمه الفرنسيون والبريطانيون، على عكس ما يجزم روبنسون وجالاجر

أنه كان متحققًا)، وفي الواقع جرى انتخاب مجلس النواب، ووافق الخديوي مرغمًا على تعيين وزراء للحكومة، ولا يُعدُّ هذا تعبيرًا عن حكمٍ ملكيٍ في معظم الاصطلاحات السياسية العادية، ومن العسير اعتبار بعض فلاحين «متململين» شاهدًا على أزمة مستحكمة؛ نظرًا لأنه كان يوجد من دواعي القلق ما هو أهمّ في سنة ١٨٧٨ إلى ١٨٧٩، دون أي عواقب واضحة على السياسة العليا. ولم يحدث أي تمرد عسكري، لقد أصبح عرابي «أميرالاي» ووزيرًا للحربية في وزارتين تشكلتا في ظل الخديوي، وفيما بعد عمل في خدمة الحكومة الثورية المدنية في أغلبها، وأصبح الجيش حليفًا محوريًا للتمردات المدنية، متدخلًا في الأوقات العصيبة. إلا أن الشواهد لم تدعم الاتهام القائل بأنه أقام ديكتاتوريةً وفرض الأحكام العرفية في أي وقت من عامي ١٨٨١-١٨٨٢، وفي أواخر يوليو ١٨٨٢، بعد الهجوم البريطاني على مصر، قام الأعيان بخلع نائب الخديوي توفيق وأنشأوا ما أسموه الحكومة العرفية؛ بصورةٍ أساسية من نواب ووزراء مختلف الوزارات، بالإضافة لبعض ضباط الجيش. وما كانوا يقصدونه بالحكومة العرفية أن دولتهم كانت دولةً مؤقتة، وبأنهالم تحصل بعد على اعترافٍ من السلطات الإسلامية؛ مثل الخليفة - السلطان في إسطنبول. وسوف نرى أن هذه الحكومة الثورية فرضت رؤيتها على عرابي في عدة مناسبات. ويبدو أن روبنسون وجالاجر اعتبرا ارتقاء عرابي لتولي منصب وزير الحربية بمثابة انقلاب عسكري، لكن مثل هذه النظرة، رغم تشبث الإمبرياليين بها على نطاق واسع في ذلك الحين، لا يمكن أن تصمد أمام الوقائع الأرشيفية كما أوضح ألكسندر شولش (انظر فيما بعد).

ونظرًا لعدم وجود دلائل صحيحة على «التآكل» أو «الفوضى السياسية»؛ فإنه يبدو من غير الضروري شرح سبب إمكانية بروز وضع كهذا. وإذا رغب الباحث في تفسير نهوض حركة إصلاحية متعددة الطبقات بمصر في ١٨٨١-١٨٨٢، فإن احتكامًا مبهمًا بالتأكيد على التأثيرات «المزعجة» لحرية التجارة الأوروبية على «السلطة التركية» لن يكون وافيًا بالغرض. وتنحصر وظيفة هذا الكتاب في تطوير تفسير لنهوض هذه الحركة، مع الاحتكام للمتغيرات من نوع إزاحة المصالح الطبقية في ظل تأثير التغيير الاقتصادي والديموجرافي، وتنظيمات كبار الممثلين السياسيين ومواردها وتكتيكاتها، وأعضائها، وذخائرها من الأنشطة الجماعية، وأيديولوجياتها، وإمكانيات القمع المتباينة للدولة، والظروف الموضوعية النوعية للعمل الاجتماعي والسياسي.

إن الوصف الذي يقدمه روبنسون وجالاجر للقوى التي صنعت الحركة الإصلاحية يشوبه النقص وعدم الدقة، ونظرًا لأن شريف باشا نفسه كان بوقًا لتركيا؛ لذلك تتعذر رؤية كيف يثيره استياء القوى الوطنية المصرية من الحكم «التركي المطلق»، وكثير من كبار الموظفين المصريين أو رجال الدين انتهى بهم الأمر للوقوف بجانب الخديوي، رغم أن رجال الدين كانوا يشكلون فرعًا من الإنتليجنيسيا الثورية، وكبار ملَّاك الأرض، كانوا من النبلاء الأتراك والشراكسة، الذين وقفوا مجددًا مع الخديوي، ولم تكن امتيازاتهم الضريبية محلَّ شكٍ كبير. إن أعيان القرى هم الذين أبدوا استياءهم من إلغاء الخديوي لتخفيضات الضرائب التي يتمتعون بها، ولعب كبار الموظفين دورًا هامًا، لكن هذا ما فعله أيضًا البيروقراطيون أبناء المدن، وتجارها، وأعضاء طوائف

الحرف، والنساء، وفئات أخرى. ولأن مصر لم تكن قد انزلقت إلى الفوضى السياسية، أكثر من هذا؛ فإن النظرية القائلة بأن البريطانيين «استُقدموا» بسبب الاضطرابات في محيطها ينبغي نبذها تمامًا. لقد قام البريطانيون بالغزو من أجل ألا تنجح عملية تشكيل الدولة في خلق نوعٍ جديد لنظام مستقرٍ قد يُنهي الامتيازات الأوروبية ويُهدِّد أمن الملكيات والاستثمارات الأوروبية. ولا حاجة بنا للقول إن حرية وصول البريطانيين لقناة السويس واستعمالها لم يكن أبدًا عرضةً لأي خطرٍ، كما صرَّحت بذلك الأدميرالية بنفسها، بالرغم من أن بعض السياسيين فيما بعد برروا اشتراكهم الفعلي في الحرب بهذا التهديد المزعوم للمصالح البريطانية[٢٨].

رغم دعوة مبكرةٍ للعمل وجَّهها روبرت تيجنور Robert Tignor، فإن مؤرخًا أوروبيًا واحدًا من المعاصرين نشر دراسةً مطولة لأزمة ١٨٧٨-١٨٨٢ استنادًا إلى الأرشيفات المصرية، هو ألكسندر شولش[٢٩] Alexander Schoich، وكتاب شولش أطروحة علمية منقحة، استطاعت ببراعة أن تعيد تشكيل تصورنا للتاريخ السياسي لهذه الأوقات؛ على سبيل المثال، يدحض الكتاب تمامًا فكرة أن الأميرلاي أحمد عرابي في ذلك الحين أنشأ أي شيءٍ يشبه ديكتاتورية عسكرية في ربيع وصيف ١٨٨٢. ومع هذا لم يستطع أن يستفيد من مئات الملفات الخاصة بالثورة والمحفوظة بالأرشيفات، وأفلت منه بُعدها الاجتماعي. ويكتب عن أغسطس ١٨٨٢: «أخفقت الثورة السياسية في التماسك، أو في إسقاط الملكية، أو على الأقل إسقاط الخديوي؛ ولم تكن أبدًا الثورة الاجتماعية من ضمن أوراق اللعب. وكانت تعبئة السكان، في المقام

الأول، نتيجةً لاستثمار القيم التقليدية[٣٠]، وتكشف تعبيرات خطاب شولش عما يعتقده كشكل لثورة، وسبب إخفاق المصريين في خلق الثورة».

أولًا: يناقش أن الحاكم الذي عيَّنه العثمانيون من الأسرة الحاكمة، الخديوي، لم «يسقط»؛ وهو هنا وبوضوحٍ يفتش ليرى ملكًا تُقطع رأسه على النمط الفرنسي، ومن المحتمل أن عدم عثوره على دليلٍ على ثورة اجتماعيةٍ يشير إلى أنه لم يكن يتطلع إلى ظاهرةٍ كهذه، منتهيًا إلى استنتاجٍ مؤداه أن عدم الخلع يساوي عدم وجود ثورة، أخيرًا لم يجد شولش اتجاهًا وطنيًا علمانيًا من النوع الفرنسي في مصر عام ١٨٨٢، لكنه وجد ثقافةً أهلية دينية، تدعو إلى الجهاد، ونزعةً وطنية مصرية مبهمة في إطار الهوية العثمانية. ويبدو أن هذا الغياب للعلمانية على المستوى الوطني زاد من تدعيم رؤيته بوصفها واحدةً من الحركات العثمانية التحريرية المحافظة.

في اعتقادي أن شولش، رغم أنه مؤرخٌ مدقق، وقع فريسة التضليل من خلال بحثه عن ثورة على الطراز الفرنسي. ويبدو لي أن ثورةً قد حدثت بالتأكيد، غير أنها من نوعٍ مختلف، وإصراره على الحاجة لأن يسقط الخديوي هو حالة في صميم الموضوع. ففي صيف ١٨٨٢، كما اكتشف شولش بنفسه، وُجد وضعٌ استقلالي متعدد، حيث يتنافس كل من الخديوي وحكومة عرفية على السلطة: استقلال متعدد، كما يناقش تشارلز تيللي، هو بذاته علامة واضحة على أنَّ وضعًا ثوريًا قد تطوَّر. أكثر من هذا، فإن الدليل هو أن سلطة الحكومة العرفية قد امتدت لتشمل معظم البلاد لتتفوق على سلطة الخديوي. حقيقةً، ربما أقام الخديوي بالإسكندرية فقط ليكون في حماية البحرية

البريطانية، تدخل أجنبي. اكتشف شولش عدم وجود ثورة اجتماعية؛ لأنه لم يرَ الملفات، التي كشف عنها فيما بعد علي بركات ولطيفة سالم، عن غزوات الفلاحين للأراضي، والنشاطات الأخرى التي جرت في صيف ١٨٨٢، أيضًا ربما غضَّ الطرف عن أهمية هبّات سكان المدن ضد مؤسسات الأوروبيين؛ ذلك لأنه كان معنيًا في الأساس بنفي إلقاء الأوروبيين مسئولية «المذابح» ضد المسيحيين على الثائرين. لقد قمتُ باستخدام قوائم تضم حوالي ١٠٠٠ شخص، من بين ١٢٠٠ اعتُقلوا عقب فشل الحركة، وهي إضافة لقوائم ودلائل أخرى، أتاحت لي الكشف عن الخاصية «الاجتماعية» للثورة، وهو ما لم يكن متاحًا أمام شولش.

في النهاية، وكما أكّدت الحركة الثورية الإسلامية في إيران فإن الثورات ضد إمبراطوريات غير رسمية تحتكم على نحوٍ نموذجي لرموز محليةٍ مثل الدين والنزعة الوطنية الإقليمية. ويتم ذلك انطلاقًا لحدٍ ما من اهتمام الثوَّار بالإفلات من هيمنة كلٍ من النخب المحلية والأجنبية. ولقد فشلتُ شخصيًا في معرفة سبب عجز هذه الأيديولوجية المحلية في ذاتها عن تحويل حركةٍ ما إلى ثورة. يرى ميروسلاف هروش أن تاريخ كثيرٍ من البلدان الأوروبية الصغيرة في القرن التاسع عشر يعتمد فقط على تطور النزعة الوطنية الإقليمية، التي أصبحت بعد ذلك بفترةٍ طويلة قومياتٍ تامة النضج. وأوضح سعيد أمير أرجوماند أن البعد الديني كان عاملًا قويًا في معظم الثورات الحديثة، وأن النموذجين الفرنسي والروسي نموذجان خادعان في هذا الإطار؛ رغم أنه بطبيعة الحال، قادتْهما أيديولوجيات قوية[٣١]. وتحليل شولش للسياسات

الدقيقة للحركة بالغ القيمة ومن المحتمل أن يظل صامدًا لعشرات السنين؛ إلا أن التاريخ الاجتماعي للثورة وأفكارها لم تبدأ كتابتها إلا منذ أمدٍ وجيز فقط.

بالنسبة إلى الأوروبيين، شكَّلت الثورة المصرية في ١٨٨٢ والتدخل البريطاني نقطةً بدايةٍ في الجدل الدائر حول الإمبريالية الاقتصادية الذي أفضى إلى نظريات هوبسون Hobson، وأخيرًا لينين[٣٢]. وبالنسبة إلى المصريين – مع ذلك – غدت الثورة موضوعًا للجدال المتواصل من أجل فهم تطورهم الوطني. والتصورات المتفاوتة للثورة لدى المؤرخين المصريين في القرن العشرين قام بتخليصها تلخيصًا مفيدًا توماس ماير Thomas Mayer[٣٣]. ويوضح ماير أن مدرسةً مبكرة للوطنية ارتكزت على التاريخ السياسي رأت في عرابي مظهرًا سلبيًا (نظرًا لميوله الديكتاتورية)، لكنها امتدحت الثورة لامتلاكها بعض الأفكار الدستورية؛ وكان عبد الرحمن الرافعي هو النصير الأساسي لهذه الرؤية، بعد ذلك كانت أهم المدارس هي المدرسة الاشتراكية في ستينيات وسبعينيات القرن العشرين، على نحوٍ خاص، والديمقراطيون الليبراليون الذين ظهروا في سبعينيات وثمانينيات القرن العشرين، ويمكن تقسيم التفسير الاشتراكي إلى قسمين عريضين: قسم نظري أو نهج مثالي نموذجي، ويُنسب إلى محمد أنيس بجامعة القاهرة، ونهج اجتماعي اقتصادي أكثر تجريبية، يُنسب إلى جامعة عين شمس.

والدراسة الأرشيفية الكبيرة لثورة عرابي الصادرة عن المدرسة الفكرية لجامعة القاهرة للمؤرخين الاشتراكيين لـ لطيفة سالم باسم «القوى الاجتماعية في ثورة عرابي» (١٩٨١)، تعرض الثورة بوصفها تمردًا شمل الأمة على يد

المثقفين، وطوائف المدن، مع صغار وكبار ملَّاك الأراضي[٣٤]. وكما لاحظ بعض النقاد المصريين، بالرغم من أساسها الماركسي النظري، فإن المؤلِّفة لم توضح كيف تفاعلت القوى المختلفة مع بعضها البعض لخلق ثورة؛ حيث إنها حصرت نفسَها في وصف الوثائق الأرشيفية في علاقتها بالطبقات المشاركة، كما أن تفسيرًا اشتراكيًا آخر لـ عبد العظيم رمضان يضع تمييزًا بين القيادة العسكرية «البرجوازية الصغيرة» و«البرجوازية الزراعية» لشريف باشا وسلطان باشا وآخرين من أقطاب البلاد، ويرى رمضان أن البرجوازية الزراعية كانت القوى المسيطرة في حركة الإصلاح في المراحل الأولى للثورة، ومع هذا فقدت نفوذها في فبراير ١٨٨٢، بعد ذلك يناقش رمضان أنه لذلك هيمن الضباط البرجوازيون الصغار، غالبًا بالتحالف مع الحركة الفلاحية، وفي ذلك الحين تحالفت البرجوازية الزراعية مع الخديوي والأوروبيين، ونظرًا لأن قوانين التطور التاريخي أملت انتصار هذه الطبقة على البرجوازية الصغيرة والفلاحين؛ فقد أخفقت الثورة[٣٥].

وأنا أشعر بالتعاطف مع المهمة التي نذرت لطيفة سالم ورمضان نفسيهما لها، لفهم السلوك الذي اتخذه الصراع الطبقي والعوامل الاجتماعية الاقتصادية المؤثِّرة على القضايا السياسية، ومع ذلك لا أفهم ما هو العائد من معارضة كبار ملَّاك الأراضي بوصفهم «برجوازية زراعية» للخديوي ونبلائه؛ نظرًا لأنه يتوجب على الآخرين أن يتميزوا بكونهم «برجوازية زراعية»، كان الخديوي ومعه مصانع السكر ومزارع القطن الهائلة التي يمتلكها أكثر برجوازية من مناوئيه، وعلى الرغم من اتفاقي على أن خسارة ائتلاف المعارضة لكبار ملَّاك

الأراضي مثل شريف باشا في فبراير ١٨٨٢ قد أضرَّ بالحركة؛ إلا أن الثورة قد ظهرت على نحوٍ أفضل كثيرًا من دونهم في فصلي الربيع والصيف. والهزيمة التي لحقت بالحكومة العرفية التي تأسست في أواخر يوليو؛ لم تكن على يد شريف وزملائه من أقطاب البلاد، بل جاءت عن طريق غزوٍ بريطاني تغلَّب على جيش عرابي المصري المحترف عبر تكتيكات وتكنولوجيا عالية المستوى.

وتبرز هنا صعوبة بالغة في النقاش الذي يطرحه كل من سالم ورمضان، وهو إلى أي درجة تركا الأوروبيين خارج الصورة، وأنا من الجانب الآخر أرى أن مصر كانت تهيمن عليها نخبة مزدوجة في تلك الفترة، تتكوَّن من أقطاب ملَّاك الأراضي المحليين والبرجوازية الأوروبية المغتربة، وأرى أن الثورة، التي هي عدد وافر من الثورات، حدثت في آنٍ واحد، بواسطة كبار ملَّاك الأراضي، والفلاحين الأغنياء، والإنتليجنسيا، وتجار المدن، وطوائف الحرفيين. وفي بعض الحالات، نشبت صراعات بين أجزاء من الطبقة نفسها، مثلما حدث من بعض كبار ملَّاك الأراضي الحلفاء مثل شريف باشا مع الإصلاحيين في ١٨٨١، وأحيانًا ما كانت تُعالج هذه الانقسامات داخل الطبقة عن طريق التهديدات التي كانت تُوجه عبر الخطاب الذي اتخذته الثورة. وفي آخر الأمر سقط كثير من كبار ملَّاك الأراضي، وليس كلهم بأي حال من الأحوال، من إطار التحالف الإصلاحي، وأحد أسباب ذلك، أن الإصلاحيين هددوا وجودهم المشترك مع الجناح الأوروبي في النخبة المزدوجة. أكثر من هذا، أسفرت المعارضة المتشددة للأوروبيين عن أغلب الأزمة التي أدَّت بباقي القوى الاجتماعية إلى إنشاء حكومة حازت ولاء الجيش، ويبدو من غير

المحتمل أنه لا الخديوي ولا كبار ملَّاك الأراضي المحيطون به كان باستطاعتهم بأنفسهم إلحاق الهزيمة بالثوار.

ويحدوني الأمل أن أواصل البناء على بحوث لطيفة سالم، ليس فقط من خلال اكتشافاتي الأرشيفية الأكثر منها؛ لكن كذلك لمعالجة القضايا في سياق التفسير الاجتماعي. وسوف أحتكم إلى الظروف الموضوعية الناشئة عن صراعات التراكيب الاجتماعية الكبيرة، والتنظيمات الوسيطة، والأيديولوجيات، وإلى مفهوم تمردٍ متعدد الطبقات في مواجهة نخبة حاكمةٍ مزدوجة. وأهدفُ إلى إنجاز هذا من جانب عن طريق مدِّ الإطار الزمني وفحص تطور المصالح، والتنظيمات والأيديولوجيات على مدى السنوات الخمس والعشرين السابقة على الثورة. وفي مقابلة أجرتها لطيفة سالم مؤخرًا أكدت على الأهداف السياسية للثورة، خاصة تأسيس شكل ما من حكم الشورى(٣٦). ومن جانبي أوافق على أنه انتشرت أثناء الثورة أيديولوجية تدعو لمزيدٍ من المساواة، وأنه إذا استبعدنا الرغبة في إنهاء الامتيازات الأجنبية المبالغ فيها للنخبة المزدوجة (يُرمز لها بالأجنبي) لضمان وجود مزيدٍ من مشاركة النوع المعتدل في حكم الشورى (يُرمز له بالمحلي)، فسوف نفقد توجهًا هامًا من توجهات الثورة، وهذه المطامح، في اعتقادي، وُجدت مترافقة مع مظالم الفلاحين ضد النبلاء، ومظالم طوائف التجار والصناع المهرة من المنافسة الأوروبية، ومظالم صغار الضباط من هيئة القيادة الشركسية، والصراعات التراكيبية الأخرى المتصاعدة ضد هذه الفئات المنظمة بذاتها ذات المصالح المادية المشتركة. وتضافَر إلغاء الامتيازات السياسية مع مغيب الأهداف المادية

في الثورة، وإذا كانت السلطة والثقافة والعوامل المادية عادة ما تدخل في العمل الاجتماعي، كما يقترح سيويل، فليس من قبيل التناقض الذاتي رؤية المطالب الأيديولوجية لإلغاء الامتيازات السياسية متطابقة مع المطالب المادية لإحداث تغييرات في علاقات الملكية.

هذا الكتاب سيتابع بصورةٍ عامة المسائل النظرية التي نوقشت فيما سبق، مستهلًا برسم صورة للمؤسسات المادية والثقافية لنظام الحكم السياسي والاجتماعي القديم لمصر الخديوية في ظل الإمبراطورية العثمانية. وسأستعرض هنا أهدافي وبعض التعريفات الأساسية؛ سوف أفحص المسار الذي اتخذه التغيير الاقتصادي والديموجرافي ونمو سلطة الدولة الذي خلق مصالح جديدة بين الفئات الثلاث التي كان لها الإسهام الأكبر الأخير في الثورة: سكان الريف، وطوائف المدن، والإنتليجنسيا. وأنا أطلق على هذه الأشكال الثلاثة اسم «فئات» بدلًا من «طبقات»؛ لأنني لا أعتقد أنها كانت تكوِّن طبقاتٍ حديثةً واعية بذاتها تشارك في علاقات بوسائل الإنتاج، كان سكان الريف ينقسمون إلى أعيان القرى الأغنياء، وصغار الملاك، والمزارعين بالمشاركة في المحصول، وعمال اليومية (الأنفار) الذين لا يملكون أرضًا. وكان على الكثيرين منهم عمومًا التزامات شبه إقطاعية («تأجير») الجهد والنوع للنبلاء العثمانيين المتمصرين (البكوات)، والطبقة الوسطى الفلاحية لأعيان القرى، الذين كانوا يشغلون غالبًا مناصب العُمَد، كانوا يستحوذون تقريبًا على ممتلكات كبيرة نوعًا ما يشغِّلون بها عمالًا مأجورين، كما يفرضون على الفلاحين التزاماتٍ خاصة بالعمل، والتي لا يحصل الأخيرون على

تعويضٍ مقابل ذلك. على الجانب الآخر، وجدت كثير من عائلات أعيان الريف أن ممتلكاتهم قد تناقصت كثيرًا بسبب تفتيت الملكية من خلال الزيادة الديموجرافية في القرن التاسع عشر، بينما أتاح ازدهار القطن لفلاحين آخرين فرصة امتلاك مزارع جديدة وكبيرة، حتى إن سكان الريف عاصروا درجةً كبيرة من الحيوية الدورية في فترة حكم الولاة[٣٧]. وفي هذه الدراسة سوف أركِّز على أعيان الريف، ومتوسطي الملاك وصغارهم، أي: على الطبقة الوسطى الريفية والفلاحين أصحاب الأملاك.

كان للصناع المهرة بالمدن، وعمال الخدمات والنقل، وكبار التجار والسماسرة، أصلٌ متشابه في السوق، أو سوق السلع الصغيرة من الطراز القديم للعالم الإسلامي، وفي إيران تعرف هذه الجماعات معًا باسم «البازاريين» ويرتبطون ببعضهم من خلال صلات المكان، والثقافة، وحتى روابط المصاهرة المتبادلة، خاصة في مواجهة الأجانب أصحاب الصناعات. ورغم أن الاقتصاد الأوروبي العالمي خلال ستينيات وسبعينيات القرن التاسع عشر كان له تأثيرٌ بالغ التنوع على هذه الفئة، جاعلًا بعض التجار يصلون إلى ثراء خرافي وأوْدى ببعض الصناع المهرة إلى فقر مدقع؛ فإن الأغلبية كانوا ساخطين من الهيمنة الأوروبية على المهن والحرف، والصناعة والمال. وتكوَّنت الإنتليجينسيا من كثير من الفئات المتعلمة، بعضها ارتقى عاليًا في الجهاز الإداري وأصبح فاحش الثراء حتى إنه كان يُنظر إليها كجزءٍ من النخبة الحاكمة. أما المستوى المتوسط والأدنى من الإنتليجينسيا؛ فقد دبروا معيشتهم إلى حدٍ كبير اعتمادًا على مرتبات يتقاضونها من الدولة، وغالبًا ما كانوا يعانون

من الأجور المتدنية التي أعاقت ارتقاءهم لأعلى، مع ارتفاع التضخم والمنافسة المتصاعدة من الأوروبيين. ويشتمل هؤلاء على الموظفين وبيروقراطيي الإدارة المتوسطة في الدولة والأقاليم، وخريجي المدارس المدنية الحديثة، وفيالق الضباط، وطلبة المدارس العسكرية، والصحفيين، ورجال الدين الإسلامي والمسيحي. مرة ثانية، لم تكن الفروع المختلفة من الإنتليجنسيا تعي دائمًا أنَّ لها مصالح متماثلة، غير أن وظائفهم (عادة) من خلال الدولة ومعارضتهم لتغلغل النفوذ الأوروبي وفرا الأساس لتحالفٍ مؤقت. ويمكن تجميع أعضاء هذه الفئة سويًا؛ وذلك لاعتمادهم في معيشتهم على مهارات القراءة والكتابة وتفوقهم الوظيفي لدى الدولة. إلا أنني أودُّ أن أتجنبَ استعمال التصنيف المتخلِّف إلى حدٍ كبير المسمى «البرجوازية الصغيرة»، وأغلب الإنتليجنسيا لم يكن قد دار بخلدها أن لديهم الكثير من الأمور المشتركة اجتماعيًا، على سبيل المثال مع الصناع المهرة مالكي الآلات اليدوية المستقلين، وأحيانًا ما اتحدتْ هذه الفئات الثلاث في مواجهة عدوٍ مشترك، رغم أنه قبل الثورة كان العدو يختلف غالبًا من فئة لأخرى. وأستطيع أن استبق وقائع الفصل الأخير في كتابي بالتصريح بأن الملّاك من الفلاحين وطوائف المدن والإنتليجنسيا لعبوا دورًا رائدًا في الثورة، في معارضة النخبة المزدوجة للنبلاء المصريين من أصلٍ عثماني والبرجوازية الأوروبية والأرستقراطية العمالية في مصر. نظرًا لأنه من الباعث على الملل دائمًا استخدام الكلمة نفسها؛ فقد أنسبُ عرضًا إلى هذه الفئات مسمى «الطبقات»، لكنني أقصد فقط الاصطلاح - المعنى الذي وصفتُه حالًا للفئات الاجتماعية التي تمثّل موضوعيًا، وضعًا مشابهًا قانونيًا وثقافيًا بالمعنى

الواسع، وغالبًا ممتدًا مكانيًا. بيد أنه يتنوع داخليًا بصورة أساسية فيما يتعلق بالثروة. وأعتقد أن مثل هذا الخلط في وضع الفئة والطبقة شائعٌ في غمار الانتقال من مجتمعٍ قائم على الملكية الزراعية إلى مجتمعٍ يتميز بطبقات اجتماعية حديثة.

سوف أتقدم بعد ذلك لفحص الحياة المؤسساتية للمصريين في الربع الثالث من القرن التاسع عشر. ما هي التغيرات التي حدثت حينذاك في تكنولوجيا الاتصالات والانتقال، وأتاحت فرصًا أفضل في التعبئة الوطنية عام ١٨٨٢ عما كان ماثلًا في ١٨٥٠؟ كيف استطاع المثقفون الجدد توظيف المنتديات السياسية والصحافة الخاصة الجديدة في خلق أيديولوجيات معارضة؟ ما هي البنية التحتية التنظيمية بين الطوائف والفلاحين التي ساعدت على شرح نماذجهم وتكتيكاتهم في هذه الفترة؟ ثم أُلقي نظرةً على الذخائر المتغيرة للعمل الجماعي بين «جماهير» سكان المدن في مواجهة الأوروبيين المهاجرين والدولة. وسوف أفحص آليات الدولة القمعية، متضمنة القيود على الخطاب مع توضيح السلوك الذي انحدرت إليه في السنوات المفضية إلى الثورة. وفي نهاية المطاف، سأتناول بالتفصيل الأصول الاجتماعية للثوار، وأيديولوجياتهم، وأنواع العمل الجماعي الذي انخرطوا فيه في ١٨٨١ – ١٨٨٢. وسوف أعود في الخاتمة إلى مناقشة الظروف الموضوعية المميِّزة للثورات في مواجهة الاستعمار غير الرسمي. وفي تضادٍ مع رؤية روبنسون وجالاجر عن التردي إلى الفوضى السياسية، سأعرض للأطروحات التي حاولها جماعة من المعارضين لبناء نظام جديد، مؤديًا إلى تغيرات في نظام

الدولة. وفقط من خلال فهم الأصول الاجتماعية، والمصالح، والتنظيمات، والتكتيكات، وأيديولوجيات هؤلاء المعارضين نستطيع أن نأمل في الإمساك بمغزى الثورة المصرية في عام ١٨٨٢؛ فقط عن طريق إدراك الظروف الموضوعية التي أثَّرت من خلال نشاطاتهم في بعضهم البعض والتي فجَّرت النخبة المزدوجة، نستطيع أن نرى سبب حدوث الأمور كما حدثت.

الهوامش

(١) قارن Mrris, ed., *Africa, America and Central Asia*, 1984

(٢) تنقيحي لصيغة Kart Griewand كما هي مستخدمة في: Honsbawm, «Revolution», Porter and Reich, eds, *Revolution in History,* 1986 p.9.

(3) Skocpol, *States and Social Revolution*, 1979

(٤) المرجع السابق ص 298، ملاحظة ٤٤.

(٥) المرجع السابق ص ١٤، ٦٠ - ٦٤، ٩٩، ١١٢ – ١١٣.

(6) Moore, *Dictatorship and Democracy,* 1966; Wolf, *Peasant Wars*, 1973; Paige *Agrarian Revolution,* 1975; Gerber, *Social Origins*, 1987.

(7) Goldstone, *Revolution and Rebellion,* 1991

(8) Raymond, *Grandes Villes arabes,* 1985, pp 55 – 58; Panzac1982: 99

(9) McNeill, *Population and Politics*, 1990, pp, 42 - 48

(10) Paige, *Agrarian Revolution*, pp 42 – 43: Skocpol, *States and Social Revolutions*, pp. 146 – 147 (see pp, 120 – 121 on France): Somers and Gldfrank 1979; 447

(١١) سيويل، ١٩٩٠.

(١٢) هذه النقاط النوعية من مقالات في Zald and McCarthy, eds., *Social Movements* ١٩٨٧، ص ٤ - ١٢، ٨٤، ٣١٩ - ٣٣٦، انظر أيضًا:

Zald and McCarthy, eds, *Dynamics*, 1979; Tilly, *From Mobilization to Revolution*, idem, contentious french 1986; Tilly. Tilly and Tilly, *Rebellious Century*, 1975; a survey is Jenkins 1983; 527 – 53

(١٣) بارسا، *الثورة الإيرانية*، ١٩٨٩

(14) Skocpl, *States and Social Revolution*;
ولتوصيفٍ مضاد انظر: ص ١١٦ - ١١٧، ووعْدها في المناقشة الأخيرة بتقديم تحليل عن «الترتيبات المؤسساتية النوعية التاريخية» يبدو بالنسبة إلي أنه لم يُستوف في مناقشتها الأخيرة للثورات الثلاث.

(15) Gleick, *Chaos* ١٩٨٧، ص ٢٣

(١٦) وليامز، *«الماركسية والأدب»* ١٩٧٧، خاصة ص ٩٥ - ١٠٠

(١٧) سيويل، ١٩٨٥: ٥٧ - ٨٥.

(١٨) سكوكبول، ١٩٨٥: ٩٢: قارن ص ٨٧.

(١٩) سكوكبول، *الأمم والثورات الاجتماعية* ص ١٢٥ - ١٢٦.

(20) Rude, *Ideology and Popular Protest*, 1980: Darnton, *Great Cat Massacre*, 1985; Gramsci, *Prison Notebooks*, 1971; Abercromlbie, Hill, and

Tumer, *Dominant Ideology Thesis*, 1980: Scott, *Weapons of the Weak*, 1985.

(21) Eisenstein, *Printing Press*: 1985: Graff, *Legacies of Literacy*, 1987: Gouldner, *Future of Intellectuals*, 1979: Anderson, *Imagined Communities*, 1983: Hroch, *Social Preconditions*, وأنا أدين بالشكر لـ جيوف إيلي؛ لأنه جذب اهتمامي لمؤلَّف هروش. انظر أيضًا: إيلي ١٩٨١.

(٢٢) سكوكبول: *«الأمم والثورات الاجتماعية»* ص ٢٨٨ - ٢٩٢.

(٢٣) انظر: Robinson, «Non – European Foundations of European Imperialism» in Owen and Sutcliffe, eds. *Theory of Imperialism*, 1972, pp, 117 – 142 (تحسين كبير حول نظريته المبكرة عن «الانهيار في الأمم المحيطة». انظر فيما بعد).

(٢٤) سكوكبول ١٩٨٢: ٢٦٥ - ٢٨٣.

(٢٥) والتون *Reluctant Rebels* ١٩٨٤، ص ١٦.

(26) Robinson and Gallagher, *Africa and the Victorians* ١٩٨١، ص ٧٧ - ٨٧.

(٢٧) سعيد، *«الاستشراق»* ١٩٧٨.

(٢٨) هوبكنز ١٩٨٦: ٣٧٣ - ٣٧٤.

(29) Tignor 1962; Scholch *مصر للمصريين* بالألمانية ١٩٨١.

(٣٠) شولش، *«مصر للمصريين!»* ص ٢٨٣.

(31) Arjomand, *Turban for the Crown* ١٩٨٨، ص ١٨٩
- ٢١٠.

(32) Owen, «Egypt and Europe» in owen and Sutcliffe, eds, *Theory of Imperialism* - ص ١٩٢
٢٠٩

(33) Mayer *Changing Past* ١٩٨٨

(٣٤) لطيفة سالم، «*القوى*» ١٩٨١.

(٣٥) رمضان، «المغزى الاجتماعي لثورة عرابي في مصر» ص ١٨٧
- ١٩٤.

(36) Mayer, *Changing Past* ص ٦٣.

(37) Wolf ،٨ خاصة ص ،١٩٧٧ Brown, *Peasant Politics* ١٩٩٠، ص ٢٩، حيث يميز (طبقة متوسطة ريفية) منفصلة عن (الفلاحين) في القرن التاسع عشر، ويعني بتعبير (طبقة متوسطة ريفية) الفلاحين الأغنياء، أغلبهم من عُمَد القرى.

الفصل الأول

الأسس المادية والثقافية للنظام القديم

من أجل فهم التيارات السياسية المعارِضة والثانوية التي برزت في أواخر سبعينيات القرن التاسع عشر وأثناء الثورة المصرية في ١٨٨١ – ١٨٨٢، ينبغي أن نبدأ بالأخذ في الاعتبار بواكير تشكلاتها؛ ما مصادر قوة وأيديولوجيات فئات النخبة المكوِّنة لنظام الولاة القديم من ١٨٠٥- إلى ١٨٨١؟ لن أكتفي بمناقشة الوضع الاجتماعي والسياسي فقط للنخب المختلفة، بل سوف أتناول أيضًا رؤاهم عن طبيعة السلطة الحكومية، وتنظيم الاقتصاد، وتركيب الهوية العرقية. هذا البناء الثقافي سوف يقتضي تنقيبًا خلال طبقات اجتماعية، بداية بالوالي والنبلاء العثمانيين، انتهاء بالأعيان المصريين، بما فيهم كبار رجال الدين والموظفون الرسميون، والمثقفون الموظفون، ثم نتأمل الغرس الحديث مثل طبقة التجار من أبناء الشرق والأوروبيين، واقتناعي بوجود نخبةٍ مزدوجة بمصر في أواخر حكم العثمانيين، تألَّفت من النبلاء العثمانيين المتمصرين والأوروبيين. وتشكِّل أساس هذا النهج، هذه النخبة الأساسية لها حواشيها ووكلاؤها ومستشاروها، بطبيعة الحال، حتى إن بعض أهل البلاد المصريين ارتقوا إلى وضعٍ يكفي ليتطابقوا مع الطبقة الحاكمة العثمانية. كما أن التجار من أبناء الشرق غالبًا ما تعاونوا مع الأوروبيين. سؤال واحد أريد أن أبدأ به، وهو هل باستطاعتنا أن نتبين أيديولوجية موحّدة مهيمنة بين الفئات الحاكمة في

مصر؟ وقضية ثانية ينبغي تناولها في مراحل التغير، هل نحن هنا نتعامل مع انهيار نظام «تقليدي» للسلطة والقيم، كما يرى جون جالاجر وروناالد روبنسون، أو أن ثمة شيئًا ما جديدًا بصورة جذرية بشأن نظام سلطة الوالي وأيديولوجياته؟

في موضع لاحق من هذه الكتاب، سأطرح تساؤلات تتعلق بالتنظيمات والأيديولوجيات التي صاحبت الحركة الفلاحية والصناع المهرة والفئات الوسطى والدنيا للمثقفين. وهنا أريد أن أقدِّم سلسلةً من اللقطات الفوتوغرافية السريعة عن الأساليب التي اتخذها أعضاء النخبة المصرية في سياق العمل، والمعيشة، والتفكير، والإحساس في إطار اجتماعيٍ واقتصادي خاص مكوِّن لعالمهم، ونهجي، كما سبقت الإشارة إليه في المقدمة، يسعى إلى تجنب نظرية الانعكاس التام التي تحاول قراءة الأفكار الاجتماعية انطلاقًا من الوضع الطبقي، بينما ينبغي الإقرار بأن جميع المفكرين الاجتماعيين يزاولون حياة فاعلة داخل تراكيب اقتصادية واجتماعية عريضة حيث من المحتَّم أن يتفاعل معها المنطق المجرّد لبراهينهم وحججهم، والأيديولوجيات تعمل كوسيطٍ بين التراكيب المثالية والمنطقية، والعمليات المادية والقيود.

عندما لم تكن مصر مستقلةً، تذبذبت عبر التاريخ بين قطبين؛ حيث شهدت فترات من التكامل الاقتصادي والسياسي الأكبر من غربي آسيا، وعهود من الاندماج في الإمبراطوريات الأوروبية؛ ففي القرن السابع، عبرت مصر من الإمبراطورية البيزنطية المسيحية إلى الإمبراطورية الإسلامية للعرب، مستديرة بوجهها من القسطنطينية إلى المدينة، ودمشق، وبغداد. وتخلى

المصريون تدريجيًا عن القبطية بوصفها لغتهم الأساسية إلى العربية. وترك جميع السكان المسيحية، فيما عدا ٦٪ منهم على أقصى تقدير، إلى الإسلام دينًا لهم. وفي القرون الوسطى، ابتكر الحكام المسلمون، لدعم أنظمتهم السياسية والاجتماعية، طائفةً عسكرية من الجنود - العبيد، أغلبهم من الشركس الذين جُلِبوا من الحدود الشمالية للقوقاز وتحوّلوا إلى الإسلام. وبمرور الزمن اعتلى الجنود - العبيد، أو المماليك، سُدة السلطة، ليحكموا مصر بداية من القرن الثاني عشر حتى أوائل القرن السادس عشر.

في ١٥١٧ فتحت الإمبراطورية العثمانية مصر، التي كان يسيطر عليها نخبة من المسلمين السنة الناطقين باللغة التركية وتقيم في الأناضول، بعد أن ألحقوا الهزيمة بالمماليك واستوعبوهم كشريكٍ أصغر في حكم مصر. وتكاملًا مع اقتصاد العثمانيين، كان وادي النيل الخصيب بمثابة سلة الخبز للإمبراطورية، وهكذا ساعد محصول الحبوب على تغذية أراضي الحجاز في بلاد العرب والأناضول في آسيا الصغرى(١). وقام العثمانيون بتوفير النظام، والمحافظة على البنية التحتية للري، وجمع الضرائب، تاركين كثيرًا من الوظائف الإدارية للمؤسسات المحلية مثل الطوائف والأوقاف الدينية. وكان نحو خُمس أراضي البلاد محتجزًا للأوقاف بحلول نهاية القرن الثامن عشر، والكثير من الأراضي المتبقية ظلّت تحت أيدي جباة الضرائب من الفلاحين، ووفّر نائب السلطان الأمن العام، وهو من المقومات الأساسية للازدهار ونمو السكان. ويتضح الآن أن إجمالي عدد السكان في مصر نما خلال سنوات الحكم العثماني، أو على الأقل العاصمة القاهرة بمعدلٍ كبير، وهذه النتيجة التي

توصَّل إليها أندريه ريمون تدحض تصورًا أوروبيًا قديمًا لا أساس له عن حكم العثمانيين لمصر كفترةٍ عانت فيها البلاد من انحدار اقتصادي وديموجرافي، وكما سبقت الإشارة في المقدمة، يبدو أن معدل نمو تعداد السكان في مصر (مقارنة بالقاهرة) بلغ نحو ٥٠٪ في الفترة من ١٥١٧ إلى ١٨٠٠، من نحو ٣ ملايين نسمة إلى ٤.٥ ملايين تقريبًا؛ إلا أنها تشتمل على فترة ركودٍ أو حتى تناقص محتمل في غضون أغلب القرن الثامن عشر. وفي القرن الثامن عشر، انهمك العثمانيون في مواجهة المطلب الروسي المتنامي لشرقي أوروبا؛ مما أتاح لمصر والعراق تدريجيًا تحقيق استقلال أكبر عن إسطنبول. وأثناء العصر الذهبي للاقتصاد من ١٧٠٠ إلى ١٧٦٠، حيث أدى تناقص الضغوط الديموجرافية إلى ارتفاع الأجور وتراجع التنافس بين الطبقات، برزت إلى السطح الطبقة الدنيا للمماليك (الجنود العبيد) والرجال المحررون كنخبة عسكرية في القاهرة (كما في بغداد)؛ حيث امتنعوا عن سداد الجزية للعثمانيين، وتبدو مصر تحت حكم الأمير علي بك الكبير (من ١٧٦٠ – ١٧٧٢) وهي تواصل ازدهارها. ودارت نقاشات حول أن الرأسمالية الأوروبية بدأت تملك تأثيرًا أكبر انطلاقًا من تلك الفترة. ومع ذلك، في أواخر القرن الثامن عشر كان ١٥٪ من حركة السفن الخارجة من الإسكندرية تتجه إلى الموانئ الأوروبية. وبقيت مصر مقيدةً بصورةٍ أساسية باقتصاد الإمبراطورية العثمانية، وفي ثمانينيات وتسعينيات القرن الثامن عشر دارت معارك طاحنة شرسة بين فصائل المماليك؛ مثيرة للحروب التي أدت لزيادة الضرائب زيادةً صاعقة على سكان الريف. ومع تكرار تفشي الأوبئة وارتفاع

فيضانات النيل، وزيادة الضرائب وضغائن المماليك، أسفر كل هذا عن تدمير الاقتصاد المصري الذي كان مزدهرًا. وعندما توصل بونابرته إلى إقناع حكومة الإدارة في فرنسا بالسماح له بقيادة هجوم على مصر في ١٧٩٨، وجد الفرنسيون البلاد وقد أصابها بلاءٌ عظيم على مدى عقدين من الانهيار الاقتصادي وتكرار تفشي الأوبئة. واقتحم الفرنسيون الجوعى للغلال والأرض وادي النيل، وهزموا حكام المماليك وكسروا شوكتهم، وحاولوا تشجيع النخبة المحلية: رجال الدين وباقي الأعيان المصريين؛ إلا أن حكمهم الذي دام ثلاث سنوات لم يترك إلا أثرًا ضئيلًا، فيما عدا إزاحتهم المماليك، ثم تعاونت قوات بريطانية وعثمانية مشتركة على طرد الفرنسيين بسهولة من مصر في ١٨٠١، حيث وفَّر البريطانيون الدعم البحري للقوات العثمانية الغازية[٢].

أيضًا، هاجمت القوات العثمانية فلول المماليك، غير أنها تكشفت عن تزايد الانقسامات الداخلية. وبرز ضابط ألباني شاب من أسرة تعمل بالتجارة وهو محمد علي كقائدٍ شعبي مع فرقة من الجند حتى مع ارتفاع عبء الضرائب على سكان القاهرة، ونجح في إلحاق الهزيمة بالقادة العثمانيين الآخرين في مصر، وتنصيب نفسه واليًا على البلاد من ١٨٠٥ - ١٨٤٨. واستطاعت دولة محمد علي أن تعزِّز نفوذها تدريجيًا على مصر، اعتمادًا على الأعراف المملوكية في الحكم، وانتهاج سياسة اقتصادية تجارية تهدف لفرض احتكارات الدولة، كما أرست خططًا للتجديد؛ فقد أدخلت الزراعة المنظمة للقطن المحلي طويل التيلة، ووسّعت من المبادلات التجارية للمحاصيل النقدية التي بدأت في زراعتها فعليًا، وبدأت في تجنيد الفلاحين المصريين إلزاميًا بالجيش، وسعت

لإنشاء المصانع على النمط الأوروبي، كما راكمت أرضًا شاسعة تابعة للدولة. ولم تقتصر فقط على مصادرة إقطاعيات المماليك؛ بل كذلك أوقاف رجال الدين المسلمين (رجال الدين) الأتقياء. وفي ثلاثينيات القرن التاسع عشر، عندما تمرَّد محمد علي على السلطان وبعث بالجيوش لغزو سوريا والأناضول، أثار أزمةً عالمية، كانت الحرب الأهلية العثمانية تهدِّد بقلقلة الوضع الراهن، وراودت بريطانيا الشكوك في وصولها إلى الهند؛ لذلك تدخلت القوى الأوروبية لإرغام الجيوش المصرية على العودة إلى ديارها، واحتواء محمد علي. وبفقد السيطرة على الأسواق وعلى حق فرض مكوس على الواردات إلى مصر، كابدت حكومة محمد علي نكسةً قاسية في اقتصادها السياسي؛ فسُرِح عددٌ كبير من الجيش الهائل، وأصاب العطب الآلاتِ فتعطَّلت المصانع وأغلقت أبوابها بسبب نقص الخبرة وقطع الغيار، وندرة الفحم والخشب في مصر، إضافةً إلى ضياع الأسواق المحمية منها. ومع ذلك، واصل الاقتصاد المصري نموَّه، ليس من خلال التصنيع، لكن عن طريق السلع الأولية مثل المحاصيل النقدية، خاصة القطن. وبرزت بريطانيا العظمى بوصفها الشريك الأساسي لمصر، وأصبحت مصر شاءت أم أبت جزءًا من الاقتصاد العالمي الأوروبي الحديث[٣].

بعد ١٨٤١، عادت مصر لتندمج جزئيًا في الإمبراطورية العثمانية، وإن كانت كدولةٍ تابعة مع وجود إدارتها وامتيازاتها الخاصة[٤]. وصارت وظيفة نائب السلطان وراثيةً في أسرة محمد علي الممتدة؛ إلا أن العثمانيين منعوا خلفاء محمد علي من الاحتفال بذكراه احتفالًا رسميًا على مستوى الدولة. وكان

المصلُّون في أيام الجُمَع يدعون للسلطان العثماني، وكان على القناصلة الأجانب القادمين إلى مصر تقديم أوراق اعتمادهم إلى إسطنبول قبل قبولهم بالإسكندرية. وتعيَّن على مصر أن تدفع جزيةً ضخمة في أواخر ستينيات القرن التاسع عشر تصل إلى ٧٠٠ ألف جنيه كل عام. والتزمت بتوفير الجنود للحروب العثمانية. وكما سنرى فيما بعد، فقد كانت الفتوحات المصرية لأفريقيا تتمُّ صراحةً باسم السلطان العثماني، ويجري الإعلان عنها بهذا الأسلوب للقرويين الأفارقة، وكانت الاتفاقيات الدبلوماسية تُعرض جميعها أمام والي مصر لكنها لم تكن تتمّ بمعزلٍ عن إسطنبول، كما صوَّرها بعض المؤرخين الوطنيين. على الجانب الآخر وفي كثير من الدوائر الاجتماعية استطاع الولاة تنفيذ سياساتٍ مستقلة إلى حدٍ كبير، فمثلًا أبطل سعيد (١٨٥٤ - ١٨٦٢)، بوجه خاصٍ الاحتكارات ووزَّع الأراضي على أعيانٍ جدد من العثمانيين المتمصرين، وأقرَّ المِلكية الخاصة للأرض، على الأقل على الورق، واضعًا الأساس لاقتصادٍ سياسي جديد.

السلطـان

لنتجه الآن إلى البحث بعمق عن الطبقة والثقافة. على قمة النظام السياسي كان يجلس السلطان العثماني أو الإمبراطور، الحاكم الذي تدين له الحكومة المصرية التابعة بالولاء، وإليه تُدفع الجزية، وتُرسل الجنود وقت الضرورة، ويدعو المصلُّون باسمه في المساجد مع أدعيتهم أثناء صلاة الجمعة، وقد تعرَّضت سلطة السلطان في مصر لتغييراتٍ مهمَّة في الفترة من ١٥١٧ إلى

١٨٨٢، فحتى منتصف القرن الثامن عشر، ظلّت إسطنبول تحكم مصر مباشرة من خلال ولاةٍ يتعاقبون على نحوٍ دائم، مدعومين بحامية عسكريةٍ كبيرة من الجنود العثمانيين. وظهر السلطان كرمزٍ مدني يملك سلطات واسعة، اعتمدت على دعامتين من الانتصارات العسكرية ودوره التشريعي المتأصّل في العادات القبلية التركية والمنغولية، هذا النوع من السلطة تناقض مع ذلك الدور الذي كان يُعزى للحاكم الإسلامي بواسطة الباحثين الإسلاميين الكلاسيكيين، الذين رأوا أن الخلفاء الأوائل كانوا يدمجون في شخصهم السلطتين الروحية والدنيوية؛ إذ إنه بعد فترةٍ ترَكَ الخلفاء السلطةَ الدنيوية للأمراء والسلاطين، وظهر تركيبٌ مزدوج للسلطة. وفي التمثيل الأخير لهذا النوع من الدولة، حكم السلاطين والمماليك على أساس المجال الدنيوي، وأُبقي على تابعٍ للخلفاء العباسيين كرمزٍ روحي. ومنذ عهد الغارات المنغولية في القرن الثالث عشر وتابعيهم الأتراك، مثل التيموريين والعثمانيين، تحوَّل تركيب السلطة في البلدان الإسلامية من النمط الثيوقراطي في مراحله الأولى أو (ذي الرأسين) إلى نظام آسيا الوسطى لحكم الخانات (أتباع جنكيز خان - م)، الذين تُشتق سلطتهم من الأشكال الرعوية البدوية والمجتمع القبلي. واستمر هذا التركيب السلطوي حتى أصبحت السلالة الحاكمة الممتدة مستقرةً وغير متنقلة وتدين بالإسلام.

جرت بين رجال الدين في القرن الثامن عشر مناقشات حول السلطة الإسلامية والدنيوية بمصر وتطوراتها؛ دلّت على وعي ذاتي بالقضية، فقد كتب أحدهم أن السلطة مستمدةٌ من الله عن طريق الأنبياء، والنبي محمد، بدوره،

أعطى السلطة لمن تبعه أو للخلفاء من بعده. وبقيت السلطة في أيدي العرب حتى سقطوا في هاوية الاقتتال فيما بينهم، داعين الله أن ينقلها إلى غيرهم من الجماعات مثل الأتراك[٥]. وعرض الشيخ أحمد الدمنهوري (حوالي ١٦٨٤ - ١٧٧٨) الذي ارتقى ليصبح مشرفًا عامًا على حلقات الدرس بالأزهر، الأمورَ بصراحةٍ أوضح؛ إذ قال إن المنغوليين أعدموا الخليفة الأخير ببغداد في القرن الثالث عشر، وجلب المماليك خليفة صوريًا إلى مصر، لكنه مات عقب الغزو العثماني في ١٥١٧. ويضيف الدمنهوري، والآن فإن السلطنة والوزارة مستمرتان كمؤسساتٍ قائمة، ومع ذلك كانت السلطنة العثمانية أفضل دولة إسلامية منذ عهد الخلفاء الراشدين في القرن السابع؛ بسبب التزامها بالشريعة الإسلامية، وعطاياها لتقدير رجال الإسلام المتعلمين[٦]. إن رفض الدمنهوري الصريح لإشراف المماليك على الخلفاء كمجرد إجراءٍ شكلي، وقبوله بسلطنة دنيوية باعتبارها أفضل من خلفاء القرون الوسطى مثل الخلفاء العباسيين، يشهد على درجة الإذعان التي بلغها حتى رجال الدين المصريين في ظل الخواء الشامل الذي عمَّ العالم الإسلامي.

وفي القرن التاسع عشر، بدأ السلاطين العثمانيون في بعض المناسبات يطالبون بسلطة الخليفة، وهو المطلب الذي وافق عليه بعض المتعلمين المصريين في ستينيات القرن التاسع عشر، وبالرغم من تضاؤل نفوذهم الفعلي إلى مجرد الولاء؛ فقد تزايدت فعليًا السلطة المعنوية والروحية للسلاطين؛ نظرًا لإذعان الهيئات الدينية لرغبتهم في دمج ولائهم للنبي مع السلطنة مترامية الأطراف. وقد أثرت السلطة الروحية للخليفة - السلطان على الولاة

المصريين أيضًا؛ حيثِ أصرَّ بعض رجال الدين في ١٨٧٠ على أن يكون للوالي بصفته وكيلًا للخليفة الحق في طرد قاضي القضاة الإسلامي الرسمي، الذي كان يتولى منصبه عادة مدى الحياة[٧]. وفي ١٨٨٠، ورد في تقريرٍ لدبلوماسي إيراني أن «المتعصبين» حول السلطان عبد الحميد الثاني أشاعوا إحساسًا بأن الأمر الوحيد الذي منع الأوروبيين من طرد العثمانيين نهائيًا من أوروبا يرجع إلى أن السلطان يحوز لنفسه نوعًا من التأييد من العالم الإسلامي ككل، مثل الذي كان يناله الخليفة. وأثناء الثورة قرَّر السلطان إرسال بيانٍ يؤكد مكانته كخليفة لمصر والهند وإيران وآسيا الوسطى، وتقبَّل كثير من المصريين، وإن لم يكن جميعهم، هذا النداء مع كل ما يحمله من مضامين عن السلطة[٨].

على أن النفوذ الكبير للسلطنة العثمانية على مصر استمر خلال حكم الولاة ونواب السلطان، ورغم إدارتها المحلية؛ إلا أنها بقيت جزءًا مكمِّلًا للإمبراطورية، تدفع الجزية، وتوفِّر الجند، وتعطي لإسطنبول الحق في مراجعة التعيينات العليا للدولة واعتماد أوراق السفراء. وقد أقنعتني المخطوطات والكتابات الدورية التي راجعْتها أن المتعلمين المصريين في أغلبهم الأعم كانوا يرون أنفسهم رعايا موالين للسلطان. ومع عبد الحميد (١٨٧٦ - ١٩٠٩) هناك دعاوٍ لافتة للنظر مؤيدة للخلافة، ولعلَّ سلطته المعنوية قد زادت فعليًا في أواخر سبعينيات وأوائل ثمانينيات القرن التاسع عشر، خاصةً بين فئات رجال الدين والمتعلمين.

الخديوي

كان شكل الحكم قبل الاحتلال البريطاني لمصر، انتقائيًا يستعصي على التصنيف سواء اعتمادًا على الطوبوغرافيا السياسية أو على أسسه الاقتصادية. وربما كان أفضل تشخيص له اعتباره بيروقراطيةً إصلاحية. كانت مصر دولةً تابعة للإمبراطورية العثمانية، يحكمها نظريًا والٍ يُعينه السلطان، وفي الواقع، ومنذ ١٨٠٥ أذعن السلاطين لنفوذ ورثة محمد علي في الحكم، وكما سبق بحثه، كان باستطاعة نائب السلطان (الوالي، لكن منذ ١٨٦٧ أصبح يسمى الخديوي) أن يمارس عمليًا مهامَه مستقلًا في نطاقه الخاص، مستمدًا سلطته ليس من خلال الناس؛ بل من إنجازاته العسكرية وتعيين السلطان له (أو السلطان - الخليفة)، وعلى الرغم من شعار الخلافة الذي كان بعض العثمانيين يحاولون إلحاقه بالمؤسسات الإمبراطورية؛ فإن أغلب نواب السلطان اتبعوا سياسات تُبقي على السلطات الدينية ضعيفة وتابعة، وقد ألحق سعيد (١٨٥٤- ١٨٦٢) أبناءَ عُمَد القرى بالجيش، وكان يمقت من يصرون على أداء صلواتهم الخمس يوميًا وهم بالزي العسكري. واستطاع التديُّن أن يهيئ أساسًا للتسريح من الخدمة العسكرية، وهي مشكلة للأعيان المجندين الذين كانوا قد استأنفوا حياتهم فعليًا كطلابٍ بالمعاهد الدينية قبل التجنيد بالجيش(٩). وكان من رأي سعيد أنه من الضروري أن يكون جيشه مدنيًا في توجهه.

وهذه العلمانية الجنينية تشير إلى بعض الملامح الأساسية للبيروقراطية الإصلاحية. أما محاولات السلاطين العثمانيين والولاة المصريين إصلاح

مؤسساتهم العسكرية والإدارية استجابةً للمطالب الأوروبية؛ فقد أدَّت إلى مزيد من التغييرات في المؤسسات العثمانية، فقد حلَّت قوات الجيش المجندة إلزاميًا من بين الفلاحين والمدربة تدريبًا عسكريًا على النمط الأوروبي محلَّ حامية من الجنود العبيد الأجانب. ودخلت المدارس المدنية الحديثة (الأهلية) في منافسة مع مدارس تحفيظ القرآن والمعاهد الدينية الإسلامية؛ كما حاولت كثيرًا المصانعُ الإنتاجية، خاصةً في الصناعات ذات الصلة بالجيش، أن تنافس الصناعات الحرفيّة، وأُرسيت نظم للضرائب أكثر ترشيدًا وشُنت حملات على امتيازات الأوقاف والأراضي المخصَّصة للأغراض الدينية، وبرزت تدريجيًا بيروقراطية ذات مصالح راسخة في البرنامج الإصلاحي. كان الوالي يحكم حكمًا مطلقًا، لكن بمساعدة النبلاء والتكنوقراط الذين أحيا وجودهم. وشهدت هذه البيروقراطية دورات بين الصعود والهبوط في مصر؛ فتعرضت للإلغاء تقريبًا في أواخر خمسينيات القرن التاسع عشر لأسباب تتعلق بالميزانية، غير أنها ازدهرت من جديدٍ بعد ١٨٦٢. وليس ممكنًا تصنيف البيروقراطية الإصلاحية بإنصاف باعتبارها إما إقطاعية أو تقليدية. وقد لاحق الولاة من أسرة محمد علي أوقاف المماليك، وخلقوا طبقةً موالية من كبار ملَّاك الأراضي في إطار إنتاج المحاصيل النقدية، واستعاد النبلاء العثمانيون خلال فترة أسرة محمد علي الامتيازات الإقطاعية مثل نظم الضرائب الخاصة المخفَّضة وحقهم في تشغيل الفلاحين داخل وخارج إقطاعياتهم، إلا أنهم أيضًا في جوانب كثيرة كانوا يمثِّلون الرأسمالية الزراعية.

تداخلت السنوات الأولى من ولاية إسماعيل (١٨٦٣ – ١٨٧٩) مع ازدهار القطن، الذي جلب نقود الضرائب مما أتاح للدولة تنفيذ تحسينات

عديدة في البنية الأساسية. وكان إسماعيل بن إبراهيم باشا النجل الأكبر الطموح لمحمد علي، قد درس العلوم الإنسانية في المدرسة المصرية بباريس في أربعينيات القرن التاسع عشر، ومكث في إسطنبول طيلة ولاية عباس (١٨٤٨ - ١٨٥٤) يعمل في المجالس العثمانية، وعاد إلى مصر في ولاية عمّه سعيد، ليصبح وريثه الشرعي الوحيد في العرش. وحسب تعبير لورن كيني، كانت لإسماعيل رؤيته عن الحضارة والتقدم، رغم أن هذه الرؤية تنتمي إلى حدٍ كبير إلى أفكار أبيه وجده[١٠]. كان يتصور إمكانية تحقيق تدفق ثقافي ومادي، وكتب إلى والي السودان بمجرد وصوله، حاثًّا إياه على نشر تعلُّم القراءة والكتابة والتعليم: المطلب الأساسي لهذه الحضارة والازدهار هو امتلاك الرعية لناصية العلوم، ذلك أنه يمكنهم أن يتفوقوا فيها ويكونوا دائمًا ميالين لحبِّ الوطن، وتواقين للحصول على ثروة في التفوق والتقدم في المعارف والآداب[١١]. ويتمثل العنصر الثاني للحضارة (التمدين، العمارة) من وجهة نظر إسماعيل في البنية التحتية المادية والإنتاج. وحالما اعتلى العرش طلب من مهندس تفتيش: «إجراء دراسة دقيقة عن الأقاليم الخاضعة لسلطته، خاصة القنوات والجسور اللازمة وباقي الأعمال التي يمكن تشغيلها أو إنشاؤها، وبأنه يمكنه إبلاغ حكام الأقاليم بضرورة استكمالها»[١٢]. وتنبأ إسماعيل بزيادةٍ هائلة في تعلُّم القراءة والكتابة والتعليم والمعارف، إضافة إلى اقتصادٍ متنامٍ تخدمه تحسينات في البنية التحتية لقنوات الري، والطرق والجسور والسكك الحديدية والتلغراف والسدود وغيرها من الأشغال العامة. وجميعها يُموّل من التوسع في زراعة القطن في كافة أراضي وادي النيل حتى السودان[١٣]. وربط بين ازدياد التعليم وحب الوطن أو الوطنية الإقليمية التي ستقدم للناس حافزًا لتحقيق التقدم.

وسجل كاتب أرميني أراد أن يمتدح إسماعيل في سبعينيات القرن التاسع عشر إنجازات الوالي على النحو التالي: إنشاء منارات السفن لتيسير حركتها على طول السواحل المصرية، وتحسين الطرق والقنوات، وتجميل الأبراج والقلاع، وتوصيل المياه بالأنابيب في القاهرة، ومد التلغراف حتى إلى السودان، وإحياء مطبعة بولاق؛ وتعزيز الثقافة، وإنشاء المجالس، وبناء المدارس، وإلغاء السخرة أو العمل الإجباري للفلاحين، وإنشاء مصانع الورق، ومد خطوط السكك الحديدية حتى السودان، وإنشاء مدينة الإسماعيلية الجديدة، وافتتاح قناة السويس[١٤]. وذلك الذي فكّر مؤلف في أن إسماعيل يريد سماعه على سبيل الإطراء يعطي معلومات جيدة موثَّقة إلى ذلك الحد عن القيم التي استهدفها الخديوي بوصفها مشروعاته؛ إذ أصبح لمصر رسالة حضارية في عهد إسماعيل تقوم على أكتافها، وهيَّأت اللغة الخطابية لبعثة حضارية مسوغًا لإسماعيل على استبداده، مثلما خدمت معلِّمه نابليون الثالث في فرنسا. وتصف وثيقة أرشيفية كيف كانت تتقدم قوات عسكرية مصرية في الصومال ومناطق أفريقية أخرى. ففي البداية كانوا يسألون عن البضائع التي تُنتج في المكان ثم يعِدون بحماية السكان المحليين من الاضطهاد المسيحي، وعندما يؤكد السكان الأصليون رغبتهم في الحماية، يطلب المصريون تعهدًا مكتوبًا بالولاء للسلطان العثماني، ممهورًا بتوقيعات الأعيان المحليين، بعد ذلك تقوم القوات المصرية بتجريد السكان من أسلحتهم، وتحظر بيع العبيد، ثم يفرضون الغرامات على القاذورات التي يجدونها في أي منزل أو كوخ[١٥]؛ لذلك كانت بعثة التمدين المصرية التي تضم داعية إسلاميًا فصيحًا في مواجهة

الاستعمار المسيحي، تبدي اهتمامًا قويًا بالسلع المحلية، وتعرِب عن رغبتها في احتكار استخدام القوة وعدائها من منطلقٍ حضاري لتجارة العبيد وممارسة الفحش. أما النسخة الأوروبية؛ فقد كانت بطبيعة الحال ملزمةً بالطبيعة، واعتقادًا بأن انتشار زراعة القطن في ذاته وبذاته يكفل ازدهارًا أفضل للفلاحين، استطاع إسماعيل أن ينشر زراعته في كل أنحاء مصر وامتداد النيل في أفريقيا، حتى أصبح القطن محصولًا نقديًا، موجهًا للتشغيل في السوق العالمي، والسوق عادة ما يكون أفضل في توزيع البضائع عن فائض الثروة، التي تميل أكثر إلى التركيز.

طوَّرت الولاية المصرية في ظل إسماعيل شكلًا حديثًا من الأوتوقراطية مقارنة بالأوتوقراطية الفرنسية في القرن الثامن عشر أو الروسية في القرن التاسع عشر. وعلى نحو متزايد، أخذ نائب السلطان يعتمد على مجلسٍ للوزراء (النظَّار)، لكن قبل ١٨٧٨ لم يقدم له أية امتيازات يمكن أن تنتقص من سلطته المطلقة. وفي ١٨٦٦ أنشأ نائب السلطان مجلسًا للنواب، وفي خطاب العرش لدورة الانعقاد الأول لمجلس النواب ١٨٦٦، وصف نائب السلطان مصر قبل محمد علي بأنها مثل أرض قاحلة حافلة بقطَّاع الطرق والفقر. كان جده قد بدأ عملية استعادة الأمن وتمدين البلاد، وأعلن إسماعيل عن رسالته الخاصة للتمدين، التي تتضمن: «إنشاء مجلس تمثيلي للنواب... حتى يستطيع الحاكم أن يتشاورَ مع المحكومين، كما يحدث في أماكن عديدة»[١٦]، مستشهدًا بآيات قرآنية تتعلق بمناقب الشورى، وتعهد إسماعيل باختيار أعضاء مجلس النواب بواسطة الناس وسوف يجتمعون بالقاهرة على مدى شهرين كل عام. ومع

ذلك، فإن هذه الهيئة، التي تتألَّف من عُمَد القرى وبعض مسئولي الطوائف الذين يُعيِّنهم الخديوي (وهكذا بشكلٍ غير مباشر «اختيروا من قبل الناس»)، يمكنها فقط تقديم الطلبات لنائب السلطان للحصول على موافقته، دون أي سلطة فعلية. ويمكن لنا مقارنة مجلس النواب الجديد الذي أنشأه إسماعيل بـ «البرلمانات» البريطانية في القرن الرابع عشر، التي كان الغرض منها احتفاليًا لحدٍ كبير داخل مجتمع يهيمن عليه النبلاء[١٧].

يأتي الإطار الاحتفالي للنفوذ والسلطة في الولاية المصرية عرَضًا بقليلٍ من الإفصاح في مقالٍ لإحدى الصحف في ١٨٧٤، يناقش المقال دورَ الخديوي ونبلائه العثمانيين أثناء احتفال عام بعيد الفطر، وهو يوم إسلامي مقدس يتلو انتهاء صيام أيام شهر رمضان بكامله، يقول الكاتب، من المحتمل أن يكون محمد أنسي ابن الصحفي الرائد أبو السعود أفندي، «إن الاحتفالات في شوارع القاهرة المزدحمة تشهد على الحيوية الدائمة للإسلام بعد ثلاثة عشر قرنًا وإلى الدرجة التي آلت إليها قوة العلاقات السياسية القائمة بين الحاكم والمحكومين». كان أنسي يعي مدى التوقير الصريح من جانب جماهير المحكومين للخديوي في مثل هذه المناسبات، ويقول إنها تؤدي عمل البارومتر للرأي العام وتوضح الروابط العاطفية القوية بين الحاكم والرعية. وكانت الاحتفالات العامة، من وجهة نظر كثير من المتعلمين لنظام الحكم، تأكيدًا لشعبية الحاكم وتعيد توطيد شرعيته، وكان مجلس النواب قد عُقد أساسًا للغرض نفسه، تأكيدًا لسلطة الخديوي أكثر من كونه مطلبًا في حد ذاته.

أما التركيز الذي كان يتمناه الأعيان المناصرون للنظام على الاحتفالات العامة؛ فقد أعماهم عن تبيُّن السخط المتنامي الذي يستفحل وراء الستار؛ إذ

تجاهلوا اغتصاب الأراضي على نطاق واسع لمصلحة إسماعيل وعائلته، حتى صاروا يملكون خُمْس الأراضي المزروعة بالبلاد، كما منح إسماعيل مزيدًا من الأراضي الشاسعة لمحاسبيه، وكان أعضاء النخبة يقللون من تأثير الضرائب الباهظة التي فرضها بلا رحمة على البلاد كرد فعلٍ لأزمة الديون منذ نحو ١٨٧٠. وتتركز الانتقادات الموجهة لإسماعيل على عاداته في التبذير وسلوكياته التي أدت به للإغراق في الديون، وأفقدته البوصلة. كانت أغلب ديونه تهدف إلى إجراء تحسينات في البنية التحتية كما كان يرجو أن تزيد من عائداته، من الناحية الفعلية أنفق الجزء الأكبر من هذه الأموال على التنمية، كما أوضح روجر أوين Roger Owen، بينما فوائد الدين ذاتها أكلت كثيرًا من الأموال المتبقية(١٨). على أن هذا الجزء من أيديولوجيته عن التمدين لم يشكِّل ستارًا دخانيًا، بل إن خطأ إسماعيل أنه جعل من نفسه خليطًا من الحاكم المطلق القاسي والرأسمالي الزراعي المعتد بذاته الذي يضع مصالحه الاقتصادية والسياسية الخاصة فوق مصالح الولاية التي يحكمها. وإذا ألقينا نظرة على الإحصائيات الإجمالية، نجد أن مصر تقدمت في ظل إسماعيل، لكن هذا التقدم المزعوم استفادت منه مجموعة صغيرة من النبلاء والتجار الأجانب ورجال المال، بينما كان تأثيره غامضًا إلى حدٍ كبير ومتفاوتًا على الأغلبية الساحقة من عامة المصريين. فقد أسفرت زيادة الضرائب في أواخر سبعينيات القرن التاسع عشر، كما سوف نرى، عن شقاءٍ وتعاسةٍ كثيرٍ من الفلاحين والعمال، أو على الأقل تفاقم مشاكل الفلاحين الذين كانوا يعانون منها فعليًا بسبب معدل تزايد السكان وما نجم عنه من تفتيت الأراضي المملوكة للأسر نتيجة الميراث. ولم تكن محاولات إسماعيل الضئيلة في اتجاه الشورى الشعبية

سوى عمليات شكلية خالية من المضمون؛ ففي أول الأمر لم يكن يعني بها، من وجهة نظره، الانتقاص من سلطته المطلقة. وفي رأي النخبة العثمانية المتمصِّرة كان مجلس النواب يشكل مجلسًا استشاريًا أوسع قليلًا في إطار السلطة التنفيذية. ومع ذلك، وبالاحتكام إلى أفكار الشورى الشعبية، فقد خلق نائب السلطان أساسًا ماديًا أكثر مما كان يعتزم، وبدأ النواب يُظهِرون رغبةً في الاضطلاع بالأمور حسب قاعدة مونتسكيو.

العثمانيون المصريون

برغم النهج الأوتوقراطي لإسماعيل في الحكم، فإنه لم يكن يدير البلاد بنفسه، في المستويات الأعلى؛ إذ تولى خدمته بيروقراطيون وموظفون من العثمانيين والشراكسة، إضافة إلى بعض الأرمن وتكنوقراط مصريين من أهل البلاد. ويذكر إيهود توليدانو Ehud Toledano أن أعضاء النخبة الحاكمة، رغم تنافسهم العرقي، اشتركوا في ثقافة «عثمانية - مصرية» واحدة اعتمدت على اللغة والأزياء من إسطنبول والمشاركة في الخدمة بولاية مصر العثمانية(١٩). مع ذلك، تؤكد عفاف مرسوت أن العثمانيين المتمصرين ظلوا من نواحٍ كثيرة متميزين عن أقرانهم الأناضوليين، يطورون لهجتهم التركية العثمانية الخاصة ومصالحهم وتقاليدهم المحلية(٢٠)، وهذا الموضوع يستحق مزيدًا من البحث. غير أن الفرق بين هذين الرأيين، على أية حال، يستوقفني كموضوعٍ يحتاج إلى التأكيد، وأهمية النخبة العثمانية المصرية في هذه الفترة، والتي ربما كانت لها صلاتٌ متنوعة ومتشابكة وقوية بإسطنبول، ليست مناط البحث. وراح

هؤلاء الموظفون ينقسمون بشكل متزايد إلى جماعة مناصرة للأوروبيين، تسعى لتكامل مصر اقتصاديًا ودبلوماسيًا بالنظام الأوروبي، وأخرى مؤيدة للعثمانيين، تعارض الانتهاكات الأوروبية لصالح علاقاتٍ أوثق مع الأناضول. ومن دواعي السخرية، أن الجماعة المشايعة لأوروبا كانت تؤيد بقوة الحكم الأوتوقراطي أو الوزاري داخل مصر لتضمن أن تقيم البلاد علاقات تجارية موثوقًا بها مع الأوروبيين وتصبح شريكًا دبلوماسيًا لهم، بينما الفئة المؤيدة للعثمانيين، خاصة بعد الحركة الدستورية العثمانية في منتصف سبعينيات القرن التاسع عشر، فقد كانت على نحوٍ متزايد تفضل حكومة استشارية الطابع كوسيلة لإبطاء التغلغل الأوروبي، وكمثال على زمرة المناصرين لأوروبا: نوبار نوباريان، وهو أرمني الجنسية ارتقى في ظل إسماعيل ليصبح واحدًا من أكثر الرجال نفوذًا وغنى بالبلاد، الذي دافع باستماتة عن حكومة أوتوقراطية لمجلس الوزراء[٢١]، أما خصمه شريف باشا فقد راح يؤيد النزعة العثمانية وحكومة الشورى (رغم أنه كان يفضل حكمًا بواسطة ممثلين على أسس ديمقراطية).

وكنوع من دمج الجماعة العرقية والطبقة الاجتماعية، كان للعثمانيين المصريين وزنٌ كبير سياسيًا واقتصاديًا. ورغم القرون الطويلة للوجود العثماني في وادي النيل، فمن نواحٍ عديدة حاز النبلاء العثمانيون المقيمون في الولاية المصرية امتيازات حديثة. وبحلول سبعينيات القرن التاسع عشر، باتوا يتحكَّمون في نحو ربع الأراضي، وكان الفلاحون يدينون لهم ليس بالعمل فقط بل في العطايا التي تقدَّم بمناسبة الاحتفالات، مع أنهم كانوا قد تبنوا هذا

الدور مؤخرًا. وكان قد جُلب جزء كبير من هذه الفئة، الشراكسة، من وسط الجحافل الزاحفة إلى القوقاز كعبيد ومحظيات، وجنود عبيد في القرون الوسطى. ومع الفتوحات الروسية للقوقاز في القرن التاسع عشر فقط، أخذت هذه التجارة في النضوب، وغالبًا ما هيمن الشراكسة الذين نالوا حريتهم من بعدهم خَلَفهم، من ناحية بسبب غلبة هذه الفئة في الجيش، وعلى إقطاعيات أساسية أو وظائف إدارية، ومع الغزو العثماني في ١٥١٧ استوعبت عائلات كثيرة من الشراكسة ثقافة الحكام العثمانيين. وفي القرن التاسع عشر، مال الشراكسة للانقسام في ولاءاتهم؛ البعض آزر الطبقة العثمانية الحاكمة، وانخرط آخرون في الطبقة المتوسطة الجديدة لأهل البلاد المصريين. وقد استأنف العثمانيون الهجرة إلى مصر في القرن السادس عشر، معظمهم كجنود خدموا في حاميات عسكرية. وأوضحت دراسة محمد يوسف العراقي عن سجلات المحاكم الشرعية للقرن الثامن عشر أن هذه الفرق العسكرية العثمانية اتجهت للزواج من الشركسيات أو الفتيات الإماء الأخريات، وإلى مزاولة التجارة، وأعمال الصناعات الحرفية، واشتغل بعضهم في مهنة الالتزام، رغم ندرتهم؛ نظرًا لأن المماليك الشراكسة أو الجنود العبيد احتكروا تقريبًا الثورة والسلطة بهذه الوسيلة[٢٢]. ويراودنا الشك في أن معظم الجنود العثمانيين في نهاية المطاف قد اندمجوا في الطبقات الشعبية لسكان المدن. وبطبيعة الحال، ومنذ ١٥١٧ شكلوا ضباط أركان حرب الفيالق العسكرية والمستويات الإدارية العليا. وفي هذا القطاع استعادوا غلبة عرقية حتى عام ١٨٨٢، وقويت مراتبهم عن طريق موجة من الهجرات الجديدة. ويقدِّر جابريل باير

عدد «الأتراك» في مصر في القرن التاسع عشر بنحو ٢٠ ألفًا، علمًا بأنه يضم لهذا العدد العثمانيين على نحوٍ عام، بما فيهم الألبان واليونانيون المتحولون، لكن لو أدخلنا في الحساب الشراكسة الذي تزاوجوا مع البيروقراطيين والنبلاء العثمانيين أو انخرطوا في زمرتهم، فمن المحتمل أن يناهز عدد هذه النخبة ١٠٠ ألف نسمة[٢٣]. وفي خمسينيات القرن التاسع عشر بدأ سعيد تعزيز الجهاز الإداري والجيش بأهل البلاد المصريين، ودخل في نزاعات مع الموظفين المدنيين المشايعين للأتراك. ومع ذلك، فإن طرده لعشرات من النبلاء العثمانيين في أواخر عهده ربما يُعزى لافتقاره لمصادر الدخل، وبنفس القدر لرغبته في البقاء مستقلًا عن العثمانيين والسلطان. رغم هذا، انقلب إسماعيل على سياسة سلفه الداعمة للمصريين، مؤكدًا على غلبة العثمانيين المصريين في فيالق الضباط والوظائف العليا للإدارة المدنية.

نظرًا لإيقاف عمليات تمليك الأرض التي رافقت نهضة محمد علي في الإدارة الإصلاحية؛ فإن النبلاء العثمانيين المصريين الذين حصلوا على إقطاعيات شاسعة (أبعاديات) في خمسينيات القرن التاسع عشر لم ينعموا بالشرعية الممنوحة للملكيات القديمة. وظل أهل القرى المصريون الذين بقوا على قيد الحياة في خمسينيات وستينيات القرن التاسع عشر يذكرون عندما كان جزء من هذه الأرض تحت تصرفهم لزراعتها أو لمساعدة المساجد، كما كان النبلاء يدفعون ضرائب أقل ولمرات أقل مقارنة بصغار المزارعين والفلاحين، واستمر العثمانيون والشراكسة في الفترة من ١٨٥٨ إلى ١٨٨٢ يمارسون شبه احتكار على الوظائف العليا وعلى فيالق الضباط بالجيش، أما المصريون؛ فقد

نفَذوا إلى الوظائف الإدارية الدنيا بالأقاليم، وتركزت إقامة أغلب النبلاء العثمانيين في المدن الكبرى أكثر من الأرياف نتيجة لاشتغالهم في الخدمة الحكومية وثرواتهم التي راكموها عن طريق امتلاك الأراضي.

من الأيسر تقديم وصف للوضع التركيبي للنخبة العثمانية عن اكتشاف قيمها وأيديولوجياتها. وثمة شهادة عن القيم قدَّمها أحد النبلاء العثمانيين عن فترتنا ما زالت باقية على أية حال، ومؤلفها هو كاشف زاده محمد عقيل بخارالي، وكان يوقّع بالاسم المعرَّب محمد عقيل بن محمد كاشف البخاري، ويستخدم اللغة العربية في الكتابة، ويرجع نسبه إلى آسيا الوسطى وأقام في ميناء الإسكندرية وألّف كتابًا يتضمن نصائح أبوية لابنه في ١٨٦٢ تحت اسم: «إرشاد الولد»[٢٤]. ولأدب النصائح مكانة قديمة تحظى بالتقدير في بلاد المسلمين، ومع ذلك فإن القليل من هذا النوع من الكتابة معروف في القرن التاسع عشر، والقليل منه ما زال يدرس، وتوجد مخطوطة كاتبنا العثماني من نسخة واحدة بخط اليد في دار الكتب المصرية، وأريد أن أقول إن هذه المخطوطة رغم غموضها، توضح تمامًا سلوكيات وأفكار المجتمع الشائعة بين النبلاء العثمانيين في مصر في القرن التاسع عشر، وهنا يكمن اهتمامي الأساسي بالنصائح المتعلقة بأمورٍ تخص التركيب الاجتماعي والاقتصادي للعثمانيين، مثل التعليم والمرتبة الاجتماعية، والحالة الاقتصادية (أساسًا الاقتصاديات الصغيرة).

من الطبيعي أن يبدأ المؤلف في كتاب نصائح للأقلية بالتعليم، الذي هو رغم كل شيء أحد أشكال الرأسمال البشري، ويلحّ على تعليمٍ واسع النطاق

يشمل الدين والرسائل والعلوم، بالإضافة إلى مواعظ عن دراسة التاريخ والجغرافيا، متناولًا بعض العظات العقائدية، قائلًا لابنه أن يختار الطريقة الصوفية النقشبندية، والمذهب الحنفي، ومذاهب المريدين، لاحظ أيضًا أن هذه الاختيارات تميز البخاري بوصفه عثمانيًا عن عامة المصريين، الذين من المحتمل أن ينتموا أكثر إلى طرق الصوفية الوفائية أو البخارية، ويتخذوا المالكية أو الشافعية مذهبًا لهم، والأشعرية كانتماءٍ عقائدي، ويستبين عن معقولية تفضي به إلى عدم تبديد الوقت في علوم السحر والتنجيم عند زوايا السحرة والكهانة، أو الاقتراب من دراويش الصوفية (الذين إما يحتالون على المال أو أنهم أرواح مفرطة في الحساسية قد يؤذيهم شخص عادي دون قصد).

وبرغم البلاغة التي يستخدمها في النصح بالانخراط في دراسات واسعة النطاق - والدالة على عقلٍ راجح - فإنه يفصح عن تحفظ ملحوظٍ في موضوعات ذات صلة بأوروبا؛ فهو يهاجم النهج الأوروبي للعلوم مثل الطب، الذي يقول إنه يعتمد على مناخٍ مختلف عن ذلك المناخ السائد في مصر، ويستهجن الأشياء التي يطرحها الأوروبيون في السلوك والأفكار الدينية، والملابس؛ إذ ينبغي على ابنه أن يدرس اللغات الأوروبية، لكن فقط بعد أن يتعلم اللغات الإسلامية، «لا تتخذ من لغة من يعادي دينك وسيلة للاختلاط بطبائعه وعاداته حتى لا تفقد هويتك حقيقتها وجوهرها، وترهن دينك للأهواء الدنيوية» ص ١٦، وينبغي عليه أن يتحاشى أبسط الملابس الحديثة التي يرتديها موظفو الحكومة، ويلتزم بأزياء نخبة قدامى العثمانيين، والاستثناء الوحيد الذي يبيحه إذا ما اضطر ابنه لدخول الخدمة الحكومية، يتعين عليه حينئذٍ أن يلبس مثل الأفندية كي ينال القبول.

ويبدي البخاري اهتمامَه بأن يتميَّز ابنه ليس فقط عن الأوروبيين ومقلِّديهم من بين الأفندية، بل كذلك عن باقي الجماعات في مصر، وتتسم كلماته عن المصريين أنفسهم بالجفاء، قائلًا إنهم «يأكلهم الحسد، ونفوسهم وضيعة، يجدُّون خلف النساء كثيرًا، ويظهرون مكرًا عظيمًا، ولا يعتنون بشئونهم بما يكفي، ولا يبرعون في علمٍ إلا بشق الأنفس» (ص ٣٥ - ٣٦)، ويوجِّه نقدًا قاسيًا لأبناء الإسكندرية متهمًا إياهم بالجبن والتخنث، وبأنهم يخصِّصون وقتًا كبيرًا للرقص، ومن الواضح أن البخاري يريد من ابنه أن يتجنب أن يكون مثل المصريين المحيطين به، أكثر من اختياره لأن يكون شجاعًا ورجلًا، ومبجلًا، ومتحفظًا في عواطفه، ويبدي اهتمامًا بالاحتفاظ بجنسه عندما يحث ابنه على ألا يمتزج دمه النبيل بدم الشركس الوضيع والنساء الإماء السودانيات، واهتمام البخاري بتحاشي الاستيعاب سواء في البرجوازية الأوروبية أو بعامة المصريين يتضح بجلاء من خلال نصيحته بحضور المسرح في الإسكندرية، فينبغي على ابنه ألا يبتاع تذكرةً رخيصة تجعله يجلس بين عامة المصريين، أو أغلاها ثمنًا، التي ينبغي أن يتركها لمشاهير النبلاء أو كبار التجار الأوروبيين (ص ٣٩ - ٧٨).

ويقول البخاري إنه من الجدير بالإطراء تعلُّم تجارة معينة أو إتقان مهارات عمل خاص، بيد أنه يريد من ابنه أن يتناول المعاملات التجارية بحذرٍ؛ نظرًا لأن أصحاب المهن والتجار على درجة كبيرة من البراعة الفائقة نتيجة للخبرة العريضة مع العملاء، والناس في الأسواق منافقون ويتعاونون في نجدة ثرواتهم المالية. ويحتاج المرء لمعرفة كيف يبيع ويشتري، والبضائع الصينية

تتفوق على مثيلتها الهندية، والهندية أفضل من السورية، وأي رجل فاضل رغم هذا، ينبغي عليه ألا يدخل الأسواق، وعليه أن يبعث بخادمه بدلًا منه، ويتضح أنه لم يكن غريبًا عن التجارة؛ فبعض نصائحه لابنه تتميز بالحرص واليقظة في المعاملات التجارية، وعلى الرغم من أن المشاركة التجارية قد تكون مفيدة، فعلى المرء دائمًا أن يتذكر أن الشركاء في التجارة يعملون لصالح أنفسهم، وإذا أراد المرء أن يزاول تجارةً في بلدة أخرى، حيث لا يستطيع أن يضع عينه بدقة على دفاتر الحسابات، فمن الأفضل أن يمنح عمولة لشخصٍ ما بدلًا من اتخاذ شريك، فأولئك الذين يشتغلون بالعمولة يتنافسون مع بعضهم البعض ويسعون لإرضاء موكّلهم، والأنواع الأخرى من الوظائف يلزمها فحص دقيق، ليس من المناسب لرجلٍ فاضل أن يعمل مشرفًا على أوقاف دينية. إن تأجير العقارات أكثر ملاءمة، لكن لا تترك شخصًا قد يدفع مقدمًا دون إبرام عقدٍ مكتوب، ولا تؤجر أبدًا لفترة تتعدى سنة قمرية (وينصح بتجنب التقويم الشمسي الأوروبي لأنه غير إسلامي)، ومن المستحسن عدم التأجير للشخص نفسه لفترةٍ طويلة؛ لأن المستأجرين، مثل الماء يأسنون إذا مكثوا في مكانٍ واحد زمنًا طويلًا، ويقترح عليه أن يترك أثرًا قويًا على المستأجرين من خلال الصلات القوية مع الحكومة والسلطة والمحاكم الأجنبية (ص ٤٣ – ٤٦، ٥٨ – ٥٩).

ويقدم البخاري خليطًا غريبًا من القديم والجديد؛ فهو ينادي بتعليمٍ ليبرالي، بما فيه دراسة اللغات الأوروبية، غير أنه يحتفظ بشكٍ عميق لكل ما هو أوروبي، خاصةً الطب، ويبدي إعجابه بالصوفيين لكنه يحث ابنه على أن يظل

مستقلًا عنهم، وكذلك عن القضاة المسلمين ضيقي الأفق، ويفضل عملًا مثل تاجر بلا شريك أو مالك أراضي، ويحاذر من الشركاء، أو تولي وظيفة على غرار مشرف وقْف حيث يتعيَّن على المرء أن يتعامل مع شركاء ملتوين أو باحثين عن الربح لحوحين، وفي وقت صارت فيه الشركة المساهمة مؤسسةً لها أهمية كبيرة في الشرق الأوسط، إلا أنه ينصح ابنه بعدم الانضمام للشركاء، وفي فترة متأخرة مثل عام ١٨٦٢، يتحدث عن استيراد البضائع من جنوب شرق آسيا، متجاهلًا الأسواق الأوروبية المزدهرة، ومع ذلك يقر بالتفوق الاجتماعي للتجار الأوروبيين العاملين في مصر على العثمانيين من طبقته، وهو يعبر عن مصريته الشديدة حتى إنه يكتب بالعربية، وينشئ جدولًا ذاكرًا به الحكام المصريين من العصر الفرعوني حتى العثمانيين ونوابهم، موحيًا بالوطنية المصرية الإقليمية[٢٥]. رغم هذا؛ فإنه يعتقد بوضوح أن العثمانيين يتفوقون كثيرًا على المصريين من أبناء البلد الأصليين في نطاقٍ كامل من القيم، ويعرب عن شعوره بعدم ثقة طبقة أصحاب الأملاك في أصحاب الحوانيت والمهن من أبناء المدينة.

الأعيان المصريون

كان النبلاء والتجار العثمانيون يمثِّلون قمة التسلسل الهرمي الاجتماعي، غير أنه وُجِدت بينهم أيضًا نخب من أبناء البلاد، المصريون الناطقون بالعربية. وتألَّف هؤلاء من كبار ملَّاك الأراضي الزراعية، ارتقى بعضهم لوظائف إدارية عليا تحت حكم إسماعيل، وكبار رجال الدين، والمتفوقين من خريجي المدارس المدنية الذين صعدوا إلى قمة الدوائر الرسمية أو حتى تحصّلوا على

مكانة وزارية (باشر اثنان منهم فقط العمل الأخير). دعنا هنا نفحص الرؤية الاجتماعية لبعض المفكرين المستقاة عن هذه الجماعات، الذين برزت أهميتهم خلال تلك الفترة. على الرغم من أن كثيرًا منهم آزروا الاتجاه إلى حكومةٍ برلمانية في أعقاب انهيار ١٨٨١، فإن معظم أفراد النخبة من أبناء البلاد خرجوا من التحالف الثوري بعد الاستقطاب السياسي في ربيع ١٨٨٢. وفي نهاية الأمر، اختارت الأغلبية حينئذ نوعًا من الاندماج من مستخدميهم العثمانيين. ولعله من المفيد النظر إليهم أكثر كقطاعٍ من النخبة الحاكمة.

لعب رجال الدين في القرن الثامن عشر دورًا هامًا كوسطاء بين الدولة والناس، وقاموا بالإشراف على الأوقاف المعتمِدة على الصدقات، والأوقاف التابعة للإمبراطورية في شكل مساحات شاسعة من الأراضي الزراعية بالبلاد. وبمصادرة محمد علي تلك الأوقاف استطاع أن يَحُدَّ من سلطة رجال الدين ليصبحوا مجرد موظفين تابعين للدولة بمرتبات هزيلة. رغم هذا، فقد منح أيضًا أراضي جديدة للبعض منهم. وبالنسبة إلى العلماء ذوي الطموح، فقد تمثَّل الأمل الوحيد لهم في حيازة الثروة والمكانة التي تأتي من خلال التقدم بثبات صوب بلاط الوالي. وكانت إقامة مثل هذه الصلات تتطلب أن يعبِّروا في كتاباتهم عن تأييد الإصلاح الإداري، في مواجهة رجال الدين المتحفظين، الذين كانوا يعارضون المخترعات الأوروبية. ولم يقتصر هذا فقط على حسن العطار شيخ الأزهر الشهير من ١٨٣١ حتى ١٨٣٥، بل أظهر العديد من المفكرين الدينيين الآخرين اهتمامًا بالتحديث[٢٦]. فقد بدأ محمد العنابي (المتوفى عام ١٢٦٧/ ١٨٥٠ - ١٨٥١)، الذي أصبح مفتي الإسكندرية في عهد محمد

علي، وظيفته الدينية بتدبيج المقالات بتعبيرات إسلامية دفاعًا عن «النظام السديد» للتحديث العسكري الذي يجريه الوالي[٢٧]. ويجادل بأنه مما يتماشى مع الشريعة الإسلامية اختيار أي وسيلة معقولة متاحة للدفاع عن النفس ضد أعدائها، كما أن ذلك التحديث موجه فقط لقهر الكفرة. ويستشهد بأحاديث المسلمين الأوائل المروية عن الرسول وصحابته ليبرر استخدام الأزياء المحكمة بالقمصان الداخلية القصيرة، والقسْم العسكري للعمال، والاستفادة من التدريب العسكري، والاستراتيجية، والأعلام والرايات. ويلاحظ أنه إذا كانت الأحاديث المروية عن الرسول تبيح تعلُّم العبرية والسريانية لأغراض الدراسة الدينية، فما وجه الغرابة في أن يتعلم المرء التكنولوجيا الأوروبية العسكرية للدفاع عن النفس. حتى إنه يقترح أن الضابط الحربي الحديث في جيش محمد علي المعاصر له نفس مكانة رجل متفقِّه في العلوم الدينية؛ ذلك لأن الدفاع عن الإسلام وشنّ الحرب المقدسة (الجهاد) هو من بين واجبات مثل هذا الرجل. ومع هذا ينبذ العنابي أي حاجة للمسلمين لدراسة النظريات الأوروبية المتعلقة بالسياسة؛ نظرًا لأن الشريعة الإسلامية بها ما يكفي للتنظيم الاجتماعي والسياسي. ويترك بلا إجابة التساؤل غير المطروح: وماذا ينبغي أيضًا عن التنظيم السياسي الغربي إذا أصبح ضروريًا للدفاع عن النفس؟ السؤال لم يكن مطروحًا في ١٨٣٧؛ وبحلول ١٨٨١ بات من الناحية الواقعية مطروحًا على نطاق واسع.

بمجرد أن بدأت طبقة جديدة من النبلاء العثمانيين في انتزاع أفضل الأراضي في مصر، واضعين أنفسهم في موضع أعلى من عائلات أعيان الريف

المصريين، أخذت فئة جديدة من الفقهاء الأحناف في الاستحواذ على السلطة في المؤسسات الدينية الرسمية وفي الأزهر. وكان أغلب المصريين يتْبعون المذهبين الشافعي والمالكي للمسلمين السنة، بينما شاع المذهب الحنفي أساسًا بين العثمانيين والأعيان الذين يحكمون مباشرة الولايات العثمانية مثل سوريا. مناصر آخر للنظام من رجال الدين، هو أحمد التميمي الحنفي (١٨٠١ – ١٨٥٢)، من الخليل، والذي أصبح مفتي مصر رغم أصوله الفلسطينية، وكان قد تلقى تعليمه في حلقات الأزهر بالقاهرة، وحاز صيتًا في مجال التعليم. وفي ١٨٣٥، نصَّبه محمد علي مفتيًا للديار. وبهذا الإجراء أصبح يدعم المذهب الحنفي للنخبة الحاكمة وفي الوقت نفسه يظهر الإخلاص للأعيان السوريين في محاولاتهم للاستيلاء على سوريا من الإمبراطورية العثمانية. ومنذ أواخر ثلاثينيات القرن التاسع عشر، أصدر محمد علي أمرًا بأنه لا يجوز إلا للمفتي الرسمي فقط تقديم الفتاوى الشرعية في الأمور التي تخص الحكومة. ولم يكن هذا الأمر لمجرد ضمان سيطرة أكبر للدولة على المؤسسة الدينية، بل كان أيضًا له تأثيره في جعل أحكام المفتي الحنفي تحظى بالتبجيل. ولما لم يُبْد التميمي مرونةً كافية لإبراهيم باشا، استبدله بحنفي آخر هو الشيخ محمد العباسي المهدي في ١٨٤٨. فيما بعد، استند عباس باشا على تقريرٍ للشيخ التميمي عن ضآلة عدد الحنفيين في الأزهر، وخصَّص وقفًا لرواق الطلبة الحنفيين؛ الأمر الذي شجَّع الطلبة من أبناء المصريين على تبنِّي هذا المذهب، سعيًا وراء الإعانة المالية[٢٨].

على الرغم من أن دعاة التحديث والحنفية كان لهم تأثيرٌ عظيم على مؤسسة الإفتاء أو القضاء؛ فإن رئاسة الأزهر كمؤسسة تعليمية كانت لأكثر

المتفقهين من الشافعية؛ فالشيخ مصطفى العروسي الشافعي كان يرأس مجلس رجال الدين الذي يشرف على الأزهر في أواخر عهد سعيد. وجعله إسماعيل شيخًا للأزهر رسميًا في ١٨٦٤. وأدت مشاريعه الإصلاحية، ومحاولاته لنفي بعض رجال الدين بعيدًا عن القاهرة إلى بلدة إسنا في أقاصي الصعيد إلى اعتزال كثير من الأساتذة الأزهريين له. والتمسوا من إسماعيل طرده، فاستبدله بالمفتي الحنفي الشيخ العباسي المهدي، وكان إجراءً غير مسبوق؛ أولًا: لأن شيخ الأزهر عادة ما كان شافعيًا، وثانيًا: إن التعيين لمنصب شيخ الأزهر كان يستمر دائمًا مدى الحياة. وبرغم أن رجال الدين أنفسهم أجبروا على التغيير، فقد حدث اضطراب شديد لكثير من الشافعية بسبب الخسائر الفادحة التي لحقت بامتيازاتهم(٢٩).

وبالتدريج، أخذ الحنفية في إحكام قبضتهم ليس فقط على مشيخة الأزهر، بل أيضًا على الموارد غير المتناسبة لحلقات الدرس التي تحظى بالتبجيل في مصر. وفي مطلع سبعينيات القرن الثامن عشر ضمّت هيئة التدريس بالأزهر ٣١٤ مدرسًا، توزّعوا على المذاهب الرسمية كالتالي: ١٤٣ شافعيًا، ٩٥ مالكيًا، ٧٠ حنفيًا، ٤ من الحنابلة (انظر الجدول ١-١). ومن الملاحظ أن ٢٢ ٪ كانوا قائمين على تدريس المذهب الحنفي، ممثلين للنخبة الحاكمة العثمانية، مستأثرين بموارد المدرسين والطلاب الشافعية والمالكية، الذين يمثلون تقريبًا كل المصريين الناطقين بالعربية. وكما لوحظ من قبل، فإن أغلب الحنفية كانوا طلبةً أجانب، أساسًا من تركيا وسوريا، أو أبناء النبلاء العثمانيين المقيمين بالبلاد. وفي ١٨٧٢، كان الحنفية يمثلون ١٢ ٪ فقط من إجمالي طلاب الأزهر، وهو ما

يوحي بأن مذهب هذه النخبة كان ضِعْف أعداد الطلاب المسموح لهم بالدراسة. أكثر من هذا، احتل ٧ ٪ من الأساتذة الحنفيين المرتبة الأولى في مقابل ٢ ٪ من الأساتذة الشافعيين، وكان المالكيون فقط هم المنافسين للحنفيين في هذا الإطار[٣٠].

أدَّت السلطة والسيطرة على الموارد الممنوحة للحنفية في إطار المؤسسة الدينية من النخبة الحاكمة العثمانية إلى تحديد الامتيازات وفقًا لثقافتهم. وكما رأينا في نصائح البخاري بكتابه، فقد أدرك العثمانيون أن الديانة المصرية، مثل أساليب المصريين في الحياة عمومًا، تحتل المرتبة الثانية. وأن أيَّ نموٍ في النزعة الوطنية المصرية قد يعني معارضة من جانب الشافعية والمالكية للحنفية. وكان رجال الدين بوصفهم هيئةً ذات مكانة قد تاهوا تمامًا في مصر القرن التاسع عشر؛ فقد تهاوى بشدة وضعهم الاقتصادي بكل المقاييس. فمن درجة للانتماء للطبقة العليا وجدوا أنفسهم ينحدرون إلى موظفين تابعين للدولة برواتب متدنية. وبشكل عام، فإنهم لم يشقوا طريقهم للاستفادة من وسائل الإعلام الجديدة مثل الصحافة المطبوعة؛ وبالتالي انحصر مستمعوهم في تجمعات المساجد والحلقات الدراسية. وبرغم معارضة المحافظين المتمسكين بأصولهم الصارمة؛ فإن معظم دعاة التحديث، بعضهم منطلقًا من الطموح أو كعلماء متفتحين، كتبوا تأييدًا للإصلاحات التي يجريها الولاة. وبرغم خسائرهم، فإن رجال الدين لم ينفصلوا عن مسار الأحداث؛ فقد استمروا يثيرون العامة في صلوات الجمعة، وكان ما يزال بمقدورهم الإعلان عن آرائهم لأعدادٍ كبيرة من الناس، وفي بعض المناسبات لعبوا دور الوسيط بين الناس والحكومة.

جدول (١ - ١)

المذاهب الشرعية لأعضاء هيئة التدريس والطلاب في الأزهر ١٨٧١ - ١٨٧٢

المذهب	المدرسون		الطلاب	
	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية
الحنفية	٧٠٠	٢٢	١.١١٣	١٢
الشافعية	١٤٣	٤٦	٤.٥٧٠	٤٨
المالكية	٩٥	٣٠	٣.٧١٠	٣٩
الحنابلة	٤	١	٣٠	-
الإجمالي	٣١٢	٩٩ (*)	٩.٤٢٣	٩٩(*)

المصدر: روضة المدارس، الجزء ٣، العدد ٢ (٣٠ محرم ١٢٨٩/ ٩ أبريل ١٨٧٢): ١١-١٣.

(*) النسبة المئوية لا تصل إلى ١٠٠ ٪ بسبب التقريب.

سوف نناقش تكوين شريحة جديدة من المثقفين تفصيليًا في موضع آخر من هذا الكتاب. لكن من المهم هنا التشديد على أن الدولة قامت بتدريب جماعتين من هؤلاء المثقفين؛ الأولى: في ثلاثينيات وأربعينيات القرن التاسع عشر، والأخرى: في ستينيات وسبعينيات القرن نفسه. ففي الفترة الأولى كان معظم الطلبة من بين النبلاء العثمانيين والشراكسة. مع هذا، فإن قلة من المصريين استطاعوا ولوج بعض المدارس، خاصةً مدرسة الألسن. أيضًا، ذهب بعض الطلاب المصريين، وهم أنفسهم أبناء لعُمَد القرى ورجال الدين، في بعثات

تعليمية إلى أوروبا، وقِلّة من هؤلاء، مثل رفاعة الطهطاوي وعلي مبارك وعبد الله فكري، حازوا مراكز عليا في الحكومة المصرية في ستينيات وسبعينيات القرن التاسع عشر كموظفين إداريين، في مرتبة رئيس دائرة رسمية أو حتى عضو بمجلس النظار. واجتذبت الدولة ولاء هؤلاء الرجال بمنحهم مساحات كبيرة من الأراضي، وكذلك عن طريق تدريبهم، في مرحلة الشباب، بنظام عسكري.

على أن المفهوم الشمولي للسلطة السياسية الذي ساد في ستينيات القرن التاسع عشر على يد التكنوقراط المصريين القدامى يتمثل في أفكار المثقف والدواويني رفاعة الطهطاوي (١٨٠١ - ١٨٧٣)[٣١]، وبرغم شاعريته وبلاغته في مدح مصر التي جعلته أثيرًا لدى القوميين العرب في العصر الحديث؛ فقد كان الطهطاوي في ستينيات القرن التاسع عشر مناصرًا للحكم العثماني ومقتنعًا به. ويذكر ألبرت حوراني أن الطهطاوي وجّه ذات مرة اللومَ للعثمانيين وكذلك للمماليك لمسئوليتهم عن انحدار مصر، لكنّ رأيًا كهذا لم يكن شاملًا[٣٢]؛ فقد كان لومه موجهًا لسوء حكم المماليك في أواخر القرن الثامن عشر لمسئوليتهم عن انحدار مصر، أما بالنسبة إلى السلاطين العثمانيين فلم يحمل لهم سوى التوقير والتبجيل، فما إن يذكر اسم سليمان الأكبر حتى كان يلحقه بالدعاء إلى الله من أجله[٣٣]، وفي موضع آخر كتب:

«الحمد لله الذي منَّ على مصر بخلافة الخلفاء على الإطلاق، حيث جعلوا فيها شموس العلوم ساطعة الإشراق، ثم منّ عليها بدولة آل عثمان فحفظت لها ما بقي فيها من مكارم الأخلاق، مع المحافظة على القوانين الشرعية، لا

سيما وأن من نتائج تسلطنهم عليها تشريف ذي النفس الزكية، والمناقب السنية، جنتمكان المرحوم محمد علي، الذي أبقى بحسن صنيعه ذكره مدى الأيام، وآل أمر المملكة لحفيده الرفيع المقام[٣٤]».

وبالتالي؛ كان الطهطاوي يرى أن وضع مصر كدولةٍ تابعة للعثمانيين منَّة من الله؛ وذلك بسبب حكمهم الإسلامي المؤسَّس على الفضيلة، حتى إن تجديد الحضارة المصرية الذي نفذه الولاة من أسرة محمد علي، حسبما كان يشعر، كان نتيجةً لوضع مصر كولاية عثمانية.

في أواخر ستينيات القرن التاسع عشر، جاهد الطهطاوي ليبرر الحكم المتشدد للولاة، من جانبٍ كردٍّ فعل لتأسيس مجلس النواب في ١٨٦٦. ففي ملحق عن السياسة لأحد أعماله الكبرى، يقدم تفسيرًا لأمرين أساسيين؛ الأول: يناقش أن كافة سلطات الحكومة المطلقة منتمَدة من الحاكم الإسلامي، كما تعتمد المؤسسات الحكومية الأخرى على السلطة المفوضة من الحاكم. والثاني: رغبة الطهطاوي في تجنب أي سلطة مطلقة غير مقيدة تمامًا، مدلِّلا على نمط حكم عثماني من نوع خاص للقانون. ويستهل الطهطاوي مناقشته السياسية بالإحالة إلى سلطات الحكومة الثلاث لمونتسكيو. ويستمر، مع هذا، ليقاوم التأثير الفرنسي المسيطر على تفكيره، قائلًا إن الحكومة أو الملكية هي سلطة حاكمة مركزية «منها تتشعب ثلاثة فروع»: السلطة التشريعية، والقضائية، والتنفيذية[٣٥]. وهذه السلطات الثلاث تقوم على سلطة واحدة، هي «السلطة الملكية المشروطة بالقوانين». ويضيف: إن القضاء في حقيقة الأمر هو أحد امتيازات الحكام، والقضاة هم من ينوبون عنهم في الوفاء

بهذا الشأن. وفوق ذلك، فإن الحاكم يملك امتياز «إصدار القوانين وتنظيمها» بالإضافة لتنفيذها. «والسلطات الثلاث التي هي أعمدة الهيئة الحاكمة بالتالي تؤول إليه». وهكذا يتمكن الطهطاوي بمهارة من قلب أفكار مونتيسكيو، الذي قال: «بين الأتراك، حيث تتحد هذه السلطات الثلاث في شخص السلطان، يكمن حكم مطلق رهيب»[٣٦]. ويواصل الطهطاوي لينبذ الأشكال الجمهورية للحكم على أساس الفكرة القائلة بعدم معقولية وجود أفراد من دون ملك من الناحية المنطقية؛ ويستبعد الديمقراطية باعتبارها وسيلةً أكثر بدائية لاختيار الحاكم بديلًا عن حق الابن الأكبر في الوراثة[٣٧].

في ستينيات القرن العشرين أوضح ليون زولونديك أن الطهطاوي ناصر الحكم المطلق كردٍّ فعل على تعميمات غامضة سابقة حول دعمه المزعوم للحكم الدستوري والنظام النيابي، والحرية السياسية للجماهير. وأثبت زولونديك أن من رأي الطهطاوي أن مسئولية الملك تنحصر فقط أمام الله وأن القيود الوحيدة على سلوكه تتحدد في الأعراف، وحسه الشخصي بالمسئولية، والرأي العام، وينبغي على مجلس النواب من وجهة نظره أن يحصر نفسه في إعداد التقارير ومناقشة القضايا. وقد جادل في ضرورة أن يتحمل الناس عدم عدالة الحاكم في صبر[٣٨]. وربما بالغ زولونديك في النزعة المحافظة للطهطاوي بعض الشيء؛ نظرًا لتوصيفه لسلطات مجلس النواب بحيث تتوافق فقط مع العقد الخاص بالدستور. وأكثر من هذا، فإنه يحتج على حالات الظلم مثل انخفاض الأجور وأوضاع الفلاحين والعمال.

ويصر الطهطاوي، على أية حال، على نظام حكم وفق شروط القانون

العثماني، وهو الأمر الذي تغاضت عن ذكره الأدبيات التي تناولته. ومن الناحية النظرية، فإن الشريعة الإسلامية كما فسَّرها قضاة المسلمين قد انتشرت في بلاد المسلمين، ورغم هذا، فإن السلطان العثماني استعاد حرية تصرف واسعة في تحديد محتوى الشريعة الإيجابية في مملكته. وكان باستطاعته اختيار المذهب الذي يروقه أو رأي القاضي الذي يفضله في كل حالة على حدة. وكان بمقدوره أن يقيِّد اختصاص القضاة من خلال بعض الوسائل مثل مراسيم الحالة المحددة. وأخيرًا، فقد طوَّر السلاطين العثمانيون على وجه خاصٍ السلطةَ لوضع قانونٍ إداري، بتشريعه على نطاق واسع في مناطق معينة تظل فيها قوانين الشريعة خامدةً أو مبهمة. وأحيانًا وفي واقع الأمر كثيرًا ما نُفِّذت أحكام تتعارض بوضوح مع نصوص القرآن[٣٩]. واختصت هذه التشريعات الإدارية باسمٍ تركي خاص (قانون نامه). ومن القرن السادس عشر فصاعدًا، رأى المفكرون العثمانيون الإصلاحيون أن تنفيذ قانون نامه، الذي ينحدر من إلياسا المنغولية أو قانون القبيلة، مفتاح إحياء المجد العثماني، وهم يدمجون هذه النظرية المتعلقة بالسلطة التشريعية لحكام آسيا الصغرى القاحلة مع رؤية دورية لنهوض وسقوط الإمبراطورياتِ القائمة على غزو قبائل البدو الرعاة، وهي مستقاة من عالم اجتماع شمال أفريقيا ابن خلدون. وحسب ملاحظة كورنل فليستشر Cornell Fleischer، فإن المثقفين العثمانيين في القرن السادس عشر، رفعوا القانون من مجرد مستوى تشريع علماني مؤقت إلى وضع رمزي أعلى، ويتضمن التزام الملك بالعدالة، التي ترتكز عليها شرعيته[٤٠].

وهكذا من الممكن اعتبار الطهطاوي على نحو أكثر إنصافًا أنه آخر المنظرين العثمانيين لقانون نامه أكثر منه أول قومي عربي. وقد كتب:

«اختص الملك بمعالي الأحكام وكلياتها، وخلع بعض نفوذه في جزئيات الأحكام، على المحاكم والمجالس، وجعل لهم لوائح وقوانين خصوصية ترشد أفعالهم ولا يتعدوها، ولهذا كان جميع ما أمضاه الملك السالف من الأحكام وأجرى مقتضاه بالفعل والتنجيز لا يسوغ لمن جاء بعده أن يخدشه ويبطل أحكامه التي جرى مقتضاها، وهذه القاعدة جارية في سائر الممالك»[41].

وبمجرد أن يصدر السلطان قانون نامه، فلا ينبغي على أيٍّ من تابعيه أن يبطل موارده، في رأي الطهطاوي. كانت مجموعة هذه المراسيم الإدارية المطبقة على مصر تمثِّل قوائم تشريع عرفي، ربما مشابهًا للقانون الدستوري البريطاني. ويناقش قانونية هذا القانون واستخداماته باعتبارها نوعًا من الدستور الأهلي، الذي يحدُّ من سلطات الوالي. وحالما تولى إسماعيل السلطة، أصدر أمرًا نافذًا بتجميع وتصنيف القوانين والأوامر الإدارية الأخرى منذ محمد علي حتى عصر إسماعيل نفسه، لتكون أساسًا لدستور العمل بالبلاد[42].

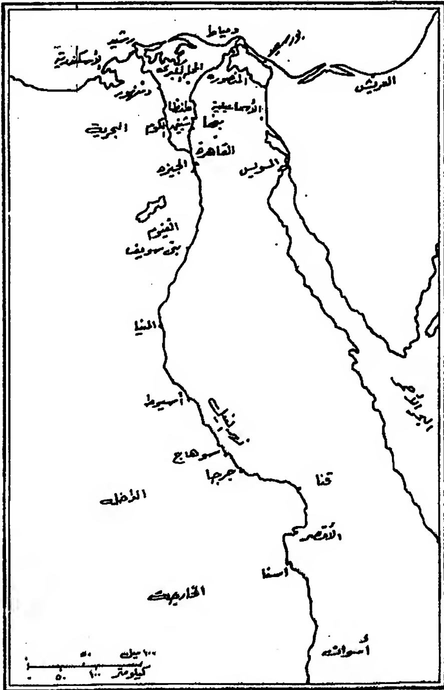
لذلك؛ فإن الجدال حول أن الطهطاوي مؤيدٌ للسلطة المطلقة لنائب السلطان، رغم اقترابه من الحقيقة عن التصور السابق عنه كليبرالي فرنسي النزعة، مازال يفتقر إلى توجهٍ هام في تفكيره 'مؤيد للمبادئ الدستورية'؛ إذ لم يكن يرى فقط ضرورة تقييد سلطات الوالي بالمعنى الأخلاقي بالشريعة المقدسة، بل كان يؤيد نوعًا من النظام الدستوري العثماني يضم بين طياته كلًا من الشريعة الإسلامية ومجموعة التشريعات الإدارية لتحد من السلطة المطلقة للحاكم. وفي محاولته لنبذ القيود المعاصرة المؤثرة على السلطة المطلقة التي تطورت في أوروبا، يكشف الطهطاوي بدقةٍ عن عقلية عثمانية في عهدها

المتأخر، حيث يعبِّر كأحد كبار ملّاك الأرض في مصر عن ولاءٍ شديد لإسماعيل، ويبدي رغبته في تهيئة العامة اجتماعيًا لقيم النخبة الحاكمة، التي يؤلف هو جزءًا منها. وفي جميع أدبياته السياسية، ربما فقط في تاريخه الوطني، راح يؤكد على أمجاد الحضارة المصرية، مقدِّمًا الكثير للجيل الأحدث من المثقفين الذين يخالفونه في الرأي[٤٣].

بعد مناقشة نوع المفاهيم المتعلقة بالسلطة الذي يمكن أن نجده بين البيروقراطيين المصريين السابقين، سنتجه الآن إلى الجانب الاقتصادي من معادلة الاقتصاد السياسي. تبرز الصناعة كأحد المفاهيم الأساسية للطهطاوي، الذي يكتبها ترجمة عن مصطلحها الفرنسي، في البداية يقدِّم لها تعريفًا ضيقًا، ينحصر في تحويل المواد الخام إلى شكلٍ مفيد. على سبيل المثال، تحويل القطن الخام إلى نسيج. غير أنه يجادل في أن الكلمة تحمل معنى أكثر عمومية، يتعلق بأي نشاط يضاعف الثروة. وهذه الأنشطة تشمل الزراعة والتجارة والصناعة. وقد يكون هذا التعريف مشتقًا من سان سيمون، الذي يعرِّف الصناعة بأنها تشتمل على كافة أنواع الأعمال المفيدة. وبالنسبة إلى مصري يعيش في مجتمع زراعي، فإن التعريف الواسع يتضمن منافع أكثر، والأكثر خصوصية، أنه يستبدل كلمة «الصناعة» بعبارة «المنافع الاجتماعية»؛ ذلك لأن مصطلح «منفعة» يحمل معنى إيجابيًا في علومٍ إسلامية عديدة؛ ففي العربية الكلاسيكية تعني ببساطة الفائدة، وفي الشريعة الإسلامية تتضمن الأعمال الخيرية مثل المنح والهبات، والأوقاف والقروض من دون أرباح، وفي علم الاقتصاد المنزلي تعني التحسينات المحلية، وفي القانون العام تشير إلى وسائل

قانونية للحصول على الثروة. وفي رأيي أن الطهطاوي كان يخشى أن تثير كلمة الصناعة في طياتها مضامين غير سارة عن الصنَّاع المهرة الذين يكسوهم الهباب بين الطبقات المالكة التي كان يحاول إغواءها. أما كلمة منفعة؛ فإنها تتميز باستحضار صور النشاط الخيري والديني الورع، حيث تعادل تقريبًا تخصيص وقف لمسجد.

والصناعة تتطلب قبل أي شيء آخر أخلاقًا قوية وخصائص نوعية مثل الشجاعة. ولقد أوضحتُ في موضع آخر أن الطهطاوي، كأرسطي في ثياب الفيلسوف الأخلاقي للقرون الوسطى ابن مِيسكاويه، يرى النشاط الاقتصادي كأحد عناصر الفلسفة العملية بموازاة الفضيلة[٤٤]. وتشمل المتطلبات الأخرى اللازمة للصناعة أو المنافع حب البضائع المصنعة والكولونيالية، حيث يضفي الطهطاوي الثناء على الحملات التي أرسلها الخديوي إسماعيل لفتح السودان وبلاد أعالي النيل. ويشارك الحكومة بوضوح في رؤيتها لتكوين إمبراطورية أفريقية لتتسنى زراعة القطن من أجل التصدير، وتجني مصر الأرباح. ويكيل المديح لنموذج الإمبراطورية البريطانية التي ينبغي على مصر محاكاتها[٤٥]. ورغم تعليمه الأوروبي، فلم يكن ممالئًا لأوروبا؛ بل ينظر للإمبراطوريات الأوروبية باعتبارها ليست نصيرًا، بل بالأحرى بوصفها نماذج يُحتذى بها، ويشيد بالجزائريين الذين يحاربون الفرنسيين كأبطال[٤٦]، إلا أنه يشاطر في رؤيةٍ مصرية عامة عن السودانيين باعتبارهم برابرةً يقع على عاتق المصريين مسئولية تمدينهم.



خريطة وادي النيل في مصر في القرن التاسع عشر

رغم أن الطهطاوي يدافع عن النظام الاجتماعي لمصر الذي بلغ ذروة الطبقية، ويطنب في سرد وجوه أفضلية الثروة في الإسلام؛ فإنه يعرِب عن اهتمامه بتحسين أوضاع العمال وظروفهم، وكما هو ملاحَظ، فإنه يعتنق شكلًا أبويًا للسان سيمونيين[٤٧]. ويوجه انتقادًا حادًا لكُتَّاب النخبة عن التقاليد الأخلاقية والفلسفية الإسلامية التي تبرر الحالة المتدنية للصناع والصناعات، وفي المقابل، يعتنق الطهطاوي نظريةً عمَّالية عن القيمة؛ حيث يحاجج أن رأس المال، مثل الأرض، تنحصر فائدته في أنه وسيلة، وليس مولِّدًا مستقلًا للثروة؛ لذلك يدافع عن ضرورة تعويض كل من العمال والفلاحين بصورة أفضل عن عملهم بخلاف الوضع السائد في ذلك الحين، وينتقد ملَّاك الأراضي الذي يعتقدون أن أملاكهم تخوِّلهم الاستئثار تقريبًا بكل الأرباح العائدة من شغل العمال في أراضيهم، مثل هؤلاء الملَّاك لا يتجاهلون فقط الطريقة التي بها يخلق العمل القيمة، كما يقول، بل أيضًا التطورات الحادثة في تقنيات العلم والتكنولوجيا التي أدخلها الفلاحون لتتيح عائدات أكبر بكثير، «ما يصل إلى العمال كعائدٍ مقابل عملهم في المزارع، أو صانعي الآلات كعائدٍ لتشكيلها وصوغها، هو جزء يسير مقارنة بالمبالغ الهائلة التي تعود على الملَّاك»[٤٨]، ويعرب عن اعتقاده بأن حالات عدم الإنصاف هذه تتفاقم مع فرط توفُّر العمالة التي تؤدي بالفلاحين لدخول مزادٍ يُفضي لخفض أجورهم.

من العوامل الأساسية في تفكير السان سيمونيين التعارض بين الطبقات غير المنتجة؛ الطبقات الإقطاعية الأرستقراطية ورجال الدين من جانب، والطبقات المنتجة لرجال الصناعة والعمال من الجانب الآخر. ونظرًا لأن

الطهطاوي يقلب مبدأ مونتسكيو عن الفصل بين السلطات على رأسه لمصلحة سلطة وحيدة؛ لذلك يتجنب فكرة الصراع بين الطبقات، وينأى بنفسه عن ولوج المتاهة التي تلزمه التمسك بنظريةٍ تُعلي من شأن قيمة عمل الفلاحين فوق مستوى كبار الموظفين في الولاية، ويطرح رؤية مؤداها أن مسئولي الدولة يوفِّرون الأمن اللازم لتنفيذ العمل المنتج الحقيقي، وحتى النبلاء غير المنتجين، حينئذٍ، يسهمون في الإضافة للقيمة عن طريق تنظيم المجتمع من أجل الإنتاج[٤٩].

تتضمن رؤية الطهطاوي أن يجيد جميع أبناء مصر القراءة والكتابة، وأن يوضع العمال اليدويون في الحسبان، وأن يتقاضوا أجورًا مناسبة باعتبارهم خالقي ثروة الأمة بعد أن ساءت أحوالهم بسبب النمو السكاني السريع وبسبب كبار ملَّاك الأرض. وفي دفاعه عن حكم الولاة - رغم كونه إصلاحيًا - يبالغ الطهطاوي، من خلال برنامج سان سيموني للمستقبل، في تقدير إمكانات مصر كقوةٍ استعمارية في أفريقيا، وكذلك في قوتها إزاء أوروبا. ويعرب عن ثقته في مسئولي الولاية في إصلاح النظام، وعاب عليهم ضآلة أجور الفلاحين، لكنه لم يقبض على الثور من قرنيه ويقر بالتناقض الأساسي للمصالح الطبقية بين الفلاحين والنبلاء، وكانت ثقته في القطن كمصدر لرأس المال من أجل بعث حضارة مصر دون اعتبار لعدم استقرار أسعار السلع الأولية.

الأوروبيون

بدراسة النخبة العثمانية المصرية والشريحة العليا للمصريين الناطقين بالعربية، يصبح لدينا الآن فهم أساسي لأحد جناحي النخبة المزدوجة التي تسيدت مصر في القرن التاسع عشر، أما الجناح الثاني؛ فتألَّف من الأوروبيين ووكلائهم (خاصة الشوام). فقد بدأ السلك القنصلي في الإسكندرية، خاصة منذ أن تبوأ إسماعيل العرش، يشكل نوعًا من المجلس الأعلى (مجلس الشيوخ) القادر على فرض سلطانه على الوالي ووزرائه في القرارات السياسية الكبرى. هؤلاء القناصل كانت تدعمهم السفن الحربية في البحر المتوسط بالإضافة إلى عدد كبير من جاليات الأوروبيين المغتربين عن أوطانهم. وكان وضعهم أيضًا تسانده هيئة متحدة من نحو ١٣٠٠ أوروبي يعملون في الخدمة المدنية لدى حكومة الوالي في أوائل ثمانينيات القرن التاسع عشر، تستهلك رواتبهم ٥٪ تقريبًا من ميزانية البلاد، وقد تجلَّت خطورة وجود المغتربين الأوروبيين بوضوح في صيف ١٨٨٢. ولعب الشوام أيضًا، كتجار للعقارات الكبيرة، ومقرضي أموال، وموظفين حكوميين، ومثقفين دورًا أكبر بكثير من أعدادهم.

في ١٨٨١ تراوح عدد الأوروبيين ما بين ٩٠ ألفًا إلى ١٠٠ ألف في مصر، بينهم أعداد كبيرة من اليونانيين والإيطاليين كعمالٍ وأصحاب حوانيت جذبتهم الفرص التي فتح بابها ازدهارُ القطن. وكانت أعداد أقل بكثير من الفرنسيين والبريطانيين ينتمون إلى الطبقة الوسطى أو العليا، وهي التي شكلت نوعًا من الأرستقراطية المغتربة. وتؤكد آن ستولر على الحاجة إلى فهمٍ دقيق لتنوع الجماعات الأوروبية في المجتمعات المستعمَرة، والفروق بين

صانعي القرار السياسي في الولاية والمغتربين، علاوة على النزاعات الناشبة بين الأوروبيين المستعمِرين أنفسهم[٥٠]. ونحن مهتمون هنا بالنخبة من بين المغتربين؛ وفي فصل تالٍ، حول الصراع في المدينة، سنتناول بتفصيلٍ أكبر وضع العمال الأوروبيين في مصر.

بالنسبة إلى الأوروبيين الأثرياء، كانت مصر في ستينيات وسبعينيات القرن التاسع عشر تشكل عالمًا من الغرباء في انتظار استغلال مواهبهم بطريقة منهجية، رغم المقاومة بسبب الطبيعة الشرقية لأي اتجاه عقلاني بسيط[٥١]. وبالنسبة إلى المسافرين بحثًا عن الفوضوية، فإن تحسينات البنية التحتية في مصر كانت تهدد رؤيتهم عن شرق يعج بالفوضى. وقد علَّق زائر فرنسي على محطة القطار بالإسكندرية قائلًا: «سكة حديد في الشرق، حتى إنها تجعل المرء يرتجف! ماذا، تجد هنا مرة أخرى التماثل الخالي من الروح للخدمات العامة في الغرب؟»[٥٢]. ويضيف: «لا خوف إطلاقًا، الشرقيون يمارسون الأمور دائمًا بطريقتهم الخاصة»، ماذا كان الدافع لتصوُّره؟ كان الفلاحون يركبون عربات مكشوفة لنقل حاجياتهم بدلًا من المركبات ويندفعون رائحين غادين بطريقة غير منظمة. وربما كان طابور من المصريين ينتظرون بصبر استبدالهم كل صباح يدمر صورة الشرق لدى رونيه على نحو يتعذر إصلاحه.

غير أن الإيمان الراسخ لدى الأوروبيين بأن الشرق، أيًا ما كان تأثره بالمخترعات الغربية، لن يستطيع إطلاقًا تحقيق قدرٍ معقول من التنظيم اعتمادًا على ذاته، يعكس واحدًا من الأساسيات المهمة للمبالغة الإمبريالية. كان البريطاني أوكلاند كولفن يعمل مراقبًا للحسابات في نظام المراقبة الثنائية في

أوائل ثمانينيات القرن التاسع عشر، وهي هيئة إشرافية تركزت مهمتها في ضمان أن تفي مصر بديونها للدائنين الأوروبيين. وبمجرد وصوله، من خلال الخدمة المدنية الهندية كبعض أقرانه، ذات مرة تباهى بأن الإنجليز يتفوقون على الشرقيين في النفاق قائلًا: «الرجل الإنجليزي الذي يعرف اللعبة، يستطيع دائمًا أن يضربهم بسلاحهم، وهم ليسوا إلا مجرد أطفال في حِيَلهم عندما يحاولون الدخول في صراع معنا»(٥٣). وكتب كولفن أنه في ظل إسماعيل لا يوجد ثمة عدالة، لا نظام، أو تنظيم في تجميع عائد الأراضي والضرائب(٥٤). وتشير الدلائل حقيقةً إلى أن جمع الضرائب أصبح أكثر تنظيمًا في سبعينيات القرن التاسع عشر، تحت ضغط سداد الدين للأوروبيين، غير أن كولفين لم يشاهد سوى الفوضى في قطاع واحدٍ من قطاعات الحكومة المصرية الأكثر تنظيمًا. وبالنسبة إلى مسئولي الدولة، من وجهة نظر كولفن: «كانت الهيئة الحاكمة، قليلة العدد، مع استثناءات نادرة، عديمة الشخصية وضيقة الأفق ومحدودة الذكاء(٥٥)». وفي يناير ١٨٨٢استنادًا إلى مناهض الإمبرالية المحرِّض ولفريد بلنت، بدأ كولفن بجدية يعرض الحاجة إلى غزو بريطاني لمصر واحتلالها. وحينها اتضح له أن الحركة الدستورية أسفرت عن تشكيل مجلسٍ للنواب قرر الحصول على قدر من السيطرة على الميزانية. وأحس كولفن – كمراقب حسابات – أن شئون الميزانية ضمن اهتمامه بشكل خاص واهتمام أوروبا. وكتب يقول: «الشيء نفسه كان يُرى مرات ومرات في الهند، لن تتخلى إنجلترا مطلقًا عن موقعها الراسخ الذي حصلت عليه في مصر. والحديث عن الحقوق المجردة وأخطاء المصريين كان أمرًا عديم الجدوى. فهذه الأمور لن توضع في

الاعتبار... ينبغي أن نعمل من أجل التدخل، وإذا ما تعين حدوث هذا، فسيكون من أجل الضم»[٥٦]. وهكذا كان يفكر كولفن الهندي السابق بنفس طريقة العناصر المتعصبة للنزعة الاستعمارية بين المسئولين البريطانيين في مصر. كانوا يعرفون تمامًا أن أرض الشرق، في اعتقادهم، قد حوَّلها الأوروبيون من الفوضى إلى النظام، مؤكدين لأنفسهم أنهم السادة حتى في ألاعيب السلطة في الشرق التي تطلبت نوعية خاصة من الخداع. كانت نوعية الإنسان المتفوق لجنس السادة كافيةً حتى لتحويل الرذيلة إلى فضيلة إن مارسوها على الشرقي الشبيه بالطفل، وتنطوي آراء كولفن على أفكارٍ قريبة للنازية كما أوردها بلنت.

ومضى المغتربون الأوروبيون من الطبقة العليا والزائرون إلى أبعد من القول الساذج بأن مصر كانت تعاني من حكام أغبياء غير أمناء، ومن إدارة مهلهلة وأساليب معيشة متدنية. بعد زيارة طويلة للبلاد في أواخر ستينيات القرن التاسع عشر، أورد زنكي (نائب ويرشتيد وقسيس يعمل في خدمة الملكة) أن أحد أصدقائه الأوروبيين الذي أمضى وقتًا طويلًا بين الشرقيين يعتقد أن كل شرقي لديه مسمار مفكوك، كل ابن لأم منهم، كما يعتقد إلى درجةٍ معينة، وبطريقة أو بأخرى، مجنون[٥٧]. ويقنع زنكي نفسه بأن يطلق على المصريين (والأفارقة، والأفارقة الأمريكان) أنهم يشبهون الأطفال في سن الحادية عشرة، ويؤمن بأن عاداتهم لم تتغير فعليًا منذ عصور الفراعنة، إلا بمزيد من «الانحطاط»؛ لذلك، يقول «فإن أصدقاءنا الطيبين، الأتراك، ليسوا هم المسئولين تمامًا» فالتغير الدائم في العادات والممارسات الاجتماعية سمة مميزة، لأوروبا حينئذ[٥٨]. كذلك يسلِّم زنكي نفسه للتكرار الملحوظ الذي

يفتقر إليه الشرقيون، وافتقروا إليه دائمًا: مبادئ الحكم الجمهوري؛ ذلك لأنه لم يحدث أبدًا أن كان لديهم مجلس تشريعي. ويعتقد أن الشرق قد يتحسن من خلال ثلاثة معايير: إدخال التأمين على الحياة والممتلكات، وزيادة استخدام المطبوعات والصحف الدورية، وازدياد تعلم القراءة والكتابة (ص ٣٧٠ - ٣٧٣، ٣٨٩ - ٣٩٥). باختصار، ينبغي أن تكون مصر كما في مخيلة الأوروبيين المتعلمين من الطبقة الوسطى. وقد كان لدى العديد من الأوروبيين المسيحيين مشاعر غريزية ضد الإسلام والمسلمين، وكان زنكي يعتقد أن المسلمين ليس لديهم «حرية من أي نوع»، بسبب التزامهم بـ «أفكار للبرابرة العرب منذ اثني عشر قرنًا مضت» (ص ٣٤٢)، وكتبت ليدي دوف جوردون في تقرير لها: «في حالات كثيرة اعترتني الدهشة من التعصب الإنجليزي في هذا العام، لماذا يأتي الناس إلى بلدة للمسلمين بمثل هذا الكره المرير في جوانحهم»[٥٩]؟ وأنحت النخبة الاستعمارية الإنجليزية باللائمة على المسلمين بسبب الثورة الهندية في ١٨٥٧، وأعقب ذلك أنْ طوَّر الكثيرون هلعًا مرضيًا (فوبيا) ضد الإسلام والصوفية.

أخذت آراء المغتربين الأوروبيين تزداد أهمية بتوليهم دورًا أكثر حيوية في إدارة البلاد، فمثلًا أصبح صمويل دي كاسل Samuel de Kusel رئيس مصلحة الجمارك. وكان قد تولى في فترة من شبابه المساعدة في إدارة مصنع لحلج الأقطان في مدينة الزقازيق. وقدَّم وصفًا لوسائل غرس النظام في العمال المصريين في أوقات العمل، الذين قال عنهم: «أغلبهم بطبيعة الحال قوم من الكسالى» ويتعيَّن على المشرف «أن يعامل الواحد منهم بالكرباج أو بسوط

طويل، وباستخدامه يشجع الصناعة بين الرجال والصبية»[٦٠]، وكاسل كمدير تولى بنفسه غالبًا سوط الرجال، سواء في المواقع التابعة له، أو في حالات خرق القوانين مثل السرقة، في مركز الشرطة. ولاحظ إلى أي حدٍ من الاستسلام يعود إلى العمل مترنحًا مَنْ سيطَ ظهره. ووصف القناصل البريطانيون الفلاحين المصريين بأنهم قاسوا وأذعنوا زمنًا طويلًا حتى إنه لا يوجد أي «قدر من البؤس أو الاضطهاد يدفعهم للمقاومة»[٦١]. وبعيدًا عن كاسل وأمثاله، تحدثت باشمئزاز زائرة ذات ميل لليسار، ليدي دوف جوردون، قائلة: ما أصابني بالصدمة هو سماع الإنجليز يقولون إن العصا هي «الوسيلة الوحيدة للتعامل مع العرب» وهو ما يثير الشك لدى أي شخص بأنها أسهل وسيلة للتعامل مع جميع البشر حين يمكن استخدامها في ظل الحصانة[٦٢].

كان من رأي كاسل أن عرابي مجرد ديماجوجي، ورغم تصريحه بأنه لم يره يتحدث إطلاقًا، فإنه قال: «أظن أنه يتشدق بصوت جميل، وعبارات رنانة، غامضة عليه وعلى سامعيه، ومن الطبيعي بما يكفي، نظرًا لأن الأخيرين لا يفهمونه، أن يصفقوا استحسانًا»[٦٣]. واستبعاد كاسل لآراء المصريين ربما لم تكن له هذه الأهمية لو لم يكن قد تولى إدارة مصلحة الجمارك. وفي ١٨٨٢، كان بمقدوره أن يختفى من أي مكان يمكن أن يوجد به عرابي، أي في طوربيد كان ستون باشا قد أمر بإحضاره من أمريكا، وهو ما يفسِّر موقف عرابي بشأن عدم الرغبة في تولي الأجانب لأي مسئولية في هيئات أساسية مثل الجمارك[٦٤]. وكما أشار تيموثي ميتشل، كتب كاسل عن القصف الوحشي بالقنابل للإسكندرية بواسطة البحرية البريطانية في ١١ يوليو ١٨٨٢ قائلًا: «كان المشهد مهيبًا بالنسبة إلى مدني لم يسبق له أن شاهد حربًا قط»[٦٥].

بالنسبة إلى كثير من الأوروبيين، كانت مصر مكانًا يمكن أن يمارسوا فيه حياتهم. وقد ثارت مطامعهم بسبب قدرتهم المتزايدة على النفاذ إليها والمراهنة على حقٍ في مواردها. لكن أيضًا بقدر كبير من اليقظة المتناهية والمخاوف، كانوا يرون فساد وبلادة حكومة الوالي. أما عامة المصريين؛ فقد رأوا أنهم قادرون على المرح أيًا ما كان مستوى المعاملة السيئة التي يلقونها. كانت مصر تفتقر إلى التنظيم؛ فقد كان الشيء الجوهري أن تبقى بلا نظام، حتى إن أيقونة العمل المنظَّم للقرن التاسع عشر، السكك الحديدية، جرى تخريبها بسبب فوضى المسافرين المصريين. ولم يكن لدى المجتمع المحلي أي قدرة على إبراز أي معارضة للوالي المستبد فيما عدا بعض الديماجوجيين؛ إلا أن الهراء البليغ الذي يتشدقون به قد صرف عنهم أذهان العامة شبيهي الأطفال بلا أثر يذكر. وفي ظل هذه الشخصية يكمن اقتناع بأن حكمًا بواسطة الأوروبيين ينطوي على أمل في أن ينقذ مصر من الفوضى البدائية التي تعم كل شيء. وكان القادمون البريطانيون الأوائل يأملون أن يتكرر في مصر المشروع الاستعماري الذي تحقق في الهند. على أنه لم يشترك في هذه الرؤى جميع الأوروبيين؛ كما يتضح من شهادات ليدي دوف جوردون وولفريد بلنت. حتى ولا السعي وراء إيجاد مجال للعمل في مصر، مثلما فعل بالتأكيد كل من كاسل وكولفن. وكان لدى الأوروبيين العاملين في الخدمة المدنية ويتقاضون مرتباتهم من الحكومة الخديوية أسبابٌ خاصة للحلم بوجود كلكتا على ضفاف النيل.

الشـوام

لعب الشوام المسيحيون، مما أصبح يعرف الآن لبنان، أدوارًا ثقافية واقتصادية هامة في مصر منذ القرن الثامن عشر. وقد جلب ازدهار القطن آلافًا أخرى منهم إلى البلاد كتجارٍ ومترجمين. وقد فضّلت الإدارة المصرية استخدام الشوام المسيحيين الناطقين بالعربية على الأقباط منذ منتصف ستينيات القرن التاسع عشر بسبب تمكنهم من اللغات الأوروبية ومعرفتهم بأساليب الحسابات الأوروبية. كما أن العشائر الشامية بثّت انتعاشًا في تجارة الاستيراد والتصدير، وأداروا إقراض الأموال في المناطق الريفية. ومن الناحية السياسية، انقسموا إلى وكلاء دعموا الاختراق الأوروبي والأوتوقراطية المحلية، وإلى تقدميين التزموا بالأفكار المثالية للحركة الدستورية العثمانية في سبعينيات القرن التاسع عشر. وقد وضع خليل غانم، مسيحي من بيروت انتُخِب عضوًا بالبرلمان العثماني الذي لم يدم طويلًا وبعدها لعب دورًا في حركة تركيا الفتاة، كتابًا موحيًا عن الاقتصاد باللغة العربية بعنوان الاقتصاد السياسي أو فن إدارة الاقتصاد المحلي، وصدر في الإسكندرية عام ١٨٧٩ بعد نشره مسلسلًا في جريدة «مصر»[٦٦]، ونشْر هذا العمل في مصر بواسطة مسيحيين شوام جعله جديرًا بالاعتبار كجزءٍ من البيئة الثقافية لهذه الجماعة.

وبوجْهٍ عام، يناصر غانم قيم البرجوازية المسيحية الشامية، وينتقد النبلاء العثمانيين، ويعطي اهتمامًا كبيرًا لدور الدولة، شاجبًا نمط الحكم المطلق الذي يبيح للحاكم أن يغرق في الثروات كما يشاء. ورغم أنه لا يناقش الفكر السياسي في هذا الكتاب؛ فإننا نعرف أنه يدعم الحكومة البرلمانية ويمقت

الحكم المطلق، وبخلاف الطهطاوي، فإنه ينتقد الميزانية العسكرية المتصاعدة، حاثًا على صرف أموال الضرائب بدلًا من ذلك على العلم والمعرفة. هنا نجد دليلًا على أن شاميًا مسيحيًا لا يتعاطف مع اهتمام النبلاء والأعيان في بناء جيش قوي وكبير لأغراض استعمارية، ويعالج مسألة الضرائب بتفصيل كبير، مستشهدًا بابن خلدون في النقطة الخاصة بأن الضرائب يجب جبايتها من العامة، ويقول إن النبلاء ورجال الدين ينبغي ألا يتمتعوا بأي إعفاءات؛ نظرًا لأن عمليات التمييز ساعدت على تأجيج الثورة الفرنسية. أكثر من هذا، يقول إنه يتعيَّن خفض الضرائب، ويجب تحصيلها تصاعديًا طبقًا لثروة الفرد، ويجب تثبيتها وألا تكون عرضة للتغير الدائم (ص ٥١، ٥٣ - ٥٦).

هذا اللبناني البارز يربط الضرائب الثابتة بالتطور وبنهاية الحكم المطلق. ويقول إنه يتعين دفع الضرائب للحكومة مباشرة؛ نظرًا لأن أوساط الناس هم من تزداد أعباؤهم. ويطالب بإدخال نظام أوروبي لتحصيل الضرائب في إطار الإمبراطورية العثمانية، ويعرب عن انزعاجه لتحصيل بعض الضرائب بغرض سداد الديون. ويشترط عدم اقتراض ديون جديدة بواسطة حكومات الشرق الأوسط إلا في حالة انعدام الأمل تمامًا في زيادة العوائد من خلال إدارة أفضل أو إذا بلغ شدُّ الحزام على البطون أشده. ويدافع دفاعًا مجيدًا عن سياسات حرية التجارة، رافضًا الانتقادات التي تخشى من أن تسفر هذه السياسات عن عدم التماسك في الموازنة بدرجةٍ كبيرة في المسائل التجارية للأمم الفقيرة. كذلك يجادل في رفع سيطرة الحكومة على أسعار الفائدة، مؤكدًا أن تدخل الحكومة بهذه الصورة فقط هو الذي يخلق سوقًا سوداء، ويحمِّل الإمبراطورية

العثمانية مسئولية ارتفاع أسعار الفائدة إلى ٢٠٪ (مقابل من ٣ إلى ٥٪ في أوروبا) بسبب عدم الاستقرار السياسي، ويقول إن مطالب الاقتصاد النقدي أسفرت عن شكوكٍ دينية حول حساب الفوائد على القروض المعدومة (ص ٣٩ - ٤٠، ٥٧ - ٦٤).

ويوجِّه غانم انتقادًا عنيفًا لنقص الشركاء في الشركات المساهمة بالشرق الأوسط، مشيرًا إلى أهمية رأس المال التمويلي بوصفه الحاضن للصناعة والزراعة، وينبذ العبودية والسخرة، لكنه يقول إن العمل المأجور لا ينطوي على أي استغلال، فهذا النوع من العمل ببساطة يفسِّر مطلبًا إلهيًّا يعتمد فيه الغني والفقير على بعضهما البعض، ويشترك المديرون والعمال جميعًا في عملية الإنتاج. ويفضل العمل المأجور، مع ساعات عمل محدودة، على العمل بالقطعة، الذي يقول عنه إنه يؤدي بالعمال إلى العمل ليلًا ونهارًا حتى يسقطوا مرضى ويؤدوا أعمالًا شاقة. ويطرح مثالًا بعمال البِناء في جبل لبنان الذين إذا تقاضوا أجورهم من المشروع يميلون لإنتاج مبنى كسيح، ويقول إن أفضل نظام هو الجمع بين الأجر اليومي مع نصيب في الأرباح، وهو الوضع الذي يمارسه بعض التجار الشوام (ص ١١ - ١٣، ٢٠ - ٢٣).

ويشدد غانم على أولوية الصناعة، على عكس النبلاء العثمانيين والتكنوقراط في القاهرة الذين كان من رأيهم أن الزراعة هي أكثر الأنشطة أهميةً في مصر، ويدرك الزيادات الهائلة في الإنتاجية التي يمكن أن يحققها قسم خط تجميع في أي عمل. لكنه يتحسر على أن سكان الشرق الأوسط مستهلكون فقراء، مستمرون في قناعتهم بما في أيديهم، وأن العمال المهرة

يقاومون التجديد. ويستنكر اختزال عمال الصناعة إلى مجرد آلات لأداء مهامٍ رتيبة باعثة على السأم، وينبذ ما يشاع من أن المصانع تعوق تعليم الأمة وتحطم الحياة الأسرية نظرًا لأنها تستخدم كثيرًا من النساء والأطفال. ويجادل في أن العمل الصناعي في حدِّ ذاته هو نوع من التعليم، حيث يوفر لكثير من الأسر الفقيرة بعض الدخول الزائدة التي هي في أشد الحاجة إليها. ويلاحظ بأنه ليس ضروريًا لكل فرد أن يصبح أستاذًا. ويوافق على ضرورة الفصل بين النساء والرجال في المصانع، غير أنه يقول إنه في جبل لبنان ونابلس أثبتت نساء أنهن قادرات على العمل الشاق أكثر من الرجال (ص ١٣ - ١٦).

وبخلاف الطهطاوي، يرى غانم أن زيادة السكان قد تكون سببًا في إزالة أسباب التعاسة؛ لأنها قد تصبح وسيلةَ ضغطٍ لإنتاجية أعلى، وهو يعرف مالتوس، لكنه يرفض حل التحكم في الإنجاب صناعيًا بوصفه أمرًا غير طبيعي، ولأسباب نابعة من قناعاته الدينية، يفضل ترك الأمر للقيود الطبيعية على السكان مثل المجاعات والحروب. وتشمل عوامل إعاقة التنمية الأخرى، على حد قوله، تخلف الصناعة، والافتقار إلى القانون والنظام، والجهل العام. كما ينتقد بعنف ما يرى أنه توجه واسع المدى لنزعة الزهد والتقشف في الشرق الأوسط، حتى إن هؤلاء الناس يتقاعسون عن النضال فلا يصبحون فاعلين. ونادرًا ما يُظهر تعاطفًا كبيرًا مع الفقراء. ويجادل في أنه لا ينبغي على الحكومة أنه تتوسع كثيرًا في الرواتب والمعاشات الكبيرة، حتى لا يحصل عليها من لا يستحقون المشاركة فيها. ويرحِّب بالتمييز الديني للطبقات الاجتماعية المختلفة، كي يستطيع الأفراد تصنيف أنفسهم، ويشجب الأفكار الاشتراكية

عن المساواة وإلغاء المواريث. ومن وجهة نظره، يتعيَّن على كل فردٍ أن يعرف حدوده، ويؤكد أن أحد أسباب الفقر أن الناس تتصرف خارج نطاق إمكاناتها بمحاولة محاكاة الأغنياء (ص ٣٣ - ٣٨، ٤١ - ٤٤، ٥٢).

بعيدًا عن ابن خلدون، يتضح أن المؤثِّر الأساسي في أفكار غانم في الاقتصاد السياسي هو فريدريك باستيه (١٨٠١ - ١٨٠٥)، وهو صحفي فرنسي ينتمي لليمين وسياسي من أسرة تجارية ثرية. والفلسفة الاقتصادية لباستيه، وهي النزعة التفاؤلية، التي انتهت به إلى القول إن التراكيب الرأسمالية والليبرالية للدولة في فرنسا في أربعينيات القرن التاسع عشر أسفرت عن تجانس تامٍ للمصالح المجتمعية[٦٧]. أيضًا، فإن «غانم» يلجأ إلى باستيه لكثير من الأسباب نفسها التي تبناها، علاوة على مواقف باستيه الأخرى في الاقتصاد السياسي؛ والمتمثلة في: مخاوفه من الاشتراكية، وانتمائه إلى مجتمع طبقي ذي تسلسل هرمي قوي، واهتمامه بالأمن والحرية لأصحاب رأس المال، ومناصرته للتصنيع حتى لو كان على حساب إعاقة تعليم الأمة وإضعاف الحياة الأسرية، وعدم ثقته في مخادعي ومحتالي المنادين بالرفاهية، واصفًا باستيه بأنه رجلٌ قانع بنفسه وعقاراته ومكانته. ويظهر الشكل التفاؤلي لاقتصاده السياسي كنوعٍ من التقريب الانتقائي. ومناصرة غانم للضرائب التصاعدية على الدخل والمشاركة في الأرباح للعمال تُظهر بوضوحٍ أنه يلطِّف من نظرياته عن سياسة عدم التدخل مع طريقة أبوية ليبرالية، ويرى مثل باستيه دورًا للدولة في حماية المستهلكين من الممارسات الجامحة، ودعوة غانم إلى تنمية المؤسسات المادية والمصانع المحلية الشرق أوسطية من المحتمل جدًا أن تكون

مستقاةً من نجاحات صناعات الحرير في بيروت. غير أنه يتجاهل نتائج تكافؤ الضدين لمثل هذه الجهود في مصر وتركيا. وفي توجيه تقريعه بالكامل لاقتصار المصانع على الاتجاه المحافظ للعمال المهرة وافتقار النزعة الاستهلاكية، فإنه يقلل من تفضيل النبلاء العثمانيين للاستثمار في الأراضي، وتصميم الأوروبيين على عدم توفير الحماية للصناعات القاصرة (الوليدة) في الشرق الأوسط، والمصاعب التي تعترض تطور الصناعة مؤخرًا في الاقتصاد العالمي، والأكثر خطورة، أنه لم يذكر إطلاقًا من أين سيأتي رأس المال اللازم للتصنيع، علمًا بأنه يريد تطبيق نظام ضريبي متصاعد.

والخليط الذي يقدمه غانم من مناهضة الإقطاع، والإيمان بالبرلمانية البرجوازية، والحماس المتقِد للرأسمالية، وامتزاج نزعة الأبوية بالعداء تجاه الفقراء والطبقات العاملة، بالطبع، يمكن ألا يكون هو موقف جميع التجار الشوام المسيحين والمثقفين في مصر، غير أن شرحه ربما لا يلقي الضوء على العوالم التي يتحكم فيها كثيرون منهم. كان الشوام - اللبنانيون في مصر ينقسمون إلى جناحٍ معاد للأوروبيين لكنهم يناصرون الاتجاه الدستوري، وجناحٍ مؤيد للأوروبيين وهو أكثر ارتياحًا للحكم المطلق. إلا أن استقطابًا كهذا يغالي في الفروق بينهم. فقد كان قلة من المناصرين للاتجاه الدستوري يتصورون إمكانية تطبيق حق الاقتراع ليمتد لمن هم أدنى من الطبقات المالكة المتوسطة، وحتى مؤيدي الحكم المطلق كانوا يريدون حكومة وزارية وموارد مالية مسئولة، والمعادون للأوروبيين من بينهم رحبوا بالعلوم والتقنيات الأوروبية؛ إلا أنهم استشعروا أن الحصار الأوروبي بدأ يحد من فرصهم.

والمؤيديون للأوروبيين من بينهم ما زالوا يرون أن التعاون مع الأجانب هو أفضل مدخل إلى عصر الرأسمالية. ويكمن الفرق بين الاتجاهين في الاستراتيجية والتوكيد، وليس في نزاعات عميقة حول الفلسفة الاجتماعية.

على أن هذا البناء للمعرفة الاجتماعية وشبكات القوى والثروة التي تفاعلت معها، ساعد في تهيئة المسرح لبحثنا عن الأيديولوجيات المعارضة في ستينيات وسبعينينات القرن التاسع عشر، وكلمة السر لأيديولوجيات النظام الاجتماعي والسياسي القديم هي، كما سبق القول، «الإصلاح الإداري». وبصرف النظر عن قلة من رجال الدين ونبلاء العثمانيين المنادين بالتحرير والوحدة، فإن عناصر محدودة من النخبة في الولاية المصرية المتأخرة عبروا عن حسرتهم على انقضاء النظام الكهنوتي للإمبراطورية العثمانية القديمة. وحتى قبل ازدهار ستينيات القرن الثامن عشر، تزايدت البيروقراطية في مصر اعتمادًا على الضرائب على المحاصيل مثل القطن، وبدأت الرأسمالية في تغيير حتى حياة الولاة ونبلاء العثمانيين. وأصبح النبلاء تدريجيًا ملّاكًا للأراضي في ظل أسرة محمد علي. ومع نجاح ازدهار القطن، أصبح هؤلاء النبلاء رأسماليين زراعيين على نحوٍ كبير، وهو ربما ما كانت تشي به تعبيرات البخاري بوصفه عضوًا في النخبة العثمانية. ويلخص برنامج الطهطاوي عن إنتاج القطن والتصنيع والاستعمار المصري في أفريقيا آمال الإدارة العليا للولاية. وسوف يمثّل كولفن وكاسل، مع اقتناعهما بقدرة أوروبية موحدة لتنظيم كل شيء بداية من الخطاب حتى امتلاك الأراضي، الأوروبيين المغتربين الباحثين عن الكسب المادي في مصر. والمذهب التفاؤلي لغانم يوجز طموح الاقتناع الذاتي

للنخب الناشئة المحلية من الموظفين والتجاريين، والكثير منهم وكلاء للأوروبيين.

بالرغم من إطار العمل الاجتماعي النخبوي الذي وفره الإصلاح الإداري؛ فإن الشرائح المختلفة في قمة المجتمع المصري انهمكت بوضوحٍ في جدال متزايد حول تعريف الأفكار المثالية الاجتماعية، ولم تكن أفكار الطبقة الحاكمة هي الأفكار المهيمنة في مصر، لكن الطبقات الحاكمة ذاتها لم تكن لتوافق إلا على قداسة ممتلكاتها وعدالة وصولها إلى اعتلاء السلطة[٦٨]. ونأى السلاطين بأنفسهم ليكونوا خلفاء مميزين بعيدين عن الصراعات، وفي الوقت نفسه حاولوا إعادة تأسيس هيمنة مباشرة على الولايات النائية مثل الإحساء واليمن، مع تهديد ماكر لمصر شبه المستقلة كدولة تابعة. وفي رأي إسماعيل، كان السلطان عبد العزيز مهرجًا مؤمنًا بالخرافات، وعلى الرغم من أن الطهطاوي كان مضلَّلًا برؤية إسماعيل عن الحضارة وإمبراطورية القطن الأفريقية، فإنه أبقى على نزعة أبوية لنبلاء الريف تجاه الفلاحين، خالطًا بينها وبين توجه سان سيموني عن العمالة المنتجة، وأَوْلى اهتمامه بالعمال وأجورهم بأسلوب لم يهتم به إسماعيل بوضوح، رغم أنه ليس لدينا دليلٌ على أنه أعلن عن اهتمامه بذلك في إطار أي أسلوب علمي. أيضًا، كان الطهطاوي مهمومًا أكثر من الخديوي بالاستعمار الأوروبي. وبالنسبة إلى الأوروبيين أمثال كولفين، كانت حكومة الولاية تمثل مفارقةً تاريخية تثير الإزعاج، وموقعًا للفوضى القذرة، أكثر من كونها تجليًا لعوامل ناشطة تجاه الحضارة في أفريقيا. وكانوا يريدون بالطبع «تنظيمها»، لفرض السيطرة عليها وتقليل الفوضى بها

حتى يمكن استغلالها. وقد طوَّر وكلاء الأوروبيين (الكومبرادور)، مثل الشوام اللبنانيين البارزين والتجار، نقدًا حادًا للحكم المطلق للوالي، وعابوا عليه الركود الاقتصادي وأزمة الديون. وكانوا يحلمون باقتصادٍ سياسي ليبرالي يقوم من جانب على سياسة عدم التدخل ومن الجانب الآخر الحكومة البرلمانية. وهؤلاء المتعاونون من أبناء المشرق، بالتحديد من النوع المتخيل من إمبريالية بالمرستون عن حرية التجارة، كان يعيب عليهم كونهم أجانب عن مصر، وافتقارهم إلى أساسٍ سلطوي محلي.

أما توزيع الأفكار الاجتماعية على الفئات التي كانت تؤلف النخبة فكان واضحًا من تلقاء نفسه، وربما كانت المفاهيم المختلفة عن مستقبل مصر بين النبلاء العثمانيين – المصريين والمغتربين الأوروبيين في سبعينيات القرن التاسع عشر بمثابة الصدمة لمراقبٍ معاصر كنذيرٍ خاص بالسوء. وتقترح الصورة التي برزت عن النخبة المزدوجة تغييرًا سريعًا وديناميكيًا للنظام الاجتماعي مقابل النظام «التقليدي» و«التركي» الإستاتيكي الراكد. فالسلطان يتحول إلى خليفة، ويصبح الوالي خديويًا، ويستقطع خُمس أراضي البلاد لنفسه وللأقارب المقربين، وينتقل النبلاء العثمانيون من نخبةٍ تخدم الدولة إلى طبقة من كبار ملَّاك الأراضي، وينضم إليهم مضريون من أبناء البلاد في الشريحة العليا للنخبة، ويستفيد ملَّاك الأراضي العثمانيون وحاشيتهم استفادةً هائلة من ازدهار القطن، الذي زاد أيضًا من قيمة الضرائب المخففة على ممتلكاتهم، وأصبح الأوروبيون، الذين بدأوا كعددٍ صغير كتجارٍ من بعيد، جاليةً كبيرة حتى إنهم كانوا يصنِّفون داخلهم إلى: عمال، وعمال مهرة، وأصحاب محلات،

وتجار كبار، ورجال مال، ودبلوماسيين. ومن بينهم يشق التجار ورجال المال طريقهم بقوة عن طريق إقراض الوالي مقادير كبيرة من المال أو المضاربة على القطن المصري، ومنذ ١٨٧٦ يشجعهم إنشاء المحاكم المختلطة على الاستثمار في الأراضي ويتيح لهم حبس رهونات الفلاحين. وفي ١٨٧٩، يعمل القناصل الأوروبيون كمجموعة في تنحية الخديوي إسماعيل وتنصيب ابنه، وهو ما يظهر بجلاء أنهم أصبحوا صانعي ملك الولاية. أيضًا، تتضخم الجالية الشامية - اللبنانية، مستفيدة من تعليمها وصلاتها الأوروبية وتبدأ في غزواتها البيروقراطية، وإقراض النقود بالريف، وتجار الاستيراد والتصدير.

لم تسفر التغيرات الاقتصادية والسياسية في أواسط الربع الثالث للقرن التاسع عشر فقط عن رابحين وخاسرين، لكن عن أنماطٍ جديدة من المصالح. فقد كان لكل من النظام الرأسمالي العالمي، ومركزه أوروبا الغربية، والتوسع البيروقراطي الحكومي المحلي تأثيرٌ عميق على الطبقات الاجتماعية الكبرى في مصر خلال هذه الأعوام؛ حيث أبعد النبلاء مغتصبو الأراضي الفلاحين المصريين بالإكراه الذين كانوا أيضًا متحمسين لزراعة القطن، وحلَّ تدفق المصنوعات الأوروبية، والتجار، وحتى العمال محلَّ المصريين ببعض القطاعات الأساسية في الاقتصاد، وقد استبعد توظيف الأوروبيين والشوام - اللبنانيين أفرادًا من الإنتليجنسيا المصرية من تلك الوظائف. وتوافق تزايد اتجاه العثمانيين المصريين والأوروبيين على وضع العوائق، أمام المصريين أبناء البلاد من بعض أشكال الترقي مع حلول مجالات جديدة من المصالح بين هؤلاء المصريين أثناء ازدهار القطن وما ترتب عليه. وظلت النخب منشغلةً بقدرٍ

كبير من التفاعل وجهًا لوجه؛ إذ كان عالمهم ما يزال هو المخطوطات والكتاب المطبوع من حين لآخر مع صحافة تطبع ٥٠٠ نسخة. وتجمدوا في أماكنهم غير مهيئين لصحافة سياسية حقًا تعبر عن وجهات نظر مخالفة؛ عن الدستور وحتى عن المثقفين الجمهوريين، وصغار الموظفين الطموحين والإصلاحيين، ولتجمعات أبناء المدن، تتوجه بسياط نقدها لما كانوا يرونه من الأوروبيين المستغلين، لرجال الطوائف المستعدين للإضراب لنيل حقوقهم، وللفلاحين المساقين بالضرائب المستحيلة، لتكوين فرق العصابات في صحاري مصر العليا. ولنتجه الآن لدراسة نوعية المصالح التي طوَّرها كثير من أفراد الإنتليجنسيا وطوائف المدن، والفلاحين خلال هذه العقود والتي وضعتهم في أتون الصراع مع النخبة المزدوجة.

الهوامش

(١) انظر المقالات في Islamiglu-Inan, *Ottoman Emprie* ١٩٨٧، ومعظم هذا الجزء مستوحى من مؤلف إيمانويل والترشتين. ويتعين على هذا أن أقرر بالدين الثقافي لبعض المفاهيم، ليس إعلانًا عن الالتزام بمدرسة معينة؛ وأعتقد أن نهج النظم العالمية بذل اهتمامًا بالغ الضآلة للأشكال الاجتماعية والأيديولوجية المحلية.

(٢) معظم نقاط المعلومات الخاصة في هذه الفقرة مستمدة من ريمون *Grands villes arabes* ١٩٨٥؛ ومثله ١٩٧٢: ٢٠٣ - ٢١٠: Crecelius, *Roots of Modem Egypt* ١٩٨١؛ وبانزاك ١٩٨٢: ٨٣ - ١٠٠، قارن تعليقات جولدستون *«الثورة والتمرد»* ص ٤٠٠، حيث في اعتقادي أن تقديرات السكان مسرفة في الثقة ومتدنية مقارنة بتقديرات بانزاك.

(٣) مارسوت، *«مصر في عصر محمد علي»*، ١٩٨٤.

(٤) هذا استنتاجي الخاص؛ إلا أن مجادلة مماثلة جرت على أسس مختلفة بواسطة توليدانو، *«الدولة والمجتمع»* ٩٩١، الجزء الأول.

(٥) شمس الدين محمد بن رمضان السعودي الحنفي «اللؤلؤ المنثور في نصيحة ولاة الأمور»، القاهرة دار الكتب المصرية،

تيمور اجتماع. المخطوطة ٦. ص ١٠ (منشورة ١١ أبريل ١٧٥١)، أيضًا تصوف طلعت مخطوطة ١٣٠٨.

(٦) أحمد الدمنهوري «النفع الغزير في صلاح السلطان والوزير» القاهرة، دار الكتب المصرية، تيمور اجتماع، مخطوطة ٣٢، ص ١٠، ٢٩، وللدمنهوري، انظر: الجبرتي *«العجائب»* ١٨٧٩، ٢: ٢٥ – ٢٧.

(٧) تيمور، *أعلام* ١٩٦٧، ص ٦٤ – ٦٥.

(٨) ميرزا مالكون خان / نصير الدين شاه (تلغراف)، ١٢ رجب ١٢٩٧/ ٣٠ يونيو ١٨٨٠، الأرشيفات الإيرانية، تقرير في طبعة Safa'I أسناد ١٣٤٩/ ١٩٧٠، غالبًا ما كان الفلاحون المصريون ينكرون على الإنجليز أنهم قبلوا بالسلطان كخليفة، انظر: Stuart, *Egypt after the War*، ١٨٨٣، ١: ١٠٣.

(٩) تيمور، أعلام ص ٩٣ – ٩٥.

(10) Kenny ١٩٦٥: ١٤٢ – ١٥٥، ٢١١ – ٢٢١.

(١١) أمر عالٍ إلى حكمداريات السودان، ٦ شعبان ١٢٧٩/ ٢٧ يناير ١٨٦٣، في سامي *«تقويم»* ١٩١٦ – ٣٦، ٣، الثاني: ٤٥٢ – ٤٥٣.

(١٢) إسماعيل / أرسلان بك، محافظ قنا وإسنا، ٣٠ رجب ١٢٧٩/ ٢١ يناير ١٨٦٣، في سامي *«تقويم»* ٣، الثاني: ٤٤٣.

(١٣) أمر عالٍ إلى حكمدارية السودان، ٢ شعبان ١٢٧٩/ ٢٤ يناير ١٨٦٣، في سامي *«تقويم»* ٣ الثاني ٤٤٨ – ٤٤٩.

(١٤) إسكندر عبقروس الأرمني «الآثار المصرية والمناقب الخديوية» القاهرة، دار الكتب المصرية، تاريخ طلعت، مخطوطة ١٨٣٢ خاصة الجزء ١٢ ب ١٤أ.

(١٥) أحمد يوسف / الشيخ عبد العزيز، ١٥ شوال ١٢٩٢/ ١٦ نوفمبر ١٨٧٥، محفوظ مع رقم ٢٣٩ Great Britain, Public Record Office Foreign Office 141 / 101, King / Derby، رقم ٢٠٢، زنزبار، ٢٨ ديسمبر ١٨٧٥.

(١٦) الرافعي، *«عصر إسماعيل»*، ١٩٨٢، ٢: ٩٦ - ٩٧.

(١٧) «اللائحة الأساسية لمجلس شورى النواب» و«اللائحة النظامية» ٢١ جمادى الثاني ١٢٨٣/ ٢٢ أكتوبر ١٨٦٦، تقرير في الرافعي، *«عصر إسماعيل»*: ٣١٤ - ٣٢٤، ومناقشة مطولة عند Hunter, *Egypt*, Becker, *Civility and Society* ١٩٨٨ ص ١٧.

(18) Owen, *Middle East*، ١٩٨١، ص ١٢٨ - ١٣٠.

(19) Toledano, *State and society*. ص ٦٨ - ٩٣.

(٢٠) عفاف لطفي السيد مرسوت، رسالة شخصية، ١٠ ديسمبر ١٩٩٠.

(٢١) نوباريان، *«مذكرات»*، ١٩٨٣.

(٢٢) محمد، *«الوجود»*، ١٩٨٥، ١٨ - ٢٥.

(23) Baer, *Social History*، ١٩٦٩، ص ٢٢٠ - ٢٢١، وبملاحظة ص ٢٢٠، العدد ١٠٠.٠٠٠ للأتراك والشراكسة موجود في وزارة الدفاع. فرع المخابرات «تقرير ١٣ يوليو ١٨٨٢» Confidental Print in Bourn and Watt, eds, *British documents on Foreign Affairs*، ١٩٨٤: ٩ . ١٣٣.

(٢٤) محمد عقيل بن محمد كاشف البخاري، «إرشاد الولد»، دار الكتب المصرية، القاهرة، مخطوطة تيمور أخلاق ٣٥٦.

(٢٥) محمد عقيل بن محمد كاشف البخاري، «دور السلوك في من حكم مصر من النواب والملوك»، دار الكتب المصرية، القاهرة، مخطوطة تاريخ ٤٠٧٧.

(٢٦) لعل عفاف لطفي السيد مرسوت كانت أول من يؤلف بالإنجليزية وتلفت الانتباه إلى أهمية العطار في مؤلفها «التحديث بين من تولوا مشيخة الأزهر، ١٧٩٨ - ١٨٧٩»، في طبعة بولك آند شامبرز، «بداية التحديث» ١٨٧٩، ص ٢٧٣ - ٢٧٦، والترجمة الذاتية الأكاديمية الأساسية هي Gran, Islamic Roots of Capitalism، التي تعاني، رغم بعض نواحي القوة، مما يصفه ريمون ولييماز بـ «نظرية الانعكاس». انظر: المناظرة حول هذا الكتاب بواسطة دي جو نج وجران، ١٩٨٢: ٣٨١ - ٤٠٠، انظر أيضًا ديلانو بالفرنسية *«أصحاب الأخلاق في السياسة الإسلامية»* ١٩٨٣، ٢: ٣٤٤ - ٣٥٧.

(٢٧) محمد بن محمد العنابي الجزيري «السعي المحدود في تأليف العساكر والجنود» القاهرة، دار الكتب المصرية، تيمور مجاميع، مخطوطة ٢١٩، انتهت في ٢٤ رجب ١٢٤٢/ ١٢ فبراير ١٨٢٧.

(٢٨) محمد بن أحمد التميمي، «ترجمة العلامة أحمد التميمي الخليلي مفتي مصر» القاهرة، دار الكتب المصرية، تاريخ تيمور، مخطوطة ١٠٩٦، ص ٢ - ٩.

(٢٩) *«وادي النيل»* جزء رقم ٧١ (١٤ شوال ١٢٨٧/ ٧ يناير ١٨٧١): انظر مناقشة هذه القضايا في مرسوت «التحديث»

٢٧٦ - ٢٧٩، بالنسبة إلى العباس المهدي، انظر: تيمور أعلام، ص ٦٢ - ٧٢، وديلانو «أصحاب الأخلاق في السياسة الإسلامية» ١: ١٦٨ - ١٨٢، بالنسبة إلى مكانة الأزهر في الإسلام المصري، انظر: Eccel Egypt ١٩٨٤.

(٣٠) *«روضة المدارس»*، الجزء ٣، رقم ٢ (٣٠ محرم ١٢٨٩/ ٩ أبريل ١٨٧٢): ١١ - ١٣.

(٣١) مراجع الطهطاوي هائلة، لكن انظر في ديلانو *«أصحاب الأخلاق في السياسة الإسلامية»* ٢، ٣٨٣ - ٣٨٧، والمصادر المذكورة حول الموضوع.

(٣٢) حوراني، *«التفكير العربي»* ١٩٧٠، ص ٨٢.

(٣٣) الطهطاوي، *«المناهج»* في *«الأعمال»* ١٩٧٣، ١ - ٢٨.

(٣٤) المرجع السابق ١: ٥٣٣.

(٣٥) كل المقتطفات في هذه الفقرة من المرجع السابق ١: ٥١٦ - ٥١٧.

(٣٦) مونتسكيو، *«الأعمال الكاملة»* ١٩٦٤، ص ٥٣٠.

(٣٧) الطهطاوي، *«المناهج»* في *«الأعمال»* ١: ٥١٩.

(٣٨) زولونديك ١٩٦٤: ٩٠ - ٩١، ٩٤: قارن الطهطاوي *«الأعمال»* ١: ٥١٩ - ٥٢١.

(39) Schacht, *Islamic Law* ١٩٦٦، ص ٩١: محمصاني فلسفة ١٩٦١، ص ١٢٨، إنالكيك ١٩٦٩: ١٠٥ - ١٣٩، Heyd ١٩٧٢ *Old Ottoman Criminal Law*.

(40) Fleischer, *Bureaucrat and Intelleclual* ١٩٨٦، ص ٨، انظر أيضًا ص ١٩٣ - ٢٠٠ توجد معالجة أكثر تفصيلًا

Fleischer ١٩٨٣: ١٩٨ - ٢٢٠. لهذا الموضوع لدى

(٤١) الطهطاوي، *«المناهج»* في *«الاعمال»* ١: ٥١٩.

(٤٢) إسماعيل/ شريف باشا، رئيس مجلس الأحكام، ٩ شعبان ١٢٧٩/ ٢٧ يناير ١٨٦٣، ترجمة سامي *«تقويم»* ٣، الثاني، ٤٥٢.

(٤٣) أوصى محمد عبده بكتاب الطهطاوي *«أنوار توفيق الجليل»* عن التاريخ الأصلي الأول لمصر القديمة بقلم مصري معاصرّ، بوصفه كتابًا تاريخيًا للمصريين الشباب: محمد عبده *«الأعمال»* ١٩٧٣، ٣، ٥١.

(44) Cole ١٩٨٠: ٢٩، ٤٦.

(٤٥) الطهطاوي، *«المناهج»* في *«الأعمال»* ١: ٢٤٦.

(٤٦) الطهطاوي، «تكميل الكلام على ولايات الجزائر» *«روضة المدارس»* الجزء ٢ رقم ٢٤ (نهاية ذي الحجة ١٢٨٨/ ١١ مارس ١٨٧٢): ١٤.

(٤٧) الطهطاوي، *«المناهج»* في *«الأعمال»* ١: ٢٦٨ - ٢٦٩. بالنسبة إلى السان سيمونيين في مصر، انظر: *«السان سيمون»* ١٩٥٩: وحنا «السان سيمونيون» في طبعة حنا *«دراسات في القرون الوسطى والشرق أوسطية»* ١٩٧٢.

(٤٨) اقتباس من الطهطاوي *«المناهج»* في *«الأعمال»* ١: ٣١٦: والنقاط الأخرى بالفقرة موجودة في ١: ٣١٠.

(٤٩) الطهطاوي، *«المناهج»* في *«الأعمال»* ١: ٣٢٦ - ٣٢٧.

(50) Stoler ١٩٨٩: ١٣٤ - ١٦١.

(٥١) سعيد، *«الاستشراق»* ١٩٧٩.

(52) Rhone. مصر بالفرنسية ١٨٧٧، ص ١٧ – ١٨

(٥٣) بلنت، *«التاريخ السري»* ١٩٢٢ (١٩٠٧) ص ١٥١.

(٥٤) كولفن، *Making of Modern Egypt* ١٩٠٦، ص ٩.

(٥٥) المرجع السابق.

(٥٦) بلنت، *«التاريخ السري»* ص ١٥٢.

(٥٧) زنكي، *مصر* ١٨٧٣ (١٨٧١) ص ٣٤١.

(٥٨) مقتبس من المرجع السابق ص ٣٤٠، إضافة لنقاط أخرى به ومن ص ٣٤٢ - ٣٤٤.

(59) Duff Gordon, *Letters from Egypt* - ١٩٦٩ ص ١٩ - ٢٠.

(60) Kusel, *Englishman's Recollectin* - ١٩١٥، ص ١٩ - ٢٠.

(61) PRO, FO ٢٠ ١٤/ ١٠٠، فيفيان / ديربي رقم ٧، القاهرة ٢٠ اكتوبر ١٨٧٦:

(٦٢) داف جوردون، *«رسائل من مصر»* ص ٨٦.

(63) Kusel, *Englishman's Recollection*. ص ١٥٧

(٦٤) المرجع السابق، ص ١٧٩ - ١٨٣.

(٦٥) المرجع السابق، ص ١٩٩، ميتشيل *«استعمار مصر»* ١٩٨٨، ص ١٢٨.

(66) E, Keduurie Ghanim, Khalil "*Encyclopaedia of Islam*) ملحق، ٥ أجزاء، Leiden: E. J. Brill، (١٩٥٤ غانم *«الاقتصاد»* ١٨٧٩.

(٦٧) رامبو، «*التاريخ*» بالفرنسية، ١٩٠٩، ص ٤٢٦ - ٤٤٢، Gide and Rist, History of *Economic Doctrines* ١٩٤٨، ص ٣٢٩ - ٣٥٢.

(٦٨) انظر: المناقشة الموحية في سكوت *Weapons of the weak* ١٩٨٥، الفصل ٨.

الفصل الثاني

التغيرات الاقتصادية والمصالح الاجتماعية

تعاونت القوى الثلاث الكبرى التي استجدت على مصر في الربع الثالث من القرن التاسع عشر - الرأسمالية، والنمو السكاني، والدولة - في تحقيق زيادةٍ كبيرة لإجمالي الناتج القومي وفي تباين حادٍ لاختلاف أسلوب توزيعه والسيطرة عليه. وقد انشغل المؤرخون في مصر والإمبراطورية البريطانية لبعض الوقت في القرن التاسع عشر بملحمة ازدهار القطن، على نحوٍ خاص، وما أعقبه من إفلاس وأول أزمة عالمية جديدة للديون والتطورات الاقتصادية؛ إلا أن عددًا قليلًا من المؤرخين الاجتماعيين بحثوا كيفية تأثير كل هذه العوامل على الطبقات الوسطى والعاملة. وهنا أريد أن أفحص تأثير التغييرات الاقتصادية على الفلاحين، والطوائف، والمثقفين في ستينيات وسبعينيات القرن التاسع عشر؛ نظرًا لأن معظم المؤرخين بداية من عبد الرحمن الرافعي إلى رونالد روبنسون وجون جالاجر إلى ألكسندر شولش، أنكروا وجود بعد اجتماعي أساسي للثورة في ١٨٨١ - ١٨٨٢، معتبرين إياها إما عصيانًا مسلحًا أو حركة معزولة في الدوائر السياسية العليا. وتساءل البعض عن مدى ارتباط التغيرات الاقتصادية والاجتماعية باندلاع الثورة. وتميل لطيفة سالم - من المؤرخين المحدثين - التي تناقش أهمية الطبقات الاجتماعية في الثورة، إلى معالجة الفترة المبكرة من ثمانينيات القرن

التاسع عشر فقط، وأنا أريد، في المقابل، أن أفحص الفترة من ١٨٥٨ – ١٨٨٢ كوحدةٍ واحدة؛ لاقتفاء أثر التطورات في الاقتصاد والمجتمع المدني في مجموعها حتى اشتعال الثورة. وربما تساعد بعض الرؤى النظرية في استيعاب هذه الفترة المعقدة الزاخرة بالتغييرات، إلا أن تفسيرين متعارضين يتنافسان بأوضح ما يكون في مجال اهتمامنا. من الجانب الأول، ازدهار وانحدار مبيعات القطن التي سوف تشير على البعض بالبروز المحتمل هنا لنظرية «المنحنى J» القائلة بأن الثورات تندلع عقب فترةٍ من تزايد الازدهار يتلوها انكماش اقتصادي. ويطرح أشياع هذه النظرية أن معظم الثورات تُصنع ليس بواسطة جماهير ظلَّت ترسف لعقودٍ في فقرٍ مدقع، لكن بواسطة جماهير برزت آمالُها خلال تدفقٍ مفاجئٍ لنموٍ اقتصادي كبير، ثم أحبطها تراجع أو هبوط[1]. ويمثل هذا التفسير تقدمًا في الفكرة المحافظة عن الثورة بوصفها سياسات تكرار الفقر، وإن كانت تنطوي على مشاكلها. وإحدى هذه المشاكل، أن دورات الازدهار والنكوص تحدث في كل الأوقات دون أن تسفر عن اندلاع ثوراتٍ أو عنفٍ جماعي على نطاقٍ واسع. والنظرية المنافسة الأساسية، التي تركز على تعبئة الموارد يمكن أن تطرح الحاجة، ليس فقط لخيبة الأمل، لكن لمجموعة تنسيقية أو طبقة لها مصالح محددة تمامًا وتملك موارد كافية لمراكمة تحديات مؤثرة للنخبة الحاكمة[2]. وبالنسبة إلى من يتبنون هذه الرؤية الأخيرة، فإن الاتجاه التراجعي عقب توسعٍ اقتصادي يكفي للتفسير في حد ذاته ولذاته، مكوِّنًا على أقصى تقدير شرطًا مبهمًا لعمل جماعي أكثر اعتمادًا على وعي جماعي بمصالحها وتعبئتها للموارد أكثر من كونه قائمًا على أوضاع ظلم نوعية. وفي

حقيقة الأمر، يوضح تشارلز تيلي وآخرون أنه في المجتمعات الزراعية والطبقية تشكل حالات الظلم الواقعة على الفقراء والضعفاء عاملًا ثابتًا. وعلى هذا؛ علينا أن نتجه لفحص تأثير التغييرات الاقتصادية على الطبقات الاجتماعية المصرية في هذه الفترة، وأثناء ذلك ربما نستطيع أن نحدد ما إذا كانت أيّ من هذه النظريات ستساعدنا على فهمٍ أفضل لكيفية انتهائها إلى ذلك الفوران.

كيف، إذن، أدى الاقتصاد إلى تغيير حيوات المصريين المنتمين إلى كبار الممثلين من خارج النخبة في الثورة التالية: سكان الريف، وطوائف المدن، والإنتليجنسيا؟ عندما أناقش التغييرات الاقتصادية، أضع في ذهني ليس مجرد التأثير المتزايد للرأسمالية والانخراط المتعاظم لمصر في السوق العالمي، بل أيضًا التطورات المحلية التي ترتبط فقط بالتماس مع التطورات العالمية المماثلة. على سبيل المثال، فقد حدث نمو لطبقة من كبار ملّاك الأراضي في إطار التطورات الإدارية والسياسية المحلية، وقد أورد لنا كل من علي بركات وروبرت هنتر بالتفصيل هذه العملية من الوثائق القومية المصرية[٣]. وبالتالي؛ يمكن للتطورات الطبقية والثقافية الداخلية أن تجد غالبًا تفسيرًا كافيًا يعادل في وزنه المؤثرات الخارجية.

وعلى الرغم من أن الباحثين ربما بالغوا في التأكيد على عدم ارتباط الاقتصاد في ستينيات القرن التاسع عشر بالماضي، فإن ازدهار القطن، والتوسع في السكك الحديدية، وشق قناة السويس، قد ساعدت جميعها على اتساع تأثير التغييرات الاقتصادية والاجتماعية. وأوضح كينيث كونو أن مصر في القرن الثامن عشر كانت تمتلك اقتصادًا ماليًا فعّالًا على نحوٍ جليّ، وأن قوى

السوق كانت تعمل مباشرة في مدن الأقاليم والقرى النائية التابعة لها. وافترض مكسيم رودنسون، في وقتٍ مبكر جدًا أننا نرى قطاعًا كبيرًا من رأس المال التجاري الدائر خلال القرون الوسطى وفي الاقتصاديات الحديثة المبكرة للشرق الأوسط[1]. ولم تشهد ستينيات القرن التاسع عشر شيئًا جديدًا بالكامل؛ بل شهدت توسعًا هائلًا في سكِّ العملة وجعلها رسميةً، وزراعة المحاصيل النقدية، وتجارة السلع وغيرها من الممارسات التي أصبحت علامةً مميِّزة للمدن الكبيرة والقرى المجاورة لها. وكانت التغيرات كميّة وكيفيّة معًا، مع هذا، فقد شهد هذا العصر اندماج مصر في عالم الاقتصاد الصناعي الأوروبي على نحو أكثر تكاملًا من أي وقت مضى، مع صلات واضحة من التبادل غير المتوازن، يختلف كثيرًا عن تجارتها المحدودة مع أوروبا في القرن الثامن عشر.

ترافقت الأنماط الأخرى من التغييرات الاقتصادية مع اتساع زراعة القطن، المحصول النقدي، ووجد بعض كبار ملَّاك الأراضي مع تعاظم المداخيل النقدية تحت أيديهم أنه من الأوفر لهم أن يدفعوا أجورًا لفلاحيهم بدلًا من الاستمرار في نظم الالتزامات الوقفية التبادلية في السابق، الأمر الذي أتاح للحكومة إلغاء العمل الإجباري في إقطاعيات النبلاء، وبدأ استخدام الآلات البخارية على نطاقٍ واسع في الري وحلج القطن، وهو ما أعطى ميزةً لملَّاك الأراضي الأغنياء ليتزودوا بها. كما أن النمو المتسارع لديون مصر الأجنبية فَرَضَ عنوةً على الدولة البدء في رفع الضرائب إلى مستويات بالغة الإفراط، وهو تطور سيناقش في الفصل التالي.

وعلى الرغم من أن كثيرًا من المصريين أثروا من الإنتاج الجديد للقطن؛ فقد حاق الضرر بالبعض نتيجة تطورات أخرى في هذه الفترة؛ فقد أدى فتح قناة السويس إلى ركودٍ لحق بتجار القاهرة والصعيد الذين كانوا لا يزالون يتجهون شرقًا صوب تجارة المحيط الهندي، حيث أتاحت القناة قيام الأعمال التجارية في مسالك جانبية من الأراضي المصرية وفي الرحلات النهرية أيضًا. وأسفر سيل البضائع الرخيصة المصنّعة المنهمرة من أوروبا عن خفض دخل كثيرٍ من الصنَّاع المهرة المحليين، رغم أن هذا لم يمْحُهم تمامًا في هذه الفترة. كذلك، واجه الصنَّاع المهرة منافسة من اليونانيين المهاجرين، والإيطاليين وباقي العمالة المدربة. وبلغ عدد الأوروبيين الذين جذبهم ازدهار القطن لمصر نحو ١٠٠ ألف، أي ما يعادل ١.٥ ٪ من إجمالي عدد السكان في سبعينيات القرن التاسع عشر.

واستخدمت الدولة فائض الضرائب المتحصّلة في تدريب آلاف المثقفين بين عامي ١٨٦٣ و١٨٨١، لكن تعيَّن عليهم أن يتنافسوا على الوظائف مع أبناء النبلاء ومع الأوروبيين الوافدين. ويكمن أحد أسباب اعتبار بعض قطاعات الأنتيليجنسيا ضمن الممثلين من خارج النخبة مثل الفلاحين والصناع الحرفيين في قاعدة «المثقفون المحبطون»، حيث انخرط المثقفون المتعطلون في الحركات الثورية بداية من الثورة الإنجليزية في القرن السابع عشر إلى عصيانات عام ١٨٤٨ في القارة الأوروبية(٥). وأنا أتساءل عن توقعات الاستفادة الاقتصادية من مهارات الإنتليجينسيا، التي تشمل على نحوٍ خاص المثقفين والمستوى الأوسط والأدنى من الوظائف الإدارية، سواء

في الأسواق أو لدى الحكومة، بقدر عملهم في إطار الاقتصاد الإقليمي نفسه وتعاملهم مع الحكومة نفسها، فهل تشاركت الإنتليجنسيا في أي إحباطاتٍ مع التجار، والصنَّاع المهرة والفلاحين؟

كان للتصاعد الهائل للضرائب في سبعينيات القرن التاسع عشر، نتيجة لأزمة الديون، أثرُه في إلحاق البؤس بكثيرٍ ممن راودتهم الأماني ذات مرة مع ازدهار القطن. هل أسفرت الأزمة الاقتصادية والتطورات الاقتصادية السلبية في القرن التاسع عشر عن بروز «منحنى J»؟ أو هل أفضى الاقتصاد إلى تغيير في الأساليب أدى ببعض الجماعات إلى بلورة فئة جديدة من المصالح، علاوة على تقويتها في سبيل تعبئة اجتماعية وسياسية أكبر؟

الأرض والقطن

بالنسبة إلى بلد زراعي مثل مصر، كانت توزيعات ملكية الأراضي أمرًا حاسمًا في التركيب الاجتماعي. وفي مقابل رؤية أبناء المشرق عن النظام الإقطاعي «التركي» الإستاتيكي، التي يقدمها لنا روبنسون وجالاجر، خضعت ملكية الأراضي في مصر لفورانات زلزالية في القرن التاسع عشر، وقد شكلت ثلاث قوى كبرى طبيعة ملكية الأراضي؛ الأولى: الإدارة المنبثقة من بلاط الوالي: كان الولاة يسعون لاستئصال النظام المملوكي شبه الإقطاعي القديم وخلق فئات موالية لهم عن طريق مصادرة أراضي بعض الملَّاك وإعادة تمليكها في الوقت نفسه لطبقات مالكة جديدة كذلك سعوا إلى توسيع عمليات الاستزراع من خلال منح الأراضي المزروعة الجديدة لأفراد الحاشية؛ نظرًا لأن

هذه الأراضي كانت تحتاج لجهودٍ عملية واستثمارات لتصبح ذات فائدة، وعطايا مثل هذه لم تكن لتلقى الترحيب في البداية. وتمثلت القوة الثانية: في مزيد من تكامل مصر الدقيق في الاقتصاد العالمي كمنتجٍ للقطن لتشغيل المصانع البريطانية، وهو ما رفع من قيمة أنواع معينة من الأراضي وشجع النبلاء، عن طريق امتيازات ضريبية، على إنشاء ملكيات زراعية كبيرة. واستطاعت هاتان القوتان العمل باستقلال عن بعضهما البعض، والتفكير أحادي الاتجاه فقط هو الذي يصِر على أن التغييرات الكبرى نشأت كردٍّ فعلٍ للمؤثرات الاقتصادية الخارجية. والعامل الثالث: والمتمثل في النمو السكاني المتسارع بعد عام ١٨٥٠، والذي أسهم في تضخم الأسعار، وانخفاض أجور العمال الزراعيين، وتفتيت الملكية الزراعية.

حطم الوالي محمد علي (من ١٨٠٥ - ١٨٤٨) الأرستقراطية المملوكية القديمة، التي كانت تعتمد في عائداتها على الضرائب الزراعية، وصادر أراضي المماليك المدحورين، إضافة إلى معظم الأوقاف الدينية التي كانت تؤلف في ذلك الحين خُمس أراضي مصر والمصدر الأساسي لدخل رجال الدين المسلمين أو رجال الدين، ولم يبرأ المماليك ولا رجال الدين بأي حال من الأحوال نتيجة نقل ملكيات أراضيهم إلى الدولة؛ وقدم محمد علي وخلفاؤه طوال حكمهم أراضي الدولة هذه كملكيات مجانية للمقربين من البلاط من مختلف الأجناس العثمانية، وهو ما خلق تدريجيًا أرستقراطيةً جديدة. كما نقلت الدولة نظريًا ملكية أراضي الخراج إليها والتي تتكوَّن من ملكيات متوسطة وصغيرة كان يعمل بها عائلات مصرية من أبناء البلاد. وفي الواقع العملي، اتجه أعيان الريف

للحصول على حقوق معينة خاصة بالتصرف في هذه الملكيات، رغم أن هذه الأراضي يمكن للدولة استردادها منهم قانونًا وقتما تشاء(٦).

في البداية، حاول محمد علي إبعاد الموظفين العثمانيين وضباط الجيش من بطانته القريبة عن الاستفادة من الأراضي المحلية، وأعاد توزيع الأوقاف المصادَرة وأراضي الالتزام على الفلاحين بمساحات صغيرةٍ كأراضي مستأجرة من الدولة، طبقًا لما ذكر بركات. ومن نحو ١٨٢٦، رغم هذا، حدث تغيير في سياسته أدى إلى تزايد الأراضي الممنوحة منه لحاشية البلاط، كان من المفترض أن تصبح هذه أراضي مراحة (أي: تُحرث ثم تترك موسمًا كاملًا دون زراعة لإراحتها - م)، وهكذا خطوةً خطوة استُبعد أن يكون للأبعاديات مالكٌ أصلي، رغم أن بركات يزعم أن هذا التصنيف أحيانًا ما كان يمارس كشكلٍ قانوني يتيح اغتصاب الأراضي من الفلاحين الذين يفلحونها. وفي ظل خلفاء محمد علي منذ ١٨٤٨، حصلت الطبقة العثمانية المصرية العاملة بالخدمة على مزيد من الملكيات، ليتحولوا إلى نبلاء جدد. هذه الحاشية لم تكن تدفع أي ضرائب على الأراضي الممنوحة لهم باعتبارها أملاكًا مجانية خاصة. ومنذ أوائل خمسينيات القرن التاسع عشر، رغم هذا، فرض سعيد على النبلاء الجدد ضريبة العشور، وهي ضريبة إسلامية تقضي بسداد عُشْر الدخل للدولة، وقد زادها خلفه إسماعيل، غير أنها ظلت أقل كثيرًا مما يدفعه الفلاحون على أراضي الخراج(٧). وفي زمن مبكرٍ، كان الفلاحون يمتلكون الأراضي في وقت من الأوقات، وقام كونو بتحقيق وثائق مبيعات الأراضي في القرن الثامن عشر للفلاحين، لكنهم في الأغلب الأعمّ كانوا يعتبرون كنوعٍ من المالك المشارك

مع الفلاح دافع الضرائب والسلطان. وفي ١٨٥٨، تخلى سعيد نظريًا عن ملكية الدولة للأرض، وأقرَّ بملكية الفلاحين دون شريكٍ لأراضي الخراج من الناحية القانونية، رغم احتمال أن الاتجاه العام للملكية الخاصة الخالصة للأراضي لمعظم الفلاحين أن يكون قد شاع لحدٍّ كبير في أعقاب هذا التشريع.

ثمة عامل آخر تأثرت به ملكيات الأراضي، وهو النمو السكاني، الذي زاد زيادةً كبيرة في العقود السابقة على ثورة ١٨٨٢. ويلاحظ الديموجرافي الفرنسي دانيال بانزاك Daniel Panzac أن الجيل الذي عاش بمصر بين ١٨٤٠ - ١٨٧٠ شهد تغييرًا هامًا لحدٍّ كبير: اجتياز فترة طويلة من شبه الركود العددي لسكان محدودين إلى تأسيس زيادة منتظمة ومؤكدة (رغم بقاء معدل الوفيات مرتفعًا). وهذا مظهر هام، إن لم يكن واضحًا، للتجديد الذي بث النشاط في المصريين في القرن التاسع عشر[٨]. ويقدر بانزاك أن تعداد السكان ارتفع من نحو ٤.٥ ملايين في ١٨٠٠ إلى ٥.٤ ملايين نسمة في ١٨٤٦، ثم إلى ٧.٨ ملايين في ١٨٨٢، وهذا النمو يفترض أن الأمان المتزايد والازدهار أتاحا نقلةً في زيادة المعدل السنوي من ٥ لكل ألف في أربعينيات القرن التاسع عشر إلى ١٢ لكل ألف في هذه الفترة.

مثلما سبق وناقش جاك جولدستون بشيء من التفصيل، فإن الزيادات الديموجرافية السريعة لها تأثيرات واسعة المدى[٩]؛ إذ يمكن للنمو السكاني المرتفع أن يلحق الضرر بالفلاحين وبملَّاك الأراضي المتوسطين على نحوٍ خاص بسبب تفتيت ملكية الأرض، كما أن له تأثيرًا في خفض أجور العمال، فإذا وُزِّعت أرض متوسطة مساحتها ٥٠ فدانًا على ٥ أبناء حسب قواعد

الميراث الشرعية، فإن كل فرد ينال قطعة مساحتها ١٠ فدادين فقط، ونظرًا لأن الفلاح كان يحتاج إلى ٣ فدادين على الأقل لإنتاج اللوازم الضرورية لحياته، في خلال جيلين، أثناء فترة ارتفاع نمو السكان؛ فإن الأسرة تنحدر من كونها جزءًا من الطبقة الريفية المتوسطة لمجرد أسرة تحصل بالكاد على ما يسد رمقها. أكثر من هذا، فإن زيادة السكان تساهم في تضخم ارتفاع الأسعار، وارتفاع الأسعار قد يكون في رأي البعض من الطبقات المالكة فرصةً لهم، لكنه يلحق الأذى بآخرين. وكما يقول جولدستون، فإن التضخم الديموجرافي له تأثير غير متوازن على السكان المهمشين، مثل الأبناء الأصغر من الأسر أصحاب الأراضي، أو الفلاحين الساعين إلى توسيع ملكياتهم. وارتفاع عدد السكان إلى الضعف فقط يمكن أن يسفر عن زيادة المهمّشين من السكان إلى ١١ ضعفًا، وهو ما يؤدي إلى اشتداد المنافسة؛ نظرًا لندرة الموارد. وقد تضاعف عدد السكان المصريين تقريبًا من ١٨٠٠ إلى ١٨٨٢، حتى إن الجماعات المهمشة واجهت هذا النوع من التوسع اللاخطي. ومن العوامل الملطفة على نحو محدود للمصاعب التي واجهتهم هي زيادة الأراضي المزروعة بنسبة ٢٠٪ نتيجة للتوسع في الري.

كما تعني الزيادة الكبيرة في أعداد العمال، لو لم يكن هناك توسع متسارع في الاقتصاد، اشتداد المنافسة على الوظائف. وقد كتب رفاعة الطهطاوي المصلح وأحد كبار ملّاك الأراضي شاكيًا من انخفاض أجور العمال عن الحد المعقول في أواخر ستينيات القرن التاسع عشر.

«كل من يريد من الأهالي أن يتعيش من الخدمة، التي هي العمل، يصير مضطرًا لأن يخدم بالقدر الذي يتيسر له أخذه من المُلّاك بحسب رضائهم، ولو كان هذا القدر يسيرًا جدًا لا يساوي العمل، لا سيما إذا وجد بالجهة كثير من الشغالين، فإنهم يتناقصون في الأجرة، ويتنافسون في ذلك لمصلحة صاحب الأرض»[١٠].

في مصر في الفترة من ١٨٠٥ إلى ١٨٨٠، قد يكون من العوامل المخففة لحدٍّ ما للآثار السلبية لزيادة معدل نمو السكان هو التوسع الزراعي من خلال أعمال الري، والارتفاع الكبير لأسعار القطن بعد ١٨٦٠. ورغم هذا، فإن الدلائل المرويّة توحي بأن التضخم الديموجرافي كان كبيرًا إلى حد خلق المصاعب أمام كثير من الفلاحين وأمام الحكومة.

وثمة أسباب متنوعة لتضخم ارتفاع الأسعار في مصر في القرن التاسع عشر، إلا أن إضافة عدة ملايين لتعداد السكان كان من بينها. ويشير شارل عيسوي إلى أن انخفاض أجور الانتقال أتاح زيادة تصدير المواد الغذائية؛ وبالتالي ارتفاع أسعارها. وكان التدفق الكبير لرءوس الأموال الأجنبية، سواء عن طريق ازدهار القطن أو من الديون التي اقترضتها الدولة، من عوامل الضغط على الأسعار لأعلى. وفي ظل إسماعيل، تندرج زيادة القوات المسلحة من نحو ٢٠ ألفًا إلى أكثر من ١٠٠ ألف إضافة لنمو الجهاز الإداري الحكومي ضمن العناصر التي أسهمت في التضخم. وازدادت تكاليف بناء المساكن والخدمات في المدن بسبب النمو السكاني. وكما سوف نرى فيما بعد، أسهَم

خفض قيمة النقد في عهد إسماعيل في تفاقم المشكلة. وعرض يعقوب أرتين باشا أحد كبار الموظفين المصريين قائمة بسَلّة من السلع والخدمات، تتضمن أسعار المواد الغذائية والحيوانات، والبضائع المصنعة، وإيجارات البيوت، ومواد البناء، والمنتجات الزراعية، والأجور، ووجد أن الزيادة تعادل ٣٢٠ ٪ بين عامي ١٨٠٠ و١٨٨٠[١١]. ومما لا شك فيه أن زيادة أعداد العاملين قد أدت لانخفاض الأجور، وهذه الأعداد زادت بنفس معدلات الأسعار عمومًا، ومن المحتمل أن يُعزى هذا إلى الوتيرة المتسارعة لعمليات تبادل العملات. فطالما أن أناسًا أكثر يشترون سلعًا أكثر غالبًا ما ينجم عن ذلك ارتفاع الأسعار والأجور إذا لم تحدث زيادة مماثلة في البضائع والخدمات[١٢]. ورغم هذا، كانت الأجور في أدنى درجات الانحطاط في الولاية المصرية، إذا كانت الأرقام التي أوردها أرتين موثوقةً، والأسوأ أن السعر الحقيقي لشراء قوة العمل كان منخفضًا من الناحية الفعلية. ويجدر بنا أن نتذكر أن استمرار انخفاض تكاليف البضائع المصنعة المستوردة كان عاملًا أساسيًا في انخفاض الأسعار. فالعمال والفلاحون الذين كانوا يشترون عددًا محدودًا من البضائع المستوردة لن يستفيدوا بالتالي من انخفاض أسعارها عن ذي قبل. وتشير أرقام أرتين إلى مصاعب واجهت الطبقات العاملة، فقد زاد سعر المواد الغذائية للفلاح بنسبة ٤٠٠٪ في هذه الفترة، وإسكان المدن ارتفع ١٢٠٠ ٪ وهي معدلات تفوق كثيرًا زيادات الأجور.

لننتقل إلى تأثير الاتجاه للرأسمالية، وهو عامل أساسي آخر في تشكيل توزيعات ملكية الأرض، كان ازدهار القطن في ستينيات القرن التاسع عشر في

مصر يمثل واحدًا من الممارسات الإقليمية واسعة النطاق لدورات الازدهار والركود التي تواكب تجارة السلع الأولية في الدول المحيطة بالسوق الصناعي العالمي؛ فالبن البرازيلي، والشاي السيلاني، والمطاط الماليزي، والأكثر حداثة بترول الشرق الأوسط كلها معرَّضة لتأرجحات جامحة في الأسعار، تسفر بالتبادل عن إثراء وإفقار المنتجين. ويشجع ارتفاع الأسعار المنتجين الثانويين على دخول المجال، الأمر الذي يدفع الأسعار للإنخفاض؛ لكن أولئك المنتجين المحدودين بسقفٍ معين لا يستطيعون الاستمرار مع الأسعار المنخفضة الجديدة التي ساعدوا على خلقها، ويتعيَّن عليهم الخروج من دائرة الإنتاج، ويؤدي رحيلهم لارتفاع الأسعار مرة أخرى. وتتكرر الدورة مرة أخرى، علاوة على أن الطلب يتذبذب من الدول الصناعية المستوردة. إن الافتقار إلى قطاعٍ صناعي قوي والميل الملحوظ لزراعة محصول واحد يجعل الاقتصاديات المحيطة وشبه المحيطة معرضة أكثر للوقوع في اضطرابات ناجمة عن هذه التموجات في تحركات الأسعار. أيضًا، تقوم الدول الصناعية في المركز بتصدير السلع الأولية، بطبيعة الحال، بيد أن اقتصادياتها المتنوعة تتعرض لمعاناة أقل نتيجة تأرجحات الأسعار التي تحدث لسلعة واحدة.

نجم ازدهار القطن في مصر عن حصار الشمال للجنوب أثناء الحرب الأهلية الأمريكية، وهو ما خلق عجزًا في القطن ببريطانيا، التي كانت تعتمد في ٨٠٪ من وارداتها القطنية على الولايات المتحدة الأمريكية[١٣]. وسعت بريطانيا على نحو محمومٍ بحثًا عن مصادر أخرى لتغذية مصانع الغزل والنسيج بها، بالتوسع في زراعته بالهند، على سبيل المثال. واستجاب المصريون لارتفاع

الأسعار مباركين بخامٍ محلي من القطن طويل التيلة، بزيادة الرقعة المزروعة زيادة كبيرة، وعلى الرغم من الانخفاض الملحوظ في الأسعار بعد ١٨٦٦، عندما استطاع الجنوب الأمريكي من جديد أن ينافس في الأسواق المفتوحة؛ ظل الإنتاج فوق متوسط معدله قبل الازدهار. وكانت عائدات البلاد من هذه السلعة تشكل ما بين ٧٠ إلى ٨٠٪ من عائدات الصادرات المصرية في أواخر ستينيات وأوائل سبعينيات القرن التاسع عشر، (انظر الجدول ٢-١). ونظرًا للبدء في زراعة مساحات جديدة من الأراضي بالقطن وتحسن عائد غلة الفدان بنسبة ٣٣٪ تقريبًا؛ بلغ عائد المحصول المصري عام ١٨٧٢ مثيله في ١٨٦٣، في حده الأقصى، ورغم هذا، ونظرًا لانخفاض الأسعار بنسبة ٤٠٪ في غضون هذه السنوات وكذلك للزيادة السكانية السريعة؛ فإن حصة استفادة الفرد من المحصول قد انخفضت بشكلٍ واضح عن أقصى قيمة بلغتها في الفترة من ١٨٦٤ - ١٨٦٦، فضلًا عن هذا، جاءت الاستفادة من ازدهار القطن لصالح النبلاء العثمانيين المصرين وبعض أعيان الريف تفوق كثيرًا استفادة أغلب صغار الفلاحين المزارعين. كذلك أدى هذا الازدهار لزيادة أسعار الأراضي زيادة هائلة، خاصة الأراضي منخفضة الضرائب التي يملكها النبلاء. واستجاب النبلاء بإنشاء مزارع كبيرة، وبينما يقدر جابريل باير أنه من أوائل خمسينيات القرن التاسع عشر كان سُبْع الأراضي في مصر مملوكًا ملكية خاصة للنبلاء، يورد التقرير البريطاني لعام ١٨٧١، أن مساحة الأبعاديات بلغت ١.١ مليون فدان من إجمالي ٥.٢ ملايين فدان أراضي مزروعة[٤٤]. ومع بعض الأنواع الأخرى من الملكيات الثانوية، وصلت ملكية النبلاء إلى نحو رُبْع

الأرض المزروعة في مصر في أوائل سبعينيات القرن التاسع عشر. ورغم أنهم تحصّلوا على جزءٍ منها من خلال التوسع في الري، فإن مساحات هائلة استحوذوا عليها من الفلاحين تحت الإكراه والتهديد في بعض الحالات.

وعلى نحوٍ نموذجي كان الفلاحون يبيعون محصولهم إلى مرابٍ، الذي كان يدفع لهم مقدمًا نقديًا مقابل البذور والمعدات بفائدة تصل إلى ٢ أو ٣٪ شهريًا. وازدياد التوقعات الذي نجم عن الازدهار الجديد أدى بالحكومة لزيادة الضرائب على الأراضي في أواخر ستينيات القرن التاسع عشر؛ وبعد ١٨٧١ بدأت أزمة الديون تجذبها حتى لأعلى مما كانت عليه. ولم يتمكن كثير من صغار الفلاحين من السداد، مما اضطرهم لبيعها إلى كبار المُلّاك. ويحسب روجر أوين، فإن كبار المُلّاك بهذه الطريقة أضافوا لممتلكاتهم نحو ٣٠٠ ألف فدان من متوسطي وصغار المُلّاك في عهد إسماعيل(١٥). ومن ١٨٧٦، بدأ تطبيق نظامٍ جديد للمحاكم المختلطة يتعامل أساسًا بالقانون الأوروبي في النزاعات التي تثور بين الأوروبيين الدائنين والفلاحين من صغار ملاك الأراضي؛ وهو ما أتاح للدائنين احتباس الرهونات على المديونيات حتى لو كانت ضئيلةً، إذا تأخَّر موعد استحقاقها عن طريق ضمِّ أرض الفلاحين، في حين أن المعاملات الإسلامية السابقة في مصر لم تكن تسمح بالاستيلاء على أرض الفلاح مقابل الديون المعدومة. وقد حسب المسئولون المصريون أنه بين ١٨٧٨، ١٨٨٣ نقلت المحاكم المختلطة نحو ٥٠٠ ألف فدان إلى أيدي مقرضي النقود في محافظة المنوفية فقط المعروفة بخصوبة أراضيها(١٦).

ويرى أوين أن ازدياد عدد الأبعاديات الخاصة الشاسعة في أيدي الأسرة الخديوية وحاشيتها ربما يكون له بعض المميزات في تيسير عمليات الاستزراع.

ويعتقد أن هذه التيسيرات تشمل قلة عمليات سطو الدولة على الأراضي، وقوة العمل الرخيصة، وضمان وصول ماء الري، وتوفر رأس المال اللازم لشراء ماكينات شفط وضخ المياه"[١٧]. وفي مقابل الفوائد المفترضة من النهضة التي ربما حققتها الأبعاديات الكبيرة، فمن المحتم أنها انطوت على مشاكل نجمت عنها، أولى هذه المشاكل، كما يرى جيفري بيج، أن هذه الوحدات الإنتاجية الزراعية الكبيرة عانت من عيوب أساسية قبل ظهور الميكنة في القرن العشرين، نتيجة صعوبات الإشراف على أعدادٍ كبيرة من عمال المياومة غير الملتزمين ذوي الأجور المتدنية والمنتشرين على مساحات هائلة"[١٨]. واستطاعت مزارع العائلات الصغيرة أن تثبت كفاءة أكبر بكثير، وتمثلت وسيلة الخلاص الوحيدة لملَّاك الأبعاديات في ممارسة اضطهاد وحشي. وباستخدام وسائل سياسية وشبه عسكرية فقط تمكنوا من الحفاظ على منشآتهم العاجزة الآيلة للسقوط، لتدر عليهم أرباحًا منخفضة هامشية، بدلًا من الاستسلام لمنافسة الوحدات الصغيرة. ثانيًا: تلكأ ملَّاك هذه الأبعاديات، بما فيهم الوالي نفسه، لأطول فترة ممكنة في تنفيذ عملية إلغاء العمل الإجباري وتقديم الأجور التنافسية للفلاحين. وربما ساعدت هذه الممارسات على تعويض الخسائر الناجمة عن ضَعْف إنتاجية مزارع النبلاء، إلا أن أجور الفلاحين المتدنية ألحقت الضرر بكلٍ من الإنتاجية والاقتصاد بمعناه الواسع؛ نظرًا لأن أعضاءه كان بإمكانهم شراء مواد الغذاء القليلة نسبيًا المزروعة محليًا والبضائع المحدودة المصنعة يدويًا داخل البلاد.

قام عضو البرلمان البريطاني فيليرز ستيوارت Villiers Stuart، الذي زار مصر في خريف ١٨٨٢ ضمن بعثة لتقصي الحقائق، بحساب إنتاجية أبعادية

إسماعيل الخاصة، الدائرة السَّنية. ووجد أن إنتاجها يعادل رُبْع ما كانت ستنتجه لو كانت في أيدي فلاحين من صغار المُلَّاك. وكان إسماعيل قد حجز لنفسه ما يصل إلى نحو ٤٥٠ ألف فدان من أجود الأراضي الزراعية بمصر في مزرعة ضخمة تُكلِّف الاقتصاد، في حال فشلها، قرابة مليوني جنيه سنويًا. كما لاحظ ستيوارت أن الفلاحين يكوِّنون شراكات فيما بينهم لشراء آلات بخارية، حتى إن أكثر المُلَّاك ثراء كانوا على أية حال المصريين الوحيدين الذي استطاعوا تحمُّل تكاليف هذه التكنولوجيا[١٩]. وحتى من دون ميزة استخدام الماكينات البخارية، فقد تفوق إنتاج مَزارع الفلاحين على الأبعاديات بهامشٍ كبير، حتى إن ارتفاع الضرائب الصناعية من الثلث إلى النصف الذي لم ينعم به سوى النبلاء، واستخدامهم للعمل الإجباري والتهديد السياسي بالإكراه كل ذلك هو ما حافظ على وجود مزارعهم الكبيرة في مواجهة منافسة الفلاحين الأعلى كفاءة بكثير. وكان يمكن بتقسيم المزارع الكبرى إلى مزارع عائلية عديدة أن يؤدي إلى تحسين كفاءتها الإنتاجية بنسبة ٤٠٠٪ وتحفيز الطلب العام لأعلى في مجال الاقتصاد. لذلك؛ فإنني أميل إلى تعليل زيادة إنتاجية بعض السلع مثل القطن في سبعينيات القرن التاسع عشر إلى العوامل الأخرى التي ناقشها أوين، مثل التحسينات التي جرت للبنية التحتية (شق الترع والقنوات ومد السكك الحديدية)، وزيادة عدد السكان. وأعتقد أن إنشاء المزارع الكبيرة (الأبعاديات) ربما كان عائقًا أمام نموٍ هائل محتمل. مرة أخرى، جاءت حاجة الفلاحين لتجميع مواردهم من أجل شراء المضخَّات البخارية شاهدًا على الوسائل التي يمكن للتغيير الاقتصادي والتكنولوجي في هذه الفترة أن يشجع بها إقامة منشآت تعاونية أكثر، كما عززت قدرة الفلاحين على تعبئة مواردهم.

ثمة مسألة وحيدة في تناول ثورة ١٨٨١ - ١٨٨٢ باعتبارها نتيجةً للمنحنى J تكمن في غموض التطورات الاقتصادية خلال عقدي ستينيات وسبعينيات القرن التاسع عشر. ويمكن للباحث أن ينظر للاقتصاد بصورةٍ عامة، ويخلص إلى أن نصيب الفرد في حده الأقصى من دخل صادرات القطن قد تهاوي من ٢٤٣ قرشًا في عام ١٨٦٥، إلى ١١٧ قرشًا فقط في عام ١٨٨١. ومع ذلك يمكن هنا أن نناقش رأيين متعارضين؛ الأول: أن مثل هذه المؤشرات العامة لا تصلح لتفسير سوء التوزيع واسع النطاق للثروة في المجتمع المصري، ولا حتى لمشاكل الفلاحين مثل: الضرائب الباهظة، وزيادة المديونية، وتصاعد التهديد بحسب الرهونات مقابل ديونهم. والثاني: وحتى في إطار المصطلحات الاقتصادية، فهذه الفرضية ليست كافيةً لإظهار أي فرق ضئيل، على المدى الطويل أو القصير. وإذا تناولنا بدلًا من ذلك أواخر خمسينيات القرن التاسع عشر كنقطة بداية، حينما كان نصيب الفرد من دخل صادرات القطن سنويًا حوالي ٢٢ قرشًا فقط، فإن أرقام عام١٨٨١ (١١٧ قرشًا للفرد) تبدو وكأنها تطورٌ هائل. أكثر من هذا، على المدى القصير حدثت تأرجحات ملموسة في الاقتصاد ما بين عامي ١٨٧٦، ١٨٨١.

جدول (٢-١)

القيمة المتوسطة لصادرات القطن المصرية: ٤٠ – ١٨٨٢*

العام	بالجنيه المصري	أسعار القطن بالقرش للقنطار	إنتاجية الفدان بالقنطار
٤٠ –	٣٩٣.٤٥٠		
١٨٤٤	٤٢٧.٣٤٧		
٤٥-١٨٤٩	٩١٧.٧٦٣	•	
٥٠-١٨٥٤	١.١٣٣.٣٠٧		
٥٥-٥٩	١.٤٣٠.٨٨٠	٢٤٠	
١٨٦١ (ب)	٤.٩٢٠.٦٦٠	٦٠٠	
١٨٦٢	٩.٣٥٦.٤٩٠	٧٢٧	
١٨٦٣	١٤.٨٤٢.٧٠٠	٨٥٣	
١٨٦٤	١٥.٤٤٣.١٢٠	٦١٦	
١٨٦٥	١١.٤٢٤.٠٠٠	٦٤٠	٢
١٨٦٦	٦.٦٤٢.٦٠	٤٦٥	
١٨٦٧	٥.٨٣١.٢٥	٤١٠	
١٨٦٨	٦.٠٠٥.٧٠٠	٤٣٣	٢
١٨٦٩	٥.٠٧٥.٢٩١	٤١٣	
١٨٧٠	٦.٢٤٢.٦٨٩	٣٣٨	٢.٧٥
١٨٧١	٩.٢٣٦.٥٩٨	٤٢٦	
١٨٧٢	١٠.٠٧٠.٦٣١	٤٢٠	

العام	بالجنيه المصري	أسعار القطن بالقرش للقنطار	إنتاجية الفدان بالقنطار
١٨٧٣	١٠.٧٥١.٤٢٤	٣٨٠	٣
١٨٧٤	٩.٨٣٧.٣٧١	٣٩٠	
١٨٧٥	٩.٧٣٦.٣٤٥	٣١٠	
١٨٧٦	٧.٩٥٤.٠٤٥	٢٦٣	
١٨٧٧	٥.٥٥٩.٤٥٥	٢٦٠	
١٨٧٨	٩.٠٢٠.٩٤٧	٣٢٨	
١٨٧٩	١٠.٣٣٠.٠٠٠	٣٢٣	
١٨٨٠	٨.٥٣٩.٠٠٠	٣٠٨	
١٨٨١	٩.١٤١.٠٠٠	٣١٤	
١٨٨٢			

Crouchley "The Economic Developments of – E – Source: A Modern Egypt" (London: Longmans Green 1938) p 263

للأسعار من ١٨٧٤ – ١٨٧٥، الأسعار والأرقام الأخرى من أوين: القطن ص ٩٠، ١٢٤، ١٢٦، ١٣٠، ١٦٦، ١٩١، ١٩٧.

* من ١٨٧٣ يقدم أوين الأرقام الأصلية مضروبة × ٩/١، بسبب تخفيضات الجمارك وتختلف أسعار القطن التي يوردها أوين لحدٍّ ما في نقاط معينة عن التي يقدمها كروشلي، لكن حركة الأسعار على الإجمالية متشابهة.

(ب) أرقام الإنتاج محسوبة عن الاثني عشر شهرًا التي تنتهي في صيف السنة المدوَّنة بمعنى أن عام ١٨٧١ يمثِّل الفترة من أغسطس ١٨٦٠ حتى يوليو ١٨٦١.

في عامي ١٨٧٧، ١٨٧٨، وبدايات ١٨٧٩ عانى الاقتصاد من تراجعٍ

حاد، فقط تكاتفت أسعار القطن المنخفضة، وعدم انتظام مياه النيل، والقحط، والارتفاعات الصاعقة للضرائب جميعها على خفض إنتاجية المحاصيل في ١٨٧٨ إلى ٦٠٪ من حجمها المعتاد. وفي الموسم الزراعي ١٨٧٦ - ١٨٨٠، استعاد الاقتصاد حيويته، وارتفعت القيمة المطلقة للصادرات عام ١٨٨١ مقارنة بصادرات ١٨٧٩ التي حققت مستوى طيبًا. غير أن ارتفاع التضخم وزيادة السكان أديا إلى تناقصٍ طفيف في نصيب الفرد من عائدات التصدير. ومع أن أسعار القطن انخفضت بنسبة ٢٥٪ تقريبًا منذ أوائل السبعينيات، حتى أوائل ثمانينيات القرن التاسع عشر، فإن نفس صورة ١٨٧٩ - ١٨٨١ تقدم باعتبارها فترة انتعاشٍ نتيجة فحصٍ دقيق ووثيق لاتجاهات أسعار التصدير؛ فقد انخفضت أسعار القطن باطراد من ٤٢٠ قرشًا للقنطار في ١٨٧٣ إلى ٢٦٠ قرشًا فقط للقنطار في ١٨٧٨، لكن في ١٨٧٩ تصاعد من جديد إلى ٣٢٨ قرشًا للقنطار، ورغم أن العامين التاليين شهدا انخفاضًا طفيفًا في الأسعار؛ فإن المتوسط كان أعلى بكثيرٍ من الانحدار الذي جرى في ١٨٧٧ - ١٨٧٨ (انظر الجدول ٢-١). وجرى تعويض جزء من الانخفاض في الأسعار خلال سبعينيات القرن التاسع عشر عن طريق ارتفاع إنتاجية الفدان من ٣ قناطير في ١٨٧٤ إلى ٣.٤٣٠ قناطير في ١٨٨٣ (عكس ما كان يحدث في مزارع الأبعاديات القاصرة؛ انظر الجدول (٢-٢)، والمؤشرات الأخرى الدالة على انتعاش ملحوظ في الفترة من ١٨٧٩ إلى ١٨٨٢ تشمل عائدات التصدير ومستوى الواردات. ورغم أن قيمة صادرات القطن (في هذه الفترة كانت تمثل فعليًا ما بين ٦٠ إلى ٧٠٪ من كافة الصادرات) هبطت قليلًا في ١٨٨١؛ فقد ارتفعت العائدات الإجمالية في تلك السنة مقابل العام السابق عليها، بما يعني أن المنتجات الأخرى قد عوَّضت الفارق. وفي الفترة ١٨٧٩ - ١٨٨١، ازدادت قيمة الواردات بنسبة ٣١ ٪، والتي اتخذها المراقبون البريطانيون علامةً على تنامي الازدهار (انظر الجدول ٢-٣).

جدول (٢ – ٢)

العائد الصافي للقطن بالقنطار للفدان. في أراضي الوالي:

السنة	عدد القناطير
١٨٧٩	٣.٥١
١٨٨٠	٣.٠١
١٨٨١	٢.٦٠
١٨٨٢	٢.١٠

Source: E. Vincent, "Memorandum," 27 June 1884.
Confidental Print 1987, in Bourne and Watt, eds., *British Documents on Foreign Affairs*, 1984, 9:340.

جدول (٢–٣)

قيمة الصادرات والواردات المصرية ١٨٦٧ – ١٨٨١ *

السنة	الصادرات بالجنيه المصري	الواردات بالجنيه المصري
١٨٧٦	١٥.٣٤٠.٤٩٦	٤.٨٤٦.٩٤١
١٨٧٧	١٤.٥٣٠.١٧٨	٥.١٢٠.٧٣١
١٨٧٨	٩.٢٢٧.٦٦٦	٥.٥٢٠.٦٢٦
١٨٧٩	١٥.٣١٥.١٦٦	٥.٧٠٠.٥٨٤
١٨٨٠	١٤.٩٩٥.٦٧٣	٧.٤٦٤.٣١١
١٨٨١	١٥.٧٢٢.٢٢٢	٨.٣٣٣.٣٣٣

Source: War Office, Intelligence Branch, "Report," 13 July 1882, Confidential Print 4661 in Bourn and Watt, eds, *British Documents on Foreign Affairs, 1984, 9: 152.*

* حسب أوين، فإن أرقام الواردات – الصادرات تزيد بمقدار التسع. وهذه الزيادة تنطبق على هذه الوثيقة البريطانية التي تختلف أحيانًا بنسبة ٢٪ تقريبًا عن أرقام أوين.

ذلك الانتعاش الاقتصادي المنجز في ١٨٧٩ - ١٨٨١، يبدو ممكنًا، رغم أنه، كما لوحظ أعلاه، ينبغي أن نتذكر أن ارتفاع المدِّ نادرًا ما يرفع جميع القوارب. فلم يستفد العدد الهائل من الفلاحين إلا استفادةً ضئيلة فقط من هذا التحسن (رغم تقهقر التهديد الضاري بالمجاعة لأولئك القاطنين بالجنوب). وكما سيُناقش فيما بعد، يبدو أن مديونيات الفلاحين وحبوسات الرهونات قد تزايدت بقدر كبير خلال الفترة نفسها. وتشير الدلائل المتاحة من زيادة تضخم الأسعار في سبعينيات وثمانينيات القرن التاسع عشر، أن هذا العامل يمكنه أن يلتهم في طريقه أيَّ دخلٍ زائد تحصلوا عليه. وتركيزي هنا فقط ينصبُّ على أنه، حتى من خلال الحقائق الاقتصادية لواضعي نظرية المنحنى J، يبدو أن الثورة يتعيَّن حدوثها خلال فترة انتعاشٍ اقتصادي تأتي عقب تراجعٍ عميق، وليس خلال انكماشٍ اقتصادي. ويتضح أن أكثر الفترات إظلامًا كانت ما بين ١٨٧٨ إلى أوائل ١٨٧٩؛ وهي أدنى نقطة للصادرات، وأعلى نقطة في الضرائب. ورغم أن المصريين في ربيع ١٨٧٩ قادوا حركةً سياسية ضد النفوذ الأوروبي، وثار بعض الفلاحين في الصعيد؛ فإنهم لم يصنعوا ثورةً مكتملة البنيان حتى بعد ذلك بعامين أو ثلاثة أعوام.

كان التركيب الطبقي، والصراع، والتنظيم، والأفكار الخاصة بالعدالة الاجتماعية بين عامة الناس تبدو، حينئذ، أنها تدور على الأرجح حول مشاركة الفلاحين الملَّاك في الثورة أكثر مما تدور حول عمليات صعود وهبوط الاقتصاد بشكلٍ عام. هل يمكننا أن نتقصى تشكيل مصالح وتنظيمات جديدة يريد منظرو تعبئة الموارد أن نبحث عنها؟ أولًا: يتعين علينا أن نلاحظ التسليم

الشرعي من الدولة بالمِلكية الخاصة للأراضي، كما كان حق النبلاء في مِلكية الأبعاديات الخاصة معترفًا به منذ أوائل القرن. غير أنه في ١٨٥٨ أعاد سعيد باشا تعريف «الأرض الخراجية» أو أطيان الفلاحين كمِلكية خاصة. أيضًا، من ناحيتي أرغب في تجنب التصوير الرومانسي لمدى هذا التغيير، حيث اكتشف كونو مبيعات على نطاق واسع لحقوق الأراضي حتى في القرن الثامن عشر، عندما كان الحاكم يمتلك نظريًا جميع الأراضي ويؤجرها فقط لجميع أنواع المستأجرين، حتى إن الادعاءات الشرعية للفلاحين في أراضيهم، وقدرتهم على بيعها كما يحلو لهم، وحقوقهم في أرباح المحاصيل النقدية، جميعها اكتسبت قوتها من التغييرات التي حدثت في القوانين المصرية وأصدر بها سعيد مرسومًا ومن بعده إسماعيل. إلا أن زيادة الإحساس بالملكية الخاصة للأراضي أعطت للفلاحين، من وجهة نظري، اهتمامًا سياسيًا أكبر في التصرف فيها وتدبير أمورها. وتضمن إنشاء الأبعاديات بالغة الاتساع بواسطة العائلة الحاكمة والنبلاء في ستينيات وسبعينيات القرن التاسع عشر عمليات انتهاك وتعديات على ممتلكات متوسطي وصغار الفلاحين؛ مما جعلهم يفتشون عن وسائل لاستعادة أراضيهم الضائعة[٢٠]. كانوا يرغبون على نحو خاص في أن يفعلوا ذلك؛ لأن هذه الأراضي ارتفعت إنتاجيتها كثيرًا وهي في أيدي متوسطي وصغار الفلاحين عما كانت عليه وهي تحت إدارة مالكي الأبعاديات الكبيرة. إضافة لذلك، حدثت انتهاكات كبار المُلّاك في وقتٍ تزايد فيه الضغط على الأراضي بسبب الزيادة السكانية العالية. ويعطي بركات مثالًا من واقع الحياة عن تفتيت الملكية داخل الطبقة المتوسطة الريفية: ففي أوائل خمسينيات القرن

التاسع عشر كان لدى عائلة زغلول من أعيان الريف ٣٣٠ فدانًا، وفي منتصف ستينيات القرن التاسع عشر، وُزّعت هذه الأراضي على ٢١ وريثًا، ذكورًا وإناثًا، حتى إن الفردَ الواحدَ من هذه العائلة لم يعد يمتلك ما يزيد عن ٥٠ فدانًا. وهذه العائلة خرج منها الزعيم الوطني الشهير سعد زغلول. ونستطيع أن نرى هنا، ربما، حافزه للالتحاق بمدرسة القانون ودخول الخدمة الحكومية بدلًا من بقائه بالقرية[٢١]. كذلك يمكن لنا أن نفهم حالة الإحباط التي أصابت كثيرًا من أعيان القرى والفلاحين مع نمو ملكيات النبلاء والأجانب خلال فترة أخذت تتقلص فيها ملكياتهم.

لقد ألغى إسماعيل عمل الفلاحين الإجباري لدى النبلاء قانونًا، مقرًا بأن التوسع في المحاصيل النقدية قد أحالهم إلى بروليتاريا ريفية استعاضوا عنها بالعمل المأجور، وأفضى بهم إلى نهاية لا ترحم؛ حيث آلت أحوالهم إلى ما يشبه أقنان الأرض. ونُفّذ القانون على نحوٍ بالغ الفتور، إلا أن الدلائل تشير إلى تطبيقه بالكامل في إقطاعيات الوالي بحلول عام ١٨٧٨، عندما كتب أحد الأوروبيين ملاحظًا: «أعتقد أنه في غضون الشهور القليلة الماضية أُلغي نظام (السخرة) هذا، وأن مديري الدائرة السَّنية قد تلقوا تعليمات بأن يتعهد العمال بالعمل في أراضيهم»[٢٢]. وعلى الجانب الآخر، استمر العمل الإجباري في بعض الأبعاديات الخاصة خلال ثمانينيات القرن التاسع عشر[٢٣]. كان الإلغاء الشرعي للسخرة يمثل إنقاصًا لأحد امتيازات النبلاء، وزيادة في دخل الفلاحين (حيثما أمكن فعليًا تنفيذ هذا التشريع). وأول هذه التطورات كان يعني ضمنيًا تغييرًا عميقًا في الأساليب الطبقية بمصر، وكان الثاني ينطوي على مضامين عن قدرة الفلاحين على تعبئة الموارد.

تأثر التنظيم الاجتماعي بالريف نتيجة للتغيرات الاقتصادية في هذه الفترة؛ حيث أدى القطن كمحصولٍ نقدي واسع الانتشار بكثير من ملَّاك الأبعاديات الخاصة إلى إعادة تنظيم إنتاجهم من خلال تشغيل الفلاحين كمستأجرين، وإنشاء قرى صغيرة بيوتها من الطوب اللبن (عِزب - جمع عِزْبَة) يقطنها المستأجرون تُقام بالقرب من مخازن مركزية وقصر المالك وبيت المشرف (ناظر الزراعة). واشتغل بعض الفلاحين في هذه الأبعاديات بنظام المشاركة في المحصول علاوة على العمل في المزرعة المركزية للمالك الكبير، وكانوا يُستكملوا بالعمل المأجور والعمال الموسميين. وفي ١٨٨٢، ازداد عدد هذه العِزب إلى نحو ٥ آلاف عِزبة[٢٤]. وربما كان لهذه الأبعاديات تأثيرٌ محافظ، حيث كان يتاح الإشراف على الفلاحين من مالك الأرض أو رؤساء عماله (الخولي)، في مقابل العلاقة غير المحكمة لملَّاك الأراضي المتغيبين في القرى الأكثر تقليدية. وبناء على الدلائل، المقدمة في الفصل التاسع فيما بعد؛ فإن الفلاحين من القرى المحيطة أحيانًا ما كانوا يشنون غارات على حقول هذه الأبعاديات، غالبًا تحت قيادة عُمَد تلك القرى، لكن لا توجد شواهد على حدوث تمردات على هذه الأبعاديات ذاتها.

كذلك كان للتغييرات السياسية والإدارية بعضُ الأثر على مناطق الريف؛ فقد كانت رئاسة القرية (العمودية)، حتى خلال القرن الثامن عشر، تعتمد على عملية توفيق بين دعاوى الوراثة وتصويت انفعالي من الفلاحين الرفاق. وبداية من ١٨٦٥، مع هذا، بدأت المؤسسات التعاونية، مثل القرى والطوائف، بصورةٍ غير رسمية، في انتخاب عُمَد للقرى وشيوخ للطوائف،

مفترضةً تقديم أساسٍ انتخابي لمجلس النواب، الذي يعين الخديوي أعضاءه من بين عُمَد القرى البارزين وشيوخ طوائف التجار. وكتب أحد المراقبين في تقريره أن الناخبين كانوا يتجمعون في ساحة مكشوفة (جُرن) قرب القرى بحضور نائب محافظ الإقليم ويوزعون أنفسهم على مجموعات، كل منها تناصر مرشحًا معينًا. والقرى في الوضع المعتاد كان بها عددٌ من مشايخ البلد المعترَف بهم[٢٥]. وكتب المراقب البريطاني في ملاحظاته: «يحق للفلاح تقديم تظلم من قرار العمدة إلى محكمة القرية؛ وهذا الحق، رغم هذا، نادرًا ما يمارس»[٢٦]. على الجانب الآخر، خلال القرن التاسع عشر تقدم الفلاحون بالتأكيد في بعض الأحيان بتظلماتٍ للحكومة المركزية حول الممارسات الاستبدادية لعُمَد قراهم[٢٧].

وعند مستوى إداري أعلى كانت تُنتخب المجالس الاجتماعية (البلدية - القروية) بواسطة سكان القرى، بمعدل فردٍ واحد لكل قسمٍ في المحافظة: «انحصرت واجباتهم في فحص مساوئ استعمال السلطة من قبل مشايخ البلد، وتنفيذ إجراءات المجالس الزراعية»[٢٨]. وبينما لا نرغب في الإفراط في تأكيد أهمية هذه المؤسسات على مستوى القرى أو الأقسام في الفترة ١٨٦٥ - ١٨٨٢؛ إلا أن وجودها يشير إلى مستوى تنظيميٍ أعلى بين الطبقات المتوسطة الريفية وحتى الطبقات الفلاحية عما كان قائمًا من قبل. على أن الأدوار والمهام الدقيقة لهذه المجالس، التي لم يسبق ذكرها قبل الآن في الأدبيات التاريخية الخاصة بهذه الفترة، تحتاج إلى مزيدٍ من البحث في الوثائق المصرية. لكن النظرية الاجتماعية يمكن أن تقودنا لأن نتوقع أن قيام تنظيمٍ جديد من المرجَّح

أن يُيسر من تعبئة الموارد. واعتمد عُمَد القرى لفترةٍ طويلة على نوعٍ من الإجماع بين الأعيان المحليين لتولي هذا المنصب، في موازاة دعاوى الوراثة؛ إلا أن الطبيعة الإشرافية الرسمية للحكومة على الانتخابات الجديدة من المحتمل أنها ألجأتهم إلى مغازلة وتملُّق الناخبين بقدرٍ من المجاملة والملاطفة الجديدة؛ مما أدى إلى تقوية الصلات الرأسية بالقرية. وقد لعب عُمَد القرى المنتخبون دورًا هامًا في تعبئة الموارد خلال أحداث ثورة ١٨٨٢.

أكثر من هذا، صار الفلاحون المصريون أصحابَ مصلحةٍ في طرد الأوروبيين من وادي النيل؛ من جانب بسبب الديون التي أصبحت تطوق أعناقهم للأوروبيين والمرابين من أبناء المشرق، وكذلك نتيجة لحبس الرهونات من قبل الأوروبيين على أراضي الفلاحين. وبين عامي ١٨٧٦ - ١٨٨٢، ارتفعت الرهونات الخاصة بالقرى من بضع مئات الألوف من الجنيهات إلى ٥ ملايين جنيه، زِدْ على هذا أن ديون الفلاحين للمرابين بلغت ما بين ٣ إلى ٤ ملايين جنيه؛ ومعظم هذه المبالغ كانوا مدينين بها للأوروبيين والشرقيين(٢٩). وأحدث تطبيق المحاكم المختلطة في ١٨٧٦، التي كانت تنظر النزاعات القانونية الناشبة بين المصريين والأوروبيين المقيمين بمصر، تغييراتٍ هامة في الوضع القانوني للفلاحين. وتتوصل مذكرة صادرة عن وزارة العدل المصرية عام ١٨٨٢ إلى أن الدعاوى المنظورة أمام المحاكم المختلطة كانت تتسِم بالإجحاف البالغ ضد الفلاحين المدينين لصالح الأوروبيين الدائنين؛ فمداولاتها تستخدم لغةً أجنبية، وتستند على تناولٍ للقانون غريب عن الفلاحين المسلمين؛ لذلك «أصبح الفلاح أجنبيًا في وطنه»(٣٠). وفي عام

١٨٨٢، قال فلاح لأحد المراقبين البريطانيين: «فيما مضى قبل إنشاء المحاكم المختلطة جرت العادة منذ زمن سحيق ألا تُباع أرض أي رجل أو تؤخذ منه من دون رضائه»[٣١]. وقد أمكن لمقرضي النقود الأوروبيين من خلال المحاكم المختلطة الحصول على إمكانية مصادرة وضم أرض أي فلاح يعجز عن سداد ديونه في الحال، وهو تغيُّر انتهك الاقتصاد العرفي للفلاحين، الذين كانت أراضيهم المستأجرة مضمونةً مدى الحياة.

أدت الزيادة المتنامية في عائدات الفرد من القطن، المحصول النقدي، في ستينيات وسبعينيات القرن التاسع عشر إلى حصول الفلاحين المُلَّاك وأعيان القرى على حصةٍ أكبر في النظام عما كانوا عليه وهم فلاحون لا يملكون. ووفرت لهم أرباحهم المتصاعدة مصادر مالية أخرى من أجل التعبئة السياسية، كما منحهم الإقرار الشرعي التدريجي لأراضيهم كمِلكيات خاصة مصلحةً متقِدة في التصرف في الملكية على المستوى الوطني. ورأى بعض الفلاحين أجزاءً كاملة من أخصب أراضيهم يُستولى عليها بذرائع مختلفة بواسطة الوالي وأسرته وباقي النبلاء لاستخدامها في إنشاء مزارع هائلة غير منتجة في ستينيات وسبعينيات القرن التاسع عشر. وقد دخل معظم الفلاحين المُلَّاك في منافسات مع هذه المزارع ضعيفة الإنتاج، غير أنهم وجدوا أنفسهم في وضع سيئ؛ بسبب الامتيازات الضريبية وهيمنة القوة التي يتمتع بها النبلاء. وأيضًا، واجه الفلاحون أخطارًا محدقة بهم تتمثل في زيادة شراء الأوروبيين للأراضي وحبوسات الرهونات، وديونهم لمقرضي الأموال الأوروبيين وأبناء المشرق القائمة على أساسٍ ربوي. هذه الظروف جعلت صغار ومتوسطي

الفلاحين أصحاب مصلحة في إلغاء امتيازات النبلاء، لاستعادة الأراضي المغتصبة، وعلى نحوٍ ما إيقاف استمرار الاختراق الأوروبي لوادي النيل. وهي مصلحة فاقَمَ من حدتها المعدلات المرتفعة للنمو السكاني الذي أفضى لاشتداد المنافسة على الأراضي. وما زال من المتعذر قياس مدى التأثير الحادث على سكان الريف من إنشاء المجالس الاجتماعية والانتخابات الرسمية لعُمَد القرى. غير أنه لن يكون مستغربًا إذا كانت هذه التغييرات أيضًا قد أدَّت إلى تعزيز قدرة الفلاحين المُلَّاك على تعبئة الموارد.

طوائف الحرف والتغير الاقتصادي

لنتَّجه الآن إلى عاملٍ آخر له مغزاه في الثورة الأخيرة؛ فقد قام العمال قاطنو المدن في مصر بتنظيم أنفسهم في طوائف رسمية للمهن والحرف والنقل والخدمات والتجارة منذ القرن الخامس عشر تقريبًا. وسوف نناقش تاريخ وتنظيم وأيديولوجيات الطوائف في فصل تالٍ، أما هنا؛ فسوف نركِّز جهودنا على كيفية استجابة الطوائف للتأثير الأكبر للرأسمالية في هذه الفترة. ولقد اكتشفتُ عددًا هائلًا من الالتماسات (العرائض) مقدمة من هذه الطوائف إلى الحكومة، التي تلقي ضوءًا محدودًا على مثل هذه التساؤلات، رغم أن مقدمي هذه العرائض تناولوا – عرَضًا – قضايا اقتصادية خالصة فقط؛ حيث لم يكن باستطاعتهم أن يتوقعوا من الدولة عونًا كبيرًا. ونكاد نحصل على لمحةٍ خاطفة من التماسات الطوائف هذه لوزارة الداخلية عن أنواع الاضطرابات الناجمة عن التغير الاقتصادي والتكنولوجي في هذه الفترة، مثل إدخال وسائل

تكنولوجية جديدة في النقل، وتفسّخ التضامن المجتمعي في مواجهة الحوافز العالية للعمل الخاص المأجور، والنضال ضد العمل الإجباري لصالح الدولة، وتصاعد المنافسة مع التجار الأوروبيين والواردات الأوروبية. ونحصل على صورةٍ لنوع المصالح التي بدأ رجال الطوائف ببلورتها في ستينيات وسبعينيات القرن التاسع عشر، ولمحة خاطفة عن أنماط العمل الجماعي التي بدأوا في اللجوء إليها مع هذه القضايا.

وهنا يبدو لي من الضروري إجراء فصل بين معنى امتياز عضوية طائفة وحركة الطوائف ذاتها؛ حيث يُستخدم هذان التعبيران على نحوٍ متباين من المؤرخين وعلماء السياسة؛ مما ينجم عنه قدر من الخطر. يرى مؤرخو الثورة الفرنسية أن المجتمع قبل عام ١٧٨٩ كانت تهيمن عليه النقابات ذات الامتيازات التي كفلت لها أن تنال حقوقًا اقتصادية أو تراخيص ممنوحة من الملك. وكانت فرنسا القرن الثامن عشر تتميَّز بسلطات مراتبية اجتماعية لإقطاعيات زراعية كبيرة معترف بها، لكل منها امتيازاتها، وفي أعقاب الثورة فقدت معظم الامتيازات المشتركة أسانيدها القانونية (كثير منها ضعفت مكانته على يد الرأسمالية في القرن الثامن عشر بشكلٍ أو بآخر). وبات سوق العمل يفرض أسعار ووظائف الصنَّاع المهرة، وخسرت الطوائف، التي كانت تسمى غالبًا امتيازات «إقطاعية». وتشكِّل الحركة النقابية في المجتمعات الحديثة ظاهرةً مختلفة كل الاختلاف. ففي المجتمعات الرأسمالية لا تُملى أو تُفرض كل التدابير الاجتماعية عن طريق التفاعلات بين الفرد والسوق. بينما الحركة النقابية، في إطار طبقات مثل البرجوازية، غالبًا ما تقيم دعاوى مشتركة

ناجحة من أجل نظم ضريبة خاصة. لكن هذه الحركة النقابية تنطوي على أسسٍ مختلفة تمامًا من الناحية القانونية والاجتماعية والاقتصادية عن النقابات ذات الامتيازات في المجتمعات ذات الطابع الزراعي. ويتضح لي أن بعض المؤسسات في مصر القرن التاسع عشر تشترك في الكثير مع فرنسا قبل الثورة، وأن مصر كان بها نقابات في الإطار قبل الحديث، في الفترة ١٨٥٨ - ١٨٨٢، مع ذلك، أعتقد أن كثيرًا من هذه النقابات، خاصة الطوائف، كانت مجبرةً على توفيق أوضاعها مع السوق الرأسمالي الآخذ في الاتساع بشدة.

إن الفكرة القائلة بأن الثورتين الصناعية والفرنسية قد أجهزتا على الأهمية الاجتماعية للطوائف المهنية تتعرض إلى هجومٍ متزايد. وقد أوضح وليم سيويل أن الثورة الصناعية لم تتسبب بالضرورة في إلحاق البؤس بالصنَّاع المهرة الفرنسيين أو أنها أدَّت إلى تدمير كافة أشكالهم في التنظيم المشترك، فقد وجد الصنَّاع المهرة في صناعات النسيج، مع إدخال النول الميكانيكي، أنفسَهم بلا عمل، وفي بعض المهن والصناعات الأخرى، خلقت الثورة الصناعية فعليًا فرصَ عملٍ جديدة للصنَّاع المهرة. ونتيجة للنمو السكاني البطيء نسبيًا لفرنسا في القرن التاسع عشر؛ فإن معدلًا منخفضًا نسبيًا للتصنيع كان كافيًا للحفاظ على نمو الاقتصاد على نحوٍ سليم، أفضى بدوره إلى استمرار بقاء الاتحادات المهنية على نطاقٍ واسع(٣٢). ويطرح بارينجتون مور للمناقشة الأهمية المتواصلة للطوائف في ألمانيا القرن التاسع عشر؛ حيث لعبت هناك دورًا في ثورة ١٨٤٨(٣٣). وعلى النقيض من فرنسا، فقد تضافرت في مصر لحدٍّ كبير المعدلات المنخفضة للتصنيع من المعدلات المرتفعة للنمو السكاني، مؤدية للركود

الاقتصادي لزمنٍ طويل اعتمادًا على التأرجحات الحادة في أسعار سلعتها الرئيسة وهي القطن. وفي مصر، أيضًا، من المحتمل أن الثورة الصناعية كان لها تأثيرها الضار الأكبر على الصنَّاع المهرة العاملين في مهن الغزل والنسيج، الذين وجدوا صعوبةً متعاظمة في المنافسة مع الملابس المصنعة رخيصة الثمن المستوردة من أوروبا. وفي أغلب قطاعات المهن الأخرى - رغم هذا - استمرَّ الصنَّاع المهرة ونقاباتهم في الهيمنة على حياة المدينة المصرية تمامًا حتى خلال القرن العشرين، في ظل العدد القليل نسبيًا للمصانع التي أنشئت قبل الثورة المصرية في ١٩٥٢، كذلك فقد بقيت الطوائف على حالها بين عمال النقل والخدمات.

لا تقدم الأدبيات الجديدة حول تاريخ العمال في مصر تفسيرًا لاستمرار بقاء نقابات الصنَّاع المهرة؛ نظرًا لأنها تميل لأن تناقش الموضوع انطلاقًا من نموذج بريطاني (حيث أدت عملية التصنيع السريعة واسعة الانتشار إلى القضاء على التراكيب الاتحادية القديمة للصنَّاع المهرة) بدلًا من التجربة الفرنسية الأكثر إيحاء. ويركز هؤلاء المؤلفون على نهوض اتحادات العمال الصناعية في القرن العشرين بمصر، متناولين الطوائف بوصفها ميراثًا معاقًا بسبب الولاءات والتباينات الرأسية التي ربما اعترضت سبل تنمية الوعي الطبقي، منتقصين من أهميتها في القضايا الوطنية في نهاية القرن التاسع عشر[٣٤]. وهذه الكتاباتِ عن تاريخ العمال والطبقات تلقى ترحيبًا بالغًا وإن كان قد ولَّى أوانه من زمن طويل. لكن فيما يخص ميراث الطوائف، فإن من يعملون بها يميلون لإثارة الجدل الذي يفتقر إلى الفروق الدقيقة عندما يكون المطلوب هو إقرار بحالات الفصل وحالات الاستمرار.

كانت الطوائف المصرية في القرن التاسع عشر تماثل نظيراتها في بداية فرنسا الحديثة؛ حيث كانت تميل لأن تتخذ شكل ورشة يسيطر عليها شيخ الطائفة. ولم يتضح إن كان رجال الطوائف المصريون، بخلاف الفرنسيين قبل الثورة، قد أنشأوا منظمات سرية، رغم أن الوثائق تكشف عن حالات متكررةٍ لتكوين مجموعات عصابية من عمال المياومة الساخطين كانت تتآمر للإطاحة بشيخ طائفتهم. وقد أحدث اقتصادُ السوق المصري الآخذ في الاتساع مع دولة راحت تمضي بهمةٍ نحو الامتيازات عدةَ تغييراتٍ في شيوخ الطوائف في القرن التاسع عشر، بيد أنهم نجوا من المصير الذي حاق بأقرانهم في فرنسا، حيث صدر تحريم قانوني للطوائف وامتيازاتها إبان الثورة الفرنسية.

ساعد النمو المتسارع في تعداد السكان في العقود من الخامس إلى الثامن من القرن التاسع عشر في الحفاظ على ركود الأجور الفعلية لعمال المدن، وأثارت المنافسة على العمل مشاكل خاصة للطوائف، التي دأبت على محاولة رفع الأجور، عن طريق الحدِّ من عدد العاملين في المهنة، وقد تقدم شيخ طائفة عمال البلاط والرصف في القاهرة بشكوى ومعه أعضاء كبار بها في ١٨٧٣ من أن بعض عمال المياومة تجرأوا على إبرام عقود مع الحكومة والناس بأجورٍ بالغة الانخفاض. كما اتهم وزارة الأشغال العمومية بالاشتراك في جريمة التعاقد غير القانوني. أكثر من هذا، تقدم شيخ الطائفة بدعوى قضائية ضد وزارة الأشغال العمومية يتهمها بإبرام تعاقدات مستقلة بأجورٍ متدنية، تتعارض مع احتكار الطائفة وكذلك أحقية شيخ الطائفة في تحديد الأجور بموافقة الحكومة، أيضًا فمن الواضح أن هذا التعاقد كان يهدِّد مستوى الأجور لباقي عمال التبليط والرصف[٣٥].

على الرغم من أن شكاوى شيوخ الطوائف على الأرجح كانت تعكس الأشكال النمطية؛ فإنها لم تكن تستند على أساسٍ قانوني قوي إذا تعين علينا أن نصدق رافاييل بورج Raphael Borg، الذي كتب قائلًا: «بالرغم من أنه كان مسموحًا لهم أن يقبلوا مستوى من الأجور أدنى من المحدد كتابة في وثائقهم الرسمية، فإن تقاضوا أجورًا أعلى أصبحوا عرضةً للمساءلة القانونية، وإذا قُدمت شكوى في حقهم توجَّب عليهم رد الزيادة ودفع غرامة»[٣٦]. وقد تفرض الحقائق الديموجرافية على أعضاء الطائفة التنافس بشراسةٍ أشد من أجل إبرام العقود عن طريق خفض مطالبهم في الأجور. وكما لاحظنا، فقد ارتفع عدد السكان بمصر من نحو ٤.٥ ملايين نسمة في ١٨٤٦ إلى قرابة ٧.٧ ملايين في ١٨٤٨. وإذا افترضنا عدم نمو الاقتصاد بمعدل كافٍ لاستيعاب هذه الزيادة، فإن هذا يعني فائضًا في العمالة يؤدي بالتأكيد إلى خفض الأجور الحقيقية. وبطبيعة الحال، فإن الضغط في اتجاه خفض الأجور قد لاقى مقاومةً من الطوائف أيًا ما كانت النصوص الفعلية للقانون.

وبالإضافة إلى المناخ الديموجرافي الجديد، فقد كان للمخترعات التكنولوجية والتغير الاقتصادي تأثيرٌ على كثير من الطوائف، ورغم أنه تأثيرٌ عكسي غالبًا؛ إلا أنه نادرًا ما كان مدمرًا تمامًا. فعلى سبيل المثال، قدمت طائفة الطحائين بالإسكندرية التماسًا لمحافظ المدينة في ١٨٦٤ لتخفيض التقديرات الضريبية عليهم نتيجة تناقص عائداتهم، والسبب كما يقولون أن القوارب البخارية كانت تنقل الدقيق في ذلك الحين إلى أماكن التخزين بدلًا من السماح للطحانين بنقله وتسويقه بأنفسهم[٣٧]، وقد أدى الهبوط الحاد في دخولهم إلى

عدم الوفاء بفاتورة الضرائب السابقة المفروضة على الطائفة والبالغة ٤١٢٤٠ قرشًا؛ وفي واقع الأمر، وفي غضون عامين فقط، بلغت قيمة الضرائب المتأخرة عليهم وتستحق الدفع ٣٥٧٤٠ قرشًا. وأخيرًا، وافق محافظ الإسكندرية على إحالة الطلب إلى الحكومة يستسمحها خفض الضرائب على الطائفة، والتي استجابت للالتماس. ونظرًا لأن عديدًا من الطوائف لا يقتصر عملها على إنتاج السلع بل تقوم أيضًا بنقلها وتسويقها؛ فإن إدخال السكك الحديدية المملوكة للدولة والقوارب البخارية أدى لانخفاض شديد في أرباحها. ومع هذا، لم تمثِّل هذه التغيرات تهديدًا لاستمرار بقاء الطوائف ككل. ومع كل هذا، فتحت وسائل الانتقال الحديثة أسواقًا جديدة وقلَّلت تكاليف النقل، رغم ذلك؛ فإن مثل هذه الاعتبارات طويلة الأمد (التي ربما تختص بقطاعات معينة) كانت تمثِّل قدرًا محدودًا من العزاء للطحانين في ١٨٦٤.

كذلك أثارت التكنولوجيا الجديدة معارضةً من الجماعات النقابية الأخرى. وتكشف الكثير من الالتماسات المقدمة للحكومة عن عداءٍ واسع النطاق تجاه مصانع حلج الأقطان التي تعمل بالآلات البخارية والمنشأة في المدن؛ فقد تقدمت مدينة المنصورة بشكوى من الحرائق التي تنجم عن هذه الآلات البخارية، وتطلب إبعادها إلى ضفة النيل. ويتعذر حتى الآن أن نقول إلى أي مدى كانت تُوجَّه هذه المشاعر من قبل الغيرة الاقتصادية لطوائف التجار والصنَّاع المهرة. كما عارض رجال الدين المغاربة عملية حلج الأقطان بالآلات التي تدور بالبخار المملوكة للأجانب القريبة من أوقافهم الخاصة، مصرِّين على أنها تمثِّل تهديدًا للصحة العامة كمصدرٍ للأمراض. ومع ذلك،

تعرضوا للإحراج عندما تدخل القنصل اليوناني، مؤكدًا لهم أن الحكومة المصرية سمحت لمواطنه اليوناني بإدارة مصنعه. وكان المصريون العاملون في مثل هذه المصانع المملوكة للأوروبيين يُجلدون بالسياط بصورةٍ روتينية ليغرسوا فيهم نظم العمل على الطريقة الأوروبيّة، كما سنرى في الفصل الأخير[٣٨].

كما حدثت تغييرات رئيسة أخرى انبثقت من التحول في العلاقات القانونية والاجتماعية الناجمة عن تأثير الرأسمالية؛ فقد تحركت حكومة الوالي بنوعٍ من الخلط وليس على نحوٍ ثوري في طريق إلغاء امتيازات كبار ملاك الأراضي وخلق سوق للعمل. وغالبًا ما اضطر أعضاء الطوائف بالمدن إلى الاحتجاج بأنفسهم ورفع الدعاوى القضائية من أجل تطبيق تشريعات لتحسين أوضاع السخرة التي يعانون منها أيضًا. وكان يوجد بالمدن وضعٌ مشابه للسخرة في طوائف عمال النقل، كما لاحظ بورج الذي قال: «كان أصحاب العربات والمركبات، والخيول والجمال، والبغال والحمير، في حال وصول طلب إليهم من الحكومة بعددٍ معيَّن من هذه الحيوانات أو وسائل النقل لا يملكون سوى الإذعان له رغم أنه معلوم تمامًا لكلا الجانبين أنه لن يُدفع أيّ مقابل أو تعويض عن هذه الصفقة»[٣٩]؛ ولذلك فإن أعضاء هذه الطائفة كانوا بالغي الحماسة لإجراءات الخديوي إسماعيل بإلغاء فرض التزامات إجبارية على العمال.

في ١٨٧٣، قدم شيخ طائفة سائقي العربات شكوى من إجبار الحكومة لهم على تنظيم عملهم وتحديد أجرة ثابتة يتقاضونها، وإشارة لإجراءات

إسماعيل لمنع العمل الإجباري، كتب قائلًا: «صدر مرسوم بأن كلَّ الإجراءات يجب أن يحكمها توفير الحوافز وليس عن طريق الإجبار»[٤٠]، وطبقًا لتوجيهات الحكومة، أصدر رئيس بوليس القاهرة أمرًا إلى مركز الشرطة بحي الأزبكية بعدم طلب العربات من سائقيها إلا برضائهم. وبعد ذلك، كتب شيخ الطائفة أن إدارة النقل والسكك الحديدية طلبت منه عربات لتنقل عليها بقايا خشبية متروكة بالشوارع عقب إنشاء إسماعيل لطريق كبيرٍ لمرور المركبات في ذلك الحي، وكانت الإدارة تستخدم ٤٥ عربةً يوميًا. وحاول شيخ الطائفة تحصيل الأجرة، لكن رئيس الحسابات بالإدارة خصم أكثر من نصف الأجرة إكرامية للسلطة. ولما رفض شيخ الطائفة قبول هذه الشروط؛ فإن نائب الوزير أخذ منه الإيصال وطرده دون أن يدفع قرشًا واحدًا. واحتجَّ شيخ الطائفة بأنه ليس من حق المسئول أن يتصرف بهذه الطريقة، وأورد في شكواه أن الحكومة حددت سعرًا ثابتًا للعربة الواحدة بقيمة ١٨ قرشًا في اليوم منذ عام ١٨٦٧، عندما كانت تكاليف متطلبات التشغيل المطلوبة السائدة قليلةً في ذلك الحين مثل علف الحيوانات. وبكلمات أخرى، لم يضع المسئولون في اعتبارهم حجم التضخم الحادث خلال خمس سنوات، وأكثر من هذا، قامت الإدارة بمصادرة العربات في وقتٍ كانت فيه مرتبطةً بعملٍ في مشاريع خاصة أخرى. أضف إلى هذا أنها رفضت أن تدفع لها أجرًا منافسًا. وفي مرحلة معينة، مضت الإدارة لأبعد من هذا حيث أودعت شيخ الطائفة السجن عندما رفض أن يمدها بمزيدٍ من العربات بالسعر الذي حددته الحكومة.

طلب شيخ الطائفة بحث إمكانية أن تحدد الطائفة الأجر طبقًا لمبدأ العرض والطلب، بدلًا من أن تستفيد الحكومة من تشغيل الطائفة دون مقابلٍ

أو بأسعارٍ تحددها من جانبٍ واحد، كما كانت تفعل في زمنٍ مضى. هذه الحجة تعني فقط قبولًا جزئيًا بالسوق؛ نظرًا لأن الطائفة ما زالت تطالب باحتكار مؤسسي (على الأقل في نطاق إقليمها وجماعتها العرقية) عند توفير خدمات النقل بالعربات. وطالب شيخ الطائفة بِحُرِيَّة السوق عند التعاقد، وليس بحرية سوق العمل. ولم يفسِّر موظفو الحكومة، من العثمانيين المصريين، المسئولون عن الموضوع قرار إسماعيل الخاص بإلغاء العمل الإجباري تفسيرًا واضحًا؛ باعتباره يحول دون مثل هذه الممارسات، لكن باعتبار أن الطلب عاجلٌ ومُلِحٌّ على هذه الخدمات، وأن الأجرة المدفوعة أيًا ما كانت فهي عادلة وفقًا لِما يحدده المسئولون. حتى إن بعض أعضاء الطائفة كانوا يرون أن الإجراءات الجديدة في ذلك الإطار تظهر حساسيتهم البالغة لتأثير القانون والتغير الاجتماعي والاقتصادي على وضعهم الخاص. وفي حدود معلوماتنا، فإن الطائفة ربما تكون قد خسرت هذه المعركة الخاصة؛ حيث لم تكشف الوثائق عمن انتصر، وأيًا ما كانت النتيجة، فقد أبانت إلى أي مدى كانت استقلالية وبدائية وحتى هشاشة المراسيم الصادرة عن الحكومة التي لا تعكس الأعمال المترتبة عليها ولا تؤخذ بالجدية اللازمة.

دائمًا ما يمثل حافز الربح الفردي التهديد الأكبر للعمل المؤسسي وروح التضامن داخله اللذين يشغلان مكان القلب في تنظيم الطائفة. ومن خلال الإجراءات التنظيمية لدخول الطائفة وتحديد الأجور، كان شيوخ الطوائف يتحاشون انخفاض الدخول التي يمكن أن تأتي نتيجة زيادة عدد العاملين أو فيض العمالة في قطاع اقتصادي معيَّن. هذه الاستراتيجية ربما لم تكن تسبب اختلالًا وظيفيًا في مصر العثمانية؛ بسبب انخفاض الزيادة في معدل نمو

السكان إجمالًا، وفي النمو الاقتصادي وفي التضخم. أما مع التغيرات الاقتصادية السريعة من النوع الذي يواكب النظام الرأسمالي العالمي الجديد؛ فقد جلبت معها التساؤل حول ترشيد العديد من ممارسات الطوائف.

على أنه يمكن رؤية الطريقة التي تعزز بها الرأسمالية تالفًا عرضيًا للنزعة الفردية والحركة النقابية في خضم الصراع الذي تطوَّر بين أعضاء الطائفة حول عادة المشاركة في دخل الطائفة بصورة جماعية، وهو ما يسمى في مصر الروكة أو الروكية. وربما كان لهذه الكلمة والعرف القائم عليها منذ أمد طويل أصولها اللغوية القبطية[٤١]. وهذه العادة، أكثر من كونها مصريةً خالصة، كانت واسعة الانتشار في المدن العثمانية بين طوائف الخدمات، مثل عمال الصباغة، وعمال تقصير وتبييض الثياب، والوزانين. واكتشف بروس ماسترز وجودها في حلب في القرن السابع عشر[٤٢]. وتعني الروكية توزيع الدخل على أفراد الطائفة مع اعتبار قليل لمن بذل الجهد الأكبر في العمل، وتكفل لجميع أفراد المستوى الواحد مستوى متماثلًا من الدخل. وبطبيعة الحال، كان موظفو الطائفة يتقاضون أجورًا أكبر من عمال المياومة. وكان هذا النظام للمشاركة في الأجور يؤلف نظيرًا مدينيًا على نحو تقريبي لما كان يمارس في بعض قرى الشرق الأوسط ما قبل العصر الحديث للمشاركة الجماعية في دخل المحاصيل، الذي كان يسمى المشاعية. وهذه العادة كانت تعبيرًا مصغرًا عن الحسِّ المجتمعي للفترة قبل الصناعية الذي كانت تشعر به الفئات الثانوية في مجتمعات الأوقاف الكنسية، حيث كان العمل غالبًا لا ينتج إلا فائض قيمة محدودًا فوق حد الكفاف، وحيث كان النبلاء أو النخب الأخرى يستولون

على أغلب هذا الفائض من أبناء الريف. وفي مجتمع كهذا، كانت المشاركة المتبادلة يستفيد منها العامل الفرد كحماية له في مواجهة فترات التعطل القهري عن العمل، لأسباب مرضية أو لركود الاقتصاد. كما كان في الأغراض المُستتِرة للمشاركة الجماعية لطوائف الخدمة العامة مثل الوزانين طمأنة العملاء بأن العامل الفرد لن يتحصل إلا على حافزٍ ضئيل إذا مارس الغش. مرة ثانية، أودُّ أن أؤكد أن هذه الأشكال الجماعية العديدة حدثت فقط في بعض قطاعات الاقتصاد المصري قبل العصر الحديث، وأن القطاعات الأخرى ظلَّت متأثرةً لعدة قرون بالصادرات الإقليمية للمحاصيل النقدية أو السلع المشغولة.

في أوائل سبعينيات القرن التاسع عشر، كان تجار القطن والنسيج المصريون بالإسكندرية يتملكهم الرعب عند رؤية طائفة الوزَّانين والقيَّاسين الذي كانوا فيما مضى يمارسون نظام «الروكية»، وقد تحولوا إلى فئة غير مترابطة لأفراد مخصوصين يبيعون قوة عملهم لمن يدفع أجرًا أعلى في الأسواق، ويؤكد التجار بالدليل والبرهان أن هذا النسل الجديد صاروا يقدِّرون بضائعهم بصورة غير أمينة(٤٢). وذكرت العريضة أنهم لا يفعلون ذلك إلا لأنهم أصبحوا موظفين خصوصين للبيوت التجارية الأوروبية؛ في انتهاكٍ صريح لكل الأعراف والتقاليد القديمة. كان الوزَّانون والقيَّاسون في السابق يعملون في خدمة الناس، محاذرين من التوظف لدى تاجر معين، بل كانوا يراعون الأعمال التجارية لجميع التجار، كلٌّ بدوره، تحت إشراف شيوخ طوائفهم وكبار الرؤساء منهم. قبل ذلك كتب التجار المصريون أن موظفي الطائفة هؤلاء كانوا يتخلصون من أي وزَّان أو قيَّاس غير أمين، وأن التجار الأوروبيين

ووكلاءهم لم يتقدموا بأي شكاوى ضدهم، ويؤكدون أنه لم يكن يشعر أحد بالمعاناة في ظل هذا النظام، ولكن عندما بدأ التاجر الأوروبي يوظّف لديه وزّانه وقبّاسه، بات الآخرون يتكبدون الخسائر. وإذا أمسك التجار المصريون بأي وزّان يمارس عمله بلا أمانة، كان يتوارى خلف وكيل أوروبي، وهو الأمر الذي أثار القلاقل. في آخر الأمر، اضطر التجار المصريون لتعيين مراقبين ليضمنوا صحة الوزن؛ إلا أنه توجَّب عليهم من أجل هذه الخطوة أن يدفعوا رسومًا مضاعفة: الأولى للوزَّانين والقبَّاسين العاملين فعليًا لدى الأوروبي، والأخرى للمراقبين. وحتى هذه الإجراءات فشلت في تحقيق الأمانة. ولاحظ التجار أن الأقاليم التي ما زال يمارس بها نظام الطوائف القديم للوزَّانين والقبَّاسين، لم توجد بها مشاكل من هذا النوع. في حقيقة الأمر، أصبح القبَّاسون غالبًا موظفين بالدولة، تعيِّن الحكومة مشرفين عليهم لمراقبتهم، وكان تجار القطن والنسيخ يريدون إجراء مماثلًا في أسواقهم بالإسكندرية.

أرسل محافظ الإسكندرية لناظر الداخلية شارحًا له كيف نشأ هذا الوضع[٤٤]، وقال إن تقريرًا للشرطة أظهر بأنه تقرر عقد اجتماع موحّد بين التجار المصريين والأوروبيين عام ١٨٦٧ أو ١٨٦٨ (١٢٨٤ هجرية) لتحديد أجور خاصة للقبَّاسين، رغم عدم وجود أي بيان بقرار مشابه يتعلق بالوزَّانين. وفي المقابل وفي ١٨٧٠ (١٢٨٧ هجرية) قرر مجلس المحافظة أنه يجب أن يسترد الوزَّانون أنصبتهم من الرسوم الجماعية، التي اتفق عليها الوزَّانون، واستأنف الوزَّانون من مينا البصل بالإسكندرية رغم هذا، على الفور عقب ذلك، العملَ لدى الأوروبيين، ولم ترغب باقي الطائفة حينئذ في استرداد

الروكية الخاصة بها. ومنذ ذلك الحين، أصبح كل وزَّان يعمل وزَّانًا حرًا ويتقاضى أجره بنفسه. ولم نجد أي قرارات أو توجيهات رسمية بأن تخضع هذه الأنشطة للإشراف والسيطرة الحكومية.

احتجَّ التجار المصريون على خصخصة نشاطٍ كانوا يشعرون بوجوب أن يبقى مستقلًا وطائفيًا، وتحت إشراف الدولة. فقد أتاحت الثروة الأكبر في حوزة التجار الأوروبيين استخدام الوزَّانين والقبَّاسين كموظفين خصوصيين لديهم، وهو سبب فساد قدرتهم على أداء خدماتهم بنزاهة وتجرد بين الأطراف المختلفة. واحتجَّ تجار القطن والنسيج المصريون بأن التركيب القديم للطائفة كان يساعد على تقليل بواعث عدم الأمانة، حيث كانت الحكومة تحدد معدلًا ثابتًا لهذه الخدمات يدفع لشيخ الطائفة ويقسم بعد ذلك بين الأعضاء. وهنا يتعيَّن على المراقب الحديث أن يلاحظ أنه إذا كان نظام كهذا لا يكفل النزاهة وعدم التحيز، فإنه على الأقل سيكون لمصلحة المصريين دون الأوروبيين، حيث كان للتجار من أبناء البلاد وسائل أفضل لممارسة تأثير على الشخصيات الأساسية مثل شيخ الطائفة والمشرفين الحكوميين. ومن وجهة نظر العاملين في مهن النسيج المصريين هؤلاء، انتقلت هذه الميزة بشكلٍ حاسم إلى صف منافسيهم الأوروبيين عبر تدمير وتخريب النظام الجماعي القديم للطائفة. وأصبح الوزَّانون والقبَّاسون في ذلك الحين يعملون في خدمة الأوفر عطاء وليس عموم الناس.

لقد توازى انهيار المشاركة الجماعية بين الوزَّانين والقبَّاسين مع تحولٍ مشابه في الجماعات الأخرى التي كانت تمارس شكلًا مماثلًا من المبادلات، بما فيهم

الفلاحون في القرى المشاعية. وحتى في الوسط المحيط بالسوق العالمي، فإن رأسمالية القرن الثامن عشر والتاسع عشر، والصناعة، والتكنولوجيا زادت من إمكانية ارتفاع دخول العمال بما يكفي للتحريض على المطالب الفردية المتنامية حول الموارد. وحتى الفلاحون الذي قاموا بزراعة وبيع القطن للسوق العالمي في ستينيات القرن التاسع عشر، استطاعوا الحصول على أموالٍ نقدية تفوق أحلام أسلافهم. مرة أخرى، لم تكن المحاصيل النقدية أو سكّ العملة من الظواهر الجديدة، بل إن ما استجد كان حجم واتساع هذا النوع من المهن والحرف الذي واكب ازدهار القطن. وشجعت هذه الفوائض الانتشار واسع المدى لأولوية نشوء تجمعٍ للأفراد في إطار شكلٍ قبل صناعي على مستوى التجمعات. ومع ذلك، فإن الطوائف الرئيسة احتفظت بهيئتها الاحتكارية وكان ما زال في إمكانها تبني صيغة اتحادية كما حدث في أغلب الأحيان بين العاملين بها.

ودام الصراع حول ما إذا كان ينبغي أن تسود الروح الجماعية أو الاتحادية في مينا البصل حتى أواخر سبعينيات القرن التاسع عشر. وصدر قرار من ناظر الداخلية يطلب من القبَّاسين العودة إلى نظام «الروكية» الجماعي، وهذا الأمر أثار احتجاجًا ملتهبًا من شيخ طائفة القبَّاسين ومعه العديد من نوابه (المقدمين)، الذين أصروا على أن الإسكندرية تختلف جذريًا عن القاهرة ولا يمكن التعامل معها بالمثل. أضف إلى هذا، أنهم مارسوا ضغطًا قويًا على مستوى القواعد من أجل إلغاء المشاركة الجماعية في الدخول، قائلين إنه حتى حين وعد العمال المياومون مشرفيهم بأنه سيقبلون بالنظام القديم، سرعان ما

تراجعوا عن رأيهم وهددوا بالإضراب إذا أُجبروا على أن يشارك في أجورهم العمال المتهربون من العمل.

على أن تقدير الصراعات الداخلية والاستنتاجات التي كتبها ناظر الداخلية في تقريره تستحق أن نعرضها هنا بتمامها:

أُجري تحقيق مع شيخ الطائفة بخصوص المشرفين (المقدمين) العاملين في الطائفة، سواء الموظفون لدى الأوروبيين أو لدى آخرين، وكذلك بشأن عمال المياومة الملحقين بهم، وتقدم بأسماء ١٢ مقدمًا (مشرفًا) يعمل تحت إمرة كل واحد منهم ٢٣٨ شخصًا، وسُئل المقدمون عن مدى تعهدهم بقبول تصنيف عمال المياومة وحصة العائدات التي توصلوا إليها، هل يضمنون موافقة عمال المياومة عليها، أم ماذا؟ أجابوا بأنهم بعد أن تلقوا ردًا من (عمال المياومة) بالموافقة عليها، بدأوا الحصة (الجماعية)، ثم (رغم هذا) بدأ جميع العمال يدافعون عن مصالحهم الخاصة، وأقنعوا بعضهم بعضًا بالتوقف عن العمل؛ نظرًا لأنهم (المشرفون) عرفوا أن هذا سينجم عنه الخسارة والخراب، وخوفًا من حدوث مزيد من المشاكل، استأنفوا إعطاء كل عامل حصته الخاصة، وفقًا لحصته من عمله، كما كانوا يفعلون من قبل، ولهذه الأسباب فإن فكرة المشاركة الجماعية (معقول الروكة) لم تتحقق.

بالإضافة إلى ذلك، فإن لدى كل مقدم عمالَ المياومة الخاصين به، ومستحقاتهم الخاصة بهم بعد الوفاء بالمفروض عليهم

والإسهام بجزء منه (للضرائب) بما يتناسب مع معيشتهم ووضعهم العائلي... وليس بالأمر الهين ضمان موافقتهم، وبالنسبة إلى العمل الذي يؤديه كلٌّ منهم في القياس فإنه ليس مطبقًا بصورة موحدة، بل إن بعضهم يؤدي عملًا كثيرًا، بينما يعمل آخرون قليلًا جدًا، وهذه هي أجور العمال، ومن الواضح أن الشخص الذي يستحقها هو الشخص الذي يتقاضاها، وليس صحيحًا أن بعض الأفراد يصلون متأخرين إلى العمل، وأن العامل الحاضر فعلًا يعطيهم جزءًا من عائداته، أيضًا من الأنسب أن يتقاضى كل عامل أجره بنفسه، لهذا السبب ومن أجل حلّ المشاكل القائمة، ولتجنب الإكراه، ولمنع التوقف عن العمل؛ أُصدرت التعليمات لمدير مينا البصل لتقدير الأجور، وإعطاء كل عامل مستحقاته الشخصية في يده بعد استقطاع ضرائب الحكومة المفروضة على الطائفة، طبقًا للممارسات السابقة(٥٥).

حاول النبلاء العثمانيون والشراكسة الاحتفاظ بالنظام الجماعي بين القياسين في الإسكندرية، حسب رغبة التجار المصريين. ففي أواخر ١٨٧٩، أصدروا تعليمات إلى مديري الميناء بالعودة إلى تقاسم الأجور على أساس نسبتها إلى (عضوية الطائفة) بدلًا من الإنتاج. وللمفارقة التاريخية أخفقت هذه المحاولة نتيجة مقاومة عمال المياومة، الذين قادوا إضرابًا من أجل كفالة الأجور الفردية على أساس ساعات العمل. ومع ذلك، ظل عمال المياومة أنصار النزعة الفردية مرتبطين بصيغة طائفية بشكلٍ ما، وهو ما ظهر من خلال

إضرابهم معًا. وهم في هذا لم ينبذوا العمل الطائفي في كليته، لكنهم نبذوا صيغته المشاعية قبل العصر الحديث. والمطلب الخاص بضرورة ربط المكافأة بالجهد الفردي يلقى قبولًا عامًا بين العمال في المجتمعات الحديثة. غير أن التغيير في الصيغة هنا يدعم رأي مور القائل: «إن العقد الاجتماعي الضمني غالبًا ما يكون عرضةً للاختبار الدائم وإعادة التفاوض»[٤٦].

كان معظم عمال المياومة يريدون التوصل إلى حالة توازن بين المكافأة الفردية وروح الاتحاد، على عكس رجال الصناعة البيروتيين المتفائلين مثل خليل غانم، الذي دافع عن مجتمعٍ متشرذم تقريبًا؛ مما يؤدي إلى ترك العمال تحت رحمة الأثرياء، لكن من الواضح أن أقلية من العاملين لم تكن تريد نظامًا يحجب الإنجاز الفردي كلية[٤٧]. نظرًا لأن بعض القيَّاسين كانوا يعملون لدى الأوروبيين وآخرين لدى التجار المصريين؛ فربما لهذا السبب كان من يعملون في خدمة الأوروبيين أكثر توقًا إلى إلغاء المشاركة الجماعية من العاملين في القطاع المصري فقط. كان العمل لدى الأجانب أكثر وفرةً ويتحصلون على أجورٍ أفضل بصورة أساسية؛ وبالتالي لم تكن تلك القطاعات من الطائفة ترغب في نظام الاقتسام. وأيضًا، كان بإمكان الوزَّانين العموميين بالإسكندرية ابتزاز قباطنة السفن الأجنبية، فيضطرون لرشوتهم في ظل التهديد بإعادة بضائعهم بحجة نقص الوزن[٤٨]. ولعلهم كانوا يرغبون في أن يضمنوا عدم ذهاب هذه الرشاوى أيضًا إلى الصندوق الجماعي المشترك لتُوزع بالتساوي على ٢٠٠ أو ٣٠٠ عامل مِنْ زملائهم. باختصار، فإن أثرًا من التأثر بالأوروبيين والرأسمالية تمثَّل في تزايد الفوارق الطبقية ليس فقط فيما بين الطبقات بل داخل الطبقات والممتلكات.

لقد انطوى مطلب الأجور الفردية على تعديلٍ هام في صميم خطاب الطبقة العاملة. فمع الإقرار القانوني في ١٨٥٨ بالمِلكية الخاصة للأرض، والإلغاء القانوني للعمل الإجباري في ستينيات القرن التاسع عشر، كان الاقتصاد المصري بأكمله يتحرك في اتجاه الرأسمالية وبعيدًا عن الامتيازات الطائفية ومجتمع ما قبل العصر الحديث. وفي ظل هذه الظروف، جاءت استجابة الوزَّانين بقدرٍ كبير من المعقولية؛ ففي نهاية الأمر، انتصروا حتى على العثمانيين المصَّرين مثل ناظر الداخلية نتيجة أسلوبهم في التفكير. وهنا نعود إلى موضوع المصالح والاستراتيجية. كان أغلب الوزَّانين والقيَّاسين من عمال المياومة يشعرون بأن مصلحتهم تكمن في إلغاء المشاركة الجماعية؛ نظرًا لأن مصر كانت تسير إلى اقتصاد من المحتمل أن يكون أكثر ديناميكية. وبالرغم من أن الوالي ومجلسه الاستشاري سنّوا تشريعًا سلَّم بانتهاء عديد من الامتيازات الطائفية للفترة ما قبل الحديثة والدخول إلى الاقتصاد المالي؛ فإن المصالح الخاصة بطبقة النبلاء والجهاز الإداري أو حتى فئة التجار استطاعت أن تعيق تنفيذ هذه القوانين.

وأثبتت الدولة عدم اتساقها مع التزامها بنظامٍ جديد لا يسمح إلا بقليلٍ من الامتيازات؛ إذ مرَّت السنوات دون تطبيق فعلي لإلغاء السخرة المفروضة لصالح أبعاديات الوالي والنبلاء، متأرجحة حول قضية ما إذا كان يتعيَّن على الوزَّانين أن يتقاضوا تعويضًا فرديًا أو جماعيًا، وأخفقت الدولة في التصرف بسرعة وحزم؛ لأنها كانت مشتتةً بين مصالح عدة، بما فيها جماعات ما زالت تتمتع بمزايا النبلاء والطوائف. وبعض النبلاء أنفسهم، الذي اجتازوا درجة

في سلم البرجوازية، كانوا واعين لميزة قيام سوقٍ للعمل يحقق مصالحهم في القهر والاحتكار. وآخرون مثل وكيل ناظر الأشغال العمومية كان ما يزال يريد الأجر الإضافي لكونه قادرًا على ابتزاز فئات معينة مثل طوائف النقل كي يملي عليهم أجورًا منخفضة. وحتى التجار المصريون، الذين يمكن أن يرحبوا بخصخصة الاقتصاد وإلغاء الامتيازات الطائفية التي يتمتع بها النبلاء. كانوا يدركون أنهم سيعانون من خصخصة الخدمات العامة مثل أعمال الموازين؛ وذلك لأنهم رأوا منافسيهم الأوروبيين ينتهزون الفرصة لصالحهم. وخلقت البرجوازية المزدوجة في مصر، سواء المحلية أو الكوزموبوليتانية، أوضاعًا للمنافسة الطائفية أدت أحيانًا بالتجار المصريين للتمسك بالاتجاه المحافظ عندما يبدو أن التغيير غير متناسبٍ ولصالح منافسيهم. وحققت طوائف التجار بشكل خاصٍ فوائد كثيرة في هذه الفترة باكتشاف أسلوبٍ معيَّن في الإحلال محل منافسيهم الأوروبيين متزايدي القوة. ومن دواعي السخرية، رغم أن بعض أنشطتهم كانت تشجع الخصخصة والنزعة الفردية، فإن الأوروبيين المغتربين أنفسهم شكلوا جماعة ذات امتيازات، مثل النبلاء؛ نظرًا لأن الامتيازات الأجنبية أتاحت لهم التهرب من دفع معظم الضرائب في مصر (وازدراء القوانين الأخرى)، وهو اختلاف أعطاهم ميزةً تفوقوا بها على التجار والمضاربين المصريين المحليين.

اضطرت الطوائف لخوض معارك عندما أرادت تنفيذ القوانين المؤيدة لها فعليًا. على أن الأساليب التي أظهر من خلالها رجال الطوائف وعيًا حادًا بمضامين الإصلاح القانوني لصالحهم تكشفت عن أهدافٍ جديدة للتوصل

إليها. فقد أعلن شيخ طائفة سائقي عربات الكارو العصيان المدني لكنه مضى إلى السجن بدلًا من أن يرضخ لما اعتقد أنه تبرع إلزامي غير قانوني من رجاله للخدمات الحكومية. وحينئذ راح يناضل من أجل مصالحه عبر تقديم العرائض لباقي النظّار وإلى رجال القانون. وأُثني عمال المياومة الوزّانون بالإسكندرية عن إضرابٍ عن العمل لإلغاء فرض المساهمة الجماعية التي كانت سائدةً في الفترة ما قبل الحديثة. ولا يبدو أن أيَّ نوع من هذه الأفعال التي جرت قد حدث من قبل لأسباب مماثلة من العمال رجالًا أو نساءً قبل قرن من ذلك الحين، وأن كلًا من التغيرات الاقتصادية والإدارية تساعد على تفسير هذه المصالح الجديدة والاستخدامات الجديدة لذخائرها من العمل الجماعي.

الإنتليجنسيا والمصالح الاقتصادية

نظرًا لأن المثقفين الساخطين لديهم شكوك أولية عن تنامي أغلب الثورات الحديثة؛ فإننا بحاجة إلى قياس درجة تكاملهم في الدولة والمجتمع أثناء حكم الولاة في مصر. وأنا أستعمل كلمة إنتليجنسيا لتحصر عددًا كبيرًا من الفئات المتعلمة في المجتمعات الحديثة تمثل أولئك المثقفين الذين يطرحون أفكارًا نقدية عن المجتمع، متفحصين الفروض المسبقة في محاولةٍ للتفسير التحليلي (٤٩)، واستنادًا لميروسلاف هروش Miroslav Hrosh، يمكننا أن نرى ثلاث شرائح منفصلة تتشكّل منها الإنتليجنسيا في الأمم الصغيرة في القرن التاسع عشر (٥٠). اشتملت الأولى على قطاعات نخبوية، اغتنت بشدة من خلال تلاحمها المباشر مع الطبقة الحاكمة التي لا يمكن اعتبارها مستغلةً، وتشتمل

الشريحة الثانية على المهنيين المستقلين مثل المحامين والأطباء والصحفيين، علاوة على الزعامة الدينية الشعبية، أما الشريحة الثالثة وهي الأكبر عددًا؛ فتكوَّنت من الجماعات المتعلقة التي تعمل مقابل الأجر، وتضم المسئولين الحكوميين الصغار والمتوسطين والموظفين (الكتبة والبائعين ورجال الدين)، وصغار الضباط وضباط الصف، والمدرسين، والممرضات، ورجال الدين من المستوى المتوسط والأدنى وطلاب المعاهد الدينية، والموظفين الذين تستخدمهم الدولة. وسوف أناقش هنا مثقفي العصر الحديث الذين تعلموا في المدارس الأهلية الجديدة، وإلى أي مدى استطاعوا أن يجدوا البيئات المناسبة لهم في الاقتصاد المصري أثناء وبعد ازدهار القطن، وسوف أفحص بعناية قطاعات من الإنتيليجنسيا ارتبطت غالبيتها على نحوٍ وثيق بالدولة، مثل خريجي المدارس العسكرية، في الفصل التالي، في ظل تأثير سياسات الدولة. ولقد احتل المثقفون موقعًا أقرب إلى نقطة تقاطع اقتصاد السوق مع ممارسات التوظيف الحكومية. وما هي المصالح التي أنشأوها في ستينيات وسبعينيات القرن التاسع عشر؟، وما هي الموارد التي حصلوا عليها ضمن ترتيباتهم لتحقيق تلك المصالح؟ وما هي التهديدات التي تعرضت لها مصالحهم؟ هل كانت توجد أمور مشتركة بينهم وبين الممثلين الرئيسيين في الثورة؛ أي الطوائف والفلاحين المتوسطين؟

كان التعليم في مصر قبل القرن التاسع عشر في أغلبه يتولاه رجال الدين المسلمون، الذين أداروا مدارس تحفيظ القرآن والمعاهد الدينية، ثم دخل التعليم العلماني الحديث بإشراف الدولة في عصر محمد علي. وفي البداية، أرسل

السادة العثمانيين إلى أوروبا لمزيد من التدريب، إلا أنه من أجل الاستمرار تقرر إنشاء مدارس متخصصة في مصر، بينها مدارس معادِلة للمدارس والمعاهد العليا. كما بدأ يسمح لبعض أبناء البلاد بدخول المدارس؛ وإن ظلوا أقلية. بعد هزيمة محمد علي في ١٨٤١ على أيدي القوى الأوروبية بدأ في إنقاص استثماراته الحكومية في النظام التعليمي. وواصل خلفاؤه عباس وسعيد مزيدًا من خفض الإنفاق على المعاهد التعليمية المدنية (الأهلية). وفي مطلع عام ١٨٦٣، استأنف إسماعيل إحياء نظام المدارس الحكومية، مستغلًا دخل القطن المزدهر لينفق منه على بناء المدارس، وتعيين المدرسين، وتوزيع الكتب الدراسية. وراحت المدارس العليا الجديدة تغذي المعاهد بتعليمٍ عالي المستوى، بما فيها المدارس العسكرية، حيث تضمنت مناهجها الدراسية الرياضيات والهندسة والتاريخ واللغات الأجنبية، وغيرها من المقررات العلمانية. وبين عامي ١٨٦٣ - ١٨٨١، تخرَّج من المدارس الجديدة نحو ١٠ آلاف طالب.

ومع أن خريجي المدارس الأهلية كانوا في أغلبهم أساسًا من بين الأسر العثمانية والشراكسة؛ إلا أن بعض المدارس فتحت أبوابها لتسمح بدخول أبناء البلاد من المصريين. ولم تكن هناك سوى نسبة ضئيلة فقط من إجمالي طلاب المدارس الأهلية جاءت من عائلات مصرية بارزة. غير أن هذه المدارس وفَّرت لهم الوسيلة الرئيسة ليتبوءوا المراتب العليا للإنتليجنسيا الحديثة. بطبيعة الحال، تسيد أبناء البلاد الأصليون المعاهد الدينية الإسلامية، بيد أن رجال الدين استطاعوا بعد قليل أن يستحوذوا على هذا النوع من الموارد والقوة التي هيمنوا عليها في القرن الثامن عشر. وظلت المدارس العسكرية

توصِد أبوابها أمام الجميع ما عدا أبناء النخبة العثمانية المصرية، ولكثير من الطلبة المدنيين لم يكونوا من كبار العائلات العثمانية، بل من الجنس الشركسي الذين أصبحوا يتحدثون العربية. وكان المثقفون الشراكسة غالبًا ما يصنَّفون ضمن المصريين من أبناء البلاد. والمرجح أن أكثر المثقفين الذين عانوا من الظلم كانوا أبناء البلاد المصريين ومعهم الشراكسة على يد قلةٍ تافهة العدد من أبناء ملاك الأراضي الذين وجدوا أنهم ممنوعون من الترقي بسبب العثمانيين، أما باقي الشراكسة المصنفين مع العثمانيين فقد كانوا يمقتون أبناء البلاد المصريين. ورغم وجود بعض المعلومات في دار الوثائق القومية بمصر حول وضع خريجي المدارس الأهلية؛ إلا أن الوثائق التي استطعتُ فحصها لا تلقي ضوءًا على الفروق العرقية الدقيقة بين الخريجين. لذلك؛ فإن الملاحظات التالية تنطبق على المثقفين ككلٍ وليس على أبناء البلاد المصريين فقط (وهم قلة صغيرة على أية حال). والمواقع التي شغلها الجيل الجديد من المثقفين الذين تعلموا في المدارس الأهلية وملأوا مختلف جهات المجتمع في ستينيات وسبعينيات القرن التاسع عشر يوضحها الجدول (٢-٤).

جدول (٢ – ٤)

مواقع خريجي المدارس الأهلية ٦٤ – ١٨٧٨

الموقع	العدد	النسبة المئوية
	الوزارات الحكومية المركزية	
وزارة المالية	٥	
وزارة الخارجية	١	
وزارة الداخلية	١	
وزارة العدل	٣	
وزارة الأوقاف	١٠	
وزارة الأشغال العمومية	٤	
إجمالي	٢٤	٠.٣٪
	الهيئات والخدمات الحكومية المركزية	
مطبعة بولاق	٣٧	
الخدمات الصحية	٥٨	
الإشراف	٧	
الأشغال العامة	٥٣	
السكك الحديدية	١٨١	
التلغراف	٧٤	
هيئة الترجمة	١٩	
إجمالي	٤٢٩	٤.٦٪

الموقع	العدد	النسبة المئوية
	الخدمات العسكرية	
وزارة الحربية		
والمدارس العسكرية	١.٨٦٠	
الأسطول	٨٣	
إجمالي	١.٩٤٣	٢٠.٩٪
	الخدمات الإقليمية والبلدية	
جمارك إسكندرية	٨	
موظفون في المحافظات	٢٥	
موظفون في مديريات	٥٧	
الأقاليم	٢	
سك العملة	٩	
مهندسو التفتيش	٦١	
الخدمة بدوائر الوالي		
إجمالي	١٦٢	١.٧٪
	التعليم	
مدرسو المدارس		
(من الجنسين)	٥٧	٠.٦٪
	وظائف بالقطاع الخاص	
عائدون لأسرهم بعد التخرج	٢.٦٧١	٢٨.٦٪
	آخرون	
انتقالات بين المدارس	٣.٦١٦	٣٨.٩٪

الموقع	العدد	النسبة المئوية
وفيات	٢٨٢	٣٠.٠٪
مبعوثون إلى أوروبا	١١٩	١.٣٪
إجمالي	٩.٣٠٣٪	١٠٠٪

المصدر: مصر: دار الوثائق القومية – محفوظات مجلس الوزراء – نظارة المعارف – ٤أ – موضوعات مختلفة – ٤ مايو ١٨٨٠.

توضح الأرقام الواردة في جدول (٢ – ٤) أن خريجي المدارس الأهلية حققوا نجاحًا ضئيلًا في اختراق الوزارات الحكومية المركزية عالية المقام في القاهرة والمراكز القوية والمميزة. وبغض النظر عن نظارة الحربية، فإن نظارة الأشغال العمومية هي الوحيدة التي استوعبت عددًا كبيرًا (مصنفة كهيئة في تقرير عام ١٨٨٠) وعينت فيها ما يصل إلى ٥٠ موظفًا كمهندسين في مواقع المشاريع وليس في الإدارات الحكومية بالقاهرة. في حقيقة الأمر، أبدى البعض تبرُّمه من نوعٍ معيَّن من الألقاب مثل «رئيس خراطة بمسبك المعادن»، الذي يوحي أكثر بكونه وصفًا لعاملٍ فني ماهر وليس مهندسًا حديثًا[٥١]. كما ازدادت الوظائف في الهيئات المتخصصة مثل مطبعة بولاق، وقلم الترجمة، والخدمات الصحية؛ إلا أن معظم المعينين في الخدمات الصحية شغلوا مواقعهم بالأقاليم في مناطق بعيدة عن القاهرة، وتولوا أعمالًا تنطوي على مخاطر؛ مثل فحص أشخاص من المحتمل إصابتهم بعدوى مرضية. ويلاحظ أن جميع الإدارات الحكومية المركزية لم تستخدم سوى نحو ٥٪ فقط من الخريجين. ووظفت الإدارات البلدية والمحلية مع إدارات التعليم (بكل

المدارس الأولية العديدة بالأقاليم) أكثر قليلًا من ٢٪؛ وبين هؤلاء المستخدمين الحكوميين عدد قليل من النساء لا يعتد بنسبتهم. وفي عام ١٨٧٢ انتظم بمدرسة القابلات ٣٢٣ طالبةً، وفي أواخر السبعينيات توقف سجل المدارس الحكومية الأولية للبنات عند ٤٠٠ طالبة. كما التحق عدد قليل من الفتيات المصريات بالمدارس الأوروبية(٥٢)، ووجدت النساء وظائف في سلك التدريس، والتمريض، والطب، والبعض خدمن بالجيش في أعمال ذات صلة بالطب حتى أثناء الحرب في الحبشة (عام ١٨٧٦).

كما لوحظ أعلاه، قُبل نحو خُمْس الخريجين في المدارس العسكرية أو نالوا وظائف بالجيش، حيث وجدوا أن الأجور منخفضة، والنظام صارم، وأن وظائفهم في مواقع عسكرية متنقلة أو حتى في ساحات القتال بأفريقيا، وإن ظل من غير المعلوم المدارس الأخرى التي انتقل إليها هذا العدد الكبير من هؤلاء الطلاب، رغم ظني بأنهم ذهبوا إلى المدارس المهنية للتدريب على تشغيل الآلات الميكانيكية، ونظرًا لأنني لم أجد لنحو ربع خريجي المدارس الأهلية مكانًا في الوظائف الحكومية، أو أنهم اختاروا عدم التوظف، الأمر الذي يحتمل عددًا من التأويلات. وعلى أسوأ الفروض يبدو أن عددًا ممن لم يجدوا وظائف حكومية قد حاق بهم الفقر، ومن بينهم حتى مَن هم على صلة بمهنة الطب. وهو ما قد يبين أن العمل الخاص لم يكن مربحًا على الأغلب إلى هذا الحد، وربما كان آخرون على درجةٍ من الثراء الشخصي أتاح لهم أن يتولوا إدارة مزارع عائلاتهم. ولنتذكر رغم ذلك أن هذا كان في زمن زيادة النمو السكاني وتفتيت الملكيات الزراعية. وكما سبق وشاهدنا، فقد تناقصت المِلكية

الزراعية لأسرة سعد زغلول من ٣٣٠ فدانًا لمؤسس الأسرة إلى ١٥ فدانًا في المتوسط لكل فردٍ من الورثة في مدى زمني لم يتجاوز ١٥ عامًا. وبالنسبة إلى عائلات كثيرة مثلها، كانت الوظيفة الحكومية مرغوبةً كبديل، وعدم الحصول عليها ربما كان مدعاةً للإحباط.

يبين هذا المسح للوظائف التي شغلها خريجو المدارس الأهلية، أن عددًا كبيرًا منهم عانى من العديد من الشكاوى التقليدية التي تحفز المثقفين في العالم الجديد لتطوير ثقافة الخطاب النقدي. فقد استُبعدوا من الناحية الواقعية من تولي الوظائف العليا المرغوبة في الوزارات المركزية بالدولة، ووجد أغلب هؤلاء الخريجين أنفسهم منفيين بالأقاليم أو منقولين إلى وظائف بالجيش، هذا إذا وجدوا الفرصة للتوظيف بالحكومة على الإطلاق. وكثيرًا ما كانوا يتسلمون رواتبهم الضعيفة، في أواخر سبعينيات القرن التاسع عشر، متأخرة عن موعدها المستحق بسبب أزمة الديون. وأستطيع هنا أن أروي نادرةً كدليلٍ على عدم رضاء عدد من هؤلاء المثقفين. وهذه القصة حكاها مراقب سويسري يدعى جون نينيت، عن كيف أن محمد أفندي، دارس الفرنسية، وابن أحد عُمَد القرى بالبحيرة، اشتغل في أول حياته المهنية لدى بعض السادة العثمانيين والشراكسة مجرد كاتب بأجرٍ بخس، ولم يرفعوا أجره إلا بناء على تدخل نينيت. وقد رأى نينيت نماذج عديدة مماثلة، حتى في فترة ولاية محمد علي، لشبان مصريّين متعلمين تعليمًا عاليًا، قائلًا إنه: «سعيًا لنفيهم من القاهرة، استقروا بالأقاليم كموظفين ومترجمين، وهو ما جعلهم رجالًا ساخطين»(٥٣).

ولملاحظات نينيت أهميتها؛ إذا أخذنا في الاعتبار التظلمات العديدة التي

قدمها العاملون أصحاب الياقات البيضاء إلى نظارة الداخلية في عصر إسماعيل، يشكون من هزال الأجور، وظروف العمل السيئة. ففي ١٨٧٣، قال أبو النواس موسى، وهو ممرض بمستشفى بالإسماعيلية إن عائلته لا تستطيع العيش على مرتبه الذي يقل عن جنيه مصريٍ واحد شهريًا، وأنه يقبل حتى بأن يعمل بوظيفة شاقة ولتكن سائقًا إذا كانت تحقق له أي زيادة. ولم يكن الممرضون فقط من يتقدمون بالشكاوى، بل حتى الأطباء كانت لهم شكاواهم؛ فقد كتب علي راسخ كبير الأطباء بحي الأزبكية العتيق بالقاهرة عام ١٨٧٥ أن تصنيفه المدني توقف عند رتبة الملازم طول عشرين عامًا، براتبٍ يعجز عن الوفاء بمتطلباته، وتقدم بطلبٍ لنقله. أيضًا، الطبيب محمد توفيق الذي أمضى زمنًا طويلًا في الحرب الروسية العثمانية، ثم عيَّنوه بعد عودته في وظيفةٍ بمدينة أسيوط بالصعيد، وكان يرغب في الانتقال منها بسبب شدة الحرارة. كما تكررت طلبات النساء العاملات في مهنة الطب للانتقال، إما بسبب ضعف الأجور أو لرغبتهن في الإقامة قريبًا من أسرهن؛ كذلك تضمنت شكاواهن البؤس الذي يلاقينه في العمل أو مضايقات الرؤساء. والعاملون بالطب (زوجًا أو زوجة)، أحيانًا ما كانوا يجبرون على العيش منفصلين إذا انتقل أحدهما بينما لا يوجد مكان للآخر في الموقع الجديد. وبالنسبة إلى المنح الحكومية، مثل أنظمة المعاشات، التي كانت مصممةً للنخبة العثمانية المصرية، فقد احتاجت من الموظفين الصغار كالمدرسين أن يخوضوا معارك طويلة للحصول عليها.

وتُبرِز العرائض صورةً حية بكل الألوان عن خريجي المدارس الأهلية ذوي الأجور المنخفضة، الذين يتولون وظائف فيما كانوا يعتقدون أنها مناطق

نائية حارة، محبطين من ظروف العمل وسبل الترقي المسدودة. فقد كتبت الحكيمة فطومة أفندي تشكو من أنها تُركت بلا وظيفة في المنصورة دون أي توجيهٍ حتى إنها تفكر في البحث عن عملٍ خاص. وبطبيعة الحال، لا يمكن أخذ الشكاوى بالمعنى الظاهري؛ ذلك لأن الموظفين ربما كانوا يبالغون في تقدير حجم مشاكلهم لتكون مؤثرةً. من الجانب الآخر، فإن الملاحظات الرسمية على الالتماسات في معظم الأحيان تفصح عن عرض الموظفين للحقائق، رغم أن كبار المسئولين نادرًا ما كانوا يشعرون بأن لديهم الموارد التي تمكّنهم من حل المشاكل المعروضة.

ونحن ندرك من مصادر أخرى أن موظفي الدولة واجهوا مصاعب اقتصادية. على سبيل المثال، عانى كل المستخدمين في الإدارات الحكومية في سبعينيات القرن التاسع عشر من آثار ارتفاع التضخم، وتجاهلت الحكومة المصرية أن تسكَّ نقودًا كافية لمواجهة الطلب، وهو ما أدى إلى تداول أعداد كبيرة من العملات الأوروبية في أنحاء البلاد. ومع ذلك، أفرطت الحكومة في إصدار عملات صغيرة القيمة من النحاس كان الطلب عليها أقلَّ نسبيًا من المعروض؛ وبالتالي انخفضت قيمتها بشكلٍ واضح. ويُعزى جزء من أسباب انخفاض القيمة التي انعقد عليها رأي المصريين في سياسة الحكومة برفض قبولها عند سداد الضرائب، ورسوم الجمارك، أو حتى لأي أغراض أخرى. ورغم هذا؛ كانت الدولة تدفع ١٠٪ من جميع الرواتب بهذه العملة، طبقًا لقيمتها الظاهرية، وكانت العملة النحاسية تُسكّ أساسًا بفئة القرش الواحد. لكن بحلول عام ١٨٧٢، أصبحت قيمته في الشارع مجرد ربع قرش؛ وبالتالي

هبطت المتحصلات الرسمية لمستخدمي الحكومة بنسبة ٧.٥٪ من هذا الجانب بمفرده في غضون سنوات قليلة فقط[٥٥]. وفي أواخر سبعينيات القرن التاسع عشر، بالطبع، انخفضت أجور موظفي الحكومة بمقدار عام ونصف كمتأخرات فات أوان استحقاقها؛ مما أدى لإثارة الاستياء سواء من الخديوي أو دائنيه الأوروبيين.

إذن؛ تسببت البطالة في تحويل المثقفين في مصر إلى متطرفين، لا يناسبون الاندماج في التراكيب النخبوية، ومضطهدين، حينئذ كان لدى بعضهم حافز قوي تجاه التطرف[٥٦]. وحتى عندما كان خريجو المدارس الأهلية يجدون وظيفةً بالحكومة كانت لا تَعِد بأكثر قليلًا من راتبٍ شحيح، وشروط عمل رديئة، وتأخير صرف المرتبات عن موعدها المستحق في أغلب الأحيان، ومهن موصد أمامها سبل الترقي من العثمانيين والأوروبيين. وسوف يتضح في الفصل التالي أن بعض المثقفين من الشراكسة والمصريين أبناء البلاد كانوا يتشاركون في مصالح هامة مع صغار الضباط ومع الطوائف المرتبطة بعقود مع الدولة. إن الدور المعارض للمثقفين في الثقافة العامة كخبراء في مختلف الشئون، وصحفيين ووسطاء للمعلومات، جعل منهم مشاركين أساسيين في ثورة ١٨٨١ – ١٨٨٢.

هيمن على الحياة الاقتصادية بمصر في السنوات السابقة مباشرة على الثورة انفجارٌ سكاني ترافق مع أسعار أفعوانية للقطن، وأزمة الديون. ورؤية هذه الفترة كحالة من الآمال والتوقعات الناهضة التي تحطمت فجأة، مؤدية إلى الإحباط المتفشي والثورة، سيكون تبسيطًا فادحًا. ورغم كل شيء، لم تكن

الأوقات الزاهية في ستينيات القرن التاسع عشر زاهيةً للجميع؛ ذلك لأن ازدهار القطن واكَبَه في التوقيت نفسه إصابة الماشية بالطاعون، محطمًا الثورة الحيوانية. كما أن التحول المفاجئ إلى المحاصيل النقدية، أصاب كثيرًا من الفلاحين بسوء التغذية، عندما توقفوا عن زراعة ما يكفيهم من محاصيل غذائية. ولحق الضرر بالتجار المتعاملين مع الخارج وبعض الطوائف الأخرى من جراء وسائل النقل والتكنولوجيا الجديدة. ووجد بعض عُمَد القرى أنفسهم قادرين على اللحاق بالعثمانيين المتحضرين في إنشاء المزارع الكبيرة في سبعينيات القرن التاسع عشر، وحصلوا على امتيازات ضريبية عن طريق دفع مبلغ كبير من المال دفعة واحدة (المقابلة) في مقابل خفض الضرائب عليهم بالتالي. وفي قاع مجتمع الريف، مع ذلك، شهدت سنوات الازدهار بوضوح فرار الفلاحين على نطاق واسع نتيجة للضرائب المتصاعدة أو حبوسات الرهنيات على أراضيهم أو الغرق في الديون. كما أسهمت معدلات الزيادة النسبية للنمو السكاني في عمليات تفتيت الملكيات الزراعية. ويُقدر أوين نسبة الفلاحين المعدمين الذين لا يملكون أرضًا زراعية بنحو الثلث في سبعينيات القرن التاسع عشر. وبالتأكيد، فإن هذه نسبة غير مسبوقة في حجمها؛ وقاد إلى هذه الحالة كل من تعدِّي كبار الملاك على أراضيهم والضغوط الديموجرافية. وقد أثرت بعض التطورات الاقتصادية على القطاعات المختلفة من السكان على نحو متباين. فعلى سبيل المثال، لعل انخفاض أسعار المحاصيل الزراعية في أوائل القرن التاسع عشر قد ألحق الأضرار بالفلاحين غير أنه ساعد سكان المدن؛ نظرًا لأنه يبدو أن الثورات تندلع أثناء صعود اقتصادي عقب انكماش

عميق، فإن ما أقدمه من أدلة لا تدعم نظرية المنحنى J، والأهم من ذلك أن التأثير غير المتكافئ لحدٍّ كبير للتغيير الاقتصادي في هذه الفترة، التي نناقشها الآن، يطرح للتساؤل أي نظرية تعتمد على معايير كونية مثل عمليات الزيادة والنقصان في ثروة كل فرد؛ لأن هذه العمليات تخفق في تناول كيفية توزيع هذه الثروة. كما أن تفسيرات النظريات الاقتصادية لا تتناول منابع الاستياء غير الاقتصادية مثل الرغبة في نمطٍ مختلف للحكم أو السخط الناجم عن التعديات الأجنبية.

في العامين الأولين من ثمانينيات القرن التاسع عشر تعرَّض بعض المصريين لإحباطات اقتصادية، وإن لم تكن أشد كثيرًا من الأعوام السابقة عليها؛ إلا أنها أقرب لأن تكون مصالح اقتصادية جديدة. فقد كان للفوائد المستمرة الناجمة عن القطن كأحد المحاصيل النقدية تأثيرٌ على احتمالات زيادة مِلْكية الأسر الفلاحية وزيادة آفاق الربحية من أي وقت مضى، حتى وجد صغار ومتوسطو الفلاحين أنهم يدفعون الضرائب بنفس المستويات المحددة خلال فترة ازدهار القطن؛ نظرًا لأن الحكومة لم تضع في اعتبارها الانهيار الذي أصاب أسعار القطن فيما بعد. وساد الاستياء والمرارة بين عُمَد القرى وكذلك الفلاحين من دفع ضرائب أعلى من التي يدفعها النبلاء أصحاب الامتيازات، بالرغم من الإنتاجية الأعلى بكثير لمزارعهم مقارنة بملكياتهم المتضائلة، واضطرارهم للدخول في منافسة على الأرض مع النبلاء، الذين استخدموا القوة ومناصرة الدولة لهم لزيادة مساحة مزارعهم زيادة هائلة(٥٧). وقد خلق تدفق المضاربين الأوروبيين إلى مختلف أقاليم القطر بعد إنشاء المحاكم المختلطة

في ١٨٧٦، منافسًا جديدًا للفلاحين: الأجنبي مُقرِض النقود بقدراته الجديدة على حبس الرهونات على ممتلكاتهم. وتركَّزت المصالح المحددة لأعيان القرى والفلاحين المُلَّاك عند هذه النقطة في خفض الضرائب على الأرض ووضع حلّ لمزارع النبلاء المتضخمة واستبعاد الأجانب مقرضي النقود والمحتالين المتعاملين في حبوسات الرهونات. كان دخول القطن (ملك المزروعات) بمثابة خلق الشروط، أو حتى تقويتها لحد كبير، لهذه الاعتبارات، إلا أنني أريد التأكيد على أن هذه المصالح كانت على أية حال مقدِّمات أخذت تتشكل وتتمحور بالتدريج. ويبدو أن بعض أعيان الريف رحبوا في البداية بالانخراط الأوروبي المتنامي في الشئون المالية المصرية، معتقدين لسذاجتهم أن هذا قد يؤدي للحد من الفساد؛ وفي ١٨٧٩، كانت معظم هذه المشاعر قد تبخرت أمام ارتفاع الضرائب والآثار المخرِّبة للمحاكم المختلطة. كذلك كانت طوائف المدن تريد خفض الضرائب علاوة على الحدِّ من أنماطٍ معيَّنة من السيطرة الاقتصادية الأوروبية. ومع هذا، بدا لهم أن الدولة تحرِّض على الاختراق الأوروبي؛ وخلقت انطباعًا بأنها متذبذبةٌ في سياساتها تجاه الطبقة العاملة؛ فقد ألغت العمل الإجباري قانونًا، وظلت تمارسه فعلًا، وتأرجح المسئولون صعودًا وهبوطًا في أمر خصخصة طوائف الوزَّانين والقيَّاسين. لذلك؛ طورت الطوائف أسلوبًا للحصول على مزيد من التأثير على صانعي القرار في نظارة الداخلية.

أخيرًا، حصل المثقفون أيضًا على وضعية جديدة ومصالح جديدة في هذه الفترة. فمنذ عام ١٨٦٣ أتاحت الثروة التي جلبها القطن لإسماعيل إنشاء

شبكة من المدارس الأهلية الجديدة لتدريب موظفين للمستقبل للمستوى الأقل، ومدرسين ومترجمين، حتى إن جزءًا لا بأس به يبلغ ١٠ آلاف أو نحو ذلك من الرجال والنساء في سن الشباب نالوا تعليمهم في سياق هذا النظام بين عامي ١٨٦٣ - ١٨٨١، بيد أنهم لم يحصلوا بأية حال من الأحوال على أحلامهم الوظيفية ووجدوا أنفسهم مبعدين إلى الأقاليم برواتب متدنية تدعو للرثاء. وكطبقة ذات راتبٍ، عانى موظفو الحكومة من بين هؤلاء من جموح التضخم الزائد في ستينيات وسبعينيات القرن التاسع عشر، الذي فاقمت منه الدولة بدفع عُشْر مرتباتها عملات نحاسية عديمة القيمة فعليًا. وفي أواخر سبعينيات القرن التاسع عشر، كانت الرواتب تصل متأخرة بمعدل ١٨ شهرًا. إن عدم انسجام المثقفين مع المجتمع وبشكلٍ خاص في التراكيب الحكومية يعتبر غالبًا من أسباب ثوراتهم في التاريخ الحديث. فقد كان هؤلاء المثقفون يطوِّرون مصالحهم بامتلاك وسيلة تعينهم على تولي وظائف حكومية أفضل، ورواتب أعلى، وممارسة تأثير أكبر على سياسات الدولة. وكما لوحظ أعلاه، ساعدت صلاتهم بصغار الضباط، ودورهم كوسطاء للمعلومات لعامة المتعلمين على تجهيزهم لدور هامٍ في الثورة.

وهكذا تأثر الفلاحون وعمال المياومة والمثقفون من الإحباطات الاقتصادية في سبعينيات القرن التاسع عشر، بعنف أشد مما لاقوه من النخبة الحاكمة للعثمانين المصريين. وتعززت الفوارق الطبقية بصورةٍ أوضح بعد انطلاق القطن (المحصول النقدي) إلى الأسواق العالمية. وقد شجعت الآثار المتباينة للنمو السكاني والتضخم، وارتفاع الضرائب، وحالات الركود

الدورية، على تأجيج الصراع بين الطبقات الاجتماعية وبداخلها. لقد جسدت هذه القضايا الاقتصادية والديموجرافية تحديًا جامحًا صعبًا أمام الدولة، ومن ثمَّ علينا أن نتحوَّلَ إلى تناول تأثير الدولة على هذه الفئات المدنية؛ لأنها،بمشاركة الاقتصاد، كانت القوة الاجتماعية بإمكانياتها الأعظم التي يتسنى لها التأثير على حيوات الناس.

الهوامش

(1) Davies, J – Curve, in Graham and Gurr, Eds, *Violence in America* ١٩٦٩ Gurr, *Why Men Rebel* ١٩٧٠، ص ٨٥ – ٩١، ١٠٥ – ١٠٩.

(2) Tilly, *From Mobilization to Revolution*. ١٩٧٨

(٣) بركات، *«التطور»* ١٩٧٧، خاصة الفصول من ٢ – ٤، هنتر *«مصر»* ١٩٨٤.

(٤) كونو ١٩٨٨/ ١١١، ١٣٥: ١٩٨٥، الفصل ٣؛ رودنسون، *«الإسلام والرأسمالية»* ١٩٧٣.

(5) Chartier, *Cultural History* ،١٩٨٨ فصل ٦، Brym, *Intellectuals and Politics*. ١٩٨٠. ص ١٥ – ١٧

(٦) كونو، ١٩٨٠: ٢٤٥ – ٢٧٥.

(٧) (الحوادث الداخلية) *وادي النيل*، جزء ٤، رقم ٢٢ (٩ ربيع الثاني ١٢٨٧/ ٩ يوليو ١٨٧٠).

(٨) بانزاك ١٩٨٢: ١٠٠: تقديرات السكان، ص ٩٩.

(9) Goldstone, *Revolution and Rebellion* ١٩٩١، ص ٢٤ – ٢٧، ٢٨٣ – ٢٨٤.

(١٠) الطهطاوي، *«المناهج»* في *«الأعمال»* ١٩٧٣، ١: ٢١٦ – ٣١٧.

(١١) عيسوي باشا، *«التاريخ الاقتصادي»* ١٩٦٦، ص ٤٥٠ – ٤٥١، ملاحظات عيسوي في ص ٤٤٩.

(12) Goldstone, *Revolution and Rebellion*. ص ٨٨ - ٩٨.

(١٣) المعالجة المحددة لازدهار القطن في أوين *«القطن»* ١٩٦٩، فصل ٤، وحكاية أن شركة أوروبية واحدة تعمل في مصر أثناء هذه الفترة وردت في: Landes, *Bankers and Pashas*, ١٩٥٨.

(14) Baer, *Social History* ١٩٦٩، ص ٧٠، قارن PRO, FO ٧٨/ ٢١٨٦ مور، مذكرة الإسكندرية ٢٦ سبتمبر ١٨٧١.

(15) Owen, *Cotton*. ص ١٤٧ - ١٤٩.

(16) Stuart, *Egypt after the War*. ١٨٨٣، ١ : ١٠٣.

(17) Owen, *Cotton* . ص ١٥١.

(18) Paige, *Agrarian Revolution* ١٩٧٥، ص ١١ - ١٧، ١٢٠.

(19) Stuart, *Egypt after the War*. ١٨٨٣، ١ : ١٠٣.

(٢٠) المرجع السابق، ١ : ٣٤. بركات، *«تطور»* ص ٧١ - ١٤٨.

(٢١) المرجع السابق، ص ١٤٣.

(22) PRO. FO ٢٠، ١٤١/ Carr/ Borg رقم ١٤، طنطا ١١ يونيو ١٨٧٨.

(٢٣) بركات، *تطور*، ص ٣٣٨ - ٣٣٩.

(24) Owen, *Middle East* : ١٩٨١، ص ١٤٦ - ١٤٧ Brown, *Peasant Politics* ١٩٩٠ ص ١٤ - ١٥ وفي مواطن أخرى.

(25) Scholch, *Egypt for Egyptians!* - ١٩٨١، ص ٣١٩ - ٣٢٠، ملاحظات ص ٢٨.

(26) Foreign Office Confidential Print 4661, War Office intelligence Branch تقرر ١٣ يوليو ١٨٨٢، في Bourne and Watt, eds, British Dcuments on Foreign Affairs. ٩ : ١٤٠ ، ١٩٨٤

(٢٧) على سبيل المثال، لنأخذ مصر، دار الوثائق القومية، نظارة الداخلية، مكاتبات عربي، محفظة ١٠ «تقرير من فلاحين» شيخ حصة بروي المادلو ٢١ صفر ١٢٨٩/ ٣٠ أبريل ١٨٧٢، حيث يبلّغ الفلاحون عن ثلاثة من العُمَد للحكومة المركزية بأنهم يمارسون الاستبداد، وأبلغتني عفاف مرسوت أن الالتماسات المقدمة من الفلاحين التي يشكون فيها من استبداد العُمَد كانت كثيرةً في فترة محمد علي أيضًا (لقاء شخصي، ١٠ ديسمبر ١٩٩٠).

(٢٨) تقرير War Office Intelligance Branch, in Bourne and Watt, eds, *British Documents on Foreign Affairs* ٩: ١٤٠ - ١٤١.

(29) Baer, *Landownership* ١٩٦٢، ص ٣٦: Richards, *Egypt's Agricultural Development* ١٩٨٢؛ ص ٤١ - ٤٢.

(٣٠) دار الوثائق القومية، محفوظات مجلس الوزراء، الحقانية، ٢/ ١، قوانين متنوعة بتاريخ ١٨٨٢.

(31) Stuart, *Egypt after the War,* ٢: ٢٠.

(32) Sewell, *Work and Revolution.* ١٩٨ الفصل ٧

(33) Moore, *Injustice.* ١٩٧٨، ص ٩١١ - ٦٢٢

(34) Goldberg, Tinker, *Tailor, and Textile Worker* ١٩٨٦Lockman and، خاصة ص ٧٨، انظر أيضًا: Beinin, *Workers on the Nile* ،١٩٨٨، ص ٣٢ - ٣٥، رغم أنهما يقران باستمرار الطوائف، فإن تشخيصهما للطوائف بوصفها ذات روابط أميرية وإدارية أولية بالدولة، تفتقر إلى الاستقلال النقابي أو المغزى الاجتماعي قد أصابني بصدمة؛ لخطئه على الأرجح، حتى أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين. وكما سوف أوضح - على وجه التأكيد لا يقدمان عرضًا صحيحًا للطوائف في الفترة ١٨٥٨ - ١٨٨٢.

(٣٥) دار الوثائق القومية، نظارة الداخلية، مكاتبات عربي، محفظة ١٠، أحمد طلعت / ناظر الداخلية. ٢٠ صفر ١٢٩٠/ ٢٠ أبريل ١٨٧٣: ٢٢ صفر ١٢٩٠/ ٢٢ أبريل ١٨٧٣.

(36) PRO, FO ١٤١/ ٧٣، تقرير بورج / ستانتوس، ٢٠ سبتمبر ١٨٧٠.

(٣٧) دار الوثائق القومية، بطاقات الدار، ٢٦٦ ضرائب، قرار المجلس الخصوصي، ١١ رمضان ١٢٨٠/ ١٩ فبراير ١٨٦٤.

(٣٨) دار الوثائق القومية، نظارة الداخلية، مكاتبات عربي، محفظة ١٣، التماس المنصورة في صفر ١٢٩١/ مارس - أبريل ١٨٧٤؛ محفظة ١٤، محمد قاسم وكيل المحافظة/ نظارة الداخلية، القاهرة، ١٣ شعبان ١٢٩١/ ٢٥ سبتمبر ١٨٧٤؛ Kusel, *Englishman's Recollections* ١٨١٥، ص ١٩ - ٢٠.

(39) PRO, FO ‏١٤١/ ٧٣ بورج / ستانتوس، ٢٠ سبتمبر ١٨٧٠.

(٤٠) دار الوثائق العربية، مكاتبات عربي، محفظة ١١، عرضحال أحمد محمد شيخ طائفة العربجية القصار، محفوظة مع محمد زكي / ناظر الداخلية، ٣ شعبان ١٢٩٠/ ٢٦ سبتمبر ١٨٧٣، لأعمال البناء في حي الأزبكية العتيق بالقاهرة في أوائل سبعينيات القرن التاسع عشر، انظر: بهرنز أبو سيف، «الأزبكية» ١٩٨٥، فصل ٧.

(٤١) أنا مدين بالشكر للدكتور حسنين ربيع من جامعة القاهرة بهذه المعلومات.

(42) Masters, *Western Economic Dominance* ‏، ١٩٨٨ ص ٥٤.

(٤٣) دار الوثائق القومية، نظارة الداخلية، مكاتبات عربي، محفظة ١١، تقرير من شيخ وعُمَد تجاريات الغلال والأقطان بمنيا البصل، ١٠ ربيع الأول ١٢٩٠/ ٨ مايو ١٨٧٣؛ نحو ٤٠ توقيعًا، أغلبهم مسلمون.

(٤٤) دار الوثائق القومية، نظارة الداخلية، مكاتبات عربي، محفظة ١١، محافظ إسكندرية / ناظر الداخلية، ٢١ جمادى الثاني ١٢٩٠/ ١٦ أغسطس ١٨٧٣.

(٤٥) دار الوثائق القومية، سجلات نظارة الداخلية، وارد ضبطيات، ١٩ مصفح / ٢٤ / ٢٤، نظارة الداخلية / دواوين ١٨ ذو القعدة ١٢٩٦/ ٣ نوفمبر ١٨٧٩.

(46) Moore, *Injustice* ‏. ١٨٩ ص ٢٠٣، قارن ص

(٤٧) في اليوم التالي مباشرة لاتخاذ قرار ضد الروكة، وصلت إخبارية للوزارة بأن بعض القيَّاسين يشكون من فكرة أنه يتعيَّن على كل عاملٍ أن يدفع عن وقت عمله بصورة فردية، وتقترح التعبيرات، مع ذلك أنهم كانوا أقلية (دار الوثائق القومية، سجلات نظارة الداخلية، وارد ضبطيات ١٩ مصفح / ٢٤/ ٢٤، نظارة الداخلية / دواوين، ١٩ ذو القعدة ١٢٩٦/ ٤ نوفمبر ١٨٧٩.

(48) PRO, FO ١٤١/ ١٣٠ فيفيان/ نوبار رقم ١٠، القاهرة ١٠ فبراير ١٨٧٩

(49) Gouldner, *Future of Intellectuals* – ١٩٧٩، ص ٢٨ – ٤٣، ملاحظة ٤، ملاحظة ٣٨.

(50) Hroch, *Social Preconditions*. ١٩٨٥، ص ١٦

(٥١) (نتيجة إحصائية) *«روضة المدارس»* جزء ٤، رقم ٥ (١٥ ربيع الأول ١٢٩٠/ ٣١ مايو ١٨٧٣): ٢٢.

(٥٢) دار الوثائق القومية، محفوظات مجلس الوزراء، نظارة المعارف ٥أ، ص ٢٩ – ٣٢، محفوظة مع علي إبراهيم وزير المعارف / رياض باشا، رئيس مجلس الوزراء، ١٩ ديسمبر ١٨٨٠.

(53) Ninet. ١٨٨٣: ١١٨ – ١١٩

(٥٤) بالنسبة إلى المدرسين وموضوع المعاش، انظر: دار الوثائق القومية، محفوظات مجلس الوزراء نظارة المعارف ١/ ١/أ، شئون الموظفين، ٩ أكتوبر ١٨٨٠، الالتماسات التي نوقشت توجد في دار الوثائق القومية، نظارة الداخلية، مكاتبات عربي، محفظة، رئيس مجلس عموم الصحة / ناظر الداخلية، ١٤ محرم

١٢٨٦/ ٢٦ أبريل ١٨٦٩، محفظة ١٠ عرضحال أبو النعاس موسى، ١٢٩٠/ ١٨٧٣، محفظة ١٥، عرضحال علي أفندي راسخ ١٢٩٢/ ١٨٧٥؛ محفظة ٢٩ عرضحال محمد توفيق ١٢٩٦/ ١٨٧٩؛ محفظة ٢٩، وكيل مجلس عموم الصحة / نظارة الداخلية، ٢٧ ربيع أول ١٢٩٦/ ٢٠ مارس ١٨٧٩؛ محفظة ٣١، وكيل رياسة مجلس الصحة / ناظر الداخلية، ٢٠ رجب ١٢٩٦/ ١٠ يوليو ١٨٧٩؛ مثله، ٢٢ رجب ١٢٩٦/ ٢١ يوليو ١٨٧٩.

(55) PRO, FO ZHC 1 / 3652, Rogers. القاهرة، ١٨٧٢

(56) Brym, *Intellecuals and Politics*. ص ١٢ - ٢٩

(57) Stuart. *Egypt after the War*. ١ :٣٠

الفصل الثالث

الأمة والبيروقراطية

خلال أربعينيات وخمسينيات القرن التاسع عشر، تعرضت الآلة البيروقراطية والعسكرية الضخمة التي بناها محمد علي، بالاعتماد الجزئي على دخل المحاصيل النقدية، إلى التراجع. وفي أواخر عصر سعيد، لم يقتصر الجيش والبيروقراطية المدنية فقط على الانزواء إلى مجرد ظلٍ لها؛ بل إن قوات الشرطة عانت من خفضٍ كبير في أعدادها. ومع هذا، أتاح التوسع التجاري في ستينيات وسبعينيات القرن التاسع عشر للدولة استعادة نفوذها، وتوسيع حجم الجهاز الإداري بسبب الزيادة الهائلة في عائدات الضرائب التي أمكن تحصيلها من القطاع الصغير للمحاصيل النقدية المختلط مع الزراعات الأساسية، والذي كان سمة خمسينيات القرن التاسع عشر. وهذه الموارد المالية الجديدة أتاحت للحكومة مجددًا إجراء توسعات ملموسة في البنية الأساسية وفي تعزيز النمو الاقتصادي، بعد فترة اضطرت فيها ببساطة للتراجع إلى مجرد حفظ النظام وإعادة توزيع الثروات على الطبقة الحاكمة[1]. وأصبحت الدولة أكثر قوة بالقياس إلى المجتمع، ولكن كيف تفاعل الفلاحون والطوائف والإنتليجنسيا مع بروز أقوى دولة شهدتها مصر منذ ثلاثينيات القرن التاسع عشر؟ ستنصبّ مناقشاتي هنا على أن نظام الحكم الذي ازداد تغلغلًا والذي أنشأه إسماعيل جعل الطلب أكثر إلحاحًا على من تأثروا بسياسة الدولة مرة

أخرى ليمارسوا تأثيرًا أكبر عليها؛ حتى إن حكومة الشورى أصبحت أُمنيةً تراود العديد من الفئات الاجتماعية. وبسبب أزمة الديون؛ راح النظام يتدخل بعنف واضحٍ في حياة معظم أفراد رعاياه بأشد الأشكال وضوحًا وهو الضرائب المباشرة. وجاء انحياز الدولة إلى جانب كبار ملَّاك الأراضي العثمانيين المصريين ورجال المال والقناصل الأوروبيين، علاوة على تغييرها الواضح لمسيرة الاقتصاد لصالح هذه الفئات؛ ليجعلها هدفًا لسخط العديد من الفئات الأخرى.

شكَّلت تأرجحات أسعار القطن ما بين الازدهار والانكماش وأزمة الديون قوتين ديناميكيتين أساسيتين لتصعيد الصراع بين النخب الحكومية ورعاياها. كما كان معدل ارتفاع النمو السكاني عاملًا آخر. ويوضح جاك جولدستون أن تسارع النمو السكاني يبرز مصاعب جمة، لا يمكن قهرها، أمام دولة زراعية. وهذا المعدل يساهم في ارتفاع التضخم، حيث يلتهم في طريقه الضرائب التي تحصِّلها الدولة. وتتيح زيادة السكان تكوين جيشٍ كبير وجهاز إداري متضخم، على الرغم من زيادة تكاليفهما على أي دولة تسمح بنموها. وتواجه الدولة صعوبات في ربط الضرائب بالتضخم في وضع كهذا، حتى إنه رغم تصاعد الضرائب، فإن القوى الشرائية الفعلية للنظام تنحو نحو التناقص أو تبرهن على أنها لا تتلاءم مع النفقات الجديدة المفروضة عليها من الزيادة السكانية[٢].

على الرغم من أن التوسع الحكومي ربما كان له بعض الفوائد العامة؛ فإن امتداد سلطة الحكومة إلى مجالات جديدة، علاوة على الزيادة الهائلة في

الضرائب، قد فجّر استياءً غير عادي بين الطبقة الوسطى والعمال. ويرى تيموثي ميتشل أن الإصلاح الإداري الذي أجراه محمد علي جلب لمصر السيطرة المركزية الشاملة، وهي فكرة للفيلسوف جيرمي بنثام في فلسفة المنفعة عرضها بالتفصيل ميشيل فوكو؛ وتتضمن أن الدولة تسعى للتأثير في السلوك عن طريق جعل الأفراد يتصرفون كما لو كانوا تحت رقابة منتظمة[٣]. غير أن حكومة إسماعيل كان لها وجودٌ أقل اتساعًا بكثير عما يمكن أن ينطوي عليه رأي كهذا، لكنه يبقى صحيحًا، مثلما حدث في الطب الرسمي والإرغام البوليسي، وفي الضرائب، أن البيروقراطية حازت مستويات جديدة من الكفاءة والتدخل في المجتمع في سبعينيات القرن التاسع عشر. إن شيوع الفساد والفوز ببلدٍ بكامله بالاحتيال، ربما يكون تعبيرًا جديدًا أكثر ملائمة لوصف عمليات الاغتصاب والابتزاز عديمة الرحمة التي مارسها إسماعيل لمصلحة رجال المال الأوروبيين. هنا يتعيَّن علينا أن نهبط من التجريدات الفلسفية لننتقل إلى حقائق مجتمع الفلاحين. ينبغي أن نستنشق رائحة طمي النيل الأسمر ونرى الندوب حمراء اللون على الظهور الهزيلة لدافعي الضرائب. يطرح ميشيل فوكو العلاقة بين الدولة الحديثة والأمة باعتبارها مجازًا لعمليات اقتحامها. وهذه بالتأكيد هي الحالة التي أحاط بها الخديوي إسماعيل أذرع الدولة على أجساد المصريين، وهو ما لم يتحقق إلى حدٍّ ما حتى بواسطة جده الطموح. إن تصاعد الضرائب، وشيوع استخدام الضرب بالكرباج لاستخلاص الضرائب، وزيادة قوات البوليس، والحبس في السجون على نطاق واسع، وإخراج وترحيل أبناء البلاد من مناطق المدن،

وعمليات التجسس على المواطنين، وغيرها من مختلف ممارسات سيطرة الدولة ساعدت جميعها على تذكير الجميع بانتظام بأن الوالي موجود[٤].

الفلاحون والكرباج

الوسائل المختلفة التي اقتحمت بها بيروقراطية الدولة المتنامية الحياة اليومية في الفترة قيد البحث سنسبر غورها فيما يلي. ومناقشة كهذه ينبغي أن تبدأ، مع ذلك، من الأساس. ولا يوجد عمل يتسنى من خلاله رصد التدخل العنيف للدولة مثل تحصيل الضرائب. ولا يوجد قطاع من السكان قاسى من تحصيل الضرائب أكثر من الفلاحين الصغار والمتوسطين. وينبغي التأكيد على ظروف الريف التي صاحبت جدل الأهالي حول الضرائب في الفترة ما بين انطلاق أزمة الديون وخلع إسماعيل، رغم أن السياسات التي طرأت إلى حدٍّ كبير في مناطق المدن والمراكز والقرى كانت ما تزال تتصل بشكل أساسي بالحالة المصرية في القرن التاسع عشر. ولذلك؛ علينا أن نناقش باختصار السياسات الضريبية لإسماعيل بالنسبة إلى المناطق الريفية في أواخر سبعينيات القرن التاسع عشر، قبل تناول تأثيرها على الطوائف. كانت أغلب عوائد الريف مستمدةً من السلع الزراعية الأوليَّة مثل القطن؛ ولذلك فإن هذا القطاع من الاقتصاد أيضًا كان مصدر معظم أموال الضرائب. والعلاقة بين الدولة والأمة كما سبق ذكره، أصبحت في أشد حالات حيويتها في الريف، حيث برز الجَلد بالكرباج المصنوع من جلد الجاموس أو وحيد القرن كرمزٍ لجامع الضرائب ولمستخدمه الخديوي.

جاءت أزمة الديون في عام ١٨٧٦ لتحتل قمة الأولويات، عندما أعلنت مصر إشهار إفلاسها. وقُدِّم اقتراح لإسماعيل بخطة بريطانية فرنسية مشتركة لدمج الديون المصرية بمعدل فائدة مرتفع نسبيًا كوسيلةٍ لترشيد الدين واسترداد فوائده. وكانت أمور الميزانية المصرية على درجة من التعتيم لا تتيح أي تقدير دقيق لمدى تصاعد الضرائب بسبب فوائد الديون الموحدة. وطبقًا للميزانية المعوَّمة بواسطة الحكومة، بلغت إيصالات سداد الضرائب في عام ١٨٧٣ من جميع الموارد نحو ٩.٢٦٥.٥٠٣ جنيهات؛ منها ٤.٢٥٣.٩٥٩ جنيهًا فوائد على القروض. وأوضحت الميزانية المقترحة لعام ١٨٧٦ زيادة عائدات الضرائب، التي ارتفعت إلى ١٠.٧٧٢.٦١١ جنيهًا ومعها فوائد على بعض القروض تصل إلى ٥.٢٢٨.٩٧٩ جنيهًا، بينما تلتهم الفائدة على الديون المعوَّمة ما يصل إلى ١.٧٩٠.٧٥٩ جنيهًا من فائض الموازنة. وفي ١٨٧٧، بسبب انكماش الاقتصاد، هبطت العائدات إلى ٩.٥٤٣.٠٠٠ جنيه؛ إلا أنه في ذلك الحين طالب حملة الأسهم بمبلغ ٧,٤٧٣,٩٠٩ جنيهات(٥). وتبقى دقة أرقام هذه الميزانية محلَّ شك، فعلى الرغم من أن عائدات عام ١٨٧٧ لم ترتفع كثيرًا عن مثيلاتها لعام ١٨٧٣؛ فإن الضرائب عن العام السابق كانت بالغة الإرهاق بسبب الهبوط الذي اعترى الاقتصاد؛ وبالتالي انخفاض العائدات. أكثر من هذا، فإن أرقام الضرائب سواء كانت دقيقةً أم لا، كانت هي المضمون الوحيد الذي أراد المسئولون المحليون أن يعكسوه فعليًا ليمرروه إلى الحكومة. ولا يجدون ما يقولونه عن مقدار ما أخذوه فعليًا من الفلاحين بواسطة مسئولين وعُمَد قرى أغلبهم يرتعون في الفساد. أيضًا، يبرز التساؤل عن

الشرعية؛ نظرًا لأن تقييمات الضرائب المقدرة للأغراض المحلية المرئية غالبًا ما تثير استياءً أقل من أعمال الجباية المخصصة لأهداف بعيدة غامضة. وفي عام ١٨٧٥، تزايد نصيب الفرد من الدين العام لمصر - أغلبها ديون لمؤسسات أجنبية - إلى ما يقترب من مستوى ١٠ جنيهات. ونلاحظ أن كلًا من الرقم السابق، وكذلك خدمة الدين المفروضة على كل فرد في مصر كانت من بين أكبر الأرقام في العالم[٦]. وقد طفحت صدور عامة المصريين بالضغينة بعد أن أصبحت مصر بالنسبة إلى المستثمرين الأوروبيين على نحو متزايدٍ مثل البقرة الحلوب.

ويذكر أنه حتى إسماعيل صديق باشا، ناظر المالية المشهور بجشعه، وجد أن خطة إسماعيل لعام ١٨٧٦، أكبر كثيرًا من قدرته على الاحتمال، محذرًا من أن الفلاحين ببساطة لا يملكون النقود اللازمة لسداد الدين بمعدل الفائدة المقترح. وفي محاولات رجال المال الأوروبيين لإصلاح الأحوال المالية بمصر رأوا أن إسماعيل صديق عقبةٌ ينبغي إزاحتها من الطريق. فالوزير من جانبه يمكن أن يعمل من وراء ستار لتشجيع هبَّات الأقاليم ضد نظام الضرائب الذي جعله رجلًا ثريًا. حتى لقد أنشأ الخديوي إسماعيل نظامًا للتجسس والمراقبة لإبلاغه عن «الإثارة» في الريف، وأنحى باللائمة على صديق باشا بسببها؛ لذلك أودعه السجن، وبعد ذلك وعلى الفور توفي الباشا في ظروف غامضة[٧].

منذ عام ١٨٧٦، بدأ الرواة المصريون في رسم صورة بائسةٍ عن الفلاحين البؤساء في أيدي جباة الضرائب التابعين لإسماعيل. وخلال سبعينيات القرن

التاسع عشر، أصبحت مساحات كثيرة من الأراضي الزراعية الجيدة بلا قيمة بين عشية وضحاها؛ لأن المزارعين الذين يفلحونها أحسوا بأنه لم يعد بمقدورهم العيش إذا توجَّب عليهم دفع مثل هذه الضرائب الباهظة المفروضة عليها وعلى دخولهم. وفي أوائل عام ١٨٧٧، أبلغ قاضٍ بمحكمة الاستئناف العليا المصرية القنصل البريطاني أن الفلاحين بلغوا أقصى حالات السوء بسبب البؤس والفقر المدقع، فقد أخذ جامعو الضرائب منهم تقريبًا كل ما يملكون، وأكَّد جازمًا أن الكوبون الأخير فقط (القسيمة) الذي دُفِع بواسطة الضرائب جرى تحصيله عن ستة شهور مقدمًا. وفي ربيع ١٨٧٧، بدأنا نسمع لأول مرة أن «القلاقل التي حدثت مؤخرًا في الصعيد قد تفاقمت بسبب الضرائب المتصاعدة التي اضطر أن يقمعها (إسماعيل) باستخدام قوات الجيش»[٨]. وبدأ وكلاء القنصل البريطاني في الأقاليم يبلغون في تقاريرهم بانتظام عن حالة الفلاحين منذ عام ١٨٧٨، وتحتوي التقارير التالية لها في أغلب أجزائها على موضوعات كالتي ذكرناها توًا، كانت الحكومة تزيد الضرائب على الفلاحين بقسوة لتواجه التزامات الديون، واستجاب بعض الفلاحين المتضورين جوعًا لذلك بالثورة، أو تحولوا إلى أعمال اللصوصية وقطع الطرق. وكانت البيئة الزراعية في الصعيد بشكل خاص لا تسمح إلا بزراعة محصول واحد في العام؛ وبالتالي صار وضعهم مجرد كائنات على هامش الوجود. وفي إطار الضرائب الباهظة لم يكن أمامهم من سبيل سوى الاتجاه إلى أعمال السلب وقطع الطرق في هذه المناطق.

وتجلَّت رداءة أداء إسماعيل كما تلقتها أوروبا المبتزة في رسائل مختلطة

ضمن برقيات القنصل فيفيان المرسلة إلى لندن؛ إذ كتب منفعلًا يقول كيف أن مصر طيلة ٨ شهور كانت تدفع فواتيرها بدقة وفي المواعيد، وأنها سددت بالكامل قيمة قسائم نصف عام من الدين العام (وهو صنف واحد فقط من الديون)، البالغ قدره ٢.٠٩٤.٩٧٥ جنيهًا، المستحقة السداد في ١٥ يوليو ١٨٧٧. وخفف فيفيان من إشادته بالوالي، رغم هذا، معربًا عن مخاوفه من أن إسماعيل حقق هذه النتائج فقط من جمع الضرائب مقدمًا، بإجبار الفلاحين على بيع المحاصيل مبكرًا عن موعدها، ورافعًا من قيمة المتأخرات في رواتب الموظفين في الجهاز الإداري(٩).

أما آليات «المحن الشائعة» التي أصابت الفلاحين؛ فقد رصدها رصدًا دقيقًا المسئول القنصلي البريطاني بروج، فيقول: «جاء عمر باشا لطفي المفتش العام للصعيد إلى القاهرة في عطلة دينية وقدم تقريرًا عن الحالة البائسة التي يكابدها الفلاحون، إلا أن الوالي أمره بالعودة في الحال إلى محلّ عمله للمساعدة في جمع الضرائب. وذهب إلى الريف ليستولي على أملاك من فاتَ أوان استحقاق الضرائب المفروضة عليهم. وعندما رجع وفي يده مبلغ لا بأس به من المال وفي جعبته مزيد من القصص المروعة عن العسر والشدائد التي يعانيها الفلاحون، بعثه إسماعيل على وجه السرعة إلى الحقول من أجل جمع ٦٠ ألف جنيه إضافية. وأوضح بروج أن المفتش العام طاف في القرى مصحوبًا بعدد من الأفراد بإمكانهم على الفور شراء ماشية الفلاحين المتأخرين عن سداد الضرائب أو محاصيلهم أو الدواجن أو أي شيء له قيمة مثل الزخارف والزينة، لتحويلها إلى أموال نقدية. وإذا اعترض الفلاح أو حاول

إخفاء مواشيه، يُجلد بالكرباج ويرغم على بيعها بأي شكلٍ كان[١٠]. ويوضح عدد كبير من شهود العيان أن سلطات الأقاليم قامت بجلد عُمَد القرى كوسيلةٍ لحفزهم على استخلاص الأموال النقدية المحددة من قراهم، ويقوم عمدة القرية بالتالي بجلد الفلاحين، وكان الكرباج المصنوع من جلد الجاموس بصفيره الحاد تعبيرًا عن تصميم الدولة على استخلاص النقود.

في أواخر عام ١٨٧٧، أكدت مصادر بريطانية في أسوان والأقصر على مخاطر السفر في صعيد مصر بسبب عمليات السلب وقطع الطرق من الفلاحين، خاصة بين سوهاج وجرجا، حيث كان بعض الفلاحين يمضون يومين أو ثلاثة أيام متصلة دون طعام. وواصلت الحكومة في مناطق إسنا وأسوان إجبار الفلاحين على بيع ماشيتهم بأسعار بالغة التدني. ويضرب بالفلقة من يمتنع عن سداد الضرائب. ومع ذلك استطاعت فرق الفرسان البالغ عددها ٢٠٠٠ جندي والمرسلة من القاهرة خلال جولاتها على ضفتي نهر النيل، أن تخفف قليلًا من عدد السرقات بالإكراه والهجوم على القوارب. وعلى الجانب الآخر، بقيت مناطق شمال قنا «عرضةً باستمرار لغارات اللصوص من الأهالي».

وعانت القرى في الوجه البحري من الضرائب الباهظة بطريقة مماثلة، وهو ما أدى في عام ١٨٧٨ إلى تفجر الغضب بين الطبقات الأخرى بخلاف الفلاحين البسطاء. وانتهز الأوروبيون وأبناء الشام مقرضو الأموال، فرصة احتياج الفلاحين لأموال يدفعون منها الضرائب المفروضة عليهم مقدمًا، وتمتعوا بوضعٍ أتاح لهم على نحوٍ متكرر فرض الحبوسات على أراضي

الفلاحين وفاءً لدَينٍ زهيد. ومن مدينة طنطا بالدلتا في عام ١٨٧٨ كتب كار Carr نائب القنصلية البريطانية قائلًا: «من الشائع أن تسمع اللعنات تنصب على الخديوي ومسئولي الحكومة بشكل روتيني»، بواسطة أعيان القرى والقضاة الشرعيين والقضاة والفلاحين، الذين كانوا يعترضون سواء على الطريقة التي تُجمع بها الضرائب أو على العدد الهائل من المطالب غير المنتظمة المفروضة عليهم بالإضافة إلى الضرائب القانونية[١٢]. وكتب وكيل تجاري إنجليزي كان في بعض أعماله بالدلتا في تقرير له إلى فيفيان يقول: «أنه وجد في مختلف الأقاليم التي زارها حالةً من الاستياء والسخط تنتشر انتشارًا عظيمًا وتنذر بأوخم العواقب بسبب الإجراءات المتشددة التي تتبناها الحكومة لفرض دفع القسيمة الأخيرة عن طريق جمعها مقدمًا عن ضرائب العام بأكمله... وهو لم يسمع أبدًا من قبل مثل هذا الانتقاد الحاد والعلني لأعمال الخديوي وحكومته الصادر من كافة طبقات السكان بما فيهم حتى مسئولين بالحكومة»[١٣]. ونستطيع أن نخمِّن لمَ استبعد فيفيان عبارة «بأوخم العواقب» من رسالته وكان قد كتبها في المسودة. ولكن في ضوء الأحداث التي انطلقت في نصف العقد التالي، فقد كانت كلماته الأصلية عن هذه المعلومات أكثر مصداقية. ومن دون هذه العِبارة فإن رسالته تُقرأ كمجرد انتقاد لتكتيكات إسماعيل، وليست كتحذيرٍ من ثورة محتملة.

واصلت الحكومة طلباتها بزيادة الضرائب على فلاحي الصعيد حتى عندما اشتدت المجاعة هناك في صيف ١٨٧٨ عقب سلسلة من عدم انتظام مياه النيل. وفي أوائل ١٨٧٩، وجد مبعوث خاص للحكومة المصرية أن

التضور جوعًا ساد بين العجائز والأطفال ذكورًا وإناثًا، في مدن الصعيد بسوهاج وجرجا. ومبعوث آخر كتب في تقريره أن «عدد من لقوا حتفهم من الجوع الناجم عن الاحتياج للطعام الكافي لا يقل بأي حال من الأحوال عن عشرة آلاف... وأضاف أن هذا جميعه نتيجة مباشرة للفقر المتصاعد من المغالاة في الضرائب(١٤)». ولجأت مجموعة ما بين خمسين إلى ستين فلاحًا في المنطقة الواقعة بين المدينتين إلى أعمال الشغب بسبب الضرائب الباهظة، وسعوا لأن يجذبوا إلى تمردهم عددًا آخر من الساخطين على الرسوم الحكومية. وبشق الأنفس استطاعت الحملات العسكرية الحكومية أن تقمعهم بسبب تكتيكاتهم في حرب العصابات(١٥). وباستعادة الأحداث وتأملها، يتضح أن المشكلة ترجع في جانبٍ منها على الأقل إلى تضاعف عدد السكان من ١٨٠٠ حتى ١٨٨٢، الذي جعل الفلاحين أكثر عرضةً لتأثيرات الجفاف والقحط والمغالاة في الضرائب.

على الرغم من أنه لم تحدث ثورات فعلية في الوجه البحري؛ فإن القحط وسداد الضرائب عن عامٍ كامل مقدمًا في أقاليم مثل القليوبية ألحق بالفلاحين أضرارًا فادحة. وغالبًا ما كانوا يبيعون بالأجل محاصيلهم النقدية بنصف الثمن، من أجل الاستجابة للمطالب الضريبية. ولذلك؛ لجأوا للاستدانة ببساطة ليستمروا في فلاحة أراضيهم، بفائدة تصل إلى ٥٪ شهريًا. ولم يكن مستغربًا أن تعاني القليوبية من شيوع الجريمة على نحوٍ غير معتاد في صيف ١٨٧٩. وهجر صغار المُلّاك أراضيهم للعمال كأنفار باليومية لدى النبلاء والأوروبيين، فقط من أجل الهروب من الضرائب التي يطالبهم بها عُمَد

القرى لمصلحة الدولة. ويبدو أن تشكيل مجلس نظّار جديد أكثر وطنيةً في ربيع ١٨٧٩، ونظام جديد تمامًا في ذلك الصيف، لم يوفر للفلاحين دافعي الضرائب أي مخرجٍ ملموس للأحوال[١٦].

ومن العسير معرفة كيف يمكن التفكير في اللصوصية الفلاحية في عام ١٨٧٩ سوى أنها لصوصية اجتماعية من النوع الذي وصفه إريك هوبسباوم Eric Hobsbawm[١٧]. فعصابة اللصوص التي قطعت الطريق بين سوهاج وجرجا كانت تعبيرًا بليغًا عن العدالة الاجتماعية؛ إذ أخذت على عاتقها عهدًا بتوحيد أولئك الفلاحين الذين يعانون الاضطهاد من ضرائب الدولة الباهظة والمعاملة الوحشية التي يتعرض لها الشعب. فإجراءات تحصيل الضرائب التي طبقها إسماعيل أثارت حفيظة الجميع، فيما عدا النبلاء، الذين تمتعوا بالإعفاء من الجبايات غير المنتظمة ومن الجلد والإذلال. وقد قام إسماعيل بإرسال الحبوب إلى الصعيد لمواجهة المجاعة المتفشية هناك، لكن اتضح أن توزيعها لم يكن عادلًا، وأنه على أية حال استمر يأمر بتحصيل الضرائب مقدمًا من ملّاك الأراضي. وأضيفت أساليبه في جمع العائدات على نحوٍ لا يمكن تجنبه إلى قسوة المجاعة، مستنزفًا احتياطيات الثروة الحيوانية، وجعل صغار ومتوسطي الفلاحين يساقون قهرًا إلى الإغراق في الديون. ففي الصعيد، حيث كانت قبضة الحكومة واهيةً، نجح بعض الفلاحين فعليًا في حشد الناس للثورة ضد الضرائب، مستخدمين السلاح ضد الدولة. وفي الوجه البحري، حيث تستطيع الحملات البوليسية أن تعمل بسهولة أكثر، تحول الفلاحون البؤساء إلى السطو على البيوت ليلًا. كما عانت مدن الأقاليم مثل دمياط وطنطا وجرجا

وسوهاج بالإضافة إلى المناطق النائية نتيجة للضرائب الباهظة. كل هذه الأحداث فاقمت من حدة الصراعات بين كبار ملَّاك الأراضي من جانب، وصغار الملَّاك من الجانب الآخر. وبالنسبة إلى البعض، كان نظام الضرائب الجديد مصدرًا للإزعاج إلا أنه كان محتملًا، غير أنهم غالبًا ما كانوا يتعاونون بحميةٍ في تحصيل العائدات التي يسعى إليها إسماعيل. أما إلى لآخرين، فقد ألقت بهم الضرائب صرعى الخراب والبؤس. وأخذ هذا الاستقطاب في التزايد بعد خطة ١٨٨٠ الخاصة بإلغاء تخفيضات الضرائب الممنوحة في أوائل سبعينيات القرن التاسع عشر لأعيان القرى الذين دفعوا من قبل ضرائب تعادل ٦ سنوات دفعة واحدة. ولتخفيف تكاليف الدفع مرة واحدة، مُنح أعيان الريف والفلاحون الأغنياء نوعًا من المعدل المنخفض للضرائب الذي يتمتع به فعليًا النبلاء العثمانيون والشراكسة على إقطاعياتهم المميزة. وفي ذلك الحين سحب توفيق هذا الامتياز من الطبقة المتوسطة الزراعية، مؤكدًا على الامتيازات الطبقية والعرقية طويلة الأجل، ودفعهم بعيدًا عن إقامة أي تحالف مع النبلاء، بل في اتجاه الفلاحين المتوسطين والصغار بمصالحهم المالية. ونظرًا لأن سداد مبلغ «المقابلة» منح أيضًا للملَّاك الفلاحين حقًا شرعيًا أقوى في أراضيهم؛ فلعل إلغاء الحكومة المتبجح لفوائدها أثار لديهم تساؤلات عن مدى قدرتهم على استعادة أملاكهم. ومع ذلك، جاء دور أعيان الريف والفلاحين أقل وضوحًا أثناء الثورة في ١٨٨١ - ١٨٨٢ مقارنة بما قام به عمَّال المدن، والآن لننتقل إلى دراسة الظروف في المناطق المدنية.

في أوساط المدن كانت قضيتا الضرائب وقيام الحكومة بسداد ما عليها مقابل تنفيذ مشروعاتها سببًا لاحتمال اندلاع الصراع بين طوائف الحِرف والدولة. وقد أثّر كلاهما بدرجةٍ خطيرة في معيشة طبقات العمال في هذه الفترة. وفي سبعينيات القرن التاسع عشر، قاسى سكان المدن من فرط الضرائب؛ فأولًا: كان على الذكور من جميع المدن الكبيرة سداد ضريبة «الميري»، وتعيَّن على بعض العمال ومعظم الفلاحين المصريين سداد زكاة «العُشْر». وأيضًا، استطاعت الدولة جباية ضريبة اختيارية على الأفراد تسمى الفِرْدة. وكان أعضاء الطائفة يضطرون لدفع رسوم تصريح مزاولة مِهنهم. كما كانت الطائفة مسئولةً عن سداد ضريبة على دخل الطائفة، الويركو، التي كان يستقطعها شيخ الطائفة من أجور عمال المياومة (الأنفار). في الواقع، كان على جميع الذكور الذين لا يملكون أرضًا أن يدفعوا الويركو، بما فيهم الفلاحون الذين يشتغلون باليومية، بمعدل ٢٠٠ إلى ٣٠٠ قرش في السنة على الرأس في أواخر سبعينيات القرن التاسع عشر. وكان أصحاب الحوانيت ومالكو المنازل التي يقطنونها أو لمبانٍ أخرى مسئولين عن دفع ضريبة سنوية عن العقارات، كما فرضت الدولة ضريبةً إجبارية على الملح، بإرغام الأفراد على شراء كيلة الملح بمبلغ ٢٢ قرشًا (الكيلة تساوي ١٧ رطلًا تقريبًا)[١٨]. وبالتالي؛ يصبح المواطن المصري الذي ينتمي إلى طائفة مسئولًا عن سداد عدة أنواعٍ من هذه الضرائب. والأسوأ من هذا، أخذت معدلات الضرائب بكل أنواعها في الارتفاع الصاروخي منذ نحو عام ١٨٧١، حيث قام أحيانًا حكَّام الأقاليم

باختيارهم بمضاعفتها أو حتى تحصيل ثلاثة أمثالها في العام نفسه. وتراكمت لحدّ كبير على مدى هذين العقدين الضغوط التي لا فكاك منها بسبب مدفوعات الديون النصف سنوية لأوروبا؛ الأمر الذي أسفر عن إشهار إفلاس البلاد في ١٨٧٦ مما أفضى إلى عجز هائل في موازنة عام ١٨٧٨، وبالرغم من أن الفلاحين في القرى تحملوا أسوأ زيادات الضرائب الطاحنة، فإن أعضاء الطوائف قاسوا الأمرّيْن أيضًا.

عانت طوائف البناء والتشييد أشد المعاناة من المتأخرات المستحقة السداد مع مدفوعات الحكومة على رسومهم، وكان لنظارة الأشغال العمومية صلةٌ خاصة بهذه الجماعات، غالبًا ما كانت تستخدمهم في العمل بالمشروعات الحكومية. والنقطة المهمة هنا هي أن تلك الطوائف التي تنفذ عددًا كبيرًا من التعاقدات مع الدولة تشغل من الناحية التنظيمية الموقع نفسه الذي تشغله البيروقراطية المدنية والجنود، نتيجة كونها دائنةً للحكومة بمستحقات كبيرةٍ تأخّر دفعها. هذا الظلم المشترك أيضًا أدى فعله كمصلحةٍ مشتركة، حيث ساعد على خلق رابطة سياسية بين الجيش الساخط وطوائف المدن مثل طوائف الجزارين وتجار الخيول، كما سنرى فيما بعد.

في خمسينيات القرن التاسع عشر وأوائل الستينيات قرّرت الحكومة أن تُحصِّل الضرائب على الطوائف والعقارات كل ثلاث سنوات. ومع ذلك، فإن التأرجحات الاقتصادية الناجمة عن إيرادات القطن ما بين الازدهار والانكماش، جعلت مثل هذه الفترة الطويلة لعمليات تحديد معدلات الضرائب لا تناسب خزانة الدولة. وطالب المجلس الاستشاري لإسماعيل

بتحديد معدلاتٍ جديدة للضرائب على الطوائف كل عام، طبقًا للأرباح المحقَّقة في العام السابق. كما اتُّخذت خطوات تكفل للعمال الذين ينتقلون موسميًا بين مراكز الأقاليم والمدن الكبرى ألا يقعوا ضحية لإجراءات مصلحة الضرائب، أو ينتهي الأمر بأن يدفعوا فقط أدنى ضريبة إقليمية(١٩). وأمكن للمسئولين أن يعبِّروا عن إخلاصهم حول أساليب تطبيق التقديرات الجديدة. وفي نهاية ستينيات القرن التاسع عشر أنشأت الحكومة سلسلةً من الفنارات لهداية السفن في إبحارها من الشواطئ المصرية، وفُرضت ضريبة على كل الحاويات وناقلات البضائع والمسافرين للمساعدة في تحمّل نفقات البناء والصيانة. إلا أن ناظر البحرية مضى أبعد من ذلك ليفرض ضريبةً على القوارب الصغيرة التي تبحر في النيل ويستخدمها صيادو الأسماك. ففي يونيو ١٨٧١، تقدم عدد من صيادي الأسماك بشكوى مريرة بأنه إضافة إلى زكاة العُشر الإسلامية وضريبة الويركو المخصَّصة للطائفة تعيَّن عليهم أن يدفعوا نابوليين كل سنة، برغم الفقر الذي يعانونه. وحقيقةً فإن قواربهم الصغيرة المخصَّصة للصيد لا تستخدم في النقل التجاري، وقد دافع ناظر البحرية عن فرضه للضريبة الجديدة عليهم باعتبارها في إطار القانون(٢٠).

وأحسَّت الطوائف بأنه في الفترات السابقة، سواء من خلال العرف أو القانون، كانت معدلات الضريبة ترتبط بالأرباح، لكن نظام الوالي إسماعيل لم يضع تلك النسبة في الاعتبار بفرض الجبايات الاعتباطية الآخذة دومًا في الارتفاع. لذلك؛ أصبح الاقتصاد العرفي المتعلق بالضرائب يتسِم بالفساد. وأكدت طائفة صناعة أقفاص الخضر أن معدلات الضرائب تحدَّد عادة طبقًا

للأرباح التي تقدِّرها الإدارات الحكومية: «يتعيَّن تقدير ضرائب الطائفة طبقًا لمستويات الدخل (أي ربط الويركو بدرجة الاكتساب)»[21]. ومع ذلك كانوا يعتقدون أن السلطات تختص طائفتهم بسوء المعاملة. وقالوا إنه بالرغم من أن الطائفة على شفا الهاوية وأن أفرادها يعيشون في فقرٍ مدقع؛ فإن معدلات ضرائبها المقرَّرة بالغة الارتفاع ولا تستند إلى أرباحها المقدرة، بطبيعة الحال كان قادة الطائفة يضعون توقيعهم على السجل الضريبي وفي اعتقادهم أن التقديرات ستكون تبعًا للأرباح حسب تأكيدات الرئيس (سر معمار)، غير أنهم يقولون في أسى بأن هذا لم يحدث بأي حالٍ من الأحوال.

وتقدمت الطائفة بالتماسٍ إلى مجلس نظَّار الوالي، الذي أمر المحافظ بتقديم تقريرٍ عن النزاع. وفي الوقت نفسه، جرى احتجاز أعضاء الطائفة بالنظارة حتى يتم السداد. وكانت التقديرات قد حددت ١٢٥ قرشًا على كل عوض سنويًا، رغم أن العائد اليومي لكل فرد كان نحو ١.٢ قرش (بمعنى معدل ضريبي يبلغ نحو ٢٩٪ على إجمالي الدخل، بالنسبة إلى هذا التصنيف الضريبي فقط). وأكدت الطائفة بأنها ببساطة لا يمكنها سداد ما هو مطلوب منها، حتى لو باع جميع أفرادها كلَّ أصولهم الرأسمالية. وطالبوا أن تُقدَّر الضريبة عليهم وفقًا للإجراءات التنظيمية، التي تحدِّد معدل الضريبة طبقًا لأرباح الطائفة. وفي إجابتها، رفضت محافظة القاهرة أن تلين، مصرةً على أنه استُدعي شيخ الطائفة ومعه ١٧ فردًا من كبار قياداتها إلى مركز البوليس، حيث نُودي على قائمة الأعضاء وأعلنوا موافقتهم على جباية الضريبة، كما هي مقررة. أكثر من هذا، وفي حضور كبار التجار، وقع جميع الـ ١٨ عضوًا على أوراق تقديرات الضرائب[22].

عندما كانت الدولة لا تستطيع توسيع قاعدتها الضريبية عن طريق إيجاد طوائف جديدة لتحصيل ضرائب منها أو فرض ضرائب جديدة، كانت تلجأ إلى استراتيجيات أخرى مثل زيادة الضرائب القائمة وإيجاد أساليب للتحصيل أكثر من مرة. ولقد احتجَّ تجار البلح عام ١٨٦٨ على أنهم اضطروا لدفع رسومٍ الدخولية عندما جلبوا البلح من الواحات إلى القاهرة، لكنهم إذا أعادوا تصدير البلح نفسه إلى الإسكندرية، أصبحوا مطالبين بسداد رسومٍ داخلية أخرى. واقترحوا بأن يصدر البوليس لهم إفادة (بيانًا) بالسداد ليتيح لهم أن يتجنبوا دفع الضريبة نفسها مرتين[٢٣]. كذلك أصبحت الحكومة باردةً إلى أقصى حدٍّ حيث تماطل في دفع مستحقات الطوائف عن الأعمال التي تطلبها منهم، تاركة الكثير منها ساخطين عليها وهم دائنون للحكومة لسنوات. وهذه المشكلة أثَّرت على قطاعٍ عريض من قوة العمل. حتى الخياطون الذين يصنعون الغطاء الاحتفالي للكعبة (الكسوة)، الموقع المقدس بمكة، ثارت المتاعب بينهم وبين الحكومة عند مكافأتهم عن عملهم عند تجهيز الكسوة في عام ١٨٧٩[٢٤].

في ١٨٧٦، أشهرت مصر إفلاسها، ما إن أعلنت عن عدم قدرتها على الاستمرار في سداد مديونياتها الخارجية المتعاظمة، وكردِّ فعلٍ، ونتيجة لأن الأزمة أثَّرت بشكل خاص على أصحاب السندات الأوروبيين؛ أنشأ الفرنسيون والبريطانيون صندوق الدَّين للإشراف على الميزانية المصرية، واقتضى هذا أيضًا تعيين اثنين من المسئولين الأوُروبيين في مجلس النظَّار النوباري عامي ١٨٧٨ و١٨٧٩، تنحصر مسئوليتهما الأساسية في مراقبة

الميزانية. وغالبًا ما أتاحت الميزانية المُعاد هيكلتها لمصر الاستمرار في تلبية التزاماتها، فقط عن طريق زيادة الضرائب على عامة المصريين زيادة لا رحمة فيها. وفي سبعينيات القرن التاسع عشر كانت معاناة مناطق المدن فقط أقل قليلًا من الآلام التي تكبَّدها سكان الريف من الضرائب الباهظة. إلا أن الاستجابة للمغالاة في معدلات الضرائب في المدن الكبرى، اختلفت اختلافًا كبيرًا من بعض النواحي عن مدن وقرى الأقاليم. كان لدى إسماعيل قوات بوليس محنكة في جميع المدن الرئيسة، وكان أمام سكان المدن الساخطين من الناحية الأساسية فرصٌ أقل لإثارة عصيان مسلحٍ في مواجهة النظام الضريبي عما يفعله الفلاحون في التلال الصحراوية بالصعيد. ولجأت الطوائف، الأكثر تنظيمًا بحكم أنها كيانات متَّحدة عن الفلاحين، إلى كتابة العرائض والالتماسات والاحتجاجات الحادة بدلًا من العصيان المسلح. بطبيعة الحال، من الممكن ألَّا ترتفع الضرائب على سكان المدن بالقدر نفسه الواقع على سكان الريف، ومع ذلك، فإن زيادة الضرائب جعلت التجار المصريين والصنَّاع المهرة يتحولون عن ولائهم للدولة بوضوحٍ بأساليب جديدة. ألم تكن هناك وسائل أخرى بخلاف الجلد بالكرباج، والضرب، وإيداع السجون قادرة على استخلاص ضرائب الحكومة من التجار والتي حطَّت من كرامة البرجوازية التقليدية؟، فقد جاءت الضرائب العالية الجديدة لتسلب الامتيازات القليلة التي كانت تتمتع بها هذه الفئات الثرية.

في عام ١٨٧٨، أرسل خمسة وخمسون تاجرًا مراكشيًا شكوى طويلةً إلى مليكهم حسن عن المعاملة التي تلقاها التجار في مصر، وأحيانًا يتحدثون عن أنفسهم كشخصٍ ثالث، حيث كتبوا:

«إنهم يعيشون في أرض مصر في أدنى درجات الانحطاط والانحدار على أيدي حكامها وتابعيهم؛ يقاسون اللعنات ويواجهون الإهانات والضرب والسجن بسبب مقتضيات العوائد المطبقة عليهم في مصر. وهذه تشمل سداد ضرائب سنوية باهظة مفروضة على بعضهم، وبخاصة الفردة، وعلى آخرين وبالذات رسوم التصاريح (ورقة التشبيه)، بالإضافة إلى أولئك الحكام المسئولين عن شئون البلاد. ولهذا السبب، فهم بحاجة إلى مقدارٍ كبير من المال، ولا يستطيع عدد كبير منهم أن يدفعه، أو حتى جزءًا منه. وينبغي على جنابكم أن تعلموا أن أغلب المغاربة الذين يعيشون في مصر فقراء؛ فأسعارها مرتفعة، وأسواقها لا تحقق أرباحًا على الإجمال، ويسود فيها الركود الاقتصادي، وكسب المعايش هنا مشروع لا يجلب سوى العدم، والشخص العاقل الحصيف لا يستطيع سوى الحصول على الضروريات، وبالكاد يتمكن المرء من كساء نفسه وكساء أطفاله، وعندما نقر بذلك للحكام المحليين يسبّوننا ويضربوننا وحتى أحيانًا يسجنوننا»[٢٥].

لم يحصل التجار المسلمون المغتربون، على عكس المسيحيين الأوروبيين، على إعفاءات ضريبية خارجة عن نطاق التشريع الوطني؛ وبالتالي فقد عانوا مثل أندادهم من التجار المصريين أبناء البلاد. وتتفق شكواهم مصادفة وبوضوح مع الهموم التي يعاني منها كثير من التجار، دون أستار الغموض

التي يمكن أن يستخدمها أحد أبناء البلاد في التماسه. ولا نستطيع الإجابة على كمٍّ كبير من الأسئلة اعتمادًا على مثل هذه الالتماسات؛ من نوع ما هي نسبة الدخل التي يدفعها التجار أو الصانع الماهر للضرائب في سبعينيات القرن التاسع عشر (قدَّرها إبراهيم المويلحي بنحو ثلاثة أرباع لبضعة أنواع التجارة)، أو ما النسبة الفعلية لرجال الطوائف الذين تعرضوا للجلد بالسياط أو أودعوا السجون بسبب انزلاقهم في هاوية الفقر؟ وثبت عدم مقدرتهم على مواجهة التزامات الضرائب؛ إلا أن الالتماسات تشرح ببراعة العادات المتَّبعة التي تصف بها الطوائف عالمها، والوسيلة التي يرسمون بها مظالمهم.

غزت المطالبة بالضرائب كل مكان حتى صالات امتيازات الأغنياء؛ إذ عبَّر رئيس التجار في القاهرة (سر التجار)، محمد بك العطار، عن فجيعته من إلغاء الحكومة للإعفاء الضريبي الذي ظلَّ طويلًا مرتبطًا بمنصبه، عند تعينه في هذه المنصب، طالبًا إعفاءه من الضرائب أسوة بأسلافه. غير أن ناظر الداخلية أوصى بأنه في ظل الظروف المالية لمصر يتعيَّن عليه سداد ضريبة الطائفة على الأقل عن الوقت الراهن. وأذعن العطار، غير أنه اشتكى من أن الإعفاء السابق كان مقصودًا به تأكيد الشرف الكبير الذي يناله منصب رئيس التجار. والتمس أن ترجع الحكومة إلى سابق عهدها بهذا الخصوص[٢٦]. والمصاعب المالية التي نجمت عن أزمة الدين كانت لها آثار جانبية؛ حيث طرحت تساؤلات عن امتيازات النبلاء والبرجوازية المحلية، أكثر مما حدث في فرنسا قبل ثورتها مباشرة.

كذلك أحسَّ صاغة الذهب وصاغة الفضة بأنهم مستهدَفون، ليس فقط

لضرائب جديدة، بل إلى ضرائب مضاعفة. فقد كتب ١٢١ صائغًا للمعادن النفيسة التماسًا إلى الوالي إسماعيل في أوائل عام ١٨٧٦[٢٧]، قالوا إنهم يمارسون المهنة منذ طفولتهم وعلموها لآخرين. وعندما قرر المجلس المخصوص أن يفرض ضريبة محلية نسبتها ٢.٥٪ على كل البضائع المباعة من خلال الوسطاء، سواء في سوق خان الخليلي أو في النحاسين، أو في سوق الصاغة أو تلك التي لدى صاغة الذهب، فإن الصاغة انصاعوا لهذا. وبالإضافة للضريبة المفروضة في ذلك القرار، فإن المسئول عن الضرائب البلدية فرض من تلقاء نفسه زيادةً أخرى. كما خصم ١٪ عمولة للوسيط (السمسار) الذي ينهي الصفقة. وقال الصاغة إنهم أذعنوا لهذه الضرائب أيضًا في حينه.

مع ذلك، ففي تلك الآونة قام مسئول الضرائب نفسه بابتداع ضرائب خاصة على طائفتهم بمفردها، لم يفرضها على أي طائفة أخرى حتى الجواهرجية، وهذه الضريبة نسبتها ٣٪ حُسبت على أنواع جديدة من المشغولات تباع للمشتري من دون وساطة من سمسار. وحتى المواد الخام التي صُنعت منها هذه القطع كانت من خامات ذهبية وفضية قديمة مباعة من سماسرة، سبق وسُدد ٢.٥٪ ضريبة على تجار السمسرة فعليًا، وإذا حدث وأجروا تحديثًا في موضتها بإضافة أجزاء جديدة، يتعيَّن عليهم دفع دمغة مصوغات بنسبة ٣٪ وعندما تدفع كل الضرائب السابقة التي صدرت بها مراسيم، لا تتعدى العائدات الإجمالية على قطعة المجوهرات هذه نسبة ٣٪؛ جزء منها يدفع لرئاسة الطائفة، والجزء المتبقي لتوفير العيش للصائغ وأسرته، أضف إلى هذا، أن معيشتهم كانت تعتمد في ظل هذه الظروف على رأسمال

سريعٍ من تجارتهم الجديدة. وإذا ضرب الركود السوق، تآكلت أرباحهم واضمحلت تجارتهم. وإضافة إلى كل هذا، إذا أصرَّت الحكومة على تحصيل ضريبةٍ مستقلة على تجار المبيعات، ففي هذه الحالة ستكون قد أتت تمامًا على كل أرباح الصاغة؛ وبالتالي سيُحرمون من مصدر رزقهم، ويُجبرون على الانتقال إلى وظائف أخرى. وكتبوا أنهم يعلمون أن عدالة الوالي لن تسمح له بأن يرى طائفتهم تنحدر إلى هذا المصير.

كما تقدم صاغة الذهب بالإسكندرية بالتماسٍ مماثل. وفي انعطافة جديدة، بعث صاغة الذهب بنسخةٍ من التماسهم إلى الصحفي الراديكالي المغترب يعقوب صنوع في باريس لنشرها في صحيفته «أبو نظارة زرقاء»[٢٨]. وهذه الخطوة تدل على اتجاهٍ خطير نحو تحلّل العادات المهذبة المتبعة، التي تُصاغ بها الالتماسات بلغةٍ منمَّقة متذلِّلة، وتبقى شأنًا خاصًا بين المضطهَد والدولة. كان نشر التماس الصاغة في باريس يعني توريط الحكومة وإحراجها من خلال توزيعٍ واسع النطاق بين العامة لشكوى عن الظلم.

وقد قدم متحدث رسمي باسم نظارة الداخلية في ١٨٧٧ تفسيرًا غريبًا للضرائب الجديدة ومضاعفة الضرائب على الصاغة؛ أعاد التأكيد بمقتضاه على شرعية وملاءمة الخطوات التي اتخذتها السلطة البلدية، قائلًا إن لديهم كلَّ الحق في فرض ضريبة على الصاغة والجواهرجية في هذا الإطار. زِدْ على هذا، قول الناظر إذا كان المجلس البلدي بالقاهرة لم يستمر في فرض ضرائب على كلٍّ من بضائع الذهب والفضة المباعة من خلال الوسطاء أو المباعة بشكلٍ مستقل، فإن «المجلس البلدي المذكور أعلاه سيُبرهن على عدم قدرته على

عمل الإسهام المطلوب للجنة الدَّين كما هو صادر في مرسوم الوالي»[٢٩]. وأكدت الوزارة على أن الصاغة والجواهرجية حاولوا التهرب من الضرائب المقررة بشكلٍ مناسب، وحثوا على استمرار أعمال الابتزاز. مع هذا، فإن اللغة المستخدمة توضح أن الضرائب لم تُخصص لأي مقتضيات محليةٍ بالقاهرة أو الإسكندرية، بل فُرضت لمساعدة الحكومة على تجنب أي تقصيرٍ في مدفوعات الدُّيون للدَّائنين الأوروبيين.

إن الأزمة السياسية لعام ١٨٧٩ التي أدَّت إلى وصول توفيق وبروز رياض كرئيس نظَّار أوتوقراطي ذي قبضةٍ حديدية أسفرت عن انهيارٍ فعلي سريع لشكاوي الطوائف حول فرط الضرائب الموجَّهة إلى المجلس البلدي للقاهرة. ففي خريف ذلك العام، أكَّد كلٌّ من باعة الأدوية (الصيادلة) والجزارين والتجار، والحانوتية والصباغين، وتجار الزيوت، والدخاخنية، والحمَّارين، وكثيرون غيرهم أنه فُرضت ضرائب ظالمة عليهم[٣٠]. بطبيعة الحال، كانت الطوائف تتقدم بشكاوى متكررة بانتظام حول الضرائب. إلا أن السجلات السابقة في هذه السلسلة لا تتضمن قدرًا كبيرًا من الرسائل المتبادلة بخصوص هذا الموضوع. والمرجح أن الآمال السياسية والاقتصادية التي حلقت بارتقاء خديوي جديد للسلطة قد تهاوت على يد توفيق ورياض، اللذين واصلا عصر العمال والفلاحين وابتزازهم لصالح الدائنين الأجانب. حتى إسماعيل، عند توليه السلطة، أعلن عن إجازةٍ ضريبية لمدة عام بالنسبة إلى الطوائف، أما توفيق؛ فقد خيَّب الآمال من البداية في أي توقعات من هذا النوع يمكن أن تراود العمال. وغمروا حكومته بطوفانٍ من الشكايات المريرة.

في أوائل ١٨٨٠، أذعن توفيق الخديوي الجديد وحكومة رياض باشا للطوائف عن طريق تقليل عددٍ من الضرائب الثانوية الإضافية في السجلات، خاصةً تلك المؤثرة على مناطق المدن. وبالتأكيد فقد قابل الجمهور هذا التحرك بالترحيب، لكن لا ينبغي المبالغة في فوائده؛ حيث ذكر ناظر المالية بصورةٍ أساسية في تبريره للتوصية بهذه الخطوة أن الحكومة أنفقت كثيرًا في تحصيل هذه الضرائب بصورةٍ تفوق قيمتها. وأنه يستحيل على كثيرٍ من الفقراء المدينين أن يسددوا متأخرات الضرائب عليهم(٣١). حتى لو كان صحيحًا أن كثيرًا من المصريين أو معظمهم لم يكونوا يدفعون الضرائب التي ألغاها توفيق، فإن إلغاءه لها يمكن أن ينطوي على أثرٍ إيجابي ضئيل على اقتصادياتهم المنزلية، كان مجرد إقرار بالواقع، ومنح البوليس ذريعة وإن تكن محدودةً لمضايقة عامة الناس هؤلاء. أُلغيت ضريبة الطائفة أو الويركو على الفلاحين المعدمين. وقال الخديوي إن الضريبة العامة الأساسية (الميري)، لن يستمر تحصيلها زمنًا طويلًا. إلا أن طوائف المدن ظلت على حالها مسئولة عن سداد الويركو، والمرسوم الحكومي الصادر عن توفيق لم يُشر من قريبٍ أو بعيد إلى خفضها. وأعرب المراقبون الأوروبيون عن اعتقادهم بأن الحدود القصوى للضرائب الفعلية على طوائف المدن قد انخفضت، لكن من المتعذَّر معرفة كيف جرى هذا في التطبيق(٣٢). بالتأكيد استمر مسئولو الأقاليم في مصر الوسطى والصعيد في تحصيل ضريبة الملح على الرغم من إلغائها المفترض(٣٣)؛ نظرًا لأن الحكومة أعلنت عن هذه الخطوة في نفس توقيت اقتراحها بزيادة الضرائب على الفلاحين المصريين الأثرياء بإلغاء امتيازات «المقابلة»، يبدو أن الدولة كانت

تحاول ضمان ولاء جمهور المدن حتى وهي تغامر باستبعاد الريف. هذا الخفض في ضرائب المدن قبل عامين ونصف العام من انفجارات العنف المتكررة لجماهير المدن، يؤكد الدرجة التي أخذها على عاتقهم فقط سكان مفعمون بالأمل، نادرًا ما حط عليهم اليأس، في الثورة على نطاقٍ واسع. والتحسين في صورة الضرائب أوضح أن الوضع يمكن أن يتغير. ونظرًا لأن الطوائف مارست ضغطًا هائلًا على توفيق لخفض الضرائب من خلال التماساتها في خريف عام ١٨٧٩؛ فقد توصلوا بوضوحٍ إلى أن تضافر جهودهم المجمَّعة كان لها تأثيرٌ. ولعل نتيجةً كهذه شجعتهم على ممارسة نشاطٍ أكبر في خوض صراعهم حول الهمِّ الأساسي الآخر، ألَا وهو المنافسة المتزايدة التي يواجهونها من إعفاء الأوروبيين من الضرائب.

لخص المتحدث الرسمي لنظارة الداخلية فلسفة تحصيل الضرائب المصرية في أواخر سبعينيات القرن التاسع عشر بقوله: يستطيع دافعو الضرائب أن يتحمَّلوا ضرائب عالية (في حقيقة الأمر، لقد تزايد ثراؤهم على نحوٍ غير معتاد)، وسداد الديون للقروض الأوروبية المطلوبة منهم. وباعتراف الجميع، من العسير التعاطف مع مأزق جماعةٍ غنية مثل صاغة الذهب (حيث رفضت الحكومة بالمصادفة تخفيض الضرائب عليهم في يناير ١٨٨٠). إلا أن احتجاجات أخرى وردت من عمال صناعة أقفاص الفاكهة البسطاء ومن صيادي الأسماك من النيل. واستخدمت الطوائف لغةً عبَّرت عن رأيهم في الاقتصاد العرفي للضرائب، وفي اعتقادهم أنه ينبغي ربط الضرائب بالأرباح. ونظرًا لأن الضرائب ارتفعت بمعدل يفوق الأرباح في سبعينيات القرن التاسع

عشر؛ فإن اقتصاد الدولة أصبح على نحوٍ متزايد اقتصادًا لا خلاق له. كانت حكومة الوالي العثمانية منذ فترة قريبة تستخدم الضرائب ببساطة لتجميع الأموال اللازمة للخدمات الضرورية وزيادة وسائل الترفيه العامة من خلال مشاريع الري وغيرها من المشروعات. أكثر من هذا، كانت تخصص تقريبًا نصف أموال الضرائب لرجال البنوك والمستثمرين في أوروبا، لحدّ كبير في شكل فوائد باهظة على القروض المأخوذة أساسًا لتطوير البنية الأساسية. وفقط عن طريق إرضاء رجال البنوك الأجانب وقناصلهم، يمكن للطبقة الحاكمة في مصر - أسرة الوالي وكبار المسئولين في الإدارة - أن تأمل في البقاء بالسلطة. وبمجرد أن نمت القروض بهذا المعدل الهائل، فما هي البدائل المتاحة أمام الحكومة؟ كان من المحتمل للإعلان الرسمي بتأجيل دفع الديون المستحقة أن يستدعي فرقًا عسكرية أوروبية للبلاد. وكبديلٍ للضرائب العالية استطاع إسماعيل أن يقتفي خطوات عمّه سعيد، حيث سرَّح الموظفين وخفض قواته العسكرية لدرجة كبيرة. إلا أن ذلك المسار أيضًا انعطف تجاه الخطر المزدوج المتمثل في القلاقل الشعبية، وزيادة تعرضه للهجوم الأوروبي، علاوة على الانعطاف جانبًا إلى الإمبراطورية الأفريقية التي ما زال إسماعيل يعلّق عليها الآمال. كان الوالي يتذكر أيام المجد التي نجمت عن ازدهار القطن بحيوية بالغةٍ ليتغلب على اليأس في محاولةٍ لإعادة تنشيط الاقتصاد والحكم في مصر. وتعيَّن على الفلاحين والصنَّاع المهرة المصريين التضحية كثيرًا على مذبح ذكريات الخديوي عن الزمن الجميل، الذي كان قد تلاشى تمامًا بالنسبة إليهم.

أخذت الحكومة الكثير جدًا من الفلاحين في نهايات سبعينيات القرن

التاسع عشر حتى إنها دفعت بعضهم إلى الثورة. وقادت آخرين إلى السطو على المنازل ليلًا وقطْع الطرق منْ أجل تجنُّب الموت جوعًا. ولم تكن ضرائبها المفروضة على طوائف المدن شديدة الوطأة تمامًا، لكن من الواضح أن ضريبة الطائفة بمفردها كانت تصل تقريبًا إلى ثلث الدخل الإجمالي لعضو الطائفة، دون ذكرٍ لضريبة الميري أو ضريبة الرءوس المدنية، والرسوم التي يسدِّدها لاستخراج تصريح ممارسة المهنة، والفردة، بالإضافة لضرائب أخرى، والجبايات غير المنتظمة. وقد مضى بعض عمال المدن إلى السجن في سبعينيات القرن التاسع عشر لعدم قدرتهم على سداد ضرائبهم، ووجَّه آخرون اللوم لشيوخ طوائفهم بسبب الضرائب التي لا طاقة لهم بها وتآمروا على إبعادهم عن رئاسة الطوائف. وأحيانًا ما تمثَّل ردُّ فعل الطوائف للضغوط الجديدة عليهم بمحاولة إخفاء الدخل عن الدولة، عن طريق تشغيل العمال دون تدوينهم في السجلات. ومع ذلك كانت السياسات الداخلية للطائفة شديدة القسوة تتيح للمنافسين أن يبلغوا الدولة عن شيوخ الطوائف المتهربين من الضرائب، وهو ما يترتب عليه غالبًا فحص هذه السجلات للتأكُّد من مطابقتها للواقع. وبصرف النظر عن محاولات إخفاء الدَّخل، فقد حاولت بعض الطوائف الضغط على الدولة من خلال الالتماسات المقدمة لوزارة الداخلية، إلى حدٍّ أنهم نشروا هذه الالتماسات في الصحافة الخاصة. ورأينا التماس صاغة الذهب المنشور في «أبو نظارة زرقاء» والتصوير اللاذع لإبراهيم المويلحي لحالة الطوائف المنشور في صحيفة الوطن يشيران إلى تحالفٍ جديد بين الإنتليجنسيا والطبقات المتوسطة والصغيرة بالمدن. وكان نجاح حملة

الطائفة في خريف عام ١٨٧٩ لخفض الضرائب، هو الذي تمكن من إقناع الصنَّاع المهرة والتجار بالمدن من فاعلية مثل هذا العمل الجماعي.

في الفترة السابقة على عام ١٨٨٠، لا نجد دليلًا على قلاقل لافتةٍ للنظر بالمدن ترتبط مباشرة بارتفاع الضرائب، وهو ما يناقض الوضع بالريف. وربما كان المظهر الوحيد للسخط العنيف، هو ما حدث من شجارٍ وشغب مع الأوروبيين سيُناقش في فصل تالٍ. وتجدر الإشارة إلى أن الأوروبيين لم يكونوا يدفعون ضرائب مدينية للحكومة المصرية؛ وذلك بسبب الامتيازات الأجنبية. وعلى الرغم من أن كبار ملَّاك الأراضي الأوروبيين كانوا مسئولين عن سداد ضرائب منتظمة على الأراضي، فإنهم غالبًا ما كانوا يتحاشون دفع الضرائب غير المنتظمة التي كانت تُطلب من الفلاحين المصريين، في الوقت الذي كانت فيه مصلحة الضرائب تسوِّغ لنفسها التعامل بوحشية مع الصنَّاع المهرة والفلاحين البؤساء وتجلد بالكرباج حتى الأعيان المصريين أصحاب الامتيازات. كانت الامتيازات الأجنبية تمنح الأوروبيين حصانةً مميَّزة مغالى فيها. ولعل مشاهد العقاب الجماعي والعدالة المُعاد توزيعها قد أخذت تتطور في مواجهة هذا الظلم. كان الأوروبيون يتهربون من الضرائب، لكن ليس من الموت؛ لأنه في صيف ١٨٨٢ سقط منهم العشرات قتلى على يد جماهير المدن الغضبى انتقامًا من غطرسة مكائد القروض والإمبرياليين في المركز.

جماهير المدن وسيطرة الدولة

تغلغل جهاز الدولة القوي في شئون المدن، خاصةً الطوائف، على نحو لم يسبق له مثيل إضافة إلى استنزاف العمال دون شفقة؛ بسبب عوائد الضرائب. وفرض مسئولو الخديوي سيطرة الدولة في المناطق المدنية الحساسة إما مباشرة على يد الشرطة، والجواسيس المحليين، والجيش، أو بمحاولة اختيار قادة محليين مثل شيوخ الطوائف. ونظرًا لأن شيوخ الطوائف عملوا وكلاء للدولة في تحصيل الضرائب؛ فقد انطوت هذه العملية على فرصٍ مناسبة لانتقاء شيوخ الطوائف القادرين والأمناء لتقليدهم المنصب. ومن دواعي السخرية أن ترشيد تنظيم الطائفة لم يُستمَد فقط من تأثير نمو اقتصاد السوق، لكن ربما بصورة أولية من متطلبات أزمة الدُّيون. كانت السلطات الحكومية تطلب من مسئولي الطوائف قبل كل شيء دفع ضريبة الطائفة (الويركو) فورًا وبالكامل، طبقًا للعدد الفعلي لأعضاء الطائفة. وإنْ تقاعس شيخ الطائفة في هذا الأمر، يصبح عرضةً لعمليات التفتيش على أملاكه واحتمالات طرده من منصبه.

أكثر من هذا، أرادت الدولة من الطائفة أن تؤدي واجباتها دون إثارة لمشاكل لا لزوم لها داخليًا أو بين أعضاء الطائفة وعملائها. أخيرًا، كانت الطائفة مسئولةً عن تخصيص أعمال لعمال المياومة على نحوٍ عادل، وأن تحصل على الرسوم المحددة عن أشغالهم. وكانت التعاقدات الخاصة التي تبرم بأسعار أعلى، أو التهاون عمدًا في عمل معيَّن مقابل أعمال أفضل أجرًا، قد تستدعي شكاوى من عمال المياومة أو في النهاية تؤدي إلى تدخل الشرطة. بطبيعة الحال، تكررت حالات الفساد، أحيانًا بالتواطؤ مع مسئولين حكوميين؛ إلا أن طلب

الدولة للنقود لتحسين البنية الأساسية، أو فيما بعد، نتيجة القبضة الخانقة لدفع الدُّيون حملت الإدارات الأخرى للدولة على أن تداوم على الإشراف، لتضمن توليد أقصى ثروة من الطائفة من أجل الخزانة. وقد استلزم هذا الهدف وجود دفاتر تسجيلٍ صحيحة تتضمن عدد أفراد الطائفة العاملين دون خداعٍ أو تمويه حتى لا يمكن إخفاء الدخل. وتُدوَّن بها أموال الضرائب المحوَّلة للسداد الفوري. إلا أن أي ممارسات من مسئولي الطوائف خاصة بسداد ضرائب أقل بادعاء قلة عدد أفراد الطائفة عما هو مسجل فعليًا بالقوائم، كانت تؤدي لإثارة غيظ وسخط محاسبي الحكومة عليهم. وتمتلئ دفاتر سجلات نظارة الداخلية بحالات الفساد المتورط فيها قادة الطوائف بهذا الخصوص. وكانت الأحكام القضائية التي لا ترحم من أسباب غضب قادة الطوائف على السياسات الخديوية.

كان للإجراءات الحكومية تأثيرٌ على تشكيلة واسعةٍ من القضايا العمالية. فحتى في خمسينيات القرن التاسع عشر، وهي ليست من فترات التوسُّع الملموس في الجهاز الإداري، بدأت الدولة تحاول أن تضع ضمن نطاق سلطتها مجالات حياتية لم تكن في السابق شديدة الإحكام. وفي عهد إسماعيل، تنامى الجهاز الإداري ومُنِح المسئولون مزيدًا من السلطات، تشمل على سبيل المثال مفتشي المساكن والصحة. وزوَّد الطب الحديث المسئولين بأداة غير معتادة وفقًا لها يمارسون السيطرة على قادة الطوائف. أيضًا، بادرت الدولة بتجريد شيوخ الطوائف من امتيازات معينة، لتتولى هي هذه المهام بنفسها. وربما كان للبلاغة اللغوية عن السيطرة المركزية الشاملة أثرها في المبالغة في تقدير مصادر دولة من

النظام القديم تحت حكم الولاة. لكن عيون الدولة، كما أسماها المعاصرون، تضاعفت بالتأكيد بدرجةٍ كبيرة تحت إسماعيل.

بدأت بعض أشكال تدخلات الدولة في شئون الطوائف حتى في ظل سعيد الوالي الضعيف (١٨٥٤ - ١٨٦٢). ففي عهده، أُلغي حق شيخ الطائفة في فرض غرامة على عمال المياومة في حالة خرق القوانين أو النظم وذلك لمصلحة موظفي الدولة. كما أظهر سعيد اهتمامًا بنظام الدولة في مجالات حياتية أخرى. وفي ١٨٥٧، لاحظ الوالي أثناء زيارته للمعرض السنوي في طنطا، أن ثلاثة أطفال أشقاء لقوا حتفهم من تناول خلطة معينة اشتراها أبوهم من دكان عطار. حينئذ أصدر أمرًا بأنه من الآن فصاعدًا يُحظر على أي فردٍ مزاولة الطب من دون شهادة ممارسة. وتعرض مسئول ديني كبير مثل الشيخ السادات، أحد مشاهير الصوفية، للعقاب بسبب إهماله في تعديل انتهاكات قواعد البناء على أملاكه، وكان المفتشون قد حذَّروه عدة مرات بأن يهدم مبنى آيلًا للسقوط يقع تحت إشرافه. وعندما انهار المبنى أخيرًا على رجلٍ وأرداه قتيلًا، أمرت السلطات الشيخ بدفع تعويض لأهل الضحية. وفي ١٨٦٥، قرر إسماعيل تعيين مهندسين معماريين لفحص المباني المتداعية، وهي خطوة أثَّرت تأثيرًا مباشرًا على طائفة البنَّائين. ونالت الصحة العامة اهتمامًا منذ وقتٍ مبكر؛ فقد امتد الطبُّ بشكلٍ رسمي في فترة إسماعيل حتى إلى المجالات الدينية مثل الحج إلى مكة، حيث كان يُحتجز الحجاج عند عودتهم في الحجر الصحي لمدة ٤٠ يومًا. وكان للدور الإشرافي المتزايد لمسئولي الحكومة على هذه المجالات التي عانت من ضعف التنظيم فيما مضى بطبيعة الحال تأثيرٌ على الطوائف[٣٤].

أما طوائف التجار والصنَّاع المهرة؛ فقد تأثَّرت عكسيًا بالتنظيمات وإجراءات التفتيش الجديدة. إذ تقدم التجار المغاربة بالإسكندرية بشكوى من أن شحناتهم من الزبد المعَد للطهو حُجزت في الميناء لشكِّ إدارة الصحة في أنها مغشوشة بأنواع أخرى من الزيوت. وقالوا إن طبيبًا حاصلًا على تدريبٍ في الكيمياء جاء مندوبًا عن الإدارة، وفحص بضاعتهم، ووجد أنها سليمة، إلا أنهم طوال شهرين، لم يتمكنوا من الحصول على تصريحٍ بالإفراج عن شحناتهم؛ وبالتالي فإن رأسمالهم معطل وكذلك مخابزهم[٣٥].

ووجد خمسة عشر تاجرًا من حي الجمالية بالقاهرة - كانوا يتعاملون أساسًا في تجارة الاستيراد والتصدير مع الحجاز عبر البحر الأحمر - أنفسهم واقعين في شَرك الروتين الحكومي الجديد. وأوضح التجار أن مشكلتهم تتمثَّل في أنه إذا كانت البضائع مصحوبةً بشهادة سداد رسمِ عبورٍ تُفيد أنه دُفعت رسوم الجمارك العثمانية في ميناء المنشأ، فقد كان يُسمح لها بدخول مصر دون سداد رسومٍ أخرى للجمارك. ومع ذلك، وفي ١٨٧٦، بدأت الحكومة تصِرُّ على أن توضِّح الشهادة أيضًا قيمة البضائع، والجمارك المسددة، والأسس التي قُدِّرت الجمارك على أساسها. وحاول تجار الجمالية استيراد بضائع بالشهادة القديمة المبهمة التي تفيد فقط سداد الرسوم في ميناء المنشأ؛ ولذلك رفضت سلطات الجمارك المصرية التصريح بدخول الشحنة. ومع ذلك أكد التجار: «أن الشهادة المصاحبة بها البيان الجمركي الذي تعوَّدنا عليه نحن وعمالنا هناك؛ نظرًا لأن الأمر الصادر جديد، وليس قديم العهد، ولم يسبق عمومًا أن صدر من قبل؛ لذلك ينبغي على التجار أن يدركوا مضمونه ويتصرفوا على

أساسه»[٣٦]. والتنظيمات الجديدة بلا شك كانت تهدف لأن تضمن لسلطات الجمارك المصرية القدرة على تقدير مدى كفاية الرسوم المسددة للجمارك فعليًا على البضائع، أو ما إذا كان بالإمكان استخلاص مبالغ أخرى من التجار لصالح الخزانة المصرية. ومن الواضح أن نواحي القصور هذه والروتين الحكومي المصاحب لدورٍ تنظيمي أكبر للدولة كان ينطوي على احتمالات إثارة قدرٍ كبير من الاستياء بين الطوائف الخاضعة للتنظيم في الفترة الأخيرة.

لقد أسفرت ترتيبات عملية تنظيم العمال عن نتائج أليمة، حيث امتدت إلى السجن لمن يفشل في تنفيذ العمل المُوكَل إليه بصورةٍ مُرضية. على سبيل المثال، تولى عامل فخار يسمى حسين حرب مشروعًا في الحوض المرصود (منطقة في السيدة زينب) وعند تسليمها اكتشفوا عدم أمانته في العمل؛ لذلك أُودع السجن في مركز الشرطة لفترة قبل العفو عنه»[٣٧]. وفي إطار المنطق البيروقراطي الخاص بعقوبات السوق البسيطة، كان يُمتنع عن دفع الأجر عن عملٍ ناقص بالإضافة إلى استكماله من خلال إجراءات بوليسية مثل الحبس. وتدخلات كهذه من الدولة في شئون اقتصادية قد تؤدي إلى توجيه مظالم العمال الاقتصادية، ليس إلى السوق الموضوعي؛ بل إلى موظفي الحكومة.

إضافة إلى دورٍ متصاعد لمفتشي الأغذية والشرطة في هذه الفترة، تتجلَّى السلطة المتزايدة للطب الرسمي بإقالة عددٍ من شيوخ الطوائف من مناصبهم لأسباب تتعلَّق باعتلال الصحة في سبعينيات القرن التاسع عشر. ولم تكن الشئون الطبية هي الموضوع الوحيد، فقد تضافرت ضغوط الميزانية المتزايدة التي لا ترحم على الحكومة المصرية في أواخر سبعينيات القرن التاسع عشر مع

اهتمامها بالصحة العامة لتؤدي إلى مزيد من الإشراف والمراقبة على شيوخ الطوائف. فقد تقدم شيخ طائفة صناع الأواني بشكوى بسبب طرده ظلمًا. وفي التحقيق، أوضح محافظ الإسكندرية أن مراقب العوايد بالمحافظة أشار إلى أن عددًا من شيوخ الطوائف مصابون بالعمى والصمم، أو متقدمون في العمر وأنهم غير قادرين على أداء مهامهم. ولهذا السبب؛ تصل ضريبة الطائفة متأخرةً عن موعدها... وأوصى باتخاذ إجراءات لانتخاب بدائل مناسبين. وشهدت اللجنة الطبية بأنّ ضعْف عيني شيخ الطائفة هذا يعوقه عن أداء مهامه. وفي حالة مشابهة، ردَّ محافظ القاهرة على مناشدةٍ من وكيل شيخ طائفة الصباغين بحي باب الشعرية خاصة بطرده من منصبه بطلبٍ لرئيس المستشفى الحكومي ومدرسة الطب لفحص حالته. وكتب الطبيب في تقريره أن شيخ الطائفة مصابٌ بفقد كلي في إبصار إحدى عينيه وضعف الرؤية بالعين الأخرى، ونظرًا لأن منصبه يقتضي الإشراف على الصباغين اعتمادًا على مقدرته على الإبصار، ونظرًا لأن حالته غير قابلة للعلاج؛ فإنه لا يستطيع الوفاء بمتطلبات وظيفته. وهذا التقرير لا يكتفي فقط بشرح آليات السلطات المتزايدة للطب الرسمي، بل يبيِّن أن مسئولي الطوائف المصرية كانوا على الأقل مسئولين جزئيًا عن السيطرة النوعية، وهو ما أثار الشكوك بعض الشيء لدى جابرييل باير Gabriel Baer(٣٨).

كانت مثل هذه القواعد المرتبطة بالحالة الصحية التي يمكن أن تؤدي للاستبعاد من الخدمة شائعةً بوضوح في هذه الفترة حتى داخل الجهاز الإداري أيضًا؛ فقد أُحيل الشيخ حسين محمد، كبير موظفي الخزانة الحكومية

بالإسكندرية إلى المعاش عام ١٨٧٤ بعد تشخيص إصابته بالجلوكوما. وفي حالة مماثلة، صدر أمر إلى الشيخ علي الحلواني، كبير موظفي الأوقاف الخيرية لمكة والمدينة، لإجراء فحصٍ على العين لدى رئيس مدرسة ومستشفى الطب لتقرير مدى قدرته على الاستمرار في حفظ الحسابات، وأُجبِر على الاستقالة، عندما فشل في الاختبارات. وتبيِّن لغة السجلات أن هذه الاختبارات أدخلت عنصرًا جديدًا للدقة ودلَّت على توقعٍ مضاعف من جانب الحكومة(٣٩).

وكما لاحظ محافظ الإسكندرية، كان كثيرٌ من شيوخ الطوائف يعانون ليس فقط من ضعف الإبصار، بل كذلك من كبر السن وعدم الحزم. غير أن عملية إزاحة مسئولي الطائفة كبار السن ذوي الصلات الجيدة كانت تستغرق وقتًا طويلًا وكانت تعترضها صعوبات نوعية. فقد صدر أمرٌ من كل من مجلس المدينة والمحكمة الابتدائية بالإسكندرية بطرد شيخ طائفة السقايين بالإسكندرية بناء على عدم الحزم، ورُفض استئنافه للحكم. وفي الوقت نفسه، تلقى البوليس شكوى من كبار مسئولي الطائفة بأن هيئة المياه كانت تطلب منهم ضمانات مالية، ونظرًا لأن شيخ طائفتهم لم تكن حالته تسمح له بأن يتحصل على مثل هذا المبلغ الكبير؛ لذلك فإنهم يريدون تعيين وكيل للطائفة. في نهاية الأمر استجاب محافظ الإسكندرية لطلبهم، مقدرًا عجز شيخ الطائفة وأيضًا كبر سنِّه(٤٠). هنا جاء تصرف السلطات الحكومية العليا على هذا النحو بعد حصار الطائفة لهم بإصرار.

يشهد الاهتمام المكثَّف للحكومة المصرية بالحالة الصحية لمسئولي الطوائف في سبعينيات القرن التاسع عشر ليس فقط على نمو الجهاز الإداري، بل أيضًا

على الحاجة المتنامية للأموال؛ فلم يستمر مسئولو الحكومة طويلًا في أسلوب تسامحهم مع تنظيمات الطوائف التي كان فيها شيخ الطائفة يؤدي عملَه بشقِّ الأنفس بسبب ضعف صحته أو كبر سنِّه. فعن طريق المصادفة، شجَّع تأثير رأس المال الأوروبي على مصر الترشيد الفيبري، لكن من القمة للقاع وفي هيئة جامع الضرائب الجشع وليس ذلك التاجر المقتصد. كان للنزعة الكالفينية تأثيرها على وادي النيل فقط خلال تحركٍ وحيد، بواسطة دفاتر الأستاذ لرجال البنوك والماليين المهيمنين على الوثائق والرهونات المصرية. هذا التغيُّر في علاقة الدولة بالطوائف أثار كثيرًا من التساؤلات. تحت النظام العثماني المهَلْهَل، أنشأت الدولة هيئات كثيرة صارت لها كينونتها مثل الطوائف، لكن إذا كانت بيروقراطية الدولة ماضيةً في طريقها لتضييق الخناق بنظمها وإشرافها على الطوائف كما بدأ يحدث تحت إسماعيل، فهل كانوا بحاجة حقيقية لذلك؟ ألم يكن من الممكن استيعاب هذه الهيئات الصغيرة في كيانات أكبر؟

الإنتليجنسيا

بخلاف الفلاحين والصنَّاع والمهرة والتجار، فإن أفرادًا كثيرين من الإنتليجينسيا – مجموعتنا الثالثة في ترتيب قوى الثورة المحتملة – لم تكن تدفع ضرائب. وهذا الاستثناء حصل عليه خريجو المدارس العسكرية المؤهلون ليصبحوا ضباطًا، وكذلك أفراد الجهاز الإداري. وكان للدولة تأثيرٌ اقتصادي عكسي على الإنتليجينسيا، كما لوحظ في الفصل السابق، بصورةٍ أساسية نتيجة إنقاص عدد القوات العسكرية في أواخر سبعينيات القرن التاسع عشر. ويبدو

أن الجهاز الإداري عانى من هذه التخفيضات، وكذلك الجيش وطلاب المعاهد الدينية. وكان لقانون التنظيم الذي فرضته الحكومة أيضًا أثرٌ عكسي على عديدٍ من المتعلمين المصريين على نحوٍ مختلف من تأثير نظام التفتيش الجمركي بالإسكندرية. أما الوسيلة الأساسية التي اتبعتها الدولة للسيطرة على الإنتليجنسيا من خلال جهاز الرقابة؛ فسوف نناقشها في فصل تالٍ. وهنا يكفي أن نلاحظ أنه كُلِّف مسئولون بفحص وتدقيق كل المواد المطبوعة بإتقان بحثًا عن أي إشارات للتمرد السياسي، وتلك الإجراءات أثارت غضب وحنق الصحفيين وكتّاب الروايات المسرحية ومشاهديها.

وجاءت الوظائف الحكومية التي تأثرت بتخفيض أعداد العاملين بها خلال أزمة الديون منذ منتصف السبعينيات بعد انغماس مفرط في توسع أجهزة الدولة نتيجة لإزدهار القطن. وفي ظل إسماعيل، ارتفع عدد العمال العاملين بالحكومة إلى ما بين ٢٠ إلى ٥٠ ألفًا، وزادت القوات المسلحة من أقل من ٢٥ ألفًا إلى نحو ١٠٠ ألف في عقدٍ واحد فقط[٤١]. ولقد رصد عضو البرلمان البريطاني فيليارز ستيوارت وجود صلةٍ بين طلاب المدارس الأهلية والموظفين من المستوى الأدنى والمتوسط ومعارضتهم العامة لاستخدام الدولة للأجانب، وهو الذي أجرى عددًا من الاستقصاءات في خريف ١٨٨٢ بين أهل القاهرة وأهل الإسكندرية عن السبب في مساندتهم وتأييدهم لعرابي. وقد كتب يقول:

«بينما كنت في القاهرة بذلت جهودًا مضنية لأتحقق من أبناء البلاد عن السرِّ في التعاطف الذي لاقاه عرابي هنا وفي الإسكندرية بين طبقة صغار الموظفين بأعدادها الهائلة.

أبلغني المصريون المتعلمون من أبناء البلاد أن ذلك راجعٌ إلى الاستياء من إبعادهم عن الوظائف الأساسية التي كانت تكثر بمعدلٍ متزايد منذ ابتداء السيطرة الأوروبية، وإحلال الشوام وغيرهم، وكان الطلبة من أبناء البلاد يرتبطون بهم بروابط قوية ظلت في ازدياد من خلال مصالحهم الاجتماعية؛ نظرًا لأن هؤلاء الطلبة تعلموا ليشغلوا بشكلٍ محدد الوظائف التي يرون أنها الآن تذهب إلى الأجانب»[٤٢].

حينئذٍ تفجر غضب المثقفين المحبطين من الشراكسة والمصريين ليس فقط بسبب القيود العامة على الفرص الاقتصادية المشار إليها في الفصل السابق في وظائف تدربوا على مهامها. على أن الضغط لتوظيف من نسميهم الآن باللبنانيين جاء من كبار المسئولين الأوروبيين، الذي أبدوا تقديرهم لتعليمهم الفرنسي واستخدامهم الحسابات ووسائل مسك الدفاتر على النمط الأوروبي، في مقابل الأقباط وغيرهم من الموظفين المصريين المحليين.

بالتوازي مع المدارس الأهلية لتعليم الإنتليجينسيا المدنية، أنشأ إسماعيل عددًا من المدارس العسكرية الجديدة ضمَّت على وجه الحصر طلابًا من النبلاء العثمانيين والنبلاء الشراكسة وذوي الأصول الطبقية العالية. ونظرًا لأن الفلاحين عمومًا، فقراء أم أغنياء، كانوا يمقتون بشدة الخدمة العسكرية كجنود أو صف ضباط؛ فقد كان الأرجح وجود مكانٍ للعثمانيين محفوظًا لهم حتى في الفصائل العسكرية الصغيرة. وبدا أن الشراكسة هم من استفادوا أساسًا من التوسُّع في المدارس العسكرية والفيالق العسكرية. ورغم إجراء

الكثير لتصفية العداء بين النبلاء الشراكسة وذوي الأصول الطبقية العالية والمصريين من أصول فلاحية؛ إلا أن هذه التعميمات العرقية العفوية تثير تساؤلًا هامًّا. وعلى الرغم من أن بعض الشراكسة كانوا يصنَّفون ضمن النخبة العثمانية الحاكمة؛ فإن أعدادًا كبيرة منهم صنعت صلاتٍ وروابطَ مع الأعيان المصريين من أبناء البلاد. وخلال هذه الفترة كان كثير من الشراكسة قد أصبحوا من الناطقين بالعربية، وقاموا باصطناع أسطورة تؤكد على أن نسبهم يرجع إلى النبي محمد، حتى إن مثقفًا شركسيًا في ذلك الحين كتب في سيرته الذاتية يقول إنه: «شركسي النسل عربي الأصل»[٤٢]. وكان المعتاد في هذه الفترة سماع لفظة «العرب» لتعني فقط عرب القبائل القادمين من الصحراء. وبالتالي؛ فالرجل النبيل لا يعطي لنفسه هذا النسب، لكننا نجد هذه التوصيفات الشخصية لدى شركسي، وهو ما ينبغي أن يدفعنا لإعادة فحص هذه المسألة بعض الشيء.

في أوائل عام ١٨٧٩، تبنى مجلس النظار توصيات خاصة بإنشاء لجنة للتفتيش على الشئون العسكرية، في ضوء أزمة الديون، تتولى خفض عدد أفراد الجيش من ٩٠ ألفًا حسب إحصاء منتصف السبعينيات إلى ٣٦ ألفًا. وتضمن هذا الخفض انكماشًا في فيالق الضباط من ٢.٦٠٩ إلى ٩٩٣ ضابطًا[٤٣]. والمجموعة التي حاق بها أقصى تخفيض في القوات العسكرية كانت صغار الضباط الشراكسة، الذين تعلموا في المدارس العسكرية الجديدة التي أنشأها إسماعيل، ومعهم عدد قليل من صغار الضباط المصريين ذوي الأصول الفلاحية الذين شقوا طريقهم بجهدهم إلى الرتب الأعلى. ومن العسير تصور

الشكاوى العديدة من المجندين الإلزاميين لأبناء الفلاحين المصريين حول تسريحهم إلى عائلاتهم وقراهم. أكثر من هذا، فإن مجموعة الضباط الأساسين من العثمانيين وأثرياء الشراكسة، كانوا يلقون معاملةً لينة خشية أي تأثيرات غير مواتية بسبب تخفيض الجيش.

وتشرح حادثة وقعت بالقنصلية البريطانية بالقاهرة مدى اليأس الذي اجتاح هذا القطاع من الإنتليجينسيا في أواخر السبعينيات؛ فقد كتب بورج في تقريره أن عشرة طلاب في المدرسة العسكرية بالقلعة زاروا القنصلية.

> وقالوا إنهم ورفقاهم البالغ عددهم نحو ٣٠٠ أو ٣٥٠، بالمدرسة منذ عدة سنوات، وأنهم أُبلغوا مؤخرًا أنه ينبغي عليهم البحث عن عمل آخر؛ لأنه من غير الممكن بقاؤهم هناك أكثر من ذلك، وجاءوا إلى... ولأنهم أكثر ملائمة للخدمة العسكرية فإنهم يتوسلون بحكم الأولوية أن يُسمح لهم بالتطوع، واعدين بأن يخدموا في أي موقعٍ يتطلب وجودهم به[٤٥].
>
> هذا العرض المقدَّم من أولاد باشوات وبكوات ووجهاء آخرين ليصبحوا متطوعين بالجيش البريطاني يكشف عن يأس طاغٍ ازداد سوءًا في غضون العامين التاليين.

في فبراير ١٨٧٩، أبلغ القنصل البريطاني عن انتشار استياءٍ خطير بين ضباط الجيش؛ لأن مجلس نظَّار نوبار، بأعضائه الأوروبيين، قرَّر صرف نصف الراتب فقط لـ ٢٥٠٠ ضابط كإجراءٍ اقتصادي؛ لأن الخزانة ما زالت مَدِينةً لهم بمتأخرات في صرف المرتبات، وأنهم يخشون أن تؤدي تخفيضات قوات

الجيش بواسطة مجلس يهيمن عليه الأوروبيون ألا تُسفر عن شيء أقل من التحضير لاحتلال بريطاني للبلاد. وأنهم يمقتون بشكلٍ خاص الوزير البريطاني بالمجلس، ريفرز ويلسون، وحليفه نوبار باشا رئيس النظار الأرمني. وأبدى كثير من المصريين استياءهم من الزيادة المتعاظمة في عدد الأوروبيين الذين يشتغلون بالحكومة المصرية، الذين جُلِبوا خصيصًا من أوروبا أو الهند، ومن الرواتب العالية التي يتقاضونها بالرغم من جهلهم المطبق بالبلاد. كما أن الامتيازات الخاصة التي ينعم بها الأوروبيون أثارت الغيظ؛ فقد وجد يوزباشي اسمه محمد فهمي نفسه محكومًا عليه بالسجن لمدة ١٢ عامًا لاعتقاله صاحب مقهى نمساوي الجنسية في ١٨٦٩ من دون أدلة كافية، ولعل قضيته لم تكن الوحيدة من نوعها[٤٦].

عند هذه النقطة، شجع إسماعيل حالة السخط بحثًا عن حجة يتخلص بها من نوبار وويلسون واستعادة السلطات التي سحبها مجلس النظّار منه. وبعد الاتصال ببعض الضباط المتذمرين، ساعد إسماعيل في التحريض على عصيان ١٨ فبراير حيث أخذ ٤٠٠ ضابط مسلح كلا من نوبار وويلسون كرهائن لفترة قصيرة، مطالبين بدفع الرواتب المتأخرة ورددوا هتافات عدائية ضد الأوروبيين[٤٧]. ووصل إسماعيل إلى موقع الأحداث لتهدئة مشاعر المحتجين، وأخذ بعض الضباط المنفعلين واعتقلهم لكي يبدو في مظهرٍ حازم، برغم اشتراكه المسبق في التمرد. وهذه الازدواجية التي بدا عليها الخديوي في هذا الموقف جعلت كثيرًا من الضباط ينقلبون عليه. واندفع الضباط إلى القاهرة قادمين من الأقاليم يطالبونُ بمتأخرات الرواتب والإفراج عن زملائهم،

«واستخدمت تهديدات عنيفة ضد الأوروبيين الذين انصبَّ عليهم اللوم باعتبار أن أسلوب التعامل مع الجيش يرجع إليهم بصورة أساسية»[٤٨]. وبالرغم من أن الوالي كان مهندس الاحتجاجات كوسيلة لإحباط مناورات الأوروبيين في مجلس النظَّار، فإن الضباط كانت لديهم مظالم أصيلة ضد الأوروبيين، ومن العسير أن ينطووا تحت جناح إسماعيل.

كان للضباط حلفاء بين المدنيين. ويرى بورج أن من بين أشهر المناوئين لنوبار باشا دائني حكومته، وتضم قائمتهم نحو خمسة عشر دائنًا كبيرًا من أصحاب محلات الجزارة بالقاهرة، الذين تبلغ مستحقاتهم آلاف الجنيهات من توريد لحوم للجيش؛ إضافة إلى أربعين سوريًا وكرديًا من تجار الخيول، و١٥٠٠ من بدو الهوارة الذين اشتغلوا عام ١٨٧٦ في حرب الحبشة إلا أنهم لم يتقاضوا أي تعويضات عن عملهم. ولاحظ بورج: «أن هذه الفئات الثلاث من الدائنين، الذي يمكن لأي فئةٍ منهم على حدة أن تخلق المتاعب في أي وقت، بعد أن نال منها التعب من تلقي الوعود بصرف أموالهم، قد تكاتفوا الآن سويًا مع الضباط المتذمرين». أكثر من هذا، علينا أن نتذكر أننا هنا لا نتعامل مع دائنين أفراد يائسين، بل بالأحرى مع هيئات نقابية، وهي الطوائف، كان الجزارون يشكلون جزءًا من طائفة، وكذلك تجار الخيول. أما تنظيم القبائل المصرية، رغم أنه أكثر مساواةً بين أعضائه لاعتماده على القرابة والنسب، فقد كان يمتلك تركيبًا سلطويًا رأسيًا مماثلًا. ولم يقتصر الأمر بالحكومة على زيادة الإجراءات التنظيمية ورفع الضرائب، بل راوغت أيضًا في سداد ديونها لهم. وربما باتت هذه المظالم عديمة الجدوى إذا كان الدائنون فعليًا

لا حول لهم ولا قوة، أو أفرادًا مقطوعي الصلات، لكن الطاقة التنظيمية للطوائف جعلت منها حليفًا قويًا لصغار الضباط. ومع أن التحالف لم يكن على المستوى المطلوب في ربيع ١٨٧٩، جزئيًا بسبب خلع إسماعيل، فإن الروابط أخذت تقوى بين المجتمعيْن العسكري والمدني خلال الحركة الوطنية لعام ١٨٧٩ والتي سوف تبرز من جديد بعد عامين.

شكَّل رجال الدين الإسلامي المتعلمون والموقرون تحالفًا آخر لضباط الجيش والخديوي والنبلاء والأعيان المناهضين للأوروبيين في ربيع ١٨٧٩. كما راكم رجال الدين مجموعة من المظالم ضد مجلس نظَّار نوبار الذي يهيمن عليه الأوروبيون. وعلى عكس سعيد، بدا من الواضح أن إسماعيل لم تكن ميوله شديدة العداء لرجال الدين، وأسفر الدعم المالي الحكومي عن زيادةٍ هائلة في قوائم طلاب التعليم الديني بالأزهر. ومع ذلك توضح أرقام هذه السجلات خفضًا حادًا في الدعم الحكومي منذ تاريخ إعلان إشهار الإفلاس. وبعد زيادة عدد طلاب الأزهر من نحو ١٠ آلاف في أوائل السبعينيات إلى ١١ ألفًا في ١٨٧٥، تراجعت إلى ٧.٦٩٥ طالبًا في ١٨٧٦ وكذلك في السنوات الثلاث التالية. ونظرًا لعدم حدوث انخفاضات مماثلة في قوائم المدارس الحكومية؛ ينبغي للدراس أن يستنتج أن حكومة تبذل أقصى جهدها للبحث عن تخفيضات في الميزانية قررت تفضيل النظام التعليمي الجديد على القديم. وسياسة كهذه تنطوي على احتمالات خلق أوضاع جائرة على الطلاب المستبعدين وخريجي المعاهد الدينية الذين تقل أمامهم فرص التوظف. ويتضح أن الآلاف من خريجي المعاهد الأزهرية قد انخفضت رواتبهم في

أواخر السبعينيات، كما أن تقلُّص أعداد الدارسين ألحق الضرر بأبناء أعيان القرى، الذين غالبًا ما كانوا يستخدمون الأزهر كوسيلة للترقي.

أيضًا، طالت طاحونة الضرائب رجال الدين أصحاب الأملاك، وعُومل بعضهم بفظاظة. ففي ١٨٧٩ استدعت نظارة الداخلية الشيخ حسن العدوي وهددته إذا لم يسدد مبلغ ١٢٠٤ جنيهات و٤٥ قرشًا كمتأخرات ضرائب على أطيانه بالمنيا وبني سويف. وطالبته الدولة إما بالدفع الفوري أو إضافة ضمانة أخرى على ديون الضرائب، وأجاب بأنه كان قد وعد إما بالسداد أو بإضافة ضمان آخر في غضون ٣٠ يومًا، وأن هذه المُهْلة لم تنتهِ بعد[٥٠].

ساعدت عدة مظالم على دفع الجناح الديني في الإنتليجنيسيا للانخراط في العمل السياسي خلال الربيع العاصف لعام ١٨٧٩. فقد عقد الشيخ على البكري (المتوفى عام ١٨٨٠) - رئيس الطرق الصوفية - عدة اجتماعات بالأعيان ورجال الدين في منزله بغرض تحريك الشعور الديني ضد مجلس نظَّار نوبار[٥١]. وقد أعرب أئمة المساجد عن قلقهم من أن المجلس الخاضع للتأثير الأجنبي قد يدفع مصر للخضوع للهيمنة الأوروبية، ومن ثَمَّ بادروا بإعلان اتهام رياض باشا بوصفه صديقًا للمسيحيين ومرتدًا. وقد اشتهر بين هؤلاء الأئمة صديقنا الشيخ حسن العدوي. الذي تأخر سداده للضرائب، على الأقل حتى الخريف التالي[٥٢]. وبدأت عمليات تقديم الالتماسات من أجل تبني دستور على نمط الدستور العثماني قصير العمر من ١٨٧٦ - ١٨٧٧، الذي قال عنه مؤيدوه إنه أُعلِن عنه في مصر لكنه لم يُنفذ، وأنه سوف يؤدي إلى إقالة الوزراء الأوروبيين أو على الأقل يصبحوا خاضعين لمجلس النواب[٥٣].

في النهاية، سقط مجلس نظّار نوبار. وبعد محاولة مجهضة لتعيين «مجلس وزراء أوروبي» آخر برئاسة توفيق ولي العهد، عين إسماعيل مجلسًا عثمانيًا - شركسيًا يخلو من أعضاء أوروبيين، يقوده الدستوري شريف باشا المناهض للأوروبيين، رغم أنه تتعيَّن ملاحظة أن نزعته الدستورية كانت من نوعية نخبوية تهدف إلى نقل بعض السلطات من الخديوي والأوروبيين إلى النبلاء. ورغم علاقته الحميمة بالخديوي؛ فإن شريف لم يكن مواليًا خالصًا له؛ ولذلك نال ثقة الأعيان المصريين في مجلس النواب، إضافة لعديد من الإصلاحيين في صفوف الإنتليجنيسيا. وذهب الشيخ البكري لرؤية القنصل البريطاني، وجادله حول عدالة حركة الإصلاح، وأعرب فيفيان عن شكّه في أن أي مجلس وزراء يتكون فقط من «الأهالي» قد ينطوي على أمل أن يخضع الخديوي لأحكامه. وأعلن الشيخ في ردّه «بأنهم سيجبرون الخديوي بالقسم على المصحف أن يحافظ على تعهداته بأن يحكم وفقًا للدستور وبأنهم أقسموا أيضًا على خلعه، إذا لم يفِ بوعوده، وأن هذا ما صمموا على عمله»(٥٤).

ساعدت رابطة الهيمنة الأوروبية مع الحكومة، مطلقة السلطات من القمة بقيادة إسماعيل أو مجلس نظار نوبار - ولسون، على دفع حتى قادة الصوفية المحافظين إلى معسكر الدستوريين. ولكل حبات الملح التي يتعيَّن على المرء أن يتناولها مع بيانات الشيخ البكري، فإن استياءً بالغًا لا يمكن إنكاره من مجلس نظّار نوبار قد أثّر على أقسامٍ كبيرة من الإنتليجنسيا، سواء كانت دينيةً أو غيرها في هذا الوقت. وأكثر من هذا، فقد تبنوا على نطاقٍ واسع اعتقادًا، أو على الأقل صيغة، بأن قدرًا معينًا من ضخِّ الإدارة الشعبية في الحكومة من خلال مجلس نظّار إصلاحي، وإنعاش مجلس النواب، وتبني الدستور العثماني لعام ١٨٧٧ في الولاية التابعة مصر؛ يمكن أن يقلل من السيطرة الأوروبية على البلاد ويقاوم إنزلاقها إلى الضعف.

شكلت حركة ربيع ١٨٧٩ ضد مجلس النظّار الخاضع للهيمنة الأوروبية تحالفًا مشتتًا ومجزأً للقوى الاجتماعية. ويمكن رؤية ذلك من الموقّعين على «اللائحة الوطنية» التي طالبت بقانون انتخابي جديد وزيادة امتيازات مجلس النواب. كان من المفترض أن يكون مجلس الوزراء مسئولًا أمام مجلس النواب في بعض الشئون المحلية والسياسات المالية. أيضًا، طرحت اللائحة خطوةً متقدمة بديلًا للخطة المالية لـ ريفرز ويلسون، العضو الإنجليزي بمجلس النظّار الذي كان يريد زيادة ضرائب الأطيان. ويقرر ألكسندر شولش، أن اللائحة كانت تعبيرًا أصيلًا عن مصالح الموقعين عليها، مؤكدًا في الوقت نفسه على الأسلوب الذي صممَّ به إسماعيل الحركة لأغراضه الخاصة. ويحلل التوقيعات بالطريقة المعروضة بالجدول (٣ – ١).

جدول (٣-١)

الأصول الاجتماعية للموقّعين على اللائحة الوطنية في ٧ أبريل ١٨٧٩

الخلفية الاجتماعية	العدد	النسبة المئوية
كبار المسئولين الحكوميين والنبلاء	٧٣	٪٢٢
كبار ضباط الجيش	٩٣	٪٢٨
أعضاء مجلس النواب	٦٠	٪١٨
رجال الدين من القاهرة والإسكندرية ودمياط	٦٠	٪١٨
باقي القيادات الدينية (أقباط – يهود)	٢	٪١
تجار وأعيان من القاهرة ودمياط	٤١	٪١٣
إجمالي	٣٢٩	٪١٠٠

Source: Scholch, *Agypten den Agyptern* p. 90.

لعبت الإنتليجيسيا دورًا قياديًا واضحًا في الحركة. فنحو ٢٨ ٪ من التوقيعات تنتمي لضباط الجيش، أغلبهم من خريجي المدارس العسكرية، رغم أن قلةً منهم كانوا مثل أحمد عرابي حصلوا على قسطٍ من التعليم الديني وترقوا خلال الرتب المختلفة. ويأتي ١٩٪ من الموقعين من الإنتليجنسيا الدينية. وبين كبار موظفي الحكومة يتعذر الفصل بوضوحٍ بين النبلاء والرتب العليا من الإنتليجنسيا، وتتعلق هذه الصعوبة بتصنيف بعض أعيان المدن أيضًا. ومع هذا، يتضح أن الإنتليجنسيا اختصت على الأقل بنصف التوقيعات على اللائحة. ومن دواعي السخرية، أن المثقفين الذي أنتجتهم المدارس المدنية الجديدة نادرًا ما حصلوا على وضعية اجتماعية معيَّنة تؤهلهم للالتحاق ضمن إطار أصحاب التوقعات المهمة على وثائق كهذه، رغم أنهم من خلال صُحفهم وصالوناتهم كانوا أيضًا يعبِّرون عن سخطهم على مجلس نوبار.

وفورًا بمجرد أن نجح هذا التحالف العريض للقوى الاجتماعية في إخراج عضوي مجلس الوزراء الأوروبيين، انتقمت القوى الأوروبية بإزاحة إسماعيل لصالح ابنه توفيق، وغازل الخديوي الجديد بعض الشيء الدستوريين ذوي الشعبية الذين أطلق لهم العنان أبوه اليائس، لكنه سرعان ما تحوَّل إلى الحكم المطلق بدعمٍ من الأوروبيين. ومضى توفيق إلى مزيد من خفض أعداد الجيش ليصل إلى ١٢ ألفًا فقط، المفترض من بينهم نحو ٦٠٠ ضابط، كما تبنَّى سياسة تحدّ من عدد سنوات خدمة المصريين بالجيش؛ وذلك ليستحيل أمام أبناء عُمَد القرى الترقي خلال الرتب إلى رؤساء كتائب وآلايات. ولذلك؛ استمر الضباط في الإعلان عن مظالمهم. وكذلك فعل الكثيرون من بين رجال

الدين أيضًا، حيث لاحظوا أن الهيمنة الأوروبية المسيحية على بلادهم تتعمق؛ نظرًا لأن الدولة كانت تقوم بتخفيض أعداد الطلاب بالمعاهد الدينية وتواصل خفض رواتبهم ومعاشاتهم لحدٍّ كبير يقل كثيرًا عما يتقاضاه المترجمون وغيرهم من أفراد الإنتليجنسيا العلمانيين.

خلق التوسع التجاري المصري الخارجي الذي تضاعف خمسين مرةً في غضون القرن التاسع عشر عوائد ضريبية كافية من أجل نمو سريع، وإن كان متفاوت الارتفاع، لبيروقراطية الدولة. وبات المصريون على نحوٍ مأساوي أكثر من أي وقتٍ مضى محاصرين بقواعد وإجراءات وشرطة، وطبٍ رسمي، وجمارك وغيرها من النظم البيروقراطية التي أصبحت في ذلك الحين تنظِّم هيئاتهم وسلوكهم بدرجةٍ أكبر. وتفاقمت الأعباء الناجمة عن معدل نمو السكان المتزايد على دولة زراعية، وعن سرعة تضخم الأسعار، وتصاعد النفقات، مع الاقتراض المتزايد من البنوك الأوروبية بأسعار فائدة مرتفعة في ظل رسوم خدمة عقابية، وأدى النظام الضريبي المتنوع إلى كثير من تدخل الدولة في حياة عامة للناس، ولحقت الأضرار بإحساسهم بالاقتصاد العرفي بينهم؛ مما ساعد على تقويض شرعية الدولة.

يمثل رد فعل الفلاحين للتغير الاقتصادي وسياسة الحكومة إقرارًا بليغًا للاستياء الذي عمَّ الريف في ذلك الحين. واختلطت ضغوط الضرائب في أواخر السبعينيات مع تقلب الطقس وحالات النيل وزيادة السكان لتُسفِر عن مجاعة واسعةِ الانتشار في الصعيد. وتألفت عصابات الفلاحين لمقاومة فرض مزيد من الضرائب، ولتلتصق بالحياة من خلال أعمال اللصوصية وقطع

الطرق. وحتى في الوجه البحري الأقل حرمانًا، فقد تحوَّل كثير من الفلاحين الجياع إلى السطو ليلًا على المنازل. والأسوأ من هذا، فإن أعدادًا هائلة من الذين نجحوا في الاستمرار بأراضيهم أخذوا يصارعون البقاء على المدى القصير فقط من خلال اقتراض ديون باهظة غالبًا من الأوروبيين أو أبناء المشرق مقرضي النقود بأسعار فائدة عالية. ويبدو أن الظروف قد تحسَّنت في السنوات التالية، إلا أن أعباء الديون المتنامية أدت إلى إشهار الفلاحين لإفلاسهم وخضوعهم لعمليات حبس الرهونات على نطاقٍ واسع، ومعظمها على أيدي الأجانب. والأنواع الأكثر غموضًا للتغيير تعلَّقت بطوائف المدن، غير أنهم أيضًا وجدوا الضرائب تتصاعد بسرعة صاروخية وتُلحِق الإهانات العميقة باقتصادهم العرفي.

وبالرغم من أن الطوائف فقدت بصورةٍ متزايدة الوظائف الإدارية حتى عندما بدأت التطورات الاقتصادية في تقويضها، مع هذا واصلت الحصول على استخدامات سياسية لأعضائها وقياداتها. ففي خلال الأزمة المالية في الفترة ١٨٧١ – ١٨٧٩، وخاصة خلال أطوارها الأخيرة، أضافت الطوائف إلى ذخيرتها رصيدًا من العمل الجماعي. فقد شكلت الالتماسات، واستخدام الصحف، والعصيان المدني، ومقاومة الاعتقالات، والإضرابات، وأعمال الشغب سهامًا في جعبة أعضاء الطوائف المتذمرين في أواخر السبعينيات، وهذه الذخائر من العمل الجماعي تطورت تحت تأثير التوسع الاقتصادي والبيروقراطي، وأصبحت بصورةٍ متزايدة أقل تحفظًا في النغمة والأهداف. فقد ذهب شيخ طائفة سائقي العربات إلى السجن لرفضه السماح لرجاله

بالخضوع تطوعًا بخدمة الحكومة بأجورٍ منخفضة راغبًا من المسئولين أن يتطابقوا مع الأوضاع القانونية الجديدة التي تمنع العمل الإجباري. وشاهدنا إضراب الوزّانين في الإسكندرية عام ١٨٧٨، الذي نوقش في الفصل السابق، حيث طالبوا بإدخال تغييرات من شأنها نقلهم من المجتمع الإقطاعي إلى شكلٍ أكثر جماعية للتنظيم مع مساحة تتيح كلًا من التعويض الفردي والتضامن المؤسسي. وتحالف أصحاب محلات الجزارة وتجار الخيول مع المعارضين في ربيع ١٨٧٩ مطالبين بأكثر من مجرد دفع مستحقاتهم المتأخرة. وآمن أعضاء الطوائف بحزم بالمبدأ الانتخابي، وفي قدرة ذوي المناصب ومسئوليتهم، حتى إن أصحاب محلات الجزارة انضموا إلى النبلاء والمثقفين والضباط في المطالبة بنظامٍ سياسي واجتماعي أكثر اعتمادًا على القانون وأقل طغيانًا. وأظهرت الطوائف قدرتها على تشكيل لوبي فعّال من خلال إقناع توفيق بخفض ضرائبهم بعض الشيء في عام ١٨٨٠. وواصلت الطوائف عرض مظالمها؛ إذ كانت على درجة جيدةٍ من التنظيم، تمتلك مجموعة من التكتيكات الفعّالة تمامًا، وقام بعضهم بإنشاء التحالفات مع المخالفين والمعارضين من الأعيان، وضباط الجيش والمثقفين، كانوا يستعدون ليلعبوا دورًا هامًا في تعبئة الموارد خلال ثورة ١٨٨١ - ١٨٨٢. وأخيرًا، لعل أحداث الشغب ضد اليونانيين في طنطا عام ١٨٧٢ وضد المالطيين وغيرهم من الأوروبيين في بورسعيد أواخر السبعينيات (ستناقش في فصل تالٍ)، كانت تعبيرًا كامنًا عن السخط على الطريقة التي كان بها الأوروبيون عمومًا يمارسون ابتزازاتهم الفادحة، وحتى استغلالهم للظروف عن طريق تسليف النقود وكذلك شراء الاراضي بأثمانٍ بخسة من الفلاحين الملّاك البؤساء.

كما كوَّنت الإنتليجنسيا، شاملة خريجي المدارس العسكرية من صغار الضباط، ذخيرة من المظالم في السبعينيات وأوائل الثمانينيات، إضافة إلى أن معدلات النمو السكاني المرتفعة أسفرت عن تضييق فرص التوظف أمام الخريجين الأحدث من المدارس العسكرية وطلاب المدارس الأهلية، مع انكماش الميزانية في أواخر السبعينيات التي زادت أوضاعهم سوءًا، ولجأوا، مثلما فعلت الطوائف، إلى العمل الجماعي، كما حدث في تجمهرهم ضد عضو مجلس النظَّار الأوروبي في فبراير ١٩٧٩. وشكلت الفروع الدينية والعسكرية من الإنتليجنسيا تقريبًا نصف الموقعين على اللائحة الوطنية في أبريل ١٨٧٩، التي لاقت أهدافها دعمًا واسع النطاق من المثقفين الجدد أيضًا. فقد كانوا يعتبرون مجلس النظَّار برئاسة نوبار آخذًا في الخضوع للهيمنة الأوروبية، وأنه يمارس سياسات لا تلائم مصالحهم ولكن تتوافق مع مصالح الأوروبيين. كانوا يريدون زيادة الرقابة المحلية على السياسة، من خلال مجلس نوابٍ إصلاحي. في حقيقة الأمر، فإن بعض أشكال التأثير الشعبي على الدولة صدمت كثيرًا من المصريين، أخذًا في الاعتبار تزايد نطاق تدخل الدولة في المجتمع المدني، إضافة إلى ازدياد خنوع الدولة للأهداف الأوروبية، أصبح استبداد الولاة ترفًا أحسَّ المصريون بأنه لم يعد بمقدروهم احتماله. وبات السؤال المطروح هو ما إذا كان بإمكانهم تشكيل تنظيمٍ يدفع في اتجاه نوعٍ مختلف من الحكم، وفي الفصول القليلة التالية سأوضِّح تأثير التعليم المتزايد، ونمو الحياة المدنية، وبروز الصحافة السياسية والمنتديات السياسية، وتزايد الديمقراطية بين الطوائف، والعمل الجماعي الجماهيري على الحياة السياسية للولاية المصرية.

في الوقت نفسه، أدت أعمال الدولة إلى بقائها في عقول كل الجماهير، حيث إنها غزت حيواتهم كما لم يحدث من قبل. فقد كان جامع الضرائب يقف شاخصًا بكرباجه المصنوع من جلد الجاموس ككاريكاتير شريرٍ للوالي وصَولجانه. كما أن الهيلمان الذي يُحيطون أنفسَهم به وطقوس الجَلد، والآلام الجسدية المبرّحة التي تنجم عنها، جميعها أحيت في ذاكرة كلِّ فردٍ الوجودَ غير المشروط للخديوي إسماعيل كحاكمٍ. كذلك قاسى رجال الطوائف بالمدن ليس فقط من هدايا الوالي بل من وضعهم بالسجون المظلمة القذرة بسبب العجز عن سداد الضرائب المطلوبة منهم. وربما استفادت هذه الطوائف قليلًا من النظام السياسي والاجتماعي لتوفيق من خلال إلغاء بعض الضرائب المدنية، غير أن هذا لم يحدث كما يبدو إلا تحت ضغوطهم التي شجَّعت على مزيدٍ من العمل الجماعي في مواجهته ومواجهة حماية الأوروبيين في المستقبل. على أن الامتيازات الأجنبية التي حمت الأوروبيين من منافسة الطوائف لعدم سدادهم ضرائب بقيت كما هي. ومن جهة أخرى، أدت سياسة توفيق في جمع الضرائب من القرى لتعويض خفض الضرائب على المدن إلى إثارة حفيظة النخبة الريفية من عُمَد القرى. زِدْ على هذا، كانت الشرعية تُستخدم دائمًا في سياسة فرض زيادات الضرائب، وقد ذهب نصف عائدات الضرائب المصرية في أوائل عام ١٨٨٠ إلى تسديد فوائد القروض الأوروبية، لقد كان تشويه وادي النيل بكامله لصالح الموظفين الأجانب حاسمًا في تقويض سلطة الوالي، ولم تكن المشكلة تكْمُن في تذكير الحاكم بكل تلك الأمور، لكن كيف كان يتم ذلك؟!

الهوامش

(١) حدثت عملية مشابهة في إيران أوائل القرن العشرين؛ انظر: Arjomand, *Turban for the Crown* ١٩٨٨، ص ٢٧ - ٣٥.

(2) Goldstone, *Revolution and Rebelion* ١٩٩١، ص ٩٢ - ١٠٩، ١٩٦ - ٢١٢.

(٣) ميتشيل، *«استعمار مصر»* ١٩٨٨، Foucault. Discipline and Punish ١٩٧٩، ص ١٩٥ - ٢٢٨.

(4) Foucault, *Discipline and Punish.* ص ٣٠ - ٣٤، ٤٩

(٥) الميزانيات المعوَّمة بواسطة الحكومة المصرية أوردتها تقارير PRO, FO ١٤١ / ٨٢، روجرز / فيفيان، ٥ أكتوبر / ١٨٧٣/ FO ١٤١ / ٩٩ تقرير مستر جيف عن الحالة المالية في مصر مطبوعة سرية، ٢٢ مارس ١٨٧٦/ بالنسبة إلى ١٨٧٧. انظر: هنتر، *«مصر»* ١٨٧٤ ص ١٨٨.

(٦) عيسوي، *«التاريخ الاقتصادي»* ١٩٦٦، ص ٤٣١، حتى التقدير المرتفع لمديونية الفرد المعطي في هذا المصدر ربما كان يعتمد على تقدير أقل من الحقيقة لتعداد السكان في مصر.

(7) Farman, *Egypt and its Betrayal* ١٩٠٨ ص ٢١٧. هنتر، *«مصر»* ص ١٨٤ - ١٨٦.

(8) PRO, FO ١٤١/ ١٠٦ فيفان / ديربي، رقم ٩٧، القاهرة ١٤ أبريل ١٨٧٧، بالنسبة إلى تقرير عن مناقشة مع عضو محكمة استئناف، انظر: فيفيان / ديربي سياسة رقم ٢٢، القاهرة ٢٨ يناير ١٨٧٧

(9) PRO, FO ١٤١ / ١٠٧ فيفيان / ديربي، رقم ٢١١، الإسكندرية ١٢ يوليو ١٨٧٧.

(10) PRO, FO ١٤١/ ١١٢، بورج / فيفيان، سري، القاهرة. ٢٧ ديسمبر ١٨٧٧، مدخل رقم ١٥٦.

(11) PRO, FO ١٤١/ ١١٢، بورج / فيفيان رقم ٤٢، القاهرة ٢٩ ديسمبر ١٨٧٧.

(12) PRO, FO ١٤١/ ١٢٠، كار / بورج رقم ١٤، طنطا، ١١ يونيو ١٨٧٨.

(13) PRO, FO ١٤١ / ١١٥ فيفيان / سالسبيري، رقم ١٨٢، الإسكندرية، ٢٣ مايو ١٨٧٨.

(14) Farman, *Egypt and its Betrayal*. ص ٢٤٨

(15) PRO, FO بورج / فيفيان رقم ٢٥، القاهرة ١ يوليو ١٨٧٨، FO ١٤١/ ١٢٥ فيفيان / سالبيري رقم ٤٣ القاهرة، ٦ فبراير ١٩٧٩، «*جازيت دي تريبيون*» ٢٨ فبراير ١٨٧٩، ١٤١/ ١٢٨، بورج / فيفيان رقم ٣، القاهرة FOمحفوظة مع ٣ مارس ١٨٧٩Baer, *Social History* ١٩٦٩ ص ١٠٠: —١٠١.

(16) PRO, FO ١٤١ / ١٢٩، سرور / كالفرت، دمياط ١٦ يونيو ١٨٧٩، محفوظة في كالفرات / لاسليز الإسكندرية، ٤ FO ١٤١/ ١٢٩ بورج / لاسليز رقم ٢٦، سبتمبر ١٨٧٩: القاهرة ٢٩ يوليو ١٨٧٩.

(17) Hobsbawm, *Bandits*.١٩٦٩

(١٨) بعض هذه الضرائب نوقشت في تقرير PRO, FO ١٤١ / ١٢٠ للقائم بأعمال نائب القنصل بالزقازيق، محفوظ مع بورج/ فيفيان رقم ١٥، القاهرة ١٤ يونيو ١٨٧٨.

(١٩) دار الوثائق القومية، سجلات ديوان الويركو، ١٠ من ١/ ٩، محفوظات مصر / ديوان الويركو، جمادى الثاني ١٢٨٦/ سبتمبر ١٨٦٩، قرار مرسل من المجلس الخصوصي، ربيع الثاني ١٢٨٦/ يوليو ١٨٦٩.

(٢٠) دار الوثائق القومية، نظارة الداخلية، مكاتبات عربي، محفظة ٧ عرضحال طائفة الصيادين، مسجل ١٦ ربيع الأول ١٢٨٨/ ٥ يونيو ١٨٧١.

(٢١) دار الوثائق القومية، نظارة الداخلية، مكاتبات عربي، محظفة ٥، عرضحال طائفة الصناديقية، مسجل ٩ رمضان ١٢٨٥/ ٢٤ ديسمبر ١٨٦٨.

(٢٢) دار الوثائق القومية، نظارة الداخلية، مكاتبات عربي، محفظة ٥، وكيل ديوان محفوظات مصر، وكيل الداخلية، ٢٣ رمضان ١٢٨٥/ ٧ يناير ١٨٦٩.

(٢٣) دار الوثائق القومية، نظارة الداخلية، مكاتبات عربي، محفظة ٥، محافظ مصر/ ناظر الداخلية ١١ شعبان ١٢٨٥/ ٢٧ نوفمبر ١٨٦٨

(٢٤) دار الوثائق القومية، سجلات نظارة الداخلية، وارد ضبطيات، ١٩ مصفح / ٢٤ / ٢٣، نظارة الداخلية / دواوين، ١٩ رمضان ١٢٩٦/ ٦ سبتمبر ١٨٧٩.

(٢٥) دار الوثائق القومية، نظارة الداخلية، مكاتبات عربي، محفظة ٣٦، شهادات ٥٥ تجار مغاربة شعبان ١٢٩٥/ أغسطس ١٨٧٨، محفوظ مع مذكرة وزارة الداخلية، ٢٩ شوال ١٢٩٧/ ٥ أكتوبر ١٨٨٠.

(٢٦) دار الوثائق القومية، نظارة الداخلية، مكاتبات عربي، محفظة ٢٨، محمود بك العطار، سر تجار مصر/ ناظر الداخلية، مسجل ٤ صفر ١٢٩٦/ ٢٨ يناير، ١٨٧٩؟

(٢٧) دار الوثائق القومية، ناظر الداخلية، مكاتبات عربي، محفظة ١٧، عرضحال طائفة الصياغ من دون تاريخ، لكنها محفوظة في ذي الحجة ١٢٩٢، تقريبًا ١٨٧٦، وكما يمكن توقع معظم الأسماء لمسيحيين ويهود، رغم أن هؤلاء الصاغة بالتأكيد يتمتعون بمواطنة عثمانية مصرية، ومنذ أن سعوا للحصول على جوازات سفر أوروبية كان ذلك للإعفاء من الضرائب، واستمرت الشكاوى من الصاغة على الأقل خلال ١٨٧٧ (نظارة الداخلية مكاتبات عربي، محفظة ٢٣، عرضحال طائفة الصياغ مسجلة في ١ جمادى الثاني ١٢٩٤/ ٥ يوليو ١٨٧٧).

(٢٨) *أبو نظارة زرقاء*، ٢٥ فبراير، ١٨٧٩.

(٢٩) دار الوثائق القومية، نظارة الداخلية، مكاتبات عربي، محفظة ٢٣، صورة ما صدر عن الداخلية إلى المالية ٤ جمادى الثاني ١٢٩٤/ ٨ يوليو ١٨٧٧.

(٣٠) دار الوثائق القومية، سجلات الدائرة البلدية، ٩ من / ١٤/ ٦ مذكرات ٧ ذو القعدة ١٢٩٦/ ٢٣ أكتوبر ١٨٧٩ (ص: ٩)؛ مذكرات ١٨ ذو القعدة ١٢٩٦/ ٣ نوفمبر ١٨٧٩؛ مذكرات ٢٥ ذو القعدة ١٢٩٦/ ١ نوفمبر ١٨٧٩ (ص ١٥).

(٣١) مرسوم يناير ١٨٨٠ للخديوي توفيق بإلغاء بعض الضرائب وتخفيض المعدلات للضرائب الأخرى، أعيد طبعه في مصر للنقاش ١٨٨٤، ٤: ٣٨ - ٣٩؛ بالنسبة إلى ملاحظات وزير المالية في مذكرة للخديوي انظر: ٤: ٣٤.

(32) PRO, FO ٩٢٦ / ١٤ فيليس / بورج، الزقازيق، ١٦ أبريل ١٨٨٠؛ قارن ١٤١/ ١٣٤، ماليت / سالسبيري رقم ٣٧، القاهرة ٢٠ يناير ١٨٨٠ الذي يفيد أن «الصناع المهرة، والكتبة، والوزَّانين الذين دفعوا من ٧٠ إلى ٥٠٠ قرش، يدفعون الآن من ٥٠ إلى ٢٠٠ قرش، بينما ألغيت الضريبة العامة من ١٥ إلى ٤٥ قرشًا، أما شراء ملح من مخازن الحكومة الذي كان إجباريًا بصرف النظر عن الحاجة إليه فقد صار الآن اختياريًا وبسعر مخفض».

(33) Stuart. *Egypt after the War*. ١٨٨٣، ٣: ٢٨٠

(٣٤) بالنسبة إلى مفتشي المباني، انظر: دار الوثائق القومية، ضبطية (الشرطة)، محفظة ١، الوالي/ مأمور، ٢٤ شعبان ١٢٨٠/ ٣ فبراير ١٨٦٤؛ بالنسبة إلى اشتراط درجات طبية وحكاية عطار طنطا، انظر: السلسلة نفسها، الوالي / مأمور ضبطية، القاهرة، ٢٩ رجب ١٢٧٣/ ٢٥ مارس ١٨٥٧؛ تغريم الشيخ السادات في الوالي / مأمور ٩ رمضان ١٢٧٧/ ٢١ مارس ١٨٦١؛ بالنسبة إلى تغييرات سلطان شيخ الطائفة، انظر: هريدي- الحرف، ١٩٨٥، ص ٣٣.

(٣٥) دار الوثائق القومية، نظارة الداخلية، مكاتبات عربي، محفظة ٣٥، عرضحال الكردلية والمغربية بالإسكندرية، سجل ١٦ شعبان ١٢٩٧/ ٢٤ يوليو ١٨٨٠.

(٣٦) دار الوثائق القومية، نظارة الداخلية، مكاتبات عربي، محفظة ٣٧، التماس من ١٥ تاجرًا بالجمالية من دون تاريخ، مؤرشف في ذي الحجة ١٢٩٧/ نوفمبر ١٨٨٠، لكنه يذكر صفر ١٢٩٣/ مارس ١٨٧٦ كتاريخ حديث.

(٣٧) دار الوثائق القومية، نظارة الداخلية، مكاتبات عربي، محفظة ٦، ناظر ديوان الأشغال العمومية / ناظر الداخلية، ٣ ربيع الأول ١٢٨٦/ ١٣ يونيو ١٨٦٩.

(٣٨) دار الوثائق القومية، نظارة الداخلية، مكاتبات عربي، محفظة ٣١، محافظ إسكندرية / ناظر الداخلية، ٢٤ ربيع ١٢٩٦/ ١٤ يوليو ١٨٧٩ (الطائفة في الأصل هي المواعينجية، ربما تكون صناعة آنية الزيوت أو غيرها من المنتجات)؛ مكاتبات

عربي، محفظة ٢٥، وكيل محافظ مصر / ناظر الداخلية، ٧ ربيع الثاني ١٢٩٥/ ١٠ أبريل ١٨٧٨.

(٣٩) دار المحفوظات، ملفات المستخدمين، ملف ٤٨١٨، محفظة ٢١١، عين ٤، دولاب ٩؛ ملف ٤٨٠٦، محفظة ٢١١، عين ٣، دولاب ٩.

(٤٠) دار الوثائق القومية، نظارة الداخلية، مكاتبات عربي، محفظة ١٨، محافظ اسكندرية / ناظر الداخلية، ٢٠ محرم ١٢٩٣/ ١٦ فبراير ١٨٧٦.

(٤١) تقديرات أعداد المسئولين المحليين مأخوذة من المراقبين الأوروبيين، وتوجد في Scholch *Egypt for Egyptians!* ١٩٨١، ص ٣٥٤، رقم ١٠٥.

(42) Stuart, *Egypt after the War* ٢: ٤٦٠.

(٤٣) محمد أفندي فاني «بقية المتمنى في ترجمة فانى» دار الكتب المصرية، القاهرة، تاريخ تيمور ١١٢٦ ص ٥.

(٤٤) السروجي «*الجيش*» ١٩٦٧، ص ٥٤٦ - ٥٤٧.

(45) PRO, FO ١٤١/ ١٢٠، بورج / فيفان رقم ١٨، القاهرة ٢١ يونيو ١٨٧٨.

(٤٦) بالنسبة إلى حالة محمد فاني انظر: دار الوثائق القومية، سجلات نظارة الداخلية، أوامر عرضحال ١٩ مصفح / ١٨/ ٢، أمر عالي ٤ صفر ١٢٩٩/ ٢٦ ديسمبر ١٨٨١، حيث عُفي عنه في النهاية؛ باقي نقاط هذه الفقرة من PRO, FO ١٤١ / ١٢٨ بورج / فيفيان رقم ١، القاهرة، ١٨ فبراير ١٨٧٩، FO

١٤١/ ١٢٥، فيفيان/ سالسيبري، رقم ٥٧، القاهرة، ١٥ فبراير ١٨٧٩.

(47) PRO, FO ١٤١/ ١٢٥ فيفيان / سالسبيري رقم ٥٩، القاهرة ١٩ فبراير ١٨٧٩؛ انظر: Scholch, *Egypt for Egyptians* ص ٦٣ - ٩٣؛ وهنتر، «مصر» ص ٢١٥ - ٢١٦.

(48) PRO, FO ١٤١/ ٢٥ فيفيان / سالسبيري، رقم ٧١، القاهرة ٢٢ فبراير ١٨٧٩.

(49) PRO, FO ١٤١/ ١٢٨ بورج / فيفيان، رقم ٢ القاهرة ٣ مارس ١٨٧٩.

(٥٠) دار الوثائق القومية، سجلات نظارة الداخلية، وارد ضبطيات، ١٩ مصفح/ ٢٤/ ٢٣. الداخلية / دواوين، ٦ شوال ١٢٩٦/ ٢٣ سبتمبر ١٨٧٩، رقم ٤٨٦.

(٥١) بالنسبة إلى هذه الشخصية وإطار الإدارة، انظر:

de Jong, *Turuq and Turuq – Linked Institutions* ١٩٧٨.

(52) Scholch, *Egypt for Egyptians*. ص ٨٨

(53) PRO, FO ١٤١/ ١٢٥، لاسليز / ساليسبيري، رقم ١٨٠ القاهرة ١ أبريل ١٨٧٩؛ رقم ١٧٨، ٣ ١٨٧٩ رقم ١٨، ٤ FO ١٤١/ ١٢٨ مذكرة بورج ٢٠ مارس ١٨٧٩؛ أبريل ١٨٧٩.

(54) PRO, FO ١٤١/ ١٢٥، فيفيان / ساليسبري، رقم ٢٥٩، القاهرة ٥ مايو ١٨٧٩.

الفصل الرابع

الثورة الممتدة في مصر

في أوائل خمسينيات القرن التاسع عشر، كانت مصر لا تملك سوى بنية أساسية أولية لوسائل النقل والمواصلات، فضلًا عن توقف الدولة عن دعم التعليم. ومن العسير أن نتصوَّر في وضعٍ كهذا كيف يمكن للناس أن تشنَّ تمردًا أو ثورةً حقيقية على المستوى القومي، مثل الصدامات المتناثرة وغير المنسقة التي ووجهت بها مجموعات القبائل أو المدنيون وشاركت فيها مع قوات الجيش وقوات الشرطة صغيرة العدد. عند السؤال عما تغير بين ١٨٥٢ وثورة ١٨٨١ - ١٨٨٢، ينبغي أن نضع في الاعتبار ما ينسبه علماء الاجتماع إلى «الحراك الاجتماعي» - أي انتقال السكان إلى المدن - وبناء وسائل ربط مثل طرق السكك الحديدية وخطوط التلغراف، وتزايد تعليم القراءة والكتابة ونهوض الصحف الخاصة المطبوعة، ومثل هذه التغييرات لا تكون سببًا لحركات الفعل الجماعي؛ لكنها تيسِّر تنسيق السياسات.

يرى ريمون وليمز Raymond Williams في تطور وسائل الاتصالات في أوروبا إلى جانب الطباعة وتعلُّم القراءة والكتابة بأنها «ثورة ممتدة»، لكن في مصر (كما في معظم البلدان الأفروآسيوية)، فقد حدث هذا التحول بأسلوبٍ بالغ الانضغاط[1]. على سبيل المثال، أُنشئت الصحف الخاصة في آنٍ واحد من الانتشار المكثَّف لخطوط التلغراف، وكانت لثورة الاتصالات على الأقل

مضامين غير مباشرة بالنسبة إلى الأوضاع السياسية، طالما واكبت نموّ نمطٍ جديد من الأساليب السياسية والصحافة السياسية معًا. وبحلول ستينيات القرن التاسع عشر، لم يكن ازدهار القطن بمفرده هو المسئول عن التحول في الاقتصاد المحلي، بل أتاحت خطوط التلغراف استقبال الأنباء العالمية عبر الخدمات السلكية، وأمكن شحن الصحف والجرائد العثمانية والأوروبية بسهولة بحرًا إلى الإسكندرية لتنتقل بعد ذلك بالسكك الحديدية والمراكب التجارية إلى القاهرة والأقاليم بالداخل. وفي بادئ الأمر، خلق المهاجرون الأوروبيون من المقاولين والعمال سوقًا للجرائد الصادرة محليًا باللغات الأوروبية. وفي أواخر الستينيات وعبر السبعينيات أخذت الصحف العربية الخاصة في الصدور، وقد ولّد ازدهار القطن بين المضاربين المصريين، والتجار والموزعين، والنبلاء الرأسماليين الزراعيين والفلاحين اهتمامًا بالأحداث العالمية التي يمكن أن تؤثّر على أسعار القطن. وشجّع التغلغل الاقتصادي والدبلوماسي الأوروبي لمصر النخبَ المحلية على التأكيد على مصالحها. وأسفر هذا عن طلبٍ متزايد على المعلومات السياسية. وقد أثارت العمليات المشابهة الحادثة في إسطنبول نفسها، مع حركة تركيا الفتاة الرامية إلى إنشاء ملكية دستورية في الإمبراطورية العثمانية، فضولَ الناس داخل الولاية المصرية التابعة للعثمانيين. وعززت سلسلة من الأزمات التي نشبت في وادي النيل، التي تزامنت مع إعلان مصر عن إفلاسها في ١٨٧٦، واستمرت بعدها، اهتمامَ العامة بالسياسة؛ وبالتالي شراء الصحف.

كما ساعد على نمو الصحافة ومعها رأي عام حديث انتشار تعلُّم القراءة

والكتابة بين العامة والزيادات في أعداد المثقفين، والموظفين، وطلبة المعاهد الدينية منذ منتصف الستينيات، التي نجم عنها خلق سوق غير مسبوقة للمواد المطبوعة خاصة للمطبوعات رخيصة الثمن مثل الصحف. وهذا الطلب لم يسبق وجوده في أي مكان قريبًا من هذا المعدل في العقود السابقة، كما هو مشار إليه في صناعة الطباعة المحدودة والمملوكة للدولة والمنتشرة نسبيًا في أربعينيات وخمسينيات القرن التاسع عشر. وقد أتيحت الأعمال المطبوعة أمام العثمانيين المصريين المتعلمين على الأقل منذ أوائل القرن الثامن عشر، عندما أُنشئت دور طباعة تركية خاصة ناجحة في إسطنبول. مع ذلك، فإن الظروف الاجتماعية والاقتصادية التي ربما خلقت طلبًا ملحوظًا على هذه التكنولوجيا ومنتجاتها ببساطة لم يكن لها وجودٌ في وادي النيل في هذا الوقت. ويحتل التساؤل عن كيفية انتشار نمو الصحافة الخاصة، بجمهور بلغ عشرات الألوف، موقعًا هامًا في هذه الدراسة. رغم كل شيء، فإن عدم وجود استخدام للطباعة أو محدوديتها ربما كان بوضوحٍ عاملَ إعاقةٍ للتعبئة السياسية للسكان.

تعلُّم القراءة والكتابة والحراك الاجتماعي

إن تكنولوجيا الاتصالات والانتقالات المطورة، وكثافة السكان المتعاظمة والانتقال للمدن علاوة على الأمية المتزايدة لا تسبِّب ثورات، أو حتى «تحديثًا». ومع هذا، فإن مثل هذه العمليات تجعل فئات السكان أكثر قابلية للحراك، وتجعل الثورات ممكنة الحدوث. وبالتأكيد شكلت ثورة ١٨٨١ - ١٨٨٢ نوعًا جديدًا ومختلفًا من الحركة الشعبية لم يسبق أن ظهر في مصر. وعلى

نطاق الأمة، تشاركت على اتساعها شتى عناصر الحركة في الأهداف المشتركة والمتعلقة بإضعاف النفوذ الأوروبي الاقتصادي والسياسي، وتأسيس حكومة شورى محليًا، وضمان معاملة أكثر عدلًا من الحكام العثمانيين المصريين لكافة الفئات والطبقات التي تؤازرهم، ومن دون وسائل الاتصال الحديثة، لم يكن ممكنًا تحقيق هذه الدرجة من الالتحام والتماسك على المستوى الوطني، فحتى في فترة سابقةٍ عليها مباشرة كعقد الأربعينيات كان ذلك مستحيلًا.

يصف أنطوني جيدنز Anthony Giddens المدينة في المجتمعات قبل الرأسمالية بأنها «شكل خاص من حاوية اختزان، حاسم في توليد النفوذ... عبر علاقتها بالريف»[٢]. وفي انتقال مصر إلى الرأسمالية، برزت المدينة ليس فقط كحاوية لسلطة الدولة، لكن أيضًا كمولِّد محتملٍ للنشاط المناهض للدولة. وبالرغم من أن معدل الانتقال لسكنى المدن لم يتغير تغيرًا كبيرًا بين عامي ١٨٥٠ و١٨٨٠، فإن المدن نمت نموًا هائلًا نتيجة لإجمالي الزيادة السكانية. هذا المعدل المتسارع في هذه العقود بنسبة ١٢ لكل ألف سنويًا، أدى لخفض معدل الأعمار بالمجتمع والتعاظم النسبي لفئة صغار السن الأقل تقيدًا بمسئوليات الأسرة والملكية.

كذلك، فإن زيادة السكان بنسبة ٣٠٪ زادت من كثافة الريف بالأراضي الزراعية وهو ما أدى بدوره إلى تسهيل الاتصالات بين القرى. وقد حافظت المدن على وضعها في السباق مع هذا المعدل الإجمالي للنمو. كما أن بعضها زاد اتساعًا على نحوٍ أسرع نتيجة لازدهار القطن ومد خطوط السكك الحديدية. وعلى أية حال بلغ معدل النمو بمناطق المدن الداخلية المتمركزة في المساحات

الخصبة لزراعة القطن من الوجه البحري، التي ارتبطت حديثًا بالسكك الحديدية حتى البحر المتوسط، مثل طنطا والمنصورة ودمنهور خلال هذه العقود من ٨٠٪ إلى ١٧٠٪. أما القاهرة والإسكندرية الكبيرتان فعلًا؛ فقد نمتا بنسبة تزيد على ٤٠٪ متقدمتين على المعدل العام للنمو(٣). وقد تركَّز عددٌ متزايد من السكان في مدن المناطق التي يمكن الانتقال منها وإليها من أجل العمل الجماعي بسهولة أكبر عن القرى المتناثرة بالمناطق الريفية. وقد أتاح استقرار النازحين سويًا في أحياء خاصة من المدينة، أو في عشش الصفيح، وسيادة الأعراف في الأحياء بقاءَ الروابط الاجتماعية أو إقامة ما من شأنه تعزيز قدرة سكان المدن على الحراك. كما أدت خطوط السكك الحديدية والبواخر النيلية والتلغراف والصحافة إلى ربط هذه المدن كل منها بالأخرى بشبكة ربطٍ لم يسبق لها مثيل للانتقال والاتصال.

ولقد أدت عمليات تقارب الزمان - المكان الناجمة عن هذه التكنولوجيا الجديدة إلى انفجارٍ ضمني للجغرافيا الاجتماعية لمصر. وفي حقيقة الأمر، كان ذلك ما حدث بالعالم ككلٍ(٤). والأرقام الدالة على مد طرق السكك الحديدية وخطوط التلغراف في ظل إسماعيل كان يوردها المعجبون به ليبرهنوا على أن إعجابهم به لم يكن بلا سبب؛ بل إن المغزى الاجتماعي لهذه الأرقام قلَّما كان يوضع في الاعتبار. فقد حُفرت ١١٢ قناةً في عهد إسماعيل، يصل طولها إلى ٨٤٠٠ ميل، لم يقتصر تأثيرها على تعاظم انتشار الزراعة؛ بل كذلك على حركة نقل القوارب. ومدَّ ٥ آلاف ميل من خطوط التلغراف وزاد خطوط السكك الحديدية من ٥٠٠ إلى ١١٠٠ ميل، وعمَّم الخدمات البريدية على مستوى

القطر، بإنشاء البواخر الخديوية[٥]. وفي عام ١٨٧١، كتب قنصل بريطاني في تقريره: «كل قرية أو بلدة ذات أهمية في الوجه البحري يوجد بها مكتب تلغراف». وفي ١٨٧٢، نقلت خطوط التلغراف الحكومية المصرية ٣٨٩٢٢٥ برقيةً أوروبية و٢٣٨٥٢١ برقيةً مصرية (هذه الأرقام تستبعد البرقيات المرسلة عبر خطوط التلغراف المستقلة، وهي شركة بريتيش إنديا تلجراف كومباني، وشركة قناة السويس)[٦]. ولم تتوقف تحسينات البنية الأساسية على حفز الاقتصاد فقط، بل نسجت خيوطًا جديدة للتواصل البيني في هذا السياق؛ ذلك أن استكمال خطوط السكك الحديدية في ظل سعيد عام ١٨٥٨ قلَّل زمن السفر من الإسكندرية للقاهرة من ٤ أيام إلى ٨ ساعات، وواصل إسماعيل التوسُّع في خطوط السكك الحديدية لتغطي باقي البلاد حتى شمال السودان، لتستفيد جميعها من تقليل زمن السفر.

إن مستوى وأنماط تعلُّم القراءة والكتابة وأنواع الأعمال المنشورة التي نُفّذت رأسيًا إطارٌ حاسم لدراسة الحراك الاجتماعي. فقد شهدت مصر في القرن التاسع عشر نقلةً من وضعٍ كان فيه تعلُّم القراءة والكتابة حِكرًا على مجموعة صغيرة من البيروقراطيين والموظفين والتجار إلى مستوى يستطيع معه البائعون بمحلات البقالة وأبناء عُمَد القرى قراءة عناوين الصحف بصوت عالٍ لجماهير متجمعة[٧]. وتعلُّم القراءة والكتابة ليس تكنولوجيا نوعية صارمة؛ بل إنه مجموعة من الممارسات الاجتماعية التي تعكس غالبًا العلاقات الاجتماعية للسلطة. وهنا نحن مهتمون بصورةٍ أساسية بمستوى من تعلُّم القراءة والكتابة يكفي للإلمام الشامل بافتتاحيات الجرائد. وقد ظلَّت القاطرة

الرئيسة للتعليم لمعظم المصريين في القرن التاسع عشر هي نفس ما كانت عليه في القرن الثامن عشر – مدراس تحفيظ القرآن – التي من المحتمل أنها وفَّرت في حالات كثيرة تعليمًا كافيًا يتيح لخريجيها قدرًا من التعامل مع الصحافة – فالنظام الصارم الذي يتبعه المعلم علاوة على التأكيد على أسلوب الاستظهار والحفظ للنصوص الدينية المقدسة، لا تطبع فقط في الذهن مهارات التعلم، بل أيضًا تغرس عادات الطاعة. وحتى المدارس الأولية الحديثة التي أنشأها علي مبارك، التي تضمَّنت تدريس الرياضيات والجغرافيا والتاريخ كانت تؤكِّد على مذهب بنتام في الاجتماع السياسي المنفعي[٨]. وعلى صعيد آخر، كذلك فإن علم أصول التدريس بمدارس القرآن يغرس التبجيل للمعتقدات والأصول الإسلامية، ومن تربَّى على هذه الطريقة من الأرجح غالبًا أن يتحوَّل بسهولةٍ إلى الثورة والتمرُّد إذا ما وجد أن السلطات الحكومية المحلية، بتحالفها بصورةٍ وثيقة مع غير المسلمين، تبدي مظاهر تنمُّ عن تهديدٍ للأصول الإسلامية واستقلال المسلمين.

ويمكن لصحافة راديكالية، بالتالي أن تشرع في خطاب من نوعٍ جديد يقر بالثورة تحت لواء الأصولية الإسلامية، باستخدام كلمات تعبِّر عما يشعر به الآخرون فعليًا. ومع ذلك، علينا أن نتجنب شراك النظر إلى تأثير كتابات المثقفين على قطاعات غير المتعلمين أو أنصاف المتعلمين في المجتمع كنوعٍ وحيد الاتجاه للاتصال. وعلينا أن نتذكر أن ثقافة غير المتعلمين يمكن أن تكون ديناميكية. وأن كلًا من ثقافة المتعلمين وغير المتعلمين تفاعلتا في مصر على مدى فترات زمنية طويلة. إن أي تفريع ثنائي بسيط يفشل في تفسير

الوحدة الكلية للثقافة في المجتمعات الحديثة، «عندما تمتزج في الأغلب الأعمّ وسائل الإعلام المتنوعة والممارسات المتضاعفة في أساليب معقدة»[٩].

كان تطور تعليم القراءة والكتابة في القرن التاسع عشر يهيئ دراسةً نظامية تقوم على معاييرَ من نوع القدرة على توقيع المستندات - وفي الوقت نفسه - ينبغي علينا أن نختبر باقي المؤشرات؛ فعلى سبيل المثال، دار جدالٌ حول مدى ارتباط تعلُّم القراءة والكتابة وعوامل أخرى مثل التعليم وإنتاج الكتاب وتملّكه[١٠]. إن اقتناء الكتاب مؤشرٌ غامض على تعلُّم القراءة والكتابة لدى عامة الناس. بطبيعة الحال، من يقيمون في أوروبا يقرأون الكتيبات وحكايات قصصية مسلية أغلب الوقت أكثر من التنقيب عن القواعد المقررة لتعلم القراءة والكتابة. ولعل قراءة الصحف في مصر في هذه الفترة كانت أكثر أهمية من اقتناء الكتب، حتى إن كتابًا قوميًا هامًا مثل تاريخ مصر للطهطاوي لم يصدر منه في الطبعة الأولى إلا ٥٠٠ نسخة فقط[١١]. وبالنسبة إلى مصر في القرن التاسع عشر، فإن التوسُّع في التعليم وانتشار الصحافة يشيران بقوة إلى زيادةٍ ملحوظة في تعلُّم القراءة والكتابة. ويبيِّن جدول (٤-١) أن عدد مدارس تحفيظ القرآن تضاعفت في مصر بين ١٨٦٩ و١٨٧٨. ولعلَّ ذلك نجم عن ازدهار القطن، الذي وضع نوعًا من الثروة في أيدي الناس وأتاح توسعًا هائلًا في تقديم الإعانات المالية الخاصة والحكومية من أجل التعليم الأوليّ. وأرسى الوالي إسماعيل وكثير من الأعيان، بإنشاء المدارس أو تقديم الإعانات المالية لها، مثالًا تبعه بعد ذلك عامة الناس[١٢]. ويساعدنا في تفسير هذه الأرقام عن معدلات تعلُّم القراءة والكتابة الحسابات التي أجريت

للأقاليم الناطقة بالتركية للإمبراطورية العثمانية في الوقت نفسه. وقد أسفرت عشر سنوات من العمل في مجال التعليم عقب حرب القرم عن تعلم القراءة والكتابة لنحو ٢٪ من السكان في ١٨٦٨، وبحلول عام ١٨٧٦ حدثت ثورة في إنشاء المدارس وازدياد أعداد الطلاب في المنشآت القائمة أدت إلى رفع معدل تعلُّم القراءة والكتابة العثمانية إلى نحو ٥٪[١٣]. ويبدو الأكثر احتمالًا بالنسبة إليّ أن الأرقام المصرية كانت أرقامًا مقارَنة (حتى إن بعض الحسابات التقريبية لأعداد خريجي مدارس تحفيظ القرآن الأحياء في ١٨٧٨ ربما تبيِّن شيئًا في هذا السياق). وبالتأكيد من المنطقي أن نفترض تضاعف معدل تعلُّم القراءة والكتابة في السبعينيات، واضعين في الاعتبار أن قوائم المدارس الأوليّة قد زادت عن الضعف. وعلاوة على المدارس، فإن قوات الجيش التي نمت لأكثر من ١٠٠ ألف رجل في ظل إسماعيل، برهنت على وسيلةٍ معتبرة لتعلُّم القراءة والكتابة. إضافة إلى أن بعض الوظائف كانت توفِّر تعلُّم القراءة والكتابة في أثناء عمل الموظفين. وفي شكوى تضمَّنها تقرير حكومي عام ١٨٨٠ تقول:

> في الوقت الحالي، كيف يوظّف المستخدمون بإدارات الحكومة المختلفة؟ مكاتبهم مكتظة بعددٍ وافر من الأطفال، الذين يحضرهم آباؤهم - الذين هم أنفسهم موظفون - معهم حالما يستطيعون المشي، وهؤلاء الأطفال لم تطأ قدم أي منهم مدرسةً قط، ويكبرون ويتشكلون شيئًا فشيئًا، للأفضل أو الأسوأ، بنظامٍ روتيني تام، دون الحصول على أي تعليم هامٍ ومنهجي، وبمضي الزمن يصبحون هم أنفسهم بيروقراطيين، ويضعون أقدامهم في باب العمل الإداري تمامًا[١٤].

جدول (٤-١)

مدارس تحفيض القرآن (١٨٣٨ - ١٨٧٨)*

السنة	المدارس	المدرسون	التلاميذ	النسبة المئوية	المصدر
١٨٣٨			٢٠.٠٠٠		بورينج
١٨٦٩			٦٠.٠٠٠		ريجني
١٨٧٢	٢.٦٩٦		٨٢.٢٥٦		أميسي
			٨٠.٧١٣		روضة المدارس
١٨٧٥	٤.٧٢٥	٤.٨٨١	١١٩.٩٠٣		دور (رسمي)
١٨٧٨	٥.٣٧٠		١٣٧.٥٤٥	٤١٪	أميسي (تقرير)

Sources: Heyworth – Dunne, History of Education, p. 360

روضة المدارس الجزء ٣ العدد ٢٢ (١٢٨٩): ١٧: دار الوثائق القومية، محفوظات مجلس الوزراء، نظارة المعارف، ٥أ. ص ٨.

* استُبعدت بعض التقديرات المأخوذة بواسطة هيوورث - ديون من دور، التي تختلف كثيرًا عن الأرقام الحكومية وغيرها من الأرقام.

على أن اللهجة الصارمة لهذا التقرير تخفي التراكيب الشبيهة بالطوائف ذات النفوذ في أماكن العمل البيروقراطية، بينما المستخدمون الأطفال يكبرون من كونهم صبيةً إلى ما يعادل عمال مياومة ورؤساء[١٥]. ومثل هذا التدريب أثناء التوظيف بين المستخدمين في المكاتب الحكومية والمؤسسات التجارية المحلية ربما كان ينطوي على بعض العوائق؛ إلا أنه من المحتمل قد أسفر عن

قطاعات من الفئات التي تعلَّمت القراءة والكتابة التي تفي بالمراد في حده الأدنى. وهكذا يُستبعدوا، غالبًا، من الإحصائيات الحكومية عن التعليم.

لعل معدل تعلُّم القراءة والكتابة في مصر في عام ١٨٠٠ لم يتجاوز ١٪ على حين بلغ ٤ أو ٥٪ تقريبًا في ١٨٨٠. ومع هذه الأرقام أصبحت بمصر كتلةٌ هامة من الأفراد الذين يعرفون القراءة والكتابة في قطاعات الوظائف الحيوية، بما يتيح تأسيس ليس فقط شبكة مدينية، بل في حقيقة الأمر صلات قومية مع نظرائهم ممن تعلموا القراءة والكتابة في القطاعات والوظائف الأخرى، حيث يمكن تعبئتهم جميعًا لأغراضٍ سياسية، في هذه السنوات، وفد إلى أحياء المدن والقرى المنشأة حديثًا أفرادٌ ممن يستطيعون قراءة الصحف الخاصة بصوت عالٍ لأفراد أسرهم والأصدقاء والجيران، وندماء جلسات القهاوي. وتعكس طريقة تذكُّر التطور الثقافي في السبعينيات نقلةً كبرى في زاوية تعلم القراءة والكتابة بالبلاد، وأن كلَّ ما نُفِّذ على نحوٍ أكثر بروزًا لم يكن فقط عبر المدارس الحكومية، بل أيضًا في جزءٍ كبير لا بأس به من خلال الإعانات المالية الخاصة، في وقتٍ تسارع فيه معدل النمو السكاني.

الطباعة والصحافة والرأي العام

وفق كل التقديرات، حدث تغيُّر ملموس خلال ستينيات وسبعينيات القرن التاسع عشر في النشاط الثقافي، كنتيجة للأعداد المتزايدة لخريجي المدارس الأهلية، وبسبب تأثير الصحافة المطبوعة وغيرها من وسائل الاتصال الجديدة مثل التلغراف في مصر وفي الإمبراطورية العثمانية ككلٍ. ونشأت

الصحافة السياسية، على النمط الأوروبي تدعمها الخدمات البرقية، وتفاعلت مع جمهورها المتزايد لتخلق وعيًا عامًا جديدًا. كما غيَّرت الصحف من مواقف وأدوار المثقفين؛ فقد استطاعت تحسين معلوماتهم، حيث أتاحت تكوين إجماع سياسي واسع بينهم، وعظمت من كتاباتهم الخاصة لجمهور القراء والمستمعين. كما أن قدرة الناشرين الناجحة للمرة الأولى على إصدار مطبوعات دورية اعتمادًا على مبيعات أكشاك بيع الصحف والمطبوعات تعطي دلالة أخرى على زيادة معدل تعلُّم القراءة والكتابة.

لقد برز التجاور النموذجي بين الطباعة والرأسمالية في أوروبا الغربية منذ عام ١٤٥٠ تقريبًا، وفي روسيا خلال القرن الثامن عشر، وفي أغلب آسيا وأفريقيا منذ منتصف القرن الثامن عشر أو أحيانًا في القرن التاسع عشر. وخاصة في المراحل المبكرة لإدخال الصحافة المطبوعة في أفريقيا - آسيا، فإن أغلب الإصدارات ظلَّت تحت سيطرة الدولة. ومع ذلك وفي معظم الحالات، فقد استسلمت شبه الاحتكارات الحكومية على النشر للنهضة التي قادتها الجرائد المطبوعة المملوكة للقطاع الخاص، كما حدث في مصر خلال السبعينيات. والانتقال إلى النشر الخاص عادة ما اقتضى ضمنيًا توسعًا في معدل تعلُّم القراءة والكتابة وعلى الأقل ابتعادًا طفيفًا للمجتمع عن الفترة ما قبل الصناعية وفي اتجاه قدرٍ من علاقات الإنتاج الرأسمالية. وفي ظل هذه الظروف، فإن عملية النشر تشكِّلها قوتان متناقضتان: تأثير مستوى قوانين السوق ونزعته الفردية في العرض والطلب من جانب، ومن الجانب الآخر التأثير النقابي للبرجوازية النامية، التي تحاول تأسيس استقلاليتها الثقافية

بادعائها تمثيل المجتمع بأكمله عبر هذه التركيبات المثالية مثل «الجمهور»[١٦].
وبمجرد أن تصبح الطباعة تكنولوجيًا منتشرةً نسبيًا في المجتمع؛ فإنها تجعل المادة المكتوبة متاحةً بأسعارٍ أرخص بكثير وباتساعٍ أكبر بكثير، وتتيح إعادة إنتاج النماذج بالغة الأهمية لتطور العلوم والتكنولوجيا. وقد سجلت إليزابيث ايزنشتاين مسار التحوُّل الذي أحدثه ورود الأعمال المطبوعة في دنيا الأفكار[١٧].

كان يبدو أن الكتاب العثمانيين بشكلٍ خاص لديهم الوعي الذاتي حول تغيرات الوعي الناجم عن الزيادة الدرامية في انتشار الصحف التي واكبت إنشاء الصحف الخاصة الصادرة في ستينيات وسبعينيات القرن التاسع عشر. وقد كتب الصحفي اللبناني أحمد فارس الشدياق المقيم في إسطنبول عام ١٨٧١ أن رجال الدين السابقين، والقضاة المسلمين، والشعراء لا يعيرون اهتمامًا للسياسة، مكرِّسين جهودهم لتفصيلات فنونهم أو فروع معارفهم. وواصل قائلًا:

«بعد انتشار الصحف في البلاد الإسلامية، فالعالمون بتلك المسألة لديهم رغبة ليعرفوا عن السياسة. فلا توجد واقعة تحدث في أوروبا لا يدركونها إلا فيما ندر. أكثر من هذا، يراهم المرء ينقِّبون عن توابعها ويتفحصون آثارها. وهذا ثمرة الصحف، طالما أنها تجعل من المتعلم شخصًا كفؤًا ليُحسَب ضمن أرباب السياسة. وأولئك المعتبرون من بين (المثقفين) الذين تولوا مواقع رسمية قبل انتشار هذه الصحف والذين يؤدون واجباتهم بكفاءة،

مثل أحمد جودت باشا - ومحمد رشدي باشا فإنهما من نوادر العصر»[١٨].

وبالكاد يأمل الباحث في جدالٍ أكثر وضوحًا بالنسبة إلى الصحافة الشعبية كحافزٍ لتغيّر هامٍ في الموقف السياسي للمثقفين بالإمبراطورية العثمانية؛ ذلك أنه ينبع من قلم مثقفٍ عثماني عاش خلال هذه الفترة - أكثر من هذا - فإن ما يضفي عليه قدرًا من الأصالة، رغم كونه صحفيًا، رغبة الشدياق في الحصول على قدرٍ كبير من المصداقية لظاهرة تنطوي على قضايا أكثر تعقيدًا.

وتجد وجهة نظر الشدياق دعمًا لها في كتابات المؤلف العثماني الشاب نامق كمال. في أواخر السبعينيات ناقش دخول الطباعة والصحف في سياق تغيير أسلوب ومذاهب الأدب التركي العثماني. ويلاحظ، في بادئ الأمر، وجود تحوُّل كبيرٍ في الأسلوب والمذاق في غضون الخمسة عشر أو العشرين عامًا السابقة. ويستدعي زمنًا عندما كان إنشاء رسالة محكمة، سليمة لغويًا ونحويًا موشاة بالأدعية وآيات القرآن يعتبر دليلًا على مهارةٍ كبيرة. ونامق كمال نفسه كان قد حصل على ترقية إلى الدرجة الثانية المدنية؛ نظرًا لأن السلطان أُعجب كثيرًا بأسلوبه الممتاز الذي أظهره في مقالٍ عن الوقاية من الحرائق في إسطنبول، ولعلَّ مثل هذه المقالات المدعمة بالمحسِّنات البديعية باتت في ذلك الحين تلقى الازدراء من جانب الأدباء[١٩].

ويقول إنه كما تغيَّر المهتمون بالقراءة ومثلما أصبح الأدب النثري العثماني متحررًا من أغلال أسر الأسلوب القديم، فقد قدم خدمات جليلة للبلاد، ويعرب عن دهشته قائلًا:

«منذ خمسة عشر عامًا ومحتويات الصحف الصادرة، بصرف النظر عن أهميتها، لم يكن يقرأها خمسمائة فرد. واليوم، فإن كل مقالة في تلك الصحف المطبوعة تهتم بالأحداث (الجارية) يتابعها على الأقل خمسة آلاف شخص، في المنازل وحجرات القراءة، والمدن والقرى. والمواطنون في العاشرة أو الثالثة عشرة من عمرهم يقرأون الكتب المؤلَّفة حديثًا بسعادةٍ بالغة، فهي ممتعة ومفيدة».

في الخمسة عشر عامًا الماضية بين كل من النساء والرجال نما عدد القراء مائة مرة، وفي محلات بيع الكتب بإسطنبول يهتم الصبية في مختلف المهن بالقراءة. وإذا كان الجميع لا يستطيعون ذلك، فإنهم يجلسون للاستماع، حيث يحصلون على المعلومات الخاصة بحقوق الدولة، واستقلال الأمة، وحب الوطن، والروح الشعبية، والمجد الحربي، ومدى فوائد المعرفة، حتى لو كانت معرفة دقيقة، أليس هذا الانتشار في محيط القراءة قد حدث في ظل الأسلوب الجديد؟»[٢٠].

هنا يربط كمال بقوة بين انتشار تعلُّم القراءة والكتابة وشعبية الصحافة اليومية وأنها لا تعود ببساطة إلى تكنولوجيا الطباعة، بل إلى أسلوب جديد ينحو نحو الكتابة النثرية. وعندما يذكر الصنَّاع المهرة، والنساء والصبية، فإنه يؤكد على التأثيرات الديمقراطية للطباعة.

ينطوي جدال كمال على قوةٍ ربما أكثر مما كان يتخيَّل؛ فقد كان النشر

المسجوع المقفَّى في المخطوطات الأدبية للعصور الوسطى يفيد من جانب كأداةٍ لتقوية الذاكرة في زمن يميل فيه القرَّاء إلى إحالة جزءٍ كبير إلى الذاكرة. كما أن النثر المسجوع المقفَّى ساعد في العمل ضد إتلاف النصِّ عن طريق الناسخين بمرور الزمن؛ نظرًا لأن الحاجة إلى الأسلوب المسجوع المقفَّى ضيَّقت القراءات المحتملة للكلمة. كذلك، فإن عمليات التوازي المتولدة بهذا الأسلوب أفضت إلى نصوص عديدة يمكن كتابتها مرتين، بطرق مختلفة، ساعدت أيضًا على الحفاظ على عدم إتلاف النصِّ. وجانب التأثير سيئ الحظ للنثر المسجوع المقفَّى، بالنسبة إلى فائدته التكنيكية في حفظ المخطوطات من أخطاء النسخ، يكمن في المفردات الكثيرة اللازمة له. والحاجة إلى الأساليب المقفَّاة المسجوعة والطباق والمترادفات ألزمت المؤلفين بالاستعانة بالمعاجم من حين لآخر، وجعلتهم يلجأون إلى التعابير المبهمة التي يعجز العامة عن التوصل إلى معانيها. وقام العرب المهتمون بتأليف المعاجم في القرون الوسطى بتأليف معاجمهم طبقًا للحرف الأخير في الكلمة، مستعينين في عملهم بالسجع والقافية في القصائد الشعرية والكتابات النثرية. وساعد إدخال الطباعة على نطاقٍ واسع في التخلص من مشاكل أخطاء الناسخين. فقد أمكن طباعة آلاف النسخ من كتابٍ واحد بسعر زهيد من الألواح نفسها، دون الحاجة إلى الحشو والإطناب البلاغي. في الوقت نفسه، فقد شجعت القدرة التامّة على الوصول إلى آلاف القرَّاء المؤلفين على تبسيط أساليبهم وجعلها سهلة المنال. وأتاح هذان الحافزان للصحافة اتخاذ أساليب جديدة واضحة في الكتابة تستجيب سريعًا للواقع تعلو في مرتبتها على أي نمطٍ آخر للكتابة.

كتب المصلح الإسلامي محمد عبده، عندما كان طالبًا بالمعاهد الدينية في العشرينيات من عمره، عن نهضة الصحافة اليومية[٢١]. ومثل المفكرين العثمانيين السابق ذكرهم، يرى أن الصحافة ثمرة للكتابة. إلا أنه يولي اهتمامًا قليلًا لتكنولوجيا الصحافة المطبوعة. ويعتبر محمد عبده أن الصحافة وسيلةٌ للتقدم الحضاري والنظام العالمي. فهي تخبر الناس بأسباب التقدم وتجعل الدول المتجاورة على علمٍ بأخبار بعضها البعض. ويؤكد أيضًا على أنها تؤدي مهمةً وعظية تنتقد النقائص وتشيد بالفضائل. وفي تقاريرها السياسية؛ تستطيع الصحافة إرشاد الحكام عن طريق التمييز بين المسار العادل والمسار الفاسد، ويمكن أن تفيد في توقع نتائج مسارات معينة للعمل. ومن دواعي السخرية، أخذًا في الاعتبار أن كثيرًا من الصحف كانت مملوكةً للمسيحيين الشوام، فإن محمد عبده يشبِّه الناشر بخطيب المسجد الذي يعتلي منبر الوعظ وينفخ في بوق الملاك إسرافيل، والذي يستطيع إما أن يتسبَّب في هلاك البشر الأحياء أو يبعث الحياة في الموتى. ومن الملاحظات القيِّمة أن الصحف ساعدت على زيادة، بل ربما حلَّت محلَّ شبكة المعلومات الشفهية التي كانت تعتمد على المسجد والسوق. كما أن المصريين استخدموا صحفهم لنشر التقاليد الإسلامية مثل المواعظ الدينية، وتقديم النصائح الأخلاقية. ويصوِّر محمد عبده الصحف باعتبارها نمطًا لمسلسلات «مرآة الأمراء»، ومعلمًا للأخلاق والاستراتيجية الجيوبوليتيكية للحاكم، وحتى لرعاياه. وهذا المفهوم يقيم جسرًا يعبر المسافة بين جيل الطهطاوي، الذي بدأ يستخدم الأدوات الحديثة مثل تأريخ القرن التاسع عشر ليحل محلَّ المرايا للأمراء، وجيل أواخر

سبعينيات القرن التاسع عشر، الذي شهد استهلال صحافة سياسية مصرية أمكنها أن تلعب ذلك الدور بفاعلية أفضل.

معَ الوضع في الاعتبار صغر عدد القراء والمستمعين للصحافة في ذلك الحين، فإننا لا نستطيع أن نطلق عليها وسيطًا جماهيريًا آنذاك. لكنها بالتأكيد شكّلت وسيلةً جديدة للاتصال تربط عشرات الألوف من الأفراد. ومع زيادة توزيع الصحف وبروز صحف خاصة، لم يقتصر دورها فقط على نشر المعلومات بكفاءة أفضل، بل إنها غيَّرت الوضع الاجتماعي للمثقفين وقدمت للقراء والمستمعين من أغلب الطبقات الاجتماعية وعيًا سياسيًا جديدًا. ومن أهم النواحي بشكلٍ ما، ساعدت الصحف الحديثة على خلق أنماط سياسية جديدة في الأناضول ووادي النيل. وأصبحت الصحافة الخاصة ميدان تنافسٍ؛ حيث استطاعت قطاعات مناهضة بين النبلاء والأعيان أن تطرح معاركها لنيل الدعم الشعبي. كما أصبحت قاطرةً لقوى غير مسبوقة بين الصحفيين والمحررين والناشرين. والصحافة السياسية الحقيقية لم تبرز في مصر حتى بعد عام ١٨٧٥، إلا أن كثيرًا من متعلمي القراءة والكتابة المصريين ألموا ببعض الآراء العامة في الصحف الناطقة بالتركية، وذلك من خلال المناظرة الدائرة في الإمبراطورية حول الاتجاه الدستوري خلال أواخر الستينيات والسبعينيات في القرن التاسع عشر.

رغم ظهور الجريدة الرسمية الحكومية منذ عام ١٨٦٣ وكذلك جريدة وادي النيل الخاصة المؤيِّدة للحكومة منذ ١٨٦٧؛ إلا أنه بالكاد لم توجد الصحافة السياسية الناطقة بالعربية في مصر قبل أواخر السبعينيات، والتجربة الأولى للنخبة المصرية مع الصحف التي تخاطب المؤسسات العثمانية بلغة السياسة المحلية جاءت مع ظهور الجرائد الأسبوعية الصادرة عن إسطنبول بالعربية والتركية خلال الستينيات. ومع هذا، فإن هذه الإصدارات الدورية زادت من مناخ تسييس العامة في إسطنبول وباقي المراكز العثمانية الناطقة بالتركية. وفي هذه الفترة، خاض السياسيون والمثقفون العثمانيون جدالًا حامي الوطيس عبر الصحف حول الإصلاح والاتجاه الدستوري حيث بادرت من خلالها مجموعات من المثقفين الشبان بالإعلان عن تحديها لقدرة التنظيمات القديمة وفلسفتها الإصلاحية ببنائها الأوتوقراطي وعدم كفاءتها من القمة للقاعدة، وتعرُّضها للضغوط الأوروبية، وخطورتها على حيوية الإسلام. باختصار، وجدت فلسفة مغايرة معبرة عن الاتجاه الشعبي، وديمقراطية أبناء البلاد طريقَها إلى الصحافة من خلال جهود جيلٍ جديد من الصحفيين المشاركين.

كان هؤلاء الكتَّاب الذين يتناولون الموضوعات السياسية بوجهٍ عام ينتمون إلى الحركة المنتشرة والمتشرذمة التي أصبحت تعرف باسم العثمانيين الشباب، وكانت نقاشات هذا التيار السياسي تميل نحو التركيز على حفنة من البيروقراطيين والمثقفين يقيمون في العاصمة العثمانية (بطبيعة الحال عندما لا

يكونون بالمنفى). لكن من جوانب هامة، كان لهذه الحركة تأثيرٌ واسع في أنحاء الشرق الأوسط يمتد حتى إيران. ولو كان للعثمانيين الشباب تأثير في الأراضي الأجنبية، فإلى أي مدى كان لمناظراتهم حول الإصلاحات السياسية تأثير على المناطق الناطقة بالعربية من الإمبراطورية ذاتها؟ فقد كانت هذه المناطق تتباين علاقاتها بالمركز. وبالنسبة إلى الأقاليم الجغرافية التي تضمها سوريا، التي كان السلطان يحكمها مباشرة من خلال الولاة المتعاقبين، توصلت إلى أن تشارك مركزيًا في الحكومة التمثيلية لمنتصف السبعينيات عن طريق إرسال ممثلين لأول برلمانٍ عثماني في عام ١٨٧٧. لذلك؛ كان للتجربة تأثيرٌ فوري وإن كان قصير العمر على دمشق. كذلك كان للحركة مغزى بقدر ما بالنسبة إلى الولايات التابعة مثل مصر، التي كان يُنظر إليها قبل ١٨٧٦ باعتبارها أكثر تقدمًا من المركز؛ نظرًا لإنشاء إسماعيل لمجلس النواب.

جاءت أفكار «العثمانيون الشبان» إلى مصر عبر أربع قنوات؛ الأولى: جاءت من مصر عبر أحد العثمانيين الشباب، وهو مصطفى فاضل باشا شقيق الخديوي إسماعيل (توفي عام ١٨٧٥)، رغم أنه كان يمارس عمله أساسًا في إسطنبول. واحتفظ بشبكة من المؤيدين في القاهرة رغم نفيه فعليًا بسبب تمرُّده على والي مصر، وبالتأكيد كان الكتَّاب المصريون يعلمون بأفكاره الإصلاحية[٢٢]. الثانية: كان المثقفون المصريون يقرأون الدوريات الناطقة باللغة التركية الصادرة في إسطنبول وأوروبا، بالإضافة إلى الصحف الأوروبية التي تتحدث عن الشئون العثمانية. الثالثة: حتى الصحيفة المؤيدة لإسماعيل «الجوائب» والصادرة بالعربية من إسطنبول ويحررها أحمد فارس الشدياق،

فقد كانت تبدي ميلًا تقدميًا طفيفًا، وبالتأكيد أوردت ما يكفي عن الفترة الدستورية في منتصف السبعينيات. وقد احتفظت هذه الصحيفة بشبكةٍ كاملة من الموزعين المنتظمين بمصر. أخيرًا: المهاجرون الشوام إلى مصر الذين تأثروا تأثرًا مباشرًا بالنزعة الإصلاحية خلال فترة رئاسة مدحت باشا للوزارة والتي جلبت معها الأفكار الدستورية.

كتابات مصطفى فاضل، ومن يليه من مناصري الصحافة العثمانية التقدمية في أوروبا وإسطنبول، جعلته في تماسٍ وثيق مع مجموعة المثقفين ذوي الآراء المعارضة والذين كانوا قد شكلوا تنظيمًا سريًا أسموه «التحالف الوطني». وعقد العثمانيون الشبان، بما فيهم من شخصيات مثل نامق كمال وأبو ضياء توفيق، تحالفًا مع النبلاء التقدميين مثل مدحت باشا، ونجحوا في النهاية في تحقيق دستورٍ عثماني وإنشاء برلمان في السنوات من ١٨٧٦ - ١٨٧٨[٢٣]. وخلعوا السلطان عبد العزيز وحاولوا فرض المؤسسات الجديدة على الشاب عبد الحميد الثاني. إلا أن عبد الحميد نجح في إبعادهم وتحول إلى الاستبداد المطلق بداية من ١٨٧٨.

استمر الصراع حول الأفكار الدستورية في الصحافة العثمانية دون صدى يُذكر في القاهرة. وبرغم ما بدا من اتجاه مصر خطوة صوب الحكومة البرلمانية مع تشكيل إسماعيل لمجلس نواب في ١٨٦٦؛ فإن الحكم المطلق ظل هو الحقيقة السياسية المصرية. وانحصرت مهمة مجلس النواب، بصرف النظر عن تمثيله لفرع مستقل من الحكومة فقط في اعتباره مجلسًا استشاريًا مكبرًا للسلطة التنفيذية. وأوقف إسماعيل، مثل طفلٍ نال منه التعب من لعبةٍ جديدة،

اجتماعاتِه لفترة في أواخر السبعينيات. ولاقى إنشاء هذه الهيئة رضاء عددٍ قليل في مصر من ذوي الميول الدستورية. والمثير للدهشة أن العثمانيين الشبان أرادوا بوضوح أن يمضوا لأبعد كثيرًا مما حققته مصر. ووجدت الدوريات الناطقة بالتركية شبكة توزيعها الخاصة في مصر، كما راح المثقفون المصريون يقرأونها بنهَمٍ[٢٤].

بطبيعة الحال، كانت الصحيفة التي يتسنى الحصول عليها بسهولة هي الجوائب الناطقة باللغة العربية ومقرها عاصمة العثمانيين ويصدرها اللبناني الذي اعتنق الإسلام أحمد فارس الشدياق بدعمٍ من الخديوي إسماعيل[٢٥]. ومع أنه يشبه من الناحية الأساسية الطهطاوي وجيله في مصر من حيث الآراء السياسية، فقد تأثر الشدياق بوضوح في أواخر السبعينيات بالعثمانيين الشباب والأفكار الدستورية. وهنا ينبغي على الباحث أن يتوخى الحذر من تداخل المشاعر السياسية في الإمبراطورية العثمانية. كان المحافظون يفضِّلون الوضع الراهن في مقابل إصلاح التنظيمات السابقة، خاصة تلك التي حدثت في ١٨٥٦، والتي منحت المسيحيين المساواة المدنية مع المسلمين وبدأت في علمنة القوانين. لذلك؛ كان يُنظر إلى إصلاحيي التنظيمات على أنهم منحرفون قليلًا إلى يسار المركز، مثل أولئك الذين أيَّدوا أن تتخذ الحكومة شكل مجلس وزراء بدلًا من الحكم الملكي المباشر. مع هذا، فإن رجالًا مثل فؤاد باشا وعلي باشا، دفعوا بالإصلاحات من أعلى إلى أسفل، للإشراف على الإدارات الحكومية الآخذ نفوذها في الازدياد، وعارضوا لا مركزية السلطة. ولذلك؛ وجدت أوتوقراطية السلطان في بعض الأحيان تحالفًا في إصلاحية النخبة لرجال

التنظيمات. وأعلن العثمانيون الشبان تحديهم لكليهما. وجاء عدد قليل من مؤيدي التنظيمات من بين كبار المسئولين، مثل مدحت باشا ورشدي باشا في أواخر السبعينيات لدعم الاتجاه الدستوري، متحالفين، رغم تعذر هذا، مع مثقفي العثمانيين الشبان.

خلال الستينيات كان الشدياق ينتمي إلى معسكر إصلاحيي التنظيمات، وشكَّلت صحيفته الصوت الأساسي الناطق بالعربية للتعبير عن آرائهم. لكن يبدو أنه تحرَّك تجاه الجناح اليساري للتنظيمات في السبعينيات. وخلال فترة قيام الدستور قصيرة الأمد والمجلس التأسيسي دافع دون مواربةٍ عن اتجاه الشورى، والجمهورية البرلمانية. واستأنف عرض آرائه عن أشكال الحكم بصورة غير مباشرة لحدٍّ ما في أوائل السبعينيات، خاصةً في إطار انهيار الإمبراطورية الفرنسية وصعود الجمهورية الثالثة. ومع انجذابه إلى آراء صحفي فرنسي، كال مديحًا خاصًا للأنماط الإنجليزية والبلجيكية والأمريكية المتعلقة بأشكال الحكم والاقتصاد السياسي. غير أنه اقترح أن حكومة ملكية دستورية تصبح متماثلةً في الجودة مع حكومة جمهورية. هنا نشعر بأن استعمال الصحفي الأمريكي كمرجعٍ له وعرْض المقالة لوقائع بعيدة في فرنسا تشكِّل ما يزيد قليلًا عن ستار؛ ذلك أن القضية الحقيقية هي الحاجة إلى ملكية دستورية في الإمبراطورية العثمانية لإحباط هذا النوع من الهياج الذي ألحق الدمار بفرنسا[٢٦].

خلال الفترة الدستورية ١٨٧٦ - ١٨٧٨، أيَّد الشدياق بإخلاص القيود الجديدة على السلطان. وكان يرى أن الإسلام أمر شرعًا بحكم الشورى؛ ذلك

لأنه من المحتَّم أن الحكم المطلق يتسِم بعدم الإنصاف، وأن محاولة تجنب مبدأ الشورى يعادل في الإسلام الذنوب المحرَّمة(٢٧). كما أنه لم يشعر بأن المؤسسة البسيطة لحكومة مجلس الوزراء تحقق تمامًا التفويض بالشورى، ويصِر على أن:

الغرض من عبارة «مجلس الشورى» هي تلك المجالس التي يحضرها مندوبو المجتمع، الذين انتُخبوا على نحوٍ شرعي، والعبارة لا يُقصد بها مجالس الوزراء التي يحضرها الوزراء ووكلاء حاكم البلاد؛ لأن هذا النظام لا يستطيع الاستغناء عن برلمان، طالما أن أعضاء مجلس الوزراء المذكور آنفًا سيتنافسون مع بعضهم البعض لمرضاة الحاكم تحاشيًا لفقد مناصبهم(٢٨).

كان يرى أن البرلمان كقوةٍ تعادل سلطة السلطان، ويحث أعضاء البرلمان على عدم الاقتصار على مناقشة رفاهية الشعب؛ بل على نقد أعمال الحكومة عندما يشعرون أنها مخطئة(٢٩).

مع الإنجاز الدرامي لدستور وبرلمان منتخب في ١٨٧٦ - ١٨٧٨ قفزت العاصمة العثمانية أبعد كثيرًا من مصر في تبنِّيها إصلاحات ديمقراطية ليبرالية. واختار الخديوي إسماعيل من جانبه أن يؤازر هذا التحرك في إسطنبول على أملٍ أن تمنح الدولة التابعة مزيدًا من الاستقلال، أو على الأقل ألا تعوق وكالاته الصحفية مثل الشدياق، الذي راجت مدائحه للحكومة الديمقراطية على نطاقٍ واسع في مصر أيضًا. إلا أن الأفكار المثالية الليبرالية لم تشع طويلًا، وخيَّمت ظلال الانتصار الروسي في الحرب عامي ١٨٧٧ - ١٨٧٨ مما أدى في النهاية إلى خسوفها. وفي فبراير ١٨٧٧، عزل السلطان الوزير الأول

الإصلاحي مدحت باشا، لسببين؛ أولهما: لتشدده في التعامل مع المطالب الأوروبية، وثانيًا: بسبب كرهه لقناعاته الدستورية. وبعد عام آخر، في فبراير ١٨٧٨، مع هزيمة العثمانيين، استغلَّ السلطان عبد الحميد الشاب ضعف الدولة كذريعةٍ لحل برلمان لا جدوى منه؛ وأن يفسر الدستور بعد ذلك بطريقةٍ استبدادية. وظل الاثنان كلاهما طي النسيان حتى ثورة تركيا الفتاة في ١٩٠٨[٣٠]. ومع تحوُّل الدولة العثمانية إلى ردِّ الفعل، من جانب تحت تأثير النفوذ البروسي والروسي، نبذ السلطان لحدٍّ ما جيلًا من العمل السياسي الليبرالي بواسطة المثقفين والأعيان العثمانيين.

وقد أزعج طرد مدحت باشا وما تلاه من حل البرلمان ليس فقط مؤيدي الحركة الدستورية في مصر، بل النخبة العثمانية أيضًا. ولم ترسل مصر ولا غيرها من الدول التابعة أعضاء برلمانيين إلى إسطنبول. لكن مصر كانت تأمل بوضوح في استقلال أكبر أو تأثير أكبر على شئون المركز إذا ما نجحت تجربة الديمقراطية. وأورد القنصل البريطاني في العاصمة المصرية في تقريره ما يلي:

«أثارت أنباء سقوط مدحت باشا دهشةً عظيمة وخيبة أمل هنا. كان الوالي والباشوات الأتراك في قمة السلطة، الذين هم في علاقة مستقرة مع القسطنطينية يعتقدون أو يتظاهرون بالاعتقاد بأن الإصلاحات التي بدأها مدحت باشا كانت في حقيقة الأمر هامة؛ ذلك لأنها كانت استهلال عهدٍ جديد يمكن أن يمنح فرصةً جديدة للحياة للإمبراطورية العثمانية»[٣١].

حتى لو تنبَّه الحاكم المطلق إسماعيل ونبلاؤه العثمانيون المصريون، الذين

ثارت بينهم وبين الأعيان المصريين في مجلس النواب اختلافات هامة، لخطر سقوط مدحت باشا؛ فإن مؤيدي الاتجاه الدستوري في مصر قد عانوا من غمٍّ أشد، وربما خشى إسماعيل أن يتخذ تحوُّل عبد الحميد إلى الحكم المطلق شكل محاولات استعادة السيطرة المركزية على الدول التابعة. وأيضًا، أخذ أنصار الاتجاه الدستوري في مصر، من جانبٍ آخر، بوضوحٍ تجربة الليبرالية لمدة عامين في مركز الإمبراطورية كنموذجٍ محتمل للحكم. لذلك؛ فقد خلَّف عبد الحميد خيبة الأمل لكلتا القوتين السياسيتين في مصر، ولعله كذلك شجَّع رغبة بين نبلائها للبحث عن موالين إمبرياليين آخرين وعن أنصار لقومية أصولية أشد بين أعيانها.

تبدو أهمية كل من الفكر المصري والتطورات السياسية لحركة العثمانيين الشباب والملكية الدستورية قصيرة الأمد في المركز بالغة الدلالة، وسوف أقدم أدلة أخرى، فيما يلي، والطريقة التي أهملت بها أو لم تلتفت إليها التقديرات القياسية لمصر في هذه الفترة للخطوات العثمانية السابقة على شراك «تاريخ البلاد» وإلى العودة لتسليط الأضواء على خصائص قومية القرن التاسع عشر والانعزال عن إسطنبول الذي تميَّزت به مصر في القرن العشرين، وبصرف النظر عن إصدارات العثمانيين الشباب وكذلك عن دعاة الاتجاه الدستوري عامي ١٨٧٦ - ١٨٧٨ في إسطنبول؛ فإن الكُتّاب المصريين تبنوا مثاليات هذه الحركة، واشتهر من بينهم بعض الصحفيين الشوام المسيحيين.

إذا نحَّينا جانبًا أهدافها السياسية، فإن الحركة الدستورية العثمانية حددت في عدة أساليب الأهمية الجديدة للطباعة والصحافة. فقد أظهر العثمانيون

الشباب أهمية الصحافة الخاصة باعتبارها عاملًا للتغيير السياسي، باستخدامها لتعزيز شكلٍ برلماني للحكومة. وأثبت تضافر دعم النبلاء الليبراليين مثل مصطفى فاضل والاشتراكات الصحفية المزدهرة التي تولَّدت عن الجدل السياسي أنه أسلوب ناجح. ولقد رأينا على الفور شهادة نامق كمال عن الزيادة الضاغطة في أرقام توزيع وقراءة الصحف في هذه الفترة، مقترحة دورًا شعبيًا بالغ الاتساع للصحافة. وسواء كان الناشرون الشوام المسيحيون العاملون في مصر مثل أديب إسحاق يحاكون هذه الصيغة أو أعادوا اكتشافها، فإنها بالتأكيد كانت تعاود الحدوث في مصر في أواخر سبعينيات القرن التاسع عشر.

توسُّع الصحافة السياسية

إذا صدقنا نامق كمال، منذ بدايات الصحف الخاصة في أواخر القرن التاسع عشر وعبر تضاعفها في نهايات السبعينيات، فإن عدد قرَّاء صفحات الأخبار العثمانية تزايد عشر مرات، من ٥٠٠ إلى ٥ آلاف نسخة، ومع ذلك علينا أن نتذكر أن القراءة تختلف عن التوزيع، والمجالات الحديثة المنتشرة على نطاق هائلٍ تقول للمعلنين بها إن كل نسخة يقرأها في المتوسط ثلاثة أفراد. ونظرًا لأن حجم الأسرة في القرن التاسع عشر بالشرق الأوسط كان أكبر بكثير، حيث الأسرة المتوسطة للتاجر والموظف أو غيرهما من أواسط الناس، كانت تضم على الأقل أربعة أو خمسة أفراد يستطيعون قراءة الصحف المشتراة أو المشتركين بها. وإذا كانت الأسرة تقرأ الأنباء المهمة بصوتٍ مرتفع؛ فإن معنى ذلك أن عددًا مضاعفًا كان يتابع هذه الصحف.

منذ نحو ١٨٧٦، بدأت في الظهور بمصر صحف خاصة اختصت بشكل مباشر أكثر في السياسة، لتخفف بذلك من اعتماد الوعي السياسي على الصحف المنشورة من إسطنبول وأوروبا. ويبدو أن انتشار هذه الدوريات المصرية برز خلال أواخر السبعينيات وأوائل الثمانينيات، والتقديرات الموثوقة للصحف الفردية مع ذلك يصعب تحديدها. ويزعم يعقوب صنوع، المغترب صاحب جريدة «أبو نظارة زرقاء» أنه حقق توزيعًا بلغ ١٠ آلاف نسخة من صحيفته في مصر بين نخبة صغيرة من النبلاء المتعلمين والأعيان والطبقات المتوسطة[٣٢]. ومما يغري باستبعاد تقديرات توزيع يعقوب صنوع باعتبارها مبالغةً مفرطة، الوضع في الاعتبار ما يمكن اكتشافه بالنسبة إلى الصحف الأخرى. بالتأكيد لم يكن تقديرًا دقيقًا. في ظن نامق كمال أن ١٠ آلاف نسخة كانت توزيعًا هائلًا، يعادل ضعف قراءة أي صحيفة في إسطنبول في أواخر السبعينيات. وقد أفادت تقارير أغلب الدوريات انخفاضًا كبيرًا في توزيعها. وفي الفترة ١٨٨٠ – ١٨٨٢ أصدر سليم النقاش صحيفتين سياسيتين معتدلتين؛ الأولى المحروسة اليومية، والأخرى العصر الجديد الأسبوعية. وذكرت الحكومة المصرية أن توزيع الصحيفة بلغ نحو ٢٠٠٠ نسخة، أما الأسبوعية فقد وصلت إلى ٨٠٠ نسخة[٣٣]. ومع ذلك، فإن عدد القرَّاء قد يكون متباينًا. وفي تأريخ لسيرة أديب إسحاق، الذي عمل شريكًا في بعض الأحيان لسليم النقاش، كتب المؤلف أنه عندما نشر مقالًا مثيرًا للخلاف عام ١٨٨٢ في المحروسة يهاجم رجلًا سبق له أن شوَّه سمعته لدى الخديوي، قفز توزيع الصحيفة إلى ٢٠٠٠ نسخة في القاهرة وحدها[٣٤]. أما الدوريات الأكثر

إثارة للتحريض ذات الأسلوب المتميز؛ فقد كان توزيعها أفضل لحدٍّ ما. وفي الإصدار الأول لمجلته السياسية الفكاهية «التنكيت والتبكيت» طبع عبد الله النديم منها ٣ آلاف نسخة. وقال إنه عادت إليه خمس نسخ فقط من باعة الصحف. وفي الأعداد التالية بيعت جميع النسخ المطبوعة، حيث وجدت توزيعًا واسع النطاق في المدن والأرياف(٣٥). ويراودنا الشك في أن توزيعها قفز أعلى من معدلها الأول البالغ ٣ آلاف نسخة؛ نظرًا لأن النديم حوَّل الصحيفة لتصبح لسان حال العُرابيين في خريف ١٨٨١، وغيَّر اسمها إلى الطائف.

حتى إذا استخدمنا المقياس المعاصر للتوزيع وهو ثلاثة قرَّاء للنسخة الواحدة، فإن هذا يعني أن عدد القرَّاء يصل إلى نحو ٦ آلاف قارئ لجريدة معتدلة مثل المحروسة. وهذه النتيجة تتفق مع مستويات تقديرات نامق كمال للصحف التركية في أواخر السبعينيات. لكن مع الوضع في الاعتبار كِبر عدد أفراد الأسرة الواحدة في القرن التاسع عشر، فيمكن للباحث أن يتوقع عددًا أكبر من القرَّاء، ربما ٨ آلاف قارئ لعدد يُوَزَّع منه ٢٠٠٠ نسخة. وبطبيعة الحال، كانت المحروسة صحيفةً واحدة فقط من الصحف العديدة الصادرة في هذه الفترة. ففي خريف ١٨٨١، دخلت صحف محلية عديدة تتنافس معًا في السوق؛ وهي: الأهرام، والعصر الجديد، والبرهان، والحجاز، والإسكندرية، والجوائب، والكوكب المصري، والمفيد، والطائف، والوطن، والوقائع المصرية، دون ذكر الصحف المغتربة المهرَّبة للبلاد بأعدادٍ كبيرة. ولو كان المتوسط الرسمي لتوزيع الصحيفة الواحدة ٢٠٠٠ نسخة، لكان توزيع جميع الصحف يبلغ ٢٤ ألفًا. وحتى لو أخذنا الحد الأدنى لعدد القراء ٣ أفراد

للنسخة، لوصل إلى ٧٢ ألف قارئ على الأقل. وبطبيعة الحال، فإن بعض القرَّاء كانوا يشتركون في أو يشترون أكثر من صحيفةٍ واحدة من هذه الصحف. وهو ما يؤدي لنقص العدد الكلي للقراءة. إلا أن التضاعف هنا يضع في اعتباره الحدود الدنيا؛ منعًا للالتباس من أي خطأ ربما يكون قد حدث لهذه التقديرات. أيضًا، علينا أن نتذكَّر أن الصحف المغتربة المهرَّبة استُبعدت من حسابنا؛ ببساطة لأنه من المستحيل تقديرها بدقة.

مهما كان الأمر تجريبيًا، فهذه نتيجة رائعة تمامًا. ففي ١٨٦٠، لم يكن بمصر أي صحيفة ناطقة باللغة العربية، حيث توقَّف صدور الجريدة الرسمية لأسباب تتعلق بالميزانية. وحتى عندما عاودت الصدور مرة أخرى في ١٨٦٣، فربما كان توزيعها، وهي الموالية للحكومة، محدودًا. فارتفاع عدد مشتري الصحف المنتظمين من لا شيء إلى عشرات الألوف في غضون عشرين عامًا يشير إلى ثورةٍ حقيقية في وعي الطبقات المتعلِّمة. وعلى الأرجح، فإن ١٪ من المصريين (ونسبة أكبر بكثير من البالغين) أصبحوا يقرأون الصحف، وهؤلاء القرَّاء ينتمون إلى أكثر الطبقات الاجتماعية فاعلية. مرة أخرى، أريد أن أؤكِّد أنني لا أعتقد أن تزايد عدد قرَّاء الصحف نجمت عنه أي أحداث سياسية، من ناحية أخرى، فإن الطريقة التي أصبحت بها الفئات المتعلِّمة على صلة أقرب بالاتجاهات السياسية بالعاصمة، وبالأيديولوجيات التي يروِّج لها محررو الصحف الخاصة والمنتديات السياسية، جعلت من ممارسة السياسة الوطنية أمرًا ممكنًا. أيضًا، من الناحية العملية، وفَّرت الصحافة على مستوى القطر للنشطاء سياسيًا المعلومات المهمة أولًا بأول بمجرد أن قرروا معارضة السلطة المطلقة للوالي وللهيمنة الأوروبية.

أتاحت الصحف توفير طرق التفكير والمعلومات السياسية حتى لعامة الناس، عبر شبكة من خريجي المدارس الأولية والمعاهد الدينية الفاعلين في المجتمع. ومن جانبها، كان للثقافة الشعبية بمصر تأثيرٌ هام على بعض الصحف. فعلى سبيل المثال، عاش مثقفون مثل يعقوب صنوع وعبد الله النديم وقتًا كافيًا مع العمال والفلاحين ليستعيروا منهم نماذج عامية لخطابهم استخدموها في الدوريات الساخرة مثل: أبو نظارة زرقاء، والتنكيت والتبكيت. وجعل استخدام اللغة المصرية العامية في الكتابة بدلًا من اللغة العربية التقليدية من هذه الصحف بالتحديد أكثر اقترابًا من عامة الناس. وكتب جون نينيت المراقب السويسري المعاصر قائلًا: إن إصدارات يعقوب صنوع «حققت توزيعًا ضخمًا». وأضاف عن نفس صحف هذا الناشر في أواخر السبعينيات: «لم يوجد شخص في القاهرة مهما كانت بلادَته، أو في أي مدينة إقليمية، لم يسمعها تُقرأ عليه، إن لم يكن باستطاعته قراءتها بنفسه، وفي القرى بإمكاني أن أشهد على نفوذها»[٣٦].

ويصف ميخائيل شاروبيم، المؤرخ المعاصر، المزاج السائد في مصر في خريف ١٨٨١، بعد رحيل فريق تحقيق عثماني أُرسِل ليكشف عن أسباب القلاقل في صفوف الجيش وبين العامة، وسط توقعات بأن السلطان قد يعزل توفيق والي مصر:

«وتشوَّف الناس يومئذٍ لمعرفة ما سيكون بعد وصول رجال الوفد إلى دار السلطنة، وتزايد تساؤلهم عما في صحف الأخبار وأكثروا من شرائها. واضطر من لا يعرف القراءة من العامة إلى

مصاحبة من يعرف القليل منها؛ فكنت تراهم في شوارع القاهرة ومصر القديمة جماعات وبينهم الرجل أو الصبي من صبيان المكاتب وهو يقرأ عليهم ترجمة عبارة لصاحب جريدة التايمس الإنجليزية، أو لصاحب الديبا الفرنسية أو لغيرها من صحف الأخبار الأجنبية. وهم في ضجة وحوقلة، وعمَّ هذا الحال السوقة وأصحاب الحرف الدنيئة كالصباغين والزياتين والحلاقين. وقد رأيت يومًا صبيًا في حانوت لرجلٍ يبيع البقل وبيده صحيفة من صحف الأخبار العربية وأمام الحانوت خلْق من السوقة وهم محدقون بالصبي وهو يقرأ عليهم ما نصه»[٣٧].

وهنا نجد موضوعًا مشتركًا بين الكتَّاب المعاصرين حول نهوض الصحافة السياسية. فقد خلقت الأزمات السياسية التي ثارت في نهاية السبعينيات وحتى ١٨٨٢ سوقًا رائجة للصحف التي أثارت فضول العامة بالأحداث السياسية. وأدت الحرب الروسية العثمانية في عامي ١٨٧٧ - ١٨٧٨ إلى زيادات كبيرة في توزيع الصحف بمصر. وقفز توزيع الصحف مجددًا خلال أزمة ١٨٧٩، حيث بلغ الذروة عند عزل العضوين الأوروبيين بمجلس النظَّار وخلع الخديوي إسماعيل. وطبقًا لما يقول شاروبيم كان للقلاقل التي اعترت الجيش والاتجاه نحو نظامٍ سياسي واجتماعي دستوري أثرٌ مشابه. ويمكن أن نستخلص أنه تواجدت دورة تغذية عكسية والتي بواسطتها أثيرت سلسلة أحداث سياسية درامية من خلال تكامل مصر مع النظام العالمي المتمركز في شمال الأطلنطي ساعدت على خلق قراءة العامة

للصحف في وادي النيل. وظمأ هذا الجمهور المتعطش أغرى الصحف بالاستجابة للسوق عبر تغطية الحياة السياسية على نحوٍ أكثر صراحة. غير أن المصلحة الناجمة عن رأي عامٍ بين المصريين توفَّرت له المعلومات وجدت أن العوائق تتمثَّل في النفوذ الأوروبي المتنامي الذي ساعد على خلق مزيدٍ من الأزمات.

تغيَّر الشكل الأصلي الذي اتخذته الصحافة في مصر تغييرًا كبيرًا على مدى الفترة ١٨٧٦ - ١٨٨٠، طبقًا لما أورده بعناية رمزي جيد في كتاباته[٣٩]. بالمقارنة بالجريدة الرسمية لأعوام الستينيات وأوائل السبعينيات، شهدت أواخر السبعينيات زيادة في نسبة المقالات الافتتاحية والمقالات الثقافية مقارنة بالأنباء الجافة؛ حيث احتلت الشئون الخارجية نحوًا من ٥٠ إلى ٦٠٪ من المساحة، مقابل ٤٠٪ في الفترة السابقة عليها؛ وتألَّفت كثير من الأنباء الخارجية من ترجمات من الخدمات السلكية. كما تكررت أنباء الأقاليم وأخذت طابع الاستمرار. وابتدعت صحيفة الأهرام طريقة إيفاد المراسلين المتجولين من العاصمة لتغطية الأحداث في المناطق النائية. ووجد رمزي جيد في أواخر السبعينيات أن المقالات غير المترابطة المليئة بالنثر البياني والمحسنات البديعية قد أخلت الميدان لحدٍّ ما لأسلوبٍ حديث للكتابة الصحفية هرمية الشكل، حيث يعمد الكاتب إلى عرض الحقائق دون إضافات حسب ترتيب أهميتها. وتقارير الخدمات السلكية التي كان الصحفيون المصريون يقومون بترجمتها إلى العربية، غالبًا ما زودتهم بأشكال الكتابة الهرمية. واكتشف جيد تناقصًا في أساليب الكتابة البلاغية، وكيل المديح المبالغ فيه لأحد النبلاء أو

الأعيان عندما يرد اسمه في مقال. وفي هذا الاتجاه برزت بشكل قاطعٍ التحقيقات الصحفية عن الأخبار العالمية لتصبح غالبًا ذات شكل تلغرافي تحت تأثير الخدمات السلكية. أما تقارير المراسلين الصحفيين؛ فقد أبقت على التكلُّف اللغوي لأطول فترة.

منذ منتصف السبعينيات تفاعلت عدة تطورات في الثقافة المادية مع التغيرات في العقلية. فقد أخذ بروز مؤسسات طباعة مملوكة ملكية خاصة، بالذات تلك المؤسسات التي تصدر صحفًا تصل حتى للكثير من الأفراد العاديين، قرارات هامة حول شكل الثقافة المطبوعة البعيدة عن أيدي الحكومة. وأفضت تكنولوجيا الصحافة المطبوعة والتلغراف بالكتابة إلى أنماطٍ مختلفة كثيرًا عما كان سائدًا في القرون الوسطى من النثر المسجوع والمحسِّنات اللغوية التي كانت لازمةً للحفاظ على النصوص من أخطاء الناسخين. وساعدت الأنماط الجديدة الموجزة والواضحة، والمشتقة من جانبٍ من قوى السوق، على إدخال نمطٍ نثري جديد وربما تشكيل وعيٍ جديد لدى القراء. وهذه التغييرات بدورها زادت من إيصال الآداب المطبوعة، كما فعلت بالضبط التجارب العرضية باستعمال العربية المصرية العامية في بعض الصحف. وقد ارتفع عدد قراء الصحف الناطقة بالعربية من لا شيء في عام ١٨٦٠ إلى عدة مئات في أوائل السبعينيات وإلى عشرات الألوف في ١٨٨١. وفي هذين العقدين القصيرين، بدأت مصر رحلتها محرومة مما يمكن أن يسمى رأيًا عامًا إلى كونها نوعًا من البلاد التي تحتشد فيها تجمعات من عامة الناس حول تلاميذ مدارس تحفيظ القرآن في الأسواق لسماع أنباء أحدث المناورات

السياسية لجلادستون والسلطان عبد الحميد. وقد جرت وقائع «الثورة الطويلة» لريمون وليامز تحت بَصَر مصر وكثير من الدول الأفريقية الآسيوية. وبطبيعة الحال، فإن هذا التوسُّع في شبكة الاتصالات كان له محيطٌ اقتصادي إضافة إلى وسيط تكنولوجي، حان الوقت المناسب لوضعه في الاعتبار.

الجانب التجاري للنهضة العربية

لم تكن لتستطيع صحافة خاصة أن تنهض دون قرَّاء بالقدر الكافي، وهذا ما يعني حدوث نمو في معدل تعلُّم القراءة والكتابة منذ ١٨٥٠. كما لم يكن بالإمكان حدوث هذا التطور دون أن يقدر قرَّاء محتملون على شراء الصحف اليومية، وهو ما يتطلب مستوى معينًا من الدخل بين جمهور القرَّاء. لكن بغض النظر عن الشروط الأساسية، ما الذي طرأ على متطلبات أعمال ناشر صحيفة في مصر من ناحية الموارد المادية والسياسية؟ وكيف أثَّرت الأسواق في محتوى الصحف، وما هي الاستراتيجيات التي تبناها الناشرون لزيادة التوزيع؟ وكيف أثَّر الجانب التجاري للنشر من ناحيته، على الصحف السياسية، وبالتالي على الرأي العام؟ هذه الأسئلة لا يمكن تقديم إجابات وافية عنها في الحال؛ إلا أن بعض الوثائق المتاحة وافتتاحيات الصحف تشير إلى بعض خلاصات أساسية.

كانت كبرى دور النشر الخاصة في الولاية المصرية تميل إلى طباعة كل من الكتب والصحف؛ إلا أن معلوماتنا عن الأحوال المالية لأغلبها ما زالت قليلةً نسبيًا. ومع هذا، فإن إحدى دور النشر، المحروسة، أرسلت ملخصًا لأصولها

ومصروفاتها إلى الحكومة المصرية، تطلب تعويضًا عن الدمار الذي لحقها أثناء ثورة ١٨٨٢. وقدَّر رئيس التحرير - مالكها قيمة النسخ المخزونة للأجزاء الأربعة من «علم الدين» لـ علي مبارك في عام ١٨٨٣ بما قيمته ٦٠ ألف فرنك (نحو ٢٤٠٠ جنيه مصري بسعر التحويل الرسمي)، ومخزوناتها الأخرى من الكتب بقيمة ١٠ آلاف فرنك (٤٠٠ جنيه مصري)[٤٠]. والمؤلَّف الكبير المكوَّن من أربعة أجزاء كان يباع مقابل ٢.٥٠ جنيه مصري، ومع ذلك فإنه بعد عامين من نشره كان ما يزال لدى سليم النقاش نحو ألف نسخة من الكتاب دون بيع، وهو عبارة عن رحلة متخيَّلة إلى أوروبا. من جانب آخر، حيث كانت الكتب العادية تباع ما بين ١٠ إلى ٢٠ قرشًا للكتاب؛ لذلك لعل النقاش كان لديه ما بين ألفين إلى ثلاثة آلاف كتاب آخر في مخزنه. وما كانت تمتلكه مطبعة خاصة من هذا النوع من رأس المال في نهاية الفترة التي ندرسها يشير إلى تغيُّرٍ خطير في محيط نشر الكتاب خلال السبعينيات، حيث تولى الناشرون من البرجوازية تنفيذ مشروعات كانت في سالف العهد تتولاها المطابع الحكومية. على أن استعدادات هؤلاء الناشرين الجدد لدخول هذا المجال تفترض وجود زيادة في مبيعات الكتب، من ناحية، وزيادة عدد متعلمي القراءة والكتابة القادرين على تحمل هذه الرفاهية. وقد حدث هذا التغيير، بطبيعة الحال، بين الفئات المتوسطة، ولم تتأثَّر به الأغلبية الساحقة من السكان. ومن المحتمل أن بروز مطابع سياسية خاصة كان له مضامين أكثر بالنسبة إلى وعي عامة الناس.

في عام ١٨٦٧، تأسست أول صحيفة خاصة، أصدرها أبو السعود أفندي وهي الجريدة الأسبوعية وادي النيل، حيث اعتمدت في جانبٍ كبير من دخلها

على مِنح الوالي، غير أن الكثيرين نبذوها باعتبارها نوعًا من البروباجندا. وفي ١٨٧٢ قدم لها إسماعيل دعمًا هائلًا بلغ ٢٨٠ جنيهًا مصريًا[٤١]. ويبدو من غير المحتمل أن «وادي النيل» أو روضة الأخبار، التي أعقبتها من ١٨٦٦ إلى ١٨٧٩، قد حققتا انتشارًا كما كانوا يتوقعون فقطِ من خلال المِنح الحكومية. إلا أن مثل هذه المساعدة حافظت على انخفاض أسعار الاشتراك فيها وأسعار بيعها. وبلغت تكلفة اشتراك واحد في عام ١٨٧٠، جنيهًا مصريًا واحدًا فقط سنويًا، وكان مبلغًا صغيرًا بالنسبة إلى الطبقات المتوسطة. كما كانت أسعار الإعلانات منخفضةً تصل إلى ٤ قروش للسطر بالداخل وقرشين للنشر في الصفحة الأخيرة. وانتاب القلق أبا السعود أفندي من استمرار انخفاض قيمة إصداراته، وهو ما لم يكن يفي برسالتها باعتبارها «مدرسة مفتوحة». وفي ١٨٧٠، بدأ في الإعلان عن مطبعته الخاصة وادي النيل، واعدًا بانخفاض أسعار الكتب بمقدار الثلث. وأتاح له نموذج طباعي جديد لتصغير الحروف طباعة ٣٦ سطرًا بالصفحة بدلًا من ٣٣ سطرًا أن يخفض التكلفة بنسبة ١٠٪، كما حصل على آلات طباعة جديدة أكثر كفاءة. وقدَّر أن زيادة سرعة الطباعة سوف توفر له أيضًا ١٥٪ أخرى، حيث خطط لمضاعفة عدد نسخ الكتاب المطبوع من ألف إلى ألفي نسخة. وفي ١٨٧٠ أيضًا بدأ طرح اشتراكات للكتب التي يخطط لنشرها، مثل رحلات ابن بطوطة ومجموعة من الأحاديث النبوية الشريفة، واعدًا بتقديم خصم للمشتركين في شرائها قبل الصدور[٤٢].

جفَّفت أزمة الديون تدريجيًا الدعم الحكومي، وهو ما فتح الطريق أمام مطابع خاصة أكثر أصالة. وقد ينطوي البدء في إصدار صحيفة على مخاطرة في

مجال الأعمال خلال السبعينيات، وغالبًا ما تحركت مشاريع الطباعة بحذر. وحتى رغم أن المهاجرين الشوام المسيحيين سليم وبشارة تقلا حصلا على تصريح للبدء في صحيفة خاصة جديدة؛ وهي الأهرام في أواخر ١٨٧٥، فإنهما أنفقا سبعة شهور يحاولان إيجاد مشتركين، حتى إنهما طبعا نسخة بالفاكسيميلي (طبق الأصل) لأغراض تشجيع الاشتراكات، قبل أن يبدآ فعليًا في أغسطس ١٨٧٦(٤٣). على صعيد آخر، كانت عمليات تأجير مطبعة بسعرٍ زهيد في السبعينيات تتيح للصحفيين قليلي الحذر ذوي الإمكانات المادية المحدودة إصدار صحيفة إذا تمكنوا فقط من ضمان الحصول على تصريح النشر. وكان أديب إسحاق قادرًا على تجهيز وطباعة العدد الأول لجريدة مصر، في ١٨٧٧ بمقدار ٢٠ فرنكًا (كل ما كان معه في جيبه)، إلا أنها حققت مبيعات جيدة كانت تكفي للسماح له بمواصلة إصدارها. وتمتع الصحفيون في ظل هذه الظروف بوضوح باستقلال الرأي أكثر مما أصبح شائعًا بعد ذلك في أواخر القرن التاسع عشر، حين زادت تكاليف إصدار الصحيفة بصورةٍ أساسية. وكما سوف نناقش فيما بعد، كان لهذا الاستقلال النسبي الذي حظي به بعض الصحفيين مضامين على قدرتهم واستعدادهم لمناصرة وتبني القضايا الراديكالية(٤٤).

على الرغم من أن الصحيفة المتوسطة كان يمكنها الصدور برأسمالٍ زهيد، خاصة إذا عهِد المحرر بالطباعة إلى شخص آخر؛ فإن التأسيس الفعلي لدار نشر كان باهظ التكاليف. على الجانب الآخر، كان يمكن لهذا الإجراء أن يضمن تحقيق أرباح ملموسة للمحرر. وقال سليم النقاش شريك أديب

إسحاق أنه أنفق ١٣ ألف فرنك (٥٢٠ جنيهًا مصريًا) في تثبيت مطبعته، التي استخدمت لمختلف الصحف التي حررها من ١٨٧٧ إلى ١٨٨٢. ويؤكد على أن عائداته من اشتراكات الصحيفة، وعوائد الإعلانات ومبيعات الكتب بلغت ألفي فرنك (٨٠ جنيهًا مصريًا) في الشهر. كما يذكر أنه أصبح قادرًا على تحمل شراء دار بالإسكندرية مقابل ١٦ ألف فرنك[٥٥]. ولما كان اشتراك عام كامل من المحروسة اليومية يتكلف في المتوسط ٣٠ فرنكًا للنسخة الواحدة؛ لذلك فإن توزيع ألفي نسخة كان سيقدِّم له دخلًا إجماليًا يبلغ ٦٠ ألف فرنك سنويًا أو خمسة آلاف فرنك شهريًا. وحسب ملحوظة سليم النقاش نظرًا لأنه كان يحصل على عوائد إعلانات من البيانات الحكومية والخاصة، ويصدر جريدة أسبوعية وكتبًا منفصلة بالإضافة للصحيفة اليومية؛ فقد قدَّر أن أرباحه الصافية التي بلغت ألفي فرنك تبدو معقولةً على الإجمال - حتى إذا وضع في الاعتبار التكاليف المبالغ فيها والتقصير في سداد الاشتراكات[٥٦]. ويذكر أن عوائد الإعلانات لها أهمية خاصة، علمًا بأن الإعانة الحكومية أخذت في التناقص في أواخر السبعينيات. وكانت المحروسة تتقاضى فرنكًا واحدًا للسطر (أكبر بمقدار خمسين مرة من المعدل الذي كان تتقاضاه وادي النيل قبل عشر سنوات)، وغالبًا ما كانت تعرض إعلانًا لشركة ميدلاند كومباني إنجنيرز. وعمد سليم النقاش وزميله أديب إسحاق إلى أن تتخصص صحفهم في نشر الإعلانات القضائية، وكانت الحكومة من جانبها تعوِّضهم عن ذلك.

مع استمرار الاعتماد في كثير من العائدات على الاشتراكات؛ فقد خلق هذا حافزًا لتلبية متطلبات الأسواق. وساعد تطوير شبكات الوكلاء

والمراسلين في الأقاليم، وعرْض الرسائل المطبوعة من القرَّاء، على زيادة التوزيع من خلال السماح بتضمين الأخبار المحلية بالإضافة إلى المصالح الوطنية. وتوضح فقرة من المحروسة كيف استطاعت الأسواق أن تمارس ضغوطها:

«طلب بعض التجار في السودان أن ننشر من حين لآخر عرضًا لظروف التجار السودانيين يمكن أن يحتوي على وصف للواردات إلى تلك المنطقة وصادراتها إلى أوروبا، بالإضافة إلى الأسعار الحالية وغيرها من المعلومات المفيدة. وقد استجبنا لطلبهم وخصصنا شخصًا ليزودنا بمثل هذه التفاصيل. وبادرنا في هذا العدد بذكر الوضع المتعلق ببعض الواردات السودانية»[٤٧].

شجعت أهمية الصحف للتجارة المحلية والصنائع والمهن في هذه الفترة التجار بالتالي على الضغط من أجل تغطية أوسع. والإذعان التدريجي من رؤساء تحرير الصحف لهذه الطلبات كان له تأثيرٌ على زيادة عدد قرَّاء صحفهم خارج حدود القاهرة والإسكندرية. ولم يقتصر سعي رؤساء تحرير الصحف فقط على تزويد المشتركين بالمعلومات السياسية والتجارية ذات القيمة؛ بل كذلك لبناء سمعة حسنة في إخراج منتج أفضل للقرَّاء، وترتب على ذلك أن أصبح رؤساء تحرير الصحف يدركون على نحو متزايدٍ المسائل الخلافية في تقنيات جمع الأخبار. ويؤكد أديب إسحاق وسليم النقاش أن صحفهما كانت تختلف عن الصحف الأخرى في أنها لا تورد فقط إلا الأخبار المجمَّعة عن

طريق شهود عيان، في حين أن بعض منافسيهم يعتمدون على السماع[٤٨].

بحثًا عن تبرير مزاعمهم في خدمة قرَّائهم، بدا أصحاب الصحف أيضًا يلعبون أدوارًا في الدفاع عن العامة. وانطوت هذه الأعمال على ميزة خلق وجهةِ نظر تتسِم بالتعاطف بين العامة للصحف، بالإضافة إلى تزويدها بأحداث تتسِم بالحيوية مما ساعد على زيادة مبيعاتها. ففي بعض الأحيان، انتقد إسحاق والنقاش صغار الموظفين لاقترافهم أعمالًا مخزية. وعندما اتهموا ضابط البوليس عبد الله مأمون رئيس نقطة قرية فارسكور بارتكابه جريمة خطيرة، أوقفه رؤساؤه بعد عدة أيام فقط من تعيينه. وعندما وجد موقعًا آخر حذره الصحفيون بأنهم سوف يراقبونه إذا ما تورط في أي عملٍ غير شرعي. وفي المناخ الليبرالي لصيف ١٨٧٩، بدأوا في نشر حملة اتهامات طالت حتى ضباط الأقاليم ذوي الرتب العالية. وحرَّض مراسلهم في طنطا على إجراء تحقيق حكومي رسمي مع علي بك وهبي نائب محافظ الغربية، عندما نشر اتهامًا له بارتكابه أفعالًا خاطئة في موقعه. كذلك وجهوا اتهامات لمحافظ الفيوم باشتراكه في جرائم النهب والسرقة[٤٩]. وتعلَّم عامة الناس كيفية استخدام وسائل الإعلام الحديثة مثل الصحف والتلغراف للاحتجاج على المغالاة في الضرائب وعمليات الاضطهاد. في بادئ الأمر، ربما اعتقد القرويون بأن الخديوي ووزراءه سيوقفون تصاعد الضرائب بمجرد إبلاغهم بالأمر. ولجأ مشايخ قرية كورسكو إلى إرسال تلغراف لتجد رسائلهم طريقها إلى العاصمة، اعتقادًا منهم أن خطابات الاحتجاج التي يرسلونها إلى القاهرة كان يمنعها الموظف المحلي الفاسد الذي فرض ضرائب إضافية عليهم[٥٠]. ومع

ذلك، في أواخر السبعينيات، ربما أحس الكثيرون بأن نشر المضايقات التي يتعرضون لها علنًا في الصحف كان أسلوبًا أكثر فاعلية للتعامل مع المسئولين الذين يمارسون الاضطهاد. وفي هذين المثالين، فإن وسائط الإعلام الجديدة أتاحت إيجاد أشكال مبتكرة للاحتجاج.

مع ذلك، فإن الصحف التي وجهت انتقادات صريحة للمسئولين بالاسم، لعبت دورًا خطيرًا لأقصى حد. فبرغم المشاعر الطيبة القوية لعامة الناس وزيادة التوزيع اللتين حصلا عليها بالتالي؛ فقد خاطرت بالتعرض للغرامات والإغلاق في ظل سياسات الرقابة الخديوية الصارمة. وسوف نناقش النظام الرقابي ومضامينه على الثقافة السياسية فيما بعد. وهنا سنكتفي بملاحظة أن انتقادات كهذه للمسئولين العموميين غالبًا ما جلبت معها العقوبات على رءوس المحررين. ففي ١٨٧٩، عندما قرر رياض باشا رئيس الوزراء ذو القبضة الحديدية نفي أديب إسحاق وإغلاق الصحف التي ارتبطت باسمه، استأنف شريكه سليم النقاش إصدار دورية جديدة «المحروسة». وهنا رفض صراحة أن يكيل المديح أو يلصق الإدانات لمسئولين بالاسم وبشكلٍ محدد، وهي سياسة تعارضت لحدٍّ كبير مع سياسة صحيفته السابقة(٥١).

وأصبح التطرف البرجوازي لبعض رؤساء تحرير الصحف أسهل فهمًا. أولًا: يمكن لصحيفة ناجحة أن تحصل على تصريح للناشر بالدخول في فئات الأثرياء، حتى إذا كانت بدايته باستثمارٍ صغير نسبيًا؛ لأنها قد تتمكَّن من جذب الدعم بالإضافة إلى الاشتراكات، من خلال ارتباط الناشر ببعض العلاقات الشخصية أو بمجموعة أرستقراطية أو بطبقة النبلاء. وبمجرد أن تقرر

الحكومة السماح بنمو صحيفةٍ خاصة، ومع ذلك، يملك الناشرون دائمًا حق اختيار معارضة الدولة. وكانت قوى السوق تشجِّع المحررين على لعب أدوار الدفاع العام في مواجهة المسئولين المستبدين أو الفاسدين. وكان يمكن للرأي العام المتصاعد من جديد أن يجبر كبار المسئولين على أن يعيروا اهتمامهم إذا ما عرضت الصحف لسوءاتهم. وفي الوقت نفسه، كانت قوى السوق أيضًا تشجع اتساع التغطية الصحفية للأقاليم، حيث كانت العائلات المالكة تريد استمرار إبلاغها بالتطورات الكبرى محليًا وكذلك على المستوى الوطني. وكانت سلطات مسئولي الأقاليم أقل من سلطات المسئولين المقيمين بالعاصمة؛ ولذلك اختصتهم الصحافة وجعلتهم هدفًا لانتقاداتها. وبينما عمدت الحكومة إلى كبت هذه الانتقادات، فإن رؤساء التحرير غالبًا ما قرروا أن زيادة التوزيع والدخل والتأثير لا تعادل مخاطر السجن أو النفي؛ وبالتالي يتراجعون عن انتقاداتهم للمسئولين. وفي إطار هذه المخاطر، كتب كثير من المثقفين الجدد للصحافة بأسماء مجهولة مثل إبراهيم اللقاني ومحمد عبده، أو استطاعوا التأثير في مواقف هيئة التحرير للناشرين الشوام المسيحيين. ومع ذلك، عاود بعض الصحفيين كشف فساد الحكومة عندما كانت تبدو الدولة في موقفٍ ضعيف أو منقسمة على نفسها.

إن الظروف الموضوعية لنهوض تعلُّم القراءة والكتابة بين العامة، والوصول إلى مستوى إدراك تجميع المثقفين الجدد، واتساع تأثير الصحافة المطبوعة، وخصخصة الصحافة والنشر حدثت في مصر في وقت نشوب التوترات السياسية الكبرى. هذه الثورة المنضغطة في الثقافة ووسائل الاتصال

اختلطت مع تكاملٍ عظيم التزايد لوادي النيل في الاقتصاد الرأسمالي العالمي لأوروبا الغربية من خلال ازدهار القطن، وقناة السويس، وأزمة الديون. ويساعد اتساع التجارة الخارجية والازدهار الذي تحقق بين بعض قطاعات السكان على توضيح الزيادات في معدلات النمو السكاني ونمو المدن ونهوض النظام التعليمي والسوق المتصاعد للصحافة الخاصة في السبعينيات. كما أن ازدياد عدد قراء الصحف تمحور حول المصلحة العامة في أزمة الدولة الناشئة عن التغلغل الاقتصادي والسياسي والأوروبي للبلاد، وبواسطة نزاعٍ متفاوت الدرجة بين الأجناس والطبقات المسيطرة من جانب ونظيرتها المتوسطة أو المرءوسة من الجانب الآخر. وشمل النزاع الأولي طيفًا كبيرًا من عناصر الإنتليجنسيا المصرية، وطوائف المدن، والفلاحين في مواجهة النبلاء العثمانيين المصريين الأكثر محافظة، والأعيان العرب أصحاب الملكيات الزراعية الكبيرة، والمرابين الأوروبيين والشوام والمضاربين. في هذا النزاع، فإن وسائط الإعلام الجديدة، خاصة الصحافة والتلغراف، أصبحت أدوات بالغة الفائدة بالنسبة إلى الأطراف المتنازعة.

لم تصبح الصحافة أو المثقفون فقط هم الأكثر اهتمامًا بالسياسة؛ نظرًا لِما بدا يلوح من هيمنة الدبلوماسيين ورجال المال الأوروبيين. وتحددت هذه الهيمنة ومارست اضطهادها من خلال التصاعد الكبير للضرائب المحلية لمصلحة سداد الديون. وبات عامة المصريين يتابعون الأوضاع السياسية يلتمسون منها نجدةً يمكن أن تسعفهم من الحكم المطلق للخديوي والمغالاة في الضرائب. والأزمات السياسية من شاكلة الحرب الروسية العثمانية، وبروز الجناح

الأصولي، وعزل إسماعيل والفورانات التي جرت عامي ١٨٨١ - ١٨٨٢، أثارت الصنَّاع المهرة المصريين والعمال العاديين للاستماع إن لم يكن قراءة، ما تنبئ به الصحف. وقدمت مدارس تحفيظ القرآن المحافِظة التي تُعلِّم بعض المصريين مبادئ القراءة والكتابة - إليهم رسالة مزدوجة: الطاعة الواجبة للمؤسسة الإسلامية الشرعية والدفاع عن عادات واستقلال المسلمين. وما إن أصبحت الأسرة الخديوية مجرَّد تابعٍ خاضع للأوروبيين، فإن رسالة الطاعة للسلاطين حلَّت محلَّها الحد الآخر للسيف: أصولية إسلامية متطرفة شجعت المؤمنين على تحدي دولتهم إذا ما سجدت للإمبرياليين الملاحدة.

لقد خلق التوسع الهائل في نظام المدارس الأولية بمصر في الستينيات والسبعينيات كتلةً حرجة من عامة الناس الموظفين الملمِّين بالقراءة والكتابة في جميع أنحاء وادي النيل مع تماسٍّ مفاجئ بالسياسة العالمية عبر الصحافة الخاصة الجديدة. وأعرب ميخائيل شاروبيم عن اعتقاده بأن ممارسة خريجي مدارس تحفيظ القرآن للقراءة بصوت عالٍ للحلاقين وعمال الصباغة والمتجمهرين حول محلات باعة الخضر أصبحت تشبه الظاهرة خلال العامين ١٨٨١ - ١٨٨٢. وقد تفاعلت الطبقات الشعبية مع المثقفين في هذا الإطار، وهو ما اتضح من خلال تفضيل بعض الصحفيين الكتابة بالعربية العامية، رغم أن معظم الصحف التي اختارت استخدام لغة عربية حديثة قد خلقت أسلوبًا جديدًا عَكَس تأثير التقنيات غير المسبوقة مثل الصحافة المطبوعة والتلغراف، بالإضافة إلى زيادة أعداد القرَّاء وقوى السوق الذين يطالبون بالوضوح والدقة. وساعدت الصحافة والكتابات العربية المطبوعة على أن

تخلق لدى جمهورها حسًّا جديدًا واسع الانتشار بالمشاركة الجماعية في الأحداث الكبرى لذلك العصر، والذي بدوره غرس بذور بروز نمطٍ جديد من الوعي الوطني[٥٢]. وسما الناشرون من البرجوازية الخاصة بنغمة صحفهم بعيدًا عن التذلل والخنوع الذي يسم الصحافة الحكومية، وفي اتجاه التظاهرات المتكررة المتعاطفة مع أزمات العمال والصنَّاع المهرة وأواسط الناس الذين انسحقوا تحت وطأة الحكم المطلق والضرائب. ولذلك؛ بعثوا برسالةٍ صريحة تتضمن أن الإنتليجنسيا الناطقة بالعربية والمصريين من الطبقات الوسطى كانوا أشد ثراءً بثقة الناس وحمل أمانتهم بدلًا من النبلاء العثمانيين الذين يهيمنون على الوظائف الحكومية العليا. وتوافقت هذه الرسالة مع الخطاب النقدي الذي بات المثقفون يستخدمونه على نحوٍ متزايد في الثقافة المطبوعة. وبالنسبة إلى الناشرين، كانت مجرَّد عملٍ تجاري طيب. والوسائل النوعية التي حصلت بها الفئات الاجتماعية على مميزات الترابط الداخلي الجديد لأقاليمهم، وأشكال التنظيم والعمل الجماعي الذي خلقوه في الجغرافيا الاجتماعية الجديدة المتفجرة؛ لا بدَّ أنها ستكون هدفنا التالي للبحث.

الهوامش

(1) Williams, *Long Revolution* .١٩٨٤

(2) Gidderis, *Critique of Historical Materialism* ١٩٨٣ ص ٦.

(3) Baer, The Biginnings of Urbanization, in *Social History* ١٩٦٩، ص ١٢٣ - ١٤٨. أرقام باير منخفضة على وجه الإجمال، وتحتاج لمراجعة، حيث أثار الديموجرافيون شكوكًا حادة حول مدى دقة الإحصائيات التي اعتمدوا عليها، لكن ربما لم تتأثر النسبة بين سكان المدن والريف كثيرًا بهذه المراجعة.

(4) Giddens, *Critique of Historical Materialism* الفصل الأول خاصة ص ٢٨.

(5) Vatikiotis, *History of Egypt*.٧٩ ص ،١٩٨٥

(6) Izhc IPRO ٣٥٦٥، القنصل ستانلي، «تقرير عن حرف القنصل روجر zhcl وتجارة الإسكندرية عن العام ١٨٧١، تقرير عن حرف وتجارة القاهرة عن العام ١٨٧٢».

(٧) بالنسبة إلى موقع معرفة القراءة والكتابة في المجتمعات قبل الحديثة، انظر: Graff, *Labyrinth of Literacy* ١٩٨٧، ص ٢٨ - ٢٩، ومثله *Legacies of Literacy*, ١٩٨٧ ص ١٥ - ٧٤.

(٨) عن المدارس الحديثة وبنثام، انظر: ميتشيل، *«استعمار مصر»* ١٩٨٨، وعن معرفة القراءة والكتابة والسلطة، انظر: Lankshear, *Literacy, Schooling and Revolution* ١٩٨٧، ص ٥٨ - ٥٩.

(9) Chartier, *Cultural Uses of Print.* ١٩٨٧، ص٥، قارن Goody, *Logic of Writing* .

(10) Cressey, *Literacy and the Social Order* ١٩٨٠، ص ٤٥ - ٤٦ وعن التعليم في مصر في القرن ١٩ انظر: عبد الحكيم، *«تاريخ التعليم»*؛ ومثله *«تاريخ التعليم»* ١٩٤٥؛ Heworth - Dunne, *Education in Modem Egypt* ١٩٣٨؛ وعن الطباعة انظر: رضوان، *«تاريخ»* ١٩٣٨.. وسابات، «تاريخ الطباعة» ١٩٦٦.

(١١) بالنسبة إلى عادات القراءة الشعبية في أوروبا، انظر: Darnton, *Literacy Underground* ١٩٨٢؛ وعن إدارة صحافة الطهطاوي، انظر: سابات، *«تاريخ»* ص ١٨٦.

(١٢) نتيجة إحصائية للمدارس الملكية والمكاتب الأهلية في *روضة المدارس* جزء ١ رقم ٢١ (١٥ ذو القعدة ١٢٨٩/ ١٤ يناير ١٨٧٣) ص ٧ - ٨؛ قارن: مجهول الاسم، *«التربية وما ترتب عليها من تقدم الشعوب»* القاهرة، دار الكتب المصرية، اجتماع، مخطوط عربي ت ١٣، خاصة الجزء ٢٤ أ.

(13) Szyliowicz, *Education and Modernization* ١٩٧٣، ص ١٤٢.

(١٤) دار الوثائق القومية، محفوظات مجلس الوزراء، نظارة المعارف، ٥ أ تقرير لجنة إصلاح مؤسسات التعليم بالفرنسية ص ٧٩، محفوظ مع علي إبراهيم وزير المعارف العمومية / رياض باشا رئيس مجلس الوزراء. ١٩ ديسمبر ١٨٨٠، وعن دعم إسماعيل لتعليم القراءة والكتابة بين الجنود وبين أطفال عمد القرى، انظر: دار الوثائق القومية، موضوع التعليم، محفظة ٧ أمر خديوي/ إسماعيل باشا، ناظر الجهادية، ٢٠ ذو القعدة ١٢٨٠/ ٢٨ أبريل ١٨٦٤ (مترجم من التركية من دفتر ٥٣٩، المعية السنية، رقم ٤٤). وأمر عالٍ إلى حكمدارية السودان، ٦ شعبان ١٢٧٩/ ٢٧ يناير ١٨٦٣، في: سامي، *«تقويم»* ١٩١٦ - ١٩٣٦، ٣ الثاني: ٤٥٢ - ٤٥٣.

(15) Findley, *Ottoman Cicil Officialdom* ١٩٨٩، ص ٤٤ - ٤٦، ٦٤ - ٦٨.

(١٦) انظر: Habermas, *Public Sphere,* ١٩٨٩، ومثله *«الاتصال وتطور المجتمع»* ١٩٧٩، خاصة فصل ٥، وفي اعتقادي أنه لا جدوى من النقد المقدم من Marker, Publishing ١٩٨٥ ص ٩ - ١٢.

(17) Eisenstein, *Printing Press* .١٩٨٥

(١٨) أحمد فارس الشدياق، *«في تغيير الأخلاق»*، الجوائب ١٥ فبراير ١٨٧١، تقرير في *«كنز الرغائب»* ١٢٨٨ - ١٢٩٨ هجرية ٢: ١٦٥.

(١٩) نامق كمال، «مقدم إلى *صلاح الدين هارزمساه»* ١٣١٥/ ١٨٩٧ - ١٨٩٧.

(٢٠) المرجع السابق.

(٢١) محمد عبده، *«الكتابة والكلام»*، الأهرام رقم ٨، ١٨٧٦، تقرير في: محمد عبده، *«الأعمال»* ١٩٧٢ - ١٩٧٤، ٣: ٩ - ١٤.

(٢٢) بالنسبة إلى دعوته لوضع دستور، انظر: باشا، *«الرسالة»* تقريبًا ١٨٩٧.

(23) Mardin, *Young Ottoman Thought*. ١٩٦٢

(٢٤) بالنسبة إلى توزيع «الحوادث» التي تصدر من إسطنبول في مصر، انظر: دار الوثائق القومية، محافظ الوقائع المصرية، صندوق ٦، ديوان الجورنال ١٧ جمادى ١٢٨٣/ ٢٧ سبتمبر ١٨٦٦، وعن *«محب»* انظر: *«وادي النيل»* جزء ١، رقم ١٨ (١٠ رجب ١٢٨٤/ ٩ نوفمبر ١٨٦٧).

(٢٥) عن إعانة إسماعيل للجوائب، انظر: دار الوثائق القومية، بطاقات الدار، جرائد ١٣٦، مهر دار خديوي/ ديوان المالية، ٣ أبريل ١٨٧٨ (أوامر بإرسال ١٩٣٠ جنيهًا مصريًا إلى الشدياق)؛ دار الوثائق القومية، محفوظات مجلس الوزراء، الداخلية ١/ ٢ صحافة ومطبوعات، مجلس الوزراء / وزارة المالية، ٢٠ يناير ١٨٧٩ (تقليل الإعانة إلى ٣٠٠ جنيه إسترليني في السنة)؛ هذا الموضوع عولج بالتفصيل من الصلح، *«أحمد فارس»*، ١٩٨٧، ١٩٨٧، خاصة الجزء ٢.

(٢٦) الشدياق، *«في نسبة الفتنة إلى الفرنسيين»* الجوائب، ٢٦ أكتوبر ١٨٧٠، تقرير في *كانز*، ١٢٨٨ - ١٢٩٨؛ ٢: ٧٦ - ٧٨.

(٢٧) مقتطفات من *الجوائب* في الصلح، *«أحمد فارس»*، ص ٢١٦ - ٢١٧

(٢٨) *«الجوائب»* رقم ٨٤٨ (١٨٧٧) في الصلح *«أحمد فارس»* ص ٢١٨ - ٢١٩.

(٢٩) مقاطع في الصلح، *«أحمد فارس»* ص ٢٢.

(30) Shaw and Shaw, *Ottoman Empire* – ١٩٧٧، ٢: ١٨٠ - ١٨٧.

(31) PRO, FO ١٤١ / ١٠٦، فيفيان / ديربي، رقم ٣٢، القاهرة، ٨ فبراير ١٨٧٧.

(٣٢) أبو نظارة زرقاء، ٨ يناير ١٨٧٩.

(٣٣) دار الوثائق القومية، محفوظات مجلس الوزراء، الداخلية، ١ / ٢ صحافة.

(٣٤) انظر مقدمة عوني إسحاق لطبعته من إسحاق *«الدرر»* ١٩٠٩ ص ٩.

(٣٥) السيد، *«الأساس»* ١٩٦٧، ص ١٠٥.

(36) Ninet. ١٨٨٣: ١٢٧ - ١٢٨

(٣٧) شاروبيم، *«الكافي»* ١٨٩٨ - ١٩٠٠، ٤: ٢٥٨ - ٢٥٩.

(٣٨) محمد عبده، *«الأعمال»* ١: ٤٨٢: عنحوري، سهر هاروت، ١٨٨٥، ص ١٨٣.

(٣٩) جيد، *«التطور»* ١٩٨٥؛ الفقرة التالية تأتي خاصة في ص ١٦٧ - ١٧١، ٢٠٣ - ٢٠٧، ٢٢٧ - ٢٤١.

(٤٠) دار الوثائق القومية، محفوظات مجلس الوزراء، الداخلية ١/ ٢ صحافة، سليم النقاش / رئيس مجلس الوزراء، ١٤ فبراير ١٨٨٣.

(٤١) سابات، *«تاريخ»* ص ٢٠٤.

(٤٢) وادي النيل، جزء ٤. رقم ٨ (١ صفر ١٢٨٧/ ٣ مايو ١٨٧٠)؛ جزء٤، رقم ٦١ (٢ رمضان ١٢٨٧/ ٢٦ نوفمبر ١٨٧٠).

(43) Phelps ص ١٩٦٤ «جريدة» محمد عبده في توجد ،١٩٧٨ ٧٤ - ٧٦.

(٤٤) قارن Censer, *Prelude to Power* ١٩٧٦، ص ٥ – ٦.

(٤٥) النقاش/ رئيس مجلس الوزراء، ١٤ فبراير ١٨٨٢.

(٤٦) التجارة، ١ أغسطس ١٨٧٩/ ١٣ شعبان ١٢٩٦ (المشتركون المتأخرون في الدفع)؛ غالبًا ما يتعلل المشتركون بالشكوى من عدم تسليم صحيفتهم عن طريق البريد، انظر: *«التنكيت»* ١٨ سبتمبر ١٨٨١.

(٤٧) *«المحروسة»*، ١٠ يناير ١٨٨٠.

(٤٨) *«التجارة»*، ١٥ مايو ١٨٧٩/ ٢٤ جمادى الأول ١٢٩٦.

(٤٩) *«التجارة»*، ٨ يونيو ١٨٧٩/ ١٧ جمادى الآخر ١٢٩٦، ١٤ يوليو ١٨٧٩/ ٢٥ رجب ١٢٩٦، ٢ سبتمبر ١٨٧٩/ ١٦ رمضان ١٢٩٦.

(٥٠) دار الوثائق القومية، نظارة الداخلية، مكاتبات عربي، محفظة ٢٢، مشايخ قسم حلفا بكورسكو / المعية السنية، ١٢ ربيع الثاني ١٢٩٤/ ٢٦ أبريل، ١٨٧٧.

(٥١) *«المحروسة»*، ١٠ يناير ١٨٨٠/ ٢٧ محرم ١٢٩٧.

(52) Anderson, *Imagined Communities*. ١٩٨٣

الفصل الخامس

الصالونات السياسية وأيديولوجية المعارضة

رأينا توًا كيف أن شريحةً جديدة ونامية من الإنتليجنسيا قد تشكلت في ستينيات وسبعينيات القرن التاسع عشر، وكيف أن تزايد الإلمام بالقراءة والكتابة والتأثير المتعاظم لوسائل الإعلام المطبوع ساند أهميتها الاجتماعية. وهؤلاء المثقفون المنخرطون في الأندية والتنظيمات السياسية الذين حاولوا أيضًا من خلال كتاباتهم وأحاديثهم أن يعيدوا صياغة أسس المجتمع والثقافة المصرية انتهوا إلى جماعتين عريضتين، تضمان أقلية من المفكرين الكوزموبوليتان، ذوي أصول مسيحية شامية أو يهودية، والليبراليين والراديكاليين المسلمين الشبان. ومال المسيحيون الشوام إلى الانخراط في تجارة الاستيراد والتصدير، بينما ترجع أصول المسلمين في الأغلب الأعمّ إلى خلفية من ملّاك الأراضي المتوسطين الذين دخلوا الخدمة الحكومية، ليشكلوا جزءًا من العاملين بالطبقة الحاكمة. وينحدر بعض السياسيين المعارضين (الذين أحيانًا ما تشاركوا في قضايا واحدة مع المثقفين منذ أواخر السبعينيات) من أصول عثمانية وشركسية. ورغم أنه قد يكون مفيدًا توضيح الفئات الاجتماعية التي انتمى إليها أغلب المثقفين خلال تلك الفترة وتحديد أصولهم ومواقعهم الطبقية؛ إلا أن مثل هذا المستوى العريض من التحليل يفشل في حساب كثيرٍ من الفروق النوعية التي يهتم بها المؤرخون بشكلٍ عام. وأنا أرغب في تحقيق

تركيز أكثر محدودية، حول الصالونات والمنظمات التي كان يرتادها أعضاء الطبقات الاجتماعية والجماعات الدينية بغرض معارضة الهيمنة الأوروبية و/أو استبداد الولاة وكوّنت فيما بينها مصالح مشتركة. ومثل هذا التركيز سيتيح لنا الإجابة عن أسئلة حاسمةٍ تتعلق بتعبئة الناس بواسطة مفكّري المعارضة. وتشمل هذه الأسئلة كيف نظّم الإصلاحيون والراديكاليون أنفسهم لنيْل أهدافهم، وكيف أثر هذا التنظيم في أيديولوجياتهم، وإلى أي مدى أسهمت أفكارهم في التعبئة السياسية للأعيان وحتى لطوائف المدن. وتبرز أسئلة كهذه بأقصى درجة من الإلحاح من اشتغال أغلب المثقفين الذين نناقشهم هنا في الصحافة أو في النشر، وهو ما أدى لأن يكون لهم جمهورٌ عريض محتمل. يرى دارسو الثورة الفرنسية أن العنف المتقطع والتظاهرات العريضة للجماهير يمكن رؤيتها بأفضل ما يمكن في سياق خطابٍ سياسي أكثر تواصلًا وتماسكًا في المنتديات وفي صفحات الجرائد الراديكالية[1]. وفي مصر، كان آلاف الأعيان يقرأون الصحف مباشرة، وغالبًا ما كان الصنّاع المهرة بالمدن وأصحاب الدكاكين يسمعونها تُقرأ بصوت عالٍ في التجمعات المرتجلة والمقاهي.

بطبيعة الحال، أُقِرّ منذ زمن طويل بأهمية الصحافة في هذه الفترة للثورة الشعبية. إلا أن عملًا واحدًا فقط، رسالة دكتوراه غير منشورة وضعها تشارلز فيلبس Charles Phelps، يناقش الصحافة وثورة عرابي باستفاضة[2]. وأعتقد أن مؤرخًا اجتماعيًا يمكن أن يسهم بشيء أصيلٍ في فهمنا لأفكار الصحفيين وتأثيرها. وإسهام المؤرخ في دراسة النصوص في الأغلب الأعمّ يكْمُن في تأسيس سياقٍ دقيق وتوضيح أهمية التغيير على مدى فترة زمنية. ومع ذلك

وبالنسبة إلى مؤرخٍ اجتماعي وثقافي، فإن هذه المهمة التأريخية تتبدى في أجلى معانيها عندما تتحد مع أمرين آخرين؛ الأول: الحاجات والمشكلات الاجتماعية، وتتضمن تقييمًا دقيقًا للبيئة التنظيمية والانتشار الاجتماعي للنص والموضوعات التي غالبًا ما تُتجاهل في مناقشةٍ لمؤرخ مباشر. والثاني: التحليل النصي، ويعالج دور الصورة، والمجاز والبيان اللغوي في الخطاب السياسي[٣].

لعل بمقدوري أن أتجنب عديدًا من حالات سوء الفهم في مجادلتي عن طريق توضيح أمرين عند هذه النقطة؛ الأول: أنني لا أرغب في تقديم تصورٍ لمثقفي الطبقات الوسطى الجديدة كقوةٍ ديناميكية يضفي على نحوٍ ما التوهج الثوري والحماسة على الفلاحين الإستاتيكيين التقليديين أو الصنَّاع المهرة بالمدن أو فئات التجار عن طريق إيقاظهم. ولا أعتقدُ أن المثقفين كانوا أكثر يقظةً من أي شخص آخر، وأن أغلب الصنَّاع المهرة والفلاحين لم يكونوا بحاجة إلى الصحف لتنبئهم بأن الضرائب المفروضة عليهم عالية، وأن حكومتهم مستبدة، وأن الأجانب يخترقون اقتصاد وإدارات بلادهم بسرعة بالغة، فلدى العمال والصنَّاع المهرة والتجار تاريخهم الخاص البعيد عن الإستاتيكية للصراع الاقتصادي مع الظروف المحلية، والبيروقراطية والسوق العالمي. وفي الفترة موضوع النقاش، حدث امتزاج داخلي بين الخطاب الذي طوَّره المثقفون الليبراليون والراديكاليون وأفكار الطبقات الشعبية، الذي شكلته الأخيرة في سياقها الاجتماعي الخاص بها. واستطاع المثقفون المعارضون، إضافة إلى هذا، أن يساعدوا حلفاءهم في الطبقات الأخرى، عندما ألمحوا لجمهورهم بالأزمات الحادة في السياسة العليا والدبلوماسية

الإمبريالية. ويكْمُن إسهامهم في كلٍ من الوصول إلى المعلومات وبثها، وقدرتهم كمتخصصين في الكلمة المكتوبة على تنظيم تلك المعلومات في شكل جدالٍ سياسي فعال. وشكلت مقالاتهم السياسية نصًا مفتوحًا يستطيع الجمهور أن يتفاعل معه، يُفتِّتون جميع دلالاته الضمنية[1]. وفي هذا التصور لم تشكل الجماهير هدفًا عاجزًا لخطاب تفصيلي ومتبلور تمامًا، بل على الأرجح كوَّنت شركاء في مشروع توليدٍ وتفسير رمزي. والصحافة المعارضة، مع الوضع في الاعتبار على نحو خاص عمليات التوزيع والتعميم المفروضة عليها من الرقابة، كانت لعبةً راح يلعبها طرفان.

ثانيًا: أنا أسلِّم بأن الكتَّاب الساخطين الذين سنناقشهم فيما بعد كانوا يشكِّلون فقط دورًا واحدًا من بين الأقسام الأكبر للعوامل التي صنعت أزمة الدولة. أكثر من هذا، ساعدت التراكيب الاجتماعية الكبرى والظروف الاقتصادية على تحديد تأثير خطابهم النقدي. ومازلت أعتقد بأن الأيديولوجية التي اصطنعها الليبراليون والراديكاليون وانتشرت على نطاقٍ واسع عبر الصحافة ومن خلال الخطب السياسية، كان لها تأثيرها. وبين العوامل التي تنطوي على أقصى فاعلية، انتقاد الإمبراطورية الأوروبية المتنامية غير الرسمية في مصر المتضافرة مع جدال يقضي بأن استبداد الوالي بالسلطة كان من عوامل تيسير مثل هذا الاختراق الأجنبي الذي يبدو أنه مسَّ عصبًا شعبيًا في كل مكانٍ تقريبًا. لذلك؛ تنصبُّ تساؤلاتي على طبيعة الأيديولوجية التي انتشرت على يد الجماعات والمنظمات القانونية والتي كوَّنت معًا الإنتليجنسيا الوليدة.

على أن النهج السوسيولوجي للأيديولوجيا في أغلب الأحيان يؤكد على

الأصول والمواقع الاجتماعية للكُتّاب، كما سبق مناقشته. وثمة تساؤل يكثر تجاهله، وإن كان ما يزال حاسمًا عن وضعية كتابات المثقفين في سياق ارتباطهم التنظيمي. وكما أن المنتديات لعبت دورًا بالغ الأهمية في تشكيل الآراء بين أعضاء الطبقات في الثورة الفرنسية، كذلك كوّنت الصالونات والمنتديات والتجمُّعات في مصر مصفوفة محورية في نشوء نصوص المعارضين في أواخر سبعينيات وأوائل ثمانينيات القرن التاسع عشر. وكان من حسن حظي أنني تمكنت من استخدام ملفٍ في دار المحفوظات المصرية يحتوي على الصحف الخاصة المصادرة من الناشط الإيراني السيد جمال الدين الأفغاني، والذي يعطي صورة مفصّلة عن عالم التنظيمات السرية في مصر السبعينيات، وهذا المخبأ للوثائق الساحرة لم يسبق على الإطلاق تحليله على نحوٍ شامل. حيث نتبين أن الأشكال الأولية التنظيمية لمعارضة المثقفين منذ منتصف السبعينيات تقريبًا قد تطوّرت ونمت في أحضان الصالونات غير الرسمية. وفي واقع الأمر، يتعذر التمييز بين الصالون والتنظيم في بعض الحالات، زِدْ على هذا، فإن قدرة الدولة على اختراق وتعويق هذه المنتديات والجمعيات أدت أحيانًا إلى أن تصبح مجرَّد صالونات، أو حتى مجرَّد شكلٍ من أشكال الروابط التي يحكمها التعاطف المشترك. ولنتجه، بعد ذلك في بادئ الأمر لفحص هذا السؤال عن البيئة التنظيمية للفكر المعارض.

يتردد الباحث قبل أن يضفي لقب «تنظيم» على الصالونات والمنتديات والتجمعات الغامضة سريعة الزوال التي ترعرعت في العالم السري للمعارضين في ظل حكم الخديوي إسماعيل. ففي هذه الفترة قبل ظهور

الأحزاب السياسية كاملة الريش، ظلت تمتلك وزنًا اجتماعيًا وأيديولوجيًا أكبر مما قد يظن المرء؛ فقد نجحت في جذب أنصار من الشرائح العليا لنبلاء وأعيان النظام الاجتماعي والسياسي القديم. واستأنف أعضاؤها مرارًا إنشاء بعض الصحف، التي منحتهم مغزى سياسيًا أكبر، وهذه المنتديات السياسية الأولية والتي لدينا معلومات كافية عنها لاستخلاص بعض النتائج تشمل الجمعيتين اللتين أسسهما يعقوب صنوع في ١٨٧٤ - ١٨٧٥؛ والمحافل الماسونية، منذ أواخر الستينيات؛ وجمعية الشبان المصريين بالإسكندرية، التي بدأت نشاطها في ١٨٧٩؛ والجمعية الخيرية الإسلامية التي أنشأها عبد الله النديم في ١٨٧٩ - ١٨٨١؛ وعصبة الضباط الشبان التي تكونت على ما يبدو في ١٨٧٦ على يد علي الروبي؛ وجمعية حلوان وأقامها النبلاء في ١٨٧٩، هذه الجمعيات بطبيعة الحال، لقيت اهتمام المؤرخين، لكن لم يُكشف عن قدراتها التنظيمية وأيديولوجياتها بطريقة منهجية.

القدرة التنظيمية

تشدد نظرية تعبئة الموارد على أهمية الموقع الاجتماعي للأعضاء بالنسبة إلى القدرة التنظيمية. ومن الواضح، أن التنظيمات التي يؤسسها الأثرياء تمتلك تحت تصرفها موارد عديدة ومتنوعة مقارنة بتنظيمات الطبقات الفقيرة أو المتوسطة التي تماثلها في عدد الأعضاء. وفقط ومن خلال زيادة العضوية بمعدلٍ كبير تستطيع المنظمة المؤلفة من أشخاص عاديين أن تخلق الموارد لتتنافس مع جمعيات أصغر للأغنياء. وثمة قضية في دراسة الموقع الاجتماعي

لمنظمة تبيِّن بجلاء كيف يجري تجنيد الأعضاء. وهذه القضية طرحها بيتر سميث بإيجاز بارع فيقول:

طبقًا لمنظور تعبئة الموارد، فإن أكثر الخصائص بروزًا في تجنيد أعضاء معظم الحركات الاجتماعية هي التفاعل الاجتماعي السابق، ومن المفترض أن يتبع الارتباط عادة التفاعل الواضح مع أعضائها الحاليين؛ لذلك فإن التجنيد يميل إلى اتباع العلاقات الاجتماعية ذات القيمة والإيجابية السابقة على الالتحاق سواء كانت قائمةً على صلات القربى، أو الخدمات المتبادلة، أو التجاور في المكان.

هذه الرؤية لعملية التجنيد لا تنبئ عن مستوى عالٍ من الانسجام الأيديولوجي داخل التنظيمات، في مقابل نظرية عن التنظيمات بوصفها تعبيرًا عن نمو الوعي الطبقي. ويرى أصحاب هذه الرؤية أيضًا أن عديدًا من الأشخاص قادهم موقعهم التركيبي بالمجتمع وميولهم الشخصية للتعاطف مع أهداف تنظيمٍ معيَّن وربما مع هذا لا ينضمون إليه إذا لم يكونوا قد صادفوا أشخاصًا آخرين منخرطين في الأنشطة ذات الصلة.

والتحليل التالي قد يبيِّن أن ثمة عاملًا هامًا يؤثِّر في الشكل الأيديولوجي وهو الانتماء الديني والعرقي، أي إن العضوية في تنظيم في الأغلب الأعم تشير إلى توجهٍ عريض، بينما الخصائص الاجتماعية والديموجرافية لأعضاء منتدى معيَّن أحيانًا ما تنبئ بدقة أكثر عن آرائهم حول موضوعات خلافية معينة. والتقسيم الأساسي الذي أطرحه ليمثل أقصى تمايز هنا يجمع المسلمين المصريين

الشبان في جانب والمسيحيين الشوام في الجانب الآخر. وهاتان الجماعتان أنتجتا أغلب الصحافة المعارضة في هذه الفترة، رغم أن الصحف المسيحية القبطية مثل «الوطن» استطاعت أن تتخذ موقفًا نقديًا من سياسة الحكومة. كما أن يعقوب صنوع، بوصفه إيطاليًا مصريًا يهوديًا في المنفى، لا ينطبق عليه تمامًا هذا التقسيم النمطي. وفي العديد من مواقفه كان أكثر اقترابًا من المسلمين المصريين مقارنة بالمسيحيين الشوام.

تواجه التنظيمات مشاكل مستمرة خاصة بتكامل الجماعة والسيطرة عليها. وكانت المنتديات السياسية تلتقي مرارًا، في أغلب الأحيان في المقاهي أو في المنازل الخاصة. وبالرغم من تعويم العضوية بقدرٍ كبير، فإن أحد المصادر الأولية للتكامل والسيطرة نشأ من التفاعل وجهًا لوجه ومشاعر الصداقة، وأتاحت عمليات تطوير خدمات البريد في ظل إسماعيل، والتوسع في خطوط التلغراف ومد السكك الحديدية جميعها للتنظيمات المعارضة أن تحافظ على مستوى أفضل للاتصال بالأعضاء في المدن الأخرى. وحتى في أوائل الخمسينيات فإن وسائل الاتصالات هذه ربما كانت بطيئةً لأقصى حدٍّ أو حتى متعذرة عمليًا.

وغالبًا ما تنطوي وسائل الإعلام المطبوعة على أهمية كبيرة للجمعيات السياسية، كمجالٍ للتفاوض بشأن المغزى الاجتماعي للقضايا التي يؤيدونها(٧). وقد شكلت عمليات تطوير الصحف المواكبة للأندية النوعية الوسائل الأكثر أهمية للاتصال مع الأشخاص المتماثلي التفكير الذين لا يستطيعون، أو يعجزون عن الحضور إلى لقاءات المقاهي والصالونات إلا

لمامًا. أيضًا، تحولت المؤسسات القديمة مثل المقاهي إلى أهدافٍ تنظيمية جديدة، شأن المخترعات الأخرى كالخدمات البريدية التي زادت دقة توصيلها عندما وُظِّفت القاطرات البخارية في تسليم البريد. ولعل الصحافة الخاصة وجمهورها المتزايد أتاحا لعددٍ صغير من المثقفين والأعيان الساخطين استئناف حركة اجتماعية لم يكن بمقدورها أن تتعاظم من خلال شبكات الاتصال الأكثر بدائية.

الصالونات الثقافية

تطورت جمعيات يعقوب صنوع، المشار إليها في الفصل الثالث، عن المنتدى الثقافي الذي أنشأه بعد أن وضعت الرقابة نهاية لحياته كمؤلفٍ مسرحي. ففي ١٨٧٤، شرع في تأسيس «محفل التقدم». وفي الاجتماعات التي كانت تعقد أربع مرات في الأسبوع كان يشرح ويفسِّر الأعمال الأدبية والتاريخية لمريديه، خاصة المتعلقة بفرنسا الحديثة وإيطاليا، ومع ذلك اخترق جواسيس الخديوي أمن المحفل واضطر في لحظةٍ معينة أن يحلّه. وفي ١٨٧٥، أسس جمعية محبي العلم، التي ضمت بين زوارها أحمد عرابي، الضابط المصري الشاب الذي قاد فيما بعد ثورة ١٨٨١ - ١٨٨٢. وأغلق أيضًا الخديوي هذه الجمعية الثانية[٨]. وظل أعضاء هاتين الجمعيتين في الظل، ويبدو أن روادهما كانوا من بين خريجي المدارس الأهلية والعسكرية التي أنشأها إسماعيل. وربما كان يعقوب صنوع يلتقي بعديدٍ من هؤلاء الأفراد عندما كان يقوم بالتدريس بنفسه في المدارس العسكرية. وحتى صغار الضباط مثل عرابي، الذين لم

يلحقوا بتعليمٍ حديث، كانوا يحضرون أحيانًا. وكانت التجمعات صغيرةً ومقصورة على عددٍ من الأفراد الذين يتسنَّى لهم حضور المحاضرات على نحوٍ مريح في منزل صنوع. وعندما حُلّت هذه الصالونات على يد الدولة، أصبح صنوع ماسونيًا حرًا، وهنا ينبغي مناقشة نشاطاته الأخرى تحت هذا العنوان.

الماسونية

كما أوضح جاكوب لانداو Jacob Landau، بدأ النبلاء المصريون في دخول فروع الماسونية الحرة بمصر في أوائل الأربعينيات. واعترف كثير من المسلمين المصريين ذوي الطموح السياسي بالنمو الملحوظ للمحافل الماسونية الأوروبية بمصر، والتي بدأت في قبول أعداد كبيرة من النبلاء والأعيان المحليين بداية من ١٨٦٩. ونظرًا لكونها جمعيات سرية، ويتعذر التوصل إلى تفاصيل تاريخها؛ فإنه يسهل التنبؤ بالمغزى الاجتماعي والسياسي لها. ويبدو أن المحافل الماسونية، بما لها من مذهبٍ غامض وطابع سري، قد لاقت قبولًا من الكثيرين بسبب هذا الغرض. والتفسيرات السياسية لتدفق المصريين على المحافل الماسونية، حيث اختلطوا هناك بالأوروبيين، سرعان ما اتضحت لبعض المراقبين. فمنافس الخديوي إسماعيل على منصب الخديوي، عمّه عبد الحليم باشا، انتُخب الرئيس الأعظم لجماعة الماسونيين الأحرار لمحفل الشرق العظيم في ١٨٦٧، قبل نفيه السياسي إلى إسطنبول في ١٨٦٨. ويبدو أنه استخدم الجماعة لمصلحته لدعم حملته لخلع إسماعيل خلال السبعينيات. وكانت الجماعات الإيطالية والفرنسية تمتلك أقصى تأثير، على الرغم من أن

النجم البريطاني لمحفل الشرق جذب عددًا من أهم المفكرين المحليين[٩]. وأصبح صنوع، عقب عودته إلى مصر في ١٨٧٦ تقريبًا ماسونيًا حرًا نشيطًا، وكان من الشائع الانتساب إلى أكثر من جماعة، لكن يبدو مؤكدًا أنه على الأقل قد التحق بالنجم البريطاني للشرق الذي قام بتنظيمه المسئول القنصلي البريطاني رافييل بورج. ووضع بورج صنوع في المقدمة في الصف نفسه مع قائد نجم الشرق نيقولا ساكروج كمترجم محتمل للسفارة البريطانية[١٠]. وكان الهجاء السياسي لصنوع غالبًا ما يصاغ في شكل محاورات تحدث في لقاءات سرية بـ «جمعية». وفي فترة متأخرة من المرحلة موضوع النقاش أبلغ أن الجماعة قررت أن تكون أقل سريةً حول مواقفها، وأعلن مواعيد الاجتماع بالقاهرة والإسكندرية[١١]. وربما تكون هذه «الجمعية» بالتحديد هي نجم الشرق.

وحدث تجمُّع هام عندما بدأ الناشط الإيراني السيد جمال الدين أسد أبادي «الأفغاني» الانضمام إلى الجمعيات الماسونية الأوروبية بالقاهرة، جالبًا شبكته من المثقفين الشبان معه. وقد ولد السيد جمال الدين في ١٨٣٨بقرية أزيرية تتحدث التركية قريبًا من همدان بإيران. وتلقى تعليمه في المدارس الدينية على المذهب الشيعي في النجف بالعراق، وأبدى اهتمامًا بحركات التجديد الشيعية في ذلك الزمن، خاصة المدرسة المقصورة على المشايخ، وكذلك في الحركة البابية اليسوعية[١٢]. وبعد عدة رحلات إلى الهند ومحاولة العمل بالسياسة في أفغانستان، استقر بالقاهرة في ١٨٧١، بعد طرده من إسطنبول عقب عقده مقارنة هرطقية بين الأنبياء والفلاسفة. وفي مصر قدَّم نفسَه باعتباره سنيًا أفغانيًا. وتلقى دعمًا من رياض باشا حيث عرض عليه وظيفة للتدريس في

الأزهر، إلا أنه رفض خوفًا من أن يعتريه الضجر من الروتين هناك. وبدلًا من ذلك بدأ حلقات التدريس والنقاش على نحوٍ غير رسمي أكثر، جاذبًا إلى صالوناته ومقهاه جماعات مختلفة من المثقفين المصريين الشباب الساخطين[١٣]. وسعى إليه البعض اهتمامًا بالفلسفة الإسلامية؛ نظرًا لأن دارسيها من المصريين كانوا قد تعرفوا من فترة طويلة على المسلمين الأفغان والهنود[١٤]. وفي منتصف السبعينيات كان السيد جمال الدين قد بدأ فعليًا محاولة اختراق الشبكات الماسونية بمصر.

على أن هناك من الإيرانيين من كان يسبق السيد جمال الدين في هذا الشأن، ومن هؤلاء المثقف والناشط مالكوم خان، الأرمني الذي اعتنق الشيعية وجلب معه إلى طهران الأفكار السان سيمونية والماسونية من أوروبا في خمسينيات القرن ١٩. وأسس نمطًا إيرانيًا للماسونية «فاراموشخانية» (دار النسيان)، والتي اعتبرها الشاه خارجةً على القانون في ١٨٦١[١٥]. وربما لذلك السبب كان في تفكير السيد جمال الدين الوقائع الإيرانية بالإضافة للحقائق المصرية عندما تحول إلى الماسونية. وكما أوضحت نيكي كيدي، بادر السيد جمال الدين بطلب التقدم لعضوية الجماعة الماسونية في أوائل ١٨٧٥، ونجح على الأقل في دخول أحد المحافل في أوائل ١٨٧٦، واحتفظ بعضويةٍ مزدوجة في الجماعات البريطانية والإيطالية حتى أواخر السبعينيات[١٦].

في ديسمبر ١٨٧٧، انتخب المحفل الماسوني بالقاهرة نجم الشرق رقم ١٣٥٥ ومقره الرئيس بريطانيا السيد جمال الدين رئيسًا له بأغلبية الأصوات. وظل محتفظًا بهذا المنصب عامًا ونصف العام. واستمر هذا المحفل، وهو

بالتأكيد واحد من عديد من الجمعيات التي كانت بالعاصمة، خاضعًا للسلطة المطلقة لقادة نجم الشرق مثل نيقولا ساكروج المسيحي الشامي. ويبدو أن عدد أعضاء هذا المحفل قد تراوح حول خمسين عضوًا؛ نظرًا لأنه ما إن وقع خصام بين السيد جمال الدين وهذا المحفل أكد أن قرابة ٤٠ عضوًا تبعوه من إجمالي الأعضاء، بينما تبقى عدد قليل[١٨]. ومن أهم ما يشاع عن هذا المحفل، الزعم القائل بأنه نجح في أن يضم إلى قائمته الأعيان المصريين المسلمين الشباب أصحاب الوظائف الحكومية الصغيرة والذين يقطنون فعليًا بالمناطق القديمة بالقاهرة. وحتى ذلك الحين، كان أغلب الماسونيين المحليين من الأوروبيين ومن المسيحيين الشوام أو النبلاء العثمانيين المصريين. ولعل السيد جمال الدين كان يُعتبر، لذلك، قائدًا مختارًا. كما انخرط رفاقه بالإسكندرية في محفلٍ ماسوني. وكتب سليم النقاش للسيد جمال الدين أن «الشيخ محمد عبده جاء لرؤيتي وطلبتُ منه أن يكتب إليك ليبلغك حول محفل الإسكندرية، الذي حقق إنجازات هائلة». وفي أول يوليو ١٨٧٩، أغلق قادة نجم الشرق محفل القاهرة ١٣٥٥ وحظروا على رئيسه الاشتراك في أي نشاطٍ ماسوني آخر حتى يتمكنوا من التشاور مع القيادة العليا للجماعة (في أوروبا؟) ونُصِّب السيد جمال الدين محرضًا سياسيًا في مصر[٢٠]. ومع ذلك، فإنه طبقًا لإجابات السيد جمال الدين أثناء إجراء تحقيق بوليسي معه عقب اعتقاله يتبيَّن أن الموضوع الأساسي للشجار الذي نشب بينه وبين رئاسة نجم الشرق كان حول من ينبغي أن يناصروه ليكون خليفةً لإسماعيل. فقد أراد السيد جمال الدين وأتباعه تأييد ابنه توفيق بينما كان رافائيل بورج وباقي قادة نجم الشرق يحبذون

عبد الحليم عمّ إسماعيل. وضم مؤيدو الرأي الأخير المسيحيين الشوام على نحوٍ خاص(٢١).

كانت المحافل الماسونية شديدة التنوع؛ فقد امتزج فيها الأوروبيون، وموظفو القنصليات، والتجار الشوام المسيحيون، وصغار الموظفين والمثقفون. وضمت قيادة نجم الشرق موظفًا مالطيًا بالقنصلية البريطانية، ومسيحيًا شاميًا وُصِف بأنه «شقيق المترجم القنصلي» روسو بك وهو طبيب، ومسيحيًا شاميًا آخر «تاجر بالسكة الجديدة»(٢٢). وأورد أحد التقارير أن طلاب المعاهد الدينية الإسلامية والموظفين من طبقة الأفندية بالإدارات الحكومية كانوا يحضرون لقاءات جمال الدين بالإسكندرية(٢٣). ولعل القاسم المشترك يتمثل في عضوية عامة من الطبقات الوسطى، حتى إن الطبقة والتعليم كانتا تتفوقان على الدين والإثنية. ويتضح أن الماسونيين بذلوا جهدًا واعيًا للوصول إلى الأعيان المصريين المسلمين في السبعينيات، حتى لقد نجحوا في ضم عدة مئات إلى صفوفهم.

ناقشنا من قبل موارد التمويل الرئيسة لإعانة الجمعيات المعارضة. ويأتي أولها من رسوم على الأفراد ومساهمات الأعضاء. والمصدر الثاني من دعم النبلاء العثمانيين والشراكسة والأعيان المصريين. وكان لكلا المصدرين مشاكل متعلقة بهما؛ فقد شكا نيقولا ساكروج للسيد جمال الدين فيما يتعلق بمحفله الخاص بأن الماسونيين يتسمون بالكسل في دفع المستحقات المدينين بها(٢٤). وفي خطاب آخر موجَّه للسيد جمال الدين من أحد الأتباع يتضمن عددًا من الاقتراحات المفيدة جدًا لمشاكل التمويل مرة ثانية بالتركيز على المدفوعات

المتأخرة للمستحقات أو المقدمات الأخيرة للمستحقات المجمَّعة، ومن ناحية أخرى كتب سليم النقاش للسيد جمال الدين على وجه السرعة في أغسطس ١٨٧٩، من محطة مصر:

«ذكِّر البك عبد السلام المويلحي بموضوع راغب باشا، خاصة ونحن في أمسِّ الحاجة للنقود وأمامنا عديد من الالتزامات القائمة. أبمقدوره أن يتعطف علينا بإرسال ما جمعه؟ على أية حال فإنني أُعرب عن امتناني له، وذكِّر أخانا محمد أفندي الصدر بموضوع المساعدة، حيث إننا في انتظارها، البعض اتهمنا بتبديد الأموال - هل يمكن لأي شخص أن يستمع إلى شيء كهذا؟»[٢٥].

كانت جماعة السيد جمال الدين، كما توضح الإشارة إلى راغب باشا، غالبًا ما تعتمد على الدعم المقدم من النبلاء. ففي ١٨٧٨، ذكر أديب إسحاق للإيراني أنهم حاولوا الحصول على شغل الطباعة من إدارة الجمارك، وأنه استخدم صلاته برياض باشا لضمان إبرام التعاقد اللازم[٢٦].

إذا كان من الممكن معرفة تنظيم وتمويل وعضويات الجماعات الماسونية بدقة فقط من خلال مرآة غائمة؛ فإن أفكار بعض مشاهير الأعضاء تبدو واضحةً في الوثائق. وأعتقد أنه يجدر الاهتمام بالتمييز بين المسيحي الشامي والماسوني المسلم، وأن يخضع كل منهما لنقاشٍ منفصل. ولنبدأ بالمسيحيين أبناء المشرق، الذين شكلوا بأنفسهم، أو جعل منهم المجتمع المصري، جماعات من الوسطاء بين المصريين والشوام، والأناضول، وأوروبا في مجالات التجارة والمال والدبلوماسية والصحافة. ويبدو مع ذلك أن مفهوم الكمبرادور،

الوكيل المحلي للإمبريالية الأوروبية، يعتبر تبسيطًا مخلًا لعملية تشخيص هذه الجماعة. ومع الوضع في الاعتبار العدد الكبير لأبناء البحر المتوسط الأوروبيين بمصر، والعديد منهم كان يسعى لتولي وظائف الوسطاء، فقط كان أبناء الشرق غالبًا ما يكسبون المنافسة مع الأوروبيين المحليين. أضف إلى هذا، أن كثيرًا من المسيحيين الشوام قد عارضوا زيادة الاختراق التجاري والإمبريالي الأوروبي لمصر؛ لخشيتهم من أن يحلوا محلهم اقتصاديًا.

كان الصحفي أديب إسحاق نموذجًا ممتازًا كمعارض من المسيحيين الشوام للإمبريالية. وقد ولد في دمشق عام ١٨٥٦، ودخل مدرسة الآباء العازاريين، ودرس الأدب الفرنسي والعربي[٢٧]، واضطر للتخلي عن مواصلة تعليمه وعمره إحدى عشرة سنة ليبدأ عمله كموظفٍ بالجمارك عندما فقد أبوه وظيفته؛ وفي البيروقراطية الدمشقية نال فرصة لأن يتعلم التركية، ونحو عام ١٨٧١، وهو في الخامسة عشرة، رافق أباه إلى بيروت، حيث عمل الاثنان في البريد. وأخيرًا وجد عملًا كموظفٍ في دار الجمارك ببيروت، ومبديًا نزعة نحو الأدب العربي، بدأ إسحاق حضور الصالونات الأدبية، وفي السابعة عشرة من عمره نجح في التوظف ككاتبٍ في صحيفة «التقدم»، وفي أوائل السبعينيات أصدر ترجمتين من الفرنسية لكتَّاب مجهولين، أحدهما عن الأجناس والآخر عن الصحة، وأعقبهما بكتاب من تأليفه. وأصبح رئيسًا لجمعية أدبية محلية، وفي عام ١٨٧٥ وهو في التاسعة عشرة من عمره ترجم رواية أندروماك لراسين. ومع صديقه سليم النقاش نشط في حقل تأليف وترجمة الروايات المسرحية لإحدى الفرق في سوريا.

في ١٨٧٦، اقترح عليه سليم النقاش أن ينتقلا سويًا إلى الإسكندرية،

حيث (من المفترض) إنه سمع عن اهتمام الخديوي إسماعيل بالمسرح وسماحة نفسه مع كتابات يعقوب صنوع المسرحية. وهناك أصدرا معًا طبعة منقحة من أندروماك، بالإضافة إلى نسخة بالعربية من شارلمان، وكتبا رواية أصلية باسم غرائب الاتفاق. ويبدو أنه نتيجة لتحول الخديوي إسماعيل عن المسرح كنوعٍ أدبي وإغلاقه لمسرح الإسكندرية، وجد أديب إسحاق نفسه فجأة عاطلًا عن العمل. ومع ذلك، اقترح عليه صديق يدعى حنين خوري أن السيد جمال الدين، الموجود في ذلك الحين بالقاهرة، يمكن أن يرتب له الحصول على تصريحٍ بإصدار صحيفة، ونظرًا لأن لدى إسحاق خبرة سابقة كصحفي، ولكونه بلا عمل؛ يبدو من المحتمل أن فكرة البدء في إصدار صحيفة كانت تراوده أكثر مما كانت لدى المُهيِّج الإيراني. والتقى الاثنان، ونجح السيد جمال الدين في الحصول على تأييد منح أديب إسحاق رخصة إصدار صحيفة. ومقيمًا في مكتب بباب الشعرية، تسنى لأديب إسحاق إعداد وطباعة العدد الأول من جريدة «مصر» في ١٨٧٧ بعشرين فرنكًا (أقل من جنيه مصري واحد) - هي كل ما كان في جيبه، إلا أن أعداد الجريدة بيعت جيدًا؛ وهو ما أتاح له مواصلة إصدارها. وقد لاحظتُ فيما سبق أن الانخفاض النسبي في تكاليف الطباعة عند هذه النقطة أتاح للصحفيين المبتدئين الحصول على تأثير، ساعدهم في الحفاظ لحدٍّ ما على اتخاذ موقف مستقل بالنسبة إلى الحكومة والنبلاء. ومن المحتمل أنه نتيجة لأن تجميع الأنباء كان أكثر سهولة بالإسكندرية؛ فإن إسحاق وشريكه سليم النقاش نقلا مكتبهما إلى هناك.

يستحق أديب إسحاق تقديرًا أكثر بكثيرٍ مما ناله عمومًا كداعيةٍ للأفكار

المثالية الليبرالية والحكومة الديمقراطية؛ فقد تفوق عليه السيد جمال الدين ووراه الظل، بوصفه مسلمًا نشيطًا معاديًا للاستعمار تعاطفت معه أجيال المصريين الحديثة على نحو عام. ولا يوجد في خلفية جمال الدين أو أنشطته السياسية ما يقودنا للنظر إليه كديمقراطي؛ فإن إيران بلده الأصلي كانت تفتقر حتى إلى مؤسسات نيابية قاعدية، وتعليمه الديني في النجف يتعذر أن يمنحه تفكيرًا ليبراليًا. وتأييده العام للأفكار البرلمانية والدستورية منذ مايو ١٨٧٩ نما نتيجة تأثره بالتطورات السياسية العثمانية والمصرية ومن المفكرين المحليين مثل أديب إسحاق، أكثر من أي شيء آخر.

وبلا شك أن أديب إسحاق استفاد من التأثير الثقافي للسيد جمال الدين المناهض للإمبريالية، فنراه ينضم بحماسٍ إلى فرع بالإسكندرية للمحفل الماسوني للأخير. إلا أن إسحاق، رغم هذا كان على درايةٍ تامة بتاريخ أوروبا الحديث والمؤسسات السياسية؛ ولذلك فإن مناصرته للديمقراطية في صحفه، لهذا السبب، كانت أكثر وعيًا؛ نظرًا لانبثاقها من وعيه السوري بحركة تركيا الفتاة ومن قراءاته الخاصة في الأدب الفرنسي التقدمي. وساعدت عدة منابع سياسية في تشكيل فلسفة أديب إسحاق السياسية. فإنه كصحفي في بيروت من ١٨٧٣ - ١٨٧٥، كان يعرف بالتأكيد الجدال الدائر حول النزعة الدستورية في إسطنبول، ونحن نعلم أنه أصبح مناصرًا للنظام العثماني البرلماني والدستوري الذي ازدهر لفترةٍ قصيرة من ١٨٧٦ - ١٨٧٨. ثانيًا: من خلال السيد جمال الدين حصل على تأييد الأعيان المصريين، حيث وصل الأمر ببعضهم إلى تفضيل فرض قيود شبه دستورية على الخديوي. وقد التحق

بمحافل الماسونية، وهي جمعيات تنويرية للنشطاء الليبراليين من الطبقة المتوسطة الجديدة، وأدت به اهتماماته التقنية كصحفي إلى تأييد حرية القول وحرية نقد سياسة الحكومة، وأفكاره المثالية الماسونية عن خدمة الإنسانية وثقافته السياسية الغامضة عن تركيا الفتاة، وروابط الدعم التي أنشأها في مصر؛ جميعها ساعدت على تقوية هذه الاهتمامات[٢٨]. ومن المهم بالنسبة إلى الإطار التنظيمي لأفكاره السياسية أن نلاحظ أنه بحكم الظروف والملابسات قد أنفق وقتًا طويلًا في اجتماعات المحفل الماسوني بالإسكندرية مقارنة بما أنفقه في محفل السيد جمال الدين ١٣٥٥ لجمعية نجم الشرق بالقاهرة. والمحفل السكندري (يفترض أيضًا أنه تابع لنجم الشرق) ربما كان به نوعٌ مختلف من الأعضاء وبيئة ثقافية مختلفة عن محفل السيد جمال الدين بالقاهرة.

أخيرًا، فإن الحرب التركية الروسية في ١٨٧٧ - ١٨٧٨ (التي ساندتها مصر بإرسال جنود إلى الجبهة) حرَّكت النزعة الوطنية لدى أديب إسحاق وزادت من دعمه للبرلمان العثماني. إذ يوضح في مقال بجريدة مصر، إبان الحرب أن السلطة السياسية إما أن تتخذ شكلًا استبداديًا أو تكون شورى[٢٩]. وحكومة الشورى بدورها تتكون إما من جمهورية أو من ملكية دستورية، ويعرض أفكاره تبعًا للمراحل الحضارية؛ فيقول إن الصين لم تكن قد وصلت بعد إلى مستوى ثقافي يتيح لها أن تدعم حكومةً للشورى، بينما يستحيل تطبيق الحكم الاستبدادي في إنجلترا، وعندما لا يتناسب شكل الحكومة مع المرحلة الحضارية التي بلغتها؛ فإن الثورة تندلع بالبلاد، مثلما حدث بفرنسا في ١٨٧٩. ويضع الإمبراطورية العثمانية والدولة المصرية التابعة لها ضمن النظم البرلمانية،

في الفئة نفسها مع فرنسا وبريطانيا في مواجهة الدول الاستبدادية مثل روسيا. ويكتب قائلًا إن روسيا تتأخر عن الدول الأوروبية الأخرى بسبب رفضها تبني حكم الشورى، إضافة إلى أنها تعمل على منع الدول الأخرى من الحصول على حكمٍ برلماني كامل. «إنها تمنع الإمبراطورية العثمانية من تنفيذ الإصلاحات الداخلية وتنظيم حكم الشورى المشروع فعليًا، من خلال هذه الحرب الضارية»[٣٠]. ويمتدح السلطان الشاب البطل، الذي أصبح الآن ملكًا دستوريًا، بسبب الأسلوب الذي منح به الحياة لقلوب أفراد شعبه جميعًا وبثَّ فيهم حب الوطن. ويبدو الإطار الدستوري العثماني للنزعة الليبرالية لدى أديب إسحاق في مصر واضحًا هنا بجلاء. وفي مصر القاهرة بعد عامين من حلِّ عبد الحميد للبرلمان العثماني وارتداده إلى الحكم الاستبدادي، ظلَّ أديب إسحاق يأسى لسقوط مدحت باشا ويطالب بالعودة إلى انتخاب النواب في سوريا[٣١].

يرى أديب إسحاق، الرومانتيكي الليبرالي، الحرية بوصفها قوةً روحية تقريبًا تشكِّل المجتمع الحديث، ويكتب قائلًا إن وهج الإصلاح أوقدته في البداية الثورة الفرنسية لعام ١٧٨٩، التي أطاحت بتقاليد الاستبداد والطغيان، بينما أنارت الطريق أمام الحرية[٣٢]، وأعداء الحرية يتربصون، وعندما يستشعرون الضعف، ينتهزون الفرصة لهزيمتها؛ ومع ذلك فإن انتصارهم قصير الأجل، وسرعان ما يتأجج المشعل من جديد. وحينئذ يمتد هذا الحريق شمالًا إلى ألمانيا وروسيا. وفي بروسيا اتخذ شكل الاشتراكية، وفي روسيا شكل العدمية. وقد تجرأت امرأة عدمية شابة في أرض الاستبداد على إطلاق

رصاصة واحدة بدقة بالغة على رئيس البوليس، ووجدت أعوانًا كثيرين، كما تجرَّأ شاب اشتراكي في أرض الهيمنة على إطلاق ثلاث رصاصات على الملك المنتصر الأكبر[٣٣].

وحينئذ تذكَّر الوهج وطنه القديم، الشرق، حيث بدأت الحركات السياسية والعقائد الدينية تمتد إلى إيران، الوطن القديم للنبي زرادشت، وكتب أديب إسحاق إنه منذ نحو ثلاثين عامًا نمت العقيدة البابية حول الباب، المهدي أو رمز يسوعي، وقد تطورت البابية إلى عصيانٍ مسلح في مواجهة الحكومة، مبدية جسارة وجرأة لا نظير لها، وبعد مقتل قائدهم، أطلقت جماعة من البابيين النار على الشاه في محاولة لاغتياله، إلا أنهم أخفقوا في هذا المسعى، وفي ٧ أبريل ١٨٧٨ نجح بعض الجنود البابيين الساخطين في النفاذ إلى حرس الشاه والقيام بهجوم ناجح على عربته ورشقوها بالحجارة، وأصابوا بعض خدمه بجراح[٣٤]، والمظهر الآخر للحرية في الشرق، كما يؤكد أديب إسحاق، حدث في إسطنبول حيث اتضحت مساراتها عند عزل السلطان عبد العزيز في ١٨٧٦ ولقد حاربت الدولة العثمانية دعاة الحرية، واعتقلتهم وقامت بنفيهم.

لذلك؛ قام أديب إسحاق باستعراض موقف العثمانيين الشبان والاتجاه الدستوري العثماني كإحدى حلقات السلسلة الكبيرة في حركات المثقفين من أجل الحرية. والاستعارة في كلمة سلسلة تعنيه هو، إلا أن الاستعارة الأكثر انسجامًا في هذه القطعة هي تلك المتعلقة باتقاد الحماسة. وبصرف النظر عن أسلوب الاستعارة في كلمة اتقاد، فإن بهذه القطعة تركيزًا لا يخفى على الإدراك على اغتيال أو قتل الملك كمظهرٍ للحرية؛ ذلك لأن قطع رأس ملك فرنسا

انتهى دون كلام. ويذكر إسحاق أن اشتراكيًا حاول أن يقتل إمبراطور ألمانيا، وأن امرأة نهيلستية شابة أطلقت النار على ممثلٍ لسلطة القيصر، وحاول البابيون اغتيال نصر الدين شاه، ونجح العثمانيون الشبان أخيرًا في عزل عبد العزيز. ونحن نعلم أن السيد جمال الدين عند نقطة معينة دبَّر لاغتيال الخديوي إسماعيل. وأن المناخ سريع الانفعال للجمعيات السرية المصرية في عام ١٨٧٨ تصادف وجوده جليًا في هذا المقال الصغير. ويتضح أنه مليء بالتهديدات والتأكيدات الضمنية. ولا بدَّ أنه استطاع أن يهرب من الرقابة ومقصها حيث قدم المقال باعتباره مجرَّد شروحٍ تاريخية. وقد خدمت الأوضاع الأجنبية على نحو فعَّال كستار، خلفه تختفي جزئيًا كراهية إسماعيل وحكمه المطلق.

لقد أظهر أديب إسحاق، رغم اللهجة الراديكالية في هذا المقال، الفروق الشخصية بين الإصلاحي الليبرالي والثوري، وكان يريد مَلَكية برلمانية دستورية تعمل في أنحاء الإمبراطورية العثمانية، حتى في الدول التابعة للعثمانيين مثل مصر. وهذا التفاني للديمقراطية كان سمةً لعديد من المثقفين والتجار الشوام والمسيحيين المهاجرين بالإسكندرية والقاهرة. وفي الربيع العاصف لعام ١٨٧٩، عندما تقدم بعض النبلاء العثمانيين والأعيان المصريين والمثقفين بعرض مساعدتهم على إسماعيل في تحالفٍ معارض للأوروبيين بشرط أن يتخلى عن الحكم المطلق ويدعو مجلس النواب، عجَّل إسحاق والنقاش بنشر مقال في جريدتهما «التجارة» كتبه زميلهما المسيحي السوري أمين شميل يطالب بتحقيق «نظام الشورى».

والتفاني للنزعة العثمانية والحكومة البرلمانية من جانب الشوام المسيحيين

في مصر خلق لديهم حسًّا معينًا في ضوء موقعهم السياسي والاقتصادي. فقد كانوا أقرب لدوائر الحكم في مصر العثمانية، وغرباء في حال الاسقلال الذاتي لمصر. على سبيل المثال، يؤيد إسحاق السماح لجميع الشعوب العثمانية بالاقتراع في الانتخابات البلدية المصرية، وألا تكون قوائم التصويت مقصورة على المصريين الوطنيين فقط[٣٦]. ويكتب بأن هناك ثلاثة دلائل للوطنية: اللغة، والجنسية، والسلطة السياسية. ويصِر على أن العثمانيين المقيمين بمصر ينتمون إلى المواطنين المصريين لهم كل الحقوق وعليهم ما يصاحبها من الواجبات. وأما اللغة والمواطنة السياسية؛ فلا يبدو أي اختلاف بين الشوام بمصر ونظرائهم المصريين. ويصرح بأنه يستحيل تمييز النزعة العرقية بين شعوب الأمم الشرقية المستقرين؛ نظرًا للاختلاط الذي حدث في الأجيال السابقة. غير أنه يجادل في أن توحيد لغة متماثلة مع ولاء سياسي متماثلٍ يجعل هذا المعيار الأخير غير ذي صلة بالموضوع. ويمضي في رأيه ليشير إلى أن بعض منظري النزعة الوطنية يستبعدون أهمية اللغة، بالتركيز على تلاحم الأمم متعددة اللغات مثل الإمبراطورية النمساوية المجرية، التي تضم بين جنباتها جماعات نمساوية ومجرية وإيطالية ويهودية، وهذه تشكلت في أمةٍ واحدة بالرغم من أصولها ولغاتها المختلفة. وفي هذا السياق، فإن الولاء السياسي بمفرده يكفي للهوية الوطنية. لذلك؛ فإن كافة الشعوب العثمانية بمصر بالتأكيد لها جميع الحقوق والواجبات التي للمصريين سواء على أسس السلطة السياسية أو تلك المتعلقة باللغة والعرق. كما أن المهاجرين يُظهِرون قدرةً على إفادة مصر ويشاركون في وحدة المصالح مع باقي السكان في وادي النيل.

توضح مناقشة إسحاق للوطنية تفضيله لتعريفٍ يدعم النزعة العثمانية

(بتحديد الإمبراطورية النمساوية - الهنغارية كنموذج). وفي هذا النموذج يمكن تصوير مصر جغرافيًا كالمجر، بالتأكيد إذا ما انتقل النمساوي المتحدث بالألمانية إلى المجر، فسوف يحصل على الحقوق نفسها التي كان يتمتع بها في مقاطعته الأصلية، برغم الاختلافات في العرق واللغة. ومع ذلك، فإن المعايير الأخرى التي يذكرها إسحاق والتي لم يقلع عنها أبدًا، ربما كانت تتعلق بالتفكير الفرنسي حول القومية، فنظرًا لصعوبة تجانس فرنسا؛ فإنها تصلح تقريبًا للمقارنة بالإمبراطورية العثمانية متعددة اللغات. وهناك ثلاثة أمور مُغْفَلة تبدو على جانبٍ كبير من الأهمية في هذا النقاش؛ فإن التأكيد على اللغة، بينما يستفيد منه تمامًا الشوام المسيحيون المتحدثون بالعربية، قد يستبعد الأتراك المهاجرين وباقي العثمانيين من القومية المصرية، فالتراجع عن المسائل العرقية يبدو غريبًا اليوم، لكن يتعين علينا أن نتذكّر أن معظم سكان المدن من المصريين والشوام في القرن التاسع عشر، لم يكونوا عادة يعتبرون أنفسهم عربًا، وهو اصطلاح غالبًا ما كان يقتصر على البدو الرعاة. أخيرًا، فإن استبعاد الدين حتى من المناقشة النظرية كأساس للهوية القومية يبدو استبعادًا شاذًا، رغم أن تضمينه قد يُضعف حالة إسحاق. ومن دواعي السخرية، فإنه على أسس هذه العوامل المستبعَدة على وجه الدقة يصبح أغلب الشوام المسيحيين خارج زمرة أبناء البلاد إبان ثورة ١٨٨١ - ١٨٨٢، لكن هذا موضوع سنتناوله في فصل آخر.

على أية حال، فإن التفكير السياسي لإسحاق ينشد إيجاد موطئ قدم للشوام المسيحيين في مصر وفي الإمبراطورية العثمانية كمواطنين في ملكية دستورية. وبمناقشة القضايا على نحوٍ مجرَّد وذاتي، يتجنب ذكر دورهم

كوسطاء بين أوروبا ومصر والإمبراطورية في التجارة والثقافة، فلعل بعض المصريين ينظرون إلى الشوام المسيحيين الذين يعملون مترجمين وموردين ومرابين ومدرسي لغة فرنسية باعتبارهم خونةً نتيجة لوضعهم في النظام الطبقي بالمجتمع، وهو ما يبدو أنه لا ينطبق عليه. ومع ذلك يأتي إنكاره لأهمية الدِّين والعرق على نحوٍ متماسك ويؤدي به لإظهار تعاطفٍ محدود مع صراع المسيحيين الأوروبيين الشرقيين للانفصال عن الإمبراطورية العثمانية. كما أنه يفضي به إلى السخرية من المحاولات القبطية العريضة لتصوير الشوام المسيحيين على أنهم دخلاء، فبرغم كل شيء؛ فإن الأقباط غالبًا ما كانوا ينشدون شَغْل الوظائف نفسها التي يحتلها الشوام المسيحيون في المجتمع المصري؛ إلا أن صلاتهم الأوروبية وكذلك معرفتهم باللغات الأوروبية كانت أقل من المارونيين الكاثوليك أو الأرثوذكس الشرقيين. لهذا السبب؛ بادرت الحكومة المصرية بتفضيل استخدام الشوام المسيحيين عن الأقباط في دواوينها. ويوبِّخ إسحاق الأقباط ساخرًا من توجههم النيلي، قائلًا إنهم ساندوا إثيوبيا في مواجهة بلادهم أثناء الحرب التي نشبت في ١٨٧٦[٣٧]. على حين أن الشوام بوصفهم عثمانيين مخلصين يضعون مصالح مصر العليا في قلوبهم.

وقدم إسحاق وغيره من الشوام المسيحيين في محيطه انتقادات حادة للهيمنة الأوروبية؛ فقد اشتكوا من إحلال موظفين أوروبيين بمرتباتٍ باهظة مكان شاغلي الوظائف الإدارية والبيروقراطية المحليين، وهي سياسة شاعت أثناء تولي اثنين من الأوروبيين في منصب الوزارة في وزارة نوبار. ونظرًا لأنه من المفترض أن يشغل الأوروبيون الوظائف التي كان يتولاها الشوام المسيحيون وكذلك المصريون؛ فعلى الأرجح أن هذا الاستياء قد تبدَّى لحدٍّ ما

بعيدًا عن الإيثار المجرَّد. وفي حقيقة الأمر، فقد حاز إسحاق والنقاش سمعةً سيئة بوصفهما مناهضين للأجانب حيث حاولا نفي التهمة بالدفاع عن نفسيهما. ويقول إسحاق إنه يعترف بإنجازات الأوروبيين في مجالات شتى، وبنواحي القصور المناظرة للشرقيين في أمور عديدة[٣٨]. إلا أنه يؤكِّد بالدليل أن مشاهير الرجال بالبلاد يعرفون عن الأحوال بمصر أكثر مما يستطيعه أي أجنبي؛ ولذلك لا ينبغي استبدالهم بموظفين مستوردين من الخارج. وينتقد الأوروبيين في مصر مرتكزًا على ثلاثة أمور أساسية؛ أولًا: بالرغم من أنهم يؤازرون الحرية والمساواة في بلادهم، فإنهم في مصر يلهثون خلف الألقاب الخاصة لأنفسهم، ويعملون على عدم إقامة نظام للشورى. ورغم اعتقاده بأنه يتعيَّن على المصريين أن يكونوا ممتنين لما تعلموه على يد الأوروبيين؛ فإنه يُصِر على أنهم لا يفعلون سوى واجبهم المسيحي ولا يجب مكافأتهم على ذلك بالحصول على امتيازات خاصة. وهذه الامتيازات الخاصة التي مُنِحت لبعض الأجانب في الإمبراطورية العثمانية، كانت تكفل للأوروبيين ألا يخضعوا للقوانين أو يُقدموا للمحاكمة أمام قضاة المحاكم الشرعية، بل يُحاكمون على يد قناصلهم. ويرى إسحاق أن إدخال نظام المحاكم المختلطة جعل الامتيازات الخاصة القديمة بلا ضرورة.

ثانيًا: تؤدي امتيازات الأوروبيين لاضطراب النظام الطبقي؛ فالعمال الأوروبيون المشاكسون يتلقون معاملةً أفضل من السلطات مما يتلقاها المصريون من الطبقة العليا، وفي ذلك يقول:

«العفو الذي يلقونه عن سلوكيات سيئة واضحة شجعهم

على التمرد، حتى إنهم كانوا يتصرفون بعنفٍ يؤدي إلى الإيذاء حسبما يشاءون، إلى حد أنه لا يكاد يمرُّ يوم دون أن نسمع بأن الإيطالي أو المالطي فلان الفلاني، طعن مصريًا بخنجر، والجريح الضحية يُنقَل إلى المستشفى، بينما يسلَّم الجاني إلى القنصلية، ويوضع في حجرة فخمة يتناول طعامه وشرابه المنتقى بعناية، ويطلق سراحة غالبًا بمجرد وصوله إلى هناك»[٣٩].

ساعد نمط العنف بين الأوروبيين والمصريين الذي سنناقشه في القسم التالي على إثارة غضب الأعيان والمثقفين المصريين على الامتيازات الأجنبية، وفي نهاية المطاف يخلُص إلى أن الامتيازات الأجنبية أدَّت إلى الحطِّ من معنويات المصريين نتيجة جعل الآخرين في وضعٍ أعلى منهم. كما يبدي إسحاق اعتراضه على المحاكم المختلطة، التي أقيمت أساسًا لصالح الأوروبيين؛ نظرًا لأنه يعتقد أن المصريين المحالين في قضايا إليها، خاصة الفلاحين، من غير المحتمل أن يعرفوا حقوقهم أو حتى يفهموا ما يدور في جلسات التحقيق الفرنسية. من الجانب الآخر، يعتقد أن المحاكم تتعرض لضغوطٍ هائلة من القناصل والمسئولين الحكوميين. ويعرب عن تفضيله لنظامٍ قضائي موحَّد[٤٠].

رغم أن إسحاق يضم النهيلستيين والاشتراكيين في سلسلة ابتهالاته للحركات التقدمية، يتضح أن فكرته عن مواقفهم كانت ضئيلةً في أواخر السبعينيات، حتى إنه لم يترجم أسماءهم إلى العربية، لكنه كان يكتبها كما هي. أخيرًا، فإنه أثناء وبعد منفاه في باريس، راح يكتب على نحوٍ أكثر دراية عنهم.

وبوصفه صاحب صحيفة والناطق الرسمي للأعيان المصريين الليبراليين؛ فقد اهتم بتعزيز ضمانات الملكية. ولذلك؛ يقول إن القانون يعمل في المجتمع المتحضِّر ليحمي حقوق كل الأفراد ويوقع العقوبة على كلِّ من يحاول أن يجور على أكثر من نسبته المخصَّصة(٤١). على الجانب الآخر، أبدى هو وسليم النقاش تعاطفًا شديدًا مع الصنَّاع المهرة والفلاحين الذين يعانون من الضرائب الباهظة المفروضة عليهم، وهما ينصتان لصرخات الصنَّاع المهرة الذين كانوا يتحملون ضريبة الويركو بدرجةٍ تفوق قدرتهم، ويدركان مدى الضعف الجسدي الذي يعانيه الفلاحون من جراء وطأة الضرائب المستحيلة المخصَّصة لتغطية تجاوزات وزارة المالية. كذلك هاجما عُمَد القرى باعتبارهم نخبةً فلاحية يستخلصون زبدة العائدات لتذهب إلى الحكومة المركزية(٤٢). وينتقدان الإنفاق العسكري، ويدعمان خطة توفيقٍ لإنقاص الجيش إلى ١٢ ألف رجل. ويقترحان أن إجراءً كهذا يمكن أن يخفِّفَ الضغط على الخزانة، ويطلق العمال الزراعيين والصناعيين إلى سوق العمل(٤٣).

إن الأفكار الاقتصادية لإسحاق لم تتعرض قط لأي شرح منهجي؛ بل تبدو بصورةٍ عامة متطابقةً مع الليبرالية الأبوية لكثير من الأعيان المصريين في هذا الوقت؛ فقدسية الملكية الخاصة وحمايتها بالقانون تعمل كأساسٍ لإدانة أطماع الماليين الأجانب وضراوة مسئولي الحكومة، وللتفجع على بخت الصنَّاع المهرة والفلاحين من الضرائب الباهظة. ومع ذلك، فإن بعض الأعيان المصريين لم يوجهوا إدانةً للطبقات المتوسطة الفلاحية مثلما فعل إسحاق؛ نظرًا لانتمائهم إليها. على حين يشير كثيرون إلى الأوغاد المرابين من الشوام الذين

تغاضى إسحاق عن ذكرهم. وبينما كان الأعيان المصريون على وجه الإجمال يرون أن خفض قوة الجيش فيه نوع من التهديد لوضعهم، وسبب لاحتمال تعطل أقاربهم وأعوانهم عن العمل؛ فإن الشوام المسيحيين لم يخدموا في القوات المسلحة المصرية أو يستفيدوا منها بدرجةٍ أو بأخرى. وهنا كما في نقاش إسحاق للوطنية المصرية، فإن خلافات الرأي تبدو جليةً بين وجهة النظر الشامية المسيحية الليبرالية وتلك الخاصة بالأعيان المصريين الذي تحالف معهم. وهذه الخلافات في الرأي، في عام ١٨٨٢، انفجرت إلى زلزال.

يتضح أن الماسونيين ذوي الخلفية الشامية المسيحية قد اتجهوا على نحوٍ واسع إلى دعم نظامٍ اجتماعي وسياسي ودستوري برلماني، يتخذ نمط التجربة العثمانية في ١٨٧٦ – ١٨٧٨. فقد شاركوا بقوة في هذه القيم، ليس فقط من خلال القراءة في الآداب الفرنسية التقدمية؛ إذ كانت لهم رغم كل شيء صلات قوية بسوريا العثمانية، التي أرسلت مندوبين منتخبين إلى البرلمان العثماني الأول. وكانوا يدلون بأصواتهم بانتظامٍ لصالح مسئولي محافلهم الخاصة في إطار الماسونية. ولا أعتقد أن أيَّ شخص في مصر كان يكتب علانية تأييدًا للديمقراطية بقوة تفُوق أديب إسحاق أو حتى قبله. ويتضح أيضًا أن الشوام المسيحيين كانوا يشعرون بأن إمبراطورية عثمانية في ظلِّ ملكية دستورية ستكون أكثر قوةً في مواجهة روسيا، كما أن احتمالات نجاحها تزداد مع إعادة اندماج الدول التابعة لها مثل مصر في الإمبراطورية. وفي داخل مصر، أراد الماسونيون الشوام المسيحيون إقرار حقوقٍ لهم في التصويت مساوية للعثمانيين المقيمين. وأرسوا أفكارًا عن مجتمعٍ سياسي مصري يشتمل على المهاجرين

الناطقين بالعربية من باقي الأراضي العثمانية. واحتجُّوا على الهيمنة الأوروبية على الاقتصاد والمحاكم والوظائف الحكومية على نحوٍ متزايد. وعلى نقيض الكومبرادور من أبناء المشرق، الذين ربطوا ثرواتهم الخاصة بالتقدم الأوروبي، رأى هؤلاء الماسونيون الشوام المسيحيون أنفسَهم بوصفهم عثمانيين أصلاء في مقاطعة عثمانية تواجه هيمنة أجنبية. كذلك أعربوا عن قلقهم من استمرار تصاعد الضرائب، وأقرُّوا خطط خفض حجم القوات المسلحة. وقد تجلَّت فعليًا احتمالات نشوب نزاعات مع الأعيان والمثقفين المسلمين في بعض مواقفهم، واحتجبت في أواخر السبعينيات في خضم صراعٍ لمواجهة خصمين مشتركيْن هما: استبداد الوالي، والاختراق الأوروبي.

وخلال فترة نفيه بفرنسا في عام ١٨٧٨، استمرَّ يعقوب صنوع في إصدار صحيفته الساخرة التي بدأها في القاهرة «أبو نظارة زرقاء»، التي حازت انتشارًا واسعًا في مصر رغم الحظر المفروض عليها. ويكشف تقرير لقنصل بريطاني أنه «بالنسبة إلى الأمير حليم فمن الحقائق المشهورة أن هناك صحيفةً عربية تُطبع في باريس لدعم مصالحه بعنوان «أبو نظارة» وتوزع مجانًا بين الجنود هنا»[٤٤]. كان صنوع يقدم صحيفته في قالب سلسلة من المناقشات في لقاءات سرية، بين أشخاص رمزيين، مثل مسرحيات قصيرة، وكمقالات غامضة ساخرة بواسطة مؤلفين من الخيال. وتفصح صوره الكاريكاتورية السياسية بوضوح غالبًا عن رسالته بدقة، إلا أن توجهاتها تأتي عرضًا في الحوارات. وصنوع يدعم مطالب المنافسين للأسرة الخديوية التي بدأها عبد الحليم باشا عمّ إسماعيل، الذي نُفي إلى إسطنبول في أواخر الستينيات.

ويشكو من أن إسماعيل يبني القصور ويقيم المآدب التي يعدها جيوش من الخدم في إسرافٍ بالغ، في حين يموت الفلاحون من جراء الضرائب الباهظة والجوع. وتتعرض النخبة العثمانية فضلًا عن البيروقراطيين ضيقي الأفق وجامعي الضرائب الجشعين للسخرية وهم يتحدثون بنوعٍ من العربية برطانة إنجليزية، وسطًا بين التركية الركيكة واللهجة العامية المصرية. ويستخدم صنوع هذه الرموز متنقلًا من لغة لأخرى، من أجل أن يؤكِّد لفظيًا على عدم شرعية وغرابة الحكومة وضرائبها المرهقة[٤٥]. والأوروبيون والكفرة ينهبون هذا البلد المسلم بالخداع والاستئساد على الضعفاء، ويهرِّبون أمواله إلى بنوك أمريكا. وبوصفه يهوديًا وماسونيًا يعزِّز صنوع التسامح الديني بين المصريين أبناء البلاد. إلا أنه يقبل بتوظيف التعبيرات الإسلامية المثيرة ضد مستغلي البلاد الأوروبيين، وفي الشكاوى الموجهة ضد الطبقة الحاكمة من العثمانيين المصريين، وضد الأوروبيين المرابين غالبًا ما توضع على لسان عامة المصريين، مثل «أم» من القاهرة[٤٦].

لم يختلف المفكرون المسلمون الشبان الذين أصبحوا ماسونيين اختلافًا كبيرًا في الفترة السابقة على عام ١٨٨١ عن زملائهم اليهود أو المسيحيين. مع ذلك، فإن الفروق القليلة التي وجدت برهنت على أنها فروق حاسمة. فالليبراليون المسلمون الشبان والراديكاليون، على عكس الشوام المسيحيين، غالبًا ما كانوا ينحدرون من خلفية لأعيان ريفيين من أبناء البلاد، رغم أن واحدًا على الأقل وهو عبد الله النديم نشأ في أسرة عاملٍ صناعي. وقد تعلموا في النظام التعليمي الجديد الذي أرساه إسماعيل. وغالبًا ما وجدوا وظائف

بالحكومة، إما كمدرسين أو موظفين صغار أو مديرين لإدارات متوسطة. وفي معظم الأحيان، أيضًا، كانت لهم صلات بالجيش؛ نظرًا لأنهم تعلموا سويًا أو قاموا بالتدريس لإخوتهم الصغار؟ وانحدروا من نوع من العائلات ترقى أبناؤها خلال الرتب ليصبحوا ضباط فرق عسكرية صغار. وهذه الشبكة المتسمة بالأصالة للقرابة والتعليم والتوظيف جعلتهم متميزين عن الشوام المسيحيين الذي استقروا غالبًا في أعمال تجارية خاصة ذات صلات ضعيفة بالريف. وكما رأينا، كان تعاطفهم ضئيلًا مع الإنفاق العسكري. وكان معظم هؤلاء الماسونيين المسلمين يقيمون بالقاهرة. وفي عام ١٨٧٩، أسهموا غالبًا في صحيفة مرآة الشرق، رغم أن أصحاب الصحيفة كانوا تقريبًا من الشوام المسيحيين أتباع السيد جمال الدين. وصعد أحد المسلمين، وهو إبراهيم اللقاني، ليصبح رئيس التحرير. والصلة الوثيقة بين الماسونية والصحافة المعارضة التي يرمز لها بالشعائر الماسونية والمسجلة بالكتابة العادية في صحيفة مرآة الشرق، محفوظة ضمن أوراق السيد جمال الدين(٤٧).

رغم أن السيد جمال الدين لم يكن تقريبًا ذا تأثير خلال وجوده بمصر كما اشتهر عنه مؤخرًا؛ فإنه مع هذا قد أفصح بوضوحٍ عن بعض الأفكار المهمَّةِ في حواره مع الماسونيين من زملائه، التي أذاعوها حينئذ عبر صحافتهم السياسية. وقام بتحليل أفكاره أثناء إقامته المؤقتة بمصر ألبرت قدسي زاده، وإيلي خضوري، وبوضوحٍ أشد بواسطة كيدي Keddie. ولسنا في حاجة إلى شروح طويلة حول هذه النقطة هنا(٤٨). وبتحديدٍ مجرَّد، يمكن أن نقول إن السيد جمال الدين قد أوضح بأشد الوضوح والتجانس عن خوفٍ من

الإمبريالية البريطانية، وحثَّ على الوحدة المصرية كوسيلةٍ لإحباط الانتهاكات الأوروبية.

نظرًا لأن الأصوات المطالبة بالديمقراطية البرلمانية قد تزايدت أعدادها في مصر أثناء وبعد البرلمان العثماني الأول، وأن السيد جمال الدين فقط هو الذي بدأ علانيةً بتأييد الاتجاه الدستوري في مايو ١٨٧٩؛ فقد صمد بعنادٍ وسط المدافعين عن هذا الموقف. ويكْمُن إسهامه القوي والأصيل في معارضته الصلبة للإمبريالية البريطانية، وفي تحذيره لجمهور من المصريين من الخطر الداهم لغزو بريطاني. وقد أثارته حرب إنجلترا مع أفغانستان ليكتب لجريدة مصر، تاريخًا موجزًا عن تلك البلد ويشن هجومًا على التوسع البريطاني في جنوب آسيا. وهنا أثبتت تجاربه في إيران وأفغانستان والهند البريطانية أنها تجارب بالغة القيمة؛ نظرًا لأنه كان شاهدًا على حقائق الكولونيالية البريطانية في أوجها وهي نظرة خبير يتعذر كثيرًا على أغلب العثمانيين تخيلها.

وأنحى باللائمة على كثيرٍ من مشاكل العالم الإسلامي نتيجة للربويَّة الأوروبية، وإن لم تكن هي السبب في جميع المشاكل. وفي تعارض مباشرٍ مع الطهطاوي، الذي كان يرى القانون العثماني نابعًا من السلاطين بوصفهم دستورًا أصيلًا عالي القيمة، فإن السيد جمال الدين في مقالٍ غير منشور يوبِّخ العثمانيين منذ سليمان العظيم فصاعدًا؛ نتيجة لفرضهم تأويلات المِلكية الخاصة على الإسلام. هذا الاستبداد الثقافي لا يؤدي فقط إلى البعد عن المعتقدات الصارمة للشريعة الإسلامية، بل أيضًا إلى انحدارٍ في التعليم بصورة عامة، حتى إن الأوروبيين تفوقوا على المسلمين. كما ينتقد نواحي قصور تعليم

القراءة وطرق الكتابة المستخدمة في لغات المسلمين، بحروف العلة غير المميزة. ويرى عديدًا من العلامات الباعثة على الأمل، متمثلة في رفض المسلمين الصارم للتراجع عن عقيدتهم أو ثقافتهم في وجه التوسع الأوروبي. ومثل آخرين بمصر، يستمد الشجاعة من عزل السلطان عبد العزيز ونهوض أهل العلم في إسطنبول. أخيرًا، فإنه يحبِّذ قيام حركة في اتجاه وحدة كبرى للمسلمين، من الهند إلى مصر، من أجل تحسين أحوالهم. كما أنه لا يختلف مع الدولة التي تمنح الضمانات لمعيشة المسيحيين المقيمين بها، طالما أنهم يعملون في الوقت نفسه على نشر العلوم بين المسلمين. ويعرب عن اعتقاده بأن عام ١٨٧٧ وقتٌ مناسب للمسلمين للحصول على كل ما يستطيعون من العلوم الأوروبية؛ فقد رحل الآن المماليك والإنكشارية الذين أعاقوا من قبل الإصلاح العثماني. وأبدى تقديرًا كبيرًا لافتتاح الخديوي إسماعيل للمدارس الأهلية، بما فيها مدارس البنات. وأعرب عن اعتقاده بأن التعليم سلاح ذو فاعليةٍ كبيرة في النضال ضد الاستعمار يفوق خوض الحروب(٤٩).

وتجلى دفاعه عن الإسلام في مواجهة الانتهاكات الأوروبية المسيحية عندما حاول منع تحوُّل مصري مسلم إلى المسيحية. وقد شكا لانسنج وواطسون عضوا الإرسالية الأمريكية بالقاهرة من أن واحدًا من بينهم ممن تحوَّلوا عن الإسلام، أحمد فهمي، قامت عائلته باختطافه في أواخر ١٨٧٧. وقام الأب بسجن الرجل الشاب في منزله، وحاول إجباره على أن يعود إلى معتقده. «في اليوم التالي أُحضِر جمال الدين، وهو معارض شهير مع عدد من رجال الدين ودخلوا في نقاش معه دام ثماني ساعات»(٥٠). في النهاية قام رجال

الدين بتهديد فهمي بالموت إذا لم يستسلم ويؤدي الشهادة. وأخذوه إلى مركز الشرطة، حيث وقع على وثيقة تؤكِّد تمسُّكَه بالإسلام. والأفكار الليبرالية للسيد جمال الدين عن التسامح الديني لم تمتد لتشمل حرية المسلمين الذين يرغبون في ترك الإسلام إلى المسيحية الغربية. ولعل نقطته العمياء هنا، ورضاءه بأن يؤدي دورًا ضد المنهج تعود إلى رؤيته أن مثل هذا الانقلاب يمثل ارتدادًا إلى الغرب وإذعانًا للهيمنة الإمبريالية. وهنا تناقضت على نحو حيّ مطالباته بالحرية الفردية مع قناعاته بالفوائد السياسية من التضامن المؤسسي التي أدت دائمًا إلى قصورٍ في تفكيره، وانتصرت دعاوى التضامن المؤسسي بجلاء.

في فبراير ١٨٧٩، قبل المظاهرة العسكرية ضد وزارة نوبار مباشرة، نشر السيد جمال الدين مقالًا في جريدة «مصر» يستعرض فيه أشكال الاستبداد. وبعد استعراضه الأسباب التي تحول دون مناقشة الأنماط الجمهورية والدستورية للحكومات في الشرق، طرح قائمةً بثلاثة أنواع للحكم؛ الأول: الاستبداد الوحشي الذي مارسه الغزاة من آسيا الوسطى مثل المغول وأتباع تيمور لنك. والثاني: الاستبداد الجائر الذي يفرض الضرائب على شعبه من أجل رفاهية الحكَّام، ولدينا شكوك في أنه يضع حكم أسرة قاجار في إيران ضمن تصنيفه الثاني، لكنه يضع بوضوحٍ تحت هذا العنوان الحكومات الكولونيالية مثل حكومة الهند البريطانية. والثالث: الاستبداد المستنير «اللطيف» وهو بدوره يضم نماذج عدة. فقد يتخذ صورة الحزم والتصميم، وإن كان غير عملي في حضِّ الشعوب على التقدم من دون خططٍ فعلية للتنفيذ.

وقد يتخذ شكلًا حيويًا لكنه قليل التجربة، فينشئ المدارس والمصانع إلا أنه يهمل التأكيد على مؤسسات صيانتها، فتذهب طي النسيان بمرور الزمن. وشعوري الخاص أنه يضع الدولة الخديوية بمصر ضمن هذا التصنيف، كما فعل علي مبارك في كتاب له صدر في ١٨٧٣.

والنوع الثالث من الاستبداد المستنير هو النوع الماهر؛ فدولة من هذا النوع لا يقتصر دورها فقط على بناء المدارس والمصانع وتبنِّي المخترعات في التكنولوجيا الزراعية، بل تقوم بمراجعة هذه الأنشطة أيضًا على نحوٍ منسجم من أجل المزيد من التحسينات، وسوف تفرض الضرائب عند مستوى يمكن احتماله، وتضع القيود على الآثمين والمحتالين، وتنفذ العدالة، سوف تضع في الاعتبار الجشع والكسل لسائر البشر، وتحاول التغلُّب على النقائص الأخلاقية، كذلك ستقدِّر بعناية موقفها الاقتصادي والسياسي في عالم الأمم من خلال الإحصائيات. ولذلك؛ يؤيِّد السيد جمال الدين أن يعمل جميع المصريين على تحقيق مثل هذا الاستبداد المستنير البارع[٥١]. ونظرًا لأننا رأينا أنه كان يؤيد، في مقال لم ينشر من قبل، التحرك الدستوري العثماني لأعوام ١٨٧٦ - ١٨٧٨؛ فإن اقترابه الحذر من نظام الشورى في مقاله يبدو غريبًا، فموقف السيد جمال الدين المعلن أكثر تحفظًا بكثيرٍ من أديب إسحاق أو يعقوب صنوع، ولقد نندهش إذا علمنا أن نموذج «الحاكم المستبد المستنير» في عقل السيد جمال الدين كان رياض باشا.

لقد زودنا تبصُّر مدهش في كيف أن مقال السيد جمال الدين عن الحكومة الاستبدادية قُرئ فعليًا في رسالة، مكتوبة ردًا عليه، من يحيى قدري - المقيم بالسويس. يبدأ يحيى قدري معبرًا عن رغبته الجامحة في رؤية الأفغاني والاستماع

إلى خطابه الفلسفي. ويواصل قوله: «شعَّ السرور في عيني، وسكنت أذناي وابتهجت روحي، شأن جميع إخواني هنا، عندما قرأنا بصوت عالٍ مقال السيد المنشور في صحيفة مصر تحت عنوان «الحكومة الاستبدادية»، وحينئذ وافقنا على حقيقة القول، إنَّ لمن البيان لسحرًا، فبعض مقاطعه أثارت في نفوسنا مقتًا شديدًا للوضع (الحالي)»[٥٢]. ويخلص قدري معربًا عن أمله في أن تثمر مقالات وأحاديث السيد جمال الدين في الواقع عن «شيء طيب»، والمثير في الأمر، حينئذ أن بعض أتباع السيد جمال الدين الذين قرأوا هذه القطعة باعتبارها نصًا أكثر راديكالية بكثير مما يبدو على السطح، رأوا أن الخطبة تنفي أية نية لمناقشة أفكار راديكالية مثل النزعة الدستورية والجمهورية كستارٍ، تلاعبًا بالغموض الوظيفي.

وفي أواخر مايو ١٨٧٩، أعلن السيد جمال الدين أخيرًا صراحة تأييده لنظام الشورى بعد فترة طويلة من موافقة الأعيان والنبلاء والخديوي على هذا النظام بديلًا لتحالفٍ وطني مناهض للأوروبيين، بعد تنصيب وزارة شريف في ٧ أبريل ١٨٧٦. يتعيَّن أن نلاحظ أن موقف السيد جمال الدين عند هذه النقطة يماثل الموقف الذي أعلنه في وقتٍ مبكِّر جدًا أديب إسحاق، الذي تعلَّم على يديه بلا شك قدرًا كبيرًا حول العلوم السياسية الحديثة والتاريخ الأوروبي. ولم تكن طموحاته الدستورية استثناء خاصًا في ربيع ١٨٧٩، عندما كان حتى القائد الصوفي المحافظ الشيخ البكري يتبنى موقفًا مماثلًا، فتخلِّي السيد جمال الدين عن الاستبدادية المستنيرة من أجل نظام الشورى ربما كان لفائدة أمرٍ ما مع تغيير تحالفاته السياسية. وكان رياض، نصيره السابق، قد فقد

موقعه الوزاري وأجبر على العيش في المنفى بأوروبا. حينئذ قطع السيد جمال الدين رفقته الطويلة برياض باشا وتحول بولائه إلى القادم شريف باشا. ويبدو الأكثر احتمالًا، كما كتب سليم عنحوري، أن السيد جمال الدين في أغسطس ١٨٧٩ كان يتصور إمكان إنشاء جمهورية برلمانية في مصر وأنه بنفسه سيكون رئيس وزارتها. وبدعم وزارة شريف، فإن السيد جمال الدين قد راهن على جوادٍ خاسر، وفي مواجهة المعارضة الجديدة للخديوي توفيق، سقطت وزارة شريف في أغسطس ١٨٧٩. واختار توفيق رياض باشا لإعادة تشكيل الوزارة، وباندماج السيد جمال الدين مع شريف ومع نظام الشورى منذ مايو، وابتعاده عن نصيره السابق رياض؛ فإن هذا يساعد على تفسير ترحيله على نحوٍ تعوزه الكياسة من مصر في أواخر صيف ١٨٧٩[٥٣].

لم تكن الأمور السياسية هي الشأن الوحيد الذي استوعب الماسونيين المسلمين؛ فقد أبدى الليبراليون والراديكاليون المسلمون الشباب، بعلاقاتهم الوثيقة بالمجتمع الريفي والمديني المحلي، قلقًا بالغًا حول الضرائب ومآسي الفقراء. على سبيل المثال، اقترح السيد جمال الدين على الشباب الذين يشهدون محاضراته في الإسكندرية أن يدخلوا قاعة الاجتماعات الكبرى حيث يلقي محاضراته مقابل إسهامٍ مالي تطوعًا لصالح الفقراء بالمدينة[٥٤]. وكتب مفكرٌ آخر من دائرة السيد جمال الدين، هو إبراهيم المويلحي، مقالًا في جريدة الوطن المملوكة للأقباط في أوائل ١٨٧٩ للاحتجاج على الضرائب، أثناء اندلاع حالات السخط في الربيع المشئوم بمصر، وذكر في مقاله أن «سكان المدن بخلاف الأمراء (النبلاء) يندرجون في ثلاثة تصنيفات: التجار والعمال

والفقراء المعدمون، وتفرض ضريبة الويركو (ضريبة الرءوس - الأعناق) على كلٍ من التجار والعمال»(٥٥) ولحق الفقر بالتجار نتيجة ركود الأسواق، وهو ما أرغمهم على السعي وراء القروض من الأوروبيين، الذين حازوا لذلك سطوة تدميرهم وقتما يشاءون. ووجد العمال أنفسهم فريسة مأزق لا مخرج منه. ويستخدم المويلحي صورة حيوانٍ مفترس يذرف الدمع على فريسته ليصف تأثير الضرائب العالية على هذه الفئة الاجتماعية.

ويقول المويلحي في مقاله: «لنضرب مثالًا بحمَّال أحجار: يسارع طوال يومه بقطع الحجارة ويحملها على عربته، يغلي في الصيف، وتتجمد أطرافه في الشتاء؛ لأنه حافي القدمين ويرتدي أسمالًا لا تستر عريه. وينقل هذه الأحجار لبناء قصور مزينة يشيّدها للأجانب والمصريين. ويتلقى ٣.٥ قروش ميري يوميًا، ولا يستطيع أن يعمل سوى خمسة أيام في الأسبوع، حيث يتعطل عن العمل يوم الجمعة ويتعيَّن عليه أن يقضي يومًا آخر على الأقل بحثًا عن عمل، مع الوضع في الحسبان الركود الاقتصادي، وحتى لو عاش بأقصى درجات الزهد في الحياة، فلا يمكن أن يتاح له كفرد العيش على ما يتبقى له وهو ٢.٥ قرش في اليوم، وإذا كانت لديه أسرة لأصبح الحال أسوأ بكثير، ويتعيَّن عليه أن يدفع فضلًا عن ذلك ضريبة الفردة وضريبة الطائفة، ويدفع البنَّاء (عامل البناء) إضافة لذلك رسوم الترخيص. والعمال الذين يملكون حيوانات يتوجب عليهم دفع الفردة سواء على الحمير أو الجمال».

ويتابع قائلًا: «لنتأمل بائع الحلوى، إذا باع سلة، يأتي له شيخ طائفة صانعي السلال مع فريق من رجاله ويدرجونه في طائفتهم من أجل إنقاص الضرائب المفروضه عليهم»، وإذا باع فوطة حمَّام من الكتَّان، فإن طائفة صناع

الكتَّان سوف تحاول أن تطالب بحقها منه. وبعض صغار باعة المحلات يتعرضون لدفع خمسة أنواع مختلفة من ضرائب الفردة، وأملهم محدود في عدالة مستويات مسئولي الطوائف وصغار الموظفين الأعلى منهم. حقًا يمكنهم أن يتوقعوا الزجَّ بهم في السجن إذا عجزوا عن دفع الرسوم والضرائب المفروضة عليهم، وفي طائفة مثل الوزَّانين، فإن الحكومة تتقاضى منهم ما يبلغ نحو ثلاثة أرباع دخولهم في صورة ضرائب ورسوم، تاركة لهم الرُّبع الذي يتعيَّن عليهم أن يدفعوا منه لشيخ الطائفة ولتدبير معيشتهم. وهذه الأعباء الضريبية التي لا تطاق تفسِّر العدد الهائل من المتسولين والفقراء والمعدمين. ويؤكد أن معظمهم كانوا في السابق عمّالًا أو تجارًا. ويروي حكاية عن صديق حاول أن يبيِّن لصديقه الأوروبي أعباء الضرائب على المصريين عندما أخذه لشراء حمار ثمَّ سأل عن الضرائب المفروضة التي يتعيَّن على المصري أن يدفعها. والأوروبيون الذين نادرًا ما يدفعون ضرائب، في المعتاد لا يفهمون حتى معنى هذه الضرائب الواجبة على عامة الناس.

والرقابة التي سمحت بظهور مقال كهذا في الصحف، الذي ينطوي على هجوم قاسٍ على سياسات الخديوي في جباية الضرائب، قد يكون أفضل تفسير له هو رغبة إسماعيل المتزايدة في التهرُّب من الإشراف المالي الأوروبي. ورغم كل شيء، فقد فرض إسماعيل مثل هذه الضرائب الفادحة ليسدِّد الدَّين الأوروبي. ويبيِّن المقال تعاطف المتعلمين المصريين مع عمال المدن وصغار التجار، والظلم المتنامي الذي يحيق بهم من سياسات الضرائب السائدة. ونظرًا لأن مقالات على شاكلة هذا المقال كانت تُقرأ بصوت عالٍ لأعداد كبيرة من

العمال المحتشدين في المحلات؛ فكانت على الأرجح تُظهر حدة المظالم وتزيد من درجة الإحساس بانعدام العدالة.

على كل حالٍ، فقد أبدى الماسونيون المسلمون، بشكلٍ عام، اهتمامًا كبيرًا بالحكومة الفاعلة أكثر من الاهتمام بالاتجاه الدستوري. كانوا يريدون صيانةً أفضل للمؤسسات الحديثة التي أُنشئت، وخفض الضرائب وإدراكًا أكثر ذكاءً لتعرض مصر للطموحات الإمبريالية من القوى الأوروبية. وكانوا مستعدين للبقاء لفترة انتظارًا للحريات المتضمَّنة في حقوق الإنسان، إلا أنهم أحسُّوا بتوْقٍ شديد لتوفير ضمانة لمصالحهم المشتركة في مواجهة الانتهاكات الأوروبية؛ من ذلك أنه لا ينبغي السماح للأوروبيين بإقناع المسلمين الشبان بأن يصبحوا بروتستانت، ولا السماح لهم بالدخول إلى الوزارة والعمل في وضع الميزانية لدولة مسلمة، ولا أن يفرضوا ضرائب باهظة تتفق مع سياساتهم ومصالحهم الاستبدادية على القروض العالمية. ورغم أن الماسونيين المصريين والشوام المسيحيين تشاركوا في التوجه المناهض للإمبريالية؛ إلا أن برنامجهم الإيجابي للإصلاح الداخلي قد تباين لحدٍّ ما: فالماسونيون المسلمون يقبلون باستبدادية مستنيرة تفي بالغرض، بينما أراد الماسونيون الشوام المسيحيون الدستور، والمثير في الأمر، أن الأعيان والمحافظين من القطاع الأهلي الذين تحالفوا مع إسماعيل ومجلس النواب ضد حكومة نوبار - ويلسون، تبنوا بحلول مارس ١٨٧٩ برنامجًا بحكومة شورى أكثر تقدمًا من موقف أتباع السيد جمال الدين من بين الماسونيين المسلمين.

ويتعذر على وجه اليقين تحديد مسار نشاطات الماسونيين المصريين خاصة

بعد ترحيل السيد جمال الدين من مصر في أغسطس ١٨٧٩؛ نظرًا لتضاؤل اهتمام السلطات المصرية بهم، وكانت قد نشطت المحافل الماسونية بوضوحٍ في أواخر السبعينيات بوصفها منتديات سياسية، وكذلك كشبكات لتعبئة الدعم للقادة السياسيين النوعيين من بين الطبقات المتوسطة المتعلمة، وكانت بمثابة مسرح أحداث للمواجهات البينية للمهاجرين الشوام المسيحيين والأعيان المصريين المسلمين والنبلاء العثمانيين المصريين. وشكلت الصحف التي أسسها أعضاء المحافل إحدى المرْكبات الأولية في انتشار الأفكار المتقدمة في السبعينيات.

مصر الفتاة

برز تنظيم سياسي آخر ذو شأن، هو مصر الفتاة في الإسكندرية عام ١٨٧٩. ويصف إبراهيم اللقاني، وهو موظف مصري من أتباع السيد جمال الدين، كيف أن جماعة من بين مشاهير المسيحيين الشوام من عشائر سرسق، وقتّه، وزغيب، ومخلة الذين تأثروا بأحاديث الأفغاني، قرروا النهوض للإصلاح. وفي رسالة ما زالت باقية ضمن أوراق السيد جمال الدين، يكتب اللقاني عن هذه الجماعة ما يلي:

«ضموا إليهم زمرة من المسلمين، وتعاونوا في إصدار صحيفة نصفها بالعربية والآخر بالفرنسية تسمى مصر الفتاة، ينشرون فيها تلك الآراء التي وحّدهم بها السيد جمال الدين من خلال أحاديثه. ومنذ اليوم الأول لظهورها نالت شهرة تتضاءل بجوارها معظم

الجرائد الأوروبية (المحلية) المعروفة بعد عدة سنين من وجودها... ولم يقتصر عمل هذه الجماعة على الصحيفة؛ بل أصدروا لائحة بالإصلاح، أحضرها وفد منهم إلى القاهرة، وقدموها إلى الخديوي»[٥٦].

بسبب أغلب المشاعر التي عبَّرت عنها لائحة مصر الفتاة، استطاعت أن تحظى بموافقة المثقفين أيًّا كانت خلفيتهم الدينية. ودعت اللائحة، المطبوعة في صيف أو خريف ١٨٧٩، صراحةً إلى حكومة برلمانية في وقتٍ تبنَّى فيه الخديوي ورئيس وزرائه رياض الحكم المطلق بديلًا عنها. وقال الأعضاء المؤيدون لـ «إعادة توزيع السلطات» إن السلطة يتوجَّب توزيعها بين الفروع التنفيذية والتشريعية والقضائية للحكومة. وكانوا يريدون من أعضاء الوزارة أن يحددوا الحقوق بوضوحٍ وأن يكونوا مسئولين أمام كل من الخديوي والسلطة التشريعية، وهذه المسئولية المزدوجة واستقلال الشعب يُعبَّر عنها من خلال ممثلين منتخبين، وطالبت مصر الفتاة بمعاملة متساوية لكافة المصريين، وإلغاء الامتيازات المتعلقة بالقانون والضرائب، ومنع الحبس إلا بأمر قضائي مكتوب. وأرادوا حماية الملكية فيما عدا تدخُّل الحكومة بهدف تحقيق منافع عامة عليا فإنه يمكن مصادرتها قانونًا. وأرادوا حماية حرية العقيدة، وأصرُّوا على حرية الصحف وتكوين الجمعيات[٥٧].

رغم أن مصر الفتاة ضمَّت أعضاء من المسلمين والشوام المسيحيين واليهود؛ فإن المسلمين صعدوا إلى مواقع القيادة، وأحد قادتها المسلمين كان قاضيًا في المحاكم المختلطة والآخر من صغار الموظفين. بينما جاء أعضاؤها

المسيحيون واليهود من العشائر التجارية الشهيرة. ويتبيَّن من اللغة الثنائية للصحيفة، أن أعضاءها يميلون إلى معرفة الفرنسية فضلًا عن العربية. وكما في حالة الماسونيين، فإن الموظفين المصريين والمسيحيين الشوام وتجار الاستيراد والتصدير اليهود الذين كانوا يؤلفون أعضاء الطبقة المتوسطة الجديدة، تقاسموا تعليميًا على النمط الأوروبي، وعانوا من مظالم حلَّت بهم من كبار التجار والموظفين الأوروبيين ومؤيديهم بين النبلاء العثمانيين المصريين. وهنا مرة أخرى، يستحيل أن نخمِّن عدد أعضاء مصر الفتاة، وعندما يظلُّ التنظيم تحت الأرض، فإنه يقْصِر عضويته على أصدقاء المؤسسين بشكلٍ قاطع.

وأصدرت الجماعة بيانات أخرى، إلا أنها بصورةٍ أو بأخرى أثارت سخط رياض باشا، رئيس الوزراء، الذي قرَّر بأن المصريين ليسوا مهيئين لهذا النوع من الحرية. ونجحت تهديدات رياض باشا بالعقوبات الإدارية في ترويع الأعضاء المسلمين المصريين. ونظرًا لأن الشوام المسيحيين أعضاء التنظيم أرادوا استمرار إصدار الصحيفة رغم استياء الحكومة منها؛ فقد حدث انقسام خطير بين المسلمين المصريين أبناء البلاد من جانب والشوام المسيحيين من الجانب الآخر، أسفر عن إيقاف الشوام أنشطة الجماعة. فهم رغم كل شيء، كانوا خارج نطاق التشريع الوطني بسبب جوازات سفرهم الأجنبية. وأحسوا بأنهم يؤدون معروفًا للمصريين بمساعدتهم في الفوز بالحرية[٥٨]. وتقرير اللقاني الذي يفضِّل جناح الشوام المسيحيين، يتجاهل الإشارة إلى أن الأعضاء المصريين بالتنظيم واجهوا انتقامًا حادًا متزايدًا من رياض، بينما كان الشوام محصنين ضد طائلة القانون المصري. وهذه القابلية للتعرُّض للانقسام ربما

تساعد في تفسير سبب الشقاق الذي وقع بين المصريين وزملائهم الشوام المغامرين حول خطط إحياء الصحيفة المحظورة.

الضباط الشبان

يؤكد التأريخ التقليدي أن صغار الضباط المصريين ألفوا جمعية سرية بين القوات العسكرية في وقتٍ ما من السبعينيات، وأنها ضمت أعضاء خاصة في أعقاب تعرُّض مصر لكارثة حربها مع إثيوبيا عام ١٨٧٦. ويزعم أن مؤسس هذه الجمعية هو «علي الروبي» وهو ضابط مصري شاب لم يكن سعيدًا بهيمنة العثمانيين والشراكسة على فرق الضباط. ويقال إنه عند لحظةٍ معينة التحق أحمد عرابي بهذه الجمعية. ويثير المؤرخ الألماني ألكسندر شولش الشكوك حول وجود الجمعية، قائلًا إن الرواية ذكرها أصلًا محمد صبري في تقديراته للقرن العشرين دون أي توثيق. فضلًا عن أن عرابي لم يذكرها قط في مذكراته. وأنا أعتقد أن هذا موقف شكَّاك بأكثر مما ينبغي؛ فأولًا: لم يكن من المتوقع إلا فيما ندر أن يناقش عرابي أمر جمعية تآمرية سرية في كتاب يرد فيه اسمه بوضوح بتهمة العصيان. ثانيًا: يبدو أن شولش لم يكن يعلم أن الرواية مذكورة في تقارير المعلومات الأوروبية المبلغة في أوائل الثمانينيات. وفي كتاب حديث عن أحمد عرابي للمؤلف سمير محمد طه أشار إلى أن قاموسًا ببيليوجرافيًا باللغة العربية عن القرن التاسع عشر يذكر تكوين الجمعية، مثلما كتبت الصحافة البريطانية في صيف ١٨٨٢(٥٩). ولذلك؛ فأنا أوافق على وجود جمعية لصغار الضباط، مع الاعتراف بأنها كانت أقلّ من أن تكون عصبةً تمثّل عددًا كبيرًا،

ونشاطها انصبَّ على مواجهة التمييز ضد المصريين أبناء البلاد لصالح نخبة الضباط العثمانيين المصريين[٦٠].

يتسنى معرفة قدر من أفكار الضباط الشباب من المتعاطفين من الخارج مثل يعقوب صنوع، الذي كانت له بوضوحٍ علاقات خاصة بصغار الضباط المصريين. وفي أعقاب التمرُّد العسكري المرحلي ضد الوزارة الأوروبية برئاسة نوبار باشا في فبراير ١٨٧٩، يقدم صنوع حوارًا بين شخصيتين خياليتين: المدني أبو الخير والبطل العسكري أبو اللطف الجهادي. وفي الحوار يمتدح أبو الخير قائدَ الجهادية بوصفه ناشر العدالة والحرية ومُربِي مبادئ الجمهورية الوطنية في مصر. ويراودنا الشك في أن الحوار استهدف تأييده القوي للأمير عبد الحليم ليتولى منصب الخديوي، وبأنه يعني بعبارته شيئًا أقرب للملكية دستورية من جمهورية حقيقية. ويجيب الجهادي والمرارة تقطر منه بسبب رفت الجنود وإلغاء المدارس العسكرية، وانخفاض أجور العسكريين، والتأخيرات الطويلة في صرفها. ويذكر كيف أن يأس الضباط أدى بهم لتقديم التماسهم إلى الوزراء، وكيف أن نوبار باشا سخر منهم بوصفهم غبارًا أو ترابًا ناعتًا إياهم بالتركية: «أدب سيس» وأمر بجَلدهم بالسّوط. ويصف هوانهم على يد نوبار، وعضو مجلس الوزراء الإنجليزي ريفرز ويسلون، وعلي مبارك. ويصوِّر كيف أن إسماعيل، الخديوي الفرعوني المستبد العظيم، وصل ومعه وحدة خاصة قامت بإطلاق النار على المتظاهرين، الذين رغم هذا لم يتفرقوا إلا بعد تدخُّل الأعيان المصريين. وتلتها بعد ذلك مظاهرة أخرى في الصعيد، على غرار المظاهرة التي اندلعت بالقاهرة[٦١].

على أن علاقة الضباط المصريين بقضايا الحرية والديمقراطية والوطنية

التي عقدها صنوع وتصويره المفعم بالعطف لهوانهم على يد الأوروبيين الذين كانوا يرغبون في إضعاف العسكرية المصرية، كانت تشي بكثيرٍ من الأفكار الرئيسة لثورة عرابي بعد ثلاث سنوات. وربما جاء تعاطفه مع العسكرية المصرية، والآمال التي يعقدها عليها بوصفها قوةً تقدمية، من خبرته المبكرة في التدريس في إحدى المدارس العسكرية، وذلك عن طريق شبكة أصدقائه الممتدة بين صغار الضباط. وفي هذه المقالات نستطيع أن نرى بسهولةٍ أنه كان أقرب لمتحدثٍ رسمي لجمعية الضباط الشباب باعتبارها أحد فروع الماسونية.

لقد استمدت جمعية الضباط الشباب عضويتها أساسًا من بين المصريين أبناء البلاد، وصغار الضباط المسلمين الناطقين بالعربية في الجيش. ونحن نعرف أن المعارضين الشبان من بين فرق الضباط قد حظوا بدعم عددٍ من المثقفين المدنيين مثل يعقوب صنوع ومحمد فاني. والعديد من هؤلاء الضباط الصغار وُفق لهم على دخول القوات المسلحة على يد الوالي سعيد، الذي بدأ عملية تعريب فرق الضباط والأجهزة الإدارية. ولعل عرابي كان تجسيدًا نموذجيًا لهذه المجموعة من حيث امتلاك مائة فدان أو نحو ذلك في مزرعته بالريف (قبل مشترواته الكبيرة أثناء الثورة)؛ مما وفر له صلاتٍ مع الريف وتعاطفًا من صغار الفلاحين. واعتبار أن امتلاك واحد أو اثنين من الضباط المصريين نحو ألف فدان، يجعل منهم «برجوازية صغيرة» يبدو خطأً ينطوي على مفارقةٍ تاريخية؛ ذلك أن مِلكياتهم للأرض الزراعية استمرت وكذا علاقاتهم بأقربائهم في الريف وشبكات المتعاطفين معهم، ودامت كذلك حتى مع الفلاحين الذين أصبحوا جنودًا؛ مما كان له أثرٌ ما حتى عندما حصلوا على

وضعية الموظفين المدنيين الذين يتقاضون المرتبات من الدولة. وهذه المجموعة كانت تشعر بالمظالم الناجمة عن سوء الإدارة العثمانية - المصرية للحرب التي نشبت بين مصر والحبشة في ١٨٧٦، علاوة على غطرسة رؤسائهم. وكما هي الحال في جميع المنظمات السرية، يتعذر لأقصى حدٍّ تخمين عدد الضباط المنضمين إليها، رغم شكوك بأنه في نهاية المطاف أصبح أغلب صغار الضباط المصريين من مؤيدي قيادات هذه الجماعة: علي الروبي وأحمد عرابي. ولعل صغار الضباط أقاموا صلات بينهم سواء في المدارس العسكرية أو بالثكنات. ولا بدَّ أنهم كانوا يعرفون كثيرًا من الجنود العاديين وضباط الصف كفلاحين في قراهم.

الجمعية الخيرية الإسلامية

في صيف ١٨٧٩، انخرط عبد الله النديم في صفوف تنظيمٍ سياسي بالإسكندرية عندما اكتشف أن أشخاصًا عديدين - كان يحاول تجنيدهم - كانوا بالفعل منضمين إلى منظمة سرية، وهي مصر الفتاة. وفي لحظةٍ معينة أغروه بالانضمام إلى جماعتهم، بقياداتها الإسلامية وبعناصرها من المسيحيين واليهود. وقد تأثر النديم كثيرًا بتفاني مصر الفتاة للحكومة النيابية، وبدأ يشعر تدريجيًا بأنه مقيَّد بسبب السرية والمطالب الغامضة للتنظيم. وحثَّ القيادة على ممارسة العمل العلني، غير أنهم رفضوا، واحتجاجًا على ذلك، ترك النديم التنظيم، وأخذ معه كثيرًا من الأعضاء، وأسَّس الجمعية الخيرية الإسلامية[٦٢]. وتمثَّل النشاط الأساسي لهذه الجمعية في إنشاء مدرسة كان النديم عنصرًا

أساسيًا في إدارتها.

جذبت الجمعية الخيرية الإسلامية لاجتماعاتها التنظيمية طيفًا عريضًا من النخبة المسلمة بالإسكندرية. وكما ذكرت صحيفة التجارة، اشتمل من شهدوا الاجتماع الأول على ضباطٍ بالجيش، ومسئولين كبار بالحكومة، ورجال دين، وأعيان مصريين(٦٣). واعتمدت على المنح والإعانات من النبلاء والدولة. وطلب قائدها حسين فهمي عند مرحلةٍ معينة، مبلغًا ماليًا كبيرًا من الحكومة ليساعد في صرف مرتبات المدرسين بالمدرسة الخاصة التي كانت تديرها الجمعية بالإسكندرية. وفي بيان عن دخل الجمعية أوضح أنها تحصّلت على نصف المبلغ في صورة مِنح جاءت من رسوم الالتحاق بالمدرسة(٦٤). ولقد كانت الخبرة التنظيمية والإدارية التي اكتسبها النديم من العمل بهذه الجمعية حاسمةً في دوره الشهير، فيما بعد، في الثورة.

جمعية حلوان

أدّت الإجراءات الصارمة لرياض باشا في أواخر صيف وخريف ١٨٧٩ إلى الإطاحة بالمحافل الماسونية وجمعية مصر الفتاة، ومع ذلك ساعدت على التحريض على إنشاء جمعية حلوان. وقد تشكّلت هذه الجماعة من سياسيي النخبة في خريف ١٨٧٩ كردٍّ فعلٍ لخضوع توفيق لقرار عودة الإشراف البريطاني الفرنسي المزدوج على قطاع الميزانية المرهون لحساب الدَّين الأجنبي. واعترضوا على تعيين رياض باشا رئيسًا للوزارة بمؤازرة الأوروبيين. وضمت الجمعية شريف باشا الذي عزله توفيق من رئاسة الوزارة بسبب تحالفه مع

الأعيان المصريين في الضغط من أجل إعادة مجلس النواب لممارسة مهامه، كما تألَّفت من تحالفٍ دائم من بعض النبلاء العثمانيين - في مواجهة السيطرة الأوروبية - مثل إسماعيل باشا يسري وعثمان باشا لطفي، وأصدرت الجمعية بيانًا في ٩ نوفمبر ١٨٧٩، وُزِّعت ٦٠٠٠ نسخة منه[٦٥].

أعلن البيان رفضه للتدخل الأوروبي في الشئون المصرية، وأعرب عن أسفه لفرض توفيق على مصر دون مشورة الشعب. «إنه يتبرأ من نظام كهذا». وأيَّدت الجمعية سداد الديون الأجنبية من خلال الإدارة المصرية ذاتها، لكنها كانت تريد توحيد الديون بفائدة ٤٪. وأصرَّت جمعية حلوان على رفض استمرار طرح الديون المصرية في المزاد العام لصالح دائنين معينين. وأبدت موافقتها فقط على إشرافٍ دولي مؤقت بهدف مراقبة سداد الدين. ويتضح أن الجمعية كانت تميل إلى جانب بروسيا دبلوماسيًا، وقد أثارت جمعية حلوان أيضًا ذكريات الدستور العثماني لعام ١٨٧٧ لتبرِّر إقامة حكومة شورى على نحوٍ أفضل في مصر، رغم أن البيان ذكر ذلك على نحوٍ غير مباشر. وفي أعقاب توزيع هذه الوثيقة، اضطر مؤلفوها الذين أثيرت حولهم الشكوك إلى الانتقال لبعض الوقت من القاهرة إلى حلوان، حيث وضعهم رياض باشا تحت المراقبة الصارمة[٦٦]. وهكذا منحهم هذا الاجتماع السري اسمهَم، وواصلت الجماعة عقد الاجتماعات للتخطيط لأنشطة المعارضة السياسية.

الأندية وتعبئة الموارد

لنتجه إلى ضم بعض الخيوط معًا من خلال مناقشة أكثر تكاملًا عن التمويل، والتكتيكات، والعضوية، وأيديولوجية هذه الأندية السياسية. لدينا انطباع بأن مصدرين من أهم موارد الدعم النموذجية كانا: اشتراكات العضوية والمنح المقدمة من الأنصار الأثرياء، بينما تحتل الإعانات المرْتبة الأكثر الأهمية. وهذا الاضطرار لقبول إعانات النبلاء فرض قيودًا سياسية على مجال عمليات التنظيمات المعارضة. ولكونها مرتبطةً بالثروات السياسية لكبار النبلاء ربما فرضت عليها بعض القيود في بعض الأحيان. على سبيل المثال، تعرض السيد جمال الدين للنفي على يد توفيق وعثمان رفقي باشا في وقتٍ معيَّن وذلك عندما عُزِل نصيره في ذلك الحين شريف باشا من منصب رئيس الوزارة. والإعانات كمصدر تمويلٍ تضع قيودًا بوضوحٍ على استقلال التنظيمات المعارضة من الطبقات الوسطى، وكلما زاد اعتماد المنظمة على إسهامات الأعضاء، كلما زادت استقلاليتها. وربما كانت جمعية الضباط وجمعية حلوان تمثلان أكثر المنظمات السياسية نجاحًا في الاعتماد على التمويل الذاتي. رغم أن كلتيهما كانتا منظمتين صغيرتين نخبويتين، وتآمريتين. وعلى الجانب الآخر، حققت المحافل الماسونية نجاحًا سياسيًا ضئيلًا باستثناء نجاح أعضائها في التحالف مع النبلاء والضباط واكتساب تأييدهم.

كان أعضاء الطبقات المتوسطة الجديدة - المدرسون، وموظفو الحكومة، والتجار المتعلمون والضباط هم ذخيرة جمهور معظم هذه المنظمات. كذلك زودت طبقة ملاك الأراضي الغنية هذه المنظمات ببعض الأعضاء والمؤيدين

خاصة الأعيان المصريين، وحتى النبلاء العثمانيون والشراكسة لعبوا بعض الأدوار. وقد أيّدت معظم المحافل الماسونية الأمير عبد الحليم وحظي بدعمها. ومنح رياض باشا، وهو متأسلم من أسرة عثمانية يهودية، دعمه لمحفل نجمة الشرق ١٣٥٥ حتى ربيع ١٨٧٩، وبعد ذلك، قدَّم شريف باشا النبيل العثماني دعمه لمحفل نجمة الشرق. واستقطبت جمعية حلوان، رغم خطابها المشتق من تركيا الفتاة، نبلاء النخبة؛ إلا أنه رغم أهمية النبلاء في توفير العون وباقي أشكال الدعم فإن التنظيمات المعارضة مثل المحافل الماسونية ومصر الفتاة كانت تمثلها بصورةٍ أساسية عناصر من الطبقات المتوسطة المتعلمة. وقد ظهرت بجلاء بعض البدع الدينية لكثيرٍ من المعارضين من خلال عضويتهم، بشكلٍ عام، في الطبقات الوسطى الجديدة. وكما يصورهم خضوري، بصرف النظر عن كونهم دخلاء سيئي السمعة، فإن هؤلاء النشطاء كانوا يميلون لأن يكونوا مثقفين مشهورين بعد أن حققوا غالبًا درجةً معينة من النجاح حتى بالرغم من وضع العراقيل أمامهم لتولي المناصب العليا(٦٧). ومثل أغلب المثقفين في معظم الأحيان، فقد تباينت تراكيبهم القيمية مقارنة بمن لم يدخلوا المدارس من حيث ثقافة الخطاب النقدي. غير أن معظم مشاهير المثقفين انحدروا من خلفيات معتبرة على نحوٍ مناسب، أو من البيروقراطية المتعلِّمة الدنيا أو المتوسطة العاملة تحت إمرة الولاة العثمانيين.

تكوَّنت التكتيكات المعارضة الأولى عبر تجميع المعارف الشخصية المباشِرة من خلال حضور المحاضرات التي يقوم فيها المتحدث بتشريح الوضع الراهن من خلال البحث النقدي. وكما سبق أن رأينا في فصلٍ سابق، تعرضت هذه

الأنشطة للحظر على يد الولاة، وتكرَّر اعتبار الخطاب النقدي في حد ذاته عملًا تخريبيًا. ولم يقتصر إصدار الصحف على إسهامها في تقديم خدمة تكاملية لمهام التنظيمات المعارضة، بل أيضًا ساعدت تكتيكيًا في نشر أهدافها عن طريق توزيع رسالتها. وفي أواخر السبعينيات وأوائل الثمانينيات بدأنا نرى المحاضرات العامة في جموع المصلين بالمساجد وحتى في حشود الشوارع، حيث كان يؤمها المثقفون مثل السيد جمال الدين وعبد الله النديم.

في ربيع ١٨٧٩ أصدر الحزب الوطني، الذي كان قوامه تحالف الأعيان والإنتليجنسيا كما سبق مناقشته في الفصل الثالث، بيانًا يدعو لإعادة تنشيط مجلس النواب. كذلك أصدرت مصر الفتاة وجمعية حلوان في خريف ١٨٧٩ عدة بيانات، وهي خطوة علنيَّة جديدة تتسِم بالجرأة، ورغم أن تقليد كتابة العرائض والالتماسات كان موجودًا في مصر العثمانية، فإن طابع البيان كان يختلف تمامًا عن لهجة التماس ويتسِم بالضراعة، ويبدو أن شكلًا جديدًا من الالتماسات الموجهة إلى أشخاص في موقع المسئولية حول قضايا سياسية معيَّنة بدأ في الظهور في وقتٍ متأخر بوصفه تكتيكًا سياسيًا، وكان الأسلوب المباشر المقدم لأفراد بالاسم، وممهور بتوقيع الملتمسين يمثل انتهاكًا للأعراف المهذَّبة التي كانت تتحكم سابقًا في مثل هذا النوع من الخطاب، فقط ما إن نشبت الأزمات التي أدت بالمعارضين للإحساس بأنهم قد يتعرضون لمخاطر شديدة إذا ما لجأوا لكتابة الالتماسات. لذلك منذ عام ١٨٧٩؛ مالوا لتقديمها غُفلًا من الأسماء. وفي ربيع ١٨٨٠، قضت الدولة بنفي وسجن حسن العقاد عضو مجلس النواب السابق وأحد كبار ملَّاك الأراضي والتاجر السوداني بسبب

التماس قدَّمه منتقدًا سياسات الحكومة؛ وواجه المصير نفسه مجموعة من الضباط الشبان والمترجم محمد فاني في مايو ١٨٨٠. واستطاع تنظيم الضباط الشبان أن يوظف بأقصى فاعلية كتابة الالتماسات وتسيير المظاهرات بأساليب جديدة وفاعلة، لكن ليس قبل ١٨٨١، وهذه التكتيكات سوف تناقش في فصل تالٍ.

تكشف أيديولوجيات هذه الجمعيات السياسية عن عدة قضايا مترابطة؛ أولًا: أنها عارضت الهيمنة الدبلوماسية الأوروبية على الشئون الداخلية لمصر، وكان عدد منها يرى أن الديون الأوروبية على مصر ديونًا ربويَّة وغير شرعية، وأرادوا تقديم تسهيلات لشروط سدادها، وعارضوا توظيف الأوروبيين في المصالح الحكومية المصرية. وكانوا يختلفون في هذا الإطار عن الجماعات المؤيدة للأوروبيين مثل الرجال المحيطين بنوبار باشا وأصحاب الوكالات التجارية من أهل الشام. ثانيًا: عارضت هذه الجمعيات الحكم الاستبدادي للولاة وأيَّدوا تطبيق مصر للدستور العثماني لعام ١٨٧٧، فيما عدا مجموعة الماسونيين المسلمين الملتفين حول السيد جمال الدين، الذين بقوا على قناعتهم أغلب هذه الفترة بحكمٍ استبدادي مستنير. وهنا يمكن أن نطرح للجدال أن هذه الحركات المناهضة للأوروبيين والمناهضة للاستبداد كانت لها الغلبة في مناصرة ودعم العامة لهم الواعية بالأمور السياسية، وفي المقابل، فإن قطاعًا من النبلاء العثمانيين والشراكسة، وأقلية ضئيلة بين أعيان الريف المصريين، وبعض شيوخ القبائل والقوى الأوروبية كانت تفضِّل الحكم المطلق للولاة. وحتى بين النبلاء، فقد وجد بينهم من يؤيد الاتجاه الدستوري كما عبرت عنه جمعية

حلوان. ثالثًا: أثاروا قضية الارتفاع الباهظ للضرائب المفروضة على العمال والفلاحين، منادين بتطبيق رسومٍ أكثر ترشيدًا حتى لو كان ذلك سيجعل الأوروبيين ينتظرون لفترة أطول لسداد مستحقات مديوناتهم. وهنا من جديد، فقد أخفق كبار ملَّاك الأراضي الأثرياء وأصحاب المؤسسات الأوروبيين في رؤية إلى أي مدى كانت الضرائب تفوق الحدَّ في واقع الأمر، وكان هؤلاء يؤلفون نسبةً ضئيلة من السكان.

غير أن معظم التنظيمات التي نوقشت هنا لم تحقق نجاحًا كبيرًا في التكيُّف والبقاء. فقد تعرضت صالونات يعقوب صنوع للتوقف عن ممارسة نشاطاتها على يد شرطة الوالي، وجرى نفيُه خارج البلاد. واستنفدت نجمة الشرق وغيرها من المحافل السياسية على وجه الإجمال رأسمالها السياسي من خلال دعم عبد الحليم ليكون خليفة لإسماعيل، بدلًا من المرشح الناجح توفيق. والمحفل الوحيد من هذه المحافل الذي أزَّر توفيق تحت قيادة السيد جمال الدين، أُغلق عن طريق التنظيم الأم، وجرى نفي زعيمه على يد الحكومة الجديدة. ووقع تنظيم مصر الفتاة أسير العزلة، من جانب، بسبب خوف الأعضاء المصريين أبناء البلاد من اضطهاد رياض، وبسبب انشقاق حدث بين الأعضاء الشوام المسيحيين والمصريين المسلمين من جانب آخر. أما التنظيمات المعارضة المهمة الوحيدة التي ظلَّت على قيد الحياة في ظل إجراءات رياض في الفترة من ١٨٧٩ – ١٨٨١؛ فكانت الجمعية الخيرية الإسلامية للنديم، وجمعية حلوان، و(من المحتمل) جمعية الضباط الشبان. وكانت الأخيرتان هما أكثر المنظمات نخبويةً في عضوياتها والأكثر قربًا من أدوات السلطة. ومع ذلك، فإن

التأثير المجتمعي لكافة هذه التنظيمات وأنشطتها على فئات المثقفين وأنصارهم من الأعيان ظلَّت تتسم بالأهمية.

تفترض نظرية تعبئة الموارد أن المظالم بمفردها لا تستطيع تفسير سبب تمرُّد الجماعات، أو تحقيقها للنجاح أحيانًا في هذا الاتجاه. والأرجح، أن الجماعات تحسب مخاطر ومميزات النشاط المعارض(٦٨). ويبيِّن هنا التواجد الواضح في المنتديات السياسية للشوام المسيحيين واليهود أهمية الامتيازات الأجنبية في تشجيع هذه الجماعات على التمرُّد؛ فقد كان لدى يعقوب صنوع جوازُ سفرٍ إيطالي، كذلك كان نيقولا سكروج قائد نجم الشرق يستخدم في سفرياته جوازَ سفرٍ فرنسيًا. والمصريون المسلمون الذين انخرطوا في مجموعات مع هؤلاء الأجانب أصحاب الامتيازات تعرضوا لمخاطر جمَّة؛ لأنهم لم يتمتعوا بحصانةٍ مماثلة في مواجهة العقاب المحلي القاسي. ويبدو أن تقبُّل المصريين عن طيب خاطرٍ للمخاطر يرجع أساسًا لمكانة المثقفين من جانب، وإلى المقام الرفيع للأعيان من الجانب الآخر. وفي حالة صغار الضباط وخريجي المدارس الأهلية المصريين، فقد أدى وضع العراقيل أمام ترقياتهم بكثير منهم إلى الانضمام للمنظمات التي تهدف إلى تغيير النظام، حتى لو كان ذلك على حساب التعرُّض لمخاطر شخصية معتبرة. وكان النبلاء والأعيان الذين انخرطوا في اللعبة أكثر عرضةً للخسائر، لكنهم كانوا يسيطرون على أبعاديات هائلة وعددٍ كبير من السكان الفلاحين بالريف؛ مما جعل الدولة تتجنَّب المواجهة معهم.

تقضي فكرة تراكم الموارد أنه عندما تشن جماعة مضطهَدة نضالًا فقد تستطيع الحصول على دعمٍ كبير غالبًا من خارج هذه الجماعة، كما حدث مع

حركة إلغاء الرق بالولايات المتحدة في القرن التاسع عشر. ويصطدم المرء بتكرار تعبير المنظمات المعارِضة عن اهتمامهم بأزمة الفلاحين وكذلك بالطبقات العاملة بالمدن. وكان لدى التجار الشوام المسيحيين وموظفي الحكومة المصرية المدنيين والعسكريين والأعيان المصريين وعُمَد القرى مظالمهم الخاصة ضد حكومة الخديوي إلا أنهم جميعًا مالوا إلى أن يروا أنفسهم ثوارًا في جانب من نشاطاتهم لحساب العاملين الذين أثقلت كاهلهم الضرائب الباهظة.

ولم تقتصر مساعدة الصحف ومعها المنتديات الخاصة على توحيد تلك المنظمات على نطاق القطر؛ بل وفَّرت منبرًا يساوم على شرعية الحكومة المصرية القائمة. وفي ظل الهيمنة المزدوجة والمحاكم المختلطة، تسارع بشكل دراماتيكي الاختراق الأوروبي لمصر، وخصت صحافة المعارضين الأوروبيين من مشارب متنوعة بقدرٍ كبير من الازدراء الخاص، إضافة إلى موظفي الحكومة المصرية، وعضوي مجلس الوزراء، ورجال المال المتورطين في أزمة الديون، وحتى العمال المشاكسين. وفي حقيقة الأمر، فإن المساحة الأولى هي التي أصبحت فيها الصحافة صحافةً سياسية، حيث بدأ تطوير ثقافة خطاب نقدي، خطت خطواتها الأولى عن طريق توجيه النقد للأوروبيين. وقد سمحت حكومة الخديوي إسماعيل بتوجيه هذا النقد، على وجه الدقة بسبب أن علاقتها مع أوروبا تحت المراقبة الثنائية كانت تتردى أحيانًا إلى علاقات عاصفة. ومن خلال السماح للحزب الوطني بتشويه المصداقية الأوروبية لدى الجمهور القارئ (والمستمع)، حصل إسماعيل على هامش للمساومة في

مفاوضاته الدائمة مع البريطانيين والفرنسيين حول الكيفية التي يمكن أن تُدار بها البلاد.

ثم حدث تصاعدٌ مفاجئ ثانٍ في تطوير الخطاب السياسي في انتقاد الشئون الاقتصادية، وهذا الموضوع غالبًا ما تضمن أيضًا حملة في مواجهة الأوروبيين. فقد شن كتَّاب المعارضة، بقدرٍ من الإنصاف، هجومًا على أزمة الديون باعتبارها نتيجةً لأعمال احتيال أوروبية لابتزاز الأموال بوصفها موارد مالية عالمية حسنة السمعة. غير أن شكاواهم من الضرائب الباهظة على العمال والفلاحين في أواخر السبعينيات رسمت صورةً سوداء يتعذر اجتنابها لحكومة الخديوي. وحالما تنامت ثقافة الخطاب النقدي، راحت التنظيمات المعارضة تزدري ضعف الخديوي، وبادرت بتحويل أسلحتها الجديدة المشرعة تجاه النخبة المحلية. وأصبح «الاستبداد» كلمةً رمزية تعبِّر عن الاستياء من الحكم الأوتوقراطي للنبلاء العثمانيين المصريين والإذعان للضرائب الباهظة اللازمة لمواجهة الديون. ونُقِّب في التاريخ الحديث عن مقدمات للفورنات الشعبية ضد الاستبدادية الملكية، بداية من الثورة الفرنسية وحتى حركة البابيين. ومع خيبة الأمل من إخفاقات التجربة العثمانية، سعى بعض النبلاء العثمانيين والأعيان المصريين والمعارضين لتجربة دستور ١٨٧٧ في ولاية تابعة. ففي ربيع ١٨٧٩، أعلن الأعيان عن التوصُّل إلى اتفاق وسط مع النبلاء العثمانيين ومع الخديوي نفسه، يسمح بتكوين جبهة عريضة مناهضة للأوروبيين. أما الوزراء المناصرون للأوروبيين، المؤيدون للاستبداد مثل رياض باشا ونوبار باشا؛ فقد وجدوا أنفسهم مؤقتًا وقد تركوا مهملين في العراء.

في أواخر السبعينيات، برزت في مصر حركة اجتماعية شاملة من عامة الناس ضد السيطرة الأوروبية، وضد استبداد الولاة، وضد فرض الضرائب الباهظة والاضطهاد. وكل هذه القضايا، وخاصة مسألة الضرائب المرتفعة التي حرض عليها نظام المراقبة الثنائية، أثرت عكسيًا على العديد من النبلاء العثمانيين، أيضًا، حتى إنهم شاركوا أحيانًا فيها. وهم لم يشتركوا بوضوحٍ في باقي المظالم التي أثارها الأعيان والمثقفون المصريون ضد الاحتكارات العثمانية المصرية للسيطرة على موارد الدولة. وهذا التباين يشير إلى مسألة أساسية لأولئك الذين كانوا يريدون التغيير. وقد تألّفت الحركة من عديدٍ من المنتديات الصغيرة، التي غالبًا ما كانت تتنافس مع بعضها البعض. وبشكلٍ عام كان محفل نجم الشرق الماسوني يؤازر الأمير عبد الحليم ليتولى منصب الخديوية، ومحفل السيد جمال الدين، من الجانب الآخر يساعد توفيق على تولي المنصب. وكان الضباط الشبان يريدون مزيدًا من التعزيز للمصريين أبناء البلاد داخل صفوف الضباط. وأراد الأعيان المصريون مجلسًا للنواب ينعقد بانتظام وتكون له سلطات على فرض الضرائب والميزانية. أما المعارضون ذوو الأصول المسيحية الشامية؛ فكانوا متعاطفين مع فكرة تقليل حجم الجيش، على حين كان المعارضون المصريون المسلمون في أغلبهم يناهضون هذا. ومع ذلك، فإن تحالفًا مؤقتًا بين هذه الجماعات، استهدف تخليص البلاد من الوزراء الأوروبيين بمجلس النظار في ربيع ١٨٧٩، نجح في تعبئة موارد سياسية أوفر تأثيرًا.

رغم هذا، ساعدت مظاهر متعددة لنتائج الحركة على تشتيت قوتها الدافعة؛ أولًا: دخل الخديوي إسماعيل بنفسه في تحالف مع صغار الضباط

وكذلك مع باقي المجموعات الساخطة، سعيًا وراء طرد الوزيرين الأوروبيين من مجلس النظّار في شتاء وربيع ١٨٧٩. وتحقق هدفٌ كبير للحركة بسقوط وزارة نوبار وإنقاص التمثيل الأوروبي وتقليص سيطرتها داخل الحكومة المصرية. وكان هناك عددٌ قليل من الجمعيات الصغيرة المشاركة في الحركة، مع ذلك، كانت تريد أيضًا تغييرًا في القيادة السياسية المصرية. وهذه الجمعيات أمكن تهدئتها لحدٍّ ما بخلع إسماعيل ووصول توفيق في يونيو ١٨٧٩. ثمة هدف ثالث لبعض من كانوا بالحركة يتعلق بتحقيق نظام دستوري برلماني على نمط الدستور العثماني في ١٨٧٧. مع هذا، على عكس إسماعيل في شهوره الأخيرة، قرَّر توفيق أن لديه من القوة ما يكفي لعدم الاحتياج إلى دعم الحركة الدستورية. وأعاد رياض، الذي استطاع من خلال فرض عدة عقوبات مثل دفع الغرامات، وإغلاق الصحف والسجن والنفي، أن يدخل الرعب في قلوب المنتديات والأعيان الذين يحبذون إقامة نظام الشورى. باختصار، رفعت الحكومة التكاليف عاليًا على الصحف التي تواصل الدعوة لنظام الشورى. ونظرًا لأنه تحقق للمشاركين في الحركة هدفان كبيران من الأهداف الثلاثة التي سعوا من أجلها؛ فقد أظهروا لحدٍّ كبير عدم رضائهم على استئناف المغامرات الجديدة والتي في حال استمرارها قد تجلب عليهم إجراءات عنيفة. وهنا يمكن لنا أن نستنتج طبيعة الشقاق الذي حدث بين أشخاص مثل رياض باشا والخديوي إسماعيل في إطار النخبة الحاكمة في ربيع ١٨٧٩، حتى إنه عندما عمل الخديوي بنفسه على طرد أعضاء الوزارة الأوروبيين، ثبتت قدرة الحركة أنها حاسمة في تعبئة السكان وتحقيق أهدافها. وعلى صعيد آخر، فإن نظامًا متحدًا في ظل توفيق كان قادرًا على قمع المعارضة بحلول أوائل ١٨٨٠.

في ذلك الحين، تعلَّم المشاركون في الحركة كثيرًا عن كيفية خلق تحالف بين المنتديات والجمعيات لتحقيق أهداف سياسية تثير قلق النظام. كما تعلَّموا كثيرًا عن أهمية الصحافة في توصيل أفكارهم إلى جمهورٍ واسع سواء لدى النخبة أو الطبقات المتوسطة المتعلمة. وتغيَّرت المظلات التنظيمية تغيرًا كبيرًا؛ إلا أن كثيرًا من نفس الشخصيات السياسية والثقافية عادوا للالتحاق بالعمل يدًا بيدٍ والإسهام في تعبئة القطاعات الساخطة لعامة الناس أثناء ثورة ١٨٨٢.

الهوامش

(1) Censer, *Prelude to Power* ،١٢٨ ،١٩٧٦، خاصة ص ١٢٨ لاعتبارات خاصة بهذا الموضوع والموضوعات ذات الصلة، انظر: Eisenstein, *On Revolution and the* Printed word, "in Porter and Teich, eds, *Revolution in History* ،١٩٨٦، ص ١٨٦ - ٢٠٥، و Damton and Roche eds, *Revolution in Print*. ١٩٨٩

(2) Phelps. ١٩٧٨ ،

(3) Geertz, *Interpretation of Cultures* ،١٩٧٣، فصل ٨.

(4) Eco, *Role of the Reader*. ١٩٧٩

(٥) عديد من هذه المنتديات ناقشها بنفاذ بصيرة لاندو وإن بصورة أولية، ١٩٦٥: ١٣٥ - ١٨٦، ومال لاندو لتجاهل مشاكل النبلاء العثمانيين في هذه الحركات، حيث ينظر إليهم باعتبارهم أساسًا طبقة متوسطة مصرية.

(6) Smith and Momen, The Babi Movement: A Resource Mobilization Perspective, in Smith and Momen, eds, *In Iran* ،١٩٨٦، ص ٥٩.

(7) Molotch, Media and Movements, "in Zald and Mc Carthy, eds, *Dynamics* ١٩٧٩ ص ٧١ - ٩٣.

(8) Gendzier, *Practical Visions* ،١٩٦٦، ص ٤٩ - ٦٥.

(9) Landau, Prolegomena. ص ١٤٢ - ١٤٨

(10) PRO, FO ١٤١ / ١١٩، بورج / فيفيان، رقم ٨، القاهرة ٢٩ مارس ١٨٧٨.

(١١) *أبو نظارة زرقاء*، جزء ٦ رقم ٤ (٣ فبراير ١٨٨٢).

(١٢) انظر: Keddi، *السيد جمال الدين* ١٩٧٢، ص ١٠ – ٢٢، بالنسبة إلى الأعمال الحديثة عن المشيخة انظر: Corbin, *En Islam Iranien* ١٩٧١، ١٩٧٢، جزء ٤ و Bayat, *Mysticism and Dissent* ١٩٨٢ بالنسبة إلى البابية، العمل الأساسي لـ Amanat, *Resurrection and Renewal* ١٩٨٩، أيضًا من المفيد عمومًا Momen, *Shi'l Islam* ١٩٨٥.

(١٣) عنحوري، *«سهر هاروت»* ١٨٨٥ ص ١٧٨ - ملاحظة ص ٧٩.

(١٤) دار الوثائق القومية، ملف الأفغاني: أحمد سلطان الشركسي / السيد جمال الدين، من دون تاريخ، هذا الطالب برواق الأتراك بالأزهر يعبِّر عن رغبة في دراسة حياة الكون مع السيد جمال الدين، قائلًا بأنه لم يجد مدرسين أكفاء آخرين في هذه العلوم الفلسفية.

(١٥) ألجار، *«ميرزا مالكوم خان»* ١٩٧٣؛ بكاش، *«إيران»* ١٩٧٨، خاصة فصل ١.

(16) Keddie، *السيد جمال الدين* ص ٩٣، موثق في Afshar and Mahdavi eds.، *«مجموعية»* ص ٢٤ – ٢٥، اللوح ٤.

(١٧) نيقولا سكروج/ السيد جمال الدين. القاهرة، ٧ يناير ١٨٧٨، محفوظ في Afshar and Mahdavi eds مجموعية اللوح ٤١.

(١٨) دار الوثائق القومية، ملف الأفغاني، بيان عن التعريفات التي حصلت عن الشيخ جمال الدين، ٥ رمضان ١٢٩٦/ ٢٣ أغسطس ١٨٧٩.

(١٩) دار الوثائق القومية، ملف الأفغاني، سليم النقاش/ السيد جمال الدين، الإسكندرية، ٢أغسطس ١٨٧٨، لأن هذا الخطاب يأتي تاريخه عقب إغلاق محفل نجمة الشرق ١٣٥٥، فالمحفل المذكور يبدو من المحتمل أنه تابع لمحفل ماسوني فرنسي، الذي قال أديب إسحاق إن الأفغاني انتقل إليه بعد طرده من نجمة الشرق: إسحاق، *الدرر* ١٩٠٩، ص ٢٢١ - ٢٢٢.

(٢٠) دار الوثائق القومية، ملف الأفغاني، عبد الحكيم كابولجي، نيقولا سكروج، جبران قدسي، ونيقولا عروكجي/ السيد جمال الدين، القاهرة ١ يوليو ١٨٧٩، أعلنت هذه المجموعة أيضًا أن السيد جمال الدين رجل محافظ، «*الوقت*»، انظر: «الجمعية الماسونية في الشرق»، «*التجارة*»، ١٠ يوليو ١٨٧٩/ ٢١ رجب ١٢٩٦.

(٢١) دار الوثائق القومية، ملف الأفغاني «عن بيان التعريفات» صورة ضوئية.

(٢٢) المرجع السابق.

(٢٣) «*التجارة*»، ٣ يونيو ١٨٧٩/ ٢١ جمادى الثاني ١٢٩٦.

(٢٤) دار الوثائق القومية، ملف الأفغاني، نيقولا سكروج/ رئيس لوج الكوكب الشرقي، من دون تاريخ.

(٢٥) دار الوثائق القومية، ملف الأفغاني، سليم النقاش/ السيد جمال الدين، ٢ أغسطس ١٨٧٩

(٢٦) دار الوثائق القومية، ملف الأفغاني، أديب إسحاق/ السيد جمال الدين، ٢١ ديسمبر ١٨٧٨.

(٢٧) تفاصيل من مقدمة عوني إسحاق إلى إسحاق، *«الدرر»* ص ٥ – ٧، وعنحوري *«سهر هاروت»* ص ١٤٣ – ١٤٥ ملحوظة، ١٧٩ – ١٨٠ ملحوظة، تُجُوهِل إسحاق دون وجه حقٍ في الدراسات الأكاديمية الغربية، لكن انظر: كيديوري، *«مذكرات سياسية عربية»* ١٩٧٤، ص ٨٠ – ١٠٠.

(٢٨) بالنسبة إلى أهمية الفكرة الماسونية لخدمة البشرية لدى إسحاق، انظر: دار الوثائق القومية، ملف الأفغاني، أديب إسحاق/ السيد جمال الدين، الإسكندرية ٩ يونيو ١٨٧٩.

(٢٩) إسحاق، *«الدرر»* ١٨٨٦، ص ٤٩ – ٥١ (من مصر) في إحدى الفقرات وجدت تلفًا طفيفًا قمت بتصحيحه بالرجوع إلى طبعة بيروت المنقحة والمفصلة التي أصدرها عوني إسحاق في ١٩٠٩.

(٣٠) إسحاق، *«الدرر»* ١٨٨٦، ص ٥٠

(٣١) إسحاق، *«أديب إسحاق»* ١٩٧٨، ص ٢٨١ (من مصر القاهرة ٣٠ يناير ١٨٨٠).

(٣٢) إسحاق، *«الدرر»* ١٨٨٦، ص ٥٥ – ٥٧.

(٣٣) المرجع السابق ص ٥٥.

(٣٤) عن العمل الحديث عن الحركة البابية، انظر: Smith and Momen Babi Movement", Amanat, *Resurrection*

and Renewal، وملاحظة إسحاق بأن معلوماته عن البابية جاءت من السيد جمال الدين، تتفق مع توقعاتي، ووجهة النظر المتعاطفة لأقصى حد مع البابية التي عُبِّر عنها هنا، باعتبارها جزءًا من قصة الحركات المعاصرة من أجل الحرية، ينبغي أن تعيد طرح التساؤل عما إذا كان السيد جمال الدين لم يكن يميل عند حد معين إلى هذه الحركة.

وبالنسبة إلى جوهر القصة، فإن حكاية أن البابيين كانوا يهاجمون الشاه في ١٨٧٨ تبدو موضع شك. فلعل المعتدين ببساطة كانوا جنودًا ساخطين (فقد قيل بأنهم اشتكوا من طول فترة تجنيدهم إلزاميًا)، الذين أبدوا احتجاجهم عندما كانوا في أحد فروع البابية، وإلقاء الأحجار يعكس التعبير المرتجل عن المظالم بمحاولة اغتيال مدبرة، وقد استمر البابيون الصحراويون في محاولة اغتيال الشاه، وانضموا إلى الحركات المعارضة في أواخر القرن التاسع عشر، رغم أن أغلبية البابيين انضموا إلى الحركة البهائية السلمية والخلاصية (عن الأخيرة، انظر: Smith, *Babi and Baha'i Religions* ١٩٨٧).

(٣٥) بدأت السلسلة في *«التجارة»*، ٢٣ مايو ١٨٧٩.

(٣٦) (إسحاق) «أخبار المحروسة» *«التجارة»* ٩ يونيو ١٨٧٩/ ١٩ جمادى الآخرة ١٢٩٦.

(٣٧) «الشرقيون في الشرق»، *«التجارة»* ٢٧ سبتمبر ١٨٧٩/ ١١ شوال ١٢٩٦، «الوطن» *«التجارة»* ٢٧ أكتوبر ١٨٧٩/ ١١ ذو القعدة ١٢٩٦.

(٣٨) إسحاق، *«الدرر»* ١٩٠٩، ص ١١٧.

(٣٩) المرجع السابق ص ٦٦.

(٤٠) «المحضرون والفلاحون» *«التجارة»* ٢٠ سبتمبر ١٨٧٩/ ٤ شوال ١٢٩٦؛ *«المجالس» «التجارة»* ١٨ أكتوبر ١٨٧٩/ ٢ ذو القعدة، ١٢٩٦ لمعالجة مفصلة لهذا الموضوع انظر: كانون: *«القانون والمحاكم»* ١٩٨٨.

(٤١) «أخبار المحروسة»، *«التجارة»*، ٢٧ مايو ١٨٧٩.

(٤٢) «أخبار المحروسة»، *«التجارة»*، ٨ أغسطس ١٨٧٩ ٣٠ شعبان ١٢٩٦، أديب إسحاق: «الفلاح والتحصيل»، *التجارة* ٢٨ أكتوبر ١٨٧٩/ ١٢ ذو القعدة ١٢٩٦، «عتال الفلاح» *«التجارة»* ٣ نوفمبر ١٨٧٩/ ١٨ ذو القعدة.

(٤٣) *«التجارة»* ٣ يوليو ١٨٧٩/ ١٤ رجب ١٢٩٦؛ أخبار المحروسة *«التجارة»*، ٨ اغسطس ١٨٧٩/ ٣٠ شعبان ١٢٩٦.

(44) Landau, Prolegomena ص ١٥٥، موردا FO /٧٨ ٣٣٢٤، ماليت / جرانفيل، القاهرة ٢٥ سبتمبر ١٨٨١.

(٤٥) عن المغزى الاجتماعي للتحويل الرمزي، انظر: Gumperz, *Discourse Strategies* ١٩٨٢.

(٤٦) *«أبو نظارة زرقاء»* جزء ٢، رقم ٣ (٢٢ أغسطس ١٨٧٨)؛ رقم ٤ (٣٠ أغسطس ١٨٧٨).

(٤٧) «افتتاح أشغال الدرجة العليا» أستاذ - السيد الجمال الدين، مكتبة المجلس - إيران. (ميكروفيلم جامعة كاليفورنيا، لوس أنجلوس، مكتبة الأبحاث) من دون تاريخ؛ حول مكتبة مرآة الشرق، في البداية امتلك سليم النقاش مرآة الشرق، ومن بعده

أمين نصيف، انظر: دار الوثائق القومية، سجلات الداخلية، وارد ضبطيات، ٩١ مصفح / ٤٢ / ٢٢، الداخلية / مطبوعات، ١١ جمادى الثاني ١٢٩٦/ ٢ يونيو ١٩٧٨ رقم ٢٩٧.

(٤٨) كيدي، *«السيد جمال الدين»* ص ١٠٢ - ١١٢؛ كيني ١٩٦٦: ١٩ - ٢٧؛ قدسي زاده ١٩٧١: ١ - ٢١؛ كيدوري *«عبده والأفغاني»*.

(٤٩) «باب ما يؤول إليه أمر المسلمين في المستقبل» إسناد - السيد جمال الدين، مكتبة المجلس، نسخها السيد أحمد الحكيم الأزهري البحراوي، ١٢ صفر ١٢٩٤/ ٢٦ فبراير ١٨٧٧، ورغم أنها غير موقعة؛ فإن هذه القطعة تحمل بوضوح الأفكار الأساسية للسيد جمال الدين؛ مرجع النهضة الإسلامية في الهند على سبيل المثال، التي تعتمد على خبراته الشخصية هناك، ولم يسبق في حدود علمي إيرادها من قبل.

(50) PRO, FO ١٤١/ ٩٦، لانسنج وواطسون / فيفيان، ٢ يناير ١٨٧٨؛ انظر فيفيان / لانسنج ٢٦ ديسمبر. في وقتٍ لاحق شكا القنصل البريطاني إلى شريف باشا من أن هذا الحادث العرضي يخالف فرمان السلطان العثماني لعام ١٨٥٦ الذي يكفل حرية العقيدة. وافق شريف باشا من حيث المبدأ، وقال إنه سيرى الأب ويحثه على أن يمنح ابنه الحرية، لكنه أبدى ملاحظة بأن التدخل في شئون أسرة بهذا الشكل موضوع حساس. وفي حدود علمي، فإنني أول من أورد هذه الحادثة.

(٥١) السيد جمال الدين، *«الحكومة الاستبدادية»* مصر، ٢٢ صفر ١٢٩٦/ ١٥ فبراير ١٨٧٩، نوقش وتُرجم في كينيا ١٩٦٦: ١٩ - ٢٧.

(٥٢) دار الوثائق القومية، ملف الأفغاني، يحيى قدري / السيد جمال الدين. السويس ٢١ فبراير ١٨٧٩.

(٥٣) كيني ١٩٦٦: ٢٠؛ عنحوري *«سهر هاروت»* ملحوظة ص ١٨٣.

(٥٤) أخبار الداخلية *«التجارة»* ٢١ مايو ١٨٧٩/ ٣٠ جمادى الأول. ١٢٩٦.

(٥٥) *«الوطن»*، ١ فبراير ١٨٧٩/ ١٠ صفر ١٢٩٦.

(٥٦) إبراهيم اللقاني / السيد جمال الدين، بيروت، ١٥ فبراير ١٨٨٣، وارد في Afshar and Mahdavi, eds مجموعية، لوح ١٠٩، انظر أيضًا: كيدوري *«مذكرات سياسية عربية»* ١٩٧٤، ص ٢٩ – ٣٠.

(٥٧) جمعية اتحاد مصر الفتاة، لائحة الإصلاح، ١٨٧٩، محفوظة في طبعة الجميعي *«الثورة العرابية»* ١٩٨٢، ص ٤٦ - ٦٤، الفقرات المعروضة في ص ٥٣ - ٥٤.

(٥٨) اللقاني / السيد جمال الدين، ١٥ فبراير ١٨٨٣، في Afshar and Mahdavi eds مجموعية لوح ١٠٩ - ٩.

(٥٩) طه، *«أحمد عرابي»* ١٩٨٦، ص ٤٠ – ٤١، موردًا قاموس السير الذاتية للقرن التاسع عشر، ذخورة *«مرآة العصر»* ١٩٧٨، ١: ١٠٣؛ PRO, FO ٤٠٧/ ٢١، محفوظ في رقم ٩٣١ مقتبسًا من «الأوبزرفر» ٢٣ يوليو ١٨٨٢. لسوء الحظ

يدمج طه جمعية الضباط مع مصر الفتاة، وأنا لا أرى دليلًا على ذلك، وهذا الخلط شائع - فلانداو يخلط بين جمعية الضباط وجماعة حلوان.

(٦٠) انظر: *«تقرير»* عربي ١٩٨٢، ص ٥ من النص العربي، ص ١٨ من النص الإنجليزي.

(٦١) *«أبو نظارة زرقاء»* الجزء ٢. رقم ٣٠ (١٣ مارس ١٨٧٩).

(٦٢) الجميعي *«عبد الله النديم»* ١٩٨٠، ص ٥١ - ٥٣.

(٦٣) *«التجارة»* ٩ يونيو ١٨٧٩/ ١٨ جمادى الآخرة ١٢٩٦.

(٦٤) دار الوثائق القومية، محفوظات مجلس الوزراء، شركات وجمعيات، ٣ أ جمعية «طلب إعانة لمدرسة الجمعية الخيرية في إسكندرية» مع قائمة بالدخل والتكاليف بتاريخ ١١ شوال ١٢٩٧/ ١٦ أكتوبر ١٨٨٠.

(٦٥) خلاصة للنقاط الأساسية، مذكورة في نينيت ١٨٨٣: ١٣١.

(٦٦) المرجع السابق ١٣١ - ١٣٢.

(٦٧) كيدوري، *«عبده والأفغاني»* ص ١٨ - ٢٢.

(٦٨) صياغة هذا الموضوع والموضوعات التالية في هذا الاستنتاج مأخوذة من نقاط مصاغة في Zald and McCarthy, eds, *Dynamics* ص ١ - ٥.

الفصل السادس

تنظيم الطوائف

والأيديولوجيا الشعبية

ساعدت أزمتان سياسيتان حاسمتان، استدعتا مشاركةً شعبية واسعة النطاق؛ على تشكيل الوضع السياسي في مصر في القرن التاسع عشر: الصراع الناشب للسيطرة على البلاد بين الجنود العثمانيين وفلول المماليك في أعقاب استعادة العثمانيين لمصر من الفرنسيين في ١٨٠١ - ١٨٠٥، وثورة عرابي في ١٨٨١ - ١٨٨٢، حيث حاول تحالف من المصريين في الجيش، والأعيان المصريين، وبعض الطوائف فرض نظامٍ دستوري وديمقراطية برلمانية على الوالي العثماني والأرستقراطية العثمانية والشركسية. وكانت الأزمة الأولى مقدمةً لعصر الوالي محمد علي، والثانية أدَّت إلى الاحتلال البريطاني. وأدَّت المشاركة في كلتا الحالتين من عامة الجماهير، من سكان المدن الذين أعلنوا الثورة، وأعضاء الطوائف الذين انخرطوا في القتال، إلى إبراز فترتي الاضطراب هاتين بوصفهما نقطتي تحولٍ للتطور البطيء للسياسة الجماهيرية بمصر الحديثة. ففي ١٨٠٥، ساعدت ميليشيا شعبية - تكونت من ٤٠ ألفًا من الحرفيين بالقاهرة - والأعيان المؤيدون للضابط الألباني الصغير محمد علي في هزيمة الحاكم العثماني الاسمي. وكان رجال من أمثال حجاج الخضرى شيخ طائفة الخضرية، وابن شمة شيخ طائفة الجزَّارين، في قيادة هذه الميليشيات[1]. وبالرغم من نزع سلاحهم فيما بعد وقهرهم على يد الجيش

المتصر لمحمد علي؛ فإن رجال الطوائف لعبوا دورًا بارزًا وربما محوريًا في تغيير الحكم.

في وقت متأخر من القرن التاسع عشر آزرت بعض الطوائف حركة الزعيم عرابي لتعزيز المصريين في مواجهة باقي العرقيات العثمانية من أجل سلطة برلمانية أكبر في مواجهة الوالي في ١٨٨٢. وعند إقالته من منصبه كوزير للحربية في مايو من تلك السنة تكاتفت الطوائف من أجل إعادته لمنصبه: طائفة الإسكافيين، وبائعي البن، والخياطين والذين جابوا الشوارع داعين الله أن يقضي على الأوروبيين الكفرة. واعتقلت السلطات كثيرًا من شيوخ الطوائف وأعضائها (مثل الخياطين وفروع من الحمالين) بسبب الاشتراك في ثورة عرابي وذلك بعد إخماد الإنجليز للثورة[٢]. وقد ينبذ تأريخ قديم وتقليدي ومحافظ مشاركة شعبية كهذه في ثورة سياسية كنتيجة لتلاعب نخبةٍ ماكرة في جمهرة من الغوغاء الأميين؛ إلا أنه في الأعوام الثلاثين الماضية فإن الماركسيين الإنجليز، على وجه الخصوص، فعلوا الكثير لوضع أساسٍ لدراسة جمهور المدن واحتجاجاتهم باعتبارها ظاهرةً في اتجاهها الصحيح. وأحدث من ذلك، برز اهتمام واضح، لا يقتصر فقط على دوافع جمهور عمال المدن في الاحتجاجات السياسية، بل بأيديولوجياتهم. فجمهور العمال حتى في الأوضاع ما قبل الصناعية حملوا معهم مجموعةً من الأفكار، أحيانًا متناقضة، عن الأعمال المناسبة للحكومة وطبيعة العدل الاجتماعي، التي يصرحون بها بوضوحٍ تام في أوقات الأزمات السياسية. ولهذه الأيديولوجية ثلاثة مصادر: الأفكار التي طوَّرها جمهور العمال كجماعة؛ والأفكار التي يجدونها جذابةً

وتتسرب إليهم عبر الجماعات الأخرى: مثل مفكري البرجوازية؛ والظروف التاريخية المحددة التي في ظلها يمزجون الاثنين[٣]. وتتطلب دراسة الثورة العرابية من المؤرخين فهم هذه الظواهر الجماهيرية سعيًا للكشف عن الأيديولوجية الشعبية. وبالوضع في الاعتبار أهمية الطوائف في أحداث ١٨٨١ - ١٨٨٢، يثور السؤال حول ما إذا كانت الطوائف جاءت تحمل ثقافةً سياسية تنحو بشكلٍ خاص نحو تفضيل برنامج عرابي حول الديمقراطية البرلمانية والنزعة الدستورية، والسؤال لا يخلو من مغزى. فلربما لعب الجيش والأعيان، ورجال الدين أدوارًا أكثر أهمية وحسمًا في هذه الأزمات من الطوائف، لكن أيًا منها لم يكن يمثل نسبةً كبيرة الحجم من عدد السكان.

في كلا التحوُّليْن المحوريين المذكورين أعلاه، وقفت الطوائف بجانب الخيار المحلي للقائد السياسي بدلًا من الإذعان لاختيارات إسطنبول أو لندن أو باريس. وقد أثَّر عاملان أساسيان في مواقف الطوائف من الأوضاع السياسية في هذه الظروف. من جانب، حفزت الضرائب العالية بوضوحٍ وعلى نحوٍ غير مألوف على إثارة قدرٍ كبير من الاستياء في كلا العهدين. لكن من الجانب الآخر، فإن سببًا آخر أكثر حدة دفعهم للثورة عن طيب خاطرٍ قد يكمن في النموذج السياسي الذي تولَّد بواسطة تنظيم الطوائف. والمواقف التي اتخذتها الطوائف تبرز تساؤلات عن أنماطهم وتوقعاتهم السياسية؛ وبالتالي يمكنها تفسير ديناميكيات تنظيمهم الخاص على الأقل جزئيًا. باختصار، هل كان يتوقع أعضاء الطوائف من الحكومة والمجتمع الأكبر أن يتصرفوا في بعض الجوانب باعتبارهم طائفة؟

كانت الطوائف في القرن التاسع عشر بمصر، وفي الأناضول والعالم العربي بصورةٍ عامة، تعمل كمنظمات مهنية تضم بين جنباتها أربعة أنواع من المهن: التجارة، والصناعات، والخدمات، والنقل. لذلك؛ فإن صنَّاع الطوب ورصف الشوارع في حي الأزبكية بالقاهرة، والسماسرة في أسواق المنسوجات بالإسكندرية، وسائقي الجمال التي تحمل البطيخ إلى العريش، كانوا جميعًا ينتمون إلى طوائف، وينظمون أنفسهم طبقًا لأسسٍ متشابهة. ويبدو أن الطوائف كمؤسسات مهنية ظهرت بمصر في القرن الخامس عشر، رغم أن أصول نشأتها مع ذلك ما زالت غامضة. لكن ونظرًا لأن تنظيم الطائفة كان يحتوي على كثير جدًا من الحياة المدنية بالمدن، ونظرًا لأنه حتى أحياء المدينة كانت تنظَّم على أسسٍ مشابهة لأسس تنظيم الطوائف؛ فإن أنماط وتوقعات إدارة الطائفة لا بدَّ أن كان لها تأثير هائل على المفاهيم الشعبية عن الحكومة المنضبطة. وأي مؤرخ حديث سيجد صعوبةً في تقدير العدد الفعلي للأشخاص المنضمين لمثل هذه التنظيمات، رغم أن معظم سكان المدن كانوا إما يقيمون بأحياء المدينة أو ينتمون إلى طوائف. وفي أواخر السبعينيات وصل عدد سكان كبرى المدن المصرية البالغة ٣٢ مدينة ومركزًا إلى نحو مليون نسمة، أي حوالي ١٢ إلى ١٣٪ من إجمالي عدد السكان. ورغم أن الطوائف المهنية للإناث لا يبدو أنها كانت شائعة، فإن النساء لعبن دورًا نشطًا في مجتمع النسوة بأحياء المدينة. وكان القطاع التقليدي للصناعة المصرية بمفرده في سبعينيات القرن التاسع عشر يستخدم نحو ١٠٠ ألف رجل، بما يعادل ٦٪ من قوة العمل للذكور البالغين. وكانوا ينتجون الأصباغ والطعام

والمنسوجات والجلود، والمعادن والخشب والحجارة وغيرها من المنتجات. وانتظم أغلب هؤلاء في الطوائف المهنية الكبرى. وقسّمت الطوائف المهنية نفسها إلى طوائف البناء، التي وطدت علاقة خاصة مع وزارة الأشغال العامة، والطوائف غير العاملة بالبناء (دباغة الجلود، والنحاسين، والجزارين، وصناع الأحذية، إلخ). لكن كما سبقت ملاحظته، فقد شكّل التجار وعمال النقل أيضًا طوائف لأنفسهم[٤].

يحتاج إجراء بحث عن أنماط وتوقعات تطور إدارة الطوائف التوصل إلى معلومات حول الديناميكيات الداخلية لتنظيم الطائفة في القرن التاسع عشر بمصر، التي لم يكتب عنها المؤرخون إلا أقل القليل. أيضًا، ما زالت أوجه أخرى عديدة من الطوائف غامضة. وفي ستينيات القرن العشرين بدأ جبريل باير الاشتغال في كتابة التاريخ الاجتماعي للطوائف المصرية، مؤسّسًا نتائجه لحدٍّ كبير على تقارير القنصل البريطاني والوثائق الخديوية التي طبعتها الحكومة[٥]. وفي أوائل سبعينيات القرن العشرين استخدم أندريه ريمون للمرة الأولى وثائق المحاكم الشرعية فضلًا عن التقارير الفرنسية ليطرح تساؤلات هامة حول الطوائف المصرية في القرن التاسع عشر، رغم أن المؤرخين لم يقدموا إلا جهدًا محدودًا بشأن القرن التاسع عشر المحوري[٦]. وهناك الكثير المتبقي الذي ينبغي الكشف عنه حول وظيفة وأهمية الطوائف للاقتصاد والمجتمع المصري.

يمكن تقديم سببين للإهمال النسبي لهذا الموضوع؛ الأول: المصادر التي يسهل الوصول إليها للدراسة، مثل الإجراءات الحكومية المنشورة، تؤكد

السيطرة الفائقة للدولة على الطوائف وتبيِّن وجود ديناميكيات داخلية محدودة. وتتجلى وجهة النظر الخاصة بأن الطوائف عبارة عن أدوات أساسية للدولة في أعمال باير الأولى؛ على سبيل المثال: «خلال القرن التاسع عشر استخدمت الدولة مشايخ الطوائف من أجل أهدافها الخاصة»(٧). الثاني: يمكن فقط للوثائق النابعة من الصنَّاع المهرة والتجار أن توفر أدلة قوية على الأدوار النشيطة لأعضاء الطوائف في حكم أنفسهم والتعامل مع الدولة. وحتى في مجتمع مثل مصر في القرن التاسع عشر، حيث تحاصر معدلات تعلُّم القراءة والكتابة المتدنية قدرة أعضاء الطوائف على التعبير عن أنفسهم كتابةً، فإن قليلًا من الشهادات حتى وقت قريب هي التي ظهرت للضوء. وقد لاحظ باير في ستينيات القرن العشرين غياب التواريخ التفصيلية للطوائف في مصر، مضيفًا أنه نظرًا لأن القنصل البريطاني ذكر بأنه لا وجود لوثائق عن الطوائف؛ فـ «ثمة أمل ضئيل في أن تصبح هذه التواريخ معروفة».

على أن المادة التي باتت متاحة في الأرشيفات العثمانية والمصرية، لحسن الحظ، تُظهِر بوضوح عدة أسباب لمثل هذه النزعة المتشائمة. والأمر ذو الدلالة، أنه في مقالٍ استعراضي مكتوب في أواخر سبعينيات القرن العشرين، يتحدث باير عن بديل للطوائف العاملة في خدمة الحكومة، والانتقال في تصويره لهم من أدوات سلبية إلى حلفاء نشطين يعكس الفهم الأعمق لتوظيف الطوائف العثمانية الذي حصلنا عليه من العمل الأرشيفي لـ ريمون، وخليل إيناجيك، وحاييم جيربر تلميذ باير(٩). وفي المقال الاستعراضي نفسه يقدم باير تعريفًا بالوظائف الرئيسة للطوائف في القرن التاسع عشر بوصفها

توفر صلة إدارية بين الحكومة والناس، وتجمع الضرائب، وتزود الحكومة بقوة العمل والخدمات. مما لا شك فيه، أن الحكومة كانت تنظر إلى الطوائف بهذه الطريقة، من حيث الاعتماد عليها في توفير خدمات اجتماعية معينة. والتأكيد المبكِّر لباير على السيطرة الحكومية الكلية تقريبًا على الطوائف ما زال يمكن الدفاع عنه. وحتى هذا التعريف الأخير لا يجيب عن السؤال الخاص عن سبب استمرار الصنَّاع المهرة والتجار المصريين في دعم تراكيب الطوائف بهذه الحيوية. وأحدث من ذلك، صوَّر إيهود آر توليدانو شيوخ الطوائف على أنهم: «وسطاء اجتماعيون» يقدمون درجة معقولة من الحماية لأعضاء الطائفة لكن في المقابل يساعدون الدولة في الحفاظ على السيطرة الاجتماعية على نشاطاتهم[١٠]. ويروق لي تأكيد توليدانو عن طريقة حصول شيوخ الطوائف على تأييد كل من الدولة وأعضاء طوائفهم، والتي تبدو لي تحسينًا للصورة الأولى التي رسمها باير كخدمٍ مباشرين للدولة. ومع ذلك، سوف أناقش فيما يلي أنه في ستينيات وسبعينيات القرن التاسع عشر تطوَّرت روح شعبية جديدة بين الطوائف في مصر.

ماذا فعلت الطوائف إذن لأعضائها، يختلف عما فعلته للدولة؟ يرتكز تعريف نموذجي لأسس الاتحادات المهنية الأوروبية في أوائل القرن التاسع عشر على أربع قضايا: السيطرة على تنظيم الصنَّاع المهرة واشتراك الأعضاء به، ورعاية الأعضاء المسنين والمنكوبين، وتنظيم التعاملات بين الأعضاء، ونظام جوال لتوفير العمل للصنَّاع المهرة الجوالين[١١]. ولم يكن لدى الطوائف في مصر نظام جوال، واقتصر الأمر على طائفة الإسكافيين في توفير مساعدة

للأعضاء المرضى. لكن السيطرة على تنظيم الصنَّاع المهرة واشتراك الأعضاء به، وتنظيم قواعد السلوك بين الأعضاء بالتأكيد كانت تشكل اهتمامًا أساسيًا للأعضاء العاديين. ويتعيَّن التسليم بأهمية علاقات الطائفة بالدولة. لكننا هنا سنحاول أن ننظر إلى الطائفة من منظور الأعضاء والمسئولين، وليس من منظور البيروقراطيين بالقاهرة.

يبرِّر الضعف النسبي للدولة في مصر في الفترة ما قبل الصناعية، على أية حال، تدنِّي الاهتمام ببيروقراطية الوالي، وأكثر من ذلك الاهتمام بالشئون الداخلية للطوائف. إلا أن التقدير المبالغ فيه عن قوة الدولة في الشرق الأوسط خلال العصور الوسطى وأوائل العصر الحديث، الذي ربما يكون مشتقًا من المقولات الجامدة للفيبريين عن الحاكم المطلق الشرقي، قد يحمل الباحث على الحديث عن السيطرة الحكومية المحْكمة على الطوائف. علاوة على هذا، كما سبق وناقش ريمون، اتبع العثمانيون سياسةً تقضي بلا مركزية الإدارة المدنية، تاركة توفير كثير من الخدمات للطوائف، والفئات الاجتماعية، وأحياء المدن، ومؤسسات الأوقاف. وهذه العناصر المتنوعة كانت تؤدي عملها بأسلوب ديناميكي وخلَّاق لتواكب النمو المديني والتغيُّر الذي كان يميِّز المرحلة العثمانية[١٢]. وحتى لبعض الولاة الذين أقحموا أنفسهم بدرجة أكبر لحدٍّ ما في الشئون الداخلية لمصر في القرن التاسع عشر، فقد كانوا يعملون في إطار دولة النظام القديم، فيما عدا ربما الشئون العسكرية.

هذه التحولات الطفيفة في منظورنا عن الطوائف تؤكِّد الحاجة إلى بحث ديناميكياتها الداخلية. ويمكن التوصُّل إلى وجهة نظر عن وظيفة الطائفة من

القاع فصاعدًا، بدلًا من الاقتصار فقط على منظور كبار مسئولي الدولة، وذلك من خلال التماسات الطوائف المقدمة إلى مختلف الإدارات الحكومية، خاصة نظارة الداخلية، ومصلحة الضرائب، ومجالس المدن بالقاهرة والإسكندرية المحفوظة في دار الوثائق القومية المصرية[١٣]. وتعرض الالتماسات في معظمها اهتمامات أعضاء الطوائف الميسورين أو ذوي الوضعية الاجتماعية الأعلى: من كبار الصنَّاع المهرة، والتجار، وأصحاب الحوانيت، والسماسرة. وجاء عدد قليل من الالتماسات، غالبًا مكتوبة باللغة العامية العربية، من فئات نعرف عنها معلومات أقل - الصنَّاع المهرة المياومين أو حتى العمال العاديين - تعبِّر عن سخطهم على شيوخ الطوائف، أو رغبتهم في تشكيل طائفة خاصة بهم للتخلص من المعاملة السيئة التي يلقونها من مسئولين ذوي اهتمامات اقتصادية وعرقية مختلفة عما يلقونها من نظرائهم. وتفصح الوثائق عن صوت هذه الفئات التي لاقت الإهمال على يد أغلب مؤرخي مصر الحديثة[١٤]. وهذه المادة تنبئنا بالكثير جدًا أكثر مما نعرف حتى الآن عن كيفية اختيار مسئولي الطوائف فعليًا، وحول طبيعة وتسوية النزاعات داخل الطائفة، وعن المشاكل التي تقع بين الطوائف، وعن التوترات العرقية. وتقدم هذه الوثائق صورةً حية للأعضاء بوصفهم فاعلين في تسيير أعمال الطائفة في التفاوض حول النزاعات في إطارها وداخل هذا الإطار.

مما لا شك فيه أن الطوائف المصرية في ستينيات وسبعينيات القرن التاسع عشر أحسَّت بتأثير السوق العالمي، والممارسات الرأسمالية بين المتنافسين الأوروبيين، والتحولات التكنولوجية، وتزايد البيروقراطية الحكومية،

والمنافسة المباشرة من العمال المهرة المهاجرين من جنوبي أوروبا، علاوة على التجار من جميع أنحاء أوروبا. وقد تعاملوا مع هذه المشاكل داخل الإطار الإداري للطوائف، الذي تغيَّر قليلًا في غضون هذه السنوات الستة عشر. وفي هذا الفصل، سأقوم بفحص الأساليب والوسائل التي انتهجتها تنظيمات الطوائف في حلِّ النزاعات الاجتماعية التي نجمت عن التنافس على السلطة والثروة والمكانة الاجتماعية بين أعضاء الطائفة الواحدة وبين الطوائف وغيرها من الفئات. ولقد برز تساؤل كبير، لحد ما مساعدًا على الكشف، وَرَدَ مفصلًا في مستهل هذا الفصل، يكْمُن خلف هذا الأمر، حول ما إذا كان أعضاء الطائفة ينظرون إلى طائفتهم كنموذجٍ معياري للمجتمع الأوسع، وهل كان لتشكيل الطائفة مغزى في تشكيل الدولة؟ لقد اعتمدت كلتا العمليتين على إيجاد تسوية للنزاعات وتعيين الحدود المكانية التي كان الرؤساء يفرضون سلطتهم داخلها. وفي داخل الطوائف، كان الأعضاء يتنازعون على من سيتولى قيادة الطائفة، وهو نزاع يُسوى عبر انتخابات مشايخ الطوائف. أما الخلافات التي تنشب بين مسئولي الطائفة وعمال المياومة، والتي تحظى بأهمية خاصة؛ نظرًا لأن الوسيلة التي كان من المتوقع أن تسلكها الأطراف لحلِّها ربما تعكس توقعات مماثلة عن حل نزاعاتها مع المسئولين الحكوميين. أيضًا، نشبت صراعات بين الطوائف بعضها البعض حول نطاق سلطتها عن أشغال معينة، مقدِّمة عالمًا صغيرًا من دعاوى النزاعات على الموارد بواسطة مختلف الفئات داخل المجتمع. أخيرًا، فإن المسألة العرقية وغيرها من الهويات الأصولية ألقت بظلالها على المستويات المهنية والاقتصادية الأساسية للطوائف. وهذه

التأثيرات يمكن أن تنبئنا بالكثير عن طبيعة السياسات العرقية والدينية في مصر القرن التاسع عشر.

انتخابات شيخ الطائفة

الفئة الأولى من القضايا التي تنير لنا من خلالها الالتماسات والوثائق الحكومية الطريق، تتعلق بمهام شيخ الطائفة ووكلائه. فقد كان أعضاء الطائفة يعلِّقون أعظم أهمية على هذه الوظائف؛ نظرًا لأنه من بين أمور أخرى، حتى ١٨٨١، كان شيخ الطائفة يجمع منهم الضرائب للحكومة[١٥]. كيف كان أعضاء الطائفة يختارون الشخص الذي سيتولى قيادتهم وإدارتهم؟ هل كانت الحكومة اليقظة دائمًا بما لها من نفوذ تفرضه عليهم، وهل كان الحاكم العسكري يختاره بشكلٍ تحكمي، مختزلًا انتخابات الطائفة ببساطة إلى مجرد إقرار صوري؟

خلال القرنين الأولين للحكم العثماني، كانت الدولة تعيِّن مشايخ الطوائف بشكلٍ سافر، وهو إجراء شكا منه أعضاء الطوائف الذين يلمُّون بالقراءة والكتابة باعتباره سببًا في تدهور الطائفة. ومن المحتمل أن أعضاء الطائفة بدأوا يفلتون من سطوة الحكومة في اختيار شيخ الطائفة خلال نهاية القرن الثامن عشر، وهي فترة اللامركزية النسبية، وهي الفترة نفسها التي وجد فيها ريمون تناقضًا واضحًا حول درجة تأثير أعضاء الطائفة على اختيار شيخ طائفتهم، حيث كان أغلب المرشحين يأتون من عددٍ محدود من العائلات الشهيرة في إطار الطائفة. ومع ذلك، يخلص إلى أنه على الإجمال يُنتخب شيوخ

الطوائف من أندادهم مع احتفاظ الدولة بحق مراجعة الاختيار. ويعتقد أن بعض الطوائف أثبتت قدرة أفضل على إثبات ذاتها في مواجهة سلطة الدولة عن طوائف أخرى، وتؤكد دراسة ليلى عبد اللطيف أحمد نتائج ريمون عن الطبيعة الوراثية لحدّ ما لقيادة الطائفة ودور كبار المشايخ في الاختيار من بين المرشحين من عددٍ محدود من العائلات القيادية[١٦].

تعطي الإجراءات التنظيمية الحكومية المنشورة والوثائق الدبلوماسية من فترة إسماعيل انطباعًا بأن الحكومة كانت تختار شيخ الطائفة، عادة بعد أن تتلقى اقتراحات كبار المشايخ، وقد تأثّر بهذه الوثائق مؤرخون مثل باير[١٧]. ومع ذلك، فإن التماسات الطوائف وتعليقات الشرطة عليها في الأرشيفات تعطي انطباعًا مختلفًا كلية. فالوثائق مثلًا لا تدعم فكرة أن عددًا محدودًا من كبار المشايخ يقدمون بتواضع اقتراحًا غير رسمي لرئيس الشرطة أو المحافظ، الذي يقوم بالتالي بتعيين من يهواه. وأكثر من هذا، فمن الواضح أن عددًا كبيرًا من الأعضاء (يتراوح بين ٢٠٠ إلى ٣٠٠) غالبًا ما يصوتون رسميًا وبصورة جدية، وهو ما يبيِّن وضعًا أصيلًا في الإجراءات الانتخابية بالطائفة بما يمثل صدمة لما هو شائع من التاريخ المعترَف به حول الموضوع. وبطبيعة الحال، بمجرد انتخاب شيخ الطائفة تصبح له سلطات واسعة، يستطيع ممارستها بطريقةٍ سلطوية ملائمة. إلا أن الناخبين كانوا يصوِّتون لصالحه على أسسٍ ديمقراطية لحدّ ما. ومعظم الالتماسات المتعلقة بهذه المناصب تناولت إما انتخابات مسئولي الطائفة أو عبَّرت عن سخطها عليهم. ويصدق موضوع إجراءات الانتخابات المذكورة هنا على ستينيات وسبعينيات القرن التاسع عشر، وهي بالتأكيد تختلف عمَّا جرى في العقود السابقة عليها.

وكما في عديد من مجالات المجتمع، فإن حكومة الخديوي إسماعيل الإصلاحية سنَّت تشريعات تتعلق بانتخاب مسئولي الطوائف. وتخميني الشخصي أنه عندما قرَّر الوالي ومجلسه الاستشاري تأسيس مجلس للنواب أو برلمان صوري، اجتمع للمرة الأولى في عام ١٨٦٦، اتخذوا خطوة في اتجاه تنظيم إجراءات استشارية أكبر في باقي المؤسسات الاجتماعية أيضًا. وتحتفظ وثيقة حكومية بالقرار الأصلي بهذا الخصوص وهي كما يلي:

«طبقًا لقرار المجلس الاستشاري، المصدق عليه من الوالي، رقم ٣، في شعبان ١٢٨٢ (ديسمبر ١٨٦٥ - يناير ١٨٦٦)، رقم ٢٩، بناء على مكاتبة الحكومة الصادرة رقم ١٢، في شعبان ١٢٨٢، رقم ٣٤، يشار إلى ما يلي: عندما يصبح ضروريًا تنصيب شيخ طائفة أو وكيل لشيخ طائفة، أو رئيس لحي تابع للمدينة، سوف يُنفَّذ هذا عبر تداول الآراء بين الشرطة والحاكم. ويتعيَّن على هؤلاء المسئولين في البداية عقد اجتماع انتخابي لجماعة مؤلفة من هؤلاء الذين لهم حق التعبير عن رغبتهم تمامًا والتصديق رسميًا على النتائج. وبمعرفة الحاكم سوف تُجرى الانتخابات طبقًا للقرار المذكور آنفًا، وإذا اتضح ارتكاب أي عمل إجرامي، ينبغي على المحكمة أن تنظر فيه وتجري تحقيقًا وينبغي تنفيذ قرارها»[١٨].

في ١٨٧٠، أشرف المجلس الاستشاري على أغلب انتخابات الطوائف الخاضعة لمسئولية مشتركة للشرطة ووزارة الأشغال العمومية. وأكد المجلس

الاستشاري على مبدأ انتخابات الطوائف لتحديد المسئولين[١٩]. وكانت الطوائف والحكومة غالبًا، وليس دائمًا، يتبعون هذه الخطوات في الممارسة العملية، كما سوف أوضِّح أدناه. فقط بالأخذ في الاعتبار حالات فعلية للانتخابات والنزاعات الانتخابية يمكننا قياس المسافة بين القانون والممارسة.

وتوضح حالة نموذجية مستقاة من طائفة الطباعين الإجراء الفعلي للانتخابات. فقد ذكر شيخ الطائفة في التماسه أنه يريد أن يستقيل نظرًا لأنه يشعر بالإجهاد الزائد، ويرغب من أعضاء الطائفة الصالحين أن ينتخبوا شخصًا آخر بدلًا منه. وبعد اجتماعهم انتخبوا شيخًا جديدًا للطائفة، الذي قدَّم كضمان المبلغ المطلوب (عادة ٢٠ جنيهًا مصريًا). وقام أحد كبار أعضاء الطائفة، مع شيخ طائفة صنَّاع الورق بتوقيع الأوراق الرسمية. وشهد الانتخابات مسئول من الشرطة. وفيما بعد راجعا السجلات في مركز الشرطة لضمان أن شيخ الطائفة الجديد ليس له سوابق جنائية.

وغالبًا ما يتسنى رؤية الإجراءات الشكلية التي كانت تُجرى بها الانتخابات في تقريرٍ بوليسي نموذجي. فمثلًا اضطرت طائفة «المساعدون»، [ربما تكون طائفة سماسرة الغلال - المؤلف]، في بولاق إلى إجراء انتخابات لمنصب وكيل لشيخ الطائفة؛ لأن شاغل المنصب السابق ارتكب مخالفة قانونية[٢٠]. قام رئيس بوليس الحي بجمع الأعضاء الذين لهم حق التصويت في مركز البوليس. وأظهرت قوائم التصويت الاختيار بين اثنين: ثعلب صالح وأحمد حازم، حيث فاز أحمد حازم بفارق ضئيل. بالتأكيد تحدث المسئول في تقريره عن قوائم الانتخابات، وصنَّف أصوات الناخبين كما هو موضح بالجدول (٦ - ١). وأكد بعض أعضاء الطائفة على أن ثعلب صالح كان متهمًا

بارتكاب أفعال جنائية سابقة، أو على الأقل خضع للبحث على يد قلم الضرائب (الويركو). وكان البوليس يريد معلومات إضافية قبل إقرار النتيجة. في نهاية الأمر، قررت السلطات أن النتائج ملتبسة بما يبرِّر إجراء انتخابات جديدة[٢١].

يوضح مثال آخر بعض الشراك التي حدثت عرضًا سواء في تنظيم الطائفة أو سجلات الحكومة. ففي ١٨٧٨، اشتكى سنانو السكاكين أنهم بلا قيادة للطائفة. بحثت الشرطة الأمر ووجدت أن هذه الجماعة تُعتبر جزءًا من طائفة الحدادين، وأظهرت سجلات الشرطة أنه عُيِّن وكيلٌ لشيخ الطائفة، لكن عند استدعائه اكتشفوا أنه رجل طاعن جدًا في السن وأنه استمرَّ فترة طويلة لا يبدي اهتمامًا بشئون الطائفة. وأفادت بأن تعيينه على أية حال لم يكن رسميًا. حينئذ دعا ضابط الشرطة المختص سنانى السكاكين مع مسئولي طائفة الحدادين لإجراء انتخابات، وصدق شيخ طائفة الحدادين على الفائز[٢٢].

جدول (٦ – ١)

كشوف التصويت لطائفة المساعدين في بولاق

	ثعلب صالح	أحمد حازم
العُمَد	١٧	١٨
المقدمون	٢٥	١٦
الأنفار	١٢٤	١٤٧
الإجمالي	١٦٦	١٨١

المصدر: دار الوثائق القومية المصرية، سجلات مجلس مدينة القاهرة.

ربما كان من مصلحة شيخ الطائفة إجراء الانتخابات في مركز الشرطة؛ لأن هذه الخطوة كانت تساعد على حمايته من الاعتراضات والطعون التالية. فعندما تقدم ١٢ عضوًا من طائفة بولاق بأن التوقيعات في انتخابات وكيل شيخ الطائفة لُفِّقت أو هي لأشخاص ليسوا أعضاء؛ أجرت الشرطة تحرياتها ووجدت أن الأعضاء أجروا الانتخابات وفق الشروط في مركز الشرطة. وعلى نحوٍ قاطع سجلوا أنه لا يمكن لاثني عشر فردًا تغيير قرار اتخذه مائتان(٢٣).

ويبدو أن أعضاء الطائفة كانوا يتمتعون بحرية كاملة في انتخابات قياداتهم، إلا أن الشقاقات الحزبية داخل الطائفة استدعت تدخلًا قويًا من الحكومة في بعض المناسبات. وأوضح مثال على بيان هذه النقطة يتضمن حالة السماسرة. فقد بحثت الحكومة حالة الإخوة شعت، شيوخ طائفة السماسرة أو الوسطاء بالإسكندرية، المتهمين بارتكاب عدد من الأعمال الجنائية. ونتيجة لذلك؛ قرَّر مجلس مدينة الإسكندرية أنه يجب طردهم من مناصبهم بالطائفة. إلا أنه في وقتٍ لاحق بصورةٍ ما قدم أعضاء الطائفة التماسات لوزير الداخلية يشكون من أن الإخوة شعت ما زالوا في مناصبهم. وبناء عليه؛ أجرى مكتب محافظ الإسكندرية التحريات اللازمة وقرَّر تنحية الإخوة شعث حتى تعلن الشرطة تقريرها النهائي. في الوقت نفسه، اضطرت الطائفة لاختيار شيخ مؤقت للطائفة؛ وبالتالي انقسم السماسرة إلى حزبين: أحدهما يريد أحمد علي والآخر يرفضه لأنه غير مناسب، قائلين إن ترشيحه يشكل جزءًا من مؤامرة لارتكاب أعمال منافية. وطلبوا من السلطات عمل التحريات عن سمعة أحمد علي من تجار الميناء، وهذا الحزب المعارض كان يساند رجلًا يسمى الناقة.

ودعا المسئولون تجار الميناء، الذين أنكروا أي معرفة لهم بأحمد علي، قائلين إن التوقيعات الممهورة لمساندته يبدو أنها لأعضاء من الخارج مثل الصاغة. أما تجار الميناء هؤلاء؛ فقد كانوا يؤازرون مرشحًا ثالثًا من عائلة شعت؛ وبالتالي فهو قريب شيوخ الطائفة المطرودين، بشرط ألا يكون له سجل لدى الشرطة. إلا أنهم ارتضوا قبول الناقة كخيار ثانٍ، عند هذه المرحلة احتجَّ أحمد علي وحزبه بأن تجار الميناء والمستورِدين ليس لهم حق الاختيار استنادًا على اشتراط مجلس مدينة الإسكندرية بأنه لا يحقُّ للمصدرين المساعدة في اختيار خليفة للإخوة شعت. وأرسلت السلطات نسخة من القرار، الذي ذكر صراحة أن اختيار شيخ الطائفة الجديد لا بدَّ أن يجري في مكاتب المحافظة بواسطة تجار التصدير، ونائب محافظ الميناء، وكبار أعضاء طائفة السماسرة.

أثناء عقد هذا الاجتماع، عبَّر هؤلاء المجتمعون عن تفضيلهم لمرشحٍ رابع. وأوضحت التحريات مع ذلك أنه مدَّعَى عليه بارتكاب جريمة سابقة، بما لا يؤهله لتولي المنصب. وهنا أصدرت مجموعة من المصدرين الأوروبيين المقيمين بالإسكندرية بيانًا قالوا فيه إنه نظرًا لأنهم سمعوا أن الطائفة تنوي اختيار شيخ لها، فإنهم يودون الإعراب عن ثقتهم في الناقة. خلال هذه الفترة أصاب اليأس والإحباط التجار من تسوية الأمر، حيث توقفت أعمالهم ومصالحهم لعدم وجود شيخ للطائفة. وقرر محافظ الإسكندرية أنه نظرًا لأن الشخص الذي نال أعلى الأصوات أحمد علي أثبت عدم كفاءته، وأن الثاني ممنوع عليه بحكم القانون تولي المنصب، ونظرًا لأن كبار أعضاء الطائفة والتجار ذكروا الناقة بالخير؛ فقد تقرر أن يكون هو شيخ الطائفة[٢٤].

هذه الحالة تبيِّن إلى أي مدى كان يمكن لجماعات من الخارج مثل تجار الاستيراد وحتى الأوروبيين أن يكون لهم صوت مباشر أو غير مباشر في اختيار شيخ طائفة السماسرة. علاوة على هذا، عندما عجز أعضاء الطائفة عن اتخاذ قرار، فإن الحكومة تصرَّفت هنا بوصفها مستبِدةً لا يُردّ لها أمر. ومع ذلك، يبدو أن الحكومة لم تقدِّم إطلاقًا أيَّ دليل حقيقي على عدم كفاءة أحمد علي من الوجهة الشرعية، وجاءت أقوى التحذيرات منه من تجار الاستيراد، الذين ليس لهم حق التصويت في المقام الأول. وغالبًا وبسبب منازعات ومشاكسات أعضاء الطوائف فقط ظلَّت سلطات الإسكندرية متمسكةً بحُكْم القانون. فقد تأخَّر المسئولون في عزل الإخوة شعت، وحاولوا إلحاق المستوردين بعملية التصويت التالية، في كلتا الحالتين متجاهلين قرار مجلس المدينة. لكن حينما أشاد أعضاء الطائفة بالقرار، أصبحوا قادرين على إجبار حاكم المدينة والشرطة على الخضوع له. في نهاية المطاف، أدى تعطيل العمل إلى إجبارهم على التوصل إلى تسوية. وأثبتت السياسة أنها لعبة باهظة التكاليف للسماسرة إذا ما داوموا على لعبها زمنًا طويلًا.

وتظهر الدولة فقط من آنٍ لآخر لتتدخل في الخيار الانتخابي فيما عدا الحالات التي ينقسم فيها أعضاء الطائفة بالتساوي تمامًا حول الاختيار وباتوا بحاجة إلى عنصرٍ خارجي ليقوم بعملية تضميد الكسور. مع ذلك، ففي الظروف غير العادية قد يتدخل مسئولو الدولة ضد رغبة الأعضاء عند انتخاب شيخ الطائفة، خاصة إذا راودهم شك في فساده أو خرقه للقانون. والطائفة المكونة من تجار عرب وسماسرة سودانيين وتتعامل في التمر هندي

وملح النطرون وغيرها من المنتجات السودانية كانت تضم ٢٨٧ عضوًا، وهذه الجماعة وجدت أنه من الأسهل أن تستفيد من تجارة العبيد، التي منعتها الحكومة المصرية رسميًا طبقًا للقانون في ١٨٥٤، وبذلت حكومة إسماعيل جهودًا لإيقاف هذه التجارة رغم اقتناع عديد من الأعيان المصريين بأن الشريعة الإسلامية تبيحها. في حقيقة الأمر، وفي أواخر السبعينيات اعتقلت الشرطة شيخ هذه الطائفة الموحدة وأودعته السجن متهمًا بتجارة الرقيق. ثم دعت لإجراء انتخابات جديدة. وفي مركز شرطة القاهرة حضر ١٧١ من أعضاء الطائفة، وأدلى ١١٧ عضوًا منهم بأصواتهم لصالح محمد أبو الدهب، و٥٤ عضوًا لصالح مرشح آخر هو أغا صالح. ولما قام محافظ القاهرة بتحليل قوائم التصويت اكتشف أن من بين فئتي الطائفة، أدلى أغلبية السودانيين بأصواتهم لمحمد أبو الدهب، من الجانب الآخر، فإن أغلب التجار العرب اختاروا أغا صالح كمنافسٍ له. واستند رئيس الشرطة إلى أن السماسرة السودانيين، الميالين إلى تجارة العبيد، قد يعودون إلى ممارستها إذا سُمِح لرجلهم أن يتولى منصب شيخ الطائفة؛ لذلك قام بتعيين أغا صالح، المفضَّل لدى التجار العرب الذين يقلون قليلًا عن النصف، شيخًا للطائفة الموحدة(٢٥).

وتكشف هذه الوثيقة، مثل الوثيقة الأخرى المتعلقة ببولاق التي نوقشت أعلاه، أن إجراء الاختيار في مركز الشرطة ينطوي على تصويتٍ حقيقي وليس مجرَّد إجماع مبهم؛ نظرًا لأن حاكم المدينة كان يحصل على تحليل تفصيلي لكشوف التصويت. فضلًا عن ذلك، فإن النسبة الكبيرة بين أعضاء الطائفة الذين صوتوا – الثلثان تقريبًا – تشير إلى وضعٍ ديمقراطي أفضل مما سبق

وافترضه المؤرخون. وتظهر النتيجة بشكلٍ قاطع أن عمال المياومة (الأنفار) قد صوتوا في هذه الانتخابات، رغم ما تمثله أصواتهم من ثقلٍ فإنه يبدو أنها تغيَّرت لحدّ ما في علاقتها بالظروف.

لم يقتصر الأمر على الطوائف، بل إن مؤسسات مماثلة مارست أيضًا هذه الإجراءات الانتخابية خلال السبعينيات وأوائل الثمانينيات. فقد أعلنت الغرفة التجارية بالأزبكية، التي تكوَّنت في أواخر ١٨٧٠، عن افتتاح نادٍ للتجار، وتعهدت الغرفة بنشر الأنباء التلغرافية والبيانات الحكومية يوميًا، خاصة تلك التي تؤثِّر على التجارة، وأن تخصَّص حجرة للقراءة مزودة بالصحف إضافة إلى حجرة لتناول القهوة وتبادل الأحاديث. أكثر من هذا، وعدت التجار بأنهم سينتخبون مجلس شورى من بين مشاهير الأعضاء[٢٦]. وكان بالقاهرة أيضًا لجنة هي (مجلس الحِسْبة) تتكون من مشاهير التجار يساعدون في تقرير الأسعار العادلة في المدينة. وورد في تقرير لوزارة الداخلية ما يلي:

> فيما يخص انتخاب عضوين لمجلس الحسبة: انعقد اجتماع من المستدعين من التجار وأعيان المدينة في مركز الشرطة، وقرروا انتخاب محمد بك العطار (سر تجار) العاصمة والحاج محمد الطيار بسبب إمكانياتهما، ويسري انتخابهما لمدة ستة شهور تبدأ من ٦ محرم ١٢٩٧، طبقًا لقانون المجلس[٢٧].

وهكذا كانت الروح الديمقراطية الظاهرية لانتخاب المسئولين لتولي المناصب متحققة على نطاقٍ واسع في المجتمع المصري، حتى في الأوقات التي

عُطِّل فيها مجلس النواب على يد الولاة المستبدين ورؤساء الوزارات. حتى إن البرجوازية الوطنية مارست هذه الانتخابات ربما في مناسبات أقل إثارة للدهشة مما يبدو على نطاق واسع بين الصنَّاع المهرة الأكثر تواضعًا.

لذلك؛ فإن الطوائف في الستينيات والسبعينيات أجرت انتخابات رسمية في مركز الشرطة كمكانٍ عام. وهذه الإجراءات تبيِّن درجة كبيرة من الالتزام بالرسميات والعقلانية؛ إذ في معظم الحالات، كانت الحكومة ببساطة تصدِّق على اختيار أعضاء الطائفة المؤهلين للتصويت، وهو ما يبيِّن تمتع الطوائف باستقلالية أكثر مما كان يُفترض عادة. وبطبيعة الحال، كانت الدولة تؤدي دورًا مهمًّا. واحتفظت السلطات بقوائم تفصيلية لشيوخ الطوائف وبعدد الرجال الذين تحت إمرتهم، المطلوبين للتسجيل وسداد ضمان للضرائب. ويصل تدخل الدولة لأقصى مداه عندما تنقسم الطائفة بدرجة سيئة تحول دون التوصُّل إلى فائزٍ واضح يظهر للعيان. وحاز المسئولون سلطات واسعة تتيح لهم تقرير ما تسفر عنه انتخابات ملتبسة، وكذلك استشارة جماعات من خارج الطائفة يمكن أن تتأثَّر بها، وحتى يمكنها تغيير نتيجة لا لبس فيها إذا ما اعتقدوا أنها قد تُسفر مستقبلًا عن خرق للقانون. ومع هذا، ففي هذه الأفعال عملت الدولة كحَكَم مباراة وقت الضرورة أكثر من كونها مستبدًا موجودًا في جميع الأوقات. في الواقع في حالة سنّاني السكاكين، فإن مبادرة تقدَّم بها أعضاء الطائفة أنفسهم جلبت للأضواء شيخ طائفة غير فعَّال والحاجة إلى انتخابات نزيهة. ويكْمُن داخل تركيب الطائفة ذاتها تمييز بين مختلف المستويات. فلم يقتصر إقرار خيار سناني السكاكين على الحكومة فقط، بل أيضًا بواسطة شيوخ

الطائفة الأم، طائفة الحدادين، التي يشكلون جزءًا منها. ويتحكم الشكل الهرمي للسلطة وعملية التصديق في روح الأعضاء الأساسيين في عمليات انتخاب بعضهم. ومع ذلك، فإن النتائج التفصيلية للانتخابات الباقية لنا في حالتي طائفتي سماسرة بولاق والتجار العرب السودانيين، توفر الدليل على المساواة النسبية في إجراءات الانتخابات. وتشير الممارسة الفعلية للتصويت بواسطة كل أعضاء طائفة تقريبًا إلى إجراءات أكثر ديمقراطيةً وروحًا شعبية عما أمكن تصوُّره حتى الآن بين الطوائف، فإن بعض أعضاء الطائفة الذين اجتمعوا على نماذج كهذه تنطوي بالتأكيد على مضامين لآرائهم المتشابهة حول السياسات والإجراءات القومية كذلك.

النزاعات بين مسئولي الطائفة والأنفار (عمال المياومة)

رغم أن الطوائف كانت تنتخب مسئوليها، عادة مع تدخلات طفيفة لأعضاء من الخارج؛ فإن العلاقة بين شيخ الطائفة والأعضاء أحيانًا ما كانت تسوء. وبحسب رؤية القنصل البريطاني المالطي بروج، الذي يتحدث العربية، لهذه العملية، فإنه بمجرَّد انتخاب شيخ الطائفة يصبح بمقدوره أن يتصرف كحاكم مطلق؛ إذ يقول:

> «الشيخ هو الحاكم الأعلى لطائفته: يعطي التصاريح للأعضاء، ويرشدهم إلى السبل التي ينبغي اتخاذها لتنفيذ الأعمال، ويقدِّم أجرًا ثابتًا للصنايعية كل حسب درجته، ويختار العمَّال اللازمين لتنفيذ الأعمال الحكومية، ويقبل الأعمال الخاصة بالأفراد

ويوزعها بين رجاله، ويجمع الرسوم وغيرها من أنواع الضرائب من أعضاء مهنته. باختصار، يتعامل مع الرجال الذين تحت إمرته بأفضل طريقة تتراءى له، من منطلق أنه حاكمٌ مطلق، رغم أنه رسميًا مسئول أمام الحكومة عن إدارته وجمهوره. وحسب نصائح العُمَد لدى أفراد من القطاع الخاص، يصبح لزامًا على المستخدم دفع رسوم تتراوح من ٥ إلى ١٠ قروش يوميًا (٦ – ١٢ بنسًا)، حتى ينتهي العمل، إلا أن هذا المعدل غير ثابت، أيًا ما كان عدد العمّال الذين يوفرهم»[٢٨].

ومحاولة شيخ الطائفة لتأكيد هذه الامتيازات العريضة أثارت نزاعات في بعض الأحيان مع أنفاره (عمال المياومة)، حيث كان يلجأ من حين لآخر للشكوى إلى الحكومة من رجاله الذين يخرقون قواعد الطائفة. وفي كثير من المرات، يتحسَّر أفراد الطائفة على اختيارهم إن وجدوا أن مسئوليهم يفرضون عليهم ضرائب مرتفعة، ويستولون خلسة على الفروق، أو ينخرطون في أعمال فساد يمكن أن تهدد المهن الممهَّدة والسَّلسة للطائفة. كيف كان يعالج الطرفان مثل هذه النزاعات؟ تضمن تقرير بورج أنه لم يكن أحد يتحدى سلطة شيخ الطائفة، غير أن الالتماسات تشي بشيء آخر.

في كثير من الأحيان كانت الالتماسات التي تصل إلى الحكومة المقدمة من عمال المياومة تجادل في كفاءة مسئوليهم. وكثيرًا ما نجحت محاولات هؤلاء العمال الساخطين الراغبين في إبعاد شيخ طائفتهم عن منصبه على الأقل بصورة مؤقتة في حال اتهامه بالاختلاس أو الاحتيال على الضرائب. وإذا ما

اتضح عدم كفايته يؤدي الأمر إلى إجراء تحقيق شكلي قد يسفر عن إقصاء المسئول عن الطائفة. وأحيانًا لا يكون حكم البراءة من هذه الاتهامات كافيًا لإعادة هذا المسئول لموقعه، خاصة إذا كانت ستنعقد انتخابات جديدة أثناء إجراء التحقيق معه[٢٩]. وغالبًا ما كان عمّال المياومة يتوصلون إلى المعلومات عن تورط رئيس طائفتهم في جرائم، ونادرًا ما كانوا يترددون في استخدامها إذا قرروا لأسباب خاصة بهم الانتقام لأنفسهم منه. على سبيل المثال، في عام ١٨٧٩ تقدم بعض الأعضاء الساخطين من طائفة الجزارين بشكوى من وقوع فضيحة اختلاس فحواها إسقاط ٩ آلاف رأس أغنام من التسجيل بالدفاتر أدَّت إلى صرف مسئولي الحكومة المتهمين من الخدمة بمجزر ذبح الماشية، إلا أن شيخ طائفة الجزارين لم يعاقَب رغم اشتراكه في الجريمة. وهنا سعى أعضاء الطائفة ليلصقوا ارتكاب جريمة مشهورة في ذلك الحين لشيخ طائفتهم من أجل توريطه مما يضفي على اتهامهم له وزنًا معينًا[٣٠].

غير أن هذا المسلك قد ينطوي على خديعةٍ وقدر من الخطورة إذا لم يكن لدى الأنفار دليل مؤكد في أيديهم؛ نظرًا لأن شيخ الطائفة كان يتحكَّم ويسيطر على موارد أكثر مما لديهم. وفي أغلب الأحيان كانت هذه الاتهامات تشكِّل جزءًا من صراع السلطة بين أجنحة الطائفة. فقد اشتكى بعض الحمالين من أن شيخ طائفتهم يقتطع نصف جنيه زيادة من كل واحد منهم عن الضرائب الحكومية المقررة. غير أن الشاكين لم يستطيعوا تقديم دليل لتأكيد اتهاماتهم في التحقيقات التي أعقبت ذلك. كما أن عمّالًا آخرين دافعوا بحماس عن شيخ طائفتهم، وكان لدى ذلك المدعي نفسه سجل بممارسة الأعمال غير القانونية وهو ما أوحى بعدم مصداقيته أمام المحقق العسكري[٣١].

إحدى المشاكل التي كانت تواجه عمّال المياومة في اتهاماتهم للمسئولين بزيادة الضرائب على أعضاء الطائفة، تكْمُن في احتمال تقديم شيوخ الطائفة لأجزاء من رواتب عمّالهم إلى السلطات المحلية. ولذلك؛ فإن أعضاء الطوائف الأكثر حنكة، مثل التجار، حاولوا إقامة دعاوٍ قضائية معقدة ضد المسئولين غير المرغوب فيهم آملين في كسب ودِّ كبار البيروقراطيين بوزارة الداخلية. على سبيل المثال، أقام خمسون تاجرًا مغربيًا بالإسكندرية دعوى فحواها بأنه رغم أن ضريبة طائفتهم، المقررة من المجلس الاستشاري للوالي، بلغت ٨٨٠ جنيهًا مصريًا، فإن شيخ طائفتهم حاسبهم على أساس أنها ٢٥٠٠ جنيه مصري. علاوة على ذلك، اكتشفوا بأن لديه سجلًا في الشرطة، وهو ما لم يكن لهم به علم عندما انتخبوه، مما يحظر عليه شرعًا العمل شيخًا لهذه الطائفة أو لأي طائفة أخرى(٣٢).

وقد اضطر محافظ الإسكندرية أن يردَّ على وزير الداخلية بشأن الالتماس، شارحًا حقائق القضية، وأقرَّ بأن السلطات وجدت أن علي منتصر، شيخ طائفة التجار المغاربة، قد أُدين باختلاس أموال أثناء عمله موظفًا كتابيًا بطائفة ناقلي الغلال. وقد صدرت ضده عقوبة بالسجن، ثم حصل على إفراج من خلال عفوٍ عام. ولم يحدث بعد ذلك أن قضى خلف القضبان أي فترة أخرى قط. أما بالنسبة إلى ضريبة الطائفة البالغة ٢٥٠٠ جنيه مصري، هذا التقدير الزائد ثلاثة أضعاف على الطائفة، فإنه يستند إلى قرار من حسن باشا راسم عندما كان محافظًا للإسكندرية وليس لقرار شيخ الطائفة. كذلك فقد احتجت طوائف أخرى على هذه الزيادة، لكنها كانت أمرًا معلومًا ومسجلًا في وزارة المالية وباقي الإدارات الحكومية.

لذلك؛ فإن اتهامات التجار المغاربة ضد ارتفاع الضرائب الباهظ كانت لتنال حظها فقط إذا ما كان مسموحًا بتوريط كبار المسئولين أيضًا. واتهام منتصر بأن سجله يتضمن عقوبة نالها تنطوي على قوة أكبر. رغم أن هذه السلسلة من الوثائق لا تكشف عن القرارات النهائية التي انتهت إليها وزارة الداخلية. ويبرهن الالتماس فقط على أن التجار أحسّوا بأن الضرائب المفروضة عليهم باهظة بصورة غير قانونية وأنهم نجحوا في الحصول على تقريرٍ بوليسي غامض والاستشهاد به ضد قائد لهم كانوا يرغبون في إقصائه. والجو المحيط الذي ساد السنوات الأخيرة لولاية إسماعيل، والتوترات التنظيمية التي نشأت عن ارتفاع الضرائب وأزمة الدين، التي تفوح من هذا الالتماس، لا بدَّ أنها تفسِّر كثيرًا من الاحتكاكات بين شيوخ الطوائف وأعضاء طوائفهم في السبعينيات.

تُظهِر إخفاقات الحمَّالين والتجار المغاربة أن الأعضاء كانوا بحاجة إلى كل قضية شرعية قوية وإلى الوحدة للتأثير في اتجاه تغيير مرغوب في قيادة طائفتهم. ويبدو أن أعضاء طائفة سماسرة الثياب ببولاق كانوا يقفون على أرضٍ أكثر صلابة عندما تقدموا بشكوى ضدّ وكيل شيخ الطائفة، حسنين سالم في ١٨٧٥، ادعوا بأنه نظرًا لكبر سنه البالغ ومرضه اللذين يحولان بينه وبين أداء واجبات منصبه، قد فوَّض آخر يتولى سلطاته. وذكروا أن الرجل العجوز في ذلك الحين قد اعتزل عمله من الناحية الواقعية وأنه يحاول أن يفرض اختياره الشخصي كخليفةٍ شرعي له حيث إن الرجل الجديد وكيل له. وطالبوا بإجراء انتخابات جديدة تعكس إرادة أعضاء الطائفة أنفسهم، مصرين على أن تعيين

خليفة له ليس من حقوق مسئول الطائفة. وعندما رأى سالم أن المتاعب تلوح في الأفق عاد إلى استئناف مهامه كوكيلٍ لشيخ الطائفة، رغم مشاكله الصحية، بدلًا من أن يتخلى عن سلطته وتُعقد انتخابات جديدة. لكن بعد عامين آخرين، في ١٨٧٧، حاول أن يعيد الكرّة، بتفويض سلطته لشخص آخر يدعى زايد، ابن وكيله السابق، فثار غضب أعضاء الطائفة، متهمين زايد بأنه لصٌّ وقاطع طريق وقدَّموا التماسًا لوزارة الداخلية يطالبون بانتخابات جديدة. وأجابت الوزارة بأنه ينبغي على الطائفة انتخاب شخصٍ جدير بالثقة. واجتمع أعضاء الطائفة ذوو الصلاحية واختاروا رجلًا اعتبروه صلبًا وعلى دراية. وأقرَّ شيخ طائفة تجار بولاق ورئيس السماسرة أن الرجل الجديد مناسب وأرسلوا كشوف الانتخابات إلى المحافظة مطالبين باعتماده في المنصب. وفي الوقت نفسه، وجدت الطائفة أن زايد نشر شائعة بأن محافظ المدينة سيعينه في هذا المنصب نكاية في الطائفة، التي أثارت حفيظته. وذكر الملتمسون أن مسألة التعيين تمَّت بناء على رغبات أعضاء الطائفة، وأن لا أحد منهم كان يريد زايد غير الجدير بالثقة. أكثر من هذا، أشاروا إلى أن وزارة الداخلية أصدرت فعليًا توجيهات بعدم استبقائه؛ لأنه اختِير رجلٌ موثوق به. وأنهوا التماسهم قائلين: «إن جنابكم الكريم ينبذ الغدر والاستبداد، ويحظر الإكراه»[٣٣].

لذلك؛ كان أعضاء الطوائف يشعرون أن من حقهم التعبير عن إرادتهم في انتخاب المسئولين عنهم. وقاوموا كلًا من تجاوزات مسئولي الطوائف المعارضين للتخلي عن سلطاتهم بسبب كبر السِّن أو المرض، واستبداد موظفي الحكومة الذين يصدقون على نتائج الانتخابات وبمقدورهم أحيانًا تغييرها.

وكان وصفهم لزايد بأنه قاطع طريق يعني أن سالمًا اختاره وكيلًا له من أجل بثِّ الرعب في صفوفهم، وهو مسعى باء بالفشل الذريع. ورأى السماسرة أن إجراء الانتخابات بمثابة الحصن ضد الاستبداد، واستطاعوا بمهارة توظيف الكلمات الملتبسة الغامضة في توصيل رأيهم. وتبيَّن حملتهم الأخيرة أن السبب الوحيد الممكن لتغيير نتيجة الانتخابات التي جرت حسب الأصول هو الاستبداد؛ حيث رفضوا ببراعةٍ ماكرة أن ينسبوه إلى الحاكم في ضوء شخصيته. وأن الوسيلة الوحيدة لتنفيذ هذا الانقلاب هي القهر، الذي نازعوا الحاكم صراحة في حق استخدامه.

لجأ مسئولو طوائف آخرون إلى تكتيكات مماثلة للحصول على السلطة، منازعين عمَّال المياومة حق المطالبة بها. وغالبًا ما وقف أعضاء الطائفة مؤيدين لما اعتقدوا أنه حقهم في اختيار قيادتهم الخاصة. ففي عام ١٨٧٦، تحدى أكثر من ١٣٠ قبَّاسًا بشاطئ بولاق وكلاء مشايخ طوائفهم الذين اختاروا وكلاء مؤقتين لهم[٣٤]. وقامت السلطات باعتقال مسئولي الطائفة هؤلاء بتهمة الفساد، وقدمتهم للمحاكمة، التي أدانتهم وصدرت ضدهم أحكام بالسجن بمدد متفاوتة. واستدعى ذلك من الطائفة اختيار وكلاء لتصريف الأمور أثناء تنفيذ المسئولين لفترة العقوبة. وجمعت الشرطة أعضاء الطائفة لإجراء انتخابات، اعتمدت الشرطة نتائجها. وفي وقت سابق أدَّى إبعاد شيخ الطائفة حسن عبده عبد الله إلى تقديم مناشدة ضد إقصائه من منصبه، وهي عملية استمرت لمدة عام ونصف العام، أثناء هذه الفترة واصل عمَّال المياومة في طائفته معارضته، واشتكى عمَّال الطائفة العاديون في التماسهم أن عبده عبد الله

قام سرًا باختيار الوكلاء المنتخبين ليحلوا محل المسئولين المسجونين، وأنهم يثيرون المشاكل للطائفة على أمل أن يجعلوا الحكومة تتدخل. ويتضح أن القيَّاسين ضمَّنوا اتهامهم أن الوكلاء سلكوا هذا الطريق عن عمد لإقناع الحكومة أن الطائفة في حاجة ماسَّة إلى شيخ الطائفة المطرود صاحب القبضة القوية. في نهاية الأمر، رفض محافظ القاهرة مناشدة عبده عبد الله، وعلى ذلك؛ فإن القيَّاسين نجوا على الأقل من هيمنة شيخ طائفة يزدرونه.

أظهر كل من السماسرة والقيَّاسين، في استئناف الشكاوى ضد قيادات طائفتهم، تصميمًا على التعبير عن رأيهم فيمن يتولى قيادتهم. ونجح كل منهم في خلع قادة الطائفة الذين لم يكونوا يريدونهم. ورفض السماسرة فرض «وكيل» عن طريق وكيل شيخ الطائفة العاجز المُقعد، ويبيِّن التماس القيَّاسين لوزارة الداخلية ضد وكلاء مسئولي الطائفة المسجونين أنه عندما كان الأعضاء العاديون يشعرون أن حقهم في اختيار قيادة الطائفة يتعرض للمراوغة، كانوا يُقْدمون على اتخاذ إجراءات تنطوي على تصميم، ويمضون في سبيلهم إلى خارج حدود الطائفة، إلى السلطات.

على أن شيخ الطائفة الذي يجد أن سلطته وعقوباته التي يفرضها لم تكن كافيةً على الأعضاء الذين يتقاضون أجرًا أعلى أو أقل مقابل خدماتهم كان يلجأ في النهاية إلى الدولة. وكما رأينا في الفصل الثاني، فإن شيخ طائفة عمَّال الحجارة والبلاط بالقاهرة ومعه كبار الأعضاء اشتكوا للسلطات في ١٨٧٣ من أن بعض عمَّال المياومة انتهكوا المبادئ التي وافقوا عليها في وقتٍ سابق بواسطة كل من شيخ طائفة الصنايعية والعمَّال العاديين، وأنهم يرفضون طاعة

واحترام شيوخ الطوائف، ويمتنعون عن دفع ضريبة الرسوم، ويبرمون عقودًا بأجورٍ زهيدة، إلا أنهم مع ذلك غالبًا ما يتركون العمل المتعاقد عليه دون استكماله[٣٥]. وشكاوى كهذه للدولة تبيّن، في حدّ ذاتها، أن شيخ الطائفة أحيانًا ما تواجهه صعوبات في تنفيذ أوامره لعمّال المياومة.

وكما ذكر بورج في تقريره، فإن علاقة شيخ الطائفة بالأعضاء غالبًا ما كانت علاقةً أبوية وأوتوقراطية. إلا أن سلطته كانت تقوم على حدودٍ واضحة، يتقبلها الأعضاء بالكاد كأمرٍ مطلق. وأحيانًا ما أثار مسئولو الطائفة سخط عمال المياومة لديهم، والذين في مواجهة المنافسة التي احتدمت بسبب النمو المتسارع للسكان والهجرة الأوروبية، واجهوا بثبات إغراء بيع قوة عملهم بأجور متدنية عن الأجور التي تفضلها الطائفة. وشكلت هذه القوى تهديدًا للنظام الداخلي للطائفة وحتى لمبرر وجودها. من الجانب الآخر، كان أعضاء الطائفة العاديون يشعرون أحيانًا بالإحباط من مسئولي الطائفة عندما كان هؤلاء يحاولون المراوغة حول الإجراءات العادية للانتخابات التي كانت تعطي قطاعًا عرضيًا واسعًا حرية تعبير الطائفة فيمن ينبغي أن يشغل المناصب بها. وصراع مجموعة من المسئولين، أحيانًا فاسدين، لاستعادة سلطتهم أمام عدم قناعة الأعضاء العاديين، يبدو أنه كان عملية ديناميكية لها طابع الدوام في تركيب الطائفة خلال هذه العقود. وكانت هذه الديناميكية تتطلب تحديدًا فعّالًا من جانب أعضاء الطائفة لتأكيد إرادتهم. وهو أمر يبدو أنهم كانوا يفعلونه على نحوٍ متكرر.

استطاع عمّال المياومة الرافضون والساعون إلى إزاحة المسئولين عنهم في

المثال الأخير توجيه مناشدة للدولة. وقد أدت سلطة الدولة في التصديق على انتخابات الطائفة، ونقص بند ثابت لخدمة مسئولي الطائفة، في أن تغدو هذه الطريقة في معارضة شاغلي المناصب طريقة فعَّالة وممكنة. وما إن يصبح بمقدورهم إقامة الدليل المادي على اتهامات من هذا النوع، حيث يتطلب الحديث العملي تعاون معظم عمَّال المياومة، تقوم السلطات بتقديم مسئول الطائفة للمحاكمة وإدانته وإيداعه السجن، وتعلن أنه ليس قانونيًا أن يتولى المنصب مجددًا، ليفسح هذا الإبعاد بالتالي الطريق أمام انتخابات جديدة، رغم أن عمليات الاستئناف القضائية المتضمَّنة للمسئول المطرود يمكنها أن تؤخِّر كثيرًا تنصيب قيادة جديدة أصيلة. وقد فشلت كثير من محاولات عزل شاغلي المناصب، بطبيعة الحال، سواء بسبب أن معظمها كان يتقدَّم بها عدد قليل من الأعضاء المظلومين وتقوم على أسسٍ تافهة أو لا وجود لها، أو بسبب أن هذه المساعي كانت تتطلَّب تبني مصالح راسخة. ومع ذلك، فإن عمَّال المياومة الذين تكررت معارضاتهم لإقالة قياداتهم في الستينيات والسبعينيات على الأقل يظهرون قناعة بأنه ينبغي عليهم أن يكونوا قادرين على التعبير عن إرادتهم السياسية داخل الجهاز الإداري للطائفة، حتى إنهم كانوا يبلغون محافظة القاهرة أن القانون يحظر عليها استخدام امتياز فرض شيخ طائفة عليهم. هذا التقليد الجنيني غير المتوقع ربما يساعدنا على توضيح دعم كثيرٍ من رجال الطوائف لثورة عرابي؛ حيث عارض المصريون القيادة الحاكمة للبلاد باعتبارها مستبدةً تشيع الفساد بالبلاد وضعيفة وواهية عندما تتعامل مع الأجانب. ولنتحول الآن إلى مسألة العلاقات داخل الجماعة، التي ربما من

جديد، تعيننا على فهم النماذج الشعبية للصراع الاجتماعي ودور السلطة الوسطى.

النزاعات حول نطاق السلطة

نظرًا لأن عمل الدولة يستلزم كلًا من تسوية الصراع الداخلي ورسم الحدود مع الجماعات الخارجية؛ لذلك فإن العملية المتنامية في وظائف الطائفة يُحتم عليها حلّ الصراعات الناشبة حول نطاق السلطة. وجد عمّال المياومة أنفسهم أحيانًا مُدْرَجين ضمن أحد مستويات طائفةٍ على نحوٍ يشعرون معه أنهم غرباء عن المكان أو خاضعون للاستغلال. وقد يتصادف أن تنشأ طائفتان متشابهتان في المكان نفسه، ويدعي شيخا الطائفتين المتنافسان أن كلًا منهما صاحب السلطة الكاملة. وغالبًا ما يكون للطائفة الأكبر فروع تابعة لها؛ بعضها يطرح عطاءات ليكون معترفًا بها كطوائف مستقلة. وكتب بورج أن شيخ الطائفة كان يساعده وكيل ونواب يتراوح عددهم من اثنين إلى أربعة مساعدين حسب حجم الطائفة(٣٦). وغالبا ما يوضع نائب شيخ الطائفة على أحد فروعها، التي يمارس أعضاؤها عملًا يختلف قليلًا عن الطائفة الرئيسة. ويمكن لهذا الفرع في ظل شروط معينة أن يصبح مستقلًا. وفي جميع هذه النزاعات التي تنشب بين الطوائف كان طموح مسئولي الطائفة يلعب دورًا هامًا، لكن رغبات شيوخ الطوائف وعمّال المياومة كانت تؤدي الأمر نفسه.

كان نطاق سلطة الطوائف يتحقق بوسائل مختلفة، فقد كانت بعض الطوائف تعمل في حيٍ معين فقط من أحياء المدينة، بينما بعضها الآخر يعمل

على امتداد المدينة ككل. وديناميكيات عمل الانشقاق والوحدة أثارت فضول باير، رغم عدم قدرته على تقديم إجابات؛ فيقول: «إذا نحن فصَّلنا تواريخ الطوائف المختلفة، سيكون مثيرًا محاولة اكتشاف ما الذي كان يحدد تفرُّع مهن وأعمال معينة إلى طوائف منفصلة أو بقاءها متحدة تحت إمرة شيخٍ مشترك، عندما يتوزع الأعضاء على مناطق مختلفة من المدينة»[٣٧].

بطبيعة الحال مازلنا نفتقر إلى التواريخ التفصيلية، لكن على الأقل سوف نحاول تقديم بعض الإجابات فيما يلي. وهنا يكفي أن نلاحظ أن بعض الطوائف، مثل العربجية والخبازين، كان لهم تنظيم طائفي موحَّد على نطاق القاهرة كما هو مبيَّن في الجدول (٢ – ٦). وفي هذه الحالات، كان الأعضاء ينتخبون نائبًا لشيخ الطائفة في كل حي من أحياء المدينة[٣٨]. وبطبيعة الحال، فإن هذا التنظيم الموحَّد في أرجاء منطقة مدينية كبيرة أيضًا يشهد على القدرة التنظيمية للطوائف ومقدرتها على تعبئة الموارد السياسية في أوقات الأزمات.

كانت النزاعات تثور بين مسئولي الطائفة حول قضايا نطاق السلطة عندما تترك السلطات نفسها هذه الأمور غامضة وغير محددة. وعلى أية حال،لم يكن هذا وضعًا شائعًا؛ وبالتالي كانت تعود إلى الطوائف ذاتها لتسوية مسببات النزاع، وإذا ما فشلوا في حله كانوا يطلبون وساطة الدولة. وقد حدثت نزاعات على هذه الشاكلة بين مسئولي طائفة الهجانة في مدينة طنطا بالدلتا. نظرًا لازدياد معدل السرقات بطنطا في عام ١٨٧٥؛ كتب محافظ إقليم الغربية إلى مدير أمن القاهرة طالبًا منه إرسال نوبيين على أن يرأسهم شيخ طائفة موثوق به لاستعادة النظام والأمن بالمدينة. وكان علي عثمان هو شيخ طائفة

الهجانة التي أُرسلت لمنع تكرار السرقات هو ورجاله. ومع ذلك وقع شيخ الطائفة في مشكلة، عندما اكتشف وجود بعض النوبيين هناك فعلًا يحتلون مواقعهم كحراس في الأسواق ومواقع العمل، وأمام البيوت الخاصة للمواطنين الأغنياء والأوروبيين. وقال الشيخ علي إنه لا يعرف ما إذا كان هؤلاء الرجال يدفعون ضرائب الطائفة أم لا. ووجد أنه من الحكمة أن يأخذ منهم ودائع ضمان مقابل قيامهم بحفظ الأمن، خشية أن يعتبروا أنه كان شيخ طائفة النوبيين المسئول عنهم فيما بعد. وقد كان معلومًا أن الحراس المؤجرين من طنطا ينتمون إلى طائفة لها شيخ، ويدفعون ضرائب ثابتة، وكان رئيسهم، الشيخ يوسف، يعمل موظفًا بالحكومة في مكتب الأوقاف الدينية بالمدينة. وعندما حاول الوافد الجديد، الشيخ علي، أن يحسب نسبة الضريبة على حراس طنطا، أبلغته الشرطة أنه يتوجَّب عليهم تقديم هذه البيانات فقط إلى شيخ طائفتهم الشيخ يوسف(٣٩).

تطوَّر الصراع على السلطة بين الرجلين، حيث أعلن كل منهما أنه شيخ الطائفة. وأقر الاثنان ومعهما السلطات أن طنطا ليست بالمدينة الكبيرة حتى يكون لها شيخان. وهو وضع قد يتسبَّب في إثارة قلاقل بين رجالهم المسلحين. وكانت السلطات المحلية قد أقرت أن يتولى الشيخ يوسف منصب شيخ الطائفة لمدة عشر سنوات، محتفظة بالتأمين الخاص به في مكتب دار المحفوظات العامة نظير حفظه للأمن، ووجه اتهامه للشيخ علي، مثير المشاكل، أنه قام بتشغيل حراسه ليسلبه مصدر رزقه. وكانت سلطة الشيخ علي تعتمد على أنه يتولى رئاسة أربعين رجلًا موفدين من القاهرة. وكان قد دفع التأمين

هناك نظير عمله الأمني وحصل على تصديقٍ بذلك من شيخ طائفة القاهرة. وأقرَّ كل المعنيين بالأمر أنه يتعين على شيخ الطائفة بالقاهرة أن يسوي المشكلة. وعندما كتب إليه محافظ الغربية، أجاب أنه طالما أن الشيخ يوسف يؤدي واجبات منصبه يصبح بالتالي هو المتولي لمنصب شيخ طائفة حراس طنطا المؤجرين. لذلك؛ أوصى المحافظ بوضع جميع الحراس تحت إمرة الشيخ يوسف. واعترض الشيخ علي في عريضته على هذا القرار، مصرًا على أنه إذا كان منافسه ينتوي أن يتولى رئاسة جميع الحراس يتعيَّن عليه زيادة التأمين نظير حفظه الأمن ويدفع أجورهم جميعًا. علاوة على هذا، أشار علي أنه إذا كان الشيخ يوسف يؤدي وظيفته على خير وجهٍ، فإنه لم يكن ضروريًا استدعاء أفراد آخرين من القاهرة لحفظ النظام. وفي النهاية، قال إنه شيخ طائفة غير كفؤ ويحاول أيضًا الاحتفاظ بوظيفة مكتبية في مكتب التبرعات الخيرية، فإذا وقعت جرائم سرقة، هل سيترك مكتبه ليتعقب مرتكبيها؟

شبَّ النزاع بين شيخي الطائفتين حول عدد من الأمور التي يكتنفها الغموض. فالسلطات في القاهرة بإرسالها للحراس الجدد، أوفدت معهم شيخ طائفتهم الخاصة الذي لا يفهم كثيرًا في أحوال الأقاليم، بدلًا من إلحاقهم بالتنظيمات المحلية منذ البداية. وكان مثيرو القلاقل من المدينة الكبيرة يتعاملون مع زملائهم في طنطا بازدراء واضح وينظر قائدهم إلى شيخ طائفة طنطا كموظفٍ مكتبي هزلي. وهذه المشاعر تشير إلى إمكانية اندلاع نزاعات أوسع مدى بين مسئولي الطائفة المتفرغين للعمل وأولئك الذين يخلطون وظيفة بأخرى، وغالبًا ما يكونوا من الموظفين ذوي الياقات البيضاء.

جدول (٦ – ٢)

أحياء إقامة العربجية بالمدينة الموقعين على التماس الطائفة

الحي	العدد
بولاق	٣١
الأزبكية	٢٧
الجمالية	١٧
المنشية	٦
درب سعادة	٥
سوق مسكة	٤
مصر القديمة	١

المصدر: دار الوثائق القومية نظارة الداخلية، مكاتبات، عربي، محفظة ١٤، عرضحال توقيعات العربجية، بتاريخ ٢٩ ذو الحجة ١٢٩١/ ٨ يناير ١٨٧٥.

لم تنشأ جميع النزاعات بين الطوائف نتيجة تنافس مسئولي الطائفة فقط، بل كان العمّال العاديون أنفسهم ينزعون أحيانًا إلى تغيير الانتماءات التنظيمية. فعندما يوجد شيخ طائفة أساسي يزعم أن من حقه أن يمدَّ سلطته على طائفة فرعية، ويتمكن من إقناع الدولة بشرعية مطلبه، كان غالبًا ما يجد عمّالًا يؤيدونه في مسعاه. إلى أي درجة من الحماس كان يستجيب بها العمّال العاديون لهذه المهمة؟ توضح إحدى العرائض أنهم لم يكونوا يذعنون دائمًا بسهولة لتنظيم الطائفة الذي وضع أسسه البيروقراطيون وشيوخ الطوائف. فقد احتجَّ

واحد وتسعون من سائقي العربات (العربجية) في أوائل ١٨٧٥ لأنهم لا يرغبون في البقاء تحت سلطة شيخ طائفة الجمَّالين. وقالوا إن هذا الرجل فَرَضَ بصورةٍ مستبدة على الجمالين أن يبيعوا دوابهم، وذلك حتى يضطروا إلى التعود على استخدام عربات الكارو لتصبح حرفتهم. وخشى العربجية من مصير مشابه ينتظرهم على يديه، وأرادوا أن يتولى رجل منهم هو أحمد محمد منصب شيخ الطائفة. وحذروا من أن هذا الجمَّال ما زال يعتزم إدخالهم تحت قيادته وتحويلهم إلى مجرد عبيد. ووجه أحمد محمد اتهامات مماثلة لقائد الجمَّالين، مفادها أنه يجبر رجاله على بيع مواشيهم. إلا أن السلطات من جانبها رفضت ترشيح أحمد محمد بسبب سجله لدى الشرطة. ويظهر التماس سائقي عربات الكارو (العربجية) الرعب الوشيك الذي قد يشعر به العاملون إذا ما أصبح شيخ الطائفة رجلًا معاديًا لمصالحهم الاقتصادية. في ظل هذه الظروف ذهبوا إلى تشبيه أنفسهم بالعبيد - وليس هذا من قبيل المجاز العقيم في مجتمع ما زال يمارس على نطاق محدود بيع وشراء البشر. وخلاصة القول إنه في ظل ظروف معينة كان الأعضاء العاديون بالطائفة يتقدمون بطلب للتأثير على الدولة في رسم حدود الطائفة بواسطة التهييج والمناشدة بأشد الوسائل احتمالًا.

كما لاحظنا، غالبًا ما كانت الطائفة تضم عددًا من الطوائف الفرعية، لكل منها وكيل لشيخ الطائفة، يندرج تحت سلطة شيخ طائفة رئيس[1]. وعندما ينمو عدد أفراد الطائفة الفرعية، أو تصبح أكثر تخصصًا، كانت ترغب في الانفصال وتكوين طائفة مستقلة لها شيخ مستقل. وهذا التغيُّر كان يواجه عادة بمقاومة من الطائفة الأم؛ نظرًا لأنها كانت تؤثر سلبًا على ثروتها

وسلطتها. وشيخ طائفة العقَّادين، المختصة بصناعة المنسوجات الحريرية، وشرائط الزينة والجوارب، الذي كان يفرض سلطته العامة على العمَّال المماثلين الذين يستعملون خامات أقل جودة بالإضافة للحبَّاكين من مختلف الأنواع، حاول أن يمنع انفصال الطائفة الفرعية للعقَّادين الذين يستخدمون خامات أخرى بدلًا من الحرير في صناعة الشرائط والأزرار والجوارب. وقام هو وكلاؤه ومعهم أعضاء آخرون من الطائفة عددهم تسعة وأربعون شخصًا بإرسال التماس لمنع الاعتراف بالطائفة الجديدة[٤٣]. مع ذلك، غالبًا ما كان المسئولون لا يبدون تعاطفًا مع هذه الاعتراضات. ففي أثناء فترة تولي محمود سامي البارودي لمنصب مدير أمن القاهرة، في أواخر السبعينيات، لم يعترض المسئولون على أي طائفة فرعية تريد الانفصال وتكوين طائفتها الخاصة. كمثال على ذلك أن شيخ الطائفة الفرعية للمستوردين، وكان في الثمانين من عمره، أبدى رغبته في أن يستقيل، وفحص البارودي في سجلات الطائفة فلم يجد أي تسجيل لاسم هذه الطائفة أو لشيخها. فقام باستدعاء شيخ طائفة تجار الحرير الذي أكَّد له أن هؤلاء المستوردين يشكلون طائفة فرعية تحت قيادته، وأنهم دائمًا ما يتصرفون بشكلٍ مستقل. وبمراجعة المجلس البلدي لمدينة القاهرة أوضح أن الرئيس القديم بوصفه وكيلًا لشيخ الطائفة مسئول عن ضرائب الطائفة الفرعية. وقررت الشرطة الدعوة لإجراء انتخابات، إلا أن أعضاء الطائفة أجابوا أنهم طائفة تتمتع بالاستقلال ويريدون تنصيب السيد عبد القادر بدوي شيخًا مستقلًا لطائفتهم؛ فهو رجل مستقيم، ولا يتناول الخمر وليس له سجل في الشرطة وأثبت كفاءته كما أنه قادر على سداد المطلوب

منه كضمان مالي. وعلى أساس هذا الخيار نالت الطائفة استقلالها[٤٣]. حتى إن المسئولين فيما بعد اتخذوا من هذا القرار سابقة، عندما عبرت طائفة فرعية عن رغبتها في الانفصال عن تجار السلع الخزفية (الصيني)؛ لأن عددهم قد بلغ خمسة وستين فردًا. وسمحوا لهم بتشكيل طائفة مستقلة. على الجانب الآخر، قاومت السلطات الاعتراف بطوائف إذا كانت تتكون فقط من حفنة من الأعضاء. أيضًا، في بعض الحالات فإن شيخ الطائفة الذي كان مهيمنًا في السابق بما معه من مؤيدين كان يقاوم بضراوة عمليات الانفصال، شاعرًا بأن ذلك قد يقلِّل من قوته وسلطاته[٤٤].

غالبًا ما كانت تندلع النزاعات حول نطاق السلطة عندما تخشى طائفة فرعية أن يلجأ شيخ الطائفة، انطلاقًا من دوافع شخصية أو تنظيمية، إلى تبني سياسات معادية لمواقعهم وأنشطتهم الاقتصادية الخاصة. ويقدم أندريه ريمون الدليل على أن طوائف القرن الثامن عشر كانت تمارس أوضاعًا طبقية محدودة على أساس الثروة، حتى إن شيوخ الطوائف على الإجمال خلفوا تقريبًا نفس حجم الملكيات المماثل لباقي الأعضاء[٤٥]. لكن ربما كان لازدهار القطن وغيره من التغيرات الاقتصادية في ستينيات وسبعينيات القرن التاسع عشر أثره في البدء في تغيير كل ذلك. فقد بدأ الأثرياء من المصريين المسلمين الاتجاه إلى تملُّك الأراضي أو العمل بالمكاتب الحكومية في هذه الفترة، حيث وجدنا أن شيخ طائفة الحرس المؤجرين في طنطا يعمل في مكتب للأوقاف وفي الوقت نفسه يزاول مسئوليات الطائفة. كما يتضح أن شيخ طائفة الجمَّالين كان يتمتع بوضعٍ اقتصادي أفضل من أعضاء طائفته مبسوطي اليد. وهذا التمايز الطبقي

داخل الطائفة، رغم اختلافه البيّن عن الظاهرة الأوروبية في التحول للبرجوازية لدى القيادات العليا للطائفة، يظهر كأحد مصادر التوترات التي أثارت محاولات الانفصال. وفي حالات كثيرة تسنى لطوائف فرعية أن تبتعد لتشكِّل طوائفها المستقلة الخاصة بكامل إرادتها. لكن إذا كان ذلك سيتعارض مع مصالح كبار المسئولين كانوا يضعون العراقيل في طريقها. في مرات أخرى ينشب النزاع عندما تكون الحدود الدقيقة للسلطة تُرسم بضبابية. وعلى أية حال، فقد كانت مبادرات إعادة هيكلة قيادات الطوائف هذه تأتي إما من مسئولي الطائفة أو من الأعضاء أنفسهم، أكثر مما تأتي بصورةٍ أساسية من الحكومة.

إذا وضعنا في اعتبارنا هذه الإجراءات التي تتخذها الطوائف باعتبارها نموذجًا يمكن للأعضاء اختزانه في أذهانهم عند التفكير في المجتمع والدولة؛ فإن التساؤل الإجمالي عن قدرة طائفةٍ فرعية على أن تنسحب وتؤكد على استقلاليتها يتخذ أهمية خاصة. والخوف الذي أحسَّ به العربجية من وضعهم تحت سلطة شيخ طائفة الجمَّالين الجشع الذي أحال رجاله إلى الفقر المدقع من الضرائب الباهظة التي فرضها عليهم، لا بدَّ أنه توازى مع رعبهم من الضرائب القاسية لأقصى حدّ التي أمر بتحصيلها الخديوي إسماعيل. وقد استطاعت كثير من الطوائف الفرعية أن تنال استقلالها ببساطة من خلال تصميمها على الاعتراف بها. إلى أي مدى شاركت الطوائف في ثورة عرابي في جانب الثوريين الذين يمثلون وضعًا مستقلًا عن نظام الدولة الذي فرض عليهم ضرائب تفوق الاحتمال دامت عقدين من الزمان؟ هل كانوا، في

اتخاذهم جانب عرابي ضد الخديوي توفيق، يعبرون عن تفضيلهم لأن يندرجوا تحت سلطة «قائد» معيَّن أو آخر؟

النزعة العرقية

أبرزت ثورة عرابي بأقصى حيوية تساؤلات حول الهويات العرقية وتأثيرها على وظائف الدولة؛ فصغار الضباط والفيالق في الجيش المصري الذين ساندوا الثورة غالبًا ما كانوا يشكون من سد السبل أمامهم وسلب حقوقهم على أيدي العثمانيين والشراكسة الذين احتكروا المناصب العليا بالجيش. وحالما اتخذت القوى الأوروبية صراحة جانب ترسيخ الهيمنة العثمانية الشركسية، ساءت علاقات المصريين بالأوروبيين، ووصلت إلى أدنى درجة أثناء اضطرابات الإسكندرية في ١١ يونيو ١٨٨٢، حين وقع صدام عنيف بين العمال المصريين والحرفيين من جانب مع آلاف الأوروبيين العاملين بالثغر. ويبدو أن عرابي قام ببثِّ روح الوطنية المصرية؛ لأنه - سياسيًا - كان شخصية تتسم بالنزعة الوطنية، رغم ممانعة المصريين للتخلي عن خلافة السلطان العثماني. على أن الظهور المفاجئ للسياسات العرقية على مسرح الأحداث خلال ثورة عرابي، كان صورةً خادعة، نابعة من جهلنا بالتاريخ الاجتماعي لهذه الفترة. وسوف أوضِّح في الفصل السابع فيما بعد أن الصراعات بين الطبقة العاملة المصرية والأوروبيين عمومًا حدثت في الستينيات والسبعينيات، مع هجرة عشرات الألوف من اليونانيين والإيطاليين، وإن الانغلاق الاجتماعي يقوم على أسسٍ عرقية ودينية في أي

مجتمع مركب، كما أنه غالبًا ما يستطيع أن يحقق درجة من الأهمية تفوق الاختلافات الاقتصادية بين الطبقات. هل بمقدورنا أن نرى مزيدًا من الدلائل على الأهمية المسبقة للتقسيمات العرقية في سياسات الطوائف؟

تنطوي مسألة العرقية والطوائف على قضايا مثيرة للجدل. يؤكد باير بصورة أساسية على أن التصنيفات الدينية المتباينة ولَّدت دون استثناء طوائف مختلفة متعددة حتى داخل المهنة نفسها. واستخلص من ذلك أن السبب الأساسي لهذه التقسيمات كان لاعتبارات إدارية ومالية للحكومة. أما أندريه ريمون، من الجانب الآخر، فقد وجد أن طوائف القرن الثامن عشر في أغلبها الأعمِّ كانت تضم أعضاء لهم ديانات مختلفة، وأنه حتى الطوائف اليهودية والمسيحية كان لها شيخ طائفة مسلم يتولى قيادتها. وفي فترة لاحقة، توصَّل باير إلى نتائج ريمون لكن بحذر، مشيرًا إلى نقص البيانات الإحصائية، قائلًا إنه سواء أراد الباحث أن ينظر إلى الطوائف باعتبارها غالبًا مقصورة على ذوي الدِّين الواحد مع خليط محدود، أو أنها خليط في أغلبها مع تمايزٍ ديني محدود، فإن ذلك ببساطة يحتاج إلى تأكيد. كما أنه واصل اعتقاده بأن الطوائف المقتصرة على المسيحيين والمسلمين شاع نموها بدرجة كبيرة في القرن التاسع عشر؛ نظرًا لتحسُّن الوضع الاقتصادي للمسيحيين[٤٧]. وعرائض الطوائف المقدمة إلى وزارة الداخلية، التي بطبيعة الحال، لا تستطيع بذاتها وفي ذاتها أن تسوي مسألة إلى أي مدى كان اختلاط الأديان والأجناس بالطوائف، إلا أنها يمكن أن تساعد في معرفة ما إذا كانت التقسيمات العرقية داخل مهنةٍ معيَّنة ترجع حقيقة إلى أولويات إدارية حكومية، يمكنها أن توضح الأهمية التي كان يوليها أعضاء الطوائف للتقسيمات العرقية.

في عام ١٨٧١، أدت الاختلافات العرقية بتسعة وسبعين نوبيًا وسودانيًا من العربجية للاحتجاج على استمرار إدراجهم في الطائفة العامة حيث كتبوا:

«نريد أن نقول إننا لا نحصل على أي راحة من شيخ طائفة العربجية الحالي. وبناء عليه؛ فإننا مع عدم تجاوز حدود الأدب في التخاطب مع جنابكم، نأمل في إصدار أمر للدوائر المعنيَّة من أجل أن ننفصل ويصبح لنا شيخ طائفة خاص بنا؛ نظرًا لأنه لا راحة لأشخاص من جنسنا ولا وئام بيننا وبين شيخ الطائفة السابق ذكره. علاوة على ذلك، كدليل مسبق على عدم الانسجام هذا ما حدث بالإسكندرية، حيث حصل أبناء العرب على شيخ طائفة خاصة بهم، على حين أُعطِي النوبيون شيخ طائفة مستقل، كوسيلة لتجنب المصاعب المنهكة. ومن أحب الأمور لفخامتكم هو إراحة الرجالة ومنع الاستبداد، وهي من بين شئون العدالة»(٤٨).

ينبغي ملاحظة أن العمال بأنفسهم اقترحوا تنظيم طائفة منفصلة للأشخاص الذين يمارسون المهنة نفسها، الذين كانوا في السابق في الطائفة نفسها، على أساس الانتماء العرقي لشيخ طائفتهم. وجاء ردُّ فعل العربجية النوبيين للمعاملة السيئة في صورة انغلاقٍ اجتماعي طوعي بينما يسعون إلى تحويل أنفسهم من جزء من الخاضعين للعمال المصريين في المراتب الدنيا إلى منافسين لهم في طائفة منفصلة. واضطرت الحكومة، بصرف النظر عن مباشرة ترتيبات كهذه لأسباب إدارية، خاضعة للضغوط إلى الاعتراف بها استشهادًا بالمظالم والوقائع السابقة.

ثمة صراع مشابه حدث بالإسكندرية أغرى الحراس الخصوصيين ضد جماعة من منطقة أخرى. فقد حصل أحد الشيوخ، وهو عبد العزيز شيخ طائفة جميع الصعايدة بالإسكندرية، على السلطة على جميع الحراس أيضًا. واحتجَّ الحراس بأنه يسيء معاملتهم ومن ثمَّ ينهبهم وأن تنصيبه عليهم «لم يثمر شيئًا لطائفة الحراس». أكثر من هذا، أنهم لا يريدونه أبدًا على رأسهم؛ نظرًا لأنه خدم كشيخ طائفة الصعايدة، وهي جماعة تضم داخلها خدم البيوت والبوابين المرتشين، وجرسونات المطاعم(٤٩).

ويفتخر الحراس، وهم في غالبيتهم من النوبيين المؤكدين، بأنهم يوفرون الأمن للمدينة ويشعرون بانحطاط قدرهم بسبب تجميعهم مع الطوائف الدونية تحت إمرة رجل كانوا يشعرون أنه شخصٌ غير مسئول.

ولقد صنَّف المؤلفون الذين كتبوا عن الطوائف المصرية من العصر العثماني فصاعدًا بشكل عام الطوائف على حسب الحالة الاجتماعية، اعتمادًا على الدخل ومدى مشقة العمل(٥٠). لكننا هنا أمام دلائل واضحة على أن الحالة الاجتماعية والعرقية أحيانًا ما تتداخلان. فقد اعترض الحراس النوبيون على تصنيفهم مع أشخاص من أسيوط وجرجا حيث نظروا إلى مِهنهم باعتبارها إما تليق بالعبيد أو لا تتسِم بالأمانة. زِد على هذا، فقد كانوا يخشون من شيخ طائفة معنيّ أساسًا بهذه الجماعات ألا يكون عادلًا معهم وقد يتجاهل رعاية مصالحهم.

كذلك قد يشكل الدين أساسًا لتخصص الطائفة، ويمكن أن يثير صراعًا بين الطوائف؛ نظرًا لأن المسيحيين الأقباط في مصر يتزوجون فيما بينهم، فهناك أسس للنظر إليهم باعتبارهم جماعةً عرقية إضافة إلى كونهم جاليةً دينية.

والالتماس الوحيد الصادر عن الشئون القبطية في هذه الفترة يروم إصلاح وضعٍ نشأ لاعتبارات دينية نوعية. فقد تقدمت طائفة التجار الأقباط بالمنيا بشكوى من تحديد يوم السوق العام للمدينة في يوم الأحد. ونظرًا لواجباتهم الأخرى وشعائرهم الدينية في ذلك اليوم؛ فإنهم لا يستطيعون بيع بضائعهم؛ لذلك أراد التجار الأقباط تغيير هذا اليوم. واستطاع محافظ الإقليم أن يحلّ هذا النزاع ببساطة بالاستجابة للطلب، وأمر بتغييره إلى يوم الاثنين(٥١).

جدول (٦ – ٣)

نوع الإسكافي	العدد	قيمة الضريبة عام ١٨٧٩
أفرنجي	١٣٧	١٣.٥٠٠ قرشًا
بلدي	٨١	٦.٥٥٥ قرشًا
الإجمالي	٢١٨	٢٠.٠٥٥ قرشًا

المصدر: وزارة الداخلية، الطبعة العربية، محفظة ٣٤.

لعب الدين دورًا واضحًا في انفصال بعض الطوائف، مع أن الوثائق لم تشِر صراحة إلى هذا الموضوع. على سبيل المثال، حتى عام ١٨٧٩، فإن الـ ٢١٨ إسكافيًا بحي الأزبكية الأنيق كانوا يعملون من خلال تنظيمٍ طائفي وحيد (انظر الجدول ٦ – ٣). ومع ذلك، كانوا يتألفون من جماعتين متمايزتين: الإسكافيون الأجانب القادمون حديثًا (الفرنجة)، وأبناء البلد الأكثر عراقة (البلدي). وحي الأزبكية مجاورة عريقة أعاد إسماعيل بناءها كان يتوافر بها قدر عادل من العمل لمن يصنعون أحذية ونعالًا على الطرز الأوروبية. ويبدو

أن الإسكافيين الأوروبيين كانوا مسيحيين أساسًا، ومن المحتمل أن كان بينهم مهاجرون شوام وأرمن. بينما الإسكافيون المحليون يبدو أنهم في أغلبهم من المسلمين. استهلَّ الإسكافيون الأجانب الاحتجاج بأن شيخ الطائفة عبد الرحيم (وهو اسم مسلم) كان يسيء معاملتهم ويريدون إقالته من منصبه. فيما بعد، قرَّر الإسكافيون الأجانب الانسحاب وتكوين طائفة خاصة بهم. ونظرًا لأنهم كانوا يشكلون ٦٣٪ من إجمالي عدد أعضاء الطائفة البالغ ٢١٨ إسكافيًا ويدفعون ٦٧٪ من قيمة الضرائب المقررة؛ لذلك لم يكن أمام الحكومة أي سبب جوهري يعوق تكوينهم لطائفة منفصلة. وأجروا انتخابات رسمية، اختاروا خلالها سليمان جرجس شيخًا لطائفتهم. ودفع الأخير رسوم الضمان وأخذ العهد الذي شهده المعلم حنًّا صباغ. وبعد ذلك أقسم اليمين أمام جرجس إلياس كافاسي وكيل شيخ طائفة الجواهرجية الأرمن. وتبيِّن الأسماء المسيحية والعلاقة غير الرسمية بطائفة الأرمن أن الدِّين كان من بين أسباب انسحابهم من طائفة يرأسها مسلم محلي.

بطبيعة الحال، قد تدخُل عوامل اقتصادية ضمن مسببات النزاعات. ويبدو أن المهاجرين كانوا من العثمانيين؛ وبالتالي كانوا يخضعون للضرائب المصرية؛ إلا أنهم كونوا بوضوح ثروات غير متكافئة من دخل الطائفة، حتى مع اعتبار أعدادهم الهائلة. ومن المحتمل أنه كان يتاح لهم الانضمام إلى طائفة قائمة بمجرَّد وصولهم إلى الحي. وترتب على ذلك دخولهم في صدامات مع شيخ الطائفة المنتخب قبل تدفق الأجانب. وأصبحوا أغلبية ثرية خاضعين من الناحية القانونية لأقليةٍ أدنى ثورة منهم، ببساطة بسبب ما يطلق عليه جان بول

سارتر «التباين المتسلسل»، وجاء وصولهم في وقتٍ متأخر جدًا مما أعاقهم عن تغيير الوضع. وتداخلت العرقية الدينية مع الاختلافات في لوازم العمل والثروة لتفضي إلى انشقاق. من الجانب الآخر، لعل هؤلاء العثمانيين المسيحيين استطاعوا بنجاح أن يندمجوا في التنظيم الطائفي للمسلمين المصريين عندما تسمح السلطات بانتخابات جديدة تعكس أشكال التغيير المتسارع لجمهور الناخبين.

يبرر المجتمع الوضع العرقي، بلغة علماء الاجتماع، أكثر مما يحكم على عضو جماعة عرقية بالمنجزات الفردية لذلك الشخص. غير أن أعضاء الطائفة أنفسهم كانوا يتخلَّصون من تأثير العرقية على تنظيمهم المهني. فما إن أحسَّ النوبيون بالاضطهاد على يد مشايخ طوائف العمالة المصرية الدنيا وزملائهم، أو عندما أحسوا بالحطِّ من قدرهم بالاندماج مع خدم المنازل من أبناء الصعيد؛ سعوا للانفصال وتشكيل طوائفهم الخاصة على أسسٍ عرقية. ولم يفرض لا المجتمع أو الحكومة هذه الطوائف المتمايزة عرقيًا كوضعٍ مسبق، حيث كانت هناك كثير من الطوائف المختلفة والشائعة. وبتحديد الأسباب الداعية لهذه التقسيمات ضمن الاعتبارات البيروقراطية، يبخس باير من قيمة القوى الديناميكية الاجتماعية والنامية لتكوين الهوية بين العمال ومبادراتهم الخاصة في تشكيل بيئة عملٍ يجدون أنها تبعث على الراحة. وتبالغ الوثائق الإدارية المنشورة، على نحوٍ دقيق حول هذه النقاط، في دور الحكومة وتقدم تقييمًا غير كافٍ للدور الخاص لأعضاء الطائفة، وهو الشكل الذي يمكن أن تساعد الالتماسات على إعادته إلى وضعه الصحيح. وقام أعضاء الطوائف

أنفسهم بالتالي بتشكيل طوائف متماثلة عرقيًا كردٍّ فعل لنطاق سلطتهم الخاص أو استنادًا إلى ملاحظات التمييز بواسطة الآخرين، كما في مثال الإسكافيين بالأزبكية. وقد أمكن أن يبرز على السطح هذا الانغلاق الاجتماعي انطلاقًا من مشاعر التباهي في مواجهة التصنيفات العرقية، أو المهنية الأخرى، أو من الصراعات الثقافية العلمية مثلما حدث مع الإقرار للأقباط بيوم الأحد بدلًا من الجمعة كيوم للعبادة.

إن فكرة اعتماد الجماعات العرقية على لون البشرة، أو اللغة، أو الدين عندما يجدون ضرورةً لها في الخروج من الطوائف المختلفة وتأسيس تنظيم منفصل، لا يمكن أن تخلو من العواقب السياسية. فعندما شكا عرابي من غطرسة واستعلاء العثمانيين المصريين، مطالبًا بزيادة فرصة التعبير للمصريين، كان يوظف رمزًا ثقافيًا للنزاع العرقي كان معلومًا ضمنيًا في الخطاب العام للمصريين. واعتمدت المشاعر المعادية للأوروبيين وأنشطة جمهرة المصريين كذلك على إمكانية تجميع العمال الإيطاليين واليونانيين والمالطيين مع التجار والقناصل الفرنسيين والبريطانيين، دون تمييز بوصفهم أوروبيين مسيحيين، وتشكيل تحالف من المسلمين أبناء البلاد، مع إعادة تحديد التقسيم العرقي الأساسي في هذه المرحلة السياسية. والنوبيون الذين انفصلوا عن طائفة يهيمن عليها المصريون أبناء الجنوب، أو من طائفة يشكِّل أغلبيتها أبناء الصعيد لم يسلكوا مسلكًا شاذًا أو غير معتاد. ولا كان التجار المسيحيون الذين ناضلوا للتخلُّص من عدم الأهلية الناجمة عن كونهم أقليةً دينية، أو الإسكافيون المسيحيون المهاجرون في محاولتهم لشقِّ طريق للتعبير عن أنفسهم سياسيًا في

تنظيمٍ طائفي برز فعليًا قبل أن يصلوا، هذه المفاهيم عن العلاقات العرقية داخل وبين الطوائف ساعدت أكثر مما كان مرجحًا على تشكيل التوجهات والنشاطات الشعبية أثناء ثورة عرابي.

في ١٨٦٦، افتتح الخديوي إسماعيل أول مجلس للنواب، وهو تجمع لعُمَد القرى وغيرهم من الأعيان (ويضمُّ بعض مسئولي الطوائف) من جميع أنحاء وادي النيل، لتقديم المشورة له حول سياسة الحكومة. وهذا التحرك، الذي لاقى ترحيبًا في أوروبا باعتباره خطوةً تجاه الدستورية البرلمانية، ربما كان مقصودًا به أن يثمر على نحوٍ أقل مما حدث فعليًا؛ فقد نما الوعي الجنيني للنواب بمرور الزمن. وفي ١٨٧٩و١٨٨١، أعلنوا التحدي على نحوٍ فعَّال للسلطة المطلقة للوالي. ومن سخرية القدر، أن حكومة إسماعيل أرست مبدأ الانتخاب الرسمي بالطوائف في منتصف الستينيات. ويتعجب المرء ما إذا كان الوالي يقصد أن تشعَّ كل هذه الأفكار الجديدة في حكومته المركزية إلى الخارج لتنعكس بالتالي على المؤسسات الرأسية مخروطية الشكل التي كانت تشكل المجتمع المصري؛ مثل القبائل، والقرى، وأحياء المدن، والطوائف. والشاهد، أن مئات من عمال المياومة، وعشرات الشيوخ بدأوا في التجمع مع انتخابات الطوائف في مراكز الشرطة المحلية. وقام موظفو الحكومة روتينيًا بتسجيل الأصوات وتحليلها، مروِّعين بمقارنتها بعملية اختيار أفراد السلالة الحاكمة تقريبًا والمعروفة من القرن الثامن عشر، ورغم أنها استمرت في الانطواء على قدرٍ من التدخل الحكومي والفساد والنزعة الأبوية من جانب شيوخ الطوائف، فمنذ منتصف الستينيات ربما أصبحت الطوائف تتمتع ببعض

المؤسسات الأكثر ديمقراطية في المجتمع المصري، لتنافس المحافل الماسونية في هذا المجال. حقيقة، فإن قالبًا تنظيميًا للأيديولوجيا الشعبية مثل الطوائف، يشي برسالةٍ ديمقراطية بشكلٍ أو بآخر، كان ينطوي على مضامين أوسع لعشرات الآلاف من المصريين العاديين عن الماسونية، التي كانت تؤثر في نخبة محدودة.

في اعتقادي أن قناعة شيوخ الطوائف وعمال المياومة بأن لهم حقَّ اختيار قيادات طوائفهم من خلال الاقتراع السري ربما جعلتهم يميلون إلى مساندة دعوات الدستورية البرلمانية التي رفعها الأعيان والضباط والمثقفون المصريون في ١٨٨١ - ١٨٨٢. ومن دواعي السخرية، أن حكومة إسماعيل هي التي أمرت بإجراء الانتخابات التي تقترح أساسًا جديدًا لرجال الطوائف في سلطة شرعية، نابعة من الإرادة الشعبية. وعلينا أن نتذكر أن التماسًا وحيدًا أنكر صراحة على شيخ طائفة الحق في اختيار من يخلفه. فقد راح يناقض الأشكال الجديدة التي غرس بذورها بنفسه بين جمهور أهل المدن. والتناقض بالنسبة إلى الأشخاص العاديين بين كونهم قادرين على أن يشقوا طريقهم بصعوبة إلى مركز الشرطة المحلي ليدلوا بأصواتهم لمسئولي طائفتهم، علاوة على عدم حصولهم على أي فرصة للتصويت لممثلي الحكومة، لا بدَّ أنه كان قاسيًا وباعثًا على القلاقل. ونظرًا لأن الولاة ظلوا يزيدون الضرائب على الجماهير العادية للوفاء بخدمة الدين؛ مما أسفر عن الضعف البالغ لشعبيتهم. وغدا إسماعيل وكذلك توفيق مثل شيخ طائفة الجمّالين الشرير الذي دفع رجاله ليبيعوا دوابهم من أجل مصلحته وأجبرهم على العمل على العربات الكارو. وفي ظني أن

الوثائق التي نوقشت أعلاه تحتوي على إشارةٍ قوية بأن رجال الطوائف كانوا يعرفون تمامًا ماذا يفعلون مع قائدٍ ثقيل الوطأة زاد عليهم الضرائب، لقد كانوا يثيرون القلاقل من أجل إزاحته.

أيضًا، فإن إضافة عضوين أوروبيين لمجلس وزراء إسماعيل في نهاية عقد السبعينيات أبرز قضايا مجال السلطة. كانت الطوائف المصرية تمارس نوعًا من المؤسسة التجارية المغلقة. وكان الوطنيون من الطبقة المتوسطة، في واقع الأمر، يريدون مؤسسة تجارية وطنية مغلقة؛ يمكنها أن تستبعد رأس المال الأوروبي أو تسيطر عليه، وعلى النفوذ السياسي، وحتى قوة العمل. وحالما أصبح أعضاء الطائفة معتادين على الصراع على مجال سلطة الطائفة، استطاعوا أن يتوصلوا إلى فهم الصراع المثار بواسطة المزاعم الأوروبية حول الموارد المحلية. وهذا النوع من القضايا أيضًا يقع ضمن إطار المسألة العرقية، ففي بعض الأحيان تشكلت طوائف من أعضائها على أساسٍ ديني أو عرقي، حتى لو كان هذا يعني ازدواجية الجهود ووجود تقسيم غير كفء لقوى العمل. وكان لبعض الطوائف عضوية مختلطة، إلا أن الانقسامات الدينية والعرقية غالبًا ما كانت توفر سببًا معقولًا لشقِّ صفوف الطائفة. وكما لوحظ فيما سبق، فإن خطاب الانغلاق الاجتماعي على أسسٍ دينية وعرقية لوَّن سياسات حركة عرابي. كان القسم الأهلي يريد دولةً للمصريين يستبعد منها، أو تضعف موقف، الأتراك والشراكسة والأوروبيين المسيطرين على البلاد، كانوا يريدون دولة تفضِّل المسلمين أبناء البلاد من الشافعيين والمالكيين والأقباط على المسلمين الحنفيين، والبروتستانت والكاثوليك واليونانيين الأجانب. وحسب كلمات أحد

الالتماسات من الناس العاديين، المذكور فيما سبق، لم تكن هناك أي راحة للناس من الجنس البلدي في ظلِّ النُّخب التي كانت في ذلك الحين تعتلي السلطة.

ذكرتُ توًا تأثير الممارسات الإدارية للطائفة على المفاهيم الشعبية المتعلقة بأن حكومة وطنية خالصة يمكنها أن تحصل على وضعها فقط من خلال سلوكٍ مساعد على الكشف. إن قدرًا من مساندة الطوائف لحركة عرابي قد يكون نابعًا من رغبتهم في رؤية الأوروبيين - منافسيهم الرئيسيين - يعانون من الضعف أو مطرودين خارج البلاد. ومازال يبدو لي أنه يتعيَّن زيادة عمق فهمنا للشكل الذي اتخذته النزعة الوطنية من خلال مطالعة النثر السياسي اليومي لرجال الطوائف. وهكذا فقط يمكننا أن نفسِّر على نحوٍ أفضل ظهور الديمقراطيين الراديكاليين بين الخيَّاطين والحمَّالين في نهايات مصر العثمانية. والنزعة الوطنية، مع هذا، ليست بحاجة إلى اتخاذ شكلٍ دستوري. ومع الوضع في الاعتبار الأشكال التي وفرتها السياسات الوطنية من خلال تطوير وإنشاء المؤسسات بالمجتمع، فيما يبدو بالنسبة إليّ، سوف يوفر أداة مفاهيمية أكثر رسوخًا. وتبقى مسألة النزاع العرقي والاقتصادي بين المصريين والأوروبيين مسألة ذات أهمية. بطبيعة الحال، يتوجب علينا الآن أن ننتقل إلى تجلياتها في العمل الجماهيري أثناء فترة حكم الولاة.

الهوامش

(١) الجبرتي، «عجائب» ١٨٧٩ - ١٨٨٠، ٣: ٣٣٦؛ Raymond ١٩٧٥: ٢٨١ - ٢٩٨؛ مارسوت، *مصر في عهد محمد علي* ١٩٨٤ ص ٤٣ - ٥٢؛ الفلاح ورجل المدينة ١٩٨٢، خاصة ص ٢٤٥ - ٢٤٧.

(٢) بالنسبة إلى انخراط الطائفة في النضال المناهض للأوروبيين في يونيو ١٨٨٢ بالاسكندرية تأييدًا لعرابي، انظر: Coie ١٩٨٩: ١٠٦ - ١٣٣. وعن الطوائف وعرابي عمومًا، انظر: سالم، «القوى» ١٩٨١ ص ٣٣٧ - ٣٥٨، خاصة ص ٣٥٥ عن مظاهرة الإسكافيين وباقي الجماعات.

(٣) انظر Rude, *Ideology and Popular Protest* ١٩٨٠، باقي الكلاسيكيات (المتنوعة داخليًا) ذات الميل الأنجلو ماركسي تشمل Thompson, *English Working Class* ١٩٦٩؛ Hobsbawm, *Primitive Rebels* ١٩٦٥.

(٤) عن الاتجاه للمدن في القرن التاسع عشر، انظر: Baer, *Social History* ١٩٦٩، ص ١٣٣ - ١٤٨، ولتقدير عدد العاملين بالحرف، انظر: Owen, *Middle East* ١٩٨١ ص ١٤٨ - ١٤٩ القائمة الخاصة بإدارة الداخلية المصرية بالعضوية النوعية للطوائف المهنية في ١٨٧٠ تضم ٥٥٨٠٨ أعضاء، في مدخل PRO, FO ١٤١/ ٥٧ رقم ١٤٧، مترجمة ونوقشت في Zhcl, PRO/ ٢٤٩٦، ستانتون / جرانفيل ١٧ نوفمبر

١٨٧٠، حيث يلاحظ نقصها بوضوح. وتقدر كتابات علي مبارك، من المحتمل في أوائل الثمانينيات عدد أعضاء الطوائف في القاهرة على حدة بمقدار ٦٣.٤٨٧ (من إجمالي عدد سكان نحو ٤٠٠ الف، وربما تكون قوة العمل للذكور البالغين نحو ١٤٤ ألفًا). إلا أنه يضم جماعات من خارج الطوائف المهنية، مثل التجار والصرافين؛ انظر كتابه: «الخطط» ١٨٨٦ - ١٨٨٩، ٩٩: ١ - ١٠٠ لاحظ أن الأغراض الضرائبية لقوائم الطوائف غالبًا ما تجعل شيوخ الطوائف يدعون أعدادًا أقل من الرجال الذين يعملون لديهم فعليًا.

(5) Baer, *Egyptian Guilds*. ١٩٦٤

(6) Raymond, *Artisans et commercants*

(7) Baer, *Egyptian Guilds* المقتطف من ص ١٣٣ - ١٣٤ .١٣٤

(٨) المرجع السابق ص ٢٩، وملحوظة ٧٨.

(9) Baer, "*Ottoman Guilds*: A Reassessment" in Okyar and Inalcik, eds, *Rurkey* (١٩٢٠ - ١٠٧١) ١٩٨٠ ص ١٠٠ Inalcik, *Ottoman Empire* ص ١٩٧٢ ١٩٧٦: ٥٩ - ٨٦. Gerber ١٥١ - ١٦٢؛

(10) Toledano, *State and Society* ١٩٩٠، ص ٢٢٥ - .٢٣٠

(11) Leeson, *Travelling Brothers* ١٩٧٩، ص ١٤.

(12) Raymond, *Great Arab Cities* ١٩٨٤، ص ١٩؛ حول التصور القديم لمدن الشرق الأوسط بأنها معسكرات حربية حيث يفرض الحكام التجزئة على جماعات المدينة، انظر:

Weber, *Economy and Society* - ١٩٧٨، ٢: ١٢٢٦ - ١٢٣٤.

(١٣) تتوزع التماسات الطوائف بين الوثائق الأخرى في دار الوثائق القومية في الصناديق التي تحفظ الرسائل الأصلية الموجهة إلى وزارة الداخلية للأعوام ١٨٦٢ - ١٨٨٠، والصناديق (المحافظ) من ٣ - ٣٧ قبل نهاية ستينيات القرن التاسع عشر توجد محافظ منفردة محتوياتها ضئيلة على الأكثر، ومع نهاية السبعينيات كانت هناك حاجة لمحافظ عديدة لمواجهة كل المكاتبات العربية، تضم ثروة من الالتماسات من أفراد وجماعات متعددة ويبدأ الآن المؤرخون المصريون في استغلال هذه المادة التركيبية الجديدة، على سبيل المثل، انظر: سالم، *«القوى»* ص ٣٣٧ - ٣٥٨، وأنا مدين بالعرفان للسيدة سوسن عبد الغني للفت انتباهي لهذه السلسلة، كما أن مزيدًا من صور الالتماسات يمكن وجودها في سجلات وزارة الداخلية وقلم الويركي والدايرة البلدية للقاهرة، جميعها في دار الوثائق القومية. وقد استخدم Quataert التماسات مماثلة من الطوائف التركية في أواخر القرن التاسع عشر في *Social Disintegration* ١٩٨٣، خاصة فصل ٥.

(١٤) إقرارًا بتزايد هذه الجماعات في مجتمعات القرن التاسع عشر، بما فيها أوروبا، انظر: Crossick and Haupt, eds, *Shopkeepers and Master Artisans* ١٩٨٤.

(15) Baer, *Social History* ص ١٥٥ - ١٥٦.

(16) Raymond, *Artisans et commercants* ، أحمد *«دراسات»* ١٩٨٠ فصل ٢ خاصة ص ٦٦ - ٦٧.

(17) Baer, *Egyption Guilds*.ص ٧١ - ٧٢

(١٨) دار الوثائق القومية، نظارة الداخلية، مكاتبات عربي، محفظة ١٥، رئيس المجلس الابتدائي (قاضي الدرجة الابتدائية) ناظر الداخلية محرم ١٢٩٢/ فبراير ١٨٧٥، باير *«الطوائف المصرية»* ص ٧١؛ يورد تشريعًا مماثلًا لكنه لا يبدو أنه يحقق مضامينه كاملًا.

(١٩) دار الوثائق القومية، سجلات ديوان الويركو، ١٠ من / ١ / ٩، صورة قرار المجلس الخصوصي، شعبان ١٢٨٦/ نوفمبر ١٨٧٠، محفوظ مع محافظ مصر / ديوان الويركو، ١٢ شعبان ١٢٨٦/ ١٧ نوفمبر ١٨٧٠.

(٢٠) دار الوثائق القومية، سجلات الدائرة البلدية ٩ من / ١٤/ ٥ الدائرة البلدية / قلم الويركو/ ١٥ جمادى الأولى ١٢٩٦/ ٧ مايو ١٨٧٩.

(٢١) دار الوثائق القومية، سجلات الدائرة البلدية ٩ من / ١٤/ ٥، الدائرة البلدية / قلم الويركو، ٢ رجب ١٢٩٦/ ٢٢ يونيو ١٨٧٩.

(٢٢) دار الوثائق القومية، نظارة الداخلية، مكاتبات عربي، محفظة ٣١، وكيل ضبطية مصر / وكيل الداخلية، ٥ شعبان ١٢٩٦/ ٢٥ يوليو ١٨٧٨.

(٢٣) دار الوثائق القومية، نظارة الداخلية، مكاتبات عربي، محفظة ٧، محافظ مصر / ناظر الداخلية. ٢ رجب ١٢٨٨/ ١٨ سبتمبر ١٨٧١. تسمى الطائفة باللغة العربية طائفة المساعدين.

(٢٤) دار الوثائق القومية، نظارة الداخلية، مكاتبات عربي، محفظة ٢٦، محافظ إسكندرية / ناظر الداخلية، ١٨ شعبان ١٢٥٩/ ٨ أغسطس ١٨٧٨، محمد وإسماعيل شعت، المفتشان في سوق مينا البصل اعتُقلا لمدة أربع سنوات مؤخرًا نتيجة سلب ونهب الأوروبيين خلال ثورة عرابي؛ ربما تذكروا طريقة تصويت المصدرين الأوروبيين.

(٢٥) دار الوثائق القومية، نظارة الداخلية، مكاتبات عربي، محفظة ٢٤، محافظ مصر / ناظر الداخلية ٢٧ ذو الحجة ١٢٩٤/ ٣ يناير ١٨٧٨، حول الخلفية التاريخية لتجارة العبيد السودانيين، انظر: Waltz, *Egypt and Bilad as- sudan*, ١٩٧٨؛ وعن القرن التاسع عشر، انظر: Toledano, *Ottoman Slave Trade* ١٩٨٢، خاصة ص ٢١٥ - ٢١٩ بالنسبة إلى مصر في هذه الفترة؛ Baer, *Social History* فصل ١٠؛ Tucker, *Women in Nineteenth Century* Egypt, ١٩٨٥، فصل ٥.

(٢٦) «*وادي النيل*» ٤، رقم ٧٠ (١ شوال ١٢٨٧/ ٢٥ ديسمبر ١٨٧٠)؛ كان التنظيم يسمى دار ندوة التجار أو البورصة.

(٢٧) دار الوثائق القومية، سجلات نظارة الداخلية، واردات ضبطيات، ١٩ مصفح / ٢٤/ ٢٤، نظارة الداخلية / دواوين ١ محرم ١٢٩٧/ ١٥ ديسمبر، ١٨٧٩.

(28) PRO, FO ١٤١ / ٧٣، تقرير بورج / ستانتوس، ٢٠ سبتمبر ١٨٧٠؛ انظر أيضًا: مبارك «*الخطط*» ١: ١٠٠ - ١٠١، Baer, *Egyptian Guilds*. ص ٨٤ - ٩٤

(٢٩) دار الوثائق القومية، نظارة الداخلية، مكاتبات عربي، محفظة ٣٦، مدير وكيل الداخلية، ٩ رمضان ١٢٩٧/ ١٦ أغسطس ١٨٨٠.

(٣٠) دار الوثائق القومية، سجلات الدائرة البلدية، ٩ من / ١٤/ ٥، مذكرة ٥ شوال ١٢٩٦/ ٢٢ سبتمبر ١٨٧٩.

(٣١) دار الوثائق القومية، نظارة الداخلية، مكاتبات عربي، محفظة ٢٣، قومندان عساكر محافظة / ناظر الداخلية، ٢٠ جماد الثاني ١٢٩٤/ ٢ يوليو ١٨٧٧.

(٣٢) دار الوثائق القومية، نظارة الداخلية، مكاتبات عربي، محفظة ٢٤، عرضحال طائفة سوق المغاربة، بتاريخ ٧ جمادى الأول ١٢٩٣/ ١ يونيو ١٨٧٦؛ محافظ إسكندرية / ناظر الداخلية، ٣ جمادى الثاني ١٢٩٣/ ٢٧ يونيو ١٨٧٦. ذهب العديد من بين ٥٠ وقعوا على الالتماس إلى الحج بمكة، كما يمكن لنا أن نتوقع من المسافة الكبيرة التي يقطعها تجار من شمال أفريقيا. وعن خليفة هذه الجماعة في مصر، انظر: عبد الرحيم، *«المغاربة»* ١٩٨٢.

(٣٣) دار الوثائق القومية، نظارة الداخلية، مكاتبات عربي، محفظة ٢٤، عرضحال طائفة السماسرة، بتاريخ ٢٩ شوال ١٢٩٤/ ٦ نوفمبر ١٨٧٧؛ ناظر الداخلية / محافظ مصر، ١٠ شوال ١٢٩٤/ ١٩ أكتوبر ١٨٧٧. الأخير اقتطع كلام حكمدار البوليس قائلًا إذا كانت الطائفة تريد الرجل الجديد بدلًا من سالم مع زايد وكيلًا له، يتعين عليهم أن يتحملوا تبعة اختيارهم، والالتماس ممهور بتوقيعات ٥٢ ختمًا، وأغلب الأسماء لمسلمين، وعن تاريخ بولاق كمركز تجاري انظر: حنا، *«التاريخ المدني لبولاق»* ١٩٨٣.

(٣٤) دار الوثائق القومية، نظارة الداخلية، مكاتبات عربي، محفظة ٢٠، عرضحال الكيالين، مع ناظر الداخلية / محافظ مصر، ١٤ ذو القعدة ١٢٩٣/ ٢ ديسمبر ١٨٧٦؛ محافظ مصر / ناظر الداخلية. ١٩ ذو القعدة / ٨ ديسمبر ١٨٧٦، يذكر القبَّاسون أن الخبَّازين من بين عملائهم؛ لذلك يمكن لهم خصوصًا أن يكونوا قبَّاسي حبوب.

(٣٥) دار الوثائق القومية، نظارة الداخلية، مكاتبات عربي، محفظة ١٠، أحمد طلعت / ناظر الداخلية ٢٠ صفر ١٢٩٠، ٢٠ أبريل ١٨٧٣؛ و٢٢ صفر ١٢٩٠/ ٢٢ أبريل ١٨٧١.

(36) PRO. FO ٢٠ ١٤١/ ٧٣، «تقرير» بورج / ستانتون، ٢٠ سبتمبر، ١٨٧٠ كان نائب شيخ الطائفة يسمى المختار، والمساعد يسمى وكيل: «هؤلاء المسئولون يأخذون أسماءهم من الشيخ بالاتفاق مع العُمَد الذين يدفع لهم الأخير نصف إجمالي ما يتسلمه عند تعيين أولئك المسئولين».

(37) Baer, *Egyptian Guilds* ص ٢٧ – ٢٩، خاصة ص ٢٩.

(٣٨) دار الوثائق القومية، سجلات نظارة الداخلية، وارد ضبطيات، ١٩ مصفح / ٢٤، نظارة الداخلية دواوين. ١ ذو الحجة ١٢٩٦/ ١٦ نوفمبر ١٨٧٩، ملاحظة انتخابات المخابز لطوائف الخبَّازين وصانعي العيش في باب الشعرية والدرب الأحمر، والخليفة والجمالية.

(٣٩) دار الوثائق القومية، نظارة الداخلية، مكاتبات عربي محفظة ١٥، عرضحال علي عثمان شيخ برابرة طنطا غربية، محفوظ مع مدير الغربية / ناظر الداخلية، ٢٨ محرم ١٢٩٢/ ٧ مارس ١٨٧٥، لتأمين الأحوال في المدن المصرية في سبعينيات القرن

التاسع عشر، وقيام أفراد خاضعين بتأجير حراس لاستكمال الشرطة، انظر: PRO, FO ١٤١/ ٧٢، ستانلي/ ستانتون رقم ١٠٤، ٥ مارس ١٨٧٠، ومعلوم أن طنطا نفسها شهدت شغبًا هائلًا بين اليونانيين والمصريين في ١٩٧٢؛ انظر: الفصل السابع فيما يلي. كما توجد تقارير البوليس من كل أنحاء مصر حول الأمن والجريمة في ستينيات وسبعينيات القرن التاسع عشر، كما سنرى، في دار الوثائق المصرية، سجلات نظارة الداخلية، ١٩ مصفح، ٢٨ وارد جهات.

(٤٠) دار الوثائق المصرية، نظارة الداخلية، مكاتبات عربي، محفظة ١٤، عرضحال طائفة العربجية، مسجل ٢٩ ذو القعدة ١٢٩١/ ٨ يناير ١٨٧٥؛ دار الوثائق القومية، مكاتبات عربي، محفظة ١٥، عرضحال أحمد محمد شيخ طائفة العربجية مسجل ٤ محرم ١٢٩٢/ ١١ فبراير ١٨٧٥ مع رئيس المجلس الابتدائي / ناظر الداخلية في التاريخ نفسه.

(41) Baer, *Egyptian Guilds* ص ٦٦ – ٧٦. غالبًا ما يُختار مختار الطائفة بواسطة شيخ الطائفة، بمجرد أن يصبح شيخًا لها، على عكس تأكيد باير بأن الدولة هي التي تتولى تعيين وخلع هؤلاء المسئولين. وقد حدث تدخل مباشر من الدولة في عمليات التعيين، إلا أن الشائع أكثر أن أعضاء الطائفة هم الذين يختارون مرشحًا تصدق عليه الدولة بعد ذلك. كما أن الرأي لم يكن لكبار مسئولي الطائفة فحسب، كما كتب بورج؛ بل إن عمال المياومة كانوا يدلون بأصواتهم.

(٤٢) دار الوثائق القومية، نظارة الداخلية، مكاتبات عربي، محفظة ٣٤، عرضحال العقادين، مسجل ٢٢ جمادى الثانية ١٢٩٧/ ٢ يونيو ١٨٨٠.

(٤٣) دار الوثائق القومية، نظارة الداخلية، مكاتبات عربي، محفظة ٢٩، مأمور ضبطية مصر / ناظر الداخلية، ربيع الأول ١٢٩٦/ فبراير - مارس ١٨٧٨، كان المستوردون يشار إليهم بالعربية بالاسم الغامض *المواريدية*.

(٤٤) بالنسبة إلى انفصال تجار الأواني الصيني، انظر: دار الوثائق القومية، نظارة الداخلية، مكاتبات عربي محفظة ٣١، مأمور ضبطيات مصر / وكيل الداخلية، ٨ شعبان ١٢٩٦/ ٢٨ يوليو ١٨٧٨؛ ووكيل ضبطيات مصر / وكيل الداخلية ٢٤ شعبان ١٢٩٦/ ١٩ أغسطس ١٨٧٨؛ وبالنسبة إلى رفض الاعتراف بطائفة تتكون من ٥ أفراد فقط، انظر: دار الوثائق القومية، سجلات الدائرة البلدية، ٩ من / ١٤/ ٦، الدائرة البلدية / ثمن بولاق، ٢٠ محرم ١٢٩٧/ ٣ يناير ١٨٨٠.

(45) Baer, *Egyptian Guilds* - ص ٣٢، انظر أيضًا: ص ٢٩ - ٣١.

(46) Raymonds, *Artisans et commercants* - ٥٢٣ :٢ ٥٢٦*Ottoman*، خاصة ص ٥٢٤، ملاحظات رقم ٢: *Guilds,* Baer. ٩٩ - ٩٨ ص

(٤٧) دار الوثائق القومية، نظارة الداخلية، مكاتبات عربي، محفظة ٨، عرضحال العربجية البرابرة والسودانية، مسجل ١٩ شعبان ١٢٨٨/ ٣ نوفمبر، ١٨٧١ كل التوقيعات لكبار أعضاء الطائفة (أسطوات).

(٤٨) دار الوثائق القومية، نظارة الداخلية، مكاتبات عربي، محفظة ١٤، محافظ إسكندرية، ناظر الداخلية. ١١ شعبان ١٢٩١/ ٢٣ سبتمبر ١٨٧٤؛ آخذو الرشوة تقال بالعربية

«البارطلجية». احتجاج شيخ طائفة الصعايدة لعزله من السلطة على الحراس في دار الوثائق القومية، نظارة الداخلية، مكاتبات عربي، محفظة ١٤، عرضحال أحمد عبد العزيز شيخ طائفة صعايدة إسكندرية، مسجل ١ رمضان ١٢٩١/ ١٢ أكتوبر ١٨٧٤.

(49) Baer, *Egyptian Guilds*. ص ٣٣ - ٤٠.

(٥٠) دار الوثائق المصرية، نظارة الداخلية، مكاتبات عربي، محفظة ٢٩، مدير المنيا / ناظر الداخلية ٢٠ ربيع الأول ١٢٩٦/ ٢٣ فبراير ١٨٧٨، حول وضع الأقباط، انظر: بهرنز أبو سيف، *«الوضع السياسي للأقباط، ١٧٩٨ - ١٩٢٣»*، في Braude and Lewis, eds, *Christians* and Jews ١٩٨٢، ٢: ١٨٥ - ٢٠٥، وبشأن التجار الأقباط بالصعيد، انظر: Walz ١٩٧٨: ١١٣ - ١٢٦.

(٥١) دار الوثائق القومية، نظارة الداخلية، مكاتبات عربي، محفظة ٣٤، مأمور ضبطيات مصر / وكيل الداخلية، ٢٩ ربيع الثاني ١٢٩٧/ ١١ أبريل ١٨٨٠.

الفصل السابع

عن الجماهير والإمبراطوريات

الصراع الأوروبي - المصري

بعد مناقشة دور الطوائف خلال سبعينيات القرن التاسع عشر، سنتحول الآن إلى بعض الأدوات غير الرسمية للعمل الجماهيري في مناطق المدن. كان ١٢٪ من المصريين الذي سكنوا في المراكز والمدن الكبيرة ينظمون مجتمعهم بوسائل عديدة. بشكل غير رسمي، كانوا يتجمعون في أشكال جماهيرية في مناسبات معينة. وبصورة أساسية، كانوا يصنفون أنفسهم وفقًا لأحد أحياء المدينة وحسب المهن. وكما رأينا، فقد سيطرت الطوائف على الحياة بالمدن، بتنظيمات الصنَّاع المهرة، وعمال الخدمات، والمشتغلين في وسائل النقل. وقد ناقشنا أساليب تفاعل حياة الطوائف مع البيروقراطية الحكومية والسياسات الوطنية. وأريد أن أتابع اكتشافنا لأدوار العمَّال والتجار في السياسة بالتركيز على شكل أقل تنظيمًا في المجتمع، وهو الجماهير.

تتشكل التجمعات الجماهيرية للمدن خلال عدة مناسبات، أثناء الاحتفالات الدينية وفي حفلات التتويج وغيرها من الأحداث الشعائرية والرسمية، مثل حالات الحداد والمناسبات العامة، وأثناء الإضرابات والمظاهرات، وأحيانًا لممارسة العنف أثناء ثورة معينة[1]. ورغم العمل الموحي لكل من أندريه ريمون وجابريل باير عن القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر، فقد تجاهل المؤرخان في الواقع تاريخ الجماهير المصرية خلال

النصف الثاني من القرن التاسع عشر[٢]. مع أن سلوك الجماهير ينطوي على مضامين لمدى كامل من الظواهر السياسية، تشتمل العلاقات الأوروبية - المصرية، ورغم أن الدارسين بحثوا كثيرًا الإطار السياسي والثقافي للمقاومة المصرية ضد التجاوزات والانتهاكات الأوروبية في ربع القرن السابق على الاحتلال البريطاني؛ فإنه لم يكتب سوى القليل حول الإطار الاجتماعي لسكان المدن وعن الصراع بين المصريين والأوروبيين. فقد جذبت ثورة الإسكندرية في يونيو ١٨٨٢ كثيرًا من الاهتمام، إلا أنها لم تكن أولى المواجهات العنيفة بين جماهير المصريين والأوروبيين في مدن مصرية سريعة النمو. ولا يمكن تقديم فهمٍ كامل للصدامات الأوروبية - المصرية في المدن خلال ثورة ١٨٨٢ دون الاستناد إلى كلٍ من التغيرات الاقتصادية والديموجرافية في الفترة السابقة، وإلى تاريخ العمل والصراع الجماهيري.

نحن نعلم أن الحزب الوطني، التابع لحدّ كبير من النخبة والفئات المتوسطة، كان يسعى لعقد الصلات مع المصريين الذين كانوا على نحوٍ عام يشكّلون جمهور المدن. ومع هذا، فلن نفترض أن غالبية الناس التي عملت خلال هذه الفترة كانت ببساطة موجهة من النخبة. وعلى هذا؛ تظل مشكلة كيفية فهم الدوافع الخاصة بالجماهير دون حلٍّ، ويرى ألبرت حوراني، في كتاباته عن البلاد العثمانية، أن عددًا من الثورات المناهضة للأوروبيين أو المناهضة للمسيحيين، في جدة (١٨٥٨) ودمشق (١٨٦٠)، أظهرت معارضة الأعيان المحليين لكلٍّ من المركزية العثمانية والاختراق السياسي والاقتصادي المتزايد للقناصل الأوروبيين وأعوانهم[٣]. وهذا التفسير، وهو خطوة متقدمة

في الفهم في الوقت الذي عرضه حوراني، يتضمن عناصر قوية حقيقية. إلا أن قوته تضعف لحدّ ما نتيجة للتركيز الأحادي على نخبة معينة. وحوراني – مُحتكمًا إلى رؤية الفيبريين لطبقة النبلاء والمفهوم الشرقي أوسطي عن الأعيان ومشاهير القادة – يقصر الأعيان على ثلاث فئات: رجال الدين المسلمون أو رجال الدين، وقيادات المواقع العسكرية المحلية، والأعيان ملاك الأراضي المدنيين. وحجته على ما يبدو افتراضه أن هذه الثورات كانت من صنع سواد الناس الموجَّهين من الأعيان. والتساؤل الذي ينبغي أن نطرحه هو ما إذا كانت ثورات المدنيين ضد الأوروبيين التي أشار إليها حوراني، وكذلك تلك التي وقعت بمصر أثناء هذه الفترة هل كانت موجهة حقيقة بواسطة أفراد نابعين عن هذه الفئات الثلاث؟ أم كانت جماهير المدن تعمل بأسلوب أكثر تعقيدًا واستقلالية عما يمكن أن يطرحه هذا التفسير؟

سؤال آخر يتعيَّن طرحه عن أساليب تغيُّر الأطر والأهداف والتكتيكات الخاصة بالعمل الجماهيري في ارتباطها بالزمن. نحن نعلم أنه في مصر العثمانية ثارت الجماهير احتجاجًا على ارتفاع أسعار الطعام، وجرت أحداث عنف متفرقة بين عامة المصريين والقوات العسكرية العثمانية التي كانت تتخذ مواقعها في كبرى المدن. هذه الأشكال من العمل الجماهيري كانت تنحو تجاه تحقيق الأهداف التقليدية في استعادة الحقوق القديمة أو مجرَّد ضمان وضع اقتصادي يتوافق مع الاقتصاد العرفي للجماهير(٤). وفي الفترة ١٨٠١ – ١٨٠٥ في أعقاب هزيمة الفرنسيين على يد جيشٍ عثماني مدعوم بالأسطول البريطاني، لعبت الجماهير دورًا سياسيًا بارزًا هامًا في العمل الجماهيري، المؤيّد لعمر مكرم

أحد الأعيان، الذي قاد تحريك سلسلة من الأحداث أدّت إلى تنصيب ضابط ألباني شابٍ يدعى محمد علي، واليًا عثمانيًا بدلًا من الوالي الأصلي الذي عيَّنه السلطان. هذه الأحداث كانت مؤشرًا لبواكير التدخل الجماهيري في السياسة الحديثة، ولكافة التقاليد المدنية العثمانية والمملوكية التي تكْمُن وراء هذه الأعمال الشعبية. وبدأ نوع جديد من الجيش العثماني يظهر للوجود، بمضامين تنطوي على طبيعة علاقته بالسلطة السياسية. ونجح قسم من الجيش العثماني في مصر في الحصول على حلفاء له بين الجماهير بصورة جليَّة غير مسبوقة. وأدى ازدياد تكامل مصر التالي في السوق العالمي إلى زيادةٍ بالغة للتأثير الأوروبي على البلاد. وقرب نهاية فترتنا، بداية من بعد منتصف القرن بقليل حتى أوائل الثمانينيات، فإن القضايا التي أثارت نشاط الجماهير المصرية نجمت لحدٍّ كبير عن النفوذ الأوروبي المتزايد في المجالين الاقتصادي والدبلوماسي.

التأثير الأوروبي على مصر ١٨٥٨ - ١٨٧٦

تنبَّأ تقرير بورنج في ١٨٣٩ أن مصر بوصفها الطريق الأسهل إلى الهند، فإن هذا أيضًا سيؤدي إلى زيادة صلاتها بالبريطانيين. وخلُص التقرير إلى أنه رغم احتمالات قيام قدْرٍ من المعارضة الأوليَّة، فإنها ستزول عندما يتأكد المصريون من أن البريطانيين ينشرون ثروتهم وحضارتهم(٥). ولقد ثبتت صحة الجزء الأول من النبوءة حول زيادة النفوذ البريطاني، خاصة منذ أواخر خمسينيات القرن التاسع عشر؛ إذ ساعد استكمال خطِّ السكة الحديد بين القاهرة والإسكندرية في ١٨٥٨ على فتح مصر أمام الاختراق الأوروبي على

نحوٍ درامي. واختصرت القطارات مسافة الرحلة من ميناء مدينة الإسكندرية الكوزموبوليتانية إلى القاهرة، العاصمة التي كانت معزولةً تقريبًا في الداخل، من أربعة أيام إلى ثماني ساعات. وأتاحت الأموال التي تلقتها الخزانة العامة من ارتفاع الضرائب على الدخول الناشئة عن ازدهار القطن للحكومةِ المصرية استخدام عمال ميكانيكيين ومهندسين ومدرسين أوروبيين، وحتى ضباط كونفيدراليين سابقين. وبطبيعة الحال، فقد خلق افتتاح قناة السويس في ١٨٦٩ مجتمعات كبيرة للمغتربين في السويس وبورسعيد.

لقد هاجر الأوروبيون إلى بيئة مدينة ديناميكية. وارتفع معدل النمو السّكاني كما رأينا ربما من ٥ لكل ألف سنويًا إلى ١٢ لكل ألف في هذه الفترة، ونمت المدن بصورة أساسية لأقصى معدلاتها، حتى رغم احتفاظ النمو السكاني في الريف بالمعدل نفسه. هذا النمو بذاته وفي ذاته، بطبيعة الحال، لا يستلزم أن يفضي إلى العنف الجماهيري أو العمل الجماعي. وعدَّد تشارلز تيلي بين مسلَّماته الثماني المهلكة فكرة أن التغيُّر الاجتماعي السريع شبيهًا بما هو متضمَّن في التمدن يسبِّب التوتر والاضطراب، قائلًا إن المقدمة المنطقية فكرة خاطئة توارثها علم الاجتماع عن خبراء الشئون العامة بالطبقة الوسطى في القرن التاسع عشر. ويؤكد ما ذكره جوان نيلسون عن أن معظم الهجرات الريفية في العالم الثالث إلى المدن توظِّف الشبكات العائلية والعرقية والتضامن الريفي لينحتوا مكانًا مستقرًا لهم بالمدينة، حتى إن بعضهم يقوم بنقل قطاعات من قراهم إلى مقاطعات معزولة نائية عن المدينة. على أية حال، سرعان ما تتخذ حياتهم شكلًا معينًا من خلال الاهتمامات المدنية النوعية. وعلى الإجمال؛

فإنهم يظهرون إمكانيات هائلة على التكيُّف ولا يبدو إلا اضطراب قليل نسبيًا ناجمًا عن الهجرة. ووجد إيهوذ توليدانو شبكات مهاجرة مشابهة تعمل بالقاهرة في منتصف القرن[٦]. وإشارة إلى النمو المديني في العقود موضع الدراسة، لا أرغب في القول إن النموَّ في ذاته ولذاته أنتج توترات أدَّت إلى عملٍ جماهيري. ففي مصر القرن التاسع عشر أيضًا، تبيِّن الدلائل أن أغلب الهجرات الريفية إلى المدن امتُصت بيُسْرٍ، وأنها وظفت شبكات القرابة والطائفة والأحياء لإجراء عملية التحول.

أكثر من هذا، وعلى وجه الدقة كانت درجة التنظيم العالية نسبيًا التي تجلَّت لدى سكان المدن المصرية، سواء كانوا من المهاجرين الجدد أم لا، هي التي منحتهم القدرة على التعبئة للعمل الجماهيري سعيًا لتحقيق أهدافهم الاجتماعية والاقتصادية. كما أن نفس الشبكات المحكمة، التي تشمل أولئك المعتمدين على القومية، ميَّزت المهاجرين من اليونان وإيطاليا والنمسا وفرنسا وبريطانيا إلى المراكز المدنية لمصر. وأتاح ميراث جهاز الدولة الضعيف الذي خلَّفه الوالي سعيد في الخمسينيات للعمل الجماهيري أن يتقدَّم إلى مدى أبعد مما كان يمكن أن يحدث مع بيروقراطية أقوى وقوة شرطة مناسبة. غير أن التغيُّر السريع في ذاته لم يكن دعوةً إلى الفوضى والاضطراب. فقد أظهر العمل الجماعي والعنف الجماعي من جانب العمال والجماهير أنه منافس للموارد وللوضع النسبي في المناطق المدنية والديناميكية الجديدة في عقود القطن.

وقد نما عدد الأوروبيين في مصر من قرابة ١٠ آلاف نسمة في ١٨٤٨، إلى نحو ١٠٠ ألف نسمة في بداية الثمانينيات. ورغم أن الأغلبية كانت ما تزال

تقيم بالإسكندرية؛ فقد تحركت أعداد كبيرة منهم إلى القاهرة، وحتى إلى الأقاليم، ككبار ملَّاك أراض ومقرضي نقود. وقد حظر الوالي عباس على الأوروبيين امتلاك الأراضي، إلا أن سعيد وإسماعيل سمحا في الواقع تدريجيًا لهم بحيازة الأراضي والعقارات بالمدن، رغم أنهما غالبًا ما اضطرا للجوء إلى اختلاق تبريرات شرعية[٧]. ونظرًا لأن العمَّال مالوا إلى اعتبار قوة العمل الأجنبية منافسين غير شرعيين؛ فإن العدد الأكبر من المهاجرين الأوروبيين، الذين كانوا يتقاضون أجورًا عالية ويدفعون ضرائب تقل كثيرًا عما يدفعها العمَّال المحليون، بطبيعة الحال، ولَّدوا قدرًا لا بأس به من الاستياء والسخط. ولما لم يكن هناك شيء ما خاص شرق أوسطي حول المشاعر المناهضة للأجانب؛ فإن علينا أن نفكر فقط في عمليات التهييج المعادية للأيرلنديين في لندن القرن الثامن عشر. إلا أن المنافسة على العمل شكَّلت فقط بعدًا واحدًا لعلاقات المصريين بالأوروبيين. ومع الأعداد الكبيرة من العمال الأوروبيين الجنوبيين وأصحاب الحوانيت جاء عدد صغير من التجار والمستثمرين من شمال أوروبا، بيد أنه بالغ التأثير. لذلك؛ كان الأوروبيون يوجدون في كل مكان به عامل مصري، أو صانع ماهر أو تاجر، سواء كمنافسين على العمل، أو أصحاب حوانيت، أو كمقرضين. وطلب الأوروبيون زراعة المحاصيل النقدية مثل القطن؛ مما أدى لتحويل الاقتصاد. غير أنهم أصرُّوا أيضًا على نيْل الحصانة في مواجهة القانون المصري والضرائب، سعيًا وراء التميُّز على المصريين في بلادهم؛ وهو ما أفضى إلى خيبة أملٍ عارمة.

علاوة على مهانة نجاحهم عمومًا في التملُّص من الضرائب العالية على المصريين والتعالي على القضاء المصري، أضاف العمال الأوروبيون المهاجرون

ظلمًا آخر بتقاضي رواتب عالية عما يتقاضاه الصنَّاع المهرة لمزاولة العمل نفسه. أكثر من هذا، مَالَ أصحاب الحوانيت الأوروبيون إلى تجنُّب تشغيل العمَّال المهرة المصريين متهمين إياهم بأن إنتاجهم دون المستوى. وهكذا أوصدوا الأبواب أمام المواطنين الأصليين في دخول القطاع الاقتصادي الأوروبي الأعلى أجرًا[٨]. وبتبصُّر جديدٍ في دار الوثائق القومية المصرية، يمكن الحصول على حالات تثبيط العزائم الأخرى الأكثر تعقيدًا. فقد شكا تجار النسيج والقطن في الإسكندرية بمرارة في ١٨٧٣ بأن الوزَّانين والقيَّاسين الذين كانوا في الأحوال العادية يشكِّلون طائفة عامة، صار كل منهم يذهب إلى العمل بمفرده من أجل المصالح الأوروبية الخاصة؛ حتى إن المصريين أصبحوا لا يتوقعون وزنًا منصفًا. وهنا يمكن أن نلاحظ تأثير الغضب المحتمل من أن خصخصة بعض القطاعات من الاقتصاد قد تلحق الضرر بفئات معينة؛ ولقد قدمت تحليلًا أكثر تفصيلًا لهذه القضية في الفصل الثالث. وكانت السلطات المصرية تستشير بانتظام جاليات التجار الأوروبيين عند تعيين شيوخ الطوائف، مثل طائفة السماسرة بالإسكندرية، وهو ما أدى إلى زيادة وزن المصالح الأوروبية في قراراتهم في مواجهة أسرة شعت ذات النفوذ في ١٨٧٨. مرة أخرى، كان الخاسرون في انتخابات الطائفة هذه يلجأون إلى كتابة الشكاوى ضد الأوروبيين من الطريقة التي تجري بها عمليات التصويت. وقال إبراهيم المويلحي، في مقال سبق مناقشته: «إنه بالنسبة إلى التاجر، فقد أضناه الفقر من سوقٍ راكد، وأجبر على الاحتماء بملجأ ضمن حاشية الأجنبي، الذي يستطيع إذا أراد، أن يحكمه، أو يسمح له بأن يبقى كما هو»[٩]. وبالنسبة إلى العامل والصانع الماهر، كتب يقول إنهما انسحقا تحت وطأة

الضرائب. كل شخص يعرف أن الضرائب كانت بالغة الارتفاع بسبب الحاجة إلى خدمة الديون لأوروبا، من وجهة نظر كثير من عامة المصريين. إذن؛ جلب الأوروبيون معهم، ليس التقدم، بل نظامًا اجتماعيًا غير متساوق بدرجة كبيرة اشتمل على مزايا لطبقتهم تقتصر عليهم، وضرائب باهظة لإرضاء رجال المال الجشعين، وماكينات شيطانية تهدد نوعية الحياة.

الصراعات المدنية: المصريون والتأثير الأوروبي

انصبت الروايات الكلاسيكية لعمليات الإثارة المعادية للأوروبيين في ستينيات وسبعينيات القرن التاسع عشر على دور الأعيان وضباط الجيش والمثقفين[١٠]. إلا أن أعمال الجماهير المنسية الآن لحدّ كبير شكّلت إطارًا اجتماعيًا مهمًا لعمليات الإثارة المناهضة للإمبرياليين ولنشاط المثقفين في إطار الجامعة الإسلامية، وكذا رجال الدين والمتعلمين، وبطبيعة الحال تفاعلت هذه الفئات معًا. كان خطباء المساجد على اتصالٍ مباشر بالجمهور ظُهْر كل يوم جمعة في صلوات الجماعة. وحصل بعض الصنَّاع المهرة على قدرٍ من التعليم يكفي لقراءة الصحافة المناهضة التي ذاعت في أواخر السبعينيات. وحتى غير المتعلمين غالبًا ما كانوا يستمعون للتقارير الصحفية وهي تُقرأ عليهم بصوت عالٍ، كما أوضحنا في الفصل الرابع. ومن هؤلاء أيضًا، صحفي من القيادات الوطنية: عبد الله النديم، وهو من أصول عمَّالية. وعندما بدأ المؤرخون يلاحظون الجماهير في مصر، وصفها أغلبهم كتجمعٍ لأوباش المصريين أو غوغاء مدفوعي الأجر موجهين من بعض النخبة الأشرار. لكن هل حقًا كانت الجماهير ليست أكثر من حشدٍ مشاكس عرضي من عمَّال اليومية أو

واجهة لمؤامرات النخبة؟ وهل كانت مصرية خالصة؟ الإجابة بالنفي على كلا السؤالين، كما سأحاول أن أوضِّح، والتساؤل الثاني يمكن حذفه. لقد أصبح جمهور المدينة في هذه الفترة بوضوح مستقطبًا بين العمال والصنَّاع المهرة المصريين من جانب، والمهاجرين الأوروبيين من الجانب الآخر. كان الأوروبيون بوجهٍ عام أكثر صخبًا بكثير من أبناء البلاد، والمنافسات بين هاتين الفئتين ولَّدت تاريخهما في العداء.

رغم أن الاضطرابات المدنية، التي ستناقش فيما يلي، كان لها أسباب عديدة تقريبية، فإن بعض الموضوعات عادت للظهور مرة بعد أخرى. فقد أسهمت الهوية الدينية كعنصرٍ هام في العقلية الجماهيرية. وسعى العمَّال الأوروبيون إلى المشاركة في المجد الإمبريالي بالتأكيد على تفوقهم على أبناء البلاد حتى بحصانتهم من المحاكمة على الجرائم التي يقترفونها. ولم يكن المصريون فقط أصحاب النزعة الوطنية؛ بل إن الأوروبيين المتشددين (أصحاب النظرة الواقعية) كانوا يرون توازيًا بين الاستغلال الإمبريالي للبلدان في أفريقيا وآسيا مع الحصانة وأفعال العمَّال الأوروبيين: كالسطو ليلًا على البيوت والتخريب المتعمَّد للممتلكات العامة والخاصة ولا يتعرضون بسببها لأي عقاب. والجماهير المصرية، من الجانب الآخر، غالبًا ما كانوا يتبنون أسلوبًا خطابيًا للدفاع عن الشرق الإسلامي في مواجهة الانتهاكات المسيحية. وقد تتفجر الأحداث في مناطق أخرى من العالم الإسلامي، فتؤثر في اضطرابات تقع بالسويس أو الإسكندرية.

لهذا السبب؛ لم تكن فقط مجازر المسيحيين في جدة (١٨٥٨) ودمشق (١٨٦٠)، بل أيضًا حرب الاستقلال في ١٨٥٧ - ١٨٥٨ شمالي الهند هي التي

شكَّلت خلفية هامة لوقائع الصراع الثقافي الأوروبي - الإسلامي في مدن الشرق الأوسط. وأحيانًا ما كانت الاضطرابات المعادية للأوروبيين تعكس أنشطة الشبكات الدولية لنشطاء المسلمين الذين يعارضون التوسُّع الأوروبي في الهند وشمال أفريقيا وأوروبا الشرقية. هؤلاء النشطاء، المنحدرون من فئات اجتماعية عديدة، غالبًا ما حلَّ محلَّهم القادمون من أوروبا، في رحلات الحج إلى مكة، ومن ثم استقروا في الحجاز ومصر أو سوريا[١١].

لم يقتصر القنصل البريطاني بالقاهرة في ١٨٥٨، في تقاريره على مخاوف المسيحيين والأوروبيين المحليين التي ثارت بسبب مجزرة جدة في تلك السنة نفسها؛ بل أضاف قائلًا: «ثمة شكوك وإن كانت قليلةً أنه منذ اندلاع الثورة في الهند، التي لعب فيها المسلمون دورًا بارزًا، تولَّدت هنا مشاعر إسلامية معيَّنة تتعاطف مع تلك الحركة، وثمة سبب لافتراض أن المشايعين للهنود والفرس عملوا ما بوسعهم لزيادة، إن لم يكن إثارة ذلك التعاطف»[١٢]. ومع ازدياد ضعف حكومة سعيد باشا، التي أخذت ميزانيتها تتدهور من سيئ إلى أسوأ؛ تضاءلت فكرة أن الحكومة المصرية يمكن أن تسيطر على انفجار أي مشاعر مناهضة للأوروبيين أو مناهضة للمسحيين في القاهرة. وأصبح من العسير ضمان أمن الأقليات مع الانتشار المتزايد لهذه الجاليات خارج أحيائها التقليدية وانهيار النظام القديم لإجراءات الأمن المحلي داخل أحياء المدينة. كما أبلغ نائب القنصل في السويس أن بعض المسلمين في المدينة أبدوا استحسانهم عند سماعهم لأنباء مجزرة جدة؛ خاصة المراكبية من جدة وغيرها من سواحل البحر الأحمر، وهؤلاء الذين لهم صلات مباشرة مع حضرموت. وذكر في تقريره أنه في وقت سابق بالسويس: «يتعرض المسيحيون أبناء البلاد وحتى الأوروبيين

(هكذا وردت في الأصل) علنًا للسَّب والإهانة على يد عددٍ من أبناء البلاد الذين يتجمعون خصيصًا لهذا الغرض»[١٣].

أثارت وفاة سعيد وتغيير الحكومة في أوائل ١٨٦٣، توقعات عن التغيير. ولعدة أيام بعد تنصيب الوالي إسماعيل، تجمعت الجماهير في الموقع الذي يُنفِّذ الجلادون فيه عادة أحكام شنق المجرمين «ليشاهدوا الأوروبي الذي قيل وقتها إنه سيُشنَق طبقًا للأمر الصادر من الحكومة كعلامة على التغيير الذي حدث فيما يتعلق بالمسيحيين»[١٤]. وبطبيعة الحال، ثبت أن هذا التوقُّع وهمٌ، وفي فبراير ١٨٦٣، أضرم مجهولون النار في فندق خان الحمزاوي الذي يملكه مسيحي بالموسكي. وحاولوا استئناف عمليات الحرق في عدة مؤسسات فرنسية وإيطالية. ومرة أخرى، أعرب القنصل البريطاني عن شكوكه في حركة إسلامية كوزموبوليتانية مناهضة للإمبرياليين. وكتب قائلًا إن أناسًا من الدروز والأفغان، ومن مكة يقيمون بالقاهرة «يقال إنهم يحرضون الدهماء المسلمين لارتكاب تجاوزات ضد المسيحيين»[١٥]. وقد تزامنت هذه الأحداث ليس فقط مع تنصيب والٍ جديد، بل أيضًا مع بدايات تأثير ازدهار القطن، الذي جلب أعدادًا متزايدة من الأوروبيين على بلدٍ تجتاز تغييرًا اقتصاديًا واجتماعيًا متسارعًا.

رغم أن تركيزنا هنا ينصبُّ على الاضطرابات التي وقعت في المدن، فلا بدَّ أنها تأثرت بالإحساس العام بقوة الحكومة أو ضعفها، ومن ثمَّ بالعمل الجماعي الذي جرى في الريف وفي مراكز الأقاليم. وواجهت الحكومة مصاعب أشدّ في السيطرة على الصعيد مقارنة بالدلتا. وفي أواخر الخمسينيات

وأوائل الستينيات جذبت عصابات قطاع الطرق سيئة السمعة - مثل العصابة التابعة للزعيم الصوفي عمر المصري - إلى صفوفها رجال القبائل الأعراب بهدف نهبٍ وسلب القوافل والعبيد أثناء سيرها من وإلى السودان[١٦].

الأكثر أهمية، أن مدينة أسيوط والمراكز والقرى المحيطة بها رُوِّعت عام ١٨٦٥ عندما اندلعت ثورة تمركزت حول أحد المصريين من أتباع الشيخ إبراهيم أحد رجال الدين في الهند[١٧]. وكان هذا الشيخ أحد الصوفية من شبه القارة الهندية ولعب دورًا مهمًا في ثورة ١٨٥٧ ضد البريطانيين، وهرب بعد فشلها إلى مصر، وأقام بالقرب من أسيوط. وهناك راح ينشر دعوته لعدة سنوات عن جهاد الصوفية. وقبل أن يعود إلى الهند، ترك نائبًا مصريًا له، وكان هذا النائب واسمه سيد أحمد الطيب يقطن في بلدة قاو التابعة لمركز جرجا. وتزعَّم السيد أحمد دعوى من أجل «الولاية» - أي يصبح وليًا - بسبب عمله الخاص، ولبعض المعجزات. وجمع حوله أتباعًا عديدين في جرجا. وأتاح له نسبه للنبي محمد والكاريزما الصوفية أساسًا أن يدعو بموجبه لمناهضة السلطات العلمانية أيضًا. وراح يصبُّ لعناته على الحكومة المصرية وعلى كل ما تفعله، متهمًا الوالي إسماعيل بالتحوُّل بعيدًا عن الإسلام. واندلعت أحداث عنيفة عندما اشترى قبطي مسيحي من أبناء البلاد فتاة (أَمَة) وأراد أن يحوِّلها إلى الدين المسيحي، لكنها رفضت. وعندما سمع الطيب بالموضوع، جمع أتباعه من مركز جرجا ومدينة أسيوط وأغاروا على منزل القبطي، لنجدة الفتاة (الأَمَة). ومع ذلك لم يتوقف عند هذا الحدِّ بل أعلن أنه المهدي المنتظر. وارتكب أعوانه أعمال عنف ضد اليونانيين. وعندما قامت قوات الأمن

الحكومية بتفريق الصوفيين المعتدين، كوَّنوا من أنفسهم جماعات صغيرة وأخذوا في أعمال السَّلب والنهب. وتجسدت قدرة الشيخ أحمد المعنوية على الإقناع في واحد على الأقل من الضباط العثمانيين من حرس إسماعيل الخاص عندما أقنعه بالإعلان عن نقائص إسماعيل.

واضطر الوالي بنفسه أن يصطحب أربع أو خمس بواخر محمَّلة بعدد محدود من الجنود النظاميين وبعض قطع المدفعية الخفيفة على طول النيل حتى أسيوط. وهناك قامت الحكومة بتعزيز قواتها لمنازلة نحو ألف من الصوفيين المتمردين، حيث أحاطت بهم وقتلت ثلاثين منهم، من بينهم الشيخ أحمد وضابط الجيش الذي كان قد انضم إليه. وادعى إسماعيل أنه فقد خمسة أو ستة رجال فقط في هذه العملية. وتوقع البريطانيون أن أحد مصادر استياء العمَّال في المنطقة ربما كان إرغامهم على العمل في أبعاديات إسماعيل بأجر ٢.٥ قرش فقط في اليوم، وهي أجور كانت تناسب عام ١٨٦٣، بدلًا من ١٠ إلى ١٢ قرشًا يوميًا هي ما كانوا يستطيعون الحصول عليه في سوق العمل المفتوح في ١٨٦٥. إلا أن التراكيب الأيديولوجية طويلة الأمد لجماعات الصوفية، بتأثيرات كاريزمية قوية من مناهضي الإمبرياليين مثل الصوفي أحمدو الله شاه، الذي نال شهرته كزعيمٍ صوفي أثناء الثورة الهندية في لوكنو، لا يمكن اعتبارها قوةً في حدِّ ذاتها. لقد كان يُنظر للوالي إسماعيل بأساليبه التحديثية وطموحاته للحاق بأوروبا، في ١٨٥٧ باعتباره خائنًا ثقافيًا من وجهة نظر هذه الجماعات الصوفية التي ما زالت منخرطة في الحروب. وأكثر من هذا لا يبدو أن الحركة كانت مجرَّد شأن ريفي مقصورًا عليه، بل كان لها قواعد في المدن الصغرى بالوجه القبلي.

على الأقل لقد تساقط رذاذ خفيف على مصر في الستينيات من (الحرب الإنجليزية - الأفغانية الأولى عام ١٨٣٩) وجنوبي آسيا ١٨٥٧، والحجاز ١٨٥٨، ومدن المشرق ١٨٦٠، عبر المسافرين المسلمين المقيمين، والتجار والحجاج والمنفيين بمراراتهم من تجارب الدفاع عن أنفسهم ضد الأوروبيين، أو محاربة المسيحيين المحليين، التي أدت بهم إلى إثارة المشاعر المناهضة لهم بين من يتصلون بهم من قيادات جماهير المصريين بالمدن. ومع ذلك، اتخذت حكومة إسماعيل خطوات حازمة لحماية المسيحيين والأوروبيين بالعاصمة. وأتاحت الثروة الجديدة للقطن زيادة أعداد قوات الجيش والشرطة، إضافة إلى تحديث وزارة الداخلية.

ومن دواعي السخرية، أن الهلع الذي انتاب القناصل الإنجليز من الصوفية من آثار كارثة ١٨٥٧ أدى بهم إلى تركيز اهتمامهم على المواضع الخطأ في اضطرابات سكان المدن في عقد الستينيات. ولا بدَّ أن القلق اعتراهم بشأن المهاجرين الأوروبيين. وبالرغم من انتشار شائعات التهديد بقرب وقوع أعمال تهييج من المسلمين، كما حدث في حالة إحراق المباني والممتلكات الخاصة والعامة في القاهرة، والعصيان المسلح للصوفيين قرب أسيوط معظم الستينيات؛ فإن كبرى أعمال الشغب في المدن نشأت من خلال الأجانب أكثر من المصريين. فقد دخل العدد الأكبر من العمَّال الأوروبيين الجنوبيين، الذين تجمعوا في مراكز المدن المصرية من ١٨٦٢ فصاعدًا، في صراعات عرقية مرات عديدة مع المصريين أبناء البلاد. وأمكن لهؤلاء اليونانيين والإيطاليين والمالطيين أن يشعلوا حروبًا من خلال الطعن في الإسلام والافتراء عليه، أو

ببساطة البدء في شجاز بين السُّكارى (أيضًا كان بعض الأفراد من الطبقة العاملة المصرية والنوبيين يتعاطون الخمور). ومثل الاندفاع على الذهب الأمريكي قبل عقدين، خلق الاندفاع على القطن المصري جاليات كبيرة مثيرة للشغب من المهاجرين يحفزهم الطمع أو الطموح، الذي أرساه أسلافهم، مثل القناصل البريطانيين المتكبرين، وهو وضع لم ينل فرصته من التحقيق المستفيض. وفي ١٨٦٥، كتب القنصل الفرنسي في تقريره ما يلي:

> يبرر إسماعيل الإجراءات المتَّخذة بأنها للحيلولة دون غزو البلاد من المتشردين الذين لا يرغبون أو لن يستطيعوا خلق وسائل شريفة تتيح لهم العيش. ويشكو جلالته أول ما يشكو من إيطاليا والنمسا اللتين بذلتا جهدًا هائلًا لإخفاء مساعدتهم للمهاجرين إلى مصر من كل الأصناف السيئة السابق إدانتهم جنائيًا. ومن المؤكد أن هذه القوافل المكونة من ٤ - ٥ آلاف فرد، التي تصل في الوقت نفسه، لا يمكن تنظيمها دون أن تتلقى تشجيعًا. والإسكندرية غارقة لأذنيها بالكالبريانيين (سكان مقاطعة في جنوب إيطاليا في ذلك الحين - المترجم). والشرطة عاجزة عن إيقاف عمليات القتل والسرقة التي تقترف بتهوّر نادر المثال[١٨].

في أوائل عام ١٨٦٣، اعتقلت السلطات المصرية جماعة من اليونانيين المسلحين مثيري الشغب وعاقبتهم بالترحيل، حيث وجهت إليهم اتهامات بارتكاب جرائم متنوعة، وأقصى هذه الحالات كانت لليوناني الذي قتل مصريًا

في مشاجرة بمقهى القاهرة. ويأتي ردُّ فعل القناصل الأوروبيين في مثل هذه المواقف بطريقة الصحوة اللحظية، فيتدخلون من أجل رعاياهم بموجب الامتيازات الأجنبية، التي تنأى بالأوروبيين عمومًا عن الخضوع للقانون المصري العادي. وقد طالب القنصل اليوناني بإلغاء أمر الترحيل، إلا أن الحكومة الجديدة للوالي إسماعيل أصرَّت على موقفها، مصمِّمة على أن قراراتها لا تقبل التدخل في الحالات التي يمكن أن تشكِّل تهديدًا للنظام العام للمصريين والأوروبيين على حدّ سواء[١٩].

ومع ذلك ففي الستينيات، اتخذت الأغلبية الساحقة من الأوروبيين المقيمين بمصر من الإسكندرية، أحد موانئ البحر المتوسط، مقرًا لإقامتهم. وكان محمد علي قد قام بتجديد وإحياء الإسكندرية كترسانة ومرسى للسفن، وشقَّ ترعة المحمودية المهمة لتغذيتها بمياه الشرب، وأقام شبكة مواصلات بينها وبين باقي البلاد (انظر الجدول ٧ - ١). ومع مطلع الأربعينيات، أخذ وجهها العسكري يختفي، وأصبحت بدلًا من ذلك مركزًا تجاريًا حضاريًا. ومع ازدهار القطن، برزت الإسكندرية كواحدة من أربعة موانئ كبرى على البحر المتوسط مع كل من إسطنبول ومارسيليا وجنوة؛ من حيث استقبالها للسفن ذات الحمولة الكبيرة[٢٠]. ويذكر روبرت ألبرت أنه يمكن تقسيم الإسكندرية إلى أربع مناطق أساسية في هذه الفترة؛ الأولى: هي سوق القطن في مينا البصل: ساحة هائلة لإجراء الصفقات حول الأسعار والنوعية، ومن أجل خلط وتخزين الذهب الأبيض المصري. ومجاورًا لهذه المنطقة التجارية، ممتدًا هناك إلى الجنوب حتى ترعة المحمودية، نما حي شعبي للعمَّال المصريين، الكثير منهم

مهاجرون جدد من المناطق الريفية بالوجه القبلي أو البحري. وفي قلب المدينة القديمة، من الناحية الأخرى، بدأ يغزوها تدريجيًا العمّال المهاجرون من جنوب أوروبا (انظر جدول ٧ – ٢). أخيرًا، تجمع الأثرياء من كل الجنسيات حول ميدان القناصل[٢١]. مع ذلك، كانت هذه المناطق الأربع تتصل نسبيًا ببعضها البعض بسهولة، وكان السكان المتباينون من كل منطقة منها يمكنهم النفاذ إلى أحياء الآخرين سواء للعمل أو التجارة.

في مايو ١٨٦٥، بدّد سكون الإسكندرية شجارٌ نشب بين عددٍ من السُّكارى[٢٢]. فقد دخل ثلاثة بحارة إيطاليون، يترنحون من السُّكر ويعملون على سفينة حربية قديمة بالميناء، في شجار مع بعض الحمَّارة المصريين في إحدى الضواحي. واستمروا في ضرب الحمَّارة حتى جاء عدد كبير من العرب لنجدتهم وهاجموا الأوروبيين. هرب البحارة إلى المدينة، حيث جمعوا بعض رفاقهم وشنوا هجومًا عنيفًا على العرب، الذين راحوا يتعقبونهم. حينئذ جاء بعض حراس الشرطة (أغلبهم من الأتراك والألبان) وأخذوا جانب العرب، وقبضوا على البحارة، واشتبكوا في مبارزة بالسيوف؛ مما أدى إلى إصابة العديد من الإيطاليين بجراحٍ. وفي أعقاب الحادث طالب القنصل العام الإيطالي، بطرد مدير الشرطة وعقاب حراس الشرطة، وحتى بعد أن طردت الحكومة المصرية عددًا من رجال الشرطة وعاقبت الحمَّارة، فإن العديد من أفراد الجالية الإيطالية القوية البالغة ١٦ ألفًا أحسّوا بعدم الرضا[٢٣]. وتقدم صوب المدينة القديمة نحو ٤٠٠ فرد مسلح من رجال الطبقة العاملة وأحاطوا بمنزل القنصل ثم اقتحموه، مطالبين إياه أن يتقاضى تعويضًا كبيرًا من المصريين.

واضطر المسئول الإيطالي إلى وضع حراسة على منزله قوامها ٣٠٠ فرد من الحراس المصريين حتى استطاع إرسال وفد إلى بحارة السفن الحربية القديمة يستدعيهم لإحكام الحراسة. ونجح هؤلاء في تحديد واعتقال عدد من المجموعة القيادية للمظاهرة التي أحاطت بمقر القنصل، واحتجازهم في السفينة. ولعل القنصل البريطاني كان محقًا في التعبير عن قلقه من أن هذا الوضع قد ينطوي على احتمالات للانفجار، وإن كان لا يتضمن في حينه شيئًا عاجلًا. ومن العسير تقدير التأثير طويل المدى لشغب الإيطاليين وطغيانهم وإجبار مصر على تقديم الامتيازات لهم بناء على طلبهم. ولقد أصبحت قضية الأمن شأنًا سياسيًا أكثر تفجُّرًا له طابع الدوام مع تدفُّق عشرات الألوف من الأوروبيين، بعضهم من أصحاب الأملاك، وآخرون من العمال، أو رجال محتالون. وشَكَت الصحف الأوروبية من شيوع سطو اللصوص على المنازل، وقصور الأمن العام إلى حد التقزز. مع ذلك، رد الكتَّاب المصريون على الفور قائلين إن معظم الجرائم يقترفها أوروبيون(٢٤).

يصعب أحيانًا فصل الأعمال الإجرامية عن الاحتجاجات الاجتماعية كما حدث عندما قرر الحرس المصريون بالإسكندرية السطو على الشركة الأوروبية التي يعملون بها(٢٥). هؤلاء الحراس، أغلبهم نوبيون من قرى فقيرة تقع على مسافة من أسوان، كانوا يطالعون يوميًا وبصورة مباشرة الثراء الذي ينعم به الأوروبيون، بينما يعملون لديهم بأجرٍ زهيد. وانفجار وضع كهذا ظهر بوضوح بعد قرن من الزمان، في عام ١٩٨٦، عندما تمردت قوات الأمن (الأمن المركزي - المترجم) التي تتقاضى أجورًا تافهة ويقومون غالبًا بحراسة

الفنادق والمواقع السياحية، وطال تمردها جميع أحياء القاهرة حيث هاجموا الفنادق التي يملكها أوروبيون متعددو الجنسية ورموز ثروة العرب الخليجيين مثل النوادي الليلية، رغم هذا؛ ففي الإسكندرية في ستينيات وسبعينيات القرن التاسع عشر، استمرت جمهرة الأوروبيين في إثارة أغلب القلاقل.

جدول (٧ – ١)

إجمالي عدد السكان بالإسكندرية ١٧٩٨ – ١٨٨٢

السنة	عدد السكان
١٧٩٨	٨.٠٠٠
١٨٢١	١٢.٠٠٠
١٨٣٥	٥٢.٠٠٠
١٨٤٨	١١٠.٠٠٠
١٨٦٣	١٧٠.٠٠٠
١٨٦٨	٢٠٠.٠٠٠
١٨٧٢	٢١٢.٠٠٠٠
١٨٨٢	٢٢٢.٠٠٠

المصدر: عوض، ١٩٨٧: ٩٤ هذه الأرقام تقريبية فقط، بمزيد من الجهد في المحفوظات المصرية يمكن تعديلها.

جدول (٧ – ٢)

المسافرون الوافدون إلى الإسكندرية من جميع الموانئ

السنة	العدد
١٨٣٧	١٠.١٧٦
١٨٤٢	١٨.٧٠٩
١٨٤٧	١٦.٦٩٠
١٨٥٢	١٨.٣٠٣
١٨٥٧	٣٣.٤٢٩
١٨٦٢	٣٢.٧٢٢
١٨٦٧	٤٠.٩٥٠
١٨٧١	٥١.٤٨٢

المصدر: الوقائع المصرية، العدد ٥٠١ (٤ صفر ١٢٩٠/ ١ أبريل ١٨٧٢).

وهكذا، أمكن بسهولة أن تنفجر الأجنحة الداخلية للمستوطنين الأوروبيين إلى عنفٍ يسود الحياة المدنية، فمن ١٨٥٧ إلى ١٨٧٠ تكرر انقسام الجاليات اليونانية حول قضايا خاصة بالسلطة والحكم الذاتي المدني للجالية السكندرية. كان البطريرك اليوناني الأرثوذكسي، تحت النظام العثماني، يُعتبر في الأحوال العادية هو رئيس الجالية، في أمور الدين والدنيا على حدّ سواء. ومع ذلك، أصرت الجالية السكندرية على أنها يجب أن تستقل عن الكنيسة. وفي الوقت نفسه، طالبت بحقِّ أعضاء الجالية في التصويت لانتخاب البطريرك ما

إن يخلو المنصب. ونحن ندرك أن طرح هذه النزاعات، كقضية لها أولوية، جاء لصعود قيادة برجوازية بين اليونانيين السكندريين أثارت حفيظة السلطات الكنسية التقليدية. في أوائل السبعينيات، جعل هذا الخلاف اليوناني الداخلي المتزايد الإسكندرية عرضة للخطر مع تزايد الأوروبيين غير الخاضعين للقانون. وفي ١٨٦٩، توفى بطريرك يوناني يتمتع بحبٍّ أفراد الجالية، مما زاد من قوة قبضة كهنة الدير المحلي غير المحبوبين على نطاق واسع. وهنا اقتحم بعض الغوغاء الدير ونقلوا جثمان البطريرك الذي توفي هناك، إلى الكاتدرائية اليونانية بالإسكندرية؛ من أجل الحيلولة بين الكهنة وبين الإشراف على موكب الجنازة. وثارت بعض أعمال الشغب بين اليونانيين في القطاع الأوروبي بالمدينة القديمة، تحديًا لقنصليتهم وللحكومة المصرية. وأولى القنصل البريطاني اهتمامًا بالغًا بالأمن حتى إنه طلب التصريح له بالاحتفاظ بأسلحة نارية[٢٦].

بعد عام من ذلك حدث صدام بالإسكندرية بين بعض الرعايا الفرنسيين، الذين أصدروا صحيفة دون تصريح، وبين قوات الشرطة المحلية الذين حاولوا إغلاقها؛ مما أثار مجموعة من الرسائل الغاضبة بين القائم بالأعمال الفرنسي والحكومة المصرية. وأصدر ممثل القنصل الفرنسي تصريحًا يرخِّص لرعاياه أن يواجهوا القوة بالقوة وهو ما خلق حالة هياجٍ. جرت محاولات لتهدئة النزاع إلا أنها باءت بالفشل. وظهر عدد آخر من الإصدارات غير المرخصة. ووصل الأمر بالقنصل العام الفرنسي أن هدد بإنزال رجال البحرية الفرنسيين من سفنهم لتوفير الأمن للرعايا الفرنسيين. إلا أن باقي البعثات

القنصلية الأوروبية، الذين كانوا يخشون اندلاع الشغب، نصحوه بالعدول عن ذلك. ويتضح بجلاء باستعراض أحداث من هذه النوعية إحساس الأوروبيين أنهم دولة داخل الدولة، حتى إنهم كانوا ينكرون الاحتكار الفيبري بشأن استخدام القوة الشرعية للحكومة المصرية[٢٧].

ثمة مدينة مصرية أخرى أنشئت حديثًا، وهي بورسعيد، كانت تشهد نموًا سريعًا لأقصى حد، خاصة مع افتتاح قناة السويس عام ١٨٦٩، حتى مع افتقارها إلى مؤسسات مدنية متطورة للتوسط في النزاعات الناشئة بين المهاجرين المنظمين تنظيمًا جيدًا (انظر الجدول ٧ - ٣). وقد أثبت بعض العمال اليونانيين وغيرهم من الأوروبيين أنهم مشاغبون، حين تورطوا في عمليات سرقة واغتصاب، لكن إمكانيات السجن المحلي لم تكن ملائمة، وكان القناصل الأجانب غير متعاونين، وأخفقت جهود تطبيق حظر تجول في الحادية عشرة مساء[٢٨]. وفي ١٦ فبراير ١٨٧٠، وقعت قلاقل خطيرة في الميناء؛ ففي الساعة الرابعة مساءً بدأ أربعة حراس يتبعون الحكومة في التجول بالشوارع وهم يغنون ويطلقون نيران المسدسات. وفي العاشرة مساء، دخل حارس مخمور إلى محل أحد اليونانيين، يطلب قطعة جبن قائلًا إنه سيدفع ثمنها فيما بعد، ورفض صاحب المحل أن يعطيه طلبَه على الحساب. فيما بعد عاد الحارس بقطعة ذهبية، وأثناء انصرافه استدار فجأة وأطلق النار على صاحب المحل في وجهه. سرت صيحات التحذير بين اليونانيين حيث تجمعوا لاعتقال الحارس، وجاء حراس آخرون لنجدته. ونشبت معركة بالنيران بين الفريقين لم يستطع رجال المحافظ أن يفضوها إلى أن انتصف الليل تقريبًا. وأنفق المحافظ مع

القنصل اليوناني شطرًا من تلك الساعتين يتناقشان في كيفية إيقاف ذلك الشجار. وأسفر الحادث عن إصابة أربعة يونانيين ونمساوي بإصابات خطيرة من الجانب الأوروبي، وأصيب نائب المحافظ برصاصة أثناء محاولته تفريق التجمهر(٢٩).

جدول (٧ – ٣)

الوافدون إلى بورسعيد من جميع الموانئ

السنة	عدد السكان
١٨٦١	٦٥١
١٨٦٣	٤٩٧
١٨٦٥	٧.٠٨٠
١٨٦٧	٨.٣١٦
١٨٦٩	٢٤.٨١٥
١٨٧١	٥٨.٥٦٠

المصدر: الوقائع المصرية، العدد ٥٠١ (٤صفر ١٢٩٠/ ١ أبريل ١٨٧٣).

بعد عامين آخرين نشبت مشاجرة أخرى أطرافها يونانيون في طنطا، كبرى مدن الدلتا المقام بها ضريح من القرون الوسطى للولي السيد أحمد البدوي. وبعد أن انقشع غبار المعركة اكتشف الرأي العام أن بعض اليونانيين السُّكارى أطلقوا الشرارة الأولى عندما وجهوا سبابهم لإمام مسجد السيد البدوي، مع ذلك ظلَّ النزاع محصورًا بين السكان المحليين واليونانيين، ولم يتأثر به

الأوروبيون الآخرون[٣٠]. وطنطا من بين مدن الوجه البحري التي حققت نموًا هائلًا منذ الستينيات، بوصفها مركزًا رئيسًا للقطن، ومحطة رئيسة للسكك الحديدية، وكانت تحتفل سنويًا بمولد السيد البدوي، الذي كان يشهده ١٥٠ ألف شخص في أوائل القرن التاسع عشر ليصل إلى قرابة ٥٠٠ ألف في السبعينيات، وكانت تعمل كمركز تسويق كبير علاوة على كونها مزارًا دينيًا - ولعلَّ سكان مدينة بها ضريح مقدس يشعرون بحساسية على نحوٍ خاص لتجديف يصدر من يونانيين. على الجانب الآخر، كان اليونانيون والشوام الأرثوذوكس من النشطاء خاصة في مجال إقراض الأموال، ومن ملَّاك محالج القطن التي تعمل بالبخار في داخل البلاد، وربما زاد هذا الدور من تعميق كراهية عامة المصريين لهم، باعتبارهم ملحدين، ورجال صناعة أغنياء، ومقرضي أموال[٣١].

تسبب استعداد العمال الأوروبيين لتوجيه إهانات فاضحة لزعامات إسلامية تحظى بالتبجيل في تصعيد مشاجرات ثانوية إلى أعمال شغبٍ أو حوادث دبلوماسية. ففي هذين العامين بالذات، تشاجر اثنان من الرعايا المالطيين الإنجليز وهما سيزير ساشيت وجيوفاني أزوباردي، العاملان في شركة المياه، أثناء تركيبهما الأنابيب مع أحد خدم شيخ الإسلام محمد العباسي، وكان في حينها على قمة السلطة الدينية للمسلمين حيث يتولى مشيخة الأزهر. وانخرط الثلاثة في عراك، وقيل إن المالطيين تحدثا بلغة غير محترمةٍ وغير لائقة في مواجهة الشيخ نفسه. واقتضت ألفاظ السباب واللعنات التي تفوها بها عن شيخ الإسلام من القنصل البريطاني إجراء تحقيقات مرهقة ومطوّلة، وخوض

مفاوضات دقيقة تضمنت أخذ تعهد كتابي من شيخ الإسلام نفسه على القنصل العلماني الغربي بمحاكمة الاثنين.

وفي ١٨٧٥ حدث شغب في بورسعيد، هذه المرة بين بعض الحراس المالطيين المسيحيين ونوبيين مسلمين يخفرون إدارة الجمرك[٣٣]. وتطورت الضغائن بين المالطيين والنوبيين إلى حد وقوع حادث آخر بينهما أكثر خطورة في صيف ١٨٧٨، سجله كابتن بريطاني كانت سفينته حينذاك راسية بالميناء. وقد بدأ قتال بين فردين من الجماعتين اجتذب بشكل أساسي جمهورًا أوروبيًا. اتخذت الشرطة موقفًا حذرًا عندما شاهدت هذا العدد الكبير من الغوغاء. واستدعى رئيس الشرطة الإيطالي عثمان أفندي نائب المحافظ، فأرسل الأخير طلبًا للمساعدة من قرية عربية تبعد حوالي نصف ميل. أطلق جندي نفيرًا من جانبه طالبًا من المسلمين ضرورة الإسراع لنجدة إخوانهم في الدِّين الذين يقتلهم المسيحيون. وأسرع مئات من القرويين المستثارين إلى حي الأوروبيين في بورسعيد، صائحين: «الموت للمسيحيين». في الوقت نفسه، فصلت السلطات بين المتعاركين واعتقلتهم وفرقت الـ ٣٠٠ أوروبي الحاضرين. أما الـ ٢٠٠٠ مسلم الذين حضروا راكضين إلى المدينة؛ فلم يجدوا أحدًا يتعاركون معه ولا أحدًا يتولون الدفاع عنه، ومن ثَمَّ عادوا إلى قريتهم. فكَّر الكابتن بيميش في تأنيب نائب المحافظ على تصرفه المذعور، وعاقبته الحكومة المركزية في الواقع لدوره في تصعيد الموقف.

هذا العنف العرقي الذي يحرض الجماعات المحلية ضد الأوروبيين في مدن مثل بورسعيد لا يجب أن يحجب عنا التوترات الدائمة بين الجاليات الأوروبية

ذاتها، والتي أدَّت في مرات عديدة إلى اندلاع أعمال عنفٍ وإن كانت محدودة. وينبغي التسليم بالصعوبات التي واجهت السلطات المصرية في التعامل مع المضايقات الأوروبية المعتادة. وقد عوقب لصوص أوروبيون في مدن الموانئ، أو من ثبت اقترافهم لأعمال عنفٍ مسلَّح بالترحيل من البلاد. ومع ذلك، تسنى لمعتادي الإجرام التسلُّل بسهولة تامَّة عائدين إلى مصر على أول سفينة قادمة رغم المحاولات المصرية الدءوبة باستمرار لإرساء نظامٍ للسيطرة على جوازات السفر. وفي أواخر السبعينيات، أصدرت وزارة الداخلية أوامر صارمة بأن أي أوروبي يرتكب جريمة سرقة أو عنفًا مسلحًا سيتمّ ترحيله (على نفقة الحكومة)، وستوضع صورهم في مكاتب الجوازات ببورسعيد والسويس والقاهرة والإسكندرية للحيلولة دون عودتهم. أيضًا، اتخذت الحكومة خطوات لتطهير الشوارع من الفقراء المصريين، أغلبهم كان من المهاجرين حديثًا من الريف[٣٥]. ورغم محاولة المسئولين أن يكونوا منصفين في الحفاظ على النظام العام في مناطق المدن، فقد كانوا دون قصد تخرج منهم إشارات بأن معظم الأوروبيين يلقون ترحيبًا زائدًا بالقاهرة والإسكندرية عن أغلب المصريين، وبأن القرويين المصريين الفقراء الذين يسعون من أجل حياة أفضل لأنفسهم من خلال الانتقال إلى المدينة كانوا يستحقون النفي شأنهم شأن المتشردين واللصوص الأوروبيين. مثل مواطني تيلي في القرن التاسع عشر، اعتقد المسئولون المصريون أن المبدأ الأساسي المميت يقتصر فقط على أن الهجرة الريفية للمدن تمثل تهديدًا على النظام العام.

من بين مناوشات الاعتداءات التي نوقشت أعلاه، وقعت خمس حوادث فقط في داخل مصر. حدثت اثنتان صغيرتان نسبيًا داخل القاهرة - إحراق

محلات المسيحيين وعراك اليونانيين في أحد المقاهي - عام ١٨٦٣، أثناء انتقال السلطة من سعيد إلى إسماعيل. ربما كان لنفس العامل السياسي المتمثل في قلة خبرة حاكم جديد لم يختبر بعد تأثيره في توقيت اندلاع حركة السيد أحمد الطيب المهدي بالقرب من أسيوط في ١٨٦٥. واشتمل القتال الذي دار بين المالطيين والمصريين ١٨٧٢ بالقاهرة على ثلاثة أفراد فقط، ورغم تشعباته الدولية، فلا يمكن اعتباره حقيقة صدامًا مستمرًا؛ نظرًا لأنه كان بالغ الصغر. وثمة دلائل اكتشفتُها على تمرُّدٍ كبير وقع في طنطا، حدث بواسطة اليونانيين في ١٨٧٢. وجرت الحوادث السبع الأخرى جميعها في مدن الموانئ، المكتظة بأعداد كبيرة من الأوروبيين. وشهدت الإسكندرية ثلاثة اضطرابات؛ هي: شغب الإيطاليين في ١٨٦٥، وهياج اليونانيين في ١٨٧٠، ونزاع ١٨٧١ بين رجال الأمن المصريين وعمال المطابع الفرنسيين. وشهدت السويس تجمهرًا وحيدًا كبيرًا في عام ١٨٥٨ عندما اعتدوا على المسيحيين. وفي بورسعيد تقاتل الحراس النوبيون مع اليونانيين في ١٨٧٠. ومن منتصف السبعينيات إلى نهايتها نشب نزاعان بين النوبيين والمالطيين.

أظهر المصريون في الموانئ الشرقية - السويس وبورسعيد - سلوكًا أكثر عدوانية تجاه الأوروبيين، مقارنة بالإسكندرية، حيث اتضح أن الإيطاليين واليونانيين كانوا وراء أغلب الاضطرابات. ويراودنا الشكُّ في وجود خلاف في العقلية في مدن البحر الأحمر، ويذكر تقرير بريطاني أيضًا عن الحالة المزاجية في ميناء السويس هذه الحالة المتميزة كمثال. فقد كتب القنصل ويست في ١٨٧٣ أن معظم السكان المحليين من تلك المدينة يفضلون اعتبار أنفسهم أكثر قربًا بالحجاز بمدنها الإسلامية المقدسة عن مصر، بصورتها الفلاحية

الساذجة[٣٦]. فقد كانوا خاضعين لسلطة المسئولين المصريين، إلا أنهم يحافظون على احترامهم لأعيان الحجاز أو الحجَّاج من الطبقة العليا الذين يعبرون أراضيهم. والسويس، مثل أي ميناء آخر من الموانئ العديدة على البحر الأحمر، تكِن العداء للأوروبيين، وتذعن ساخطة لحكم الخديوي إسماعيل فقط. وأقرَّ ويست أن الحكومة المصرية لم تقدم إلا النَّذر اليسير لسكان المدينة. ورغم أن السلطات أنفقت أموالًا طائلة على المناطق المجاورة، فقد خصصت معظمها لمواقع استفاد منها الأوروبيون كثيرًا. وتعرض أبناء البلاد لضرائب باهظة، وخاضوا منافسة من السفن التجارية بوسائلهم التقليدية للحصول على ما يقيم أوَدهم من خلال نقل الحجاج إلى جدة. ووجد كثيرون من أصحاب القوارب والوكلاء الذين كانوا أثرياء في السابق أنفسهم أسرى ظروف بائسة.

لذلك وبطبيعة الحال، لم يتوقف الأمر بأهل السويس على التأسِّي على الحالة الراهنة للأوضاع، بل مالوا إلى إرجاع مشاكلهم لوصول الأوروبيين ومخترعاتهم. ويعتقد ويست أن مظاهر كراهية الأجانب والمظاهرات الدينية زادت كثيرًا في ١٨٧٣ مقارنة بأي عام آخر من السنوات العشر السابقة. واستخدم الوعاظ المسلمون كلمات قاسية ضد الضرائب المتصاعدة التي فرضها الخديوي إسماعيل، التي أثَّرت بشدة على أعمالهم التجارية، وضد الإسراف في النفقات «على حشد من الأجانب المقيمين الذين لا يخشون الله»[٣٧]. على صعيد آخر، قال روجرز إنه لم يلاحظ في الحي الذي يقيم به في القاهرة أي مظاهر تنمّ عن مناهضة المسلمين للأوروبيين، إلا أنه أقرَّ أن الكثيرين كانوا يعتقدون أن المسلمين من أبناء البلاد أرجعوا التزايد الهائل في

الميزانية المصرية وما تلاها من ضرائب عالية إلى علاقات الخديوي الحميمة على نحوٍ بالغ بالأوروبيين(٣٨).

إذا نحَّينا جانبًا التباينات العقلية بين سكان المدن المختلفة؛ فإن اضطرابات المدن التي استطعتُ رصدها في الستينيات وأوائل السبعينيات تضمُّ كثيرًا من العناصر المشتركة. العنصر الأول: وجود تنافسٍ أو نوع من الاحتكاك بين جماعتين صغيرتين نسبيًا: التجار الأقباط والسادة المسلمون، البحارة الإيطاليون والحمّارة المصريون، أصحاب الحوانيت اليونانيون والحراس النوبيون، معتنقو الأرثوذكسية اليونانية والمسئولون عن الأضرحة المسلمون، عمال الموانئ المالطيون وموظفو الجمارك المصريون؛ جميعهم دخلوا في منازعات محدودة متكررة. لكن عندما يتخذ النزاع شكلًا من أشكال العنف العام، تدخل الساحة شبكات أكبر وأنصار أكثر. كان المالطيون والإيطاليون يخِفُّون لنجدة اليونانيين، والمصريون لمساعدة النوبيين. والطوائف من نواحٍ أخرى قد تكون لها تبايناتها الخاصة مع بعضها البعض، إلا أنها تتكاتف سويًا ضد الأجانب. هذا الولاء البعيد عن التفكير - وتعليق إدراك الإمكانيات الهائلة المملوكة بحوزة الآخر - أسفرت عن تصعيد مناوشات صغيرة إلى شغبٍ واسع النطاق بسرعة بالغة. كانت العلاقات الاقتصادية بين الأوروبيين والمصريين غير متكافئة واستغلالية دائمًا، وغالبًا ما كانت مخيّبة لآمال كل المعنيين بها. وهذه الإحباطات اليومية شكلت خلفية لكتابات نثرية متواصلة في المناسبات المختلفة التي نجمت عن أعمال التمرد. وانطوت النزاعات الأوروبية المصرية في الستينيات وأوائل السبعينيات على محتوى سياسيٍ محدود

بشكلٍ واضح، رغم أن تفاخر أبناء البلد والمجد الإمبريالي كانا يتسللان خفية في كثير من النزاعات المتواضعة بقبضات اليد. وقد ساعد فرض الرقابة المالية الأوروبية على مصر عام ١٨٧٦، والحرب الروسية العثمانية في ١٨٧٧ - ١٨٧٨، وثورة عرابي جميعًا على تسييس هذه النزاعات في السنوات التالية.

أزمة الديون، والحرب الروسية العثمانية والاحتجاجات الطلابية، ١٨٧٦ - ١٨٧٨

في عام ١٨٧٦ عجزت مصر رسميًا عن سداد ديونها، وشكَّل الأوروبيون صندوق الدَّين ليشرف على المالية المصرية، واضعًا عينًا له على كفالة سداد مصر مدفوعاتها لخدمة الدَّين للدائنين الأوروبيين في المواعيد المستحقة. هذا الدور الأوروبي المباشر في إدارة مصر غيَّر من علاقة البلاد مع أوروبا وخلق درجةً أكبر من المشاعر المناهضة لأوروبا. وتزامن هذا مع إنشاء المحاكم المختلطة، التي أعطت للأجانب القدرة غالبًا على التلاعب بالقانون؛ حتى في النزاعات مع المصريين أبناء البلاد. ولقد ناقش كاتبُ أحدِ التقارير الحكومية المصرية المعاصرة تأثير المحاكم المختلطة والأضرار التي حاقت بالفلاحين من نظام المحاكم الوافد حديثًا في مواجهة الأوروبيين، واستشهد بثورتي الجزائر والهند (١٨٥٧) كبراهين في مواجهة مثل هذا التعديل الراديكالي للقانون والأعراف المحلية[٣٩].

لقد هوَّن المسئولون البريطانيون بالقاهرة على وجه الإجمال من شأن الشائعات الخاصة بازدياد الجهاد الإسلامي. ففي أواخر ١٨٧٦، كتب فيفيان

القنصل بالقاهرة في تقريره للندن أن المسيحيين المحليين يخشون انفجار أعمال عنف ضدهم في عيد المسلمين القادم. وكتب يقول: «إن هذه التقارير اعتمدت على أساس تغيُّر مزعوم في سلوك المسلمين تجاه المسيحيين، وعلى إهانات خدم المسيحيين، وعلى اعتداء ثَبَتَ أنه وقع على إيطالي تجرَّأ على التدخين بالشوارع خلال رمضان، وعلى ادعاءات بإخفاء الأسلحة في المساجد»[٤٠]. ورفض فيفيان كل هذه الوقائع بعد تحقيقٍ دقيق، واقترح أن الاعتداءات المزعومة على المسيحيين تحدث عادة في مواجهة بعض الأعمال الاستفزازية من جانب يونانيين أو إيطاليين. كما أنه لا يوجد دليل على تخزين السلاح بالمساجد، إلا أنه وجد استياء بالغًا بين المسلمين المصريين بسبب الضرائب الباهظة والمتأخرات مستحقة الدفع التي عرَّضتهم لها حكومتهم. ورغم أن معظم الناس يكِنون مشاعر كراهية للوالي إسماعيل ومعاونيه، فإنه يبدو أن محاولاتٍ بارعةً تجري من أجل توجيهها إلى الأوروبيين وتعزو إليهم كل المآسي والمِحن المستمدة من مطالبات الأوروبيين بمدفوعات خدمة الدَّين على القروض التي تُعُوقد عليها بفائدة مرتفعة من البنوك الأوروبية ومن المضاربين، وتقرَّر دفعها فورًا وبالكامل كل ستة أشهر. وهو مشروع يتطلب بلا شك مهارة بعض الشيء.

في ١٨٧٦، تضافرت أزمة ديون مصر مع الأزمة السياسية الناجمة عن الحرب المصرية الحبشية، ثم في ١٨٧٧ – ١٨٧٨ مع أزمة الحرب الروسية العثمانية التي كان من المعتقد أن الخديوي إسماعيل سيُساهم بقوات عسكرية فيها بوصفه تابعًا للسلطان. وأورد فيفيان في تقريره أن الوالي في ضيق وقلقٍ بسبب كيفية تدبير الأموال اللازمة لدفع متطلبات القوات العسكرية

للعثمانيين. وكان الفلاحون في الوجه القبلي في حالة ثورةٍ فعلية ضد ارتفاع الضرائب واضطر لمواجهتهم بقوات الجيش. وأضاف فيفيان: «يتوجب أن أبلغ فخامتكم أن هناك مشاعر قويةً ومتنامية بين كل من الأجانب وكثيرٍ من أبناء البلاد أن المخرج الأفضل والوحيد من الصعوبات التي ترزح تحتها مصر قد يكون احتلالها من إنجلترا»[٤٢]. لا حاجة إلى القول إن تقارير القنصل هذه تنبئنا بالكثير عن طموحات المسئولين في دائرة الضوء أكثر مما تنبئ عن المزاج العام في مصر.

بعيدًا عن المخططات الواضحة المتزايدة للقوة العظمى على وادي النيل، فإن شائعات حول نشوب حربٍ وشيكة في أوروبا بين قوة مسلمة وقوة مسيحية زادت التوترات المجتمعية في الإمبراطورية العثمانية، بما فيها مصر. وفي ذلك يؤكد المؤرخون في الغرب على إجراءات العثمانيين تجاه السكان المسيحيين في البلقان، وكذلك الحملة التي شنها جلادستون حول مسألة «مذابح البلقان». لكن السكان المسلمين في أوروبا الشرقية عانوا معاناةً هائلة أثناء الحرب الروسية العثمانية. وبطبيعة الحال، أيقظ هذا النوع من الأنباء أشدَّ المشاعر ضراوة في مصر. ففي أبريل ١٨٧٧، هبط الإسكندرية رجل صوفي قادمًا من مكة ومعه والده، الذي حارب في صفوف الجيش العثماني وتقلَّد وسامًا في البوسنة. وسار الصوفي في موكب بشوارع الإسكندرية حاملًا راية خضراء (اللون الذي كان يفضله النبي محمد)، داعيًا الناس إلى النهوض وقتال الكفرة. ونجح الصوفي في جذب أتباع من أطفال الشوارع. إلا أن الشرطة سرعان ما اعتقلت أباه ووضعتهما في أول مركب إلى مكة[٤٣]. وفي يونيو تلقى

المسلمون الأتقياء تلغرافًا من رجل يدعى الشيخ أحمد؛ الخادم الخاص لقبر الرسول بالمدينة، وأذاعوه في «أحياء العرب» بالعاصمة. كانت الرسالة تتعلق بحلم للرسول يؤنِّب فيه المؤمنين لإهمالهم في عباداتهم، وتحوُّلهم إلى الشراب والفسق، وازدراء الفقراء والمضطهدين، وعدم تقديم الصدقات لهم. وتطلب من المؤمنين أن ينبذوا من بينهم أولئك الذين لا يؤدون صلواتهم الخمس يوميًا. وتعد بأن يوم القيامة، عندما تشرق الشمس من الغرب، أصبح وشيكًا[٤٤]». أثار هذا الإعلان شعورًا جارفًا في الأحياء القديمة بالقاهرة. واعتبر فيفيان هذا الحادث كمحاولةٍ أخرى لإثارة المشاعر الدينية للمسلمين أثناء الحرب.

بعد عدة أسابيع، وبينما تُجهّز قوات عسكرية مصرية لتسافر إلى إسطنبول، ولم يكن الأمر ليثير الانتباه حتى ذلك الحين، إلا أنه حسب ظني، اندلعت مظاهرات هامة معادية للأوروبيين في مدينتي كفر الزيات والزقازيق بالدلتا. وأبلغ كار، نائب القنصل بكفر الزيات، أن الأوروبيين في هذه المنطقة يتعرضون لمخاطر بسبب مسيرات يومية ينظمها على الأغلب طلاب المدارس الأهلية المصريون، الذين يسيرون في مواكب بالحي الأوروبي بالمدينة يسألون الله العون ضد أعداء الدين الإسلامي. ويهتفون بصوت عالٍ: «الموت لكل المسيحيين»[٤٥]. وأضاف كار أن الرأي العام يرى أن الصبية دُرِّبوا تدريبًا دقيقًا على العبارات التي يرددونها، حيث إنها تتكون من اللغة العربية التقليدية. وأعرب عن قلقه من أن مدير الأمن لا يفعل شيئًا من أجل التدخل لمنع المسيرات.

وجرت أحداث مشابهة في الزقازيق، كما سبقت الإشارة، امتدت في يوليو إلى المنصورة. ونشرت صحيفة إيطالية أنه في ٢٠ يوليو طاف عدد من الصبية المصريين في شوارع المنصورة يطلقون صيحات بثَّت الخوف في نفوس الأوروبيين المقيمين. وفي الصباح التالي، عندما شكا القناصل الأجانب، اعتقلت الشرطة بعض الصبية، الذين اعترفوا في حينه أنهم دُرِّبوا على إتيان هذه الأفعال على يد رجلين: حسن وخليفة[٤٦]. وفي سبتمبر تظاهر تلاميذ المدارس ضد الأوروبيين في ميناء دمياط، وتصرف نائب محافظ الإقليم على نحو كما لو أنه قد تلقى من الوالي تقريعًا شديد اللهجة على تدخله[٤٧].

بالرغم من لين جانب المسئولين المحليين إزاء هذه الاحتجاجات الطلابية ضد الأوروبيين، إلا أن الحكومة كانت تعمل على منعها. فقد أبلغ الوالي القنصل العام البريطاني أنه أبرق بتعليمات مشدّدة لكل المحافظين بـ «القمع الفوري والفعَّال لأي أعمال تتعلق بإهانة أو معاداة الأوروبيين من جانب أبناء البلاد»[٤٨]. وقال إسماعيل إنه تجاهل عامدًا أوامر من إسطنبول باستخدام آيات القرآن العظيم لإلهاب المشاعر الدينية للناس من أجل الجهود الحربية، خشية أن تنجم عنها أحداث خطيرة أخرى.

بلا شك كانت حماسة الطلاب في العداء للإمبريالية تعكس على الأقل مشاعر بعض مدرسيهم، وعلى الأرجح مشاعر آبائهم أيضًا. هذه الطبقة المتوسطة المتعلِّمة الجديدة غالبًا ما كانت تكِن مشاعر معادية في أقوى صورها بسبب توظيف أعداد كبيرة من الأجانب كمهندسين أو موظفين، حيث كانوا يحسّون أنهم أقل قيمة في المقابل. ولقد رأينا فيما سبق أن المدن المذكورة كانت

بها نظم تعليمية كبيرة ومتطورة، سواء تقليدية أو حديثة، أوجدت شبكة اتصالات من التعليم إلى الصحف التي كانت تتيح للمدرسين والطلاب التجاوب مع الأحداث العالمية؛ مثل الحرب الروسية - العثمانية، عن طريق المظاهرات المحلية المناهضة للأوروبيين.

على أن هذه الاحتجاجات تبيّن أن الاختراق الأوروبي لداخل الأراضي المصرية ولّد قدرًا من الاستياء؛ فالمدن الأربع المذكورة جميعها تقع في الوجه البحري بمصر، وهي مراكز إقليمية زادت بها مشاهدة الأوروبيين يملكون من ٣ آلاف إلى ٤ آلاف فدان فقط في مديريتي المنوفية والغربية. لكن «منذ ذلك الحين زادت زيادة هائلة»[٤٩]. وفي التماس من سبعة وعشرين من الرعايا البريطانيين يطالبون فيه بتعيين وكيل للقنصل في الزقازيق (وهي مدينة جديدة أنشئت في فترة محمد علي نتيجة للتوسع في شبكات الري) يقول إن «الزقازيق هي موضع تزداد به أعداد وملكيات الرعايا البريطانيين بسبب عدد من مصانع حلج الأقطان وزراعة القطن في المنطقة التي تعد فيها المدينة الرئيسة، ونتيجة للإصلاح القضائي الذي أنشئ في أسواقها المجاورة»[٥٠]. في ١٨٧٨، كان نحو من سبعين إلى ثمانين أوروبيًا يمتلكون أراضي زراعية في الزقازيق بلغت قرابة ١٠ آلاف فدان. وهؤلاء الأوروبيون اشتغلوا في إقراض الأموال للفلاحين الذين يعانون ضغوطًا شديدة بالمنطقة. وغالبًا ما تمكنوا من شراء الأراضي ذات المساحات الصغيرة بأسعار زهيدة حين يقرر أصحابها بيعها لعجزهم عن سداد ما عليها من ضرائب[٥١].

رغم الوجود الأجنبي المتعاظم بالإسكندرية، إلا أنها كانت أكثر المدن

هدوءًا في السبعينيات. هناك، طوَّرت الجالية الأوروبية القديمة والراسخة علاقةً محلية كافية، ونفوذًا، وترتيبات مؤسَّسية كفلت تبديد أية توترات بعد سلسلة الحوادث وحالات الشغب التي تسبب فيها أوروبيون بالأساس في الستينيات. والصوفيون الذين حاولوا إثارة مشاعر العداء تجاه الأوروبيين بالإسكندرية في ١٨٧٧ يبدو أنه لم يحالفهم نجاح كبير، وكانوا هم أنفسهم غير مصريين. وفي السبعينيات اندلعت النزاعات في المدن بين أبناء البلاد والأجانب في المدن الصغيرة الجديدة أو النامية نموًا سريعًا مثل الزقازيق والسويس وبورسعيد، أو في المراكز الإقليمية الداخلية التي لم يكن يستخدمها الأوروبيون في السابق مثل طنطا والمنصورة وكفر الزيات. وكانت احتجاجات الطلاب في ١٨٧٧ - ١٨٧٨ علامةً على دخول عنصر جديد إلى هذه الصراعات، وهو الإنتليجنسيا. وانطلاقًا على نحوٍ خاص من قاعدتها في الجيش والشرطة، فإن هذه الشريحة المتوسطة المتعلِّمة ستؤيد تحالفها مع جماهير المدن في أعمال مناهضة للأوروبيين في غضون السنوات الثلاث التالية فيما أصبح يعرف باسم ثورة عرابي.

التمردات العسكرية لعام ١٨٧٩

شهدت الثلاث سنوات ونصف السنة البادئة بـ يناير ١٨٧٩ سخطًا وانهماكًا متزايدين من العسكريين بالسياسة. وكان أكثر الضباط تمردًا ينحدرون من عائلات الأعيان الريفيين المصرية، وكان الجنود الذين ساندوهم من أصول فلاحية. وهو ما أثار مسألة ما إذا كان ينبغي أن تكون لهم ولاءات

أخرى لهم أكثر من مجرَّد الولاء العسكري. كما ولَّد الاستياء من الحالة الراهنة المواتية للأوروبيين عداء لهم، لم يقتصر على الجيش فقط بل امتدَّ إلى المصريين الذين ساندوا احتجاج صغار الضباط. وإحدى الوسائل التي عبَّرت بها القوات المسلحة عن استيائها، وهي العمل الجماهيري، ربما تدين نوعًا ما إلى الأعراف المدينية الأولية للتمرُّد التي طوَّرها أهالي المدن، علاوة على وسائل الاحتجاج الفلاحية القديمة (علمًا بأن أغلب أفراد القوات المسلحة من أصول ريفية).

رغم أنها من الصغر بمكان بحيث يتعذر تسميتها بمناوشات مثيرة للنزاع؛ فإن مشاجرة بين حارس (إنكشاري) للقنصلية البريطانية بالإسكندرية وملازم أول بالجيش المصري في صيف ١٨٧٨ خلَّفت وراءها قدرًا من الحوار وثيق الصلة بالموضوع. كان قد دخل الاثنان في مساومة حول حزمةٍ من التبن تعرضها بائعة متجولة، عرض الحارس الإنكشاري محمد أغا ثمنًا لها ٦ أو ٧ قروش قائلًا: «زانية وبنت كلب، إنها لا تساوي أكثر من هذا». والملازم أول إبراهيم عمر عرض ١٠.٥ قروش؛ وبالتالي تصايح الحارس الإنكشاري مستخفًّا به باعتباره خادمًا للإنجليز، صاح الملازم أول في وجه الإنكشاري: «اذهب يا قوَّاد، أنا خادم أفندينا (الخديوي) - وأنت خادم القوَّاد المسيحي»[٥٢]. ولنا أن نتصور أن شجارًا نشب بين الاثنين، فإن غطرسة وعجرفة الإنشكاري الطويل الضخم حارس القنصل البريطاني تجاه فتاة في الشارع تنطوي غالبًا على قوةٍ مستعارة إذا ما ترجمناها إلى مستوى السياسات العليا، والطريقة التي أهان بها الملازم أول خصمه عندما وصفه بأنه عالة على

قوّاد أجنبي في مقابل خدمته هو لسلطة مصرية / إسلامية، تقدم رؤية محدودة المستوى لكيفية ترتيب صغار الضباط لعالمهم في أواخر السبعينيات، وتقدم تحذيرًا مسبقًا من صراع قادم.

وبصرف النظر عن التمرُّد العسكري الذي حرَّض عليه الخديوي إسماعيل في فبراير، فقد شهد ربيع ١٨٧٩ العاصف سياسيًا عدة أمثلة على العنف الجماعي الشعبي. وأحد الاستثناءات للهدوء النسبي في الشوارع خلال تحالف النبلاء والأعيان والإنتليجنسيا والخديوي في مواجهة نفوذ الأوروبيين جاء في أواخر مايو؛ فقد ذهب زوجان فرنسيان وشخصان آخران ليستقلوا القطار الذي يصل القاهرة بالعباسية، إلا أن هذه الرحلة أخذتهم إلى المستشفى الأوروبي الذي يقع مباشرة غربي الثكنة العسكرية التي تضمّ كتائب سودانية. وعند رؤية الأوروبيين، أحاط بهم جماعة من ضباط ثكنة العباسية، وأهانوهم وضربوهم بالعصي، ثم قذفوهم بالطوب عندما لاذوا بالفرار. وأسفر الحادث عن احتجاجٍ فرنسي ملتهب، وعرْض على المحاكم المختلطة، وهو إجراء في حدٍّ ذاته يمكنه أن يفاقم مشاعر العداء للأوروبيين بين أفراد الثكنة[٥٣]. وبعد عامين من تلك الواقعة، لعبت القوات العسكرية بالعباسية بطبيعة الحال دورًا مهمًا في دعم صغار الضباط الموالين لعرابي. وعادة لا يمكن للمرء أن يفكِّر في الجيش كجزءٍ من الجماهير، إلا أنه من الواضح أن الضباط في فبراير والجنود العاديين في مايو ١٨٧٩ شاركوا في السلوك الجماهيري، حيث انخرطوا سويًا في تجمعات مثيرة للنزاع للتعبير عن شكواهم.

لا حاجة بالعمل الجماهيري لأن يكون عنيفًا. والتجمعات المشتركة من

أجل إلحاق العار بفرد شكلت بندًا مهمًا في معظم التجمعات الجماهيرية في التاريخ. وكمثال على هذا التصرف الارتجالي حدث على مسمع من بورج المالطي الذي يجيد اللغة العربية في أحد موالد القاهرة العديدة، فقط كتب يقول في تقريره:

«الرأي الحالي يتركز لذلك ضد الخديوي ومنه يُعلَّل الكره الإيجابي بينما لا تجري أية محاولة لإلغائه. نحو الساعة ١١.٣٠ مساء في الليلة الماضية ذهب موكب الخديوي إلى المولد حالما كنت منصرفًا منه. ونظرًا لضغط الناس لشق طريق للعربة اضطررت للتوقف التامّ لعدة دقائق، وكنت محاطًا بمواطنين من طبقة الأثرياء والتجار. وعندما مرت العربة أمامنا بخطو بطيء سمعت بوضوح «الكلب جه» «ينعل اللي فقّرنا» (اللي جعلنا شحاتين)، كانت هذه التعبيرات تُقال بصوت عالٍ كافٍ لتصل إلى العربة التي كانت تسير على مسافة لا تزيد على ٤ أقدام تقريبًا من المتحدثين»[٥٤].

بمجرد أن يتجمع أي جمهور لغرض معيَّن، يمكنه ببساطة أن يتحوَّل لغرض آخر. فهنا، عيد ديني، الذي يعني في مصر دائمًا معاملات تجارية ونداء على البضائع، بما يضمن لأعداد من جماهير طبقة التجار تمويه أسمائهم، ويكفل أمنهم. وهو ما يتيح لهم الاستهزاء من الخديوي علانية دون أن يتعرَّف عليهم أحد. فما لا يستطيع المثقفون طباعته في الصحف بسبب احتمالات تدخل الرقابة يتسنى في هذه الحالة الإعلان عنه صراحة للحاكم في ظل حصانة.

بطبيعة الحال، في النهاية عزلت القوة الأوروبية ذاتها إسماعيل في يونيو ١٨٧٩، ونصّبوا ابنه توفيق واليًا مع إذعان العثمانيين. وحالة الاضطراب التي عمَّت النصف الأول من عام ١٨٧٩، التي شجع عليها من وراء ستار الوالي والأرستقراطية العثمانية آلت في نهاية المطاف إلى عنفٍ جماعي طفيف نسبيًا؛ نظرًا لأن النخبة أساسًا كانت تقوم بتوجيهه. ولا ينبغي التقليل من أن رغبة كثير من الأعيان المصريين ورجال الدين للتوصُّل إلى حلٍ وسط مع إسماعيل قد يمنحهم نفوذًا أكبر، لأجل إقالة حكومة نوبار. ومن دواعي السخرية، أن الخطة بكاملها جاءت بنتائج عكسية حيث لعبت بوضوح دورًا في إقناع الأوروبيين أن إسماعيل لم يعد بمقدوره السيطرة على البلاد؛ وعلى وجه اليقين لم يعد لديهم أمل في السيطرة عليه. والغريب في الأمر، أن تستُّر وتغاضي إسماعيل عن العمل الجماهيري من جانبه هو ومعاونيه لم يكن فقط لبعث رسالة رغب فيها، عن عدم شعبية وزارة نوبار وعضوي المجلس الأوروبيين فيها، بل أيضًا كانت إشارة لبريطانيا أن روحًا شعبية أصابت مصر عدواها، مما دفع لإثارة الشكوك حول قوة الوالي وقدرته على الحكم؛ فالضباط الذين يهاجمون المدنيين الأوروبيين علنًا كما حدث في العباسية في مايو، لم يكن بالإمكان التشجيع عليه من القوى الإمبريالية(٥٥).

إن الإشارات المتنامية على انعدام الانضباط بالقوات المسلحة، التي استفاد منها أحيانًا إسماعيل ببعض المميزات، كانت علامةً على قدرة الجنود على تبني رصيد العمل الجماهيري. ومثلما دخل البحارة الأوروبيون في الموانئ في مشاجرات صغيرة مع الأجانب، يأتي العمال الإيطاليون الذين أحاطوا

بسفارتهم في ١٨٦٥ واتهموا سفيرهم بالخيانة، استطاع المصريون كذلك أن يبادروا رموز السلطة بالكلام وهم هنا وزراء مجلس النظار الذي اشتمل على أجانب وتابعيهم الخانعين. كان كثير من الضباط الشباب من بين طلاب المدارس الأهلية لفترة، وتمكنوا من التعبير بوضوح مثل المثقفين بلغة معارِضة بليغة. وعندما أظهر العسكريون استياءهم وسخطهم، وجدوا حلفاء عديدين في المجتمع المدني؛ من رجال الدين المسلمين والرجال المتعلمين، حتى الجزارين وباعة الخيول والبدو. وكان جمهور المدن في الموالد يتحدثون لكثير من المصريين لاعنين الوالي في وجهه بسبب إفقارهم - ولعل التجار قد وجدوا تشجيعًا لسلوك هذا المسلك بسهولة أكثر حالما أدركوا أن جهاز الأمن التابع للدولة كان متذبذبًا في ولائه.

بطبيعة الحال ليست كل أعمال التمرد التي نشبت بين الأوروبيين والمصريين ونوقشت في هذا الفصل كانت تنطوي على أي مغزى سياسي ذي شأن؛ إلا أنه من المهم ملاحظة أنه قد نشأ تقليد للتفاعل المديني عولجت فيه بعض أنواع الصراعات بين الجماعات العرقية والدينية على نحوٍ مستقل دون مرجعية إلى السلطات الوطنية أو حتى الإقليمية. فقد تسبب افتراء وهمي بشأن شرف إيطاليا للطبقة العاملة الإيطالية في ،ركض في سُعار محموم ليأخذوا سفيرهم رهينة حتى اعتبروا أن ماء وجههم قد أُنقذ. واستطاع شجار صاخب بين عمال مطابع فرنسيين وأفراد من الشرطة المصرية أن يستثير السفير الفرنسي إلى الاعتراف بما آلت إليه فعلًا حالة الجمهور الفرنسي: استطاع الفرنسيون أن يواجهوا القوة بالقوة دون الرجوع إلى السلطات. على الجانب الآخر اعتقدت

الجماهير المسلمة في ضريح السيد البدوي بطنطا أنهم عرفوا كيف يتعاملون مع اليونانيين المجدفين، ولم يكن ذلك من خلال كتابة العرائض للشرطة المحلية. ودخل النوبيون ببورسعيد في حوادث عنف كبيرة مع اليونانيين أو المالطيين ثلاث مرات في السبعينيات، وهو ما يبيِّن تكرار الإحباطات والعداوات. وخلاصة القول: نشأة تقليد مدني أولي، في كل مكان، كان السلوك الجماهيري يقلِّل من أهمية التعويل على نظرية فيبر بشأن القوة التي كان من المعتقد أن الحكومة المصرية تتمتع بها؛ ذلك أن هجوم الضباط على أعضاء مجلس النظَّار في فبراير ١٨٧٩ يعطي مثالًا على التكتيكات الحذرة التي تتخذها الجماهير.

إن ما بدأنا نراه يحدث في ١٨٧٧ – ١٨٧٨، ضد ما وراء الستار لمواجهة عسكرية كبرى بين العثمانيين وقوة أوروبية، هو التطبيق لأعمال التمرُّد مثلما حدث من مظاهرات في بورسعيد من المدنيين ضد الأوروبيين، والمشاركة، ليس فقط من العمَّال وعمَّال المهن المختلفة، بل من الطلاب من الطبقات المتوسطة. ومع تعيين صندوق الدَّين وزيادة الاختراق الأوروبي للنظام القضائي والإداري، دخلت بريطانيا وفرنسا بشكل حاسمٍ إلى مجال السياسة المصرية المحلية. والسياسات التي كانت ربما ذات مرة تثير ببساطة الكراهية الشعبية للوالي غدت في ذلك الحين تدفع إلى الاحتجاجات المناهضة للأوروبيين. ونظرًا لأن الطبقات المتوسطة المصرية بدأت تسعى بحثًا عن وسائل التعبير السياسي عن نفسها، لم تتعاظم فقط في مواجهة القبضة الخانقة للعثمانيين والشراكسة على السلطة، بل وجدوا أيضًا أن الأوروبيين يضعون العراقيل أمامهم في كل اتجاه. حتى إن تلاميذ المدارس نظموا احتجاجات

مناهضة للأوروبيين في عدة مدن عام ١٨٧٨، مطورين رصيدًا جديدًا للنضال متممًا للصراعات المدنية بين العمال المصريين والأوروبيين، عمل بوصفه نذيرًا للمستقبل. وفي ١٨٨٢، التحق قسم من النبلاء العثمانيين، وأغلب أعيان البلاد والإنتليجنسيا والجماهير بالقوى المناهضة للأوروبيين والخديوي الذي جعل من نفسه حليفًا لهم.

الحكم على نظرية حوراني حول الأعيان المثيرين للثورة يتضح أنه يعمل في أوضح صورة في المدن الصغيرة وفي مراكز المدن، حيث كان ما يزال لدى الأعيان صلات كبيرة مباشرة مع الجماهير الشعبية، وهنا فإن أحداث جدة في ١٨٥٨ مثيرة للذكريات(٥٦). وقد أوضحت البحوث الحديثة أن كبار رجال الدين والقضاة الشرعيين وخليفة الرسول المسئول العثماني، ورئيس تجار حضرموت، جميعهم ساعدوا في التخطيط لهجوم على القناصل الأوروبيين والمؤسسات التجارية ردًا على نزاعٍ اندلع بين البريطانيين والعثمانيين حول جنسية سفينة رست في الميناء. وشارك الصنَّاع المهرة والبحارة في إثارة الشغب في هذا الميناء الصغير على البحر الأحر البالغ تعداد سكانه ١٥ ألف نسمة. ولا بدَّ أن من بين أسباب ذلك مناهضة الاختراق الاقتصادي الأوروبي المتزايد للمنطقة. لكن هنا، كما قال حوراني، لعب الأعيان الدور القائد، أيضًا في رأي حوراني قاد الأعيان عديدًا من عمليات التمرُّد في مصر أو غيرها من الصراعات التي نوقشت في هذا الفصل. وقد أثار عمليات التمرُّد وليٌّ صوفي غامض في المراكز الصغرى لصعيد مصر في ١٨٦٥. وربما ساعد رجال الدين الإسلامي والرجال المتعلمون بطنطا الجماهير في أعمال الشغب المناهضة

لليونانيين في ١٨٧٢، وقد تسبَّب ذعر نائب المحافظ جزئيًا في إثارة التمرد القريب في بورسعيد في ١٨٧٨.

في حوادث أخرى عديدة، مع ذلك، يتضح أن جماهير المدن نشطت عفويًا أو بناءً على توجيهات القادة الشعبيين من بين عامة الناس. ويبدو من غير المحتمل أن تكون شجارات النوبيين مع المالطيين أو اليونانيين في بورسعيد مخططةً أو على صلةٍ يُعتد بها بالأعيان. وفي المدن الكبرى الأخرى مثل الإسكندرية ودمشق، من المحتمل أن يكون للعمل الجماهيري في هذه الفترة أساسه الخاص في شوارع المدينة، أكثر من كونه منبثقًا عن مكائد النخب. على سبيل المثال، يناقش فيليب خوري أن أعمال الشغب المناهضة للمسيحيين بدمشق في ١٨٦٠ يمكن تفسيرها من جانب ليس فقط نتيجة لسخط المسلمين على الأحوال الاقتصادية والتشريعية التي تمالىء الأقلية المسيحية؛ بل كذلك للسلطة المتضائلة للأعيان المسلمين على جماهير المدن[٥٧]. وفي إطار هذا التفسير، يمكن غالبًا رؤية أعمال الشغب المناهضة للأوروبيين باعتبارها نتيجةً لعمل الجماهير وفقًا لمبادراتهم الخاصة، ربما حتى في معارضة لرغبات النبلاء، أكثر من كونها تعبيرًا عن معارضة الأعيان للسياسة المركزية أو المنافسة الأوروبية. وقد شكَّل العمل الجماهيري المستقل رصيدًا مهمًا للنضال خلال ثورة ١٨٨٢. ففي أثناء هذه الفترة كان عوامّ الناس بالمدينة قد تمرسوا تمامًا أثناء النضال العرقي مع الأوروبيين.

رغم أن الشجارات العرقية الصاخبة التي اندلعت في مصر خلال عقدي الستينيات والسبعينيات كان لها غالبًا أثرها على تقسيم السكان إلى أوروبيين

ومصريين؛ فإن الاستقطاب ظلَّ عمليةً غير مترابطة قبل الحرب الروسية العثمانية. وهناك بعض الدلائل على شعور عامٍ مناهض للأوروبيين في حي الحسين بالقاهرة، وجد له نصيرًا بين الهنود والأفغان المسلمين الذين كانوا يعانون في حينها من الكولونيالية البريطانية. وبقيت أحداث الشغب التي جرت في طنطا في ١٨٧٢، من جانب آخر، محصورة بين المصريين المسلمين واليونانيين، ولم يشعر باقي الأوروبيين بأي عداءٍ موجه إليهم. ومع ذلك، فإن دمج جميع الأوروبيين مع بعضهم البعض بدأ يتزايد استخدامه كأحد تكتيكات قادة التظاهر أثناء الحرب الروسية العثمانية في ١٨٧٧ - ١٨٧٨، ويصبح حمل الرعايا البريطانيين والفرنسيين والإيطاليين واليونانيين لخطايا الإمبراطورية الروسية مفهومًا فقط إذا كان تلاميذ المدارس ومعلموهم يرون أن كل الأوروبيين المسيحيين يشتركون إلى حدٍّ ما في التكوين الشخصي من الناحية الأساسية. وأكثر من هذا، أصبحت حكومة الوالي ذاتها حكومةً قاسية بسبب الارتباط الوثيق بالأوروبيين، بوزيريها الفرنسي والبريطاني في مجلس النظّار وبكونستبلاتها الإيطاليين في الشرطة. وأمكن بسهولة أن يتحول عداء عام للأوروبيين إلى كراهية للحكومة المصرية ذاتها.

إن المفاهيم الضيقة للعرقية، والروابط القوية بالجماعات العرقية الصغيرة عرقلت نمو النزعة الوطنية، التي تسعى على نحوٍ نموذجي إلى دمج عددٍ كبير من العرقيات في إطار كليّ يقوم على إقليم مشترك، ولغة قومية، وسوق موحدة. وفي عبارة بنيديكت أندرسون الزاخرة بالمعاني الأمم مجتمعات متخيَّلة(٥٨). ويحتاج التخيل المُضمَر، مع ذلك، إلى القدرة على رؤية مشابهة لما

اعتبرته الأجيال السابقة مختلفًا. والكثير من الأمم الأوروبية، مثل الإيطاليين، لم تكن تفكر في نفسها قبل القرن التاسع عشر على أساس أنها وحدة طبيعية، أو حتى باعتبارها تتحدث اللغة نفسها. ويقدم المصريون الدليل على بدء تطوير هذا النمط من التخيُّل، للأفضل أو الأسوأ، في فترة بحثنا. ويحتاج أيضًا، بطبيعة الحال، تخيُّل التماثلات للتوقف عند حدٍّ معيَّن. ويشكل هؤلاء الخارجون عن ذلك الحدِّ اضطرابًا وتهديدًا عميقين للجميع فيما عدا الجماعات الداخلية. وربما حتى تحتاج الجهود الموحَّدة للوطنية إلى مثْل هذا الآخر. وقدَّم الأوروبيون على أية حال هذا للمصريين في القرن التاسع عشر، وألَّفت عمليات الشجار في مصر أحد عناصر تطوير هذا الاصطلاح الجديد.

الهوامش

(١) انظر: Rube, *Crowd in the French Revolution*، ومثله Tilly, Tilly, and Tilly, *Crowd in History* ١٩٦٤، Tilly, *Contentious Rebellion Contury* ١٩٧٥؛ ١٩٧٥ Davis, *Society and Culture, French* ١٩٨٦: خاصة فصل ١، ٦؛ *Underdown, Revel, Riot and Rebellion* ١٩٨٥؛ و Holton ١٩٧٨: ٢١٩ – ٢٣٣.

(2) Raymond, "Quartiers et mouvements populairies" in Holt eds, *Political and Social Change* ١٩٨٦، ص ١٠٤ – ١١٦؛ ومثله، ١٩٧٥: ٢٨١: باير، «الثورة الشعبية في القاهرة العثمانية» في كتابه *Fellah and Townsman* ١٩٨٢، ص ٢٢٥ – ٢٥٢، قارن Abrahaman ١٩٨٦: ١١٢ – Cole and momen ١٩٦٩: ١٢٨ – ١٥٠؛ ١٤٣.

(٣) حوراني، الإصلاح العثماني وسياسات النبلاء في Polk and Chambers eds, *Beginnings of Modernization in the Middle East* ١٩٨٦، ص ٦٧ – ٦٨، انظر أيضًا: ص ٤٤ – ٤٩ بشأن التعريفات المتضمنة.

(٤) انظر: شوشان ١٩٨٠: ٤٥٩ – ٤٨٧؛ Peters «الاعتداء على دراويش باب زويلة» في Lecizion and Voll, eds,

Eighteenth – Century Renewal and Reform in Islam ١٩٨٧، ص ٩٣ – ١١٥؛ باير، «الثورة الشعبية» ص ٢٢٥ – ٢٣٤.

(5) PRO, FO .١٨٩٣ ٧٨/ ٣٨١، تقرير بورنج، مارس ١٨٩٣

(6) Tilly, *Big Strutures* في ١٩٨٤ ص ١ – ١٣، ٥٣ – ٥٦؛ Nelson *Access to Power* ١٩٧٩، ص ٥٥ يورد Toledano, *State and Society* ١٩٩٠، ص ١٩٩، ١٠٨؛ ص ١٩٩ – ٢٠٠.

(7) Nubarian, *Me'moires* ١٩٨٢، ص ١٥١ – ١٥٢؛ PRO, FO ١٤١/ ١٢٥، فيفيان / ساليسبيري، رقم ٥٢، القاهرة، ١٥ فبراير، ١٨٧٩.

(8) ZHCI, PRO ١٧ / ٣٤٩٦، ستانتوس / جرانفيل، القاهرة ١٧ نوفمبر ١٨٧٠، تقارير تفيد بأنه حتى العمال اليونانيين من الدرجة الدنيا يحصلون على ما بين ١٤.٦ قرشًا، ٢٤.٤ قرشًا في اليوم، بينما يحصل المصريون على ٩.٧٥ قروش في اليوم، علمًا بأن كل ٢٠ شلنًا تساوي جنيهًا إنجليزيًا واحدًا، وتساوي ٩٧.٥ قرشًا مصريًا، أي لا تساوي تمامًا الجنيه المصري.

(٩) *«الوطن»*، الجزء ٢ (١ فبراير ١٨٧٩/ ١٠ صفر ١٢٩٦).

(١٠) انظر على سبيل المثال: Sabry, *Lagene'se* ١٩٢٤؛ ومثله *L'Empire* ١٩٣٢؛ الرافعي، *«عصر إسماعيل»* ١٩٨٢؛ كيدي، *السيد جمال الدين* ١٩٧٢.

(١١) بخصوص كتابات حديثة عن ١٨٥٧ في الهند، انظر: *Awadh* Cole, *North Indian* ١٩٨٤؛ *in revolt* Mukherjee,

Shi'ism ١٩٨٨، فصل ١٠، كدليل على عودة الهجرة بعد هزيمة البريطانيين، انظر مثلًا: الزين، *«فصول»* ١٩٧٩، ص، ١٣٢ كانت أعداد الهنود بالقاهرة وحتى بالأقاليم كافية لاختيار زعامات خاصة بهم أو شيوخ (FO ١٤١/ ١١١ كار/ واليس، رقم ١٩، كفر الزيات، ٢٢ ديسمبر ١٨٧٦).

(12) PRO, FO ١٤١/ ٣٦، ويست / جرين، السويس ٥ يوليو ١٨٥٨.

(13) PRO, FO ١٤١/ ٣٦ الجزء ١، والو/ جرين، ٥ يوليو ١٨٥٨.

(14) PRO, FO ١٤١ / ٤٨ دورموند هاي / كولكوهن، القاهرة، ١٨ فبراير ١٨٦٢.

(١٥) المرجع السابق.

(١٦) دار الوثائق القومية، نظارة الداخلية، مكاتبات عربي، محفظة ٢، مأمور سيوة / ناظر الداخلية، ٧ صفر ١٢٧٦/ ٥ سبتمبر ١٨٥٩.

(17) PRO, FO ٧٨/ ١٨٧١، كولكوهن / راسيل، رقم ٢٧، القاهرة ٥ مارس ١٨٦٥، رقم ٣٢ القاهرة ١١ مارس ١٨٦٥، رقم ٤١، القاهرة ٢٤ مارس ١٨٦٥، انظر أيضًا: سرهنك، *«حقائق»* ١٨٩٥ - ١٨٩٨، ٢: ٢٨١؛ Baer, *Social History*. ص ٩٩

(١٨) مقتطف من الأرشيفات الفرنسية، مراسلات سياسية، مصر، جزء ٣٧، ١٩ نوفمبر ١٨٦٥، وفي: صبري، *«الإمبراطورية»* ص ٢٢٠ - ٢٢١.

(١٩) الوالي / محافظة مصر، ٢٥ رمضان ١٢٧٩/ ١٩ مارس ١٨٦٣، مترجم في: سامي، *«تقويم»* ١٩١٦ - ١٩٣٦، ٢: ٤٦٦.

(20) Reimer .٥٣١ :١٩٨٨

(21) Ilbert :١٠١ - ٩٤ :١٩٨٧، عوض ١٩٨٧: ١٧٧ - ١٧٨، Reimer .٥٥٣ - ٥٣١ :١٩٨٨

(22) PRO, FO ٧٨/ ١٨٧١ كولكوهون / بلوفار رقم ٢، الإسكندرية ٢٢ مايو ١٨٦٥، كولكوهون / راسل رقم ٥٦ الإسكندرية ٢٥ مايو ٢٨٦٥، كولكوهون / راسل رقم ٥٨، الإسكندرية ٢٧ مايو ١٨٦٥.

(٢٣) بخصوص الإيطاليين بالإسكندرية، انظر: Volait ١٩٨٧: ١٣٧ - ١٦٥.

(٢٤) *«وادي النيل»* جزء ١، رقم ٦ (١٥ ربيع الثاني ١٢٨٤/ ١٦ أغسطس ١٨٦٧).

(٢٥) دار الوثائق المصرية، سجلات ديوان الويركو، ١٠ من / ١/ ٩، محافظة مصر / ديوان الويركو، ٢٥ شوال ١٢٨٥/ ٨ فبراير ١٨٦٩.

(٢٦) عولجت النزاعات حول السلطة في Politis, *L'Helle nisme* ١٩٢٩ - ١٩٣٠، ١: ٢٧٣ - ٢٧٩؛ وعُرضت أحداث الشغب في PRO, FO ٧٨/ ٢١٣٩ ستانتون / كلارندون، الإسكندرية ١٥ يناير ١٨٧٠.

(27) PRO, FO ٧٨/ ٢١٨٦ ستانتون / جرانفيل رقم ٥، الإسكندرية ٢٩ يونيو ١٨٧١، ستانتون / جرانفيل رقم ٦٠،

القاهرة ١٤ ديسمبر ١٨٧١؛ نوبار، *«مذكرات»* ص ٣٩٤ - ٣٩٧؛ صبري، *«الإمبراطورية»* ص ٢١٩ - ٢٢٠.

(٢٨) انظر: نجم، *«بورسعيد»* ١٩٨٧، فصل ٢، خاصة ص ٧٤ - ٧٥ انظر أيضًا: Dori ١٩٥٦: ١ - ٤٦.

(29) PRO, FO ١٤١/ ٧٢، زارب / ستانلي، بورسعيد ٢١ فبراير ١٨٧٠، محفوظ مع ستانلي / ستانتون، الإسكندرية ٢٤ فبراير ١٨٧٠، مدخل رقم ٩٢.

(30) PRO, FO ١٤١/ ٦٨ جويس / ستانتون، القاهرة ٦ مارس ١٨٧٢، مدخل رقم ١١٨.

(٣١) إقامة جاليات تجارية يونانية في ستينيات وسبعينيات القرن التاسع عشر بالمدن الإقليمية في مصر مثل الزقازيق وطنطا والمنصورة وأسيوط، معروضة بالتفصيل في Politis *L'Helenisme* خاصة ١: ٣١٧ - ٤٠٢، ٢: ١٩٥ - ٢٠٩.

(32) PRO, FO ١٤١ / ٧٨، جزء ٢ بورج / ستانتون، القاهرة ٢٨ مايو ١٨٧٢.

(33) PRO, FO ١٤١ / ٩٢، بيكر / كوكسون، بورسعيد، ١٥ سبتمبر ١٨٧٥، مدخل رقم ٤٠٦.

(34) PRO, FO ١٤١/ ١٢٠ كابتن بيميش / نائب الأدميرال هورنبي رقم ٣٢، الإسكندرية ١٧ يونيو ١٨٧٨: FO ١٤١/ ١١٥ فيفيان / ساليسبيري، رقم ٢١، الإسكندرية ٢٢ يونيو ١٨٧٨.

(٣٥) كمثال على شجار فرنسي - إيطالي في مقهى ببورسعيد، انظر: دار الوثائق المصرية، سجلات الداخلية، وارد ضبطيات، ١٩

مصفح / ٢٤/ ٢٣، الداخلية / أقاليم ٢٥ رمضان ١٢٩٦/ ١٢ سبتمبر ١٨٧٩ رقم ٩٥، وعن التهديد بنشوب نزاع بين الأجانب عقب مشاجرة أمام مقهى الكازار ببورسعيد، انظر: السلسلة نفسها ١٩ مصفح / ٢٤/ ٢٤، نظارة الداخلية / أقاليم ٤ ذو القعدة ١٢٩٦/ ٢٨ أكتوبر ١٨٧٩. للسيطرة على جوازات السفر، انظر سجلات الداخلية، وارد ضبطيات ١٩ مصفح / ٢٤/ ٢٣ الداخلية / دواوين ٢٨ شوال ١٢٩٦/ ٧ يوليو ١٨٧٩ رقم ٢٦ إفرنجي؛ وفيما يخص طرد الفقراء، انظر: بطاقة الدار ٢٦٣ ضبطية المجلس الخصوصي / ديوان المالية، ١ ذو القعدة ١٢٩١/ ١٠ ديسمبر ١٨٧٤.

(36) PRO, FO ١٤١/ ٨٢، ويست / فيفيان رقم ٤٢، السويس ٨ سبتمبر ١٨٧٣.

(٣٧) المرجع السابق.

(38) FO ١٤١/ ٨٤ روجرز/ جرانفيل رقم ٨٤ القاهرة ٢٤ سبتمبر ١٨٧٣.

(٣٩) دار الوثائق القومية، محفوظات مجلس الوزراء، الحقانية ٢/ ١ قوانين متنوعة، ملف نظارة الحقانية بتاريخ ١٨٨٢، «بعثة الترضية في مصر» مذكرة من دون تاريخ [أواخر السبعينيات].

(40) PRO, FO ١٤١/ ١٠٠ فيفيان / ديربي، رقم ٧، القاهرة ٢٠ أكتوبر ١٨٧٦.

(٤١) المرجع السابق.

(42) PRO, FO ١٤١/ ١٠٦ فيفيان / ديربي، رقم ٩٧، القاهرة ١٤ أبريل ١٨٥٧.

(43) PRO, FO ١٤١/ ١٠٦ فيفيان / ديربي، رقم ١٠٠، القاهرة ١٩ أبريل ١٨٧٧.

(44) PRO, FO ١٤١ / ١٠٦ فيفيان / ديربي رقم ١٨٦، الإسكندرية ٢١ يونيو ١٨٧٧.

(45) PRO, FO ١٤١ / ١١١ كار / بورج، رقم ٣٢ كفر الزيات ٣١ مايو ١٨٧٧.

(46) PRO, FO ١٤١ / ١١١ بورج / أتكين رقم ١٥ القاهرة ٣٠ يوليو ١٨٧٧.

(47) PRO, FO ١٤١ / ١٠٧ فيفيان / ديربي رقم ٢٩٨، الإسكندرية ٢٩ سبتمبر ١٨٧٧.

(48) PRO, FO ١٤١/ ١٠٦ فيفيان / ديربي رقم ١٥٨، القاهرة ٣ يونيو ١٨٧٧.

(49) PRO, FO ١٤١/ ١٢٠ كار / بورج رقم ١٤ طنطا ١١ يونيو ١٨٧٨.

(50) PRO, FO ١٤١/ ١١٠ التماس محفوظ مع واليس / فيفيان رقم ٤ القاهرة ٦ فبراير ١٨٧٧.

(51) PRO, FO ١٤١ / ١٢٠ «تقرير القائم بأعمال نائب القنصل في الزقازيق مترجم، محفوظ مع بورج / فيفيان رقم ١٥، القاهرة ١٤ يونيو ١٨٧٨؛ عن الزقازيق» انظر: مبارك، *«الخطط»* ١٣٠٤ - ١٣٠٦، ١٨٨٦ - ١٨٨٩؛ ٩٣١ - ٩٣٢؛ كان عدد سكان المدينة نحو ٢٠ ألفًا في ١٨٨٢.

(52) PRO, FO ١٤١ / ١٢٠ أورفا / كوكسون، الإسكندرية ٢٥ يونيو ١٨٧٨، الخلع وارد.

(٥٣) دار الوثائق القومية، سجلات نظارة الداخلية، وارد ضبطيات، ١٩ مصفح / ٢٤/ جزء ٢٤ نظارة الداخلية / دواوين ٢٦ ذو القعدة ١٢٩٦/ ١١ ديسمبر ١٨٧٩.

(٥٤) المرجع السابق.

(55) PRO, FO ٢٥٦ ١٤١ / ١٢٥، فيفيان / ساليسبيري رفم القاهرة ٤ مايو ١٨٧٩.

(٥٦) أحداث الشغب في جدة عام ١٨٥٨ معروضة بالتفصيل في: Ochsenwald, *Religion, Society, and the State* ١٩٨٤ ص ١٤٠ - ١٥٢، انظر أيضًا: PRO, FO ١٤١ / ٣٦، جزء ٢ جرين / مالسبيري، برقية، الإسكندرية ٦ يوليو ١٨٥٨، الكابتن وليم بولين المعتمد من صاحب الجلالة *«العملاق»* في ميناء جدة في ذلك الحين كتب في تقريره عن موضوع الانتفاضة قائلًا إنها تتعلق بطرد Xians من الأراضي المقدسة، كما أن شائعة غير مؤكدة تقول إن رجل دين هنديًا مسلمًا في مكة قد ساعد على إثارة القلاقل (FO ١٤١ / ٣٦ جزء ٢، خلاصة ما توصل إليه بولين / سيخ، الأدميرالية رقم ٢ جدة ٢٥ يونيو ١٨٥٨).

(57) Khoury, *Urban Notables* ١٩٨٣، فصل ١؛ كدليل إضافي انظر: Salibi, 1860 Uphea val in Damscus, in polk and Chambers, eds, *Beginnings of Modernization*, ص ١٨٥ - ٢٠٢.

(58) Anderson, *Imagined Communities*. ١٩٨٣

الفصل الثامن

القمع والرقابة

تشكِّل قدرة الدولة الأوتوقراطية الحديثة على قمع المعارضة والسيطرة على أشكال الخطاب العام عائقًا مهمًا للتعبئة السياسية الناجحة. وتستطيع الأنظمة الاستبدادية بقليل من الشرعية أو من دونها أن تواصل بقاءها لعدة عقود؛ بشرط بثِّ الخوف في العامة بسبب سيطرتها على القوات المسلحة أو قدرتها على استدعاء دولة تناصرها لتوفُّر القوة المطلوبة. مع ذلك، يقترح هذا الأسلوب في عرض المسألة على نحو غير صحيح أن ماوتسي تونج كان محقًا عندما قال إن السلطة تنمو من فوهة بندقية، ويتجاهل الطريقة التي يمكن بها تخريب قوات الأمن عبر عمليات فرار الجنود والانسحاب والمراوغة، حتى إن دعمًا شعبيًا لهم في حدِّه الأدنى يبقى ضرورة ثابتة. ويتجاهل الجدال الخاص بالسيطرة من خلال قوة مطلقة أيضًا أن يضع في الاعتبار ضرورة الاحتياج إلى جنودٍ وضباط وطبقة حاكمة مدنية بنفسها لتقبل سلطة الدولة وطاعة أوامرها إذا كان يتوفر لهم عائق موثوق به لبثِّ القلاقل في المجتمع. ولا يستبعد وضع جهاز القمع هذا موضع التنفيذ العقد الاجتماعي من التحليل؛ إنه يشير فقط إلى الأهمية الخاصة لبعض أقسام المجتمع (النخبة المدنية، والجيش، والشرطة، وأجهزة المخابرات) في الحفاظ على ذلك العقد عندما يرغب آخرون في إعادة التفاوض حوله. وإذا استطاع أعضاء هذه المؤسسات القمعية بأنفسهم أن

يلينوا لخطاب المعارضين، لأمكن تدميرهم. ولا يمكن لأي جهازٍ قمعي قوي حينئذ أن يخلِّص الدولة الأوتوقراطية من الحاجة إلى تفكير بوليسي علاوة على الأنشطة البوليسية؛ خشية أن ينسج المعارضون خطابًا يمكنه إفساد ولاء ضباط الدولة أنفسهم، أو يقنع العامة باتخاذ شكل هادئ من أشكال عدم التعاون.

وتثير قضية الرقابة، أي سيطرة الدولة على الخطاب العام، أسئلة مهمة حول شروط القراءة والاستماع والكتابة في مصر. لقد فهم السلطان العثماني وولاته وإداريوه فقط وبوضوح تامٍ القوة الكامنة في الطباعة والصحافة في توحيد وتسييس العامة، وأدركوا أن تكنولوجيا الكلمة هذه يمكن أن تخلق إجماعًا، يمكن أن تخلق للوجود رأيًا عامًا في طول وعرض النيل حيث كانت الرعية من قبل تؤسِّس شبكات محدودة فقط تعتمد على المواجهات المباشرة وجهًا لوجه. ووجدت السلطات أن الطباعة بالغة الفائدة كأداة للحكومة وكوسيلة للتجميع السياسي للعامة ببساطة مما يحول دون حظرها؛ واختاروا السماح بزيادة توزيع الأعمال المطبوعة، بما فيها الصحف، مع وضع القيود على الخطاب المطبوع عبر آليات مختلفة. وقد أثَّرت محاولة الدولة في إرساء الحدود الخارجية للخطاب بعمقٍ فيما يمكن نشره وفي كيفية التعبير عنه، علاوة على الطريقة التي يتوصل إليها جمهور القراء في تفسير النصوص السياسية. كما طوَّر المؤلفون وجمهور القراء (بما فيهم مسئولو الرقابة) عددًا من الأعراف تحكم المدى الذي يمكن للكاتب أن يمضي إليه في صياغة الجمل ذات المرجعية السياسية. ولم يقتصر الأمر فقط على انضمام المؤلفين الراديكاليين والمناهضين

للدولة لهذه الأعراف، بل شمل أيضًا «المعتدلين، والموالين للدولة، بل المصابين بالرعب أحيانًا»[1]. وهذه الفكرة بالغة العمومية عن صراعٍ لطيف بين الرقباء والمؤلفين تفنِّد انتشار خطاب مسيطر، وتثير التساؤل عما إذا كانت قد نجحت الدولة والمؤسسة الدينية حقيقة على نحوٍ دائم في ترسيخ أفكار الطبقة الحاكمة بوصفها الأفكار المهيمنة على معظم أقسام المجتمع.

تتعيَّن رؤية أسلوب نظام قمع الدولة للمعارضة كأرخبيل، يمتد في جميع أرجاء المجتمع من مكتب الرقيب حتى غرفة الحجز وثكنة الجنود. وهنا سوف نفحص وظيفة وانحلال قمع الدولة. إن السلوك الذي استخدم فيه النظام هذه الروافع الثلاث لسيطرة الدولة، ثم فقد استخدامها، يضيء شرطًا مسبقًا جوهريًا للثورة. كما أن ضعف أجهزة الشرطة والجيش والرقابة لم تكن لتؤدي في حدِّ ذاتها إلى قيام ثورة. لكنني أعتقد الآن أننا اكتشفنا مصالح كافية وقدرات تنظيمية بين هذه الجماعات مثل الإنتليجنسيا، والطوائف المدينية، وأعيان القرى، تجعلنا نقرر أن اضطهاد الدولة لعب دورًا مركزيًا في الحفاظ عليهم في مواقعهم قبل عام ١٨٨١.

الترتيبات البوليسية

وظَّفت الدولة الشرطة ليس فقط من أجل حماية الملكيات وضمان النظام العام، بل للسيطرة على الطبقات العاملة. وقد نجمت إحدى المشاكل التي واجهها نظام الولاة على نحوٍ وثيق عن وضع الامتيازات التي كان يتمتع بها الأوروبيون في مصر؛ لقد ضمن القناصل ،ـ ـار التجار تفسيرًا ليبراليًا بعيد

المدى للامتيازات الأجنبية التي تمتعوا بها لصالح أهدافهم الخاصة. ووظفت الطبقة العاملة الإيطالية واليونانية بدهاء عدم خضوعهم لتشريع البلاد كوسيلة لإبعاد أنفسهم عن قبضة الشرطة والجيش المصريين، حيث أصبحوا في منجاة من تدخل الدولة في شئون حياتهم. كما أن تدفق الفقراء المعوزين من الريف المصري، وعدم قدرة عمّال المدن على سداد الضرائب المتزايدة بصورة هائلة، كان من بين أسباب إثارة قلق المسئولين الإداريين. وأحسَّ المسئولون في عهد إسماعيل أن الأجهزة الإدارية والعسكرية التي ورثوها عن سعيد لا تلائم التعامل مع تدفق الطبقة العاملة الأوروبية الذي حفَّز عليه ازدهار القطن. ومع الهجرة الريفية - المدينية المصرية، ومع مهمة نظام ضريبي صارم له صفة الدوام على العمال المدنيين، كيف تعاملت حكومة إسماعيل مع هذه التحديات الملموسة؟

في السنوات الأخيرة لعصر سعيد ألحقت المشاكل المالية الضعف بالدولة ومؤسساتها الكبرى. وقبل أن يبدأ ازدهار القطن في ملء الخزانة من جديد، من المؤكَّد أن «سعيد» كان قد مزَّق وزارة الداخلية وخفَّض لحدٍّ كبير قوات الشرطة، وتحولت قوات الشرطة الساخطة العاطلة حينئذ إلى عمليات السَّلب والنهب(٢). وأتاح ازدهار القطن للدولة ما من شأنه إعادة بناء مؤسساتها القهرية. ومن العلامات المميزة لعصر إسماعيل - نتيجة لحساسيته من مشاكل قديمة للأمن آلت إليه عبر ضعف إدارة سعيد والأخرى الجديدة التي نجمت عن التغيرات الاجتماعية التي واكبت الازدهار الأولي للقطن - إعادة استخدام العقاب البدني، الذي كان سعيد قد أبطله. وفي السنوات الأولى

لعهده أصدر إسماعيل أوامره بتنظيم قوات الشرطة، أو باستعادتها، في عديد من مدن الأقاليم[٣].

شكَّلت المشاكل التي ثارت من العمال الأوروبيين الضيوف حافزًا كبيرًا للتأكيد على الترتيبات البوليسية في المناطق المدينية. ففي ١٨٧٦ جمعت الشرطة المصرية نحو ٥٠ أوروبيًا قالت إنهم ارتكبوا جرائم، تحت ضغط النقد الذي شنته الصحافة فيما يتعلق بالافتقار إلى القانون والنظام. كما بدأ حكمدار القاهرة أحمد باشا الدرملّي في إرسال العيون لمراقبة مسببات القلق بالعاصمة[٤]. في نهاية الأمر، طلب إسماعيل من كل عواصم الأقاليم بمقتضى القانون إنشاء قوات شرطة نظامية بها. وفي ١٨٧٠، تضمنت قوات الشرطة المدنية ٦ آلاف خفير، وألفي فارس، وفي الإسكندرية والقاهرة ١٥٠٠ فرد من شرطة خاصة بالمنطقة تسمى (مستحفظان) بإجمالي ٩٥٠٠ فرد[٥]. هنا استجابت الحكومة المصرية أساسًا لإصرار أثرياء الأوروبيين على وجوب عمل شيء ما بشأن العمَّال الأوروبيين والرجال الشجعان في قاع مجتمع الغربة. وهو إصرار كان له صداه لدى المصريين من الطبقات المتوسطة أيضًا.

كان الأوروبيون يريدون بإلحاحٍ شديد عمل شيء ما حتى إنهم فكروا بجدية في إنشاء شرطة خاصة بهم في مصر، وتُوُصِل أخيرًا إلى حلٍّ وسط أكثر إقناعًا. وكاستجابة جزئية لأحداث شغب ١٨٧٠ بين اليونانيين والحرس النوبيين، روَّج الأوروبيون في بورسعيد لفكرة توظيف قوة شرطة خاصة بهم. وكتب زارب نائب القنصل البريطاني في تقريره أواخر شتاء ١٨٧٠ يقول إنه في غضون الشهور القليلة الماضية زاد عدد «الأفراد السيئين، والمتشردين

واللصوص زيادة كبيرة»[٦]. لذلك؛ التقى القناصل ونوابهم لاتخاذ قرار بما ينبغي إجراؤه، واعترف الحكمدار أن مثل هذا العدد من الحراس لا يستطيع توفير الحماية للمدينة. واقترحت السلطات الأوروبية أنه يتعيَّن عليهم إدخال نظام للحراس الخصوصيين، مثل الذي يلاحظون وجوده بالإسكندرية والقاهرة. وقرروا أن يبحثوا إمكانية مساهمة كل ساكن بالمدينة بمبلغ صغير شهريًا لتوظيف خمسين حارسًا ليليًا، الأمر الذي سيتطلب نحو ٤٠٠٠ فرنك شهريًا، معربين عن توقعهم بمساهمة شركة قناة السويس أيضًا بجزء من المطلوب.

اعترض ستانلي القنصل البريطاني بالإسكندرية بشدة على هذه الإجراءات. وفي البداية أصدر تعليماته لزارب بالاتصال بالحكمدار و«تقديم احتجاج على تصريحه بعدم قدرته على حراسة المدينة»[٧]. وأصرَّ المسئول البريطاني على أن الحكومة لا يمكن أن توكل مهامها لأفراد من القطاع الخاص لكفالة النظام العام. أيضًا، فند الفكرة القائلة إن الجاليات الأوروبية بالإسكندرية والقاهرة تدافع عن أي نظام على نطاقٍ واسع لحراس من القطاع الخاص، مخصص للإحلال محل الشرطة الحكومية. أكثر من هذا، فإن عددًا من البنوك وكبار المؤسسات التجارية قد وظفت حراسًا نوبيين، والذين يضمنهم شيخ طائفتهم من الناحية الشخصية، على أساس صارمٍ للقطاع الخاص دون أي اشتراكات عامة. حقًا، كان ستانلي قلقًا لربما ترى الحكومة المصرية أن نظامًا كهذا للأمن الخاص ينشئه الأوروبيون كنوعٍ من التوافق مع منزلتهم، وكان يريد فعلًا إلغاء ممارسات الشركات الخاصة التي توظِّف حراسًا خصوصيين.

بداية من أوائل السبعينيات، وظَّفت الحكومة ضباطًا أوروبيين استجابة للحاجة إلى قوات شرطة يمكنها أن تتعامل بفاعلية مع العمال الأوروبيين علاوة على المصريين، كترتيبات إدارية استباقية من أجل تأمين راحة النخبة المزدوجة في مصر. أيضًا، كان مجلس النظَّار المصري سيضم في نهاية الأمر أعضاء أوروبيين. وتحت ضغط الأوروبيين من جهة، بدأت الحكومة المصرية في عملية إعادة تنظيم قواتها شرطتها المدنية في ١٨٧٢، بتوظيف عددٍ معيَّن من الأوروبيين للخدمة كرقباء شرطة (كونستبلات) وفي وظائف أخرى. وفي السنة التالية صدَّق المجلس المخصوص على تشغيل سبعة وأربعين إيطاليًا في قوة شرطة القاهرة بأجور عالية[٨]. وبحلول عام ١٨٧٧، بلغت قوات الشرطة بالقاهرة عددًا كبيرًا بقدرة تنظيمية عالية حتى إن وزارة الداخلية منحتها استقلالًا إداريًا عن محافظة القاهرة[٩]. وتسنَّى للعنصر الأوروبي فقط في آلة قهر الدولة الرئيسة البدء في إضفاء لون أجنبي للدولة ذاتها في عقول عامة المصريين. كما أثار هؤلاء الموظفون الأوروبيون في أقسام الشرطة استياء وسخط زملائهم المصريين، الذين كانوا يعتقدون أن بعضهم غير أكفاء[١٠].

كانت الشرطة تمارس بانتظام جَلد الموظفين المصريين بالسياط في مصانع حلج القطن التي يمتلكها أوروبيون عندما يتهمهم أصحابها بالسرقة أو بارتكاب أي مخالفات. ولم يتوقف الأمر بالشرطة عند حدِّ عقاب العمال المتهمين باقتراف جرائم، بما فيها الحالة الخطيرة لعدم القدرة على سداد الضرائب المطلوبة، بل تعدَّاها حتى إلى الصنَّاع المهرة الذين لا يستكملون عملهم لدى معارفهم من أصحاب الورش كما رأينا في الفصل الثالث.

وكذلك راحوا يتعقبون على نحو دوري الفقراء المعوزين في شوارع القاهرة، مرسلين إياهم إلى مراكز الشرطة في بولاق ومصر القديمة لشحنهم في المراكب عبر النيل وإعادتهم إلى قراهم. بينما القاهريون الذين ولدوا وتربوا بها الذين لا يستطيعون أن يقيموا أَوَد أنفسهم وليس لهم أقارب كانوا يرسَلون إلى وزارة الأوقاف، رغم أنه في أواخر السبعينيات بدأت تلك الوزارة ترفض قبولهم، إما بسبب أعدادهم الكبيرة أو لتقلص مواردها(١١). وأعلنت الشرطة ووزارة الداخلية أنها تخدم المالك والأجنبي، وأنهم وُجِدوا لغرس النظام في مواقع العمل إضافة إلى القانون والانضباط لدى الفئات الخطرة والعاملة.

ومع ذلك في أواخر السبعينيات، أحست الشرطة، مثل الجيش، أنها تلقى معاملة سيئة من الدولة. كان سداد متأخرات الديون التي يعاني منها ضباط الشرطة قد دفعهم إلى كتابة عرائض متكررة. وتقدَّم ضباط وجنود (المستحفظان) في الإسكندرية باحتجاج في سبتمبر ١٨٧٩ نتيجة لتأخير دفع رواتبهم. وفي القاهرة تقدم ستة ضباط بشكوى لرئيس الشرطة في أواخر ١٨٨٠ من أنهم، بعكس ضباط الجيش، لم يحصلوا حتى الآن على متأخرات أجورهم المخصَّصة لهم. وقد بدا أن جهود الدولة لتحقيق وفورات في الميزانية قد أثرت عكسيًا على قوات الشرطة بالدرجة نفسها التي أثَّرت بها على الجيش(١٢).

كانت التوسعات في الشرطه والجيش بمثابة مؤشرات تبيِّن تصميم إسماعيل على ممارسة سيطرةٍ أعظم على المجتمع. وباتت هذه الحاجة للسيطرة في صورة أكثر إلحاحًا حالما باشر اتخاذ إجراءات غير شعبية مثل زيادة

الضرائب على الرعية لمواجهة خدمة الديون الأوروبية. كما حمله وجود عددٍ هائل من الأوروبيين المغتربين والمشاكسين غالبًا داخل مصر على وضع الأوروبيين على قمة قوات الشرطة، ليكونوا أقدر على التعامل مع الأجانب ذوي النفوذ. وحتى الجرائم الصغيرة التي يرتكبها الأوروبيون كان من المتوقع أن يتدخل قناصلهم لمساندتهم مساندة تامة. وتمتع جميع الأوروبيين بشيء ما قريبًا من الحصانة الدبلوماسية. وكما رأينا أعلاه، فقد أخذت تنشب صراعات عنيفة بين العمال المصريين ونظرائهم الأوروبيين بصورة منتظمة في الستينيات؛ نظرًا لبدء الأوروبيين في فرض هيمنتهم على البلاد. وكان إسماعيل يرى بما لا يدع مجالًا للشك هذه التطورات كحافزٍ إضافي لزيادة قوات الشرطة. ومع ذلك، استطاع الرقباء الأوروبيون (الكونستابلات) فحسب تشويه سلطة قوات الشرطة مع المصريين. ورغم هذا؛ فمن دواعي السخرية أنه عندما جاءت الثورة مالت قوات الشرطة إلى الانضمام لجانب المصريين في معاركهم مع الأوروبيين وأن تبدي ترحيبها بقدرٍ من الرضا بعمليات نهب محلات الأوروبيين.

أتاح التوسُّع في قوات الشرطة، وزيادة حجم الجيش لإسماعيل أن يحفظ النظام ببساطة، وأن يتدخل في الشئون الحياتية للمواطنين العاديين إلى مدى غير مسبوق. واستطاع في ذلك الحين أن يقول للمصريين أين يعيشون وكيف يتصرفون. وتمكن من أن يتغلغل في كثير من الأمور أكثر بكثير مما حققه سلفه. حتى إن قوات الشرطة المتزايدة، مع الاقتراح الجنيني بوكالة استعمارية في صورة الضباط الإيطاليين، شكلت فقط عنصرًا وحيدًا في التغلغل الحكومي

واسع النطاق في المجتمع المدني، ومن بينها ينبغي كذلك الوضع في الاعتبار قوات الجيش، وهيئة الرقابة. ومثلما ضعفت مصادر أخرى للقهر، لحق الضعف بقوات الشرطة في أواخر السبعينيات وأوائل الثمانينيات نتيجة للمعنويات المتدنية الناجمة عن تأخير دفع الرواتب، وبسبب فرض أوروبيين يتقاضون أجورًا عالية والذين كانوا غالبًا يجهلون الأحوال الداخلية للبلاد، وكذلك عبر إجراءات تخفيض أعداد القوات التي فرضتها المصاعب التي صاحبت خدمة الدين للأوروبيين.

الجيش

ظل صعود وهبوط جيش الولاة نقطة مركزية عبر دراما ١٨٦٢ - ١٨٨٢. وفي ظل إسماعيل أصبح الجيش أداةً مهمة لقمع الفلاحين والاحتجاجات الأخرى. فقد قام الجيش ببراعة ووحشية بسحق التمرُّد الفلاحي الملتهب قرب أسيوط الذي قاده السيد أحمد الطيب عام ١٨٦٥. وتدخل مرة أخرى في صعيد مصر في ١٨٧٨ - ١٨٧٩ ليخمد ثورات الفلاحين الذين كانوا يحتجون على زيادة الضرائب أثناء فترة الجفاف. وينبغي أن يسبق أي بحث طرح بعض التساؤلات المحدَّدة حول انشقاق قوات الجيش في أواخر السبعينيات وأوائل الثمانينيات، ومع ذلك ما هي القضايا التنظيمية التي ربما فاقمت التحزب العرقي في فرق الضباط؟ ما الأحداث أو السياسات التي نجمت عنها الحزبية لتؤدي إلى انقسام امتدَّ حتى النخاع؟ ما هي الموارد التي أتاحت للضباط المعارضين أن تكون لهم اليد العليا على

رؤسائهم؟ وكيف أبرم الضباط المعارضون تحالفات مع جماعات أخرى في المجتمع المدني؟

بمجرَّد أن اعتلى إسماعيل العرش في ١٨٦٣، قام بزيادة أعداد القوات المسلحة النظامية إلى ٢٦٣٥٩ فردًا، وهو أكثر مما كان يسمح به الفرمان العثماني الصادر في ١٨٤١ لمصر بحد أقصى ١٨ ألفًا[١٣]. وبعد عامين آخرين، في عام ١٨٦٥، ارتفع العدد إلى نحو ٣٥ ألفًا، وبحلول عام ١٨٧٠ تضاعف تقريبًا إلى ٦٥ ألفًا (لا تدخل في الحساب القوات الاحتياطية وكونستبلات المستحفظان). وفي ١٨٧٤، أذعن السلطان العثماني للواقع السياسي حيث منح إسماعيل رسميًا الحق في زيادة جيشه إلى أي مستوى يشاء. في تلك السنة، كانت القوات المسلحة المصرية تتكون من نحو ٩٤ ألف جندي وضابط نظامي داخل مصر، إضافة إلى ٣٠ ألفًا آخرين في حماية السودان. وانخفضت قوة الجيش في أواخر ١٨٧٦، مع انتهاء الحرب الحبشية وتصاعد الأزمة المالية إلى نحو ٨٣ ألفًا، وقد دفعت الأزمة المالية، مع تكشّفها للعيان، إلى مزيد من تخفيضات الميزانية، مؤدِّية إلى هبوط الجيش إلى ٥٧ ألفًا في أوائل ١٨٧٨، وهو أدنى حد بلغه خلال السبعينيات. ولقد أصر العضوان الأوروبيان اللذان عُيِّنا في مجلس النظَّار بإلحاح منذ منتصف عام ١٨٧٨ على تخفيض الميزانية العسكرية كأسلوبٍ وحيد لمواجهة التزامات الديون الأوروبية.

وهكذا شهد العام ١٨٧٩ تسريحًا كبيرًا لجنود القوات المسلحة المصرية، حيث تهاوى عدد القوات إلى ٣٢ ألفًا في أوائل العام، مع تصور عن مزيد من التخفيضات ليصل إلى ما إجماليه ١٨ ألفًا مع انتهاءِ العام. وبالرغم من حدوث

تراجع محدود في هذه السياسات في شهري أبريل ومايو ١٨٧٩، وأثناء حكومة شريف الوطنية؛ تواصلت عمليات الخفض بعد إقالة إسماعيل في شهر يونيو من تلك السنة. وفي صيف ١٨٧٩، أعلن توفيق، الخديوي المعيَّن الجديد، عن خطة لانكماش الجيش ليصل فقط إلى ١٢ ألف رجل[١٤].

كان لهذه التخفيضات في عدد أفراد القوات المسلحة تأثير واسع النطاق، إلى الحدِّ الذي ساعدت فيه على إثارة استياء صغار الضباط. فحتى جيش صغير أيضًا كان ينطوي على مفهوم أن الدولة لن تستطيع بسهولة السيطرة على جماهير الشعب. ولعل نجاحات المهدي في ساحات القتال في السودان عامي ١٨٨١ و١٨٨٢ أفصحت كثيرًا عن ضعف حكم الوالي وحول قوة الدراويش. وتراجعت لحدٍّ كبير براعة قوات الدولة في التعامل مع قبائل البدو وجماهير المدن بجيش مصري هوى إلى ١٢ ألف جندي فحسب وهو ما كان في مقدورها أن تفعله بقوات قوامها ٩٠ ألفًا[١٥]. وفي النهاية، فإن أي قطاع بمفرده من الجيش كان يستطيع أن يتحدى الدولة بنجاح في ظل هذه الشروط من الضعف؛ حيث إنه كان يشكِّل نسبة أكبر من الإجمالي. ورغم أن التمرُّد العسكري في فبراير ١٨٧٩ تمَّ بتنسيقٍ من إسماعيل، إلا أنه كان يعبِّر عن استيائه البالغ من تخفيض قواته ومن المدافعين الأوروبيين عن ذلك في مجلس النظَّار. ويشير هجوم الضباط على المدنيين الفرنسيين بالعباسية على نحو مؤكَّد إلى الحالة المزاجية للعسكريين. وفي أواخر ١٨٧٩ بدأت تظهر تقارير في وزارة الداخلية لملفات خاصة بمحاكمات عسكرية لضباط بسبب عصيانهم لأوامر قادتهم في الثكنات[١٦].

أسفر قرار الخديوي توفيق في ١٨٨٠ ووزير حربيته عثمان رفقي، الهادف إلى استبعاد المصريين من الترقي للرتب المختلفة بين الضباط عن خفض أعداد ضباط المواقع لحدٍّ كبير، حيث قررت النخبة العثمانية المصرية المسيطرة احتكارَها لهذه الرتب. ففي عهد إسماعيل بلغ الجيش أكبر حجم له من حيث عدد العساكر والضباط؛ لأنه أتاح الفرصة للضباط المصريين أبناء البلاد دون عداوات ملحوظة. لذلك؛ يتحمل الجناح الأوروبي من النخبة المزدوجة، مع أزمة الديون، المسئولية المباشرة عن كل من التخفيض الهائل في العسكريين والتأثير السلبي اللاحق على صغار الضباط المصريين. ويمكن للأسلوب الذي أصبح به سخط صغار الضباط متضافرًا مع استياء المثقفين الجدد أن يتضح جليًا من حالة محمد فاني، الذي عثرت على سيرته الذاتية في مخطوط بدار الكتب المصرية(١٧). ومحمد فاني شركسي الأصل يدّعي أنه ينتمي إلى نسل الرسول، وينحدر من أسرة كانت تشغل منصبًا مرموقًا في حكومة محمد علي. كما أنه حضر حلقات دراسية بالأزهر ودخل المدارس الأهلية التي أنشأها إسماعيل، وحصل على وظيفة في قلم الترجمة بوزارة المالية. ويذكر شاروبيم أنه عندما طرد رفقي جماعة من صغار ضباط الجيش المصريين في عام ١٨٨٠ فإنهم عانوا من مصاعب مالية واعتادوا أن يلتقوا كل ليلة في منزل محمد أفندي فاني، أحد المشتغلين بالترجمة بوزارة المالية، باحثين عن مخرجٍ من ورطتهم. في ذلك الربيع، طلبوا منه أن يحرِّر النصَّ العربي من عريضتهم إلى رفقي، التي يشكون فيها من سياسات معيَّنة للحكومة. قال فاني إنه رفض طلبهم في البداية، غير أنهم لقوا تشجيعًا من رئيسه سعيد بك نصر، الذي يتولى أكبر منصبٍ في قلم

الترجمة. وكان نصر يعمل في وقت سابقٍ بالتدريس في المدرسة الحربية، وكان هؤلاء الضباط الصغار من بين طلابه السابقين. لذلك؛ ضغط على فاني لمساعدتهم، ويقول الأخير إنه رضخ لطلبهم في النهاية[١٩].

شكا الضباط في عريضتهم من الانتقادات التي تُنشر في الصحافة المصرية والموجهة للسلطان العثماني، وطالبوا بإغلاقها لمدة ستة أشهر لتلقينهم درسًا. وأصروا على أنه لا الأعيان المصريون ولا الطبقات الأقل ثروة بالبلاد قد استفادوا من القروض المتعاقد عليها مع الأوروبيين، رغم أسبقية سدادها على حساب الموازنة. وانتقدوا توظيف الأوروبيين والمسيحيين الشوام في الجهاز الإداري بأجورٍ باهظة. أخيرًا، اشتكوا من طرد نصف ضباط الجيش وتخفيض معاشات الباقين. ولا بدَّ أن فاني كان يعلم إلى أيِّ مدى كانت هذه الوثيقة تحرِّض على الفتنة وتنطوي على إثارة شديدة، إلا أنه وافق على أن يكتبها بلغةٍ عربية سليمة[٢٠].

رغم أن عامة المصريين، كما رأينا، غالبًا كانوا يكتبون العرائض لحكومتهم طلبًا للإنصاف من المظالم؛ فإن بيان الضباط كسر تقاليد الاحترام والطاعة اللازمين في هذه الالتماسات. وردَّت الدولة بعدوانية حيث فتَّشت واعتقلت واستجوبت هؤلاء الضباط الساخطين، غير أن بعضهم قام بتوريط فاني ونصر في الموضوع. وحكم مجلس عسكري على فاني بالسجن ثلاثة أشهر، إلا أن رئيس مجلس النظَّار رياض باشا أصرَّ على إعدامه، مع ذلك فإن المجلس العسكري علَّق القرار مؤقتًا حين فشل في الحصول على الإجماع اللازم لعقوبة الإعدام. ولكنْ تدخُّل البروسيين والسلطان عبد الحميد في نهاية المطاف هو

الذي منع رياض من إعدام فايي. وبدلًا من ذلك أُودع السجن لمدة عامين مع عزله من الوظيفة الحكومية. أما نصر؛ فقد أمضى ثلاثين يومًا فقط بالسجن، وفيما بعد حاول توفيق أن يحيله إلى قاضٍ في المحاكم المختلطة[٢١]. ولم يذكر فاني شيئًا عن مصير الضباط المطرودين.

تعكس وجهة نظر رياض باشا في هذه القضية على نحوٍ مثالي سياسة القبضة الحديدية التي يتبناها. والحالة التي وجد نفسه فيها غير قادرٍ على أن يضرب بمجرَّد أن يرفع يده في الهواء تُشير إلى القيود الدولية والمحلية على سلطته والتي تسببت في ضعفه على ذلك النحو. وليس من حافز على الثورة أكثر من ديكتاتور بقبضةٍ حديدية دون متابعة ما يريد إنجازه. وأعلن رياض عدم رضائه عن التوصل إلى حلٍّ وسط مرة أخرى في يناير ١٨٨١، عندما تقدم الضباط المصريون الثلاثة، بما فيهم أحمد عرابي، بالتماس إليه لطرد عثمان رفقي من وزارة الحربية وإيقاف التمييز في المعاملة ضد المصريين أبناء البلاد. وهذا الالتماس، مثل غيره من المناشدات الكثيرة التي سبَّبت تحركًا ضئيلًا في دوائر الطبقة الحاكمة، لم يكن استثناء بمعايير ممارسات المصريين والعثمانيين. إلا أن رياض كتب إلى ستون باشا الجنرال الأمريكي، الذي خدم في الجيش المصري، أن التماس هؤلاء الضباط يوضِّح أنهم يريدون منه أن يترك أثرًا سيئًا على مرءوسيهم، وسوف يدفعهم إلى العصيان والمقاومة[٢٢]. وقد قرَّر هو، بصورة أساسية، أن يقدم الثلاثة للمحاكمة بتهمة العصيان بسبب التماسهم، وكان تصميم زملائهم على الحضور لنجدتهم هو ما أنقذهم من السجن أو مما هو أسوأ.

مزجت حالات السخط بين فرق الضباط المظالم المهنية مع القضايا الكبرى للسياسة الوطنية والعالمية، فقد أثار الاحتلال الفرنسي لتونس في ١٨٨١ والتواطؤ البريطاني معه، المخاوف بين المثقفين وصغار الضباط، حتى إن الفرنسيين والبريطانيين أبرموا صفقة بموجبها يستطيع الأخيرون استعادة مصر لكن في مقابل السماح للفرنسيين بالاستحواذ على تونس. وفي التماس وُزِّع بين الضباط موجهًا إلى الأميرلاي أحمد عرابي يقول إن احتلال تونس يتطلَّب عودة زيادة الجيش من ١٢ ألفًا إلى ١٨ ألف رجل، وبناء تحصينات جديدة حول القاهرة وعلى ساحل البحر المتوسط، وإنشاء مجلس للنواب يكون مجلس النظَّار مسئولًا أمامه، ويمكنه التصويت على الموازنة. وأعرب القنصل الفرنسي بالقاهرة عن اعتقاده أن هذه الأفكار زادت شعبيتها أكثر وأكثر بين المدنيين، وقال إن ردَّ فعل توفيق تمَّل في محاولة بثِّ الفرقة ليتيسر له الحكم؛ كان قد قام بتقسيم العسكريين إلى قسمين متمايزين؛ الأول: ذو ولاء شديد له، إلا أن الموالين كانوا ما يزالون هم الأضعف(٢٣).

عملت الوسيلة التي اتخذها توفيق عمدًا للتحريض على تطوير الانقسام بين الضباط في النهاية ضده؛ فقد نجح في التقسيم وفشل في إحكام قبضته. غير أن العلاقات الوثيقة بين صغار الضباط المصريين - الذين ترقوا من تحت السلاح وضباط الصف والمجندين إلزاميًا من الفلاحين - استطاعت أن تكفل لهم القدرة على الحصول على سلطة فعلية على القوات المحاربة. وأصبح الاحتمال الأقوى ألا ينفذ الجنود أمرًا صادرًا لهم من هيئة القيادة العثمانية الشركسية إذا ما تناقض مع إرادة صغار الضباط. ورغم أن الانقسام في الجيش

تضمن عنصرًا عرقيًا يتعلق بالتنافس بين المصريين أبناء البلاد والشراكسة، إلا أنه من المؤكَّد أن ضباطًا شراكسة عديدين ساندوا زملاءهم المصريين. ويمكن لنا أن نستنتج أن الخوف من الهيمنة الأجنبية ومن إلحاق مزيد من الضعف بالقوات العسكرية حدا بكثيرٍ من صغار الضباط الشراكسة إلى مؤازرة الضباط الثائرين.

تسببت أزمة الديون وتنفيذ المراقبة الثنائية، بتعيين مراقب فرنسي وآخر بريطاني حصلا على مقعدين في مجلس النظار ومارسا مهام الإشراف على الموازنة، في ضعف الدولة والجيش. كان مراقبا الحسابات الأوروبيان يطالبان بتخفيضٍ هائل في أفراد القوات المسلحة بداية من ١٨٧٨، وأثار تنفيذ هذه السياسة غضب الضباط المصريين والشراكسة الذين تنتهي وظائفهم بتطبيقها. وأدَّت عملية خفض مواقع الضباط أيضًا إلى عدم رضاء العثمانيين المصريين على السماح للمصريين بالترقي مباشرة من صفوف الجنود. ولقد نجمت معظم التحزبات العرقية في فيالق الضباط من تخفيض أفراد القوات المسلحة واستبعاد صف الضباط المصريين من فرص الترقي كما حدث في ١٨٨٠. ولقي الضباط المصريون الذين احتجوا على هذا الاستبعاد معاملة خشنة من حكومة رياض الاستبدادية، التي دفعت بهم من كتابة العرائض إلى أعمال أكبر مثل عدم تنفيذ الأوامر. كما أن قدرة الضباط المصريين على الاستحواذ على ولاء الجنود الفلاحين وبناء تحالفات مع قطاعات من الإنتليجنسيا وتجار المدن والطبقات الشعبية منحتهم أسلحة فعَّالة في مواجهة القيادة العثمانية المصرية. وقد خدم المصريون، نظرًا لأن أحدًا منهم لم يحصل في ترقيته لأعلى من رتبة

أميرلاي حتى عام ١٨٨١، كضباط نظاميين بالأفواج ليكونوا على صلة وثيقة بالجنود، على حين أن كثيرًا من الضباط العثمانيين المصريين عملوا بقيادة الجيش بالقاهرة في عزلةٍ عن رجالهم. وكان الضباط على مهارةٍ كافية حيث أصرُّوا على قوة واستقلال المصريين وطالبوا بإحياء مجلس النواب واستحواذه على سلطات الإشراف على الموازنة، وهو مطلب كان من الناحية الفعلية يحظى بشعبية بين الإنتليجنسيا وطوائف المدن وأعيان القرى. لذلك؛ فقد خلقوا جسرًا استطاع توحيد الطبقات المتوسطة اليائسة في وادي النيل في مواجهة النخبة المزدوجة الممثلة في رياض باشا وأوكلاند كولفن. ومثل هذا التحالف الناشئ استلزم بدوره استغلال الصحافة والعرائض المطبوعة لتوزيعها في أنحاء الريف؛ وهي أدوات سعت الدولة لإخضاعها من خلال استخدام الرقابة، وينبغي علينا إذن أن نقفز إلى الجزيرة الأخيرة في الأرخبيل.

التفكير البوليسي

أعطى اندلاع الثورة إشارةً لانهيار أجهزة الرقابة بالدولة معها؛ وأنا أقصد بالرقابة من الناحية الأولية إشراف الدولة وتشكيلها للخطاب المطبوع، ويقصد بها أيضًا تدخُّل الدولة في الخطب العامة. وتجد أنابل باترسون في كتابات ستيورات إنجلند المبكرة مبادئ أساسية عديدة لتأويل أو تفسير معنى الرقابة، كما فهمتها السلطات بصفة خاصة، وهو ما أطلقت عليه تعبير «الإبهام الوظيفي». وطبقًا لهذا الوصف، كانت السلطات تقوم بفحص توقيت نشر العمل من حيث ارتباطه بالوقائع السياسية والبحث عن إشارة التحريض في

المقدمة أو المدخل. ويكون إنكار المؤلف غالبًا لأي علاقة سياسية بكتابته هو نفسه مفتاحًا إلى هذه العلاقة. وكان كثير من المؤلفين يلجأون إلى الترجمات من أجل استخراج تعبيرٍ ما حينما يدفعون، درءًا للشبهات، بأن شخصًا ما آخر قام بتأليف العمل وأن كلَّ ما فعلوه هو مجرَّد الترجمة. كانت الرقابة العثمانية تعمل بشكلٍ مماثل، رغم أن الرقباءِ والمؤلفين طوَّروا أعرافهم المحلية الخاصة[٢٤]. وكان لروسيا القيصرية أيضًا تقاليدها الرقابية، المعروفة باسم «ايزوبيان» - «Aesopian»، بينما يتجنب الكتَّاب قلم الرقيب عبر «انتقال منهجي لأحداث النصّ بإدخال تلميحات ومواربات»[٢٥]. وقد لجأ المؤلفون تجنبًا للرقابة إلى استخدام أدوات من نوع البرافانات (تدور أحداث القصة خارج روسيا، وحتى في أرض أسطورية، أو غالبًا في إيران المجاورة). وتصطنع علامات في الهوامش تلفت الانتباه إلى المعاني المضمرة، ويعتقد ليولوسيف أن نظامًا كهذا نظامٌ غير مستقرٍ بحكم طبيعته المتأصلة به، وعرضة للانهيار بعد جيلٍ واحد، وأنه يوجد أساسًا خارج دائرة السأم التي يثيرها[٢٦].

ولقد عمل نظام مماثل للإبهام الوظيفي أو للإيزوبيان في الثقافة المطبوعة لمصر أثناء عصر الولاة في السنوات السابقة على الثورة. وأريد أن أؤكد أن قبولي باستخدام كلمة «وظيفي» «Functional» لا يعني وجهة نظر وظيفية للنظام؛ نظرًا لأنه في مصر، كان الوضع مستقرًا بالكاد، فقد ظلت الاحتجاجات الرقيقة للمثقفين تتفاعل مع الاحتجاجات الشعبية، التي أدت بدورها لكسر القيود المفهومة للضبط والربط. وقد تحدَّت الطبيعة الخاصة جدًا لخطاب المثقفين استبدادًا للولاة وذلك من خلال إثارة التساؤلات حول

بيانات السلطة وتعريضها للبحث الدقيق بعقل عصري[٢٧]. وفي اندفاعِ كدوران التّروس، دفعت الحركة الفاشستية الطاحنة للدولة، ضد حتى المعارضة المخفَّفة المطبوعة، ببعض الكتَّاب والصحفيين إلى صفوف المعارضة، مع جمهورهم من القرَّاء المتعلِّمين.

كانت دولة الولاة على درجة من الضعف يتعذر معها أن تدير سلطةً مركزية شاملة خاضعة لإشراف دولي. إلا أن القلق بات يعتريها من أحاديث التحرر وتوابعه، وتركَّز هذا القلق على نحوٍ خاصّ على الطبقة العاملة وعلى المثقفين. وفي ١٨٦٧، أصدرت حكومة الوالي مجموعةً من نصوص العقوبات على الجرائم المدنية مثل القتل والاعتداء والسرقة، إلا أنها أضافت إليها عقوبات وصفتها بعقوبات السب. في السنوات الأخيرة، دأبت الحكومة على الشكوى من أن كلًا من الصغار والكبار اعتادوا على توجيه السباب والشتائم البذيئة، حتى إن الابن يلعن أباه وإن البعض راح يسبّ حتى الدين نفسه. وفرض القانون غرامات على سبِّ الدين، وألزم بالخدمة العسكرية على الجريمة الثالثة كجزءٍ من العقوبة. وهذا الاهتمام بقضية بالغة الضآلة (يلعن دينك، والتي ما زالت تتردد حتى يومنا هذا في اللغة العامية) يشير إلى قلق طبقة حاكمة بشأن عواقب محتملة من تزايد العقوق. وربما كان المبرِّر لذلك أن ما بدأ يبدو كعدم احترامٍ للدين قد ينسحب بدوره في النهاية ليصبح عدم احترامٍ للدولة. هذا الاهتمام للسيطرة على خطاب الطبقة العاملة يتضح مجددًا في شكوى رسمية مقدمة إلى الشرطة من أعيان المدينة في بورسعيد عام ١٨٨٠ ضد بائع الخضر، حسن محمد أبو كلام الفهام، الذي كان من عادته أن يشتمَ

ويسبَّ الأنبياء ورجال الدين علانية. لم يكن ضروريًا أن يكون المرء عاقًا أو غير تقي لينال غضب التفكير البوليسي في عهد إسماعيل، فحتى بعض البدع والهرطقات البسيطة قد تفي بالغرض؛ كما يتضح من إعدام حكومة الوالي لمؤسِّسٍ جديد للمذهب البهائي كان قد أخذ في الانتشار بين المغتربين الإيرانيين. وفي فكرة أنه ينبغي ألا يكون من بين مهام الحكومة ما يتعلق بالتفكير أو الأقوال الخاصة للأفراد حول الغيبيات (الميتافيزيقيات) أو السياسة كانت مجرَّد فكرة جنينية في أيام حكم الولاة بمصر. ففي نظام يمكن حتى للمسئولين في المناصب العليا ألا يظهروا فجأة ذات ليلة بمجرَّد أن يغضب عليهم الخديوي، فإن حرية الاعتقاد بالنسبة إلى عامة الناس تصبح بلا معنى(٢٨).

يتعذر على المؤرخ أن يستعيد الوسائل التي حاولت بها الدولة أن تعاقب الطبقات الضعيفة والشعبية لتحديها الأيديولوجيات الرسمية. ومع ذلك، فإن جهود الدولة لفرض هيمنتها على الثقافة المطبوعة قد خلَّفت قافلة طويلة من الأوراق. وتعني الرقابة على الخطاب المطبوع ضمنًا وجود صحافة خاصة؛ ذلك لأن الإشراف الحكومي الداخلي على مطبوعات الدولة يشكل ظاهرةً من نوع مختلف. كانت الصحف الخاصة قليلة العدد في مصر قبل الستينيات، إلا أنها ظهرت بأعداد كافية في إسطنبول؛ الأمر الذي دفع الحكومة العثمانية إلى استصدار مجموعة قوانين خاصة بالصحافة في ١٨٥٧. وكان هذا القانون يتطلَّب الحصول على تصريحٍ لكل ناشر، ورقابة على بروفات الصحف قبل نشرها من قبل المسئولين العثمانيين، أما الكتب «الخطرة» سياسيًا أو أخلاقيًا

فيمكن منعها. وقد أظهر الوالي سعيد نفسه (١٨٥٤ - ١٨٦٢) بمظهر المعارض لتنفيذ القانون حرفيًا، ولعل ذلك لتأكيده على حقوق الولايات في أن تتولى الأعمال الإدارية في دولة تابعة[٢٩]. وكان نهج سعيد الخاص في هذا الموضوع صارمًا رغم هذا؛ ففي ١٨٦٠ عندما استعلم منه حكمدار القاهرة عما إذا كان يمكن التصريح بعمل دار نشر معينة، أجاب سعيد بثقة «نعم»، وبدأت الصحيفة من خلال وكيل للزعيم الجزائري المعارض حينئذ عبد القادر الجزائري الذي يقضي منفاه في سوريا. وكتب سعيد يقول إن «إنشاء الصحافة المطبوعة والكتب المطبوعة مسموح به للجميع بحرية، طالما أنهم لا يقتربون من سياسات أو أمور الحكومة»[٣٠]. كانت الحكومة تسعى للحفاظ على نطاق الشئون السياسية والاقتصادية كعالم مميِّز لخطابها لا يقترب منه الصحفي.

استلزم الانفجار الحادث في الطباعة وفي إنشاء الصحف الأجنبية الذي ترافق مع ازدهار القطن بداية من ١٨٦٢ تحركًا بعيدًا عن الإشراف الشخصي على الطباعة بواسطة الوالي أو مساعديه. وفي إطار بيروقراطية نظامية محكومة بقانون للصحافة، وفي أكتوبر ١٨٦٣ طبَّق وزير الخارجية المصري صراحةً قوانين الرقابة العثمانية قائلًا إنه من الآن فصاعدًا سيكون تطبيقها أكثر صرامة في مصر وذلك من خلال إدارة حكومية خاصة للإشراف على الصحف[٣١]. كان على الصحف أن تمتنع نهائيًا عن توجيه أي نقد لأعمال الحكومة وتتجنب مناقشة أي مواضيع قد يؤدي ذكرها إلى التأثير على العلاقات مع قوة أجنبية، وتعيَّن على المراسلين أن يرسلوا أنباء من الأقاليم في سلوكٍ يلتزم بذكر الحقائق،

ويتفادى أي انتقاد للمسئولين. وأصبح رؤساء التحرير مسئولين عن الإبلاغ شفهيًا بمحتوى المقالات لإدارة المطبوعات قبل إرسالها للمطبعة. والصحف التي تنتهك أيَّ مواد من القانون سوف تتلقى ثلاثة تحذيرات، بعدها ستتعرض للإغلاق، كما ستُفرض عليها غرامات كبيرة. ومن أجل الإشراف على تنفيذ القانون، أنشأ الوالي إدارة المطبوعات ضمن إدارات وزارة الخارجية[٣٢]. مع ذلك، ففي أواخر الستينيات تبنَّت الحكومة المصرية قانونًا جديدًا أذيع في إسطنبول عام ١٧٦٥، والذي كان من نواحٍ عديدة أقلَّ قوة من قانون ١٨٥٧.

كانت المطبوعات الأولى التي أحسَّت بوطأة هذه القيود، والتي تستلزم التسجيل الرسمي للصحف والدوريات، هي الصحف الصادرة بلغات أجنبية. وللتعامل مع الصحفيين الأجانب ذوي الأقلام اللاذعة، اضطرت سلطات الولاية أن تتصرف بحذرٍ واحتراس. من جانب، كان يشعرون أنهم لن يستطيعوا السماح بنشر نقدٍ حاد للسياسة على نطاق واسع بأي لغة. ومن الجانب الآخر، كان نواب القناصل الأوروبيون يعتقدون أن الامتيازات الأجنبية تحمي رعاياهم من أي إجراء قانوني قد تتخذه السلطات المصرية[٣٣]. لم تكن الصحافة الناطقة بلغات أوروبية في مصر بالضرورة غير ذات صلة بتطورات المثقفين المحليين. وفي واقع الأمر يصعب قياس تأثير الصحافة الأجنبية على المثقفين المحليين وعلى حكومة إسماعيل، بأشكالها الاستقلالية عن الدولة ومنظورها النقدي. إلا أن كثيرًا من المفكرين المحدثين كانوا يقرأون بالفرنسية أو الإيطالية. وسوف تستأنف الصحافة الناطقة بالعربية والمملوكة

للقطاع الخاص الانتشار فقط في أواخر الستينيات، عندما تتمكّن أيضًا من الوقوف في وجه الإجراءات الرقابية.

علاوة على قوانين الرقابة، وظَّفت الدولة وسائل أخرى لتحديد الخطاب العام أو تأثيره على السياسة، وحتى رئيس تحرير جريدة الوقائع الرسمية، التي أعيد تأسيسها في ١٨٦٣، كان يجد صعوبة في تجميع أخبار المسئولين. وفي بعض الأحيان حاولت الدولة أيضًا تحديد عدد تصاريح المطبوعات، قائلة في ١٨٦٩ إن «الحكومة تبنَّت قاعدة بأنها ستقف مع التصاريح التي سبق منحها، والتي يبدو على وجه الإجمال أنها تُرضي كافة احتياجات عامة الناس ممن يمكن أن يوجدوا بالبلاد»(٣٤). وقامت الدولة من ناحية بتعيين العيون وتقديم الرشاوى سرًا لرؤساء التحرير. ففي ١٨٧٣، خصصت ميزانية الدولة ما يربو على ٩ آلاف جنيه لما قيل إنها «مكاتب مخابرات الصحافة، وهو أكثر مما كان يقدَّم لمتحف الآثار، وتقريبًا خُمس الميزانية الكلية للمدارس والكليات. وبالإضافة للعطايا المباشرة كان يمكن للصحف أن تحظى بأفضلية إبرام العقود المربحة لطباعة بيانات الحكومة. والحكومات الأوتوقراطية الأوروبية أيضًا في القرن التاسع عشر بصورةٍ عامة كانت تقدِّم الرشاوى للناشرين، وكان الروس يسمونها «الاعتماد المالي الخسيس»؛ ذلك لأنه كان يشجع على الخنوع والاستسلام»(٣٥).

كان رقباء الحكومة يفحصون بدقة وعناية كافة مقالات كُتّاب الصحف بحثًا عن أي إشارات لمغزى هدام. ولذلك؛ اتخذ الكتّاب على نحو ثابتٍ أسماء مستعارة للتغلُّب على مثل هذه المشاكل. وقد تعرضت الصحيفة السكندرية

الكوكب الشرقي للتحقيق؛ لأن رئيس التحرير سليم الحموي أغفل وضع اسمه عليها، وراح من جديد يسعى للحصول على التصاريح اللازمة. والصحيفة الفرنسية الساخرة «كروكودايل» ظهرت بشكل معتمد دون إشارة إلى المؤلفين أو هيئة التحرير؛ نظرًا لأنها كانت تنتقد بقسوة النظام الخديويّ. في مثل هذه الحالات كانت الشرطة تتحرك عادة في مواجهة الصحيفة التي طبعت هذه الأنباء. وبهذه الوسائل كانت السلطات دائمًا تجعل الناشرين يعلمون بأنهم خاضعون للمراقبة، وأنهم معرضون باستمرار للمحاكمة بتهمة الخيانة العظمى لاقتراف مثل هذه الجرائم[٣٦].

كانت أول صحيفة عربية شبه بدائية في مصر تتلقى إعانة مالية كبيرة من إسماعيل هي «وادي النيل». وبطبيعة الحال اعترى رئيس تحريرها عبد الله أبو السعود أفندي قلقٌ هائل من الرقابة؛ لذلك أعلن تنصُّلَه من أي خبرةٍ خاصة بالسياسة والإدارة قائلًا: «نحن لا ندَّعي بأي صورة أننا قادرون على إيجاد شيء ما مثل جمهورية أفلاطون أو فلسفة زينون؛ نظرًا لأن الله ملجؤنا من مثل هذه المزاعم»[٣٧]. وفيما يبدو أنه لطمأنة الخديوي، قال إن المثقفين العرب الجدد لا يسعون إلى إحلال نظام الولاة بنظام جمهوري. وفي مقال آخر بعد ذلك انتقد الصحف اليومية الأوروبية على تحليقهم عاليًا جدًا ومعارضتهم لنظام كل حكومة، والذي أدى لإيقافها لمدة شهر. وردَّ على انتقادات الأوروبيين حول نقص الأخبار الذي لا سبيل إلى إنكاره في وادي النيل، قائلًا إنه يتعيَّن عليه أن يراقب «أحوال العصر»[٣٨]. وحتى اللغة التي اعتاد عليها أبو السعود في وصف نظام الرقابة التي يعمل في ظلها كانت لغةً غامضة ومبهمة وزاخرة

بالاستعارة. تبدو «الأحوال» دومًا كشفرة للقلم الرصاص/ الأزرق للرقيب الصحفي. والمثير للسخرية، أن الوالي أغلق وادي النيل نهائيًا في ١٨٧٢ سخطًا على طريقتها في تناول الأنباء السياسية. ومع هذا، سُمِح لنجل أبي السعود، محمد أنسي، بإصدار صحيفة جديدة هي «روضة الأخبار» التي تلقت أقصى دعم من الوالي[٣٩].

انحدرت الصحافة الناطقة بالعربية في منتصف السبعينيات، ربما لأن أزمة الديون أجبرت الحكومة على خفض معوناتها. وعلى الأرجح أن السياسات الرقابية لإسماعيل أدت إلى إحباطٍ شديد أصاب الصحف الجادة؛ حتى إن الدوريات الأسبوعية الناطقة بالعربية لم يكن بإمكانها أن تجذب قرّاء بما يكفي لتبقى قادرة على الوفاء بالتزاماتها المالية في غياب الدعم الحكومي. وطالما أن صحيفتين أو ثلاث صحف كان ناشروها من المتحدثين بالعربية؛ وهم أنفسهم موظفون بالحكومة أساسًا، هي التي تصدر في مصر، فلم يكن بمقدورهم أن يفعلوا شيئًا كثيرًا مع نظام الرقابة فيما عدا اللجوء إلى الإبهام. إلا أن نظام المدارس الأهلية الذي أنشأه إسماعيل بدأ في تخريج جيلٍ جديد من المثقفين الشباب لا يطيقون الإشراف الحكومي، كما بدأ حينئذ تيار من الكتّاب الشوام يتدفق على البلاد. علاوة على هذا منذ ١٨٧٦، نظرًا لأن إسماعيل بادر باستخدام الصحافة لمحاربة النفوذ المتزايد لبريطانيا وفرنسا على الشئون الداخلية لمصر؛ فقد سمح الخديوي للصحافة السياسية العربية الحيوية أن تنمو والتي راودها بعض الأمل في الانتعاش ماليًا.

وتفسر حياة يعقوب صنوع بجلاء لماذا تؤدي الطريقة التي يندمج بها

المختصون عن قرب مع النظام القضائي أن يصبحوا راديكاليين بسبب نظام الرقابة. كانت أسرة يعقوب صنوع اليهودية قد هاجرت إلى مصر من إيطاليا، وخدم أبوه لدى ابن شقيق للوالي محمد علي، ومضى الرجل الشاب في بعثة تعليمية إلى ليجهورن؛ وبالتالي انتمى إلى النخبة المثقفة التي تلقت تعليمها في أوروبا. وترقى يعقوب صنوع ليصبح مدرسًا خصوصيًا في بيوت الولاة أثناء عصر الوالي سعيد. وفي عهد إسماعيل، حصل على وظيفة في معهد القاهرة للتكنولوجيا، ليعمل بالتدريس من ١٨٦٣ حتى ١٨٦٩، حيث تركت «ليبراليته الانتقائية» انطباعًا على طلابه العسكريين وطلبة المدارس الأهلية الذين يقوم بالتدريس لهم. ويبدو أن تشكّل القومية الإيطالية قد أثار شغفه بالأفكار الوطنية التي مررها لطلابه(٤٠). وكان صنوع يشاهد مسرحيات موليير تمثَّل على المسرح في أواخر الستينيات. وبدأ يكتب مقطوعات في النقد الاجتماعي بالعامية العربية، وقيل إن بعضها كان يسخر من إسراف أسرة الوالي، رغم أنهم لا بدَّ قد فعلوا ذلك بلغة الإيزوبيان؛ ذلك لأنه في ١٨٧٠ كلَّف الخديوي إسماعيل صنوع بالكتابة للمسرح. ورغم عدة نجاحات في الفترة من ١٨٧٠ - ١٨٧٢، فقد قُدِّم صنوع للرقابة بسبب انتقاده لتعدد الزوجات، ولانتقاداته اللاذعة للإنجليز. في السابق أثار ضيق الخديوي، وفيما بعد أغضب البعثة القنصلية البريطانية، وفي ١٨٧٢ انتهى يعقوب ككاتب مسرحي للبلاط على نحو مفاجئ(٤١). ولقد رأينا الآن أن جواسيس الخديوي تسللوا إلى الجمعيات السرية التي أنشأها صنوع حينذاك واخترقوها. وبعد ذلك، كتب محاضرات مصوّرة عن رحلة إلى إيطاليا من أجل إسماعيل، إلا أنها

أثارت مقته الشديد؛ لذلك قرَّر التخلص منها. مع ذلك، فإن الرجل الشاب صاحب العقل الإصلاحي، بعد أن منعوا عرض مسرحياته، وحلّوا جمعياته، على الأقل أُتلِف مخطوط واحد له، قد طوَّر كراهية دائمة لإسماعيل. لقد قاده جموحه في الصحافة المعارضة بجريدة أبو نظارة زرقاء الناطقة بالعربية إلى المنفى في ١٨٧٨. واستمر في إصدار صحيفته من باريس، وفي ١٨٧٩ - ١٨٨٢ اتخذ موقفًا مؤيدًا للجمعيات السرية المعارضة مثل الجمعية الخاصة بصغار الضباط المصريين، ومصر الفتاة[٤٢]. وتشير الدلائل إلى أن حالة الإحباط التي واكبت الرقابة الخديوية على الصحف، كانت حافزًا أساسيًا على استيائه في النهاية، وهي حالة غالبًا ما شاركه فيها باقي المثقفين.

أما في عام ١٨٧٧، مع أزمة الديون، وتزايد التدخُّل الأوروبي في الإدارة، بدأ الخديوي إسماعيل يمنح تصاريح أكبر للصحف للهجوم على الإمبريالية الأجنبية. وبحلول ربيع ١٨٧٩ تحالف إسماعيل مع القسم المناصر للنزعة الوطنية، الذي كان يرغب في إنهاء الوزارة الأوروبية، والمراقبة الثنائية على الموازنة المصرية. وأدى سقوط النوبارية ممثلة في مجلس الوزراء الذي يسيطر عليه الأوروبيون بقيادة نوبار، وتعيين وزارة مناهضة للأوروبيين ومناصرة للدستور، إلى إصرار الألمان والبريطانيين والفرنسيين على إقالة إسماعيل وتنصيب ابنه توفيق خلفًا له على العرش. هذه المكائد السياسية التي جرت على مرأى من الجميع في قمة السلطة جعلت العامة أكثر اهتمامًا بمتابعة الأخبار، وجلبت كلًا من الفرص والتحديات إلى أصحاب الصحف.

كذلك أدت الضغوط الاقتصادية بكثير من الصحف إلى تطوير نهج أكثر

تسييسًا. ومع ذلك، فإن الحرية الجديدة للحديث النقدي عن السياسة الأوروبية شجَّع على توجيه الانتقادات للسياسة المحلية أيضًا. وفي النهاية وفي أوائل ١٨٧٩ قامت حكومة إسماعيل، التي باتت على شفا الإفلاس، بإلغاء الإعانات التي كانت تقدمها لمعظم الصحف في مصر. وفي مراسلات مجلس الوزراء نقرأ:

«قرر المجلس إيقاف الإعلانات التي تقدم من الآن فصاعدًا من الدولة للصحف، باستثناء جنان في بيروت والجوائب في إسطنبول، مع تخفيض الإعانات لهما إلى ٣٠٠ جنيه مصري.

وبالنسبة إلى Phare D'Alexandrie التي كانت تتلقى ٥٠ ألف فرنك سنويًا، فإن إعانتها أيضًا ستتوقف بصورة أساسية، لكن طالما أنه أُبرِم عقد حول هذا الموضوع بين الحكومة ومالك الصحيفة، فإنه يتعيَّن على صاحب السعادة وزير المالية بحث أفضل الوسائل للوصول إلى إلغاء التعاقد»(٤٣).

ويبدو أن إلغاء الحوافز المالية من أجل اتخاذ خط الحكومة كان له تأثيرٌ مباشر وإن كان طفيفًا على نظام الإبهام الوظيفي. ففي ربيع ١٨٧٩، أثناء الصراع السياسي الضاري بين إسماعيل ومجلس وزرائه الذي يسيطر عليه الأوروبيون، نستطيع أن نجد تعليقات وبيانات في الصحف الناطقة بالعربية أكثر جرأة بكثير من مثيلتها التي ظهرت في السنوات الإحدى عشرة الأولى للصحافة الخاصة. وبطبيعة الحال، ظلَّت الحكومة تمسك بالعصا، واستمرت القيود القاسية على التعبير باقية، ورغم هذا، تغيَّر فحوى الخطاب بصورةٍ أساسية مع إلغاء الإعانات. إن الخنوع بلا تعويض قد يكون مدعاة لجلب

السرور للبعض، وعصا من دون جزرة يمكنها بالمثل أن تثير التحدي شأنها شأن الطاعة الذليلة.

أوضحت إدارة المطبوعات على نحوٍ قاطع في أوائل ١٨٧٩، أنها لا تحبِّذ الوقاحة الجديدة. وفي تحذير رسمي، أبدت أسفها على هوجة المقالات في الصحف المتضمِّنة لاحتجاجات على سياسة الحكومة فيما يخصّ الضرائب وعوائد الدولة. وكان يتعيَّن على الصحف، مع تصاعد التحذير في نغم جنائزي، ألا تكرر مثل هذه الانتقادات. وسواء بسبب وطأة الأزمة أو نتيجة لإلغاء الإعانات، تجاهل الصحفيون هذه اللغة الجافة، آخذين إيقافات إصدار الصحف لمدة خمسة عشر يومًا، كل يوم إثر الآخر. وكان اليسار، الممثّل في محافل نجم الشرق الماسونية، يأمل في أن يحلَّ عبد الحليم باشا أو توفيق خلفًا لإسماعيل وبروز ملكية دستورية قادرة على إيقاف التدخل الأوروبي. أما اليمين ممثلًا في الأخوين تقلا؛ فقد كانوا ينتقدون تحالف إسماعيل مع الجناح الوطني في مواجهة الأوروبيين، خوفًا من أن يسيء إسماعيل إلى وضع وكلاء المؤسسات الأجنبية (الكومبرادور) مع إضعاف المحاكم. وفي مايو ١٨٧٩، اتخذت حكومة الخديوي المذعورة واليائسة مواقف أشد صلابة. فقد أُوقفت جريدة الأخوين تقلا (صدى الأهرام)، وهما الشاميان المؤيدان للفرنسيين، ووقِّعت عليهما غرامة للعيب في إسماعيل. وفي هجومها الخطير الثاني أمرت إدارة المطبوعات ببساطة بإلغائها(٤٤). وشرع الصحفيون من جانبهم، في الدفاع صراحة عن حرية الصحافة وهاجموا نظام الرقابة على الصحف في مصر. كما أن رئيس التحرير القبطي لصحيفة الوطن الذي أُجبِر على نشر إنذار في

صحيفته عن تعليقها لمدة أسبوعين ودفع غرامة لتجاهل «الأوقات والأحوال»، مضى لحدٍّ بعيد حتى إنه نشر احتجاجًا ضد النظام مع الإنذار. وشكا من أنه لم تكن لديه أدنى فكرة عن الرواية المحدَّدة التي جعلت الدولة تتخذ موقفًا منه. وتوسَّل بالفكرة الأوروبية عن الصحافة الحرة، وقال إن المصريين عانوا من التجاهل وأن إغلاق الصحف كان أشبه بمنع الدواء عن رجلٍ مريض. ويفتش الباحث عبثًا عن صراحةٍ مثل هذه في مناقشة حرية الصحافة قبل هذا المقال. ولكن ظهوره في ١٨٧٩ يشير إلى تهاوي نظام الإبهام الوظيفي[٤٥].

وقع هجوم آخر على الرقابة في أواخر عهد إسماعيل شنَّه أديب إسحاق وسليم النقاش؛ ففي صحيفتهما «التجارة»، ردًّا على انتقادات موجَّهة إليهما في الصحافة الأوروبية المؤيدة للأوروبيين في أعقاب سقوط وزارة نوبار في ربيع ١٨٧٩، أكدا أن تقسيم مكتب الرقابة على الصحف إلى إدارة أوروبية وإدارة للصحافة العربية خلق سياسات مثيرة للحسد. وقد أطلقت الإدارة الأوروبية للصحافة الأجنبية العنان لتنشر ما تشاء، وتشوِّه سمعة مصر وحكَّامها، بينما إدارة الصحافة العربية تُسكِت عن عمد أولئك الصحفيين الذين يحاولون خدمة الوطن[٤٦]. وفي وقت لاحق في ذلك الصيف، عندما كانت صحيفة الأخوين تقلا مغلقةً بأمر الحكومة الجديدة لتوفيق لانتقادها حلفاءه في ذلك الحين، مضى الجناح الوطني، ممثلًا في إسحاق والنقاش، لمدى بعيد إلى حدّ نقد هذا السلوك ضد خصومهم وأرجعوه إلى انعدام لأساس في التشريع[٤٧]. إن الدفاع عن حرية القول حتى للأخوين تقلا بواسطة إسحاق والنقاش يرتقي بالتأكيد إلى مستوى حدٍّ فاصل بالنسبة إلى نوع معيَّن من الصحافة العثمانية.

رغم هذا، تحركت السياسة في قمة السلطة في اتجاهٍ مختلف تمامًا. كان الخديوي توفيق قد قرَّر أن يتخلص من شريف باشا والجناح الوطني لتعليق مجلس النواب، والإعلان عن إطار الدستور. وابتعد عن النبلاء، وأغنياء الفلاحين، والطبقات المتوسطة في المدن التي حاول أبوه أن يبرم معها صفقة حول حكومة شورى نظير مساعدته في إبعاد الأوروبيين. وتحول توفيق بدلًا من ذلك إلى قاعدة اجتماعية أضيق بالنسبة إلى نظامه، تتكوَّن من النبلاء العثمانيين والشراكسة، دامجًا تلك السياسة مع وضع أكثر استرضاء للقوى الأوروبية. حتى إنه في ذلك الحين وافق على إعادة تصديق المراقبين الأوروبيين على الموازنة المصرية. ومن بين أعضاء وزارة توفيق المصرية العثمانية، اتخذ عثمان رفقي وزير الحربية أكثر الاتجاهات تشددًا في مواجهة النشاطات السياسية المختلفة للجناح الوطني. ويبدو أنه أنكر على السيد جمال الدين أسد أبادي أنه محرِّض مهم في العام الضبابي واللامنتظم للجمعيات السرية للناطقين بالعربية. ففي ٢١ أغسطس ١٨٧٩، أعلن توفيق عن اعتقاله للسيد جمال الدين؛ لأنه يتزعَّم جمعية سريَّة للشباب تمثِّل تهديدًا للدِّين والدولة. وأبدى بعض المعجبين بالسيد جمال الدين رضاءهم بالوقوف إلى جانبه؛ فقد أذعن محمد عبده في جريدة الوقائع الرسمية، وإسحاق والنقاش في مصر والتجارة لنشر البيان الرسمي الذي يقول بإفساد السيد جمال الدين للدين ولشباب مصر، ولم يرفض سوى إبراهيم اللقاني نشر البيان في مرآة الشرق. وكردِّ فعل، أمرت الحكومة بإغلاق جريدته لمدة ستة أشهر، وهدَّدت بمراجعة الموضوعات السابقة بحثًا عن مقالات تشوِّه سمعة الإمبراطورية العثمانية.

ولمعرفة اللقاني بمعنى توجيه تهديد عندما رأى ما حدث لآخرين، وافق بهدوء على إيقاف إصدار مرآة الشرق تمامًا.

عندما أذيع ردّ فعل توفيق، باتت جريدة التجارة تتصرف بحياء بالغ حتى بدا كما لو أنها تتحدث بلغتين. وبعد تنصيب رياض رئيسًا للوزارة، كتب إسحاق أنه كان من الخطأ التفكير في أن رياض رجل أوروبا؛ ذلك أنه ببساطة قام بتوظيف الدعم الأوروبي لتحسين الإدارة المصرية، وأضاف قائلًا: «طبقًا لهؤلاء الذين هم أكثر توقًا للاستقلال بدلًا من الحاجة لإدارة جيدة، فإن هذا الاستقلال ببساطة خدمه كوسيلة ليحقق لنفسه وضعًا خاصًا»[٤٩]. لقد بادر إسحاق بتقديم صيغة آمنة، متملقة ذليلة لمساندة رئيس الوزراء الجديد، الذي يعرف عنه الجميع أنه انفصل عنه. لكن مع تضمين وصف لآراء المعارضة، نجح في هدم ملاحظاته الافتتاحية وتوجيه لكمة لرياض. وتدور نهاية ماهرة حول أن الرقباء هنا يتنكّرون لمثل هذه الصحافة المتوازنة.

اتخذ رياض خطأ متشددًا في سياسة قمع الصحافة تطلّب منه أن يجد الوسائل التي يحول بها بين الصحفيين وبين الوصول إلى الأنباء داخل الجهاز البيروقراطي، علاوة على أنه ألمح للناشرين بتجنب توجيه الانتقاد لنظام الحكم السياسي والاجتماعي. ولتحقيق الهدف الأول؛ صاغ قانونًا يقضي بأن موظفي الحكومة لا يمكنهم الخدمة طويلًا كوكلاء أو مراسلين للصحف[٥٠]. وكان لهذا الإجراء الجديد أثر فوري، فمثلًا، فقدت صحيفة التجارة مراسلها الخاص بالقاهرة، حسن الشمسي، واضطرت لمحاولة تعويضه بمحامٍ فرنسي يعمل بالمهن الحرة. وربما كان لهذا القانون تأثير غير مرئي طالما أنه كان يساعد

على رسم خطوط أكثر تحديدًا بين صحفيي الجرائد الخاصة وموظفي الحكومة. وربما تعرضت الصحافة الجديدة الأكثر استقلالية لمخاطر وانتقادات متضاربة، عندما اعترى النظام الضعف، وهو الأمر الذي لم يخامر قط الصحفيين البيروقراطيين في أحلامهم.

كان وضع الصحافة يعتمد لحدٍّ كبير على سياسة الدولة، وبذل رياض جهدًا واعيًا لترويع الصحفيين؛ فقد أغلق الصحف المملوكة لإسحاق والنقاش في أواخر ١٨٧٩، ثم بعد ذلك نفى أديب إسحاق، وسمح للنقاش بإصدار صحيفتين جديدتين في أوائل ١٨٨٠، لكن فقط بشرط أن يتجنَّب الخوض في الأمور السياسية المثيرة. وكما لوحظ فيما سبق، استهدف رياض جريدة مصر الفتاة التي كانت تصدر مشاركة بواسطة تجار شوام مسيحيين وموظفين مصريين مسلمين بالإسكندرية. وأصدر رياض تعليماته لرَئيس إدارة المطبوعات، الذي كان وقتها إيطاليًا، لإغلاق الصحيفة، إلا أن المسئول الأجنبي تحاشى أن يفعل ذلك. حينئذ أوكل رياض هذه المهمة لوزير الداخلية بنفسه، الذي أغلق الصحيفة، وتقدمت الجمعية باستئناف ضد الانتهاكات غير الشرعية لحقوقها أمام المحاكم المختلطة وكسبت القضية. أما الأعضاء المصريون المسلمون بالجمعية، نظرًا لعدم وجود جوازات سفر أجنبية لديهم مثل الشوام؛ فقد أظهروا أنهم لا يميلون لتحدي رياض، رغم ترحيبهم بحكم المحكمة، ويبيِّن خوفهم أنهم كانوا يعتقدون أن رئيس الوزراء لم يكن فوق مستوى الشبهات في القيام بلعبة حمقاء لإبعاد الخصوم الضارين[٥١].

كما لم يتردد رياض في اتخاذ الإجراءات ضد الصحافة الأوروبية الأفضل

حماية في مصر. ففي ربيع ١٨٨٠، تقدَّم بخطة لزيادة الضرائب على الأراضي التي دفع ملَّاكها في وقتٍ سابق ما قيمته ستة أمثال الضريبة المقررة مقدمًا نظير تخفيض ٥٠٪ من قيمتها المفروضة في حينها. واعتبر الملَّاك، وأغلبهم من أثرياء الفلاحين، أن هذه الخطة خيانة للصفقة التي أبرمت معهم فيما مضى: إذ تقدَّم حسن موسى العقاد، وهو أحد كبار ملَّاك الأراضي المصريين والتاجر بالسودان والعضو السابق بمجلس النواب، بالتماس ضد زيادة الضرائب على أراضي المقابلة هذه، والذي قيل إنه كتبها بالحبر الأحمر إشارة على أنه يقبل بإراقة دمه فداء للقضية[٥٢]. نشر جول باربي، رئيس تحرير فرنسي ومناصر للجناح الوطني، نسخة من الالتماس في جريدته La Reforme. وفي الحال، اعتقلت الحكومة العقاد وسجنته، وأغلقت الجريدة، وصادرت معدات الطباعة مع تعويض ضئيل. كانت الرسالة إلى المؤسسات الصحفية في مصر واضحة: النقد الصريح لوزارة رياض استدعى الإغلاق وجلب الإفلاس، كانت إجراءات رياض في مواجهة الصحافة أكثر حدة على نحو مطلق مما فعل إسماعيل، متقدمًا بالاستبداد إلى ذرى جديدة في مصر[٥٣].

كان القنصل العام البريطاني في مصر، السير إدوارد ماليت، يوافق من صميم القلب على خط رياض المتشدد تجاه الصحافة. وعلى نحوٍ متزايد، مع حصول البريطانيين على مصلحة في الإدارة المصرية، مضوا إلى المشاركة في قيم النخبة المصرية العثمانية تجاه قضايا مثل القمع السياسي. وبعد تعليقه على سجن العقاد لمجرَّد التعبير عن ضميره، كتب ماليت للورد جرانفيل أنه في حالة الحكم على الأحداث في مصر «من الضروري استقدام رؤية أخرى

للتعامل معها مقارنة بما يجري مع أحداث مشابهة في أوروبا»[٥٤]. كان السماح بنشر الالتماسات يُعد مؤشرًا على ضعف الحكومة، ويعمل بوصفه «نذيرًا بالسقوط». ولم يكن بالإمكان التعامل مع الأوضاع على أسسٍ قانونية؛ نظرًا لأن القانون الذي يحكم أبناء البلاد «غامض»، وكتب ماليت أنه إذا تجاهل الخديوي ووزراؤه اتخاذ إجراء إزاء مثل هؤلاء «المحرضين» لربما أصبح يتعذَّر الدفاع عن وضعهم، واستنتج قائلًا: «إنني أعرض هذه الملاحظات لتبرير إيداع شخص السجن لتقديمه التماسًا يشي بلغة تحريضية وتبرير اعتقالات أخرى يمكن أن تعقبه». وكما رأينا، فقد اعتقل محمد فاني في التوقيت نفسه تقريبًا، بسبب اتهامات مماثلة. وما إن تعاونت النخبة المزدوجة في عديد من المجالات الأخرى، راحوا يتواطؤون في اتخاذ إجراءات بالغة القسوة إزاء المصريين لمجرَّد التعبير عن رأي سياسي. وفي خريف ١٨٨١، بعد أن سقط رياض وحلَّ شريف محلَّه، حاول ماليت جاهدًا الإيقاع بصحيفة الحجاز، المناصرة لعرابيٍ والمعادية للإمبريالية، وأُرغِم شريف في النهاية على إغلاقها[٥٥].

اعتقد عامة الناس في مصر أن الصحافة الأوروبية بالبلاد تتمتع بتوزيعٍ خاص لتشويه سمعة الإمبراطورية العثمانية وانتقاد حكومتها، بينما تواجه الصحف المحلية عقوبات مشدَّدة عند إعلان رأيها، ومع نهوض النزعة الشعبية الوطنية في خريف ١٨٨١، أشار سافون رئيس تحرير L' Egypt إلى النبي محمد قائلًا إنه «رسول مزيف»، وانفجر الجميع فيما يشبه حِمم الجحيم، وفي مواجهة التهديدات بالقتل، أُجبِر سافون، سلمان رشدي القرن التاسع عشر، على الفرار من البلاد، حينئذ سنَّت الحكومة المصرية قانونًا جديدًا

للرقابة، منح لرئيس الوزراء سلطات واسعة يحظر بموجبه، دون إبداء الأسباب، إصدار أي صحيفة أوروبية بالبلاد. وبالرغم من أن بعض المعارضين المصريين أعربوا عن قلقهم من أن يستخدم القانون ضدهم، فإن هدفه كان بوضوح صحافة الأوروبيين المغتربين، الذين أبدوا اعتراضهم بصوت عالٍ[٥٦].

ونظرًا لأنه اتضح في شتاء ١٨٨١ - ١٨٨٢، أن مسئولين في إدارة المطبوعات مثل محمد عبده يساندون العرابيين؛ فقد رفعوا الرقابة سرًا عن الصحف المناصرة لعرابي. ويبدو أن محمد عبده تحدث مع بلنت كثيرًا الذي كتب: «إن الصحافة، في ظل رقابة الشيخ محمد عبده المستنيرة، والمتحررة من قيودها من أي وقت مضى، تنشر الأنباء بسرعة»[٥٧]. وباتت الأقسام نفسها داخل النخبة الحاكمة التي تسببت في إضعاف الشرطة والجيش في ذلك الحين تُضعِف هيئة الرقابة. كان رياض قد أدخل محمد عبده وآخرين من المتعاونين مع السيد جمال الدين إلى إدارة المطبوعات كوسيلةٍ لاختبارهم؛ نظرا لأنه أمضى زمنًا طويلًا يناصر الجناح الإيراني المتحمّس، وعلى دراية بالمجموعة التي تحيط به، ونجح في كسب ولائهم. وكان رياض من بعض الجوانب مستبدًا مستنيرًا، على وجه الدقة من نوع الحكام الذي كان يبشر السيد جمال الدين بالحاجة إليه؛ ويأتي جزء من معارضة الفلاحين الأثرياء له لإلغائه العمل الإجباري تمامًا، ورغم هذا وبمجرد انتخاب مجلس النواب وراح يلوِّح بقانون إجرائي؛ فإن محمد عبده وعددًا كبيرًا من المثقفين الإسلاميين أعلنوا عن انتمائهم إلى الإصلاحيين الشعبيين[٥٨]. ونظرًا لأن رياض وضعهم للسيطرة على

الصحافة؛ فقد تمكَّنوا في ذلك الحين من توظيف قوانين الرقابة لمحاباة الخطاب العرابي وتضييق الخناق على المحافظين ووكلاء المؤسسات الأجنبية. ووجد العثمانيون المصريون والأوروبيون صعوبةً بالغة في قمع ثقافة الخطاب النقدي.

امتزجت النهضة التي شهدتها الصحافة السياسية في أواخر السبعينيات مع أزمة الدولة الطاحنة في ١٨٧٩، مما وضع قيودًا هائلة على نظام الإبهام الوظيفي. وحتى رغم مخاطر تعرُّض صحفهم للإلغاء، فقد انخرط الناشرون صراحة في النقد الحاد لسياسات الحكومة فيما يتعلق بالأوتوقراطية، والضرائب، والنفوذ الأوروبي. ويمكن إيراد بعض الأسباب على هذا التغيير. ونتيجة لأن معظم المثقفين والصحفيين كانوا ما يزالون يتلقون دعمًا أساسيًا من النبلاء أو الأعيان؛ فإن أقسامًا داخل النخبة الحاكمة كانت تميل إلى أن تجد متنفسًا في الصحافة. أكثر من هذا، فإن عددًا من الصحفيين كانوا يؤمنون صادقين بالحكومة البرلمانية، كرأسماليين ليبراليين حديثي العهد في مجتمعٍ كان يبدو أن مؤسساته السياسية شبه الإقطاعية تلفظ أنفاسها على نحوٍ متسارع، على أن الإبهام لم يختفِ، باستثناء حالات قليلة، وهو ما جلب عقوبات فورية، إلا أنه بالتأكيد أصبح أقل تعتيمًا بكثير.

ولعل بعض الإجراءات الحكومية يسَّرت كثيرًا على الصحافة أن تتبنى دورًا معارضًا أكثر جذرية في أواخر السبعينيات. وأزاح إلغاء الإعانات الحكومية لمعظم الجرائد في ١٨٧٩ حافزًا إيجابيًا كبيرًا عن كاهل الناشرين ليتعاملوا بلطف مع النظام. وأتاح استخدام إسماعيل للجناح الوطني في ربيع ١٨٧٩ لزحزحة الأوروبيين بقبضتهم الخانقة على الموازنة، بطبيعة الحال، نفوذًا

أكبر للصحفيين الليبراليين وأنصارهم. كما قادت قوى السوق الناشرين لانتهاز فرصة تسييس العامة بتوفير ما كان يحتاجه الأخيرون، بمعنى معلومات تفصيلية أكثر وغموض أقل حول سياسات الحكومة ونواياها. فقد ساعد منطق الاستخدام الرأسمالي للمطبوعات، والبحث عن مشتركين، رؤساء التحرير المغتربين على تطوير وتفصيل ثقافة للخطاب النقدي.

حظرت تقاليد الرقابة في عصر الولاة الكتابة مجهولة الاسم باعتبارها تخريبًا محتملًا، واتخذت معايير أخرى بالغة الغموض لفرض العقوبات حتى إن الناشرين أنفسهم كانوا يقولون إنهم غالبًا لا يعرفون بالتحديد ماهية مخالفاتهم. ومع ذلك، كان مجمل الموضوع أقل أهمية من المقدمة، كانت اللهجة غير المباشرة، والإغراق في تفاصيل بمستوى معيَّن يوحي بالغموض، تثير ردَّ فعل حكومة غاضبة. وتملص المؤلفون، من جانبهم، من الرقابة من خلال السخرية، وتمويه توبيخاتهم للدولة في مقالاتهم أو بإيراد مقتطفات تنتقد الحكومة. وفي أوائل الثمانينيات، أصبحت اللعبة حتى أكثر تعقيدًا عندما غدا الجناح الأوروبي في النخبة المزدوجة أكثر انشغالًا في محاولات الرقابة على الصحف المناهضة للإمبرياليين، حيث كانوا قد طوَّروا مصالح إدارية واقتصادية محلية قوية باتت مهدَّدة من سياسات محرري الصحف. ولم يكن بين الصحفيين المصريين والقنصل العام الأوروبي ثمة نظامٌ مقتسم قائم للإبهام الوظيفي، وهو ما أعطى للصدامات وضوحًا خالصًا مما تناقض مع الألعاب التي مارسها رؤساء التحرير المصريون مع الرقباء المصريين.

اعتمد التوسع في أجهزة الشرطة والجيش والبيروقراطية في ظل إسماعيل

على الزيادة الهائلة لعائدات الضرائب الناجمة عن ازدهار القطن، وأتاح للدولة المصرية أن تغزو حيوات رعاياها بوسائل واسعة المدى ربما لم يسبق لها مثيل. وإذا لم تكن هذه المؤسسات تعطي لإسماعيل سلطات أو شرعية إضافية، فإنها بالتأكيد كانت تهبه النفوذ. وفي ذروة مجده استطاع أن يودي بحياة مئات الفلاحين قتلى لمعارضتهم إياه، واستطاع إغلاق الصحف التي لم تورد الأنباء التي كان يريد منهم أن ينشروها. كما استطاع أن يوظِّف عائدات القطن لرشوة العديد من اللاعبين السياسيين الأساسيين من أجل دعمه. وكانت ثروة القطن، بالتالي، هي التي وضعت الأساس لقوة مؤسساته سعيًا منه لفرض سيطرته الاجتماعية.

وفي مقابل بعض النظريات عن الهيمنة الثقافية، لم تستطع دولة الولاة قط أن تفرض أيديولوجيتها السياسية والدينية على باقي المجتمع[٥٩]. فقد كان الفلاحون الأميُّون والصنَّاع المهرة البارعون والتجار غالبًا ينصرفون عن الأفكار التقليدية لكل من القصر والمسجد. واستطاعت النخب، حيث كانت تسيطر على موارد مالية وإدارية هائلة، جزئيًا أن تتحكَّم فيما كان يظهر في المطبوعات طالما بقوا متحدين مع بعضهم البعض. ومع ذلك، يتضح بجلاء أن عديدًا من الصحفيين والمثقفين نجحوا في بعض الأحيان في تسريب الانتقادات للحكومة من خلف ظهر الرقباء. والجيل الأول من الصحفيين فقط، مثل الطهطاوي وأبو السعود، شايعوا على نحوٍ عام رؤية الوالي إسماعيل عن الحضارة والتقدم. وأحاطت الصحافة في أواخر السبعينيات بمنظومة واسعة من الآراء السياسية، بداية من الأهرام التي ساندت المستبد المستنير

والنفوذ الأوروبي، إلى صحيفة التجارة التي دافعت عن المناهضين للإمبريالية وآزرت الجمهورية البرلمانية. وواجه كلا النوعين مشاكل مع الرقابة في ١٨٧٩، مؤكدين على الدرجة التي تناولت بها الدولة ترتيب أولوياتها الخاصة، والدرجة التي مُنيت فيها بالفشل من الاستحواذ على هيمنة ثقافية حقيقية.

في ربيع وصيف ١٨٨٢، انهار الإبهام الوظيفي، وأصبحت القضايا تُتداول بصراحةٍ على نطاقٍ واسع. ومضى كبار الإداريين المسئولين في جهاز الرقابة مثل محمد عبده إلى تأييد العرابيين. وبالتالي؛ أصبح النظام عديم القيمة للخديوي وللنخبة المصرية العثمانية. وعند هذه النقطة، صارت عمليات الهجوم على التدخل الأوروبي ستائر بالغة الفائدة لانتقاد الخديوي، الذي أنحى باللائمة عليه كثير من العرابيين لسماحه بهذا التدخُّل. وهنا أستطيع أن أردَّ على جدال لوسيف أن اللغة الإيزوبية بطبيعة الحال تنهار على مدى فترة تبلغ ٢٠ عامًا أو نحو ذلك؛ ببساطة لأن جمهور القرَّاء يعتريهم التعب منها. أكثر من هذا، إنها أزمة للنظام حتى إنه في الأغلب الأعمِّ يقضي على نظم الرقابة، من خلال تدمير عمليات الإجماع بين النخبة الحاكمة على شكل الخطاب الشرعي.

لقد أثبتت مؤسسات عصر الولاة المخصصة للسيطرة الاجتماعية أنها معرضةٌ لهجوم الأزمات نفسها التي تكتنف المجتمع الأوسع. علاوة على ذلك، فإن ضعفها يتضاعف بسرعة حتى إنه مع كل مظهر من مظاهر الهشاشة وسهولة الانقياد يثير تحديًا شعبيًا أكثر. وكان الضعف نابعًا من التناقضات التنظيمية في دولة الولاة طوال السبعينيات. وما إن أتاح ازدهار القطن

لإسماعيل إنشاء جيش ضخم وجهاز إداري هائل، حتى جاءت أزمة الديون وأرغمته على تفكيكهما. وأثبت إصرار العضوين الأوروبيين من لجنة المراقبة الثنائية على جيش صغير العدد أنه اتجاه لا رجعة عنه. ومن المحتمل أن هذه الرقابة الثنائية وضعت في حسبانها اعتبارات الموازنة فقط، ولم تكن، كما اعتقد البعض، بقصد إضعاف قدرة مصر على مقاومة غزو أوروبي، على نحوٍ غير مقصود، كان لاهتمامهما بمسك دفتر الحسابات، مزدوج المدخل، تأثيرٌ على إضعاف الدولة في مواجهةِ الناس، وفي إضعاف القوات المسلحة في مجموعها في مواجهة أيّ فصيل عسكري معيَّن. وإصرار الجناح الأوروبي للنخبة المزدوجة على أن تأتي اهتمامات خدمة الديون للأوروبيين سابقة على أي اعتبارات سياسية حقيقية أخرى أدَّى إلى تسريح أعداد هائلة من الجيش، وبعنفٍ أقل لقوات الشرطة، وإلى إنقاص نفوذ الدولة على الصحافة. والوهن الذي سرى في القوات المسلحة لم يكن مرجعه فقط التخفيضات المجردة في أعدادها، بل تعداها إلى التأثُّر المعنوي على الضباط من تأخير صرف مستحقات رواتبهم، وتضاؤل فرص الترقي أمامهم. ولم تكن لتسمح القوات المسلحة الجديدة المتآلفة بأي شكلٍ من الأشكال للدولة بالسقوط في الفوضى، واستطاعت الدولة والجيش أن يواصلا السيطرة على معظم البلاد، رغم الهزائم التي لحقت بها في السودان. ومع ذلك، ففي الأوضاع الجديدة، كانت التمردات في المدن تستمر ربما ساعتين أو ثلاث ساعات أكثر مما كان يحدث في أوائل السبعينيات، عندما كان يتحرك أفراد الجيش بأكملهم على وجه السرعة. وهذه الساعات الإضافية أدَّت إلى وفيات بمعدلات عالية نتيجة عمليات

التمرُّد. وكان إحساس القناصل الأوروبيين والصحفيين تجاه وفاة المغتربين إحساسًا ضعيفًا. باختصار، إن الضعف الجديد الذي أحاق بالجيش والشرطة، الذي نجم جزئيًا عن تعاطف الضباط والجنود مع المظاهرات والفورانات الشعبية، قد سمح بظهور صورةٍ للفوضى باتت تترسَّخ في عقول المراقبين الأوروبيين. ومن دواعي السخرية، أن الأوروبيين أنفسهم الذين دافعوا باستماتةٍ عن جيشٍ صغير ضجُّوا بالشكوى بعد ثلاث سنوات من أن الجيش كان يُمنى بالفشل في الحفاظ على النظام. وأثبت الصراع حول القوات المسلحة وبين صفوفها أنه محوري لثورة ١٨٨١ - ١٨٨٢، وهو ما سوف أنتقل إليه الآن.

الهوامش

(١) Patterson, *Censorship* ١٩٨٤، مقتطف من ص ٧٤، باقي النقاط في ص ١٧ – ١٨.

(٢) دار الوثائق القومية، ضبطيات، محفظة ١، سعيد/ مأمور ضبطيات مصر، رقم ١١٥ في ٢٥ رجب ١٢٧٦/ فبراير ١٨٦٠، سعيد/ مأمور رقم ١١٦ في ٣ رمضان ١٢٧٦/ ٢٦ مارس ١٨٦٠.

(٣) عن عمليات الجلد، انظر: دار الوثائق القومية، ضبطيات، محفظة ١، جناب عالي / مأمور رقم ١٢٥ في ٥ شعبان ١٢٧٩/ ٢٦ يناير ١٨٦٣؛ فيما يخص الشرطة، انظر: رمضان، *«الحياة»* ١٩٧٧، ص ٤٠ – ٤١.

(٤) وادي النيل، جزء ١ رقم ٦ (١٥ ربيع الثاني ١٢٨٤/ ١٦ أغسطس ١٨٧٦).

(٥) بالنسبة إلى لوازم الشرطة في عواصم الأقاليم، أنظر: دار الوثائق القومية، بطاقات الدار، ضبطية ٢٦٣، قرار المجلس الخصوصي ٢٩ ربيع الأول ١٢٨٩/ ٦ يونيو ١٨٧٢ بخصوص الأرقام المعطاة من عام ١٨٧٠، انظر: السروجي، *«الجيش»* ١٩٧٦ ص ٣٧٣.

(6) PRO, FO ١٤١ / ٧٢ زارب / ستانلي، بورسعيد، نظارة الداخلية، محفوظ مع ستانلي/ ستانتون، ٥ مارس ١٨٧٠. مدخل رقم ١٠٤.

(7) PRO, FO ١٨٧٠ / ٧٢ ستانلي / زارب ٢٨ فبراير ١٨٧٠ / ١٤١
محفوظ مع ستانلي / ستانتون ٥ مارس ١٨٧٠.

(٨) دار الوثائق القومية، نظارة الداخلية، مكاتبات أفرنجي، محفظة ٧، شريف باشا / مدير شرطة القاهرة، والإسكندرية وطنطا، ١٨ ديسمبر ١٨٧٢؛ بطاقات الدار، ضبطية ٦٢، المجلس الخصوصي / ضبطيات مصر، ٥ صفر ١٢٩٠/ ٤ أبريل ١٨٧٢؛ بطاقات الدار، ضبطية ٦٢، المجلس الخصوصي / عدد من رجال الشرطة الأوروبيين (ضبطية ٢٦٣، المجلس الخصوصي/المعية السنية، ٢٢ رجب ١٢٩٥/ ٢٢ يوليو ١٨٧٨).

(٩) دار الوثائق القومية، بطاقات الدار، ضبطية ٢٦٣، أمر كريم / محمد رضا باشا، ٦ مايو ١٨٧٧.

(١٠) دار الوثائق القومية، سجلات نظارة الداخلية، وارد ضبطيات، ١٩ / مصفح / ٢٤ / ٢٣، نظارة الداخلية / دواوين، ١٢ رمضان ١٢٩٦/ ٣٠ اغسطس ١٨٧٩، رقم ٤٦٠.

(١١) بخصوص معالجة موضوع الفقراء، انظر: دار الوثائق القومية، سجلات نظارة الداخلية، وارد ضبطيات، ١٩ مصفح / ٢٤/ ٢٤، الداخلية / دواوين ٢٠ ذو القعدة ١٢٩٦/ ٥ نوفمبر ١٨٧٩، وبطاقات الدار، ضبطية ٢٦٣، المجلس الخصوصي / ديوان المالية، أول ذي القعدة ١٢٩١/ ١٠ ديسمبر ١٨٧٤

(بالنسبة إلى طرد الفقراء). وعن جلد البوليس لعمال المصانع انظر: Kusel, *Englishman's Recollections* ١٩١٥، ص ٢٠.

(١٢) دار الوثائق القومية، سجلات نظارة الداخلية، وارد ضبطيات، ١٩ مصفح/ ٢٤/ ٢٣، ١٤ رمضان ١٢٩٦/ ١ سبتمبر ١٨٧٩، رقم ٣٢٢، ١٩ مصفح / ٢٤ / ٢٤، الداخلية دواوين، ١٧ محرم ١٢٩٧/ ٣٠ ديسمبر ١٨٧٩؛ نظارة الداخلية، مكاتبات عربي، محفظة ٣٧، التماس من ستة ضباط شرطة إلى مأمور ضبطية مصر، ذو القعدة ١٢٩٧/ ٦ أكتوبر ١٨٨٠.

(١٣) هذه الفقرة والفقرة التالية تعتمد على العمل المدقق في المحفوظات المصرية للسروجي *«الجيش»* ٣٥٧ - ٣٨٦.

(١٤) سرهنك، *«حقائق»* ١٨٩٥ - ١٨٩٨؛ النقاش، *«مصر»* ١٨٨٤، ٤: ١٥.

(١٥) هل بلغت إشارة في أواخر ١٨٧٩ عن ضعف الجيش إلى البدو الذين رفضوا دفع ديونهم للتجار المدنيين؟ انظر: دار الوثائق القومية، سجلات نظارة الداخلية، وارد ضبطيات، ١٩ مصفح/ ٢٤ / ٢٤ الداخلية / دواوين ٥ ذو الحجة ١٢٩٦/ ٢٠ نوفمبر ١٨٧٩، عن تفصيلات تمرد قبيلة المشاهير عندما قام دائن محلي بقمع عضو بها، كان قد أبلغ قائد الحصن عن قلعة موايليه.

(١٦) دار الوثائق القومية، سجلات نظارة الداخلية، وارد ضبطيات، ١٩ مصفح / ٢٤ / ٢٤، الداخلية / دواوين، ١٠ محرم ١٢٩٧/ ٢٤ ديسمبر ١٨٧٩، الضابط الذي تلقى تعنيفًا شفهيًا هنا كان محافظ قلعة الوجه القبلي.

(١٧) محمد أفندي فاني، *«بغية المتمني في ترجمة فاني»* تاريخ تيمور، مخطوط ١١٢٦، دار الكتب، القاهرة، (المخطوطة ناقصة، ليس بها إشارة لاسم الناسخ، لكن من الواضح أنها مخطوطة أصلية).

(١٨) شاروبيم، *«الكافي»* ١٨٩٨ - ١٩٠٠؛ ٢٢٦.

(١٩) فاني، *«بغية المتمني»* ٦٥ - ٦٦.

(٢٠) المرجع السابق، ص ٦٦ - ٦٧ فيما يخص نص التماس الضباط الغفل من الأسماء. وقد اعترض البريطانيون على الوثيقة أثناء توزيعها، وتُرجمت إلى الفرنسية (PRO, FO ١٤١ / ١٣٤ ماليت / جرانفيل، رقم ٢١٠ القاهرة ٢٥ مايو ١٨٨٠، ومحفوظة).

(٢١) فاني *«بغية المتمني»* ص ٧٧ - ٩١؛ شاروبيم، *«الكافي»* ٤: ٢٢٦؛ دار الوثائق القومية، محفوظات مجلس الوزراء، الحقانية ١ / ١/ ١أ، أوامر خديوية لعام ١٨٨١.

(٢٢) دار الوثائق القومية، محافظ الثورة العرابية، محفظة ٤٢، ملف ٤٧ ج، اعتراف محمد بك حمدي، ٢٠ ذو القعدة ١٢٩٩/ ٣ أكتوبر ١٨٨٢.

(٢٣) مونج / سانت هيلاري، القاهرة، ٣٠ مايو ١٨٨١و ١٣ يونيو ١٨٨١، في وزارة الداخلية، وثائق دبلوماسية فرنسية (١٨٧١ - ١٩١٤) ١. ٤: ٢٤ - ٢٥، ٣١ - ٣٢.

(24) Patterson, *Censorship* ص ٤٧ - ٤٨، ٥٧ - ٥٨.

(25) Loseff, *Censorship* ١٩٨٤، ص ٦.

(٢٦) المرجع السابق ص ٢٢٨ - ٢٣٠.

(27) Gouldner, *Future of Intellectuals* ١٩٧٩.

(٢٨) بشأن القانون المناهض للسب، انظر: دار الوثائق القومية، أبحاث، محفظة ٥٢ لائحة تهذيبات ٣ شوال ١٢٨٣/ ٨ فبراير ١٨٦٧/ بالنسبة إلى خضري بورسعيد المجدف، انظر: سجلات نظارة الداخلية، وارد ضبطيات، ١٩ مصفح / ٢٤ / ٢٤ الداخلية / أقاليم، ٤ محرم ١٢٩٧/ ١٨ ديسمبر ١٨٧٩، وبخصوص بدايات تاريخ مصر الطويل في اضطهاد البهائيين، انظر: Browne, *Year Amongst the Persians* ١٩٢٦، ص ٣٦٢ - ٣٦٤، Momen ed, *Babi and Baha'I Religions* ص ٢٥٧ - ٢٦٤.

(29) PRO, FO ١٤١ / ٣٦، جزء ١، حسن / جرين، القاهرة رقم ٦٧، ٢٣ يناير، ١٨٥٨ قانون ١٨٥٧ مطبوع في Kudret, *Abdulhamit* ١٩٧٧، ص ٨٣ - ٨٥، وتوجد نسخة فرنسية في: PRO, FO ١٤١ / ٣٦ جزء ١، جمادى الثانية ١٢٧٣/ ١٥ فبراير ١٨٥٧.

(٣٠) دار الوثائق القومية، ضبطيات، محفظة ١، جناب عالي / مأمور رقم ١٢٢، ١١ ذو القعدة ١٢٧٧/ ٢١ مايو ١٨٦٠، حول الجزائري انظر Commins ١٩٨٨: ١٢١ - ١٣١.

(31) PRO, FO ١٤١ / ٥٠ شريف / القنصل العام، القاهرة رقم ٧٨٥، ٧أكتوبر ١٨٦٣؛ هذا القرار كُرِّر عدة مرات للقناصل الأجانب والناشرين المتمردين؛ على سبيل المثال، انظر: دار الوثائق القومية، بطاقات الدار، جرائد ومطبوعات ١٣٦، أمر كريم / ناظر الخارجية، نهاية رمضان ١٤٨١/ ٢٦ فبراير ١٨٦٥.

(٣٢) دار الوثائق القومية، بطاقات الدار، جرائد ومطبوعات ١٣٦، أمر كريم / ناظر المالية، ٩ رجب ١٧٨٣/ ١٧ نوفمبر ١٨٦٦.

(٣٣) انظر Cole, "Orientalism and the Limits of Discource الذي سيصدر في the John Galbraith Festschrift تحرير Roger Long.

(٣٤) مقتطف في: PRO, FO ١٤١/ ٧٠ ذو الفقار / ستانلي، رقم ٥٢٠، الإسكندرية ٨ أغسطس ١٨٩٦؛ مشاكل جمع المعلومات المشار إليها في دار الوثائق القومية، محافظ الوقائع المصرية، صندوق ٦ ملف الصحافة، عبد الرحمن رشدي، مدير الوابورات السنية / المعية السنية، ١٩ شعبان ١٢٧٩/ ٩ فبراير ١٨٦٣.

(٣٥) كأمثلة على مدفوعات للصحف، انظر: دار الوثائق القومية، بطاقات الدار، جرائد ومطبوعات ١٣٦، أمر كريم / المالية، ٧ شوال ١٢٩١/ ١٧ نوفمبر ١٨٧٤ (دفع ٥ آلاف فرنك سنويًا لمساعدة تمويل): مهر دار الخديوي/ ديوان المالية، ٣ أبريل ١٨٧٨ (١٩٣٠.٥ جنيهًا مصريًا لأحمد فارس الشدياق، رئيس تحرير *«الجوائب»*)؛ المجلس الخصوصي / المالية، ١٢ جمادى الأول ١٢٩٥/ ١٤ مايو ١٨٧٨ (دفع ٩٦٤.٣٧ جنيهًا مصريًا إلى *«النيل»* عن إعلانات حكومية محفوظة مع روجرز / فيفيان القاهرة ٥ أكتوبر ١٨٧٣ بالنسبة إلى عبارة «أموال خسيسة» انظر: Ruud, *Fighting Words* ١٩٨٢، ص ١٩٨.

(٣٦) بالنسبة إلى الحموي، انظر: دار الوثائق القومية، بطاقات الدار، جرائد ومطبوعات ١٣٦، شريف باشا / المعية السنية / ٢٢ جمادى الآخر ١٢٩٠/ ١٧ أغسطس ١٨٧٣؛ مهر دار خديوي/ ضبطيات إسكندرية ٥ الخارجية، توجيه للصحافة/ القنصل العام، القاهرة، ٢ فبراير ١٩٧٠ مدخل رقم ٥٢.

(٣٧) عبد الله أبو السعود أفندي، مقالة افتتاحية «وادي النيل» جزء ١ رقم ١ (٣ ربيع الأول ١٢٨٤/ ٥ يوليو ١٨٦٧)؛ توجد ترجمة كاملة لحياته في (*ترجمة أبو السعود أفندي*) القاهرة، دار الكتب المصرية، تاريخ ٣ ك، مخطوط ٤٨؛ أتمَّ تعليمه في المدارس الأهلية لمحمد علي ومدرسة الطهطاوي للألسن، وخدم مع كل الولاة كمترجمٍ في بعض الإدارات الحكومية،

رغم أنه أنهى حياته الوظيفية بتدريس التاريخ في دار العلوم وكعضو في محكمة الاستئناف المحلية بالقاهرة.

(٣٨) (الحوادث الداخلية) *«وادي النيل»* جزء ٣، رقم ١ (١١ محرم ١٢٨٦/ ٢٣ أبريل ١٨٦٩).

(٣٩) دار الوثائق القومية، بطاقات الدار، جرائد مطبوعات ١٣٦، مهر دار خديوي / نظارة الداخلية ١٤ شعبان ١٢٩١/ ٢٦ سبتمبر ١٨٧٤؛ أمر كريم / المالية؛ ٢١ ذو الحجة ١٢٩١/ ٢٩ يناير ١٨٧٥.

(40) Gandzier, *Practical Visions* ،١٩٦٦، ص ٩ – ٢١.

(٤١) المرجع السابق، ص ٣٤ – ٣٩، Ninet ١٨٨٣: ١٢٨.

(42) Genazier, *Practical Visions* ص ٤٩ – ٦٥ أُعيد طبع مجموعة من أعداد *«أبو نظارة زرقاء»* في بيروت عام ١٨٧٨ بواسطة دار صادر.

(٤٣) دار الوثائق القومية، محفوظات مجلس الوزراء، نظارة الداخلية، ١ / ٢ صحافة ومطبوعات مجلس الوزراء / وزير المالية، ٢٠ يناير ١٨٧٩.

(٤٤) دار الوثائق القومية، محافظ الوقائع المصرية، محفظة ٦ (إخطار رسمي). *«الوقائع المصرية»* ١٤ محرم ١٢٩٨/ ٧ يناير ١٨٧٩ (إخطار رسمي من إدارة المطبوعات)، *الوقائع المصرية*، ١٥ جمادى الأولى ١٢٩٦/ ٦ مايو ١٨٧٩.

(٤٥) *«الوطن»* ١٣ فبراير ١٨٧٩/ ٢٢ صفر ١٢٩٦.

(٤٦) (أخبار داخلية)*«التجارة»* ٨ يوليو ١٨٧٩/ ٢٤ جمادى الأولى ١٨٧٩.

(٤٧) (أخبار المحروسة) *«التجارة»* ١٥ مايو ١٨٧٩/ ١٩ رجب ١٨٧٩.

(٤٨) إبراهيم اللقاني / السيد جمال الدين، بيروت، ١٥ فبراير ١٨٨٣، رد في: Majmuihi Afshar and Mahdavi eds، ١٩٦٣، لوح ١٠٨.

(٤٩) *«التجارة»* ٢٤ سبتمبر ١٨٧٩/ ٨ شوال ١٢٩٦.

(٥٠) دار الوثائق القومية، سجلات نظارة الداخلية، ١٩ مصفح / ٢٤ / ٢٤، نظارة الداخلية / دواوين، غرة ذي الحجة ١٢٩٦/ ١٦ نوفمبر ١٨٧٩: *«التجارة»* ١، نوفمبر ١٨٧٩/ ٢٥ ذو القعدة ١٢٩٦.

(٥١) إبراهيم اللقاني / السيد جمال الدين، بيروت ١٥ فبراير ١٨٨٣، ورد في طبعة: majmu'ih ḳedourie, *Arabic Political memoirs* ص ٢٩ - ٣٠.

(٥٢) عفاف لطفي السيد مارسوت، رسالة شخصية، ١٠ ديسمبر ١٩٩٠ (قائم على معرفة عائلية: ابن العقاد متزوج من قريبة لأحد أبويها).

(٥٣) حسن موسى العقاد (التماس المبعوث ويلسون في ٤ مايو ١٨٨٠) *La Reform* ١٧ مايو ١٨٨٠؛ دار الوثائق القومية، محفوظات مجلس الوزراء، نظارة الداخلية، ١ / ٢ صحافة،

جول باربي / رئيس مجلس الوزراء، ١٤ فبراير ١٨٨٢؛ وزير المالية / مجلس الوزراء ٢٥ سبتمبر ١٨٨١.

(54) PRO, FO ١٤١/ ١٣٤، ماليت / جرانفيل، رقم ٢١٠، القاهرة ٢٥ مايو ١٨٨٠، المقتطفات الأخرى في هذه الفقرة من المصدر نفسه؛ توجد مناقشة أكثر تفصيلًا لهذه القضية والقضايا التالية عن الرقابة الأوروبية في:

Cole, Orientalism and the limits of discource .

(55) PRO, FO ١٤١ / ١٤٤، مالية / جرانفيل، رقم ٢٥٤، القاهرة ٢٥ سبتمبر ١٨٨١؛ ماليت / جرانفيل، رقم ٢٧٠، ٦ أكتوبر ١٨٨١.

(٥٦) مصر، «ديكريتات وتقريرات» ١٨٨١ - ١٨٨٢، ٣: ٥٨ - ٦٠: PRO, FO ١٤١ / ١٤٩، كوكسون / مالية الإسكندرية، ١٣ ديسمبر ١٨٨١، محفوظ مع فيليب / كوكسون، ٦ ديسمبر ١٨٨١.

(٥٧) بلنت، *«التاريخ السري»* ١٩٢٢ (١٩٠٧)، ص ١١٧.

(٥٨) (رواية أخرى مفصلة مقدمة من الشيخ محمد عبده ديسمبر ١٩٠٣)، في المرجع السابق ص ٣٧٨ - ٣٧٩.

(٥٩) قارن Scolt, *Weapons of Weak* ١٩٨٥؛ Abercrombie, Hill, and Turner, *Dominant Ideology Thesis* ١٩٨٠.

الفصل التاسع

الأصول الاجتماعية والثقافية للثورة

تتطلب الثورات، كشكلٍ من أشكال الاضطراب، ظرفًا غير مرتَّب لأنماط متنوعة من العمل الجماعي، يُدار غالبًا بواسطة الفئات الاجتماعية المختلفة دون تنسيقٍ فيما بينها. وينحو المؤرخون الغربيون لثورة ١٨٨١ - ١٨٨٢ صوب التركيز على الضباط وكبار المسئولين، متجاهلين نسبيًا دور قوى اجتماعية أخرى. ومن جانب آخر، فإن تقاليد الكتابة عن الثورة في جمهورية مصر يميل إلى اختزال الصراع إلى نوعٍ واحد بين «البرجوازية الزراعية» (أعيان القرى) و«النبالة الإقطاعية» (النخبة المصرية العثمانية). وفي إطار هذه النظرة يمكن إدراج صغار الضباط بالجيش ضمن هذه البرجوازية الزراعية، حيث كان الكثير منهم أبناء عُمَد القرى المصريين. ويؤكد بعض المؤرخين المصريين مؤخرًا على الطبيعة متعددة الطبقات للثورة، خاصة لطيفة سالم التي قدمت حالة مقنعة للإسهام المهمِّ من المثقفين والتجار وطوائف الصنَّاع المهرة وكل من الطبقة المتوسطة الريفية والفلاحين، ومع ذلك، لم يبحث أي مؤرخ «جمهور» المدن كقوة ثورية لها حقوقها في ١٨٨١ - ١٨٨٢. وبفضل أعمال لطيفة سالم وآخرين تسنى لنا معرفة كيف شاركت الفئات التابعة. إلا أنني أعتقد أنه يمكننا الحصول على فهم أفضل عن سبب أن.هذه القوى عملت أكثر مما يمكن أن توفره المصادر المعتادة للتجريد النسبي.

سوف يشير نهجنا لحد بعيد إلى أنه يمكن تفسير أمور كثيرة عبر التساؤل بدقة عمن كانوا فرسان التحدي، وعن مصالحهم، وثقافتهم، ومواردهم، والوسائل التي من خلالها عبأوا تلك الموارد. ما هي تحديات العمل الجماعي التي برزت بين هذه الفئات الاجتماعية المتباينة في مسار الثورة؟ لقد اكتشفتُ عرائض موقعة وقوائم اعتقال تتيح لي معرفة وظائف الموقعين والمعتقلين بما يكفي غالبًا لأحدد بدقةٍ وإنصاف القوى الاجتماعية الرئيسة في الثورة. وفي واقع الأمر، أعتقد أنني أول من قام بتجميع أسماء (ووظائف غالبيتهم) نحو ألف شخص اعتُقلوا على يد حكومة الخديوي المستعادة في خريف ١٨٨٢- كما سوف أقدم دلائل جديدة على الأشخاص الموقعين على بيان ٢٩ يوليو ١٨٨٢، الذين أدوا دورًا مؤثرًا في خلع الخديوي. والعديد من هذه القوائم لم تُستخدم فيما مضى على الإطلاق من المؤرخين، ولم يُستخدم أيّ منها بطريقة منهجية. وقد شرح المؤرخ التشيكي ميروسلاف هروش مدى فائدة مثل هذه القوائم في رسم الخطوط الكبرى للتكوين الاجتماعي للحركات الوطنية البدائية[1]. وسوف تتيح لي هذه القوائم اقتراح ترتيب تقريبي لتصنيف أعمال الفئات الاجتماعية المتباينة حسب أهميتها في مقابل بعضها البعض. ولعل مثل هذا التصنيف يساعد على حسم مسألة ما إذا كان صراع عُمَد القرى ضد النبلاء حقيقة يستحق الأولوية التي دافع عنها كثير من المؤرخين.

.إذا نحن وجدنا ثورة متعددة الطبقات، كان يلعب أحد أدوارها الخيّاطون، والصحفيون، وبائعات الشوارع، والفلاحون في القرى، والتجار، والضباط، والموظفون الشراكسة، ورجال الدين، والأقباط؛ ألن نكون حينئذ

في خطر من فقد مراسينا؟ ماذا كانت أهم الصراعات، وكيف نستطيع تقدير وزنها؟ وما هو الحافز الذي كان يقود الثورة حقيقة؟ أعتقد أن هروش مصيبٌ في اقتراحه بأن معظم الحركات قبل الوطنية في القرن التاسع عشر تضمنت نوعين من الصراعات[٢]. أولها: صراع داخل الطبقات الاجتماعية، غالبًا ما يتوقف على الامتيازات التي تتمتع بها النبالة في مجتمعات الملكيات الزراعية الهائلة، التي أصبحت من أمور النضال في مجتمعات تتحرك صوب الرأسمالية. والثاني: الحركة الوطنية الإقليمية، التي تتداخل مع الصراع الطبقي، رغم أنها تتضمن اختلافات ثقافية بين الحاكم والمحكومين، وتهدف نحو تكامل الطبقات الثانوية على أسس من الهوية اللغوية والدينية والعرقية والإقليمية. وبكلمات أخرى، تَشَابك الصراع التفكيكي للطبقات مع خلق تحالف وطني متكاملٍ تؤازره الطبقات المضطهَدة أو مقيدة الحركة.

الصراع السياسي

استهل صغار الضباط المصريين الطور الأول من الثورة (يناير ١٨٨١ - أغسطس ١٨٨١)، مع استثارة مشاعرهم إزاء محاباة وتمييز المصريين العثمانيين وضد تخفيضات أعداد القوات بين كل من الضباط والمجندين في الجيش[٢]. وعندما تمَّ، في ١ فبراير ١٨٨١، اعتقال الأميرلاي علي فهمي وضباط آخرين لتقديمهم التماسًا للدولة لإيقاف التمييز ضد المصريين الناطقين بالعربية، اتجه عدد من الضباط الآخرين والجنود وأطلقوا سراحهم عنوة ومن ثم أعلنوا الثورة. وقد مارس البريطانيون ضغطًا قويًا على الخديوي بألا يلجأ إلى الغدر

أو الوسائل الميكيافيلية للانتقام، حيث كانت بريطانيا وفرنسا ممثلتين في مجلس الوزراء. وقد ساعد إصرار البريطانيين على أن يستجيب توفيق لما اعتبروه سلوكًا مستقيمًا على شكل حركة، حتى إنه لم يبد أيَّ ردٍّ فعل على الإطلاق(٤). وفي بداية هذا الطور، كان للضباط أعوانٌ قليلون من خارجهم، على سبيل المثال، كان كثير من المثقفين في أول الأمر لا يثقون بالجيش ويعتقدون أنه من غير المحتمل أن يؤازر إصلاحًا حقيقيًا.

ضمت مظاهرة الجيش في ٩ سبتمبر ١٨٨١ قوى اجتماعية عديدة اتحدت معًا في مواجهة وزارة رياض. ونال صغار الضباط الذين واجهوا الخديوي أمام قصره في عابدين تأييد الجنود وأغلبهم من أصول فلاحية بطبيعة الحال، إلا أن جماهير المدن المحتشدة بالميدان والشوارع المحيطة به يبدو أيضًا أنهم كانوا يدعمون الضباط(٥). وطالب أحمد عرابي بإعادة تأسيس مجلس النواب وصياغة الدستور، شاكيًا من هيمنة الجنس العثماني، وأصرَّ على زيادة قوات الجيش مجددًا إلى ١٨ ألف رجل(٦). وبهذا الإجراء، خلق برنامجًا كان بالإمكان أن توافق عليه قوى متنوعة في المجتمع المدني، واستجاب الخديوي للمظاهرة العسكرية المدنية المختلطة بأن طلب من شريف باشا مجددًا تشكيل وزارة، بما يمثل انتصارًا لجمعية حلوان على رياض. وأعرب توفيق عن قلقه، حتى في إذعانه لإجراء انتخابات حرة لمجلس النواب، من أن يطالب أعضاء مجلس النواب بـ «حقٍّ ممتد لإعلان دستور»، الذي ظلَّ معارضًا له(٧).

أبدى أعيان القرى، الذين كانوا يشكلون أعضاء مجلس النواب في عصر إسماعيل ابتهاجهم من منظور حصولهم من جديد على بعض التأثير على

سياسة الحكومة، وتوسَّطوا بين شريف الحذِر والضباط الثائرين، حيث توصلوا إلى حلٍ وسط أتاح قيام تحالف تكتيكي بين الاثنين. وللمرة الأولى، قبِلت الحكومة المصرية رسميًا مبدأ الفصل بين السلطات مع مجلس نواب، يجري انتخابه، ممثلًا صريحًا للسلطة التشريعية. وانقسم المصريون من أصول ريفية إلى نخبة تتألَّف من كبار ملَّاك الأراضي ومعهم كبار المسئولين، والأخرى تمثل العدد الأكبر من ملَّاك الأراضي المتوسطين. وأصدر شريف باشا تعليماته لمديري الأقاليم باستدعاء مشاهير عُمَد القرى إلى مقاعدهم في الحكومة لانتخابات ١٥ نوفمبر ١٨٨١، ليتيح لهم الإدلاء بأصواتهم دون أي تدخل. ويبدو أن عملية الانتخابات قد جرت بنزاهة. غير أن الإجراءات التي تبناها المسئولون التابعون لشريف جاءت لمحاباة كبار ملَّاك الأراضي من بين الأعيان في مقابل ملَّاك الأراضي المتوسطين والصغار، حسبما ذكر ألبسكندر شولش. فرغم كل شيء، كان القرار لمديري الأقاليم بتحديد من يستدعونهم، وبطبيعة الحال فضلوا العائلات الشهيرة. لذلك؛ حاز الأثرياء الجدد كبار ملَّاك الأراضي نسبة النجاح الأفضل في الانتخابات، مع أن نحو نصف الأعضاء الثلاثة والثمانين الذين التقوا لأول مرة في ٢٦ ديسمبر إما أنهم خدموا في مجالس سابقة أو كانوا ينتمون إلى عائلات اعتادت على تمثيلها في المجلس، ورغم أن عدد المحافظين زاد عن ممثلي الطبقة المتوسطة الريفية على وجه الإجمال؛ فإن هذه العائلات ضمت مؤيدين أشداء لعرابي[٨].

فزع عبد الله النديم، الذي قاد بنجاح حملات المرشحين المناصرين للعرابيين في أقاليم عديدة، من النتائج النهائية للانتخابات[٩]. وعندما شكا

لعرابي حول صعود القطب محمد سلطان باشا كرئيس للمجلس، علق عرابي قائلًا إن الصياد عليه أن يتشارك مع الكلاب[١٠]. كما كان لطوائف المدن في وقت سابق بعض الممثلين في مجلس النواب، الذين استفادوا من الانتخابات؛ إذ انتُخب محمد العطار وعبد السلام المويلحي، من كبار تجار القاهرة، والأخير كان ماسونيًا وثيق الصلة بالسيد جمال الدين. كما عاد إلى القاهرة المثقفون والصحفيون من المنفى فرحين مثل أديب إسحاق، وبالتدريج اتخذ كثير من المثقفين جانب عرابي. وأنشئت الكثير من الصحف العرابية، ورغم هذا، عارض السلطان في إسطنبول وضع أي دستور لمصر؛ نظرًا لأنه «كان مستحيلًا بالنسبة إليه أن يسمح بدستورٍ في ولاية واحدة من ولاياته ويحبسه عن الولايات الأخرى»[١١]. على أن المعارضة المبكرة للخليفة - السلطان، بسلطانه في الإقناع المعنوي بين المصريين أبناء المدن على الأقل، كانت نذير شرٍّ للحركة، رغم أن مفاوضة درويش باشا أعطت للضباط إشارات متعارضة للدلالة على مخاطر معاداته.

فيما عدا شريف باشا ورفاقه أعضاء الوزارة المصريين العثمانيين، الذين أحسوا أنه أقرب لمن يمتطي نمرًا؛ فإن معظم أعضاء التحالف الإصلاحي الفضفاض كانوا من المصريين الأصلاء أو شراكسة متعربين والذين صنفوا أنفسهم ضمنهم وليس ضمن النبلاء الناطقين بالتركية. ونال عرابي إعجابًا واسع النطاق لدى المصريين الذين اعتبروه بطلًا، وفي الواقع حدَّد بشكل قاطع أفكاره الوطنية بوضوح لا لبس فيه. وكتب كولفين في تقريره أن عرابي قال له في أول نوفمبر ما نصه:

«إن حكم المماليك، والحكم الحالي كليهما اضطهدا السكان العرب بالقدر نفسه، وهدفه كان توضيح أنه حتى الوقت الراهن ليس لدى المصريين أي ضمان لحياتهم أو ممتلكاتهم، فكانوا يتعرضون للسجن والنفي والشنق، والرمي في النيل، جوعى، ومسروقين حسب إرادة سادتهم... كان التركي في قمة الجهل يحظى بالتفضيل والتقدير في مقابل أفضل المصريين... ثم بعد ذلك مضى في إسهاب يشرح أن الناس انحدروا من أصل واحد ولهم حقوق متساوية في الحرية الشخصية والأمن.. كما أن توفيق، وهو الوريث الشرعي ضجَّ بالشكوى من أبيه، لكن منذ أن تولى الحكم حاول أن يأخذ السلطة في يديه وأن يمارسها بالطريقة التركية القديمة. يجب إيقاف ذلك. دعه يربط نفسه بمجاله الملائم، تاركًا الحكومة لوزارئه، وبالنسبة إلى الباقين، فالخديوي بالنسبة إليهم، ممثل للسلطان: السلطان، النبي، الله»[١٢].

في الفترة من ديسمبر ١٨٨١ - فبراير ١٨٨٢، أدى الصراع بين أعضاء مجلس النواب المنتخبين الجدد من جانب، وشريف والقوى الأوروبية من جانب آخر، إلى أول ردة للتحالف متعدد اللغات الذي جرى في سبتمبر - أكتوبر. ذلك أن مجلس النواب، مدعومًا من الضباط المصريين، طالب بالسيطرة على نصف الموازنة الذي لم يرتهن حتى ذلك الحين لخدمة الديون الأوروبية[١٣]. وكان النفوذ البرلماني على الميزانية يعتبر خاصية أساسية للنظم النيابية منذ على الأقل عهد هنري الثامن، وهذا المطلب كان إشارةً على تصميم مجلس النواب على تحويل نفسه من مجرَّد جمعية للنقاش إلى ما يقرب من أن يكون برلمانًا. ومع هذا، لم يكن بمقدور شريف وباقي النبلاء العثمانيين

الإصلاحيين الموافقة على تحويل هذه السلطة من مجلس الوزراء إلى مجلس النواب الناطق بالعربية. وسقطت حكومة شريف في ٢ فبراير ١٨٨٢ لعدم حسم هذا النزاع.

كان تشكيل وزارة جديدة برئاسة الشركسي محمود سامي البارودي رمزًا للتغيير الذي حدث. ولم يستمر دعم بعض النبلاء العثمانيين للعرابيين وقتًا طويلًا، فيما عدا عبد الحليم باشا قريب توفيق ومنافسه، أما النبلاء والأعيان الشراكسة فقد انقسموا إلى جناحٍ مناصر لأحمد عرابي وجناح مؤيد للعثانيين، وقاد البارودي جناح النبلاء المؤيد لأحمد عرابي، وأحد الفروق بين البارودي وشريف يمكن رؤيته في ملكياتهما للأراضي؛ ففي ١٨٧٠كان شريف يمتلك ٢٥٠٧ فدادين من الأراضي الزراعية بينما كان لدى البارودي ١٥٠ فدانًا فقط، وفي ١٨٨١ أو نحو ذلك زادت ملكيات البارودي إلى ١٧٠٥ فدادين، وإن ظلَّت أقل مما كان يمتلكه شريف من عشر سنوات، وبالتأكيد زادت أملاك شريف كثيرًا في الفترة نفسها. كان البارودي يمثِّل الشريحة الدنيا من النبلاء استنادًا إلى أملاكه؛ نظرًا لأنه حتى أحد الأعيان العرب مثل سلطان باشا، رئيس مجلس النواب، كان لديه نحو ١٣ ألف فدان في ١٨٨٢[٤٤]. وعيَّن البارودي عرابي وزيرًا للحربية مع ترقيته إلى رتبة اللواء؛ وبالتالي كسب ولاء الضباط المصريين. كما أن مجلس النواب، ممثلًا لكبار الأعيان الناطقين بالعربية، في أول سابقة من الأغلبية؛ أيَّد وزارة البارودي، مثلما أيدها الكثيرون من بين المثقفين والطوائف وعُمَد القرى والفلاحين. ومع ذلك، وعلى نحوٍ مؤكد، كانت خسارة دعم النبلاء العثمانيين الإصلاحيين تمثِّل ضررًا لقضية العرابيين

وضعًا في الاعتبار ثرواتهم الهائلة ونفوذهم الطاغي. وكان أيضًا للشوام المسيحيين التأثير نفسه، بما فيهم الصحفيون والمثقفون مثل سليم النقاش؛ نظرًا لأنهم كانوا يخشون أن تتحول الحركة صوب نزعة وطنية مصرية تكتسح أبناء المشرق[١٥].

جرت محاولة انقلابية ضد الضباط العرابيين، خطَّط لها ضباط أركان شراكسة تعبيرًا عن استيائهم من ترقية أبناء الفلاحين على نحو الإجمال، وهو ما أثار الأزمة السياسية التالية في ربيع ١٨٨٢، واستطاع ضباط من أبناء البلاد إحباط المؤامرة، ثم قدموا المتآمرين إلى محكمة عسكرية قضت بنفيهم إلى السودان، ومع ذلك تدخل توفيق وخفَّف العقوبة إلى النفي إلى تركيا، ورأى عرابي أن توسّط توفيق بمثابة محاولة منه لتخريب مبدأ الحكم لمجلس الوزراء واستعادة سلطة الوالي المطلقة، فضلًا عن أنها تعبير عن الامتيازات الأجنبية التي تحمي العثمانيين والشراكسة من عواقب أفعالهم (ليس النفي إلى تركيا عقوبة شديدة بمعنى الكلمة لضابط عثماني)[١٦]. وأثار تحدي توفيق لحكم القانون ولأحكام مجلس الوزراء أزمة دستورية؛ فقد أصرَّت وزارة البارودي على دعوة مجلس النواب، الذي كان منفضًا في ذلك الحين لمدة سنة، لعقد جلسة استثنائية، وصادر المجلس على حق الخديوي في فرض سلطانه على مجلس الوزراء فيما يتعلق بالضباط الشراكسة المتمردين. وحاول الأقطاب الذين يهيمنون عليه إيجاد حلّ وسط لتسوية الخلاف بين الخديوي ومجلس وزرائه - وأوشكت هذه الجهود على النجاح، لولا أن أحضرت بريطانيا وفرنسا بوارجهما إلى ميناء الإسكندرية، وفي ٢٥ مايو تقدمتا بطلب فوري لإسقاط وزارة البارودي.

منذ تقديم مطالبة مجلس النواب بالإشراف على جزء الميزانية الذي لم يُرهن حتى ذلك الحين للأوروبيين، عبَّر الفرنسيون والإنجليز عن مخاوفهم من أن تمضي النزعة الوطنية المصرية الجديدة إلى وضع مدفوعات خدمة الدين موضع الشك، ماذا لو أنفق مجلس النواب أكثر من حصته من الموازنة؟ ألا يمكن أن يأتي العجز من أموال الرهونات، مما يضع مدفوعات مالكي السندات كمتأخرات؟ لقد قام الخديوي، إذعانًا للمطالب الأوروبية بطرد وزارة البارودي ومعها أحمد عرابي، إلا أن هياجًا وطنيًا أعقب ذلك أجبره على إعادة عرابي فقط بعد أيام قليلة. ووافق عرابي لكنه طلب انسحاب القوات الأوروبية وأصرَّ على إجراء بعض الإصلاحات الدستورية، مثل سنّ قانون إجرائي يعيِّن بوضوح حدود سلطة الخديوي ومجلس الوزراء[١٧]. ويبدو أن أغلبية بين المثقفين المصريين والموظفين المصريين والطوائف وعُمَد القرى والفلاحين واصلوا تأييدهم لعرابي. وقد اتضح أن كبار أقطاب الأقاليم في مجلس النواب مثل سلطان باشا، بداية من هذه النقطة، قد مالوا أكثر إلى جانب توفيق؛ وبالتالي انسحب جناح كبير آخر من التحالف في خريف ١٨٨١.

أفضى الضغط الذي مارسه البريطانيون على الخديوي، خاصة عبر بوارجهم بميناء الإسكندرية، وإصرارهم على إيقاف العمل في حصون الميناء، إلى ثورة سكان المدينة. ففي ١١ يونيو اندلع شغب خطير بين الأوروبيين والمصريين أسفر عن سقوط ٢٥٠ مصريًا و٥٠ أوروبيًا قتلى. وتنطوي الطريقة الخاصة التي حولت بها البعثات الدبلوماسية والصحافية الإنجليزية أعمال الشغب في الإسكندرية إلى «مذبحة» عرابية «للمسيحيين» على خداعٍ صريح؛

كما عبَّر عن اعتقاده بذلك ألبرت فارمان السفير الأمريكي(١٨). ومع ذلك، أصبح هذا التفسير للأحداث بالتأكيد نقطة تحوُّل في مسار الثورة، طالما أن «مجزرة» كهذه شكلت أمرًا يتعلق بالشرف استلزمت من نخبة بريطانية تعلمت في إيتون Eton وباقي المدارس العامة أن تردَّ على ذلك برجولة (أي بعنف)، خوفًا من أن ينتشر تمرُّد المسلمين ليطول الهند، وأيضًا إلى تشويه الإمبرياليين الفيكتوريين. ومن دواعي السخرية، أن التحالف البريطاني - الفرنسي المزعوم ضد العرابيين كان يرى بوضوحٍ تام الدوافع السيكولوجية التي تقود البريطانيين، وعلق على ذلك بتهكم أحد الفرنسيين، وهو الفيسكونت ليونز الذي كتب في أواخر يونيو من باريس في تقريره يقول:

«يبدو أن دي فرينسيه يرغب في التأكيد على أنه سواء كنت أعتقد أن إنجلترا أولت اهتمامًا كبيرًا لتحوز الرضا بالنسبة إلى مذابح الإسكندرية أو لترى إعادة استئناف الإشراف المالي على مصر، وأكثر من هذا لتستكتشف ما إذا كنت أعتقد أن الحصول على أي من، أو كل من، هذه الأهداف سوف يستحثها على الرضوخ لترك عرابي باشا في حاله.

وقلت إنه للحصول على تعويض لمذبحة الإسكندرية يبدو لي، بشكل شخصي، أنها مسألة تمس الشرف الوطني وسلامة المقيمين الأجانب في مصر والبلاد الإسلامية الأخرى.. الخطوة التمهيدية اللازمة للحصول على أي منها... كانت.. الإطاحة بعرابي باشا والحزب العسكري في مصر»(١٩).

كان بعض المسئولين البريطانيين منذ زمن طويل يرغبون في التدخل بالقوة في مصر أو على الأقل دمجها في الإمبراطورية. وهؤلاء التجار والدبلوماسيون

والمسئولون مع ذلك لم يكونوا أصحاب السلطة في ١٨٨٢، وكان جلادستون إنجليزيًا صغيرًا. ومضت أحداث الشغب والتلفيقات المصنوعة حوله بواسطة غلاة المتطرفين (الشوفينيين) إلى مدى بعيد تجاه الإطاحة بمقاومة الليبراليين من أجل تولي الشئون الداخلية لمصر.

مع ذلك، لم تحوِّل أحداث الشغب توفيق ضد عرابي تقريبًا بالشراسة نفسها، على المدى القصير لكنه استخدمها ببساطة كوسيلةٍ لمحاولة كبح جماح «ضابطه الفلاح». ومع هذا، وبنهاية يونيو، قرر الخديوي أن ينضم للأجانب. فمن جانبه ونتيجة إلحاحه قصف البريطانيون الإسكندرية في ١١ يوليو وأنزلوا قواتهم لاحتلال العاصمة الصيفية وأخذ توفيق تحت جناحهم، وفي ردِّ فعل للعرابيين بالقاهرة عقدوا مؤتمرين وطنيين، قرر الأول محاولة التفاهم مع توفيق وإقناعه، وأرسلوا إليه وفدًا من ستة أشخاص يضم علي مبارك، ولم يستطع الوفد الدخول في أي مفاوضات جادة، وحسب تصريح علي مبارك نفسه فإنه ومعه واحد من زملائه استنكروا للخديوي رؤية القوات البريطانية بالإسكندرية[٢٠]. وأثبت العنصر البريطاني أنه مؤثر في حسابات الولاء، فقد بعث مجلس النظَّار التابع لتوفيق بالإسكندرية، بمذكرة سرية إلى القاهرة عن استعدادهم لمشايعة جانب عرابي إذا كان ذلك سيؤدي لانسحاب البريطانيين[٢١]. في الوقت نفسه، طرَد توفيق عرابي من مجلس نظاره وأعلنه عاصيًا، ومن ثمَّ دعا المعارضون للخديوي لمؤتمر وطني آخر، في ٢٩ يوليو، شهده نحو ٤٠٠ من الأعيان والنبلاء، وصل بعضهم بالقطار من الأقاليم، وقرر المؤتمر إبعاد الخديوي وإبلاغ السلطان الخليفة بقرارهم. منذ هذا التاريخ

كانت تُدار شئون الدولة بواسطة مساعدي الوزراء لمختلف الوزارات، ومعهم بعض الضباط ومسئولون آخرون في إطار حكومة عرفية (المجلس العرفي)؛ حتى يُوقَّع عليها بالخاتم السلطاني للخليفة الروحي. وكان قد عُيِّن مجلس الوزراء الرسمي في أوائل يوليو، إلا أنه في ٢٩ يوليو شكل المؤتمر سلطته الخاصة[٢٢].

وذكر شولش أن المؤتمر الوطني، ومجلس الوزراء العرفي الذي أسفر عنه، لم يتمكنا فعليًا من إقالة الخديوي، لكنهما ببساطة طلبا من السلطان أن يقوم بهذا الإجراء[٢٣]. وهذه النقطة في وجهة النظر لا يمكنها الصمود أمام الأحداث؛ فقد أعلن بيان ٢٩ يوليو أن قرارات توفيق ليست ملزمةً، ونصَّ على أنه مرتد عن الإسلام، وهي وسيلة ماكرة للإعلان عن خلعه[٢٤]. والطريقة التي فُسِّرت بها هذه الوثيقة للموقعين عليها تتضح من قرار المجلس العرفي قائلًا إن المؤتمر قرر أن الأوامر الصادرة عن الخديوي أو مجلس الوزراء الموالي له «لن يلتفت إليها»، وأن السلطان قد «أُبلغ بهذا القرار»[٢٥]. والأساس لنواب الوزراء كمجلس عرفي يتضمن الخطوة الثورية التي لم يدركها شولش. لقد وضع العرابيون أنفسهم مؤقتًا خارج حكومة دينية (مقدسة)، حتى يرد عليهم عبد الحميد، وكانوا يديرون شئون حكومة مدنية متمردة على تعيين الخليفة؛ حكومة ليس لها أساس سوى الإرادة العرفية للمواطنين المصريين حسب تمثيلهم في المؤتمرات الوطنية والجيش.

بدأ المجلس العرفي عمله على الفور، كما أوضح شولش، كما لو كان هو الحكومة المصرية. وطالب أن يتولى قيادة ليس فقط الإدارة المدنية، بل أيضًا

الجيش. واحتج لدى البريطانيين في أغسطس بسبب احتلالهم للسويس، ورفض الثورة المضادة لمديري ومسئولي الأقاليم، ووضع بعضهم رهن الاعتقال المنزلي، وعيَّن رجالًا أكثر اعتدالًا بدلًا منهم، ولم يكن أحد منهم بأي حال من الأحوال ثوريًا عالي الصوت أو عالة على زمرة السلطة بالقاهرة. وفرضت الحكومة رقابة صارمة ليس فقط على الصحافة المؤيدة للخديوي أو الأوروبيين، بل أيضًا على من رأت أنها عمومًا نصوص متعصبة من الصحفيين الثوريين. بلا شك، كان الخوف من زيادة امتداد الاحتلال البريطاني حافزًا أساسيًا للحكومة في قمع «التعصب». كما أن المجلس العرفي اهتم بمطالب ٦٠ ألف مهاجر هاربين إلى الأقاليم من الإسكندرية. وقام بتثبيت أسعار المواد الغذائية، وحدَّد الرواتب ودفعها، وعلى نحوٍ عام استمرَّ في إدارة شئون البلاد. وفي الفترة التي فرض فيها عرابي سيطرته ذكر أنه رغم الإعلان عن تطبيق الحكم العسكري، فإن الإدارة المدنية لم تتعرض تمامًا لهيمنة العسكريين. ويوجه شولش لومه، عن حق، لفشل عرابي في تبني خطط الدفاع الأمامية، بدلًا من التمركز في كفر الدوار في انتظار الهجوم البريطاني، بطريقة كبحت تمامًا جماح المجلس العرفي الحذر بوجه عام.

دامت الحكومة الثورية من ٢٩ يوليو حتى ١٥ سبتمبر، عندما احتلَّ البريطانيون القاهرة، وفي هذه الفترة حازت تأييدًا عريضًا من المثقفين المصريين ومن الموظفين ومن الطوائف ومن عُمَد الريف من الفلاحين، انظر الجدول (٩ - ١)، وضم التحالف عددًا من المسئولين الشراكسة ذوي المناصب العالية أيضًا. ولنتجه إلى دراسة الوسائل التي رسمت بها هذه الجماعات مسارات

جديدة في السياسة المصرية، وتعبئة الموارد وتوظيف الشبكات التنظيمية، والانخراط في العمل الجماعي.

الإنتليجنسيا

لم يحدث أن اتفقت الأقسام المختلفة من الإنتليجنسيا مع بعضها البعض على الدوام؛ فقد كان رجال الدين يخالفون المثقفين أصحاب النزعة الغربية، والمثقفون يتعرضون لانتقادات ضباط الجيش، ومع ذلك فإن هذه الجماعات تجمعت في خندق واحد ١٨٨١ - ١٨٨٢، معبرة عن مظالم مشتركة من الخديوي، على أساس أنه أصبح مجرَّد أداة في أيدي الأوروبيين. وكانت المصادر الروحية والمادية لهذه الشريحة تنطوي على إمكانيات هائلة؛ فقد سيطروا على الصحافة والتلغراف، وأداروا خطوط السكك الحديدية والبواخر، وهيمنوا على الإدارة المركزية والإقليمية، ومارسوا تأثيرًا حاسمًا على الجيش. وعبر شبكة من المعاهد الدينية والمساجد؛ مارس رجال الدين تأثيرًا معنويًا عميقًا على العامة. كيف شحنت الإنتليجنسيا هذه الموارد لصالح الثورة على وجه الدقة؟

لا بدَّ أن دور صغار الضباط قد اتضح من خلال العرض الموجز المقدم أعلاه. وهنا، سوف نركز على باقي الجماعات. توجد دلائل على أن مسئولي الأقاليم أبدوا حماسًا عظيمًا لعرابي، وفي نوفمبر وصف القنصل البريطاني في طنطا «الطبقات العليا» من المسئولين بأنهم ينشرون بفاعلية الأفكار الجديدة التي أصبحت موضة منذ التاسع من سبتمبر[٢٧]. كما تبنى رجال الدين

الموضوعات الأكثر وطنية للضباط والمثقفين، ونفذوا انقلابًا داخليًا ضد محمد العباسي شيخ الإسلام وشيخ الأزهر الموالي للخديوي، بتسيير المظاهرات وإلقاء الخطب، ورضخ توفيق في النهاية وطرد العباسي، الذي يدين بالمذهب الحنفي مثل العثمانيين. وقام ٤٠٠٠ رجل دين ودارس بالأزهر بانتخاب الشيخ الإنبابي بدلًا منه، وهو شافعيّ مثل أغلب المصريين[٢٨]. وأثبت دعم عدد كبير من رجال الدين، خاصة في الأقاليم، نفعًا هامًا على مستوى القواعد للعرابيين؛ نظرًا لأن شبكة المساجد والمعاهد الدينية كانت ما تزال تؤلف قوة تنظيمية فاعلة في مصر. وفي صيف ١٨٨٢، أجبر رجال الدين الحكومة العرفية على إعلان الجهاد (حرب إسلامية مقدسة) ضد الإنجليز.

كما استطاع قسم آخر من الإنتليجنسيا له صلة خاصة بعامة الناس وهم «الصحفيون المصريون، توفير مساعدة حاسمة للثورة»[٢٩]. فقد عمل أحمد رفعت رئيس قسم المطبوعات بحماس مع المعارضين، وأرسل رئيس القسم الأوروبي التابع له، عند مرحلة معينة في بدايات الثورة، إلى الإسكندرية ليكون على صلة بأحمد عرابي، وطلب رفعت من مرءوسيه ترجمة مقالات من الجرائد الأوروبية حول توجهات الأحزاب الأوروبية، خاصة حزب العمال (الحزب الحرفي)، بالنسبة إلى مصر، كما أولى اهتمامًا بالغًا بآراء بسمارك[٣٠]. ويمكن رؤية دوره ودور غيره من الصحفيين في شهادة خطية مطولة ساحرة كتبها رضوان فهمي، وهو مترجم للتركية في قلم المطبوعات، كان رفعت معيَّنًا لكتابة المذكرات في اجتماعات مجلس النظّار، وغالبًا ما كان يرفض نقل المعلومات الخاصة بقرارات المجلس إلى توفيق. وكان يجهز مراسلات العرابيين مع

إسطنبول، بترجمة الرسائل إلى التركية. وأثناء الحرب كان يملي مقالات ملتهبة على الشاب سعد زغلول، الذي كان حينئذ مسئولًا في وزارة الداخلية، لنشرها في صحيفة المفيد[٣١].

وطبقًا لفهمي، فقد عارض محمد عبده ما فعله الضباط في ٩ سبتمبر والخاص بالمطالبة بعزل نصيره رياض. إلا أنه أصرَّ على دعم مطلب مجلس النواب بالإشراف على الموازنة، مطوِّرًا تحالفات مع بعض النواب الذين كانوا من عُمَد القرى، وعمل على إسقاط وزارة شريف. وفيما بعد، أثناء عمله في رئاسة تحرير الوقائع الرسمية، أصبح المنظِّر السياسي للعرابيين (بكلمات فهمي: أرسطو فلسفتهم). وشجَّع الجيش على محاربة البريطانيين لأنهم، كما قال، قوة بحرية لن تستطيع أن تتحمل القتال بفاعلية داخل البلاد، وبسبب أن القوى الأخرى لن توافق بأي حال من الأحوال على أن تتركهم يهزمون مصر، ومن بين المثقفين الشبان الذين كتبوا ضد الخديوي أو الأوروبيين في الصحافة سعد زغلول، وأخوه فتح الله (طالب في مدرسة الإدارة)، والعديد من أعضاء هيئة تحرير جريدة الوقائع الرسمية[٣٢]. ولم يتوقف الصحفيون الراديكاليون عند حد تلقين آلاف جماهير القرَّاء بأهمية الأحداث السياسية في هذه الفترة، بل أيضًا خلقوا تيارًا مناهضًا لمجموعة القوانين في كتاباتهم، كما كانوا روادًا في نمطٍ جديد من الخطاب العام الصريح الذي كان إشارة لنهاية الإبهام الوظيفي. وفي ٦ مايو ١٨٨٢، كتب عبد الله النديم في جريدته الطائف أن الخديوي خائن مخدوع. في النهاية تمزقت جميع أستار الإيزوبيان وصاروا يتحدثون بصراحة. (في أعقاب ذلك أُغلقت صحيفته لمدة شهر على يد مجلس وزراء يحاول التوصل لحل وسط مع الخديوي الغاضب)[٣٣].

وتتضح مشاركة أقسام مهمة من الإنتليجنسيا في تمرُّد الإسكندرية من قوائم الاعتقال التي تلت الحادث، وهذه القوائم لا تقول لنا الكثير، مع ذلك، حول المصادر التنظيمية القاعدية لهذه الفئة، ونحن نعرف من مصادر أخرى أن عبد الله النديم انضم إلى جمعية سياسية بالإسكندرية في ١٨٨١ - ١٨٨٢، تسمى جمعية الشبان، والتحق بها عديد من أبناء العائلات الشهيرة، وعقدت اجتماعات متكررة ألقى فيها النديم خطبًا مثيرة، وساندت هذه الجمعية أحمد عرابي وطالبت بإنشاء مصرف وطني، وأرسلت وفدًا لتهنئة البارودي عندما أصبح رئيسًا للوزراء[٣٤]. وهذا المنتدى بمفرده ربما كانت عضويته عدة مئات فقط، إلا أنه يُعد مثالًا على نمط العلاقات التي كانت تُطوِّرها الطبقات المتعلمة بالإسكندرية خلال الثورة. وضمت أنشطة الإنتليجنسيا بالإسكندرية ضباطًا وبيروقراطيين وموظفين ومهنيين. ويتضح أن رجال الدين لم يلعبوا دورًا مهمًا معينًا في الإسكندرية، حيث كانت الإنتليجنسيا الحديثة والطوائف تمارس نفوذًا متعاظمًا. ويشتمل الضباط المعتقلون هناك على عشرة ملازمين أوائل، وتسعة يوزباشية (نقباء)، وستة برتبة صاغ (رواد)، وخمسة بكباشية (مقدمين)، واثنين فقط برتبة أميرلاي (عقيد)، وواحد أركان حرب (عميد). كما اعتُقل العديد من (نقباء) قباطنة البحرية[٣٥]. وفي الإسكندرية ربما اعتُقل الضباط لفشلهم في إيقاف التمرُّد في الحال، فلم يكونوا يقودونه، ولربما ألحق ذلك بهم الضرر سياسيًا. وكان للتردد في تسييس الضباط تأثير خطير؛ نظرًا لأن كلًا من جماهير المدن والفلاحين استطاعوا بحرية أكبر توظيف العنف الجماعي عندما لم تكن الأجهزة الأمنية للدولة تستطيع الموافقة على التصرف الفوري.

اعتُقل اثنان من كبار المسئولين بالإسكندرية، هما حسن الشريعي ناظر الأوقاف، ويوسف بارتو مدير الدائرة المدنية (مجلس المدينة بالإسكندرية)، وكان من موظفي الدولة المشاركين في التمرد: المشرف على قصر رأس التين، وثلاثة من رجال الإدارة: اثنان في إدارة الفحم، وواحد في أبعدية الوالي. فيما بعد وجَّهت الدولة اتهامات إلى مترجم في إدارة الشرطة، وموظف في مصلحة الضرائب، وستة كتبة. ومع الطبيبين العاملين بالحكومة ينبغي أن نضيف أصحاب المهن الحرة مثل عبد الرحمن البوظة، وهو محامٍ كان يعتبر نفسه «سيف الله»، والذي وضع المصنِّف الموالي للخديوي في قائمة الاعتقال علامة «ثوري كبير» أمام اسمه[٣٦]. ورغم أنهم فشلوا في الإمساك به ليعتقلوه، فإن الصحفي عبد الله النديم كان متهمًا أيضًا بإلقاء خطابات تهييجية وكتابة مقالات معادية للأوروبيين في جريدته الطائف، كما أنحوا باللائمة على باقي المثقفين الذين يخطبون في العامة[٣٧]. وكان أحمد العوَّام، وهو موظف في إدارة الأسطول، يلقي خطبًا مهيجة وينشر مقالات في الصحف لمساندة عرابي ويحرض على الثورة ضد الخديوي. ورغم أنها مجرَّد قوائم اعتقال، لا يمكن أن تكون قاطعة، فإن هذه القوائم تبين مشاركة كل من موظفين بالدولة ومهنيين بالقطاع الخاص في قيادة الثورة بالإسكندرية من ٢٥ مايو حتى ١٢ يوليو.

وقمتُ بإجراء تحليل تصنيفي يتمّ للمرة الأولى لقائمة كاملة للموقِّعين على بيان المؤتمر الوطني الثاني المنعقد في ٢٩ يوليو (جدول ٩ – ٢). وأنا أعترف بمشاكل استخدام هذه القائمة لتحليل التوجهات؛ ذلك لأن التقارير قد تبيِّن أن بعض المندوبين ربما أجبروا على التوقيع. على صعيد آخر، يراودني الشكُّ في

أن بعض الحاضرين كانوا يعلمون سبب استدعائهم لنظارة الداخلية، وأن أولئك المؤيدين بقوة لتوفيق في ذلك الحين جرى تهريبهم إلى الإسكندرية أو قدموا أعذارًا لإثبات غيابهم. وفضلًا عن ذلك، من المحتمل أن يكون مؤيدو الخديوي سابقًا قد أصابهم الاشمئزاز من تواطئه في قصف الإنجليز واحتلالهم للإسكندرية حتى إنه ربما تغيرت آراؤهم عبرَ المشاعر التي تصاعدت لصالح إعلان أنه غير كفؤ لمنصبه. ويراودني الشك أيضًا، على أية حال، في أن هؤلاء الذين وقعوا مكرهين تحت التهديد كانوا أقلية، ولعلهم توزعوا بالتساوي على نحوٍ عادل بين مختلف الطبقات الاجتماعية، وأن وجودهم لا يبطل استخدام القائمة في تحديد التركيب الاجتماعي للمؤتمر.

شكلت الدرجات المتوسطة والدنيا من الإنتليجنسيا نسبة كبيرة بلغت ٤١٪ من الوفود[٣٨]. ونصف الـ ١٦ عضوًا من هذه الفئة كانوا من بين رجال الدين الإسلامي أو المسيحي. وبطبيعة الحال، فاق العنصر الإسلامي نظيره المسيحي بأغلبية كاسحة مع حضور عددٍ كبير من شيوخ الأزهر مع أعداد كبيرة من قضاة المحاكم الشرعية بالأقاليم. وطالب عدد بالغ من كبار رجال الدين، من بينهم الشيخ عليش والعدوي والخلفاوي بعزل توفيق على أساس أنه مرتد غيَّر مذهبه لصالح الأوروبيين[٣٩]. وأغلب النصف الثاني كان من المسئولين والكتبة والمشتغلين بأعمال السكرتارية. ووقع على البيان ١٥ ضابطًا فقط لعزل الخديوي، رغم أنه يبدو أن عددًا ضخمًا آخر كان حاضرًا، وهذا الإحصاء يبيِّن محاولة لإضفاء شرعية على قرار المؤتمر من المدنيين بدلًا من هيمنة العسكريين. ولعل الاستراتيجية نفسها اتبعها المثقفون الجدد؛ فقد خطب محمد عبده في المجتمعين موجهًا الاتهامات للخديوي، وتحدث النديم

مطالبًا بخلعه، إلا أن توقيعهما لم يظهر على البيان[٤٠]. وبلغت نسبة توقيعات كبار المسئولين والنبلاء والإنتليجنسيا من الفئة العليا ١٧ ٪ وهذه النسبة مع ذلك ربما قد تكون أضخم من اللازم، طالما أن بعض كبار المسئولين العثمانيين، مثل مصطفى عكوش مفتش المصانع بالصعيد، على الأغلب بالتأكيد، قد وضعوا توقيعهم على مضض.

الجدول (٩ - أ)

قائمة بالمصريين المعتقلين، ١٤ نوفمبر ١٨٨٢ (*)

المكان	المهنة	العدد	النسبة المئوية لكل إقليم
القاهرة	النخبة الحاكمة		
	باشوات	٢	٢
	مسئولون كبار	٩	٧
	أعضاء بمجلس النواب	٣	٢
	المجموع	١٤	١١
	إنتليجنسيا		
	مسئولون	١٦	١٣
	ضباط	٥٦	٤٥
	مهنيون	١٩	١٥
	رجال دين	٩	٧
	المجموع	١٠٠	٨٠

المكان	المهنة	العدد	النسبة المئوية لكل إقليم
	فئات مدنية		
	أعيان مدن	١	١
	صناع مهرة	١	١
	غير معروفين	٩	٧
إجمالي القاهرة		١٢٥	١٠٠
المنوفية	النخبة الحاكمة		
	بكوات	١	٣
	إنتليجنسيا		
	مسئولون	١	٣
	ضباط	٣	٨
	عمال فلاحون، جنود		
	صناع مهرة	١	٣
	فلاحون	٣	٨
	جنود وصف	٧	١٩
	مجهولون	٢١	٥٦
إجمالي المنوفية		٣٧	١٠٠
الدقهلية	نخبة حاكمة		
	كبار مسئولين	١	-
	كتبة	٣	٢

المكان	المهنة	العدد	النسبة المئوية لكل إقليم
	ضباط	٣	٢
	علماء	٣	٢
	المجموع	١٣	١٨
	فئات مدنية		
	تجار	١	-
	سكان مدينة المنصورة	١١٧	٧١
	مجموع الفئات المدنية	١١٨	٧١
	فلاحون		
	عمد قرى	٣	٢
	أعيان قرى	٣	٢
	قرويون	١٤	٨
	مجموع الفلاحين	٢٠	١٢
	جنود	١٢	-
	مجهولون	١١	٧
إجمالي الدقهلية		١٦٤	٩٩ (**)
الشرقية	أعيان مدن	١	٦
	أعيان قرى	١٥	٩٤
إجمالي الشرقية		١٦	١٠٠

المكان	المهنة	العدد	النسبة المئوية لكل إقليم
الغربية	إنتليجنسيا		
	مسئولون	١	-
	علماء	٢	١
	سكان مدن		
	بسيون	١٠	٣٠
	المحلة الكبرى	١٥	٥
	سنهور المدينة	٣	١
	طلخا	١٩	٧
	زفتى	٤	١
	إجمالي سكان المدن	٥١	١٨
	قرويون	٢٣١	٨١
	مجهولون	٤	١
إجمالي الغربية		٢٨٥	١٠٠
إسنا	كبار مسئولين	١	٢٥
	مهنيون	٣	٧٥
إجمالي إسنا		٤	١٠٠
قنا	إنتليجنسيا		
	مسئولون	١	٥
	كتبة	١	٥

المكان	المهنة	العدد	النسبة المئوية لكل إقليم
	علماء	١	٥
	أعيان مدن	١٦	٧٦
إجمالي قنا		٢١	١٠٠
جملة المتهمين		٦٥٢	١٠٠

المصدر: PRO, FO ١٤١/ ١٦١ «قائمة بالأشخاص رهن الاعتقال ارتباطًا بقمع الثورة» رافاييل بورج، القاهرة ١٤ نوفمبر ١٨٨٢.

(*) باستبعاد الإسكندرية ودمياط والبحيرة.

(**) لا تساوي ١٠٠ بسبب التقريب.

جدول (٩ – ٢)

وظائف الموقعين على بيان المؤتمر الوطني الثاني

خلع الخديوي، ٢٩ يوليو ١٨٨٢

الوظيفة	العدد	النسبة المئوية
النخبة الحاكمة		
أمراء	٣	١
باشوات (دون ذكر للمنصب)	٢٣	٦
مسئولون كبار	٣	٨
بكوات (دون ذكر المنصب)	١١	٣
إجمالي النخبة الحاكمة	٦٧	١٨

الوظيفة	العدد	النسبة المئوية
إنتيليجنسيا		
مسئولون	٣٤	٩
كتبة وسكرتارية	٧	٢
مهنيون	١٨	٥
ضباط جيش	١٥	٤
موظفون	٨٦	٢٢
إجمالي الإنتليجنسيا	١٦٠	٤١
فئات مدنية		
أعيان مدنيون	٩	٢
تجار وسر تجار	٨٥	٢٢
شيوخ طوائف صناع مهرة وصنايعية	٥	١
قادة جمعيات	١	–
إجمالي الفئات المدنية	١٠٠	٢٥
فئات ريفية		
عمد قرى	٥٣	١٣
أعيان الأقاليم	١	–
إجمالي الفئات الريفية	٥٤	١٣
مهن غير معروفة	١٢	٣
الإجمالي	٢٩٣	١٠٠

المصدر: دار الوثائق القومية، محافظ الثورة العرابية، ٤٢. وثيقة ١٢١٦، «صورة القرار المعطى من الأمة المصرية بديوان الداخلية يوم السبت ١٣ رمضان ١٢٩٩/ ٢٩ يوليو ١٨٨٢، مقارنًا بالقائمة الواردة في الوقائع المصرية ٣١ يوليو ١٨٨٢، أوردها الرافعي، الثورة، ص ٢٩٠-٣٩٤».

* النسبة المئوية تتفق مع إجمالي كل فئة.

تتضح تفاعلات الهوية العرقية في هذه المؤتمرات في رواية عكوش عن كيف أنه عندما استهلَّ لطيف باشا، في المؤتمر الأول، حديثه بالتركية، تصاعدت صيحات من الوفود الناطقة بالعربية تصر على أن تكون الأحاديث في الاجتماع باللغة العربية فقط[41]. ويصف علي مبارك في المؤتمر الثاني، كيف أصرَّت القيادة القبطية على أن يعمل الحاضرون على تأكيد ولائهم الوطني بدلًا من الارتكان على الأسس الإسلامية الصرفة. وقال متحدث رسمي باسم المسيحيين أبناء البلاد إنه إذا كانت الحرب مع بريطانيا حربًا دينية فإنهم سينصرفون؛ لأنهم أقباط. وواصل قائلًا: «لكن إذا كانت شيئًا آخر، أي حربًا وطنية، فإنهم أبناء الوطن، غير أن وجهة نظرنا أنه يمكن خوض هذه الحرب فقط إذا أمر بها السلطان»[42]. وحاول محمد عبده أن يؤكد لهم أن المؤتمر منعقد بالإسكندرية في مواجهة القصف البريطاني، وقد تقرر بسبب الحاجة إلى المقاومة، ويضم درويش باشا، ممثل السلطان في مصر (مبالغة، رغم أن درويش لم يساند اختيار عرابي)[43]. ويؤكد إصرار الوفود على استخدام اللغة العربية على الصراع السياسي بين الأعيان الناطقين بالعربية والنبلاء العثمانيين

الناطقين بالتركية المستوطنين في مصر. ومع ذلك، توضح رواية موقف الأقباط مدى تعقيد المشاعر المتأصلة لكثير من المصريين في هذه النقطة، فقد أصرَّ الأقباط على الحصول على توقيع السلطان لخوض الحرب، وهو ما يبيِّن أنهم يسلِّمون باستمرارية سلطة إسطنبول. علاوة على أنهم طالبوا المندوبين صراحة بتوظيف خطاب الوطن - الأرض أو الوطنية الإقليمية، بدلًا من الحرب المقدسة الإسلامية (الجهاد)، وهذا يبيِّن أنهم لا يعترفون بشخصية إسلامية للإمبراطورية العثمانية (موقف معتدل بعد ١٨٥٦). بالتأكيد اتخذ الثوار بيان رجال الدين عن الجهاد (حرْب إسلامية مقدسة) كوسيلة لشحن الجماهير المصرية ضد البريطانيين؛ وبالتالي لم يجد الأقباط طريقهم تمامًا، لكن بالنسبة إلى المندوبين المسلمين، على أية حال، فليس ثمة تعارض بين الوطنية الإقليمية والإسلام، وكانت الأغلبية راضية بتوظيف كلا النوعين من الشعارات.

لنتجه الآن إلى قوائم المودعين بالسجون بعد الغزو البريطاني لمزيد من توثيق المعلومات عن أهمية الإنتليجنسيا (جدول ٩ - ٣). من بين ١٣٦ معتقلًا في سبتمبر ١٨٨٢ بالقاهرة، تبلغ نسبة الضباط ٣٣٪ وإضافة إلى ٩ مسئولين كبار، ضمت السجون ١٣ من موظفي الإدارات الوسطى، واعتقلت الدولة ٨ من رجال الدين (٦٪)، ورغم أن هؤلاء كانوا مدرسين بالمعاهد الدينية بالقاهرة، فنحن نعلم أن القساوسة بالأقاليم والوعاظ ساندوا الثورة بأعدادٍ غفيرة، ومن المؤيدين الآخرين في قوائم الاعتقال التي أوردها دي يونج مشايخ الصوفية الذين ليسوا بالضرورة دائمًا محافظين كما هو مفترض، حيث

إن القوائم شملت الشيخ محمد الشاطبي «خادم العلوم الدينية والطريقة الخلوتية الصوفية في بني سويف»[٤٤].

ونجد في قائمة القاهرة مثقفين جدًا ومهنيين مثل الصحفيين والمدرسين بالمدارس الأهلية، وأطباء، وموظفي تلغراف، ومهندسين، ومحاميًا، وصيدليًا، ومترجمًا يصل عددهم إلى ٢٠ مسجونًا (١٥٪). والأسلوب الذي ركزت به السلطات على الصحفيين وموظفي التلغراف، وموظفي السكك الحديدية، يوضح أنهم أقروا بأهمية المهنيين الذين يمسكون بمفاتيح استخدام الوسائط الحديثة للاتصالات[٤٥]. ونحو ٥٦ شخصًا ممن شملتهم قوائم الاعتقال يمكن تصنيفهم كمنتمين إلى الإنتليجنسيا المدينية، وإذا أضفناهم إلى الضباط، لوجدنا أن ٨٠ ٪ من الثوار المعتقلين بالعاصمة كانوا ينتمون إلى الإنتليجنسيا. ويبدو أن السلطات أولت اهتمامًا قليلًا لاعتقال زعماء الطوائف، سواء طوائف التجار أو الصنَّاع المهرة. وبالطبع كان عددٌ قليل من عُمَد القرى بالعاصمة. وتساعد أسبقيات ومشاهد الاعتقالات لذلك على حساب التفاوت الهائل للإنتليجنسيا في قائمة الثوار المسجونيين في ذلك الخريف بالقاهرة. كذلك تولي هذه النتيجة اهتمامًا دراماتيكيًا للدور الطليعي الذي لعبه المدينيون والعسكريون لهذه الفئة.

جدول (٩ – ٣)

مهن الثائرين المسجونين في القاهرة والإسكندرية

١٨ ذي القعدة ١٢٩٩ / ١ أكتوبر ١٨٨٢ •

المهنة	العدد	النسبة المئوية
النخبة الحاكمة		
باشوات مدنيون	٤	
كبار مسئولين	٨	
أعضاء بمجلس النواب	٥	
أعيان آخرون (بكوات –كبار ملاك أراضي)	٢	
خصيان القصر	٢	
إجمالي النخبة الحاكمة	٢١	١٤
الإنتيلجنسيا		
مسئولون	١٧	١٢
كتبة	٥	٣
مهنيون	٢٦	١٨
ضباط	٥٦ ••	٣٧
علماء	١١	٧
إجمالي الإنتليجنسيا	١١٥	٧٨
تجار وشيوخ طوائف		
شغالة	١	–

المهنة	العدد	النسبة المئوية
عمد قرى	١	-
غير معروفين	٦	٤
الإجمالي	١٤٨	٩٩ ***

المصدر: دار الوثائق القومية، محافظ الثورة العرابية، ٤٠، ملف ١٩٠، أسماء المسجونين بمحلة سجون ضبطية مصر ١٨ ذو القعدة ١٢٩٧/ أكتوبر ١٨٨٢، ص ١١، ١٢ و «جدول يتضمن بيان أسماء المساجين» ص ١٤ - ٢٢.

* باستبعاد ١١ شخصًا معتقلين فقط لأنه ربما لديهم معلومات عن مكان حسن موسى العقاد وعبد الله النديم.

** بينهم ملازم أول شرطة واحد.

*** لا تساوي ١٠٠٪ بسبب التقريب.

رغم الأهمية التي لا يمكن إنكارها للضباط كقطاع رائد للإنتليجنسيا، فإن هذه القوائم توضح أن الصحفيين والمسئولين والمهنيين ورجال الدين لعبوا أيضًا أدوارًا أساسية. فنسبة ٤١٪ ممن وقعوا على بيان عزل توفيق في المؤتمر الوطني في ٢٩ يوليو جاءوا من الإنتليجنسيا، وكانت النسبة المئوية لهذه الفئة إلى إجمالي الحاضرين عاليةً أيضًا. وحُسمت النقاشات التي دارت حول الثقافة السياسية لمصر الحديثة لصالح اللغة العربية كلغةٍ للخطاب، ولأساسٍ أيديولوجي مزدوج للوطنية الإقليمية والأصولية الإسلامية. وفي عملية الاعتقالات ركّزت الدولة بطبيعة الحال على الضباط المتمردين، مع أن

أولوياتها في القاهرة انصبَّت على المهنيين ورجال الدين والمسئولين أكثر من التجار وشيوخ الطوائف المدنيين، وهو ما يبيِّن قناعتها بأن المجموعة الأولى تفوق الثانية في درجة الخطورة السياسية التي تنطوي عليها مواقفهم. وحتى حينما تشهد الوقائع وقوائم الاعتقال بوضوح على دور عامة الناس، كما في الإسكندرية، فما زالت الحكومة المستعادة تواصل اعتقالها لعددٍ كبير من المثقفين والمهنيين بتهمة إثارة الجماهير. إن أفراد الإنتليجنسيا، بمهاراتهم التعليمية، ومنتدياتهم السياسية، وهيمنتهم على الدولة والبيروقراطية الدينية، وإمكانياتهم على انتقاء الجنود وصف الضباط واتصالهم أو حتى سيطرتهم على وسائل الإعلام، يبدو أن هؤلاء كانوا بمثابة صدمة للخديوي باعتبارهم أهمَّ قوى اجتماعية تمثِّل تهديدًا موجهًا إليه - ذات مغزى أهم بكثير من عُمَد القرى، خصومه الأساسيين وفقًا لما تؤكده أدبيات التاريخ الناصرية.

الطوائف

شاركت قيادات الطوائف على نحوٍ واضح في الثورة، رغم أن نشاطات الأعضاء العاديين للطوائف يتعذر بيانها كثيرًا. وثبت أن الاتحادات المدنية، كمراكز للثورة، والقوى البشرية، والتنظيم، هي من بين أهم الممثلين في الثورة. وإذا كانت المدن «حاويات طاقة»، فإن الطوائف قد امتلكت مفتاحها. ومن بين أنواع الطوائف الأربع (التجار، والحرف، والخدمات، والنقل)، فقد كانت قدرات بعضها أكثر من الآخرين؛ إذ كان في حوزة طوائف التجار والسماسرة مقادير كبيرة من المال وتأييد واسع وتأثير سياسي في مدن مثل

الإسكندرية. واستطاعت الطوائف الأخرى تقديم القوة البشرية وأحيانًا مهاراتها الخاصة لخدمة القضية. ونظرًا لأن المظاهرات كانت تشكِّل مخزونًا مهمًا للعمل الجماعي خلال الثورة؛ فقد كانت قدرة الطوائف على حشد جماهير المتظاهرين لها أهميتها.

وحتى تجار الأقاليم بدأوا ينخرطون في الحماسة الوطنية التي واكبت النزعة العرابية في خريف ١٨٨١، وأورد قنصل طنطا في تقريره في نوفمبر أن: «الصفقات التجارية بين أبناء البلاد والأجانب تأثرت، وأن الثقة الضرورية في مثل هذه الأمور، التي كانت موجودة في السابق، قد ساءت لحد كبير»[٤٦]. واستمال الأميرلاي عبد العال، الذي عُيِّن محافظًا لدمياط، سريعًا أعيان المدينة لصف «القضية العرابية»[٤٧]. ولقد رأينا في ٢٥ مايو، عندما طرد الخديوي أحمد عرابي من وزارة الحربية، تحت ضغط بريطانيا وفرنسا، أن الناس عبَّروا عن تأييدهم له. وفي ٢٨ مايو، ذهب وفد من أعيان القاهرة إلى توفيق يلتمسون إعادة عرابي إلى منصبه، وضمَّ هذا الوفد «رؤساء الطوائف»[٤٨]. والتقى أعضاء الوفد في ذلك الحين بمنزل سلطان باشا مع عرابي الذي اتهم توفيق بالارتداد عن الإسلام وقال إنه يستحق العزل. ومال رؤساء روابط التجار إلى الاتفاق مع آراء عرابي في هذا الاجتماع، بينما استنكر كثير من رجال الدين ومشايخ الصوفية معارضة الخديوي بهذه القوة[٤٩].

كانت مساندة عرابي من كبار التجار مثل: حسن موسى العقاد وعبد السلام المويلحي من القاهرة، وأمين بك شمس سر التجار في الزقازيق، تنطوي على أهمية عظيمة، فقد كانوا مع عُمَد القرى الأثرياء، هم المصدر

الأساسي بوضوح للتمويل الإضافي للأنشطة العسكرية والثورية الأخرى[٥٠]. علاوة على هذا، استطاعت طوائف التجار التابعة لهم تطوير أدوات فعَّالة لتعبئة قطاع مهمٍّ من جماهير المدن. وتدخلت هذه الطوائف مع الأشكال الحديثة للتنظيم، مثل المحفل الماسوني الذي كان ينتمي إليه عبد السلام المويلحي.

وتزخر الوقائع بالعديد من طوائف الصنَّاع المهرة والخدمات والنقل أيضًا التي ساعدت الثورة. فقد كتب شارويبم أنه بعد اندلاع الحرب بين الحكومة العرفية والبريطانيين، عبر الصنَّاع المهرة المدنيون عن دعمهم المخلص لحكومتهم الثورية. وذكر في كتابه أن «الإسكافيين، وعمال المقاهي، والخياطين جابوا الشوارع، صائحين: «يا رب اكسر جيش الكفرة»[٥١]. كما يمكن تقديم أمثلة عديدة أخرى عن عمال وصنَّاع مهرة آزروا عرابي؛ ففي بورسعيد نظمت طائفة عمال الفحم إضرابًا ضد مسئولي الطائفة والموظفين البريطانيين في ربيع ١٨٨٢، كان ينطوي على أبعادٍ وطنية. وفي ذلك الصيف، طُرد أكثر من أربعين حارسًا كانوا يعملون حينئذ في قناة السويس ببورسعيد؛ لأنهم شكلوا فرقة عرابية مسلحة[٥٢]، وتطوع خمسمائة صياد ليعملوا في تقوية الحصون في قلعة دمياط[٥٣]. ورغم أن عدد العمال المصريين في القطاعات الصناعية الحديثة كانوا أقليةً، وكانوا على صلات كأشد ما يكون مع الأوروبيين، أحد أعداء الثورة الرئيسيين، فقد واجه هاميلتون رئيس العمال عصيانًا متزايدًا بين العمال المصريين من مرءوسيه، وفي النهاية حاول بعضهم أن يقتله، ولم ينقذه من أيديهم سوى وجود الحراس في الفناء، وهنا تداخلت التصاعدات الطبقية

والوطنية بقوةٍ بالغة حتى إن العمال الذين انتفضوا ضد مديرهم يمكن النظر إليهم كأبطال عرابيين(٥٤).

وفي الصدام الذي وقع بين المصريين والأوروبيين بالإسكندرية في ١١ يونيو ١٨٨٢، الذي سوف نناقشه بالتفصيل فيما بعد، شارك فيه قادة الطوائف مشاركةً جزئية. وقائمة السكندريين «المتضمِّنين في التمرد» واعتقلتهم حكومة توفيق العائدة تتضمن بين القيادة المدنية: أربعة عشر تاجرًا إضافة إلى حسن منصور السمسار في مينا البصل، وإسماعيل وإبراهيم شعت، المفتشين في السوق نفسه(٥٥). وكما رأينا، كان التجار بالإسكندرية أعضاء بطوائف لها قيادات منتخبة، ويبدو من غير المحتمل أن أنشطتهم لم تعتمد فقط على كونهم أفرادًا من القطاع الخاص. والتاريخ الطويل للمصالح التجارية المصرية في شغل مكان الأوروبيين أو السيطرة عليهم في مينا البصل بالإسكندرية قد نوقش في فصول سابقة. ولنتذكر الصراع حول ما إذا كانت عملية الوزن عامة (محكومة من الدولة) أم خاصة (وبالتالي مفتوحة أمام نفوذ المال الأوروبي). ولنتذكر أيضًا النزاعات التي دارت في ١٨٧٨ على منصب مفتش السوق، الذي نجح فيه الأوروبيون لتكون لهم الكلمة العليا، وأحد المرشحين الذين سبق للأوروبيين استبعاده كان من جماعة شعت. وفيما يبدو مع ذلك أنهم استعادوا السيطرة على السوق، ولنتذكر كيف أدار الأوروبيون عملية التصويت(٥٦).

كذلك شارك أعضاء من طوائف الصنَّاع المهرة والخدمات، حيث اشتملت هذه القائمة على وزّان واثنين من قادة الطوائف. ويوصف حسن

المصري شيخ طائفة الخياطين بالإسكندرية، في ملحوظة هامشية بأنه «ثوري كبير»؛ حيث اتُّهِم من قبل شهود عيان بالتحريض على الدعم الشعبي لصالح عرابي خلال فصلي الربيع والصيف لعام ١٨٨٢(٥٧). أيضًا، اعتُقل عمر حسانين شيخ طائفة الحمالين في الدائرة السَّنية (أبعادية الوالي). ورغم أن اعتقال قادة الطوائف لا يمكن أن يبرهن على مشاركة واسعة النطاق للطوائف، أخذًا في الاعتبار ما نعرفه عن سلطة شيوخ الطوائف، فإنه يبدو أن الأكثر ترجيحًا أن الخياطين والحمَّالين قد التحقوا بقياداتهم ونشطوا في الثورة معًا كطائفة. وكان للواردات الأوروبية إلى مصر تأثير مباشر لحدٍّ كبير على من يتعاملون في المنسوجات، مثل الخياطين، وكونها خلقت مناسبات لمشاعر عدائية ضد الأوروبيين ليس أمرًا مستغربًا. وغالبًا ما كان رجال الإدارة في الدائرة السَّنية يدفعون مرتبات متدنية للعاملين بها. وبداية من ١٨٧٩ رُهِنت أرباح هذه الدوائر لصالح المستثمرين والدائنين الأوروبيين، وهو الأمر الذي ربما جعل الطوائف العاملة بها أكثر اهتمامًا برؤية الأوروبيين مستبعدين من إدارتها. بطبيعة الحال، طالما كان لديهم طوائف منظمة، فقد كانت لديهم القدرة للتعبئة من أجل العمل الجماعي.

ومن بين ٢٩١ معتقلًا بالاسكندرية، سواء للثورة بشكلٍ عام أو للمشاركة في عصيان ١١ يونيو بشكلٍ خاص، فإن أعدادًا غفيرة جاءت من جماعات منظمة على نحوٍ نموذجي بواسطة الطوائف(٥٨). وعلى الجملة كان من بينهم ثلاثة وعشرون تاجرًا وسمسارًا وأصحاب مقاهي (٨٪)، وسبعة عشر شيخ طائفة وصنَّاع مهرة وعمَّال مهرة (٦٪)، وخمسة عشر (٥٪) من العمَّال العاديين

والخدم. واعتُقل ثمانية نوبيين واثنان من المغاربة، وكلتا الجماعتين كانتا منظمتين في الطوائف العرقية والمهنية. كما ثبتت أهمية تنظيمات اتحادية أخرى مماثلة للطوائف. فقد اعتُقل ثلاثة من رؤساء أحياء المدن. وعلى الإجمال، فإن نحو ربع عدد المعتقلين ينتمون بشكلٍ أو بآخر لمهن معينة؛ حيث كان لتنظيمات الطوائف أو الاتحادات أهميتها، كما أن اعتقال بعض شيوخ الطوائف ورؤساء الأحياء يقترح بقوة (وإن لم يكن بشكلٍ قاطع) أن قيادات الطوائف والقيادات الشبيهة لعبوا دورًا بارزًا في عصيان الإسكندرية. والكثير من الـ ٣٠ ٪ الذين لم أستطع أن أحدِّد لهم هوية عرقية أو مهنية ربما كانوا على الأرجح عمالًا في قطاعات معينة. فالثورة نفسها ظلَّت بلا تنظيم، فقد كانت عملًا جماهيريًا، ومن المحتمل أن العمل الجماهيري اللامنظَّم كان المخزون الأهم للعمل الجماعي الذي وُظِّف هنا. غير أن وجود قادة الطوائف قد لعب دورًا جزئيًا في تعبئة التجار والصنَّاع المهرة. وتعترف الدولة بأهمية الطوائف في التنظيم الاجتماعي عندما طلبت من شيوخ الطوائف، في أعقاب التمرد، المساعدة على استعادة الهدوء والنظام[٥٩].

في ٢٩ يوليو ١٨٨٢، دعا العرابيون إلى اجتماع المؤتمر الوطني الذي ضمَّ نسبةً معتبرة من التجار مع بعض مسئولي الطوائف. فمن بين ٣٩٣ مندوبًا كان نحو خمسة وثمانين من العاملين بالتجارة بنسبة ٢٢٪، منهم بعض شيوخ طوائف التجار. وخمسة فقط كانوا من طوائف الصنَّاع المهرة بنسبة ١٪، وعلى الإجمال كان قرابة ربع المندوبين ينحدرون من جماعات مدنية منظمة على نحوٍ نموذجي بواسطة طوائف. وقد دعا وكيل وزير الداخلية (الذي يمارس مهام

المنصب فعليًا) المندوبين للاجتماع بالقاهرة ونبَّه على أعيان العرابيين في مختلف المدن والأقاليم أن يحضروا معهم بعض رجال الدين والتجار. وتوضح الطبيعة الارتجالية للتجمُّع هيمنة تجار القاهرة على مجمل التجار، تحت قيادة شيخ طائفتهم مصطفى بك الهجين. كما شهد الاجتماع شيوخ طوائف روابط التجار في الأحياء المستقلة بالقاهرة. واشتملت مهن القاهرة الكبيرة والمتنوعة على مسيحيين ومغاربة، وحُدِّد عدد قليل من التجار الذي قدموا من خارج العاصمة. ووقع على البيان رؤساء طوائف التجار من رشيد ودمياط، إضافة إلى عددٍ من الباعة من مدينة دمياط، كما أضاف تجار من الزقازيق والدقهلية توقيعاتهم. وبصرف النظر عن مندوبي روابط التجار، حضر عدد قليل من مسئولي الطوائف؛ ومن بينهم شيخ طائفة الدخاخنية، وشيخ طائفة العطارين والحلوانية، ومسئول من طائفة الجزارين بالقاهرة، (لنتذكر تحالف الجزارين مع المعارضين في ربيع ١٨٧٩)(٦٠). وتضم قائمة هؤلاء المعتقلين في سبتمبر ١٨٨٢، إضافة إلى مسئولي الطوائف السابق ذكرهم، شيخ طائفة التجار ببلدة قوص بالصعيد، ورئيس أحد الأحياء بمدينة أسيوط(٦١).

لا تنبئنا هذه القوائم، بطبيعة الحال، إلا بالقليل عن ثقافة الطوائف أثناء الثورة. ومع ذلك يقدم لنا محمود فهمي، أحد وزراء البارودي، في جملةٍ واحدة صورةً نابضة بالحياة للثقافة الشعبية للمدنيين في هذه الفترة. فقد كتب أنه منذ مايو ١٨٨٢ اندلعت المشاكل والصدامات، وتضاعفت اجتماعات المساء، وبدأ كل فرد يقول ما ينبغي عليه أن يقول، معبرًا عن أي أفكار ترد على ذهنه(٦٢). في هذا الوصف ينطبق بوضوحٍ تام الإحساس بالتحرير وبشبكة الاتصال

المتعددة في المناطق المدنية. باختصار، انهار الإبهام الوظيفي بشكلٍ حاسم - المقابل الثقافي لانحلال وتفسخ قوة وسلطة الخديوي. وقد اقترحتُ في وقتٍ سابق، وأريد أن أطرح للنقاش هنا مجددًا، أن عديدًا من الطوائف ساندت الحكومة العرفية، ليس فقط انطلاقًا من مصالحها الاقتصادية، لكن على أساس ثقافتها السياسية. وأغلب الطوائف كان بها تمايز طبقي محدود نسبيًا، وكما رأينا من قبل في هذا الكتاب، منذ ١٨٦٥ أو نحو ذلك، بدأوا في ممارسة نوع من الديمقراطية العمالية Shop Democracy. فقد كان وزن الصوت الانتخابي لفردٍ عادي يمثِّل نفيًا للامتيازات الأجنبية، وأعتقدُ أن كثيرًا من الثائرين استهدفوا إلغاء الامتيازات الأجنبية. وكانت الجماعات المتمتعة بالامتيازات الأجنبية في القانون المصري وفي الواقع العملي هم النبلاء والمسئولين المصريين العثمانيين من جانب، والأوروبيين ووكلاءهم التجاريين من الجانب الآخر. وكان التجار والصنَّاع المهرة يريدون نظامًا برلمانيًا يعكس على المستوى الوطني نوع النظام السياسي الذي كانوا يمارسونه يوميًا في طوائفهم. فقد أضرب الوزَّانون وثاروا على الأجور المحسوبة على أساس الجهد والجدارة الفرديين، لقد سرت روح شعبية ووقفت في مواجهتها الامتيازات الموحَّدة للعثمانيين والأوروبيين على اعتبار أنها نوعٌ من الإهانة.

الجماهير في ثورة عرابي

أوضحتْ أعمال الشغب التي تفجرت بين الأوروبيين والمصريين في العقدين السابقين أنه في ظل شروط معينة كان الأوروبيون والمصريون راغبين في اللجوء إلى العنف الجماعي في صراعاتهما مع بعضهما البعض. وبمجرد أن

تكشفت للعيان الأزمة السياسية للدولة، وأخذت تتصاعد الانفعالات الجماهيرية، زادت إمكانيات العنف الجماعي بالمدن على نطاقٍ واسع، والدلالة الأهم لهذه الظاهرة، الصدام الذي دار بالإسكندرية في ١١ يونيو ١٨٨٢، مبرزًا تفسيريْن أساسيين للمراقبين الإمبرياليين في تلك الفترة. فقد رآه المسئولون البريطانيون على أنه «مذبحة» حرّض عليها عرابي ومؤيدوه؛ وبالتالي أنكروا على عمَّال المدن استقلالهم. وعلى أساس هذه الرؤية، مارس الثائرون عملًا سياسيًا مركزيًا تمامًا، لكن بتوجيه من كبار الأعيان. ومال الفرنسيون، من الجانب الآخر، إلى تفسير العنف باعتباره مجرَّد مشاجرات في الموانئ، من النوع الذي ينشب غالبًا حتى في الموانئ الأوروبية(٦٣). وفي إطار هذا المنظور كان الشغب عملًا عفويًا للطبقات العمالية والخطرة، لكن من دون محتوى أو مضمون سياسي. ولن يستطيع أي مراقب عن كثب أن يقبل أيًا من هاتين الرؤيتين كتفسيرٍ ملائم. وما تعلمناه عن أعمال القتال بين الأوروبيين والمصريين في الفصل السابع يطرح احتمالًا ثالثًا وهو: أن الجماهير تصرفت على نحوٍ سياسي وأيضًا تلقائي في آنٍ واحد(٦٤).

كانت المذكرة الفرنسية - البريطانية المشتركة في ٢٥ مايو ١٨٨٢، للمطالبة بعزل حكومة البارودي ورحيل عرابي وغيره من الضباط النشطين في غضون عام، بمثابة صدمة كهربية سرت في كل أرجاء وادي النيل، وكان إحساس أهل الإسكندرية ربما أشد قوة؛ نظرًا لأنهم يرون صباح مساء السفن الحربية البريطانية والفرنسية راسية في مينائهم. وأراد عرابي تقوية الحصون بالإسكندرية، بينما أصرَّت القوى الأوروبية على أن مثل هذه الأعمال تنطوي على نية عدائية تجاه أساطيلهم. كما ضغط على الأوروبيين لإبعاد مراكبهم من

الميناء لتجنُّب «إثارة عقول العامة الناجم عن وجودها»[٦٥]. وفي الأسبوع الثاني من يونيو، بلغ الشحن المعنوي مداه. ففي ٧ يونيو، دارت مشاجرة بين بعض المصريين واليونانيين. وذكر شاهد أوروبي أن أعداد المصريين كانت تفوق كثيرًا أندادهم اليونانيين وأنهم أوسعوهم ضربًا بالعصي. ثم وصل إلى المكان بعض الجنود المصريين وانضموا إلى المعركة ضد اليونانيين، رافضين إطاعة ضباطهم عندما أمروهم بالتوقف. بعد ذلك ذهب مائة أوروبي إلى القنصلية البريطانية وطالبوا باتخاذ إجراءات من أجل حمايتهم[٦٦]. واستجابة لذلك، سلَّم القناصل البريطانيون واليونانيون أسلحةً لرعاياهم.

كان قرار الدبلوماسيين بالتدخُّل في السياسة الداخلية المصرية بالقوة، والتأكيد على هذا القرار بالتهديد بالسفن الحربية، قد وضع عامة الأوروبيين بالإسكندرية في بؤرة صراعٍ سياسي بين النبلاء أصحاب الامتيازات الأجنبية المتحالفين مع رجال المال الأوروبيين من جهة، والطبقات العاملة والمتوسطة الغاضبة من جهة أخرى. وأصبح كل أوروبي يسير بالشارع رمزًا للقمع. في أي ثورة سياسية يأتي منطق المانوية (في الخير والشر) إلى ساحة اللعب، مقسِّمًا العالم إلى حلفاء وخونة. والسياسة، التي تعمل مثل كاليدوسكوب (بلورة متعددة الألوان)، تعيد تركيب المشهد العِرْقي متعدد الألوان لمدن مثل الإسكندرية، بقاطنيها المشاكسين من المالطيين واليونانيين والإيطاليين والنوبيين والمصريين، على تضاد للأبيض والأسود لـ «هم» و«نحن».

بعد ظهر الأحد ١١ يونيو ١٨٨٢، أسفرت الاحتكاكات الأوروبية – المصرية الساخنة عن اندلاع حريقٍ هائل. ولأسباب عديدة، أصبح التركيب الاجتماعي، والدوافع، وقيادة هذا الصدام موضوعًا للجدال. مجرَّد شغب

بالميناء ينطوي على مغزى سياسي ضئيل، ورؤية أن ذلك الأسلوب سوف يبرِّر للفرنسيين الممانعين تدخلهم عسكريًا. من ناحية، إذا أمكن أن يُعزَى هذا الفعل إلى عرابي، لأعطى حينئذ ذريعة لبريطانيا العظمى برجالها، في بؤرة الأحداث، التواقين إلى التدخل. وبطبيعة الحال، وباستعادة الأحداث، لا توجد أدلة مقنعة على أن هذا الشغب كان يشكل جزءًا من مؤامرة مدبرة، سواء من جانب عرابي أو من الخديوي (حسب اتهامات أعداء الأخير). والمؤرخون الذين تناولوا هذه الأحداث، مثل تشامبرلين، من وجهة نظري، أخطأوا إدراك عفويتها وطابعها الاجتماعي. في محاولة لفهمها في إطار السياسات العليا[٦٧]. لقد رهن عرابي شهرته مقابل قدرته على حفظ النظام، وإثارة شغب كان يعني أنه يهوِي بها إلى الحضيض. وإذا تذكَّرنا تاريخ أعمال شغب الإيطاليين واليونانيين والفرنسيين في العقدين السابقين بالإسكندرية والصدامات التي وقعت بين الأوروبيين ووكلائهم مع المصريين في مدن أخرى كثيرة في غضون الفترة نفسها؛ لاتضح أن هذا الشغب كان أقل لفتًا للأنظار.

بدأت الاضطرابات، كما تحدث عادة، كأمرٍ صغير بسيط متصاعد بعناد إلى وضعٍ معقد. شجار بين مالطي وعربي، ربما بدأ من خلال رهان، ليتخذ منحى خطيرًا. وجاء اليونانيون للدفاع عن المالطي. أخذ المالطي يضرب العربي حتى لفظ أنفاسه. وتجمَّع المصريون أبناء البلاد تدفعهم الرغبة في الانتقام. لو استدعينا هنا أعمال الشغب بين المالطين والنوبيين ببورسعيد، فإن شاهد عيان أمريكيًا كتب في تقريره:

«مع انتشار الأنباء، زاد التجمهر وصار شغبًا، لكن ليس قبل أن يبادر اليونانيون والمالطيون بإطلاق النار من نوافذ وأسطح منازلهم على أبناء البلاد العُزّل من السلاح. ولقي بعضهم حتفه قتلًا بينما أصيب آخرون بجروح، حتى إنهم استثيروا إلى أعمال العنف بدافع الانتقام»(٦٨).

وجاءت شهادات المصابين المصريين، التي أدلوا بها من فوق أسرَّة المستشفى في اليوم التالي، تعزو الدعم إلى ما اقترفه فارمان. وكان أحمد أبو السعود، سائس خيل لدى أحد أعيان الإسكندرية، يسير بالشارع عندما أصابته طلقة رصاص من إحدى النوافذ، ولقي المصير نفسه تاجر الجلود عبد الرحيم، والعامل في طحن التبغ أحمد حسين، والإسكافي علي سلامة، قائلين إنهم كانوا يسيرون على أقدامهم عندما أصابتهم طلقات الرصاص من نوافذ إيطاليين أو مالطيين. والسيد العجان طعنه أحد الأوروبيين عندما وقف إلى جانب بائع سمك في خلاف بينهما، وأحمد النمكي، كاتب في أبعادية أحد النبلاء، كان يصلي في زاوية أحد الصوفيين، وعند خروجه طعنه يونانيان. وقالت صبيحة بنت أبي العيش إنها تعرضت للضرب من مسيحيين عندما ذهبت لمشاهدة المعركة(٦٩).

ذهب المحافظ ومساعد مدير الأمن يصحبان القنصل البريطاني إلى الحي الذي اندلع فيه القتال للمرة الأولى حوالي الساعة ١.٣٠ بعد الظهر، واعتقدوا أنهم استطاعوا إخماده، ولكن في الساعة ٣.٣٠ بعد الظهر استدعت السلطات من جديد جميع القناصل إلى مركز الشرطة؛ نظرًا لاندلاع المعارك مرة أخرى، وفي هذه المرة هاجمهم الغوغاء، وكان القنصل البريطاني هو الوحيد الذي

أصيب بجراحٍ خطيرة. كان منظر الجماهير المصرية الغاضبة وهي تحاول أن تقلب عربات القناصل الأوروبيين، الذين فرضوا سلطانهم عليها بغطرسة وتكَبُّر طيلة عقدين، معبّرًا تعبيرًا بليغًا عن الثورة بتمامها. واندفعت الجماهير وقد أثارت ثائرتهم طلقات الرصاص السريعة المتقطعة، إلى غزو الحي الأوروبي. وراحت تضرب الأوروبيين وتحطم المحلات وتنهبها، ويشك المرء في أن بعضهم أحسَّ بأنهم يعيدون توزيع الثروة التي تراكمت لحدٍّ كبير لدى أصحاب المحلات في البحر المتوسط. وفي يوم الأحد، كان معظم الأوروبيين ينتقلون إلى الأحياء الأكثر برودة للترويح عن أنفسهم على الرمال؛ لذلك وجد جمهور الغزاة بيوتهم الخالية أهدافًا سهلة، على أن العدد الصغير للأوروبيين يشرح سبب عدم قدرتهم بسهولة على قتال المصريين رغم أسلحتهم النارية(٧٠). وتحصن الأوروبيون في منازلهم، ليواصلوا إطلاق النار من المسدسات على المتجمهرين. في هذه المرة سقط شرطيان مصريان من شرطة الدرك قتلى؛ مما أثار ثائرة باقي أفراد الشرطة، الذين راحوا يطلقون النار ردًا على الأوروبيين. وحاول بعض الأوروبيين أخذ رهينة من أفراد الشرطة الغاضبين، فوجدوه قتيلًا. وترددت شعارات دينية تدعو أهل الإسكندرية الساخطين مثل: «يا رب الطف بدين الإسلام، واسحق الكفرة الفاسدين!»(٧١). وفي وقتٍ متأخر بعد الظهيرة، تحركت وحدات الجيش تحت قيادة محافظ الإسكندرية لإيقاف الأعمال العدائية(٧٢). وقد شارك الآلاف في أعمال العنف الجماعية، التي أسفرت عن سقوط خمسين أوروبيًا قتلى، بينما بلغت أعداد المصريين أضعاف ذلك، ربما ٢٥٠ قتيلًا، ووصل عدد المصابين إلى ستة وثلاثين أوروبيًا، وخمسة وثلاثين مصريًا، واثنين من العثمانيين(٧٣).

رغم أن قوات الجيش المصرية استطاعت استعادة الهدوء والنظام بالإسكندرية، إلا أن عشرات الألوف من الأوروبيين المذعورين أبحروا خارج البلاد. كما تمكنت قوات الشرطة بحسمٍ أن تضيق الخناق على تمرُّد جرى بالقاهرة في ١٣ يونيو[٧٤]. أما الأقاليم؛ فقد أصبحت مسرحًا لعدد من الصدامات المتزايدة بين الأوروبيين والمصريين لقلة قوات الشرطة بها. ففي ٢٦ يونيو قتل ثائرون عشرة يونانيين وثلاثة يهود في مدينة بنها بالوجه البحري. وساعدت هذه الواقعة علاوة على أحداث الإسكندرية على إقناع إيرل دوفيرين، الذي كان في مؤتمر في ذلك الحين مع باقي الدبلوماسيين الأوروبيين، بأنه ينبغي مساندة تدخُّل القوات العسكرية العثمانية (رغم أن الإنجليز في مرحلةٍ تالية غيَّروا رأيهم وقاموا بغزو مصر بأنفسهم)[٧٥].

مع أن البيانات الرسمية أرجعت هذا التمرُّد إلى أفعال الأوباش أو العمال العاديين، فلقد رأينا أن عناصر التجمهر وقيادته عملية معقدة تمامًا، كما هو مبيَّن من قائمة المصريين المعتقلين في محفوظات وزارة الخارجية البريطانية (انظر جدول ٩ - ٤). كان قُرابة ربع المعتقلين على نحوٍ خاص لاشتراكهم في تمرُّد ١١ يونيو ينتمون إلى مهنٍ تنتظم في العادة في صفوف طوائف، كما أن قادة الصنَّاع المهرة مثل شيخ طائفة الخيَّاطين لعبوا دورًا سياسيًا كبيرًا. وفضلًا عن ذلك، يبرز دور أساسي للمهنيين المهرة في القوائم. ومن بين من قتلوا الأوروبيين أشخاص غير متوقعين مثل شربتلي، وعرضحالجي. واشتملت قائمة الاعتقالات على أفرادٍ ليسوا فقط من مِهن وضيعة مثل الحمَّالين، وكناسين الشوارع، وعمال الصباغة، بل أيضًا من الصنَّاع المهرة مثل النجارين، والترزية، والجزارين.

جدول (٩ – ٤)

المهن المعروفة للمدانيين بالاشتراك في ثورة الإسكندرية ١١ يونيو ١٨٨٢ والأحداث التي أعقبتها بتلك المدينة

المهنة	العدد	النسبة المئوية
النخبة		
كبار مسئولين	٢	١
الإنتليجنسيا		
مسئولون	٥	٢
مهنيون	٤	١
ضباط	٥٠	١٧
كتبة وموظفون	٨	٣
إجمالي الإنتليجنسيا	٦٧	٢٣
الطبقة المتوسطة المدنية		
أعيان	١	–
رؤساء أحياء	٣	١
تجار، سماسرة، أصحاب مقاهي	٢٣	٨
شيوخ طوائف، صناع مهرة، عمال مهرة	١٧	٦
إجمالي الطبقات المتوسطة المدنية	٤٤	١٥

المهنة	العدد	النسبة المئوية
عمال غير مهرة وجنود		
عمال محليون، وخدم	١٥	٥
كونستبلات، وأفراد شرطة	٢٩	١٠
جنود بالجيش	٥	٢
بحارة	٧	٢
أفراد من أصول وعرقيات متنوعة		
نساء	١٩	٧
سودانيون	١	–
نوبيون	٨	٣
مغاربة	٢	١
شوام	١	–
أوروبيون	٣	١
إجمالي الأفراد من عرقيات وأصول متنوعة	٣٤	١٢
مجهولون	٨٨	٣٠
الإجمالي	٢٩١	١٠٠

المصدر: PRO, FO ١٤١ / ١٦١ «كشف عن بيان الأحكام المتوقعة من مجلس عسكرية إسكندرية على المذكورين نظرًا لتعلقهم بالعصيان واشتراكهم في الوقائع التي حدثت».

ومع هذا، لم يتداخل الوضع الاجتماعي والوضع الاقتصادي أكثر من ذلك. فبرغم أن سائق العربة الكارو غالبًا ما كان يعاني من نقص التقدير الاجتماعي؛ فقد كان لديه رأسماله الخاص المتمثِّل في حيوانات الجرِّ وعربته التي يمتلكها. ولا تعطي القائمة أي إشارة إلى مهن نحو ثلث الأفراد؛ لذلك لا يمكننا التأكُّد من أن عددًا كبيرًا من عمال اليومية ليسوا متضمَّنين بها، إلا أن أغلب المِهن المذكورة قد تبيِّن أن التجمهر لم يكن يتكون من عاطلين أو من عمال يومية غير مهرة أو غير منظمين في طوائف بالكامل؛ بل على الأرجح من أفراد ينتمون إلى طوائف معروفة ولديهم على الأقل مهارات معينة. كما أن التجمهر لم يكن تمامًا من الذكور؛ فقد اعتقلت الشرطة تسع نساء، لاشتراكهن في أعمال النهب، أو لحيازتهن منهوبات، أو بسبب «كلامهن التحريضي»، واعتُقلت عشر نساء أخريات عند قيامهن ببيع المنهوبات فيما بعد (وبالتالي أصبح العدد تسع عشرة امرأة جرت محاكمتهن، يمثلن ٩٪ من إجمالي المتهمين)، وبعض هؤلاء النساء جئن من عائلات حرفيين، فواحدة على سبيل المثال، كانت ضمن المجموعة التي حوكم منها التجار المذكورون سابقًا. علاوة على ذلك، كان يغلب على التجمهر الطابع المديني، رغم الدعم الذي تلقاه من خفر الدرك.

وزيادة على الحرفيين العاديين والعمال، هل يمكن توصيف الأشخاص المحتمل تكوينهم لقيادة تجمهر؟ إن فرضية حوراني (التي نوقشت في الفصل السابع) عن أن السياسة الشرق أوسطية قبل العصر الحديث اشتقت أساسًا من الأعيان تشير علينا أن نبحث عن رجال الدين، وقادة الحاميات العسكرية

والأعيان وملَّاك الأراضي العلمانيين. مع ذلك، نجد أن أفرادًا من منزلة اجتماعية أقل شأنًا، لم يكونوا مجرد مشاركين؛ بل قادة لعامة الشعب الذين كانوا أحيانًا ينتمون لفئات أعلى. وكما رأينا، فقد أدانت المحكمة العسكرية ثلاثة من رؤساء الأحياء (شيوخ الحارات)، متهمين بتحريض العصاة أو حتى بالاشتراك في أعمال النهب. واستبعدت الدولة اثنين من شيوخ الطوائف من مناصبهما لكونهما متهمين. وبخلاف العمال وتنظيمات العمال، يتضح أن القيادات العامة الأخرى الوحيدة التي ليست من الأعيان، جاءت من صفوف الطبقات المتوسطة. والثابت أن السماسرة والتجار والمهنيين والعاملين بالخدمة المدنية كانوا من قادة التمرُّد بالإسكندرية، إضافة إلى عددٍ من صغار الضباط.

أفضى القصف البريطاني الضاري للإسكندرية بعد شهرٍ من ذلك، وبالتحديد في ١١ يوليو ١٨٨٢، إلى جولة أخرى من أعمال النهب؛ لأنه تسبَّب في انسحاب قوات الأمن من المدينة. فالأدميرال سيمور، الذي خطَّط للعدوان، لم يكلف خاطره بعد العدوان بوضع خطط لتأمين المدينة بالكامل، ويدَّعي البعض أن الثائرين أحرقوا المدينة عمدًا ليمنعوا مواردها عن البريطانيين الغزاة، ولقد فرَّ السكان المدنيون هربًا على الأقدام أو بالقطارات، ليعيشوا لاجئين بالمدن الداخلية، وفجَّرت أنباء هذا الاعتداء الوحشي الجديد انتفاضات معادية للأوروبيين بمدنٍ عديدة بالوجه البحري. ففي ١٣ يوليو بطنطا ساعد حراس المديرية في الهجوم على الأوروبيين، واندلعت أعمال التمرُّد. وحدثت انتفاضات مماثلة في سمنود ودمنهور. وذكر شاهد عيان في المحلة الكبرى أن الجماهير جابوا الأحياء يحملون العصي والشوم وهم يهتفون

مرددين الشعارات، وأثناءها انضمت إليهم أعداد أخرى، وعندما وصلوا إلى حي التجار صاحوا يا تجار، أغلقوا محلاتكم، لأن النصارى بدأوا يقتلون المسلمين على الكوبري! فيما بعد وأثناء التجمهر، نُهبت المتاجر خاصة محلات القماش، ومع أحداث العنف مات تسعة مسيحيين من بينهم ثلاثة أوروبيين، وستة من الأرثوذوكس الشرقيين (يفترض أنهم شوام)، وعندما بلغت أسماع عرابي هذه الانتفاضات، أرسل على الفور قوات عسكرية لاستعادة النظام والهدوء، ووضع القطارات في خدمة الأوروبيين الراغبين في اللجوء إلى الساحل(٧٦). كما تفجرت تمردات جماهيرية في عدد من القرى، مثل كفر الزيات وشربين، وكانت الأخيرة مسرحًا لاضطرابات عارمة ستناقش فيما بعد. أما في القاهرة؛ فقد هاجم تجمهر قصر سلطان باشا، كبير الأعيان الذي تحالف مع توفيق والأوروبيين ونهبوه. وفي مناسبة أخرى، أطاح تجمهر آخر بتمثال إبراهيم باشا، جدّ توفيق، بتوجيهات من الداعية المتشدد الشيخ عليش(٧٧). واندلعت جولة أخيرة من أعمال العصيان أثناء غزو البريطانيين للمناطق الداخلية في منتصف سبتمبر. ففي المنصورة عاصمة الدقهلية، وفي ١٦ سبتمبر، اعتُقل ١١٧ شخصًا لـ «إثارتهم الاضطرابات»، من الواضح أنهم شاركوا في احتجاجات عنيفة واسعة النطاق ضد الغزو البريطاني(٧٨).

في واقع الأمر أنه لا نظرية المؤامرة البريطانية ولا الرأي الفرنسي عن شغب العمال بالتالي، يصلحان لتفسير انتفاضات الإسكندرية وباقي المدن. كما لم تكن زعامات القاهرة، بل كان شيوخ الطوائف ومشايخ الحارات هم الأكثر تورطًا وتحريضًا على العمل الجماعي. ويتضح أن جماهير الإسكندرية ضمت

بين صفوفها أعدادًا هائلة من الصنَّاع المهرة، وليس فقط مجموعة من الفقراء المعوزين. وربما تسري هاتان الملاحظتان أيضًا على عددٍ آخر من التمردات. علاوة على هذا، فقد نشبت هذه الصراعات في سياق تاريخ الصدامات الأوروبية المصرية في غضون العقدين السابقين، وهي صراعات حدثت في اتجاه معاكس لما تبشر به الخلفيات القائمة والتي لا تبدو واضحة سوى تحت المجهر.

إن الدرجة التي أصابت بها هذه الحركات المدنية للفعل الجماعي الأهداف النوعية للأوروبيين ووكلائهم تَبرُز بوضوحٍ شديد. وبصرف النظر عن هجوم الجماهير بالقاهرة على قصر سلطان باشا الشاغر، فإن الباحث يعاني صعوبة بالغة لإيجاد أيِّ عمل جماهيري مديني جرى على نحوٍ خاص في مواجهة الخديوي أو مؤيديه المصريين العثمانيين أو المصريين. وإحراق الإسكندرية حتى لو كان متعمدًا، يبدو أنه استهدف حرمان البريطانيين من قاعدة مفيدة للعمليات، أكثر من كونه رفض المدينة لاستقبال الخديوي. وكما حدث مع الجماهير في أوروبا في الفترة ما قبل الصناعية، فإن كراهية الأثرياء وكراهية الأجانب ساعدتا على تفسير العنف الجماعي[٧٩]. فضلًا عن ذلك، كان لكراهية الأغنياء وكراهية الأجانب مضامين مختلفة في أفريقيا وآسيا أثناء عصر الرأسماليين عما كان في لندن القرن الثامن عشر. فقد كان للأجانب اليد العليا، وسعوا حثيثًا إلى تغيير الاقتصاد المحلي من أجل دمجه في رأسماليتهم الصناعية، لقد جلبوا اقتصادًا ماليًا متزايدًا، وعملًا مأجورًا أكبر، وفوارق طبقية أشد. وتمتعوا بوضع عدم الخاضعين لنظام التشريع، والإعفاء من معظم الضرائب،

واستحوذوا على ناصية الحكومة المحلية. كما انحصر الأغنياء غالبًا، وقتذاك، في القناصل الأجانب والمضاربين ومقرضي الأموال، أو أبناء البلد المرتبطين بهذه الجماعات. وتحقق هذا التلوين أو التوريط الأجنبي أيضًا لدى المستويات الدنيا من الأغنياء، الذين كانت تراهم الجماهير كثيرًا. وحتى أصحاب المحلات الناجحين في الإسكندرية كانوا غالبًا من اليونانيين، أو الإيطاليين أو الشوام النصارى.

كان لكراهية الأجانب أبعاد كثيرة، وأحد هذه الأبعاد هو الدِّين، رغم التسليم بصعوبة الفصل في هذه الحالة بين الصراعات المسيحية - الإسلامية وبين رهاب الأجانب والصراع الطبقي. مع ذلك، لم يشكل البُعد العرقي الدِّيني والأيديولوجي من الناحية النوعية خلفيةً للتمردات، وهنا قد يصح تطبيق اقتراح ناتالي زيمون ديفيز بأن التمردات الدِّينية في الفترة ما قبل الصناعية كانت تمثِّل نوعًا من مسعى عضو لجنة أمن أهلية[٨٠]. كان عامة الناس تتولى الأمر على عاتقها لتنقية بيئتها الدينية من التهديدات الخارجية، حيث يعملون فيما يعتقدون ضمن سلطات إكليريكية ممكنة أو لازمة. والسكندريون، مدركين للطريق المسدود بين عرابي والقوى الأوروبية، تولوا العمل بأنفسهم لصالح الإسلام. كما أن الجمهور الأوروبي استخدم الأسلحة النارية في مواجهة السكندريين، وفعلوا تمامًا ما كانوا يتوقعون أنه ينبغي أن تفعله قوات الشرطة أو القوات المسلحة الأوروبية القادمة من الشاطئ.

الطبقة المتوسطة الريفية والفلاحون

في ١٨٨٢، كان سكان المدن في مصر يشكلون ١٢٪ من إجمالي عدد السكان أو نحو ذلك، والآن يتعيَّن علينا أن نتجه إلى الريف، حيث يقطن أغلب سكان القطر. وفي هذا النقاش سوف أتناول أعيان الريف وصغار الملَّاك، علاوة على الفلاحين (وهم المزارعون الذين يفلحون الأرض بأنفسهم، ولا يستأجرون عمالًا من خارج الأسرة). هؤلاء القاطنون في الريف كانت بينهم عوامل مشتركة كثيرة من وجهة نظر القانون، والهيئة الإدارية، وأنماط المعيشة، بينما تختلف كفئة عن النبلاء المصريين العثمانيين وعن سكان المدن. كان أعيان الريف والفلاحون يدفعون ضرائب عن أراضيهم بمعدل أعلى بكثير مما يدفعه النبلاء؛ وهذا ما أدى إلى بخس قيمة أراضيهم مقارنة بالأبعاديات التي يطبَّق عليها نظام العشور. كما تمتع الريفيون المصريون بنوع من التضامن الثقافي لأبناء البلاد في مقابل العثمانيين المصريين «الأجانب»، أقرب إلى امتعاض المالك الإنجليزي من «النير النورماندي». وقد اتخذ أعيان القرى موقفًا وسطًا بين الأرستقراطية العثمانية المصرية من جهة، والفلاحين من الجهة الأخرى. وغالبًا ما كانوا يطلبون من الفلاحين تنفيذ أعمال لهم من دون أجر، وتعدى بعضهم على أراضي الفلاحين الآخرين، واستطاعوا أن يتعاملوا بقسوة واضطهاد كجامعي ضرائب الدولة، وأنشأ بعضهم أبعاديات ضخمة في سبعينيات القرن التاسع عشر[٨١]. ويبدو أن الكثيرين من بين ملاك الأراضي المتوسطين على الإجمال شكلوا تحالفًا مع الفلاحين في ١٨٨٢. واستنادًا إلى تاريخ الثورات الريفية بمصر؛ وهو تاريخ وضع أسسه المنهجية

الأولى جابريل باير، فإنه يمكن توقع اللجوء إلى العمل الجماعي بالريف أثناء ثورة ١٨٨٢. كما أن ضعف الدولة والجيش الذي تقول به ثيدا سكوكبول يُعد سببًا مألوفًا لاندلاع ثورة الفلاحين[٨٢].

وإلى أن تصبح آلاف الملفات الخاصة بالثورة العرابية بدار المحفوظات المصرية مصنَّفة ومعدَّة على نحوٍ أكثر دقة؛ يظل من المتعذر تقدير الأهمية النسبية للعمل الفلاحي. والقوائم البسيطة القليلة المتاحة لدينا، مثل جداول المساجين والتوقيعات على إعلان إقالة الخديوي، تبيِّن أن العمل الجماعي للفلاحين لعب دورًا أقل أهمية بصورة أساسية من مثيله المديني في الأنشطة الثورية. فقد أسهم بعض عُمَد القرى وأعيان الأقاليم بنسبة ١٣ ٪ فقط من الموقعين على بيان ٢٩ يوليو ١٨٨٢ الذي أعلن أن توفيق غير جدير بتولي منصبه. وفي المقابل، شكَّل التجار ورؤساء الطوائف التجارية ٢٢٪ من الموقعين، بينما كوَّنت الإنتليجنسيا المدنية ٤١٪. وتوضح قائمة وحيدة للمساجين من الأقاليم رهن التحقيق وظائف نحو سبعة وستين شخصًا؛ ومن المهن المعروفة بهذه القائمة بلغ عُمَد القرى ٣١٪ وتشكل الإنتليجنسيا الريفية من مسئولين ورجال دين أكثر من ٥٠٪ من القائمة[٨٣]. والقائمة الأكثر تفصيلًا عن حالات الأقاليم التي أرسلتها السلطات المصرية إلى الإنجليز وترجمها رافاييل بورج تؤكد هذا الانطباع الخاص باشتراك أقلية من الفلاحين (جدول ٩ – ٥)[٨٤]. وفي المنوفية يتضح أن ٨٪ من المعتقلين كانوا من أهل القرى، وفي الدقهلية ١٢٪. وفي قنا وإسنا ينحدر معظم المعتقلين من مدن مثل قوص. وفي الشرقية، أودع السجن ستة عشر شخصًا فقط معظمهم فلاحون.

أما المديرية الوحيدة التي كوَّن فيها الفلاحون عددًا كبيرًا ونسبة كبيرة من إجمالي المساجين فهي الغربية: ففيها ١٨٪ من المسجونين جاءوا من مدن أو مراكز بالمديرية (مثل بسيون، المحلة الكبرى، زفتى).

وقُبِض على باقي الذين شملهم الاتهام من بعض القرى، لكن بشكل أو بآخر كانوا جميعًا قرويين. وفي شربين، حيث أودع المسئولون ١٦٥ فردًا السجون عقب انتهاء الثورة، كان ٢٧٪ منهم من الصنَّاع المهرة وأصحاب المحلات بالقرية، أو لاجئين من مدن كبيرة مثل الإسكندرية والقاهرة وطنطا. وعلى هذا الأساس، كان نحو ٦٥٪ من الأشخاص الذين شملتهم القائمة بالغربية باعتبارهم متمردين من فلاحي القرى. وليس لدينا أي مراجع عن البحيرة، لكنها حتى لو كانت تغلب عليها اعتقالات فلاحية، يمكن أن تعادل من أودعوا السجون في دمياط، وهي منطقة مدنية مهمَّة نفتقد أيضًا أي قوائم اعتقال بها. وبطبيعة الحال، فإن التساؤل عن سبب وجود هذا العدد الكبير من الفلاحين بالغربية بين المتمردين مقارنة بالمديريات الريفية المجاورة في الوجه البحري، يستحق مزيدًا من التحقيق.

جدول (٩ – ٥)

المهن المعروفة للمتهمين بالثورة في حالات الأقاليم وحوكموا بالقاهرة (أغسطس ١٨٨٢)

المهنة	العدد	النسبة المئوية
نبلاء وأعيان		
أعضاء بمجلس النواب	١	١
إنتليجنسيا		
كبار ومتوسطو الموظفين	١٧	٢٥
كتبة	٧	١١
مهنيون	٢	٣
رجال دين	٨	١٢
إجمالي الإنتليجنسيا	٣٤	٥١
تجار، شيوخ طوائف، مشايخ حارات	٣	٥
عمد قرى	٢١	٣١
شيوخ وأعضاء قبائل	٨	١٢
الإجمالي	٦٧	١٠٠

المصدر: دار الوثائق القومية، محافظ الثورة العرابية ٤٠، الملف ١٨٥، «بيان أوراق القضية الموجودة بلجنة التحقيق: قضية الأقاليم بمصر».

* استُبعد عدد كبير من المدعى عليهم، الذين لم تتضح مهنهم بالقائمة.

تبيِّن هذه الأرقام أن السلطات، على الأقل، كانت تعتقد أن الإسهام المديني والريفي في الثورة كان أكثر خطورة من العمل الفلاحي في باقي المناطق فيما عدا الغربية. مع هذا، فحتى خارج هذه المديرية المتمردة، فقد شارك الأعيان الريفيون والفلاحون بجزءٍ مهم في الانتفاضات، وبدأت علامات التأييد الفلاحي لحركة عرابي تتضح مبكرًا منذ ربيع ١٨٨١، عندما قيل إن القرويين قريبًا من طنطا هبوا تأييدًا لمظاهرة الضباط في قصر النيل في فبراير[٨٥]. وبالتأكيد كانت العرائض المقدمة لإسقاط حكومة رياض قد دارت دورةً واسعة بين أعيان الريف في فبراير ١٨٨١[٨٦]. وفي صيف ١٨٨١، جرى اتصال بين صغار الضباط وعبد الله النديم، وطلبوا منه توزيع عرائض مطبوعة في الريف. وقد وقَّع كثير من أعيان القرى على هذه العرائض، للمطالبة بانعقاد مجلس النواب. وبعد شهور قليلة عندما جاء شريف باشا لتولي السلطة؛ ذهبت أعداد غفيرة من أعيان القرى إلى القاهرة يحملون نسخًا من عريضتين وقعهما ١٥٠٠ عمدة، ونجحوا في عقد لقاء مع توفيق[٨٧].

واستنادًا لما توصل إليه شولش: أوضح أعضاء الطبقة المتوسطة الريفية هؤلاء أنه يمكن تنظيم المجتمع العالمي والإنساني على نحوٍ دائم فقط على أسس العدالة والحرية، حتى يكون بمقدور كل فرد أن يتمتع بالأمان في الحياة والممتلكات، وبحرية التفكير والعمل؛ وبالتالي بالسعادة والازدهار على نحوٍ أصيل. واعتقدوا أن هذا الهدف يمكن أن يتحقق فقط من خلال تأسيس حكومة شورى عادلة، خالية من الطغيان والنهب. لهذا السبب؛ أُنشئت مجالس ممثلي الشعب في الممالك المتحضرة لحماية حقوق المجتمع في مواجهة

حكومتها وكوسيلة لتنفيذ المطالب العادلة لهذه الحكومة، وطالبوا أن يدعو توفيق مرة أخرى إلى انعقاد مجلس النواب، حتى يمكن للمصريين أن يتمتعوا «بحقوق إزاء الحكومة مساوية لتلك الحقوق التي يتمتع بها ممثلو الشعب في أوروبا المتمدينة»(٨٨). ويعتقد شولش أن تلك العرائض تمثِّل وثائق دستورية حاسمة؛ لأنها انبثقت من أعيان الريف أنفسهم، أكثر من كونها منبثقةً من مصادر إلهام أوروبية، رغم أنه ربما يعترف بأهمية أعمال الوسطاء من أبناء المدن مثل النديم في نشر هذه الأفكار.

كان توقيع عرائض مساندة عرابي المطبوعة بواسطة المثقفين التي وُزِّعت بالريف أهم نوع متكرر الحدوث لإسهام الفلاحين والطبقة المتوسطة الريفية، والذي ترافق مع الأزمة الدستورية في ربيع وصيف ١٨٨٢(٨٩). وفي أثناء الثورة، قطع أعيان الريف شوطًا أبعد من هذه العرائض الفاترة، معبرين من خلال أحاديثهم في القرى عن أفكار مثالية معادية بوضوح للنظام الخديوي القديم وعلاقات الملكية الناجمة عنه. وقد أوقف عثمان حسن عمدة قرية أبو حسيبة بالمنيا، متهمًا بأنه أعلن للفلاحين أن:

«عرابي ومساعديه جاهزون تمامًا وسوف يثبت قريبًا أنه المنتصر؛ وبالتالي يحقق أهدافًا مثل رفاهية الرعية وعودة الشفالك لأصلها، وستؤول ملكية مصنع السكر للشعب، وكما ستؤول للشعب الأراضي التي اشتراها طلعت باشا وسلطان باشا قرب قريته من أراضي الوالي، دون دفع تعويض لمالكيها. واستمر العمدة على هذا الحال أثناء الحرب»(٩٠).

ويعلق بركات على تركُّز أبعاديات الولاة والأبعاديات الكبيرة المملوكة

لأقطاب البلاد مثل سلطان باشا في مديرية المنيا، والتي ربما تجعل الأعيان والفلاحين هناك بشكلٍ خاص غير سعداء بالوضع الراهن، وعلى نحوٍ نموذجي أنشأ النبلاء أبعاديات مثيلة عن طريق مصادرة أراضي الفلاحين.

توجد في ملفات العصيان الريفي نحو ألف خطبة بلاغية، ويذكر ميخائيل شاروبيم أن هذه الفترة حفلت بتوقعات كثيرة حقًا عن حدوث تغييرات خارقة. فقد أدى ظهور المذنبات وقرب العام الهجري ١٣٠٠ بالناس إلى الإنصات إلى أحلام الصوفيين عن المعجزات والتنبؤات باهتمامٍ خاص[٩١]. وفي إحدى القرى، زعم رجال الدين أن الكتب الإسلامية المقدسة تنبَّأت بأن عرابي سيصبح حاكم مصر بديلًا للخديوي، حيث سيُستأصل الظلم، وأن «الأوروبيين والأتراك ستلحقهم الهزائم»، كما قال رجال الدين إن عرابي سيصبح ملك العرب كافة، بما فيها أراضي سوريا والحجاز، وسيتولى عُمَد القرى الوظائف الإدارية في الدولة الجديدة[٩٢]. وفي مكان آخر، وُجِّه اتهام لثلاثة قرويين لأنهم قالوا إن عرابي أصبح خديويًا، وإن الديون ستُلغى سواء على البلاد أو الناس. وقال عمدة آخر: إنه ستُصادر أراضي النبلاء وستصبح متاحة لجميع العائلات، وأن الحكومة ستصبح حكومة من عُمَد القرى وليس من «الترك»[٩٣].

ومضى بعض سكان الريف لأبعد من هذه الأحداث المتطرفة، ففي واقعتين، أغار الفلاحون على محلات البنادق والمسدسات التي يملكها أوروبيون للاستيلاء على السلاح والبارود، ثم أرسلوه إلى الجيش، و«تقدَّم عديد من الناس بمنح من أفضل خيراتهم» في صورة دواجن وحبوب إلى

الجيش من أجل المجهود الحربي[٩٤]. ويناقش ناثان براون بحدة فكرة أن الفلاحين قدموا أي منح أساسية طواعية، مجادلًا بأن «الإسهامات» كانت مفروضة عليهم من المسئولين المحليين. وأنهم ببساطة أذعنوا لذلك باعتبارها ضرائب إضافية[٩٥]. إلا أن براون يقصد بـ «الفلاحين» من لا أرض لهم فقط وصغار المُلَّاك، وهو على أية حال لا يورد أي وقائع أرشيفية لدعم نزعته التشكيكية المسبقة. كما أن إسماعيل سرهنك عندما كتب بعد فشل الثورة بفترة طويلة، وكان شاهد عيان لم يكن لديه سبب معقول يدعوه للكذب بخصوص تطوع «الناس» للمساعدة.

كتب مصطفى عياد، وكيل القنصل البريطاني في الأقصر في منتصف يونيو ١٨٨٢، أن مدير قنا بالوجه القبلي شهد اجتماعات لعُمَد القرى وأبلغهم أن عرابي «حاز نصرًا على الأجانب وعلى الحكومة، وعندما سمعوا ذلك بطبيعة الحال تصاعد حماسهم واستخدموا أشد الكلمات تحريضًا وإثارة للرعب»[٩٦]. وانتعشت حركة السَّلب وقطع الطرق في المنطقة إلى حدٍّ لم تصل إليه منذ ١٨٧٩؛ الأمر الذي أدى إلى تعذر السير في بعض الطرق ممَّا بثَّ الرعب في قلوب التجار، ووجَّه عياد، وهو رجل ثري، اللوم على تفشي اللصوصية إلى «ضعف» مدير المديرية المساند لعرابي، إلا أن أزمة الدولة ربما كانت سببًا لهذا الضعف. ونحن لا نعرف كيف كان قطَّاع الطرق واللصوص يفكرون في الثورة، غير أن فكرة هوبسباوم عن أن قطَّاع الطرق بالريف كانوا غالبًا مواكبين لمشاكل وطموحات الحركة الفلاحية يمكن تطبيقها فعليًا هنا[٩٧]. ورغم كل شيء، فإن مصادر ثرواتهم على يد الأوروبيين انعكست على نطاق

ضيق في الثورة ضد الخديوي والعثمانيين المصريين الأكثر تحفظًا وثراء، علاوة على مؤيديهم الأوروبيين.

كما اتخذ مدير قنا المؤيد لعرابي موقفًا صلبًا مناهضًا للأوروبيين، وهو يرى غزوًا وشيك الوقوع: «إذ قام بإبلاغ أبناء البلاد أن يتجمعوا ويكونوا على أهبة الاستعداد؛ لأن الأوروبيين يعتزمون احتلال بلادهم وسوف يغتصبون نساءهم؛ وبالتالي عليهم أن يتجهزوا في انتظار سماع بعض التحركات في القاهرة، وليعلموا أن جميع الأوروبيين هنا يحبسون أنفسهم داخل بيوتهم»(٩٨). وكان يمكن لنزاع بين مسلم ومسيحي أن يتصاعد ليصبح صراعًا معاديًا للنزعة الأوروبية، خاصة في الوجه القبلي، حيث العلاقات بين المسلمين والنصارى تتسم بنوعٍ من التوتر، ولا يتضح هذا العنصر المجتمعي المحلي في الوجه البحري، حيث لا يسمع أحد شيئًا عن مشاعر مناهضة للأقباط مثل المشاعر المناهضة لأبناء المشرق.

ومنذ أواخر ربيع وأوائل صيف ١٨٨٢، مع شيوع الأزمة السياسية، بادر بعض القرويين بالامتناع عن سداد ديونهم، خاصة تلك الديون المتعاقد عليها مع أجانب. وفي أوائل مايو ١٨٨٢، هاجم بعض الفلاحين قرب طوخ أجنبيًا يعمل محصلًا للكمبيالات ومزقوا الأوراق الدالة على مديوناتهم، وبدأ المَدينون في الريف يتخلَّفون عن مواعيد السَّداد إلى حدٍّ كبير، ويهددون الدَّائنين عند الطلب، ما حدا بمقرضي الأموال والتجار إلى الهرب إلى المدن الكبيرة طلبًا للأمان(٩٩). وكان عرابي قد أوْلى اهتمامًا مبكرًا بالأمر لطمأنة الأوروبيين على استثماراتهم؛ إلا أن الظروف التي أدَّت إلى عجز الفلاحين عن

سداد الديون وإنزال البريطانيين لقواتهم دفعته مع زملائه لاتخاذ موقف أكثر تطرفًا. وتشير الدلائل إلى أن عرابي ساند في أغسطس إجراء تغييرات في علاقة الملكية عندما كانت الملكيات في أيدي الأوروبيين والنبلاء مناصري الخديوي. وفي هذه النقطة ينبغي أن أختلف مع تأكيدات براون؛ ففي صيف ١٨٨٢ تعهدت الحكومة التي تتخذ من القاهرة مقرًا لها للفلاحين بأنهم لن يدفعوا ديونهم المتعاقد عليها مع الأجانب[١٠٠]. وأصبح هذا التعهد معروفًا على نطاقٍ واسع وظلَّ الفلاحون لسنوات يستشهدون به للمسئولين البريطانيين الساخطين بعد تأسيس الحماية المبطنة. وربما ساعدت درجة المديونية لمقرضي الأموال الأجانب على تحديد القرى التي ساندت الثورة. وذكر عمدة (تفهنا العزر) لستيوارت أنه رفض تنفيذ أوامر حكومة عرابي، مضيفًا في اللحظة نفسها أن ديون قريته كانت قليلةً نسبيًا، وأنه استبعد المرابين من خلال تقديم القروض بنفسه بمعدلات فائدة أقل[١٠١]. ولم يكن ضروريًا للدولة أن تمتلك نظرية لتغيير علاقات الملكية من أجل حدوث ثورة اجتماعية، كما اتضح من الحالة الفرنسية؛ ففي فرنسا، أيضًا، جاءت أغلب الأراضي المصادرة من النبلاء المتغيبين الذين هجروا البلاد، وكانت مصادرتها تمثِّل على الأرجح هجومًا على النبالة ورجال الدين أكثر من الملكية، ومع ذلك أسفرت النتيجة عن إعادة توزيع ٥٪ من الأراضي في فرنسا على الفلاحين، ورغم أننا لا نستطيع تحديد نسبة مئوية لتغييرات الملكية في مصر، فهذه هي النتيجة المقدَّرة التي كانت على أية حال سريعة الزوال؛ حيث إن الحكومة الثورية لم تستمر سوى شهر ونصف الشهر فقط.

كذلك قام بعض الفلاحين أحيانًا بأعمال حاسمة ضد الأشخاص أو المُلّاك المصريين الأعضاء في النخبة السلطوية القديمة. ففي مديرية بني سويف، وبمحطة قطار الواسطى تعرفت مجموعة من الفلاحين على مسئول موالٍ لتوفيق كان يُجري محاولة للاتصال بأسرة سلطان باشا أحد أهم كبار مُلّاك الأراضي في الفيوم. وذكر شاهد عيان أن: «مجموعة فلاحين أمسكوا به، وطلب منّي أن أخلّصه منهم. وللعجب نظرت إليه فوجدت أنه عثمان بك رأفت أمير خور الخديوي (حامل الغليون)[١٠٢]. وقام الفلاحون بتسليمه إلى سلطات المديرية، التي مع ذلك أطلقت سراحه». وبصرف النظر عن هذه النوادر، فإن معرفتنا بالنشاطات السياسية النوعية التي قام بها الفلاحون ما زال يكتنفها الغموض، والاتهامات الموجهة إليهم في قائمة الاعتقال المحفوظة في دار السجلات العامة البريطانية في كيو جاردن Kew توضّح أن الفلاحين شاركوا بقدرٍ معيّن في الثورة. وكانت تهمة بعض القرويين من كيلة ومطوبس بالغربية، بما فيهم عمدة وإمام مسجد، أنهم «شاركوا في أعمال العصيان». واتهمت السلطات الخديوية القرويين من محلة أبو علي، وصافية، وكفر الزيات (سكانها ١٠٠٠ نسمة) بالاشتراك في المذبحة، والسطو، والتحريض على المذبحة. وكما لوحظ أعلاه، اعتقلت الدولة ١٦٥ فردًا ممن يقطنون قرية شربين للاتهامات نفسها (جدول ٩ - ٦). وأودع قرويون من المنوفية السجن بسبب «مساعدة المتمردين وتحريض السكان والتحدث بلغةٍ تدعو للإثارة بعد هزيمة المتمردين». وضمَّت القائمة بعض عُمَد القرى في الدقهلية باعتبارهم «شركاء للمتمردين»[١٠٣]. وجاءت نسبة قليلة نسبيًا ممن اعتُقلوا في خريف ١٨٨٢ من القرى، لكن حتى إذا قدِّرت النشاطات الفلاحية بنسبة ١٥٪ أو ٢٠٪ فقط من العمل الجماعي للفئات الاجتماعية خلال الثورة، فإن ممثلي الفلاحين سيظلون من بين من لعبوا دورًا بارزًا في هذه الدراما.

على أن براون محقٌ تمامًا في أن الثورة لم تكن تقودها جماعات لها اهتمامات أولية بقضايا من شاكلة الإصلاح الزراعي، وفي أنه يبدو أن عُمَد القرى كانوا المساندين الأساسيين للثورة من الريف[١٠٤]. ومع ذلك، فإذا كنا مهتمين بالأحوال الظرفية كأداة للتفسير تصبح هذه النقطة غير مهمة نسبيًا. فبمجرد أن بادر الفلاحون، تحت قيادة عُمَد قراهم، بالهجوم على ملكيات الأوروبيين أو النبلاء تعيَّن على المسئولين الثوريين أن يتخذوا إما جانب الفلاحين أو جانب من يهاجمونهم، بما يؤدي إلى مزيد من الاستقطاب السياسي. أيضًا، فإن احتجاجات الفلاحين على نحوٍ نموذجي ضد القمع والأراضي الزراعية المجدبة المفروضة عليهم من قبل ذوي النفوذ بالريف تتخذ شكل غزو الأراضي في جميع أنحاء العالم، خاصة فيما يتعلق بالأراضي الزراعية من نوع العِزب[١٠٥]. وأثناء المعارك التي دارت مع الإنجليز في شهري أغسطس وسبتمبر ١٨٨٢، نفَّذ الفلاحون عدة غزوات على هذه الشاكلة، وفي ناحية السماحة بالبحيرة، في صيف ١٨٨٢، وزَّع العُمَد والفلاحون وسايا النبلاء فيما بينهم وبدأوا زراعتها. وبالقرب من أسيوط، هاجم فلاحون مسلحون من قرية دلجا أحد الشفالك ووزعوها فيما بينهم، وزرعوها بالخضر. من جهة أخرى، قام بعض الفلاحين بتجميع الأراضي التي تمَّ غزوها في إطار نزعة خطابية حاسمة لمساعدة الثورة، مع التعهد بتحقيق الأهداف الوطنية السياسية في محاذاة نظيرتها الاقتصادية المحلية. وفي مديرية الغربية، هاجم فلاحون من قرية قلين مزرعة حيدر باشا، تحت قيادة عمدتهم، وصادروا محصول الحبوب الذي يمتلكه، وحوَّلوها إلى السلطات الثورية. وعلى المنوال نفسه، قام فلاحون مسلحون بقيادة عمدة قرية بهتيم بالقليوبية بغزو أراضي أبعادية محمد بك صدقي، وصادروا محاصيله ومواشيه، وقالوا إنهم سيقدمونها للجيش[١٠٦]. وبينما يرى إيريك وولف أن الطبقة المتوسطة الريفية كانت صاحبة الإمكانيات

الثورية الأكبر، يرى جيفري بيج أن الفلاحين المعدمين لعبوا دورًا مهمًا، وفي الأمثلة التي ذكرها على التو، نرى أن ثمة تعاونًا بين الاثنين. فقد قام أعيان الريف والفلاحون سويًا بغزو الملكيات الزراعية الكبيرة وتقسيم الأراضي فيما بينهم[١٠٧].

جدول (٩ – ٦)

الاعتقالات في قرية شربين، مديرية الغربية، خريف ١٨٨٢

المهنة	العدد	النسبة المئوية
سكان مدنيون بالقرية		
أصحاب محلات، باعة متجولون	٥	
صناع مهرة	١٥	
جنود	٢	
خدم	١	
مسئولون	١	
طنطاويون	٩	
قاهريون	٣	
سكندريون	٨	
الإجمالي	٤٤	٢٧
قرويون		
من قرى أخرى	٨	
من قرية شربين	١١٣	٧٣
المجموع	١٦٥	١٠٠

المصدر: PRO, FO ١٤١/ ١٦١ «قائمة بالأشخاص رهن الاعتقال بخصوص قمع التمرد» رافاييل بورج. القاهرة ١٤ نوفمبر ١٨٨٢ (تعتبر قرية شربين مركزًا إداريًا ريفيًا وبها مركز شرطة، خطط علي مبارك ١٢: ١٢٧).

مع استمرار تزايد فرار العثمانيين المصريين إلى إسطنبول، قيل إن عرابي نفسه قدم اقتراحًا لمجلس الوزراء بأنه ينبغي مصادرة أراضي أولئك الفارين[١٠٨]. فإذا كان ذلك قد حدث منه، فإن ما عمله بلا شك يأتي كاستجابة ومحاولة للتوافق مع غزوات الفلاحين للأراضي. وفي بعض الحالات استحوذ الفلاحون على الأراضي التي آلت إلى أيدي الأوروبيين، غالبًا من خلال حبس الرهونات على ديون الفلاحين وبواسطة آلية المحاكم المختلطة. ففي منفلوط، قام بعض الفلاحين بتقسيم الأراضي المملوكة للأوروبيين فيما بينهم[١٠٩]. وفي كفر أبو صير على مسافة نحو عشرة أميال من القاهرة، اضطر اثنان من الرعايا الإنجليز للهرب عندما هجم موظفون سابقون، مطرودون من الخدمة، على منازلهما أثناء الليل. وأثناء غيابهما، قام عمدة القرية بتقسيم أملاكهما بين سكان القرية، وبدأوا في قطع أشجارها. كان العمدة نفسه ينتهج أسلوبًا شديد العنف لبعض الوقت فيما مضى، معلنًا أنه من أول طلقة مدفع تنطلق من القلعة ستتعرض كل ملكيات الأوروبيين في مصر للسلب والنهب[١١٠]. ومعظم العمل الجماعي للفلاحين الملاحَظ في قائمة الاعتقالات في خريف ١٨٨٢ يتعلق بأعمال سلب ونهب المؤسسات الأوروبية والهجوم على الأوروبيين أو وكلائهم، كما أن كثيرًا من الأنشطة المناهضة للأوروبيين اندلعت بعد القصف البريطاني للإسكندرية في ١١ يوليو.

أخيرًا، فإن أعدادًا هائلة من الفلاحين وضعوا أرواحهم على أكفهم عبر الخدمة في الجيش. ونظرًا لأن سكان القاهرة والإسكندرية كانوا معافين من الخدمة الإلزامية حتى عام ١٨٨٠؛ لذلك تشكَّلت معظم فرق الجنود بالجيش

من الفلاحين كجنود نظاميين، ولعب الجنود الفلاحون دورًا أساسيًا خلال الأزمة السياسية، وكمثال على ذلك؛ عندما جاءوا لمساعدة عرابي في ٩ سبتمبر ١٨٨١. ويرى بركات أنه في صيف ١٨٨٢ تطوَّع كثير من الفلاحين للقتال لصالح الحكومة العرفية، عارضًا الوثائق الدالة على أنه في يوليو، تطوع ٢٠٠ شخص من جرجا بصعيد مصر، وفي المنيا استطاع قروي أزهري إقناع ٢٦٠٠ فلاح بالانضمام إلى قوات الجيش بكفر الدوار(١١١). مرة أخرى، يرتاب براون في أن الفلاحين فجأة تملكتهم رغبة الخدمة في الجيش، ويرى أنه بالتأكيد قد فُرض التجنيد الإلزامي عليهم من المسئولين بالأقاليم(١١٢). مع ذلك، فإن نصوص الوثائق الأرشيفية التي أوردها بركات تشير إلى أن أشخاصًا بالتحديد، مثل أزهري القرية، لعبوا دورًا في إقناع القرويين بالانضمام، وهو ما يقوِّض رأي براون بأن المسئولين المحليين ببساطة أخضعوا الفلاحين الذين لا حول لهم ولا قوة. وبلا شك حدثت عملية إجبار؛ إلا أن المنهج الشكّي البسيط لا يستطيع أن يثبت حالةً واحدة خاصة بشكلٍ أو بآخر.

كان عُمَد القرى، المتمتعون بالمنزلة الاجتماعية وغالبًا ما ينتخبهم فلاحو قراهم، يستطيعون بسهولة تنسيق العمل الجماعي على المستوى المحلي. وأتاح انتشار التلغراف وخطوط السكك الحديدية، وتوزيع الصحف في ستينيات وسبعينيات القرن التاسع عشر، للقرى البعيدة أن تساير أهم الأفكار السياسية. وطوَّر بعض عُمَد القرى إيمانًا دينيًا بالثورة، متنبئين ببروز مملكة أو خديوية عربية وانفتاح الوظائف الحكومية من كل المستويات لأبناء أعيان القرى. وهذه الرؤية البلاغية ربما لعبت دورًا أساسيًا في الثقافة السياسية

بالريف، وقد عبَّر كثيرون من بين الطبقة المتوسطة الريفية عن دعمٍ سياسي للثورة من خلال تقديم هبات من الحبوب والدواجن للجيش، وعلى الأقل فمن المحتمل أن بعض الفلاحين تطوعوا في الخدمة العسكرية، ورضخ آخرون لزيادة الضرائب والتجنيد الإلزامي الذي يتطلبه المجهود الحربي، بدلًا من القتال لصالح النظام القديم كما فعل الفلاحون الفرنسيون في الغرب خلال إقليم الفند. ونفذ أعيان القرى والفلاحون إجراءات أخرى، تبيِّن مضمونًا اجتماعيًا مناسبًا لطموحاتهم؛ فقد رفضوا سداد مديونيات الأوروبيين، معرضين للخطر ملايين الجنيهات من رأس المال المستثمر، وأحيانًا ما غزوا المزارع الكبرى للأعداء الطبقيين للثورة، وهم البرجوازية الأوروبية وكبار الرأسماليين الزراعيين من العثمانيين المصريين. ولعل توقع تقسيم هذه الأراضي كان حافزًا رائدًا للتعاون بين الطبقات المتوسطة الريفية والفلاحين الفقراء. وفي المديريات التي سيطرت عليها الحكومة العرفية لم تكن توجد بها قوات مسلحة معادية لمصالح الفلاحين. وفي ظلِّ هذه الظروف سيطر أعيان القرى بصورةٍ أساسية على الموارد الكبرى للمناطق الريفية بما فيها الموارد الغذائية، والدواجن والماشية والدواب، ووسائل الاتصالات، وطرق سير وسائل النقل، والقوى البشرية، التي غالبًا ما كان عُمَد القرى يضعونها في خدمة الدولة الناشئة.

حجب النهج الوصفي الذي يتخذه معظم المؤلفين حول سياسات الفئات الاجتماعية الكبرى أثناء الثورة قضايا تحليلية وكمِّية أساسية. ما هي نسبة الفلاحين الذين ساندوا الثورة مساندةً فعَّالة؟ كم عدد مرات غزوات

الأراضي التي حدثت بالضبط؟ إذا حكمنا من خلال قوائم الاعتقالات، يتضح أن أنشطة الفلاحين والأعيان الريفيين لم تكن أكثر أهمية مقارنة بما اتخذته الطوائف والجماهير في مناطق المدن. وعند هذه النقطة يتعذر القول إنْ كانت هذه النتيجة مستمدة من انحيازٍ لمن قاموا بالاعتقال، أم تعكس بدقة الإسهامات النسبية للفئات المدنية والريفية في الثورة. ومن الإنصاف القول، مع ذلك، إنه حتى على أساس الدلائل الحالية يمكننا تمييز دورٍ مهم للسكان الريفيين في الثورة، كما كان لبعض أنشطتهم الجماعية على الأقل معانٍ إضافية لثورة اجتماعية.

استلزمت ثورة ١٨٨٢ المصرية صراعًا بين الفئات الاجتماعية ونضالًا لدعاة النزعة الوطنية، ولنبدأ بقضية الصراع الاجتماعي: إن نسبة ٤١٪ من الموقعين على بيان ٢٩ يوليو، أساسًا لخلع الخديوي، تعود إلى الإنتليجنسيا، و٨٠٪ من المعتقلين بالقاهرة على يد قوات الخديوي بعد الاحتلال البريطاني أيضًا تأتي من هذه الفئة. وكان لكثير من أعضاء الإنتليجنسيا مصالح مادية قوية في الإطاحة بالنظام البائد القديم. فقد وجد المسئولون السبل مسدودة أمامهم لتولي الوظائف العليا بسبب العثمانيين، وعلى نحوٍ متزايد اضطروا للتنافس على مراكز الإدارة الوسطى مع الشوام والأوروبيين. وواجهت صغار الضباط تخفيضات هائلة في الجيش مع الاستبعاد الدائم للمصريين أبناء البلاد من رتب الضباط، أساسًا بسبب رهن نصف الميزانية الوطنية لخدمة الدين الأوروبي. وأحسَّ المهنيون والمثقفون على حدّ سواء بمنافسة حامية من الأوروبيين والشوام، وجاءت التغييرات في التركيب الثقافي والتشريعي مثل

إدخال المحاكم المختلطة لصالح الأجانب، وخشي رجال الدين مزيدًا من تآكل نفوذهم، الذي كان قد تناقص فعليًا على يد محمد علي، مع بروز ما رأوا أنه هيمنة مسيحية على مصر. ويبدو من غير المؤكد بروز دورٍ ديكتاتوري للجيش إبان الثورة في هذا الاستعراض للأنشطة الجماعية بواسطة الفئات الاجتماعية الأساسية، ورغم أن تمرُّد القوات المسلحة أتاح لعامة المصريين أن يعملوا بوسائل لم تسنح لهم عادة من قبل، فإن المدنيين بوضوحٍ أخذوا زمام المبادرة في كثير من الحالات، ويتضح أن ضباط الجيش كانوا فقط مجرَّد جزء من إنتليجنسيا ساعدت على نطاق واسع على قيام الثورة، على الأقل بعد ٩ سبتمبر ١٨٨١.

امتلكت الإنتليجنسيا ترسانةً كاملة من الموارد استطاعت جلبها لتأدية دورها في مواجهة الأوروبيين والنخبة العثمانية المصرية التي تحالفت معها. ووظَّف صغار الضباط الناطقون بالعربية علاقاتهم العرقية مع الجنود الفلاحين لتسخير الجيش لقضيتهم. ووضع المثقفون وسائط الإعلام لديهم، مثل الصحف والتلغراف، في خدمة الحكومة العرفية، واستغلَّ رجال الدين المساجد، والمسئولون سيطرتهم على الجهاز الإداري. ورغم عدم توفر أي بيانات دقيقة، يتضح أن أغلبية من الإنتليجنسيا المتمردة كانوا ذوي أصول من طبقة الأعيان الريفية، جاءوا من أسرٍ تنتمي لعُمَد القرى. ومن الجانب الآخر، فقد ترك معظمهم القرى من فترة طويلة وكانوا قد رتبوا حياتهم كأفرادٍ مدنيين متعلِّمين يسعون وراء مصالحهم كمثقفين، وضباط، وموظفين أو رجال دين. ولربما كان لبعض رجال الدين بالقاهرة والمراكز الأخرى جذور مدنية بعيدة،

وبعض المثقفين مثل عبد الله النديم جاءوا من خلفية صنَّاع مهرة، بطبيعة الحال، فإن بروز الإنتليجنسيا لا يثير الدهشة، وهذا الاكتشاف يتطابق مع اكتشاف ميروسلاف هروش للأمم الصغيرة في أوروبا بقوله: «بلغ الاهتمام بالتهييج الوطني أقصى مداه بين التصنيف الأعلى للفئات المهنية، الذي كان حتى ذلك الحين سهل المنال لأعضاء القومية المضطَّهدة»[113].

نالت الفئة التالية المهمة، الصنَّاع المهرة وطوائف التجار، على الإجمال، قدرًا قليلًا من اهتمام المؤرخين. ومع هذا، أرى أنهم لعبوا دورًا مركزيًا في المسار والنتائج. ويناقش عدد من المؤلفين مؤخرًا، بمن فيهم جون والتون، أهمية أهل المدن في الثورات وفي الحركة الوطنية، في مواجهة الباحثين الذي يولون الأهمية للفلاحين[114]. وغالبًا ما كانت طوائف التجار تختلف في مصالحها المادية عن طوائف الصنَّاع المهرة، لكن في هذه الفترة الانتقالية إلى الرأسمالية فإن هؤلاء المدنيين قليلي العدد منتجي السلع وتجار السوق كانوا ما زالوا يشتركون في الكثير فيما بينهم. ورغم كل شيء، غالبًا ما كان يشعر التجار والصنَّاع المهرة بأنهم مضارون من الهيمنة الأوروبية الجديدة. وأحسَّ تجار الذهب المصريون، الذين كانوا مضطرين لسداد ضرائب باهظة، أنهم غير قادرين على منافسة أندادهم الأوروبيين، الذين كانوا معافين طبقًا لنظام الامتيازات الأجنبية من هذه الجبايات، وأحسَّ سماسرة القطن المصريون أن التجار الأوروبيين قادرون على شراء ما يشاءون في ظل وضع الهيمنة إلى حد إغواء الوزَّانين والقيَّاسين، ويتضح أن تدفق المنسوجات الأوروبية قد ألحق الضرر بطائفة الخيَّاطين وغيرها من الطوائف ذات الصلة بالمنسوجات، كان

الجميع يدفعون ضرائب عالية نسبيًا من أجل سداد خدمة الدَّين لرجال المال الأوروبيين، بينما الأوروبيون في مصر لا يدفعون أي ضرائب.

وقد وفر التجار كثيرًا من الموارد المالية اللازمة للحكومة العرفية، واستطاعوا جمع وضخ الأموال بسهولةٍ نتيجة لتنظيماتهم الطائفية، وأسهم الصنَّاع المهرة بقدر ما يستطيعون؛ أساسًا بالقوى البشرية والمهارات، ووفَّر سائقو العربات وسائل النقل للجيش، وساعد رجال الطوائف في بناء القلاع والحصون، وزوَّدت طوائف العمال شبكة اتصالات وجماعة لصنع القرار؛ ممَّا أتاح استدعاء جمهور معيَّن للمظاهرات والعمل الجماعي وقت اللزوم، ولعل النساء لعبن أهم أدوارهن في هذه النشاطات الجماهيرية؛ كن قادرات، بوضوح، على تشكيل شبكات نسائية للاتصال والتضامن والتي لا نعرف عنها إلا أقل القليل. وقد علِمْنا مؤخرًا أن نساء اعتُقلت بتهمة السَّلب والنَّهب وبسبب «الكلام التهييجي» وربما كان للقدرة التنظيمية للطوائف أثر على الطريقة التي صنفت بها حكومة الخديوي العائدة حسن المصري، شيخ طائفة الخيَّاطين، بوصفه «متمردًا كبيرًا» بمجرَّد القبض عليه في خريف ١٨٨٢. وقد عززت الممارسات الانتخابية للطوائف بين أعضائها حسًّا بعدالة المؤسسات النيابية، وجور المؤسسات الاستبدادية وقدَّمت الطوائف المدنية ربع الموقِّعين على بيان ٢٩ يوليو (أغلبهم تجار)، وعلى الأقل فإن رُبْع هؤلاء جرى اعتقالهم بالإسكندرية في صلتهم بالتمرد والشغب (والأغلبية عمَّال خدمات، ونقل، وصنَّاع مهرة). وبالتالي؛ فإنهم يتنافسون مع الإنتليجنسيا في تعاظم الدور.

كان من مصلحة عُمَد القرى والفلاحين إعاقة التعديات الأوروبية المتواصلة على أراضيهم بمباركة المحاكم المختلطة، وكذلك مقاومة تجاوزات

العثمانيين المصريين التي كانت قد تحققت فعليًا برعاية إسماعيل، كما كانوا يرغبون في التخلُّص من مديونياتهم المتزايدة للأجانب والشوام، وليروا تخفيضات الضرائب الممنوحة للنبلاء والأوروبيين تمتد إليهم، وامتزجت التوقعات النبوئية والأساطير المترحِّلة مع الظواهر السماوية، باقتراب العام الهجري ١٣٠٠، وشائعات ظهور المهدي، أو المسيح المسلم في السودان، لخلق ثقافة لتوقعات حاملة بين العديد من سكان الريف، وتوقع البعض أن يصبح عرابي خديويًا يوحِّد العرب، وكان للطبقة المتوسطة الريفية والفلاحين علاقة مختلفة بكل عضو في النخبة الحاكمة، وأراد أعيان القرى والفلاحون الاستحواذ على أراضي النبلاء، ليس فقط لأنها كانت غالبًا أراضيهم ذات مرة؛ بل لأنهم يعلمون بقدرتهم على زيادة إنتاجيتها أكثر بكثيرٍ مما يفعل النبلاء. كانوا بحاجة إلى مقرضي الأموال الأوروبيين، إلا أنهم كانوا يرونهم كمرابين ويستشعرون حذرًا هائلًا من الأداة الأوروبية الجديدة لحبس الرهونات، وهو ما كان يتعارض مع معتقداتهم الإسلامية المصرية. وقدم أعيان القرى ١٣ ٪ من التوقيعات على بيان ٢٩ يوليو، وشكَّل سكان الريف نحو ٢٣٪ ممن طالهم الاعتقال في خريف ١٨٨٢، طبقًا لقوائم الاعتقال المتاحة (مع استبعاد البحيرة ودمياط)، والأغلبية الساحقة من الفلاحين المعتقلين جاءوا من الغربية (خاصة قرية شربين)، والأعمال الجماعية العديدة التي اتخذوها ضد إقطاعيات النبلاء وقعت بالمنيا. وهي مديرية تتركَّز فيها الإقطاعيات الكبيرة. واستنادًا إلى المؤشرات الأولية؛ فقد شارك القرويون في الثورة بدرجة أقل قليلًا من الطوائف، وليس ثمة دليل على غلبة العنصر الفلاحي على الثورة. والأكثر أهمية أن الثورة المضادة، اندلعت ليس بسبب تأخير مدفوعات ديون الفلاحين

أساسًا ولغزو عددٍ من الأراضي؛ بل بواسطة صدامات جماهير المدن مع الأوروبيين وللاعتداءات على أملاك الأوروبيين.

لقد وحدت الثورة، حينئذ، عناصر من الإنتليجنسيا والطوائف المدنية والقرويين في مواجهة النخبة المزدوجة من العثمانيين المصريبن والأوروبيين (ووكلائهم)، وكان للجماعتين الأخيرتين امتيازات خاصة تتعلّق بالضرائب وتولّي الوظائف بالحكومة. وزادت ملكيات هاتين الجماعتين على نحوٍ متسارع في السبعينيات وأوائل الثمانينيات على حساب الفلاحين، واتخذت الاثنتان إجراءات من شأنها تعاظم الهيمنة أو الاحتكار في مختلف مؤسسات الدولة (العثمانيون المصريون في الجيش، والموظفون في الجهاز الإداري). مع أنه في أي اقتصاد قائم مع معدل نموٍ سكاني بطيء، ربما لا تفضي امتيازات النبلاء إلى اندلاع ثورة. وحتى إن الدور الأوروبي كان يبدو قد تغيَّر فجأة في السنوات التي أعقبت عام ١٨٦٢. وكانت السلطات العثمانية قد منحت الامتيازات الأجنبية أساسًا عن طيب خاطرٍ من أجل خلق مناخ قانوني لعمليات التجار والدبلوماسيين الأوروبيين في مجالاتهم؛ فمن جانب، زادت معدلات نمو السكان المرتفعة من التنافس على الأرض بعد عام ١٨٥٠، ومن جانب آخر، كان ازدهار القطن وورود الرأسمالية الزراعية على نطاقٍ واسع بمصر بمثابة آلة متحجِّرة القلب أسرعت بتركيز الثروة في أيدي كل من النبلاء والأوروبيين على نحوٍ غير مسبوق. وبطبيعة الحال، لم تكن امتيازات النخبة المزدوجة متماثلةً حيث ساعدت في ذاتها على تفسير قدرٍ من الخروج عن القياس، وبينما يسدد العثمانيون المصريون ضرائب منخفضة على الأرض، كان من المفترض أن يدفع

الأوروبيون ضرائب مماثلة. ولم تكن للعثمانيين المصريين امتيازات خاصة في التجارة المدنية، بينما التجار والعمال الأوروبيون في مناطق المدن يدفعون مقابلًا قليلًا للحكومة المصرية. واستهدفت طوائف المدن وجمهورها، على عكس الإنتليجنسيا والفلاحين، الأوروبيين بشكل خاص، دون اتخاذ أي فعل أساسي إزاء العثمانيين المصريين. وعلى الجانب الآخر، كانت الإنتليجنسيا تعمل ضد مصالح كل من قسمي النخبة المهيمنة، مثلما كان يفعل الفلاحون.

أخيرًا، فقد جرى هذا الصراع للطبقات الاجتماعية في إطار نزاعٍ لمؤيدي النزعة الوطنية. لقد اتحدت الفئات المتمردة الثلاث ليس فقط من خلال المصالح المادية المتنازع عليها مع أفراد النخبة المزدوجة؛ بل أيضًا بإحساس للتضامن العرقي والإقليمي. وتضمنت هذه العرقية المركبة: اللغة العربية والنزعة الوطنية الإقليمية المصرية، ولعب كل من المسلمين والأقباط المسيحيين دورًا في ذلك. وقدم الأوروبيون أشد الرموز جلاء عن الآخر، لعدم اشتراكهم في أي عنصر على الإطلاق من هذه العناصر. ويمكن استبعاد الشوام على أساس كافة العناصر فيما عدا اللغة العربية، وإن كانوا يتحدثون بلهجة مختلفة (في معارضة لجدال أديب إسحاق). وتواءم النبلاء العثمانيون مع واحد فقط من هذه التصنيفات، وهو الدين الإسلامي. إلا أن المصريين كانوا يدركون أن إذعان المسئولين الناطقين بالتركية للهيمنة الأوروبية كان يسلب منهم حتى هذا العنصر المشترك؛ مما جعلهم ينسبون النبلاء العثمانيين فقط إلى المسلمين المزيفين أو حتى المرتدين، وكان الشراكسة قد أصبحوا لحدٍّ كبير يتحدثون العربية، وزعم كثير منهم أنهم ينحدرون من نسل النبي وبالتالي

فإنهم من أصول عربية، وربما نتيجة لهذا الإبهام العرقي، انفصل الشراكسة، وساند بعضهم الحكومة العرفية، وساند آخرون الخديوي. ولقد قاست الإنتليجنسيا أسوأ ما في القوة الخانقة العرقية للعثمانيين في المواقع العليا؛ ولذلك تبنوا كأبرز ما يكون خطابًا للوطنية الإقليمية. أما القرويون على الإجمال؛ فقد تجاوزت حوافزهم الاقتصادية نزعتَهم الوطنية في الدافع إلى العمل، حتى رغم أن بعض العُمَد تبنوا بوضوح لغة الحكم الذاتي العربي.

كان لكل فئة من الفئات المعارضة الثلاث مصلحة قوية على مستوى البلاد في التخلص من الامتيازات التي يتمتع بها الأوروبيون والعثمانيون المصريون، طالما أن هذه النزعة الاستثنائية من مخلفات نظامٍ قديم، مجتمع من النوع الإقطاعي، يتكيَّف ويتهيأ بهزالٍ متزايد من الرأسمالية الزراعية الناشئة، وكان أعيان الريف الذين أصبحوا مقاولين للمحاصيل النقدية يرون أن الامتيازات الضريبية للنبلاء ليست مجرَّد إشارة على عدم المساواة، بل معيقة للتراكم أيضًا. والصنَّاع المهرة في محاولة التنافس مع البضائع الأوروبية المستوردة وحتى مع العدد الهائل المستورد من الصنَّاع المهرة الأوروبيين وجدوا في الامتيازات الضريبية الأخيرة ليس فقط علامة على تصميم الحاكم على حماية الأجانب، بل تهديدًا حيويًا لقدرتهم على المنافسة في الأسواق. كما ساعد المعنى المتغير للامتيازات الأجنبية وتأثيراته الاقتصادية المتباينة، في ظل شروط الاندماج في اقتصاد العالم الرأسمالي كمنتِج للمحاصيل النقدية، على اندلاع الحريق.

تمضي في طريق طويل المصالح المادية، والإمكانات التنظيمية، والموارد، والمفاهيم والخطاب الثقافي، معًا في تفسير كيفية حدوث الثورة وأسبابها،

واستبعاد أي واحد من هذه العناصر الثلاث، في اعتقادي، سوف يختزل قوة الحجة التفسيرية. إن قدرة الممثلين على تفصيل خطابٍ واضح يتحدَّى أسلوب هيمنة الحكم العثماني الخديوي أثبتت على الفور أنها حاسم في تعبئة ما تسنى لهم من البنية التحتية التنظيمية، مثل الطوائف والمساجد، ومجالس الفلاحين ومنتديات المثقفين. وتواجدت معًا تنويعات أيديولوجية بين المعارضين المتحالفين بطبيعة الحال، من التحريرية الوحدوية الإسلامية حتى نزعة وطنية عربية أولية. وهذه الأيديولوجيات تقاطعت عبر الخطوط الطبقية، مع تعهد بعض المثقفين بأسلوب إسلامي، وحلم بعض الفلاحين بملك عربي، رغم أنه على نحوٍ عام أيَّدت الإنتليجنسيا النزعة الوطنية الإقليمية ورفعت المساجد الدعوات للجهاد والحرب المقدسة. أخيرًا، فإن الأسلوب الذي انتهجته وقائع الثورة، والتداعيات، وردود الأفعال التي اتخذتها، ساعدت على تحديد مسارها، ولقد آن الأوان لاكتشاف المغزى الظرفي.

الهوامش

(١) Hroch, *Social Preconditions* ١٩٨٥.

(٢) المرجع السابق ١٧٧ - ١٩٠.

(٣) دار الوثائق القومية، محافظ الثورة العرابية، محفظة ٤٢، ملف ج ٤٧ رياض باشا / ستون باشا ٣٠ يناير ١٨٨١.

(4) PRO, FO ١٤١ / ١٤٣، ماليت / جرانفيل، رقم ٤٦، ٦ فبراير ١٨٨١.

(٥) شاروبيم، «*الكافي*» ١٨٩٨ - ١٩٠٠، ٤: ٢٤٥ - ٢٤٦

(٦) دار الوثائق القومية، محافظ الثورة العرابية، محفظة ٤١، ملف ١٢٨، خديوي / سلطان، ٩ سبتمبر ١٨٨١ (تلغرافيا).

(7) PRO, FO ١٤ / ١٤٤، ماليت / جرانفيل، رقم ٢٧٣: القاهرة، ٧ أكتوبر ١٨٨١.

(8) Scholch, *Egypt for Egyptians* ١٩٨١، ص ١٦٤، ١٩٣ - ١٩٤.

(٩) شاروبيم، «*الكافي*» ٤: ٢٥٩.

(١٠) النديم، «*المذكرات*» ١٩٥٦، ص ٦١؛ بالنسبة إلى محمد سلطان، انظر: Hunter ١٩٨٣: ٥٣٧ - ٥٤٤.

(11) PRO, FO ١٤١/ ١٤٤، ماليت / جرانفيل، رقم ٢٤٦، القاهرة ٢١سبتمبر ١٨٨١، عن الإبلاغ بمناقشة مع عبد الحميد في إسطنبول. قارن FO ١٤١/ ١٥٤، ماليت / جرانفيل، القاهرة رقم ٨٢، ٢٠ فبراير ١٨٨٢، حيث ينصح

السلطان توفيق بإلقاء الثوريين في النيل، والسياسة العثمانية المناهضة لعرابي معروضة بتحليل في: Deringil - ٣ : ١٩٨٨ .٤٢

(12) PRO, FO ٧٨/ ٣٣٢٦، مذكرة ٢ نوفمبر ١٨٨١، واردة في Scholch, *Egypt for Egyptians*, ص ١٨٥ - ١٨٦.

(13) PRO, FO ١٤١ / ١٥٤، ماليت / جرانفيل، القاهرة رقم ٣٣، ٢٣ يناير ١٨٨٢؛ القاهرة رقم ٥٦، ٦ فبراير ١٨٨٢.

(14) Scholch, *Egypt for Egyptians* ص ٢٧ - ٢٨.

(١٥) دار الوثائق القومية، محافظ الثورة العربية، محفظة ١٩، ملف ٨٩، شهادات سعيد البستاني، مترجم أفرنجي بقلم المطبوعات، ٢٤ ذو القعدة ١٢٩٩/ ٦ أكتوبر ١٨٨٢؛ محفوظات مجلس الوزراء، الداخلية، ١ / ٢ صحافة، ٢٤ أبريل ١٨٨٣.

(١٦) فهمي، *«مذكرات»* ١٩٧٦، ص ٣٣ - ٣٥.

(١٧) المرجع السابق ص ٤٣.

(18) Farman, *Egypt and it's Betrayal* - ١٩٠٨، ص ٣٠٦ - ٣٠٨.

(19) FO مطبوعة سرية ٤٧١٦/ ١، فيسكونت ليونز/ ايرل جرانفيل، ٣٠ يونيو ١٨٨٢، في طبعة بورن أند وات، *«الوثائق البريطانية حول الشئون الخارجية»* ١٩٨٤، ٩/ ٤٤.

(٢٠) دار الوثائق القومية، محافظ الثورة العرابية، محفظة ١٩، ملف ١٤ (تقرير علي مبارك باشا) ٢٩ذو القعدة ١٢٩٩/ ١٢ أكتوبر ١٨٨٢، قارن: النديم، *«مذكرات»* ص ٧١.

(٢١) فورجيس / فريسنت، إسكندرية، ٢٥ يوليو ١٨٨٢، وزير الخارجية، *«وثائق الدبلوماسية الفرنسية»* ١٩٢١، ٤: ٤٤٩، ٤٥٠.

(٢٢) دار الوثائق القومية، محافظ الثورة العرابية، محفظة ١٨، ملف ٣٩، إسكندر فهمي، رسالة ٢٩ ذو القعدة ١٢٩٩/ ١١ أكتوبر ١٨٨٢.

(23) Scholch, *Egypt for Egyptians* ص ٢٧٢.

(٢٤) دار الوثائق القومية، محافظ الثورة العرابية، محفظة ٤٢، وثيقة ١٢١٦.

(٢٥) دار الوثائق القومية، محافظ الثورة العرابية، محفظة ٢١، ملف ١٥، قرار المجلس العرفي، ١٧ رمضان ١٢٩٩/ ٢ أغسطس ١٨٨٢.

(٢٦) قرارات المجلس العرفي موجودة في: دار الوثائق القومية، محافظ الثورة العرابية، ٢١، وهذه الوثائق قام بتلخيصها تلخيصًا مفيدًا شولش في: *«مصر للمصريين»* ص ٢٧٣ - ٢٨٠، ٢٩٢ - ٣٠٣.

(27) PRO, FO ١٤١/ ١٤٤، ماليت جرانفيل، رقم ٣٣٥، القاهرة ١٧ نوفمبر ١٨٨١.

(28) PRO, FO ١٤١/ ١٤٤، ماليت / جرانفيل القاهرة رقم ٣٥٠، ٢٨ نوفمبر ١٨٨١، ورقم ٢٧٧ القاهرة ١٢ ديسمبر ١٨٨١.

(٢٩) انظر: Phelps ١٩٧٨: ١٥٧ - ٢٥٥.

(٣٠) دار الوثائق القومية، محافظ الثورة العرابية، محفظة ١٩، ملف ٨٩، شهادات سعيد البستاني مترجم أفرنجي بقلم المطبوعات، ٢٤ ذو القعدة ١٢٩٩/ ٦ اكتوبر ١٨٨٢.

(٣١) دار الوثائق القومية، محافظ الثورة العرابية، محفظة ٩١، ملف ٨٥، رضوان أفندي فهمي، مترجم تركي بقلم المطبوعات، رسالة ٢٤ ذو القعدة ١٢٩٩ / ٦ أكتوبر ١٨٨٢.

(٣٢) المرجع السابق.

(٣٣) الجميعي، *«عبد الله النديم»* ١٩٨٠، ص ٨٦ - ٨٧.

(٣٤) المرجع السابق ص ٧٦ - ٧٧، بخصوص خطابات النديم لهذه المجموعة في أواخر مايو ١٨٨٢. انظر: النديم، *«المذكرات»* ص ٦٦.

(35) PRO, FO أو ١٤١/ ١٦١ (قائمة بأسماء الضباط المسجونين أو الذين استسلموا) و(الضباط وضباط الصف والرجال المتصلين بالثورة. واضطرابات ١١ يونيو والأحداث التالية) محفوظ مع جافو/ ماليت الإسكندرية ٢٨ أكتوبر ١٨٨٢.

(٣٦) المرجع السابق، (موظفو الحكومة المتورطون في العصيان) و(المدنيون المتورطون في العصيان).

(٣٧) دار الوثائق القومية، محافظ الثورة العرابية، محفظة ١٨، ملف ١٣، إبراهيم بك النصوري. رسالة ١٨ ذو الحجة ١٢٩٩/ ٣١ اكتوبر ١٨٨٢.

(٣٨) دار الوثائق القومية، محافظ الثورة العرابية، ٤٢، وثيقة ١٢١٦(صورة القرار المعطى) ١٣ رمضان ١٢٩٩/ ٢٩ يوليو ١٨٨٢.

(٣٩) دار الوثائق القومية، محافظ الثورة العرابية، محفظة ٢٠، ملف ١٨٧ (استجواب محمد أفندي عباس قاضي رشيد) ٢٣ ذو الحجة ١٢٩٩/ ٥ نوفمبر ١٨٨٢.

(٤٠) المرجع السابق، ملف ١٩٧، محمد مصطفى السيوفي، خطاب مؤرخ في ٢٦ ذو القعدة ١٢٩٩/ ٩ اكتوبر ١٨٨٢.

(٤١) دار الوثائق القومية، محافظ الثورة العرابية، محفظة ٢٠، ملف ٢١٣، (معلومات مصطفى عكوش باشا، مفتش فبريكات وجه بحري) من دون تاريخ - أكتوبر ١٨٨٢.

(٤٢) (تقرير علي مبارك باشا).

(43) Deringil.١٢ :١٩٨٨

(٤٤) دار الوثائق القومية، محافظ الثورة العرابية، ٤١، قوائم متنوعة، قائمة تضم ٣٢ من الرعايا المذنبين في العصيان، كان أعضاء الطريقة الخلواتية متورطين بشكلٍ كبير في العصيان، على عكس طرق صوفية أخرى بقيادة الشيخ البكري، انظر De Gong ١٩٨٤: ١٣٢ - ١٣٩؛ وأكثر عمومية ,De Gong *Turuq and Turuq – Linked Institutions* ١٩٧٨.

(٤٥) دار الوثائق القومية، محافظ الثورة العرابية، محفظة ٤٠، ملف ١٩٠ (أسماء المسجونين بمحلة سجون ضبطيات مصر) ٨١ ذو القعدة ١٢٩٩/ ١ أكتوبر ١٨٨٢ (تضم القائمة ٣ صحفيين، ٥ عمال تلغراف)؛ انظر أيضًا: محفظة ١٨، ملف ٢٩، هنري لوليسورير/ إسماعيل باشا أيوب، ١٢ أكتوبر ١٨٨٢، الذي يسأل لماذا ترك إسكندر فهمي - رئيس السكك الحديدية - القطارات تسير في مواعيدها أثناء التمرُّد، حيث إنه

بتصرفه هذا بالتأكيد يعمل ضد الخديوي.

(46) PRO, FO ١٤١/ ١٤٤، ماليت / جرانفيل، القاهرة رقم ٣٣٥، ١٧ نوفمبر ١٨٨٢.

(٤٧) شاروبيم، «الكافي» ٤: ٢٥٤.

(48) PRO, FO ٤٠٧/ ٢٠ ماليت / جرانفيل، القاهرة رقم ٩٣٢، ٢٥، يونيو ١٨٨٢؛ يقول ماليت إنه يوجد تناقض فيما إذا كان الأعيان تصرفوا نتيجة لتهديدات من الجيش، إلا أن الدلائل في الأرشيفات المصرية تذكر أن مساندة شيوخ الطوائف لعرابي كانت مساندة أصيلة.

(٤٩) دار الوثائق القومية، محافظ الثورة العرابية، محفظة ١٩، ملف ١١٧، رسالة عبد الرحمن البحراوي، ٢٧ ذو القعدة ١٢٩٩/ ٩ أكتوبر ١٨٨٢.

(٥٠) سالم، «القوى» ١٩٨١، ص ٣٤٤ - ٣٥١، تورد وثائق من محافظ الثورة العرابية.

(٥١) شاروبيم، «الكافي» ٤: ٣٣٢: أوردته سالم في: «القوى» ص ٣٥٥.

(٥٢) انظر: نجم، «بورسعيد»، ١٩٨٧، ص ٣٩٠ - ٣٩١، بالنسبة إلى للحراس، أما بالنسبة إلى إضراب عمال الفحم انظر: Baer *Egyptian Guilds* ١٩٦٤، ص ١٣٦ على أن تفسير باير للإضراب كدليل على الأوضاع الطبقية في داخل الطائفة عارضه لوكمان وبينين (على أساس أن بورسعيد لم يكن بها طوائف وأن الوثائق البريطانية لم تذكر شيئًا) في: *«العمال على النيل»* ١٩٨٧، ص ٢٧ - ٣٠. ووجد نجم في الأرشيفات

المصرية وثائق مطولة عن الطوائف في بورسعيد تضم بها عمال تفريغ الفحم، مع ذلك فإن تفسير باير بالتالي له مغزاه بالتأكيد (انظر: *«بورسعيد»* ص ٧٧ - ٨٠).

(٥٣) سالم، *«القوى»* ص ٣٥٦، تورد *«الوقائع المصرية»* ٦ سبتمبر ١٨٨٢.

(54) PRO, FO ٤ ١٤١/ ١٦١، بيمان / ماليت، رقم ٤٦، القاهرة ٤ يوليو ١٨٨٢.

(55) PRO, FO ١٤١ / ١٦١، (المدنيون المتورطون في العصيان) محفوظ مع جافوا / ماليت الإسكندرية ٢٨ أكتوبر ١٨٨٢.

(٥٦) قضية الإخوة شعت والتدخل الأوروبي في الانتخابات معروضة في دار الوثائق القومية، نظارة الداخلية، مكاتبات عربي، محفظة ٢٦، محافظ إسكندرية / ناظر الداخلية، ١٨ شعبان ١٢٩٥/ ١٨ أغسطس ١٨٧٨

(57) FO ١٤١ / ١٦١، (المدنيون المتورطون في العصيان)، قارن: دار الوثائق القومية، محافظ الثورة العرابية، محفظة ٨، ملف ٥٣/ د / ٢. أوردتها سالم: «القوى» ص ٣٥٤.

(58) PRO, FO ١٤١ / ١٦١ (كشف عن بيان الأحكام المتوقعة من مجلس عسكرية إسكندرية على المذكورين نظرًا لتعلقهم بالعصيان واشتراكهم في الوقائع التي حدثت).

(59) Baer *Egyptian Guilds* ص ٧٨ - ٧٩.

(٦٠) (صورة القرار المعطى).

(٦١) دار الوثائق القومية، محافظ الثورة العرابية، محفظة ٤٠، ملف ١٨٥ (بيان أوراق القضايا الموجودة بلجنة التحقيق: قضايا الأقاليم بمصر) مندو ن تاريخ (خريف ١٨٨٢).

(٦٢) فهمي، «مذكرات» ص ٣٧.

(63) PRO, FO ٤٠٧ /٢٠، مقتبس من the Gournal Official في ١٤ يونيو ١٨٨٢، محفوظ مع رقم ١٠١٨ ليونز / جرانفيل، باريس ١٤ يونيو ١٨٨٢

(٦٤) توجد معالجة أكثر توسعًا للعنف الجماعي بالإسكندرية، من وجهة نظر مقارنة في Cole ١٩٨٩: ١٠٦ - ١٣٣.

(65) PRO, FO ٤٠٧/ ٢٠، ماليت / جرانفيل، رقم ٩٢٣، القاهرة ٦ يونيو. ١٨٨٢

(66) PRO, FO Zhc1 / ٤٥٠٢ «مراسلات أحداث الشغب، بالإسكندرية في ١١ يونيو ١٨٨٢» جرانفيل / ماليت، ١٧ أغسطس ١٨٨٢، محفوظ مع بيان كارميلو بوليداني.

(67) Chamberlain ١٩٧٧: ١٤ - ٣٩، بخلاف ذلك ظهر اكتشاف بالغ البراعة للمصادر البريطانية عن السياسات العليا لأحداث الشغب، في اعتقادي، تتمثل في أخطاء في الميل على توجيه اللوم عنها إلى آليات توفيق.

(68) Farman, *Egypt and its Betrayal*. ١٩٠٨، ص ٢٠٤

(٦٩) دار الوثائق القومية، محفوظات الثورة العرابية، محفظة ١٨، ملف ١، تقريرات الصائبين في حادثة ١١ يونيو ١٨٨٢، ٢١ ذو القعدة ١٢٩٩/ ٤ أكتوبر ١٨٨٢ (شهادة بالمصابين في المستشفى الحكومي).

(٧٠) النقاش، «مصر» ١٨٨٤، ٥: ٣ - ٦.

(٧١) دار الوثائق القومية، محافظ الثورة العرابية، محفظة ١٨، ملف ٢٦، شهادة أحمد قبودان (أكتوبر ١٨٨٢).

(٧٢) دار الوثائق القومية، محافظ الثورة العرابية، محفظة ١٨، ملف ١، شهادة عمر لطفي باشا (خريف ١٨٨٢)؛ محفظة ١٨، ملف ٢٠، شهادة أحمد سلامة، معاون ضبطيات إسكندرية، ٨ ذو الحجة ١٢٩٩/ ٢١ أكتوبر ١٨٨٢، محفظة ١٩، ملف ١٣١، شهادة علي حسن، سمسار وكاتب التماسات (خريف ١٨٨٢)؛ محفظة ٢٠، ملف ١٨٣، شهادة محمد طاهر، معاون بضبطيات إسكندرية، ٤ ذو الحجة ١٢٩٩/ ١٧ أكتوبر ١٨٨٢، PRO, FO ٤٠٧/ ٢٠ كوكسون / مالين، الإسكندرية، ١٦ يونيو ١٨٨٢/ محفوظ مع رقم ١ في كوكسون / جرانفيل، رقم ١٤٤٧، الإسكندرية، ٢٠ يونيو ١٨٨٢؛ مستر رالي / مسزرالي، أثينا، ١٧ يونيو ١٨٨٢، محفوظ في رقم ١٥٥٣.

(٧٣) دار الوثائق القومية، محفوظات الثورة العرابية، محفظة ١٨، ملف ١، تقريرات الأطباء والقناصل ٢١ ذو القعدة ١٢٩٩/ ٤ أكتوبر ١٨٨٢؛ Farman, *Egypt and its Betrayal* ص ٣٠٥ - ٣٠٧؛ PRO, FO ٤٠٧ / ٢٠ كالفرات / جرانفيل رقم ٩٠٣؛ الإسكندرية ١٢ يونيو ١٨٨٢، تقرير طبي عن القناصل الأوروبيين في الإسكندرية، محفوظ مع ٧ في رقم ١٤٤٧، الإسكندرية ١٢ يونيو ١٨٨٢.

(٧٤) *«مراسلات أحداث الشغب في الإسكندرية»*، جرانفيل / ماليت، ١٧ أغسطس ١٨٨٢.

(75) PRO, FO ٤٠٧/ ٢١. دوفيرين / جرانفيل، رقم ٢٣٣٢، ثيرابيا ٢٨ يونيو ١٨٨٢.

(٧٦) النقاش، «مصر» ٥: ١٤٠ - ١٤٢.

(77) Scholch, *Egypt for Egyptians* . ١٤٢ - ١٤٠

(٧٨) (قائمة بالأفراد رهن الأعتقال) بورج، ١٤ نوفمبر ١٨٨٢.

(79) Rube, *Crowd in History*. ٦٤ - ٦١ ، هي ١٩٦٤

(80) Davis, *Society and Culture* . ٦ فصل ، ١٩٧٥

(٨١) بركات، «تطور» ١٩٧٧ ص ٢٣٨ - ٢٣٩، ٢٨١، ٢٨٥٨.

(82) Baer, *Social History* ص ٩٣ - ١٠٨، ومثله «*الفلاح ورجل المدينة*» ١٩٨٢، ص ٢٥٣ - ٣٢٣.

(٨٣) (بيان أوراق القضية المحجوزة بلجنة التحقيق: قضايا الأقاليم).

(84) PRO, FO ١٤١ / ١٦١ ، (عودة أشخاص رهن الاعتقال في علاقتهم بإخماد العصيان) رافاييل بورج، القاهرة ١٤ نوفمبر ١٨٨٢.

(٨٥) سالم، «*القوى*» ص ٢٩٣، موردًا يعقوب صنوع *الحاوي*.

(٨٦) رنج / سانت هيلاري، القاهرة ١٠ فبراير ١٨٨١، في «*الوثائق الديبلوماسية الفرنسية*»

(٨٧) شاروبيم، «*الكافي*»

(٨٨) شولش، «*مصر للمصريين*» ص ٧١.

(٨٩) بركات، «*تطور*» ص ٤٢٠ - ٤٢١؛ سالم، «*القوى*» ص ٣٢٤ - ٣٢٥

(٩٠) دار الوثائق القومية، محفوظات الثورة العرابية، محفظة ١٢، ملف ٢٢٤، مقتطف في بركات «*تطور*» ص ٤٢٩ - ٤٣٠.

(٩١) شاروبيم «*الكافي*»، ٤: ٢٣٧.

(٩٢) سالم، «*القوى*» ص ٢٢٤، موردًا وثائق الثورة العرابية، محفظة ٧، ملف ٢٤؛ ومحفظة ١٣ ملف ٢٤١.

(٩٣) بركات، «*تطور*» ص ٤٣٠.

(٩٤) سرهنك، «*حقائق*» ٤ : ١ - ٤؛ سالم، «*القوى*» ص ٣٢٣؛ بركات، «*تطور*» ص ٤٢٢ - ٤٣٣.

(٩٥) براون، «*سياسات الفلاحين*» ١٩٩٠، ص ١٨٤ - ١٨٩.

(96) PRO, FO ١٤١/ ١٦١، عياد / بيهان، الأقصر ١٣ يونيو ١٨٨٢، مترجم في بيهان / ماليت رقم ٤١، القاهرة ١ يوليو ١٨٨٢.

(97) Hobsbawm, *Bandits* .١٩٦٩

(٩٨) عياد / بيهان، ١٣ يونيو ١٨٨٢.

(٩٩) شاروبيم، «*الكافي*» ٤ : ٢٣٧؛ ستيوارت «*مصر بعد الحرب*» ١ : ٥٥ وفي مواضع متعددة؛ سالم، «*القوى*» ص ٣٢٠؛ بركات، «*تطور*» ص ٤٣٤.

(١٠٠) براون، «*سياسات الفلاحين*» ص ١٨٣؛ ذلك أن وعد المجلس العرفي بإلغاء ديون الأجانب في صيف ١٨٨٢ يبدو أمرًا محققًا، انظر على سبيل المثال: ستيوارت، «*مصر بعد الحرب*» ١ : ٥٥١؛ وبيرتي (مذكرة حول الشئون المصرية) ٣١ يناير ١٨٨٤، المطبعة السرية للخارجية البريطانية، رقم ٥٠٦٧ في طبعة بورن آند وات؛ «*الوثائق البريطانية حول الشئون الخارجية*» ٩ : ٣١٦.

(١٠١) ستيوارت، «*مصر بعد الحرب*» ١ : ٤٦، ٥٥١.

(١٠٢) دار الوثائق القومية، مطبوعات الثورة العرابية، محفظة ٨، ملف ٤٧، وارد في بركات.

(١٠٣) (عودة الأشخاص رهن الاعتقال) رافاييل بورج، ١٤ نوفمبر ١٨٨٢.

(104) Brown, *Peasant Politics* ص ١٩٤ - ١٩٤.

(١٠٥) بييج، *«الثورة الزراعية»* ١٩٧٥، ص ٧٠.

(١٠٦) بركات، *«تطور»* ص ٤٣٠ - ٤٣٢.

(١٠٧) هذه النقطة عالجها باقتدار جيربر *«الإسلام، وحرب العصابات، والثورة»* ١٩٨٩، ص ١٢٣ - ١٢٤، قارن: وولف *«حروب الفلاحين»* ١٩٧٣، فصل ٥؛ وبييج، *«الثورة الزراعية»* خاصة الخاتمة.

(108) Royle, *Egyptian Campaigns*. ١٨٨٦، ١ : ١١٣.

(١٠٩) سالم، *«القوى»* ص ٣١٩

(110) PRO, FO ١٤١/ ١٦١، بيهان / ماليت رقم ٤٦، القاهرة ٤ يوليو ١٨٨٢.

(١١١) بركات، *«تطور»* ص ٤٢٣.

(١١٢) براون، *«سياسات الفلاحين»* ص ١٨٥ - ١٨٩.

(113) Hroch, *Social Preconditions*. ص ١٨١

(114) Walton, *Reluctant Rebels* ١٩٨٤، قارن Hroch, *Social Pteconditions*. ص ٥٢ - ٥٤

في الختام

يركز هذا الكتاب أساسًا على التركيب والتنظيم والأيديولوجية لحدٍّ بعيد في تحليل الأسلوب الذي شكَّلت به الأقسام الثلاثة للفئات الاجتماعية تحالفًا غامضًا في مواجهة النخبة المزدوجة بمصر من العثمانيين المصريين والأوروبيين. ويتمثل التركيب، من وجهة نظري، لحدٍّ كبير في النظم الديناميكية؛ حتى إن ما يجعلها بعيدة تمامًا عن التنبؤ هو تفاعل الحوادث الفردية الصغيرة مع النماذج التركيبية الكبيرة، وهو تفاعل يغيِّر من النماذج نفسها بوسائل غير متوقعة. ورغم أن الاثنين مفيدان، فإنني أجد فائدة عظيمة في كتاب ثيدا سكوكبول في تأكيدها على الظرف conjuncture (والذي تميل إلى إخفائه في ملاحظاتها)[1]، أكثر من مقاربتها عن التراكيب الاجتماعية (التي تسلط عليها الضوء في نصوصها). وقد برهنت وقائع الثورة المصرية بوضوح ليس على ديالكتيك بسيط بين طبقتين كبيرتين؛ بل على دوامة دائبة من الاضطرابات تطوِّق أكبر قطاع عرضي متنوع من السكان. ولم تكن فقط الشروط التركيبية المسبقة، بل أيضًا كانت التصاعدات اللاخطية البعيدة عن التنبؤ للحوادث الصغيرة إلى أحداث كبيرة هي التي أثبتت أنها حاسمة للثورة.

وستكون الإشارة الهينة التفسيرية الأخيرة التي سأحتكم إليها هنا مستقاة، لذلك، من نهج ظرفي. وتؤكد سكوكبول على أن التوتر الأساسي في حكومات

النظام القديم لا يكمن بين البرجوازية وطبقات ملَّاك الأرض؛ بل على الأكثر يكْمُن في صراع الطبقات المنتجة مع الطبقات والحكومات المهيمنة[٢]. وفي مصر دخلت الدولة في صراع مع الطبقات المنتجة، من ناحية كنتيجة لأزمة الديون؛ ومن ناحية تحت تأثير نخبة مزدوجة استفادت من ضرائب الدولة وغيرها من السياسيات؛ وبالتالي طوَّرت الطبقات الخاضعة مصلحة في إزاحة النخب الحاكمة. وفي أي ثورة ضد دولة مستعمَرة سابقة بنخبتها المزدوجة، يتوصَّل تحالف عريض متعدد الطبقات من المنتجين، ورجال السوق، ومن يعملون في قطاع الخدمات والإنتليجنسيا إلى الاعتقاد بأن نخبة أجنبية تُسخِّر الدولة لأغراضها الخاصة، بالتعاون مع الأقطاب (أصحاب السلطة) المحليين. وينحو أعضاء التحالف باللائمة على الدولة بسبب سياسات من شاكلة زيادات الضرائب، والسيطرة على الأسعار، وتخفيض أعداد الموظفين وقوات الجيش، وتوظيف خبراء أجانب برواتب عالية، واستحواذ الأجانب على الملكيات المحلية. ويطورون معارضة للنخب التي تسيطر على الدولة على أساس خضوعها الذليل للمصالح الأجنبية.

وفي مصر، تمردت عناصر مهمة بين الإنتليجنسيا والطوائف والفلاحين ضد إما الرأسمالية الزراعية العثمانية المتمصرة، أو ضد الأوروبيين المغتربين، أو كليهما. ويتضح داخل الإنتليجنسيا، على سبيل المثال، أن العاملين بالإدارة المتوسطة في الجهاز الإداري باتوا يخشون فقْد وظائفهم لصالح الأوروبيين والشوام أكثر بكثيرٍ من استيائهم من القبضة الخانقة للعثمانيين المصريين على الوظائف العليا بالدولة. على الجانب الآخر، انتاب السخط صغار الضباط،

من خلفية صغار ملَّاك الأراضي، بسبب امتيازات النبلاء أكثر بكثيرٍ من سخطهم على امتيازات الأوروبيين. ورأى صغار الضباط تأثيرًا مهلكًا للأوروبيين من الناحية الأساسية؛ نظرًا لأن الأجانب تسببوا في تخفيضٍ هائل في الجيش؛ وبالتالي تقلَّصت حياتهم الوظيفية ووظائف مرءوسيهم. وعلى الرغم من أن التجار وطوائف التجار في مصر شاركوا في الثورة؛ إلا أنه يتضح أنهم وجَّهوا جهودهم بالأساس إزاء منافسيهم الأوروبيين. ويرجع عداؤهم للعثمانيين المصريين، ليس بسبب الاستياء من امتيازات ضريبة الأراضي التي يتمتع بها الأخيرون، بل من تحالف النبلاء مع التجار الأوروبيين، ورجال المال، والمستوردين والمضاربين. كما أبدى الصنَّاع المهرة قلقهم من آثار الرأسمالية الأوروبية ومن التجار والعمال الأوروبيين المهاجرين أكثر من قلقهم بسبب الضرائب المفروضة عليهم على يد النخبة المحلية. وركَّز أعيان القرى، في حالات قليلة، أنظارهم على كبار ملَّاك الأراضي وحكومة الخديوي، حتى برغم أن القرويين مارسوا قدرًا كبيرًا من عملهم الجماعي تجاه الأوروبيين والملكيات الأوروبية، ورغم هذا تدخلت مصالح النخبة المزدوجة بشكل وثيق. إلا أن مقاومة أي منهما من جانب أحد المعارضين في نهاية الأمر أدَّت إلى الدخول في صراع مع كليهما.

وعلى الرغم من الاختلافات الكثيرة بين دولة مستقلة لنظام قديم وحكومة مدمجة في إمبراطورية غير رسمية؛ فإن عديدًا من الظروف التي وجدت سكوكبول أنها حاسمة في نموِّ الثورات الفرنسية والروسية والصينية تبرز أيضًا في هذه الثورة المصرية[٣]. فقد ألحقت الحرب الحبشية الكارثية في

١٨٧٦ الضرر بأموال الخزانة وأضعفت بشكل سيئ ثقة صغار الضباط الناطقين بالعربية في قيادتهم العثمانية الممصَّرة. كما زادت خسارة الحرب الروسية العثمانية في ١٨٧٧ - ١٨٧٨، التي شارك فيها الجنود المصريون من انحطاط معنويات الجيش، وأدَّت أزمة الديون وتأسيس الرقابة البريطانية الفرنسية الثنائية وتسريح أعداد هائلة من الجنود المصريين، إلى إجراء تخفيض في القوات المسلحة في ١٨٧٩: بداية إلى ١٨ ألفًا، ثم إلى ١٢ ألفًا، وتقلَّصت فرص ترقي الضباط إلى حدٍّ ينذر بالخطر حتى إن العثمانيين المصريين باتوا يشمئزون من مقاسمة المصريين الناطقين بالعربية لهم فيها، باستحداث إجراءات جديدة تؤدي إلى تجميد الآخرين تمامًا في فرق الضباط. وهذا الاستبعاد العِرْقي حرَّض على تقديم العرائض، وإنشاء التنظيمات السرية، وأخيرًا اندلاع التمرد والمظاهرات بين ضباط الجيش الناطقين بالعربية؛ ممَّا أدى إلى شقِّ صفوفه على نحوٍ خطير. وقد دفعت أزمة الدَّين الخارجي بالحكومات الخديوية إلى إلغاء الامتيازات الخاصة، ليس للنبلاء، لكن للأعيان. وبدأ إلزام سر التجار في كل مدينة بسداد الضرائب. ونقضت حكومة الخديوي وعدها بتخفيف الضرائب الذي تعهدت به لعُمَد القرى في السبعينيات مقابل سداد المقابلة (ما يعادل ضرائب ست سنوات مقدمًا)، وفقدت الحكومة في آنٍ واحد مساندة أعيان القرى، الذين أحسّوا أنهم وقعوا ضحية الغش بالعودة إلى دفع الضرائب، ومساندة أبنائهم في فرق الضباط، الذين أحسّوا بالعراقيل تحول بينهم وبين الترقي في وظائفهم. ونحن لا نجد إنقاصًا مماثلًا في امتيازات النخب العثمانية الممصَّرة؛ بل أصبح لأعيان الريف

أهمية كافية في إدارة الدولة حتى صار لولائهم مضامين خطيرة لقدرتهم على العمل بصورة طبيعية.

أتاح الجيش المتهالك، ممزّقًا بالمعارك العرقية والطبقية، لقطاعات المجتمع الأخرى أن تمارس أشكالًا من التمرد كانت منعدمةً في السابق. وقد جسَّدت مظاهرات طلبة المعاهد الدينية التي طالبت بإقالة شيخ الإسلام الحنفي، ورفض الفلاحين المتزايد لسداد مديونياتهم للأوروبيين والشوام، والاضطرابات والأحاديث التحريضية في اجتماعات المساء بالمدن، إشارات لمجتمع مدني متحرِّر من الخوف من القمع المباغت عديم الرحمة. وكما طرحتُ للجدال، ما أن تصاب أجهزة الأمن بالضعف، تحتاج الطبقات المعارضة لمصالح واعية، ودرجةٍ عالية منسجمة من التنظيم الاجتماعي، ووسائل اتصال، وخطابٍ موحَّد لتستفيد من الأوضاع. وأنا لا أتفق مع أي رؤية لتوازن كل العمال والفلاحين على نحوٍ دائم ليثوروا بنجاحٍ بمجرَّد أن تتخلى الدولة عن قمعها قليلًا، هنا تصبح فرضية جلادستون ذات أهمية؛ نظرًا لأننا لاحظنا الإزاحة في زيادات السكان سنويًا من خمسة لكل ١٠٠٠ مع بداية القرن إلى ١٢ لكل ألف منذ أواخر الأربعينيات؛ وهو ما ساعد على خلق منافسة أكبر على الأراضي وعلى الوظائف الحكومية المربحة، علاوة على تضخم الأسعار، مع ذلك فإن ما هو أكثر حسمًا في ثورة ١٨٨٢، كان تطورات اجتماعية اقتصادية أخرى مثل: الضرائب الباهظة وبروز الملكية الخاصة في الأراضي، ومجالس القرى والانتخابات، والمنافسة العنيفة لسكان القرى مع النبلاء والأوروبيين على الأراضي (وهي المنافسة النابعة ليس فقط من زيادات السكان بل أيضًا من تزايد أسعار الأراضي الناجمة عن المحاصيل النقدية).

إن تنحية كثير من الطوائف بتأثير الرأسمالية والتكنولوجيا والمنافسة الأوروبية والتزاحم على الوظائف وتضخم الأسعار الناجم عن النمو السكاني، والضرائب المرتفعة، في موازاة تطوراتِ حنكة تنظيم الطوائف؛ جميعها فُرِضت بالقوة على الطوائف وأتاحت لها العمل جماعيًا بمجرَّد أن أصاب الضعفُ الشرطة والجيش. أيضًا، اضطر المثقفون للتنافس مع الأوروبيين على الوظائف، وطوَّروا منتديات سياسية وجمعيات سريَّة استطاعت كل منها خلق صلات بين المئات منهم. وافترضت كل هذه القدرات التنظيمية على مستوى وطني، بطبيعة الحال، ابتكارات في الاتصالات والتحضر والانتقالات ميَّزت عقدي الستينيات والسبعينيات. أكثر من هذا، ساعدت الممارسات الانتخابية والاستشارية التي أُدخلت منذ ١٨٦٥ بين الفلاحين ورجال الطوائف على خلق جمهور أنصار شعبيين لهذا النوع من الحكم على مستوى البلاد. وداخل النخبة والمثقفين أثبت مثال حركة تركيا الفتاة والمرحلة الدستورية قصيرة الأجل من ١٨٧٦ - ١٨٧٨ في الإمبراطورية العثمانية أنه سابقة مهمة، وكان للحكومة المنتخبة والنيابية ميزة إضافية في عيون كثير من الجماهير الشعبية، هي ازدياد صلابتها أمام تنامي مزاعم النخبة الأوروبية المحلية على الموارد التي سمحت بها الاستبدادية الخديوية.

جاء رد فعل جناحي النخبة المزدوجة متباينًا على الحركة الإصلاحية للمعارضين. بينما تملَّك الرعب العثمانيين المصريين من نهوض سلطة المصريين الناطقين بالعربية في شكل صغار الضباط ومتوسطي الموظفين، وقبلهم جميعًا

مجلس النواب المنتخب؛ إلا أنهم كانوا يتنازلون كلما تعرضوا للضغوط. ولم يتعامل توفيق بحسمٍ في مواجهة الضباط المتمردين في فبراير ١٨٨١؛ من جانب لأنه كان محظورًا عليه سرًا هذا الفعل من القناصل الأوروبيين، الذين كانوا يخشون تلويث سمعة العضوين الأوروبيين بمجلس النظار بعمل سري ضد الجيش. وفيما بعد، استسلم توفيق لمطلب صغار الضباط الخاص بالانتخابات وتشكيل مجلس نظّار جديد في خريف ١٨٨١. وقبلت وزارة شريف التي يهيمن عليها العثمانيون بالهزيمة وسقطت عندما رفضت أن تتخلى عن كامل السلطة على نصف الميزانية غير المرهون لمجلس النواب. ونال ضباط مصريون رتبة اللواء مثل عرابي، وشغلوا مناصبهم الجديدة وهو ما عزّز ترقية آخرين من نفس عرقيتهم، محنِقين مجموعة الضباط الشراكسة المتشددين؛ ما دفعهم لمحاولة انقلاب. وجاء فشل هذا الانقلاب كعلامةٍ فارقة لنهاية أي عوائق خطيرة أمام بروز أبناء الأعيان كشركاء متساوين في فرق الضباط والمناصب الإدارية العليا.

على صعيد آخر، جاء ردُّ فعل بعض شركاء الأوروبيين من النخبة المصرية بالكاد شديد الدموية لهذه التطورات، ولقد حرصتُ على أن أتجنب التعميمات السهلة عن «الأوروبيين» الذين كانوا في الحقيقة جماعة شديدة التنوع؛ فقد اختلف المغتربون فيما بينهم، وجادلوا وزراء خارجيتهم عند العودة للعاصمة. ومع هذا، فما يتفق مع أغراضنا هنا، سيكون مفيدًا التركيز على أعمال المسئول الفرنسي والبريطاني في مصر وباريس ولندن؛ نظرًا لأن لهما الشأن الأهم. ففي خريف ١٨٨١ اتخذت فرنسا موقفًا متشددًا، ومع بريطانيا، جعلت شريف

يُقسم على الالتزام بالاتفاقيات الدولية، قبل أن يسمحوا له أن يتولى منصبه كرئيس لمجلس النظّار. والتعهد الذي أخذه على نفسه للأجانب، علاوة على تفاخره العثماني في وجه «الفلاحين»، يفسِّر معارضته لتسليم زمام الموازنة لأيدي مجلس النواب. وما أن بدأ المجلس يطالب بالإشراف على الميزانية، أصدرت بريطانيا وفرنسا «مذكرتها المشتركة» الأولى، مؤكدين دعمهما لتوفيق. وهو سلوك رمزي للإعلان عن معارضتهم لافتراض أن مجلس النواب له السلطة النهائية على المسائل المالية. فيما بعد، مع هذا جاءت للسلطة حكومة فرنسية جديدة أقلّ حدة، وبرز المراقب البريطاني أوكلاند كولفين في القاهرة بوصفه الممثل الرئيس لخطٍ متشدد، ممثلًا للتجار والمسئولين المغتربين. وضغط القنصل العام البريطاني السير إدوارد ماليت على الخديوي لمعارضة نفي المتآمرين الشراكسة إلى السودان؛ مما ساعد على تفجر أزمة دستورية. وعندما بدأ الخديوي، أثناء تفاوضه عبر مجلس النواب المستدعَى، كما لو كان ينبغي عليه أن يتوسط حول قضية العقوبات؛ تقدمت بريطانيا وفرنسا بمذكرتها المشتركة سيئة السمعة في ٢٥ مايو ١٨٨٢، تطالبان بإقالة حكومة البارودي وبالنفي دون محاكمة لمدة عامٍ للضباط النشطين، حريصين على أن يتصرف توفيق بحسمٍ ضد شركائه الجدد في الحكومة. مع ذلك، ساعد التأييد الشعبي لعرابي من رجال الدين والطوائف على إجبار الخديوي على إعادته لمنصبه كوزيرٍ للحربية. وفي أواخر يونيو فقط توقف توفيق عن المراوغة حول ما إذا كان يتوجب عليه أن ينضم إلى الإصلاحيين أو البريطانيين. ففي غضون ذلك الوقت كان يتوسل إلى الأدميرالية البريطانية لتقصف الإسكندرية، وفي

قمة الأزمة استُقطبت الدولة إلى اتجاهات متعارضة بواسطة الأوروبيين المتشددين والعرابيين، بينما وقف العثمانيون المصريون في المنتصف.

يُبرز تدخُّل الحكومتين الفرنسية والبريطانية تناقضًا ظاهريًا للدول التابعة في ظل إمبريالية غير رسمية أو كولونيالية جديدة. فمن جانب، تمنح علاقة الدولة بالقوة (القوى) الأجنبية لممثلي الدولة شعورًا بالاستقلال عن جماهير البلد؛ فقد رفض توفيق دعوة مجلس النواب للانعقاد في شتاءي ١٨٧٩ - ١٨٨٠ وأنشأ رقابة شديدة القسوة: من جانب لأنه يعلم بمساندة عضوي الحكومة الأوروبية وحكومتيهما له. وقاوم مطالبة مجلس النواب في ١٨٨١ - ١٨٨٢ بالإشراف على الميزانية، ليس فقط لأن الأوروبيين لا يريدون ذلك؛ بل أيضًا لأنه أحسَّ أن الأجانب يتحاشون أيَّ طلب له للاعتماد على الفئات الاجتماعية الممثلة في المجلس (أساسًا الطبقة المتوسطة الريفية وكبار ملَّاك الأراضي إضافة إلى بعض شيوخ طوائف التجار). ويشير إلغاء توفيق لتخفيضات الضرائب على أعيان القرى كذلك إلى أنه كان يعتقد أنهم كمٌّ مهمَل سياسيًا. كما أن عدم رؤيته لحالات استياء صغار الضباط في جيشه بجدية كما ينبغي يبدو أمرًا غريبًا. ففي دولة زراعية مثل مصر، لم يكن يستطيع الخديوي أن يتخيَّل أنه يملك مثل هذه الاستقلالية عن القطاعات الاجتماعية الرئيسة دون صلاته الأجنبية القوية. من الجانب الآخر، لم تكن الصلات الأجنبية بلا ثمن، لم يجعل الأجانب الدولة تشعر فقط أنها مستقلة نسبيًا عن العامة؛ بل إنهم اقترحوا، لأغراضهم الخاصة، تنفيذ سياسات غير شعبية على نطاق واسع؛ وبالتالي تصبح الدول التابعة على نحوٍ خاص عرضة للتمرد

والثورة؛ لأن وعيها يتشكل بسهولة، في حدود تملقها للمصالح الأجنبية أكثر من خدمتها لرعاياها المحليين أو المواطنين؛ لأنها غالبًا ما تكون أسيرةً لأوهام التحصُّن الناشئ عن صلاتها بنصيرٍ أجنبي قوي. وهذا يجعلها تمقت التعامل مع القوى المحلية الساخطة.

جاءت معارضة معظم البريطانيين في أغلبها لجهود التغيير في الحالة الراهنة أساسًا لإدراكهم أن الإصلاحيين انتووا تقليص ليس فقط امتيازات النخبة المحلية؛ بل أيضًا امتيازات الأوروبيين. وكما رأينا في أكتوبر ١٨٨١ اضطر رئيس تحرير صحيفة فرنسية إلى الفرار من البلاد بعض تعريضه بالنبي محمد، وتهديدات القتل تحوم حول رأسه، وكان مصيره علامةً فاصلة على انتهاء خطاب أوروبي يتمتع بالتميُّز في مصر، وبدأت مشاعر النهضة الوطنية تتداخل مع الاستثمارات البريطانية بالأقاليم بداية من أوائل نوفمبر ١٨٨١، مؤشرًا على تهديد لامتيازات صانعي المال الأوروبيين في مصر. وكان من المتصوَّر أن مجلس نواب مفوضًا للتصديق على الميزانيات يمكنه أن يتخلص من الـ ١٣٠٠ أوروبي العاملين بالخدمة المدنية في مجالات العمل المصرية برواتب عالية. ودافع كولفن، صاحب أعلى منصب لهؤلاء المغتربين، عن مصالحهم المشتركة كمراقبٍ بريطاني في المراقبة الثنائية (وظيفة على مستوى مجلس الوزراء دون أن يكون له حق التصويت)، وأرسل البرقيات من مصر إلى بول مول جازيت Poll Malt Gazette، وهي صحيفة جلادستون المفضلة، وصاحب تأثير كبير على السير إدوارد ماليت القنصل البريطاني العام. وانتاب القلق كولفن وماليت من أن يصطنع مجلس النواب عجزًا في

نصف الميزانية الذي يمكن أن يؤثر على قدرة الدولة في تخصيص النصف الثاني لخدمة الدَّين. وبالتأكيد، خلق الرفض المتزايد الجريء من الفلاحين لسداد مديونياتهم الخاصة (إنْ تأثرت المبادلات بين أبناء البلاد والأجانب) حالات شديدة القلق على الأموال بين المقيمين المغتربين من الجالية الأوروبية، ومن بينها يشكل القناصل جزءًا مترابطًا بإحكام. ولعل الجرأة الجديدة التي أبداها القرويون لعبت أيضًا دورًا جزئيًا في انقلاب العثمانيين المصريين والفئات العليا من الأعيان المصريين، العاملين في كنف سلطان باشا وكثير من زملائه في مجلس النواب والمكاتب الإدارية الريفية، ضد الحركة الإصلاحية. ومع هذا ما زالت أنشطة الفلاحين قبل صيف ١٨٨٢ تعاني من ضعفٍ شديد في توثيقها، كما أن ردَّ الفعل تجاهها ما زال أقل وضوحًا.

لا يجب أن يقع عبء تفسير بروز وضع ثوري في يونيو ويوليو ١٨٨٢ على عاتق احتجاجات أو تمردات الفلاحين بل على العمل الجماعي لجماهير المدن. وهنا يختلف تفسيري الظرفي عن التفسير الظرفي لسكوكبول، الذي هو شديد البراعة، حيث ينطوي تفسيري على نمطٍ مختلف للثورة: تذكر سكوكبول أن المؤرخين أخطأوا بالتركيز على أعمال الطبقة الدنيا المدنية في الثورات الكبرى الحديثة، ذلك أن تمردات الفلاحين كانت أكثر حسمًا بكثير[٤]. وتؤكد على أن الأقسام داخل النخبة الحاكمة وداخل الدولة الناتجة عن الركض خلف المنافسين الأوروبيين، تجعل من المستحيل على أجهزة الأمن أن تراقب وتسيطر على الفلاحين على نحوٍ فعَّال، الذين ينتهزون فرصة الأوضاع للمطالبة بحقهم في الأرض من النبلاء. ويخلق عمل الفلاحين بدوره مزيدًا من الشقاق في

الطبقة الحاكمة؛ حيث يعارض كبار ملَّاك الأراضي المحافظون «إصلاح الأرض» العفوي هذا، ويغتنم الإصلاحيون قضية الفلاحين وينتقلون إلى اليسار. والطلاق البائن بين المحافظين والإصلاحيين حول المسألة الفلاحية في النهاية يصيب بالشلل دولة النظام القديم ويتيح بروز نخبة بيروقراطية ثورية جدية من احتياطات (هوامش) العائلات الإدارية القديمة، التي تخلق بيروقراطية كبيرة مدمجة وتضعف كبار ملَّاك الأراضي المحافظين من خلال إعادة توزيع مقادير ملحوظة من أراضيهم (٥٪ في المثال الفرنسي) على الفلاحين.

وطالما نحن لا نعرف حتى الآن إلا عددًا محدودًا فقط من غزوات الأراضي في مصر، مع هذا، وأنها حدثت في يوليو وأغسطس، أي فات أوان أن تخدم كمسمار العجلة للقضية الثورية حتى لو حدثت حالات أكثر مما اكتشفه المؤرخون منها، رغم ذلك، بالنسبة إلى النصف الأوروبي في النخبة المزدوجة فإن الشغب الأوروبي المصري في ١١ يونيو أثبت على نحوٍ مؤكد أنه محوري في قرارهم باتخاذ إجراء حاسم ضد المصريين؛ فقد نقل كثير من القناصل والصحفيين الأوروبيين بتصوير بارع أحداث التمرُّد باعتبارها مذبحةً للمسيحيين دبَّرها وخطَّط لها عرابي بنفسه، وصدق السفير الأمريكي مراسل التايمز وهو تاجر بريطاني من كبار الملَّاك، الذي تآمر بنشاطٍ وعدم استقامة في خلق هذا الانطباع الزائف. وأبلغ المفاوض العثماني درويش باشا «عن محاولات بواسطة القناصل الأوروبيين لزيادة التوتر بمصر بتوزيع بيانات باليد على السكان المسيحيين تحثهم على الهرب من مصر»[٥]. وخشي السكان

المحليون أن تكون إجراءات الأوروبيين تهدف إلى إخلاء الساحة لقصف الإسكندرية. وبالتالي؛ يتحمَّل القناصل والصحفيون قدرًا كبيرًا من اللوم في تصعيد التوترات. فقد غادر البلاد نحو ٥٠ ألف أوروبي على الفور، مسببين زحامًا هائلًا على كل وسائل النقل المتاحة؛ وبحلول يوليو يتولد انطباع لديَّ أنه بالكاد تبقَّى أوروبي واحد بالبلاد من بين ٩٠ ألفًا كانوا يقيمون بها قبل الأزمة. هذا الهروب الفجائي كان في نظر الدبلوماسيين والمسئولين الإمبرياليين إيذاء لمكانة الأوروبيين، وبطبيعة الحال عرَّض أملاك الأوروبيين واستثماراتهم في البلاد لخطر داهم. وبالتأكيد، وقعت ثورة الإسكندرية غالبًا على نحو تلقائي، ولم يكن يرغب فيها الضباط أو رجال الإدارة العرابيون؛ فلقد خلقت ظرفًا غير متوقع أدى إلى وجود سلطات متعددة، ومن ثمَّ إلى اندلاع أعمال القتال بين مصر وبريطانيا العظمى.

ومن دواعي السخرية، أنه أُنفق جهد كبير في تفسير سبب معارضة بريطانيا للإصلاحيين وإقدامها على غزو مصر أكثر مما جرى لتفسير سبب حدوث الثورة ذاتها. وكما لوحظ في المقدمة، فإن الكتاب الكلاسيكي *Africa and the Victorians*، يزعم أنه يبحث فقط في دوافع المسئولين الإنجليز. لكن الكتاب في الحقيقة وبطبيعة الحال يقدم نظرية عن «إمبريالية التجارة الحرة»، وسياسة بالمرستون رجل الدولة في توظيف التجارة والنفوذ لحراسة المصادر الاستراتيجية في الشرق الأدنى، بدلًا من الاستعمار الرسمي ويذكر مؤلفو هذا الكتاب عدة نظريات متعارضة عن التأثير الموضوعي لإمبريالية التجارة الحرة دون تحليلها، وفي إحدى الطبعات، قالوا في المقدمة: «لقد أعاق

الاتجاه الإسلامي المحافظ والتآمر الروسي كل محاولة للإصلاح الليبرالي، وكنتيجة لهذا؛ لم تُفعَّل آلية التعاون الطبقي»(٦). وعلى هذا؛ فقد حال الجمود الإسلامي، من هذه الوجهة، دون تجلي سحر «التجارة الحرة» كما أرادها بالمرستون. ومع ذلك، كان للمؤلفين رؤية أخرى؛ حيث كتبوا أنه بحلول ١٨٨١ «كانت الأسرة الخديوية تمهِّد الطريق لكثير من أنظمة الحكم الشرقية التي تآكلت بسبب تأثيرات الاختراق الأوروبي»(٧). في إطار هذا الرأي، استطاعت التجارة الحرة البالمرستونية في الحقيقة أن تخترق مصر الإسلامية الخادمة، إلا أن النظام الشرقي لم يستطع دعم الاختراق؛ فانهار مثل ضحية مغتصبة واجهتها صدمة. أخيرًا، يرى المؤلفون أن الأزمة المصرية: «نجمت عما كان بصورة أساسية اضطرابات أفريقية محلية»(٨). على أن التأكيد على أن «الاتجاه المحافظ الإسلامي» قد أعاق في الوقت نفسه محاولات للإصلاح الليبرالي ومنع تكوين تعاون طبقي؛ حتى إن إمبريالية التجارة الحرَّة تبنَّت بنجاحٍ كبير الأسرة الخديوية من أجل التسبب في انهيار النظام، قول ينطوي على تناقض واضح. وزيادة التأكيد على أن عام ١٨٨٢ كان اضطرابًا محليًا بصورة أساسية، يبدو أنه ينكر كلًا من الصيغ السابقة كما يبيِّن عدم متانة صلة الإمبريالية بالتجارة الحرَّة كمفهومٍ توضيحي في مقاربة الأزمة المصرية. بطبيعة الحال، يتجاهل الكتاب أيضًا أن وسائل المعارضة الأوروبية للإصلاحات الليبرالية مثل مجلس النواب المنتخب في ١٨٨١ قد جاءت من الإنجليز أنفسهم. وفي واقع الأمر، لا يوضِّح أن أزمة الدين قد تنامت خارج الممارسات البالمرستونية للتجارة الحرة؛ فالابتزاز وفرض الغرامات ومعدلات الفائدة

الباهظة و«رسوم الخدمة» عمليات شاركت فيها البنوك الأوروبية التي أقرضت الحكومة المصرية أموالًا كثيرة، جميعها ممارسات بالتأكيد لم تكن في ذهن بالمرستون عندما تحدث عن التجارة الحرة. والوضع المتميز للأوروبيين في مصر، الذين كانوا معفيين من معظم الضرائب ومحصنين فعليًا من العقاب على ارتكاب الجرائم، ومدعومين بالقدرات العسكرية لدولهم الإمبريالية، يبدو لحدٍّ كبير أشبه بالمركنتلية للتجارة الحرَّة. والأمر نفسه يمكن أن يقال عن أسلوب تدخل بريطانيا وفرنسا بصفتهما الحكومية لضمان سداد المصريين لخدمة الدَّين، لتجنيب مالكي الأسهم والدائنين الأوروبيين أي مخاطر يمكن أن يتعرضوا لها من إقراض الخديوي إسماعيل، وإلى هذا الحد الذي يمكن للنشاطات والمؤسسات الأوروبية أن تفعله مع إزعاجات الحركة الإصلاحية، تتجلى عقلية أوروبية مركنتلية تنطوي على مفارقة تاريخية، وفيها تؤازر الدولة المؤسسات التجارية وتسعى للاحتكارات والامتيازات لرعاياها، وهو ما يبدو أكثر عرضة للوم من «التجارة الحرة».

استعرض هوبكنز ببصيرة نافذة الكتابات المتعلقة بالاحتلال البريطاني لمصر الصادرة في سبعينيات وثمانينيات القرن العشرين ليبيّن المَوَاطن التي أخفق فيها كتاب روبنسون وجلاجر، حتى من خلال مصادرهما نفسها[٩]. ويوضح هوبكنز أن صانعي السياسة البريطانيين في ظل المحافظين أصرُّوا بشدة على سداد مصر لديونها، أيًا ما كانت التكلفة المحلية، أكثر مما يقرر روبنسون وجالاجر؛ وبالتالي أصبحوا جزءًا وقسمًا من النظام الخديوي القمعي. وأخفق المؤلفان أيضًا في التعرُّف على التدفُّق الهائل لرأس المال

الخاص الأجنبي والسلع الرأسمالية إلى مصر بعد ١٨٧٦، وعلى وضع الهيمنة المتزايد للمغتربين الأوروبيين المقيمين في ذلك البلد. ولم يكن هناك بريطاني واحد في موضع السلطة في ربيع وصيف ١٨٨٢ يعتقد أن قناة السويس تتعرض لخطرٍ حقيقي من العرابيين، حتى إن التشخيص الشاذ لروبنسون وجالاجر للثورة المصرية باعتبارها «أزمة السويس» يبدو بشكلٍ خاص غير ملائم (فلم تشكل حماية قناة السويس أكثر من تبرير متأخر من السياسين للاحتلال). ولم يحدث انهيار للحكومة المصرية في مايو - يونيو ١٨٨٢، فحتى في تمرُّد الإسكندرية تحركت لاستعادة النظام بسرعة كافية. بطبيعة الحال، ربما تولد انطباع ما بالفوضى، لكن من المشكوك فيه أن هذا الانطباع بلغ أقصى مداه في التأثير على السياسيين الذين أوغلوا فعليًا في الوطنية. أخيرًا، لا يضع روبنسون وجالاجر في اعتبارهما تأثير الصقور مثل هارينجتون، على مجلس الوزراء، وديلك (وكيل وزارة الخارجية)، في حكومة جلادستون.

إن فرضية روبنسون - جالاجر بأن الإنجليز امتُصوا في مصر عن طريق وظائف غير مستقرة فيها تجميل للمصطلح أكثر من مضمونه فضلًا عن عدم ملاءمة التشبيه؛ فهما يقدمان تعريفًا صحيحًا لمصر بأنها جزء من إمبراطورية بريطانية غير رسمية (شاركت، بطبيعة الحال، مع العثمانيين والفرنسيين وآخرين في الأسلوب المبهم الذي تسمح به إمبراطورية غير رسمية). وبعد ذلك، يستثنيان وكلاء الإمبراطورية غير الرسمية، الرجال الذين في المركز، من أيِّ دور واعٍ فعَّال في الأزمة. لقد خدم الأوروبيون ببساطة مثل حمض كيميائيّ عَمِل، دون قصد، على إتلاف النظام الاجتماعي العثماني في مصر. حتى إن

نفسها الفكرة الإمبراطورية غير الرسمية قد تتنبأ بأن المغتربين يتمتعون بقدر الحماية نفسه الذي يتمتع به العثمانيون المصريون أنفسهم. ولم تكن معاداة المغتربين، بطبيعة الحال، تضمن في ذاتها أن عرابي سوف يُنظر إليه بعداءٍ في هوايت هول. إلا أن عديدًا من وزراء جلادستون، خاصة هارينجتون، مالوا إلى جانب الصقور، وساعدت دعاية الرجال في المركز على إقناع عددٍ أكبر من اللازم على العمل. كذلك أتاح إضعاف الدولة المصرية، نتيجة الصراعات داخل الجيش وبين الوزراء والخديوي، ليس على عدم الاستقرار أو الفوضى السياسية، بل على بروز نظامٍ جديد لم يضمن امتيازات وملكيات الأوروبيين. وأراد المغتربون من القوات البريطانية أن تتدخل، ليس لاستعادة النظام (فقد كانت الفوضى محدودةً نسبيًا)، بل لإعاقة عملية تكوين دولة قد تستبعد الأوروبيين.

كان رفْضُ الفلاحين سداد القروض الربوية، والطريقة التي حاربت بها جماهير الإسكندرية عندما ووجهت بقوة النيران المتعاظمة لمثيري الشغب الأوروبيين، تأكيدًا للتغيير الذي طرأ في البحر المتوسط. ففي مرات عديدة مات المصريون كما ماتوا في ١١ يونيو وكما مات الأوروبيون، وربما كان التشخيص الأفضل لأحداث الشغب وصفها بأنها «مذبحة» لمسلمين غير مسلحين بواسطة مسيحيين مسلحين. حتى إن المغتربين الأوروبيين ذوي النفوذ قدموا تفسيرهم الخاص حول الحادث، معتبرين أن المصريين أثاروا الفوضى في كل مكان. في الحقيقة بطبيعة الحال، كانت الإسكندرية وبنها فعليًا هما المثالان الوحيدان على الاضطرابات المدنية الحقيقية في يونيو؛ حيث

استمرت أعمال العنف في كل منها لساعات قليلة فقط، حتى أخمدتها القوات الحكومية المصرية. وتباينت أعمال الشغب قليلًا عن أشاكل النضال المدني الذي اندلع في مصر على مدى العقدين السابقين، فيما عدا خسائر الأرواح بالإسكندرية (ترجع أساسًا إلى استخدام الأوروبيين للأسلحة النارية ضد المدنيين وعساكر الدرك، ما أدى بالأخيرين للرد بإطلاق النار).

كيف كان إذن بمقدور المغتربين أن يجدوا طريقهم مع حكومة جلادستون الليبرالية؟ يوظف شولش التحليل السياسي المصغَّر المميِّز للمدرسة العقلية الرسمية للدراسات الإمبريالية المؤيدة لفرضية «حملة الأسهم». ويبيِّن أن الدبلوماسيين والمستثمرين والمضاربين والتجار الأوروبيين المقيمين في مصر، انتابهم القلق على ملكياتهم أو نفوذهم؛ مما خلق عبر البرقيات الدبلوماسية والصحافة صورة للعرابيين بوصفهم تهديدًا ينذر بكارثة لمصالح الأوروبيين في أذهان كثيرين بمجلس الوزراء[١٠]. ومع ذلك، لعل شولش يمضي بعيدًا جدًا في إنكار تغييرات أساسية جرت خلال ربيع وصيف ١٨٨٢؛ نظرًا لأنه يعتمد على برقيات من القنصل العام الألماني الذي كانت عينُه مركزةً أساسًا على الإدارات المركزية بالقاهرة، ويتجاهل التأثير المفسد للتجار ومقرضي الأموال الأوروبيين بالريف، ومضامين العمل الجماهيري بالإسكندرية، وكان شولش على حقٍ في استبعاد مسئولية الفوضى، لكن يبدو أنه تجاهل تحولًا حقيقيًا في الموضوع تمثَّل في تدهورٍ حدث في الامتيازات الأوروبية واكب نشوء خطاب سياسي جديد.

يتعيَّن علينا استكمال كتابات شولش، وجون جالبريث وعفاف مرسوت لبحث رؤية صانعي القرار في لندن[١١]. لقد وجدوا أن جلادستون لم يُبلَّغ

بالأحداث، وأن وزير الخارجية مراوغ سمح بانتهاج سياسة متشددة تجاه مصر على يد الأدميرالية وأعضاء مجلس الوزراء الأكثر مغالاة في الشوفينية (حدَّد الأخيرون السياسة المصرية في اجتماعات حتى لم يشهدها جلادستون). وورطت الأدميرالية البريطانية نفسها في قصف الإسكندرية فعليًا دون استشارة جلادستون، رغم موافقة أعضاء في مجلس وزارته، ولا يعترف شولش على الإطلاق بالأهمية الرمزية لأحداث ١١ يونيو للإمبرياليين البريطانيين؛ ذلك أنه يعرف أن تهمة مذبحة المسيحيين احتمال أسيء تفسيره بعنادٍ أعماه عن معرفة السلوك الذي يمكن به حتى لإهانة متخيلة أن تنجم عنها عواقب وخيمة. فقد أصيب الإنجليز، على الأقل منذ الانتفاضة الهندية في ١٨٥٧، بعقدة جنون الاضطهاد (البارانويا) خوفًا من ضياع إمبراطوريتهم للغوغاء المسلمين المتعصبين، وأي شيء يماثل الاعتداءات على النساء والأطفال الإنجليز في دلهي ولوكنار يدفعهم للهرولة لأقرب بندقية، وحتى إنجليزي شاطر Little Englander مثل رئيس الوزراء جلادستون، في بداية عمله الوزاري، تحدث علنًا عن فظاعات العثمانيين ضد المسحيين في البلقان في ١٨٧٦. إن النظرة العامة عن إنقاذ بقية العالم هي الباعث الأساسي لليبرالي ليصبح إمبرياليًا، وجماهير الأوروبيين والمصريين قدَّموا دون قصدٍ للحكومة الليبرالية ذلك الحافز في يونيو. وانساق مجلس وزراء جلادستون إلى خداع التفكير في أن مصر تعيث بها الفوضى (أو أن الأتباع البريطانيين في ميناء الإسكندرية معرضون للخطر) بواسطة رجال طموحين في الأدميرالية وفي القنصلية البريطانية والمكاتب التجارية بالإسكندرية. ومن دواعي السخرية، أن معظم حالات عدم الاستقرار التي بدت على السطح كانت أميل للحفز من أعمال متشددة للمتعصبين البريطانيين أنفسهم.

عيَّن توفيق مجلس وزراء مواليًا له في الإسكندرية، بينما تشكلت حكومة عرفية في أعقاب مؤتمر وطني عقد بالقاهرة أعلن أن توفيقًا مرتدٌ وغير جدير بتولي منصبه. وبسط المجلس العرفي نفوذه على معظم القطر، رغم أن سيطرته غالبًا ما كانت غير محكمة على بعض مسئولي الأقاليم المناهضين لعرابي والباقين في السلطة. ويوضح الكتاب الذي وضعه علي بركات ولطيفة سالم أن الفلاحين شاركوا في عمليات غزو الأراضي وأنشطة أخرى معادية لكبار ملَّاك الأراضي أساسًا في يوليو وأغسطس وأوائل سبتمبر، مباشرة عقب نشوب أزمة في الدولة. وبالتالي؛ أعطى هروب العثمانيين المصريين إلى تركيا في أعقاب ذلك المجلس العرفي مبررًا لمصادرة أراضيهم واستخدامها كمكافأة (جزرة) لضمان ولاء الفلاحين. وليس لدينا أي فكرة عما إذا كان قد تمَّ تغيير أساسي في عددٍ من ملكيات الأراضي في يوليو - سبتمبر، غير أن ما يبدو غير قابل للجدال أنه بدأت عمليات لتوزيع الأراضي بصورة عفوية، وأن الدولة أبدت رضاءها بالموافقة على مصادرة الإقطاعيات المملوكة لمناصري الخديوي الغائبين. كما أن الإنكار البسيط للقروض الأوروبية الخاصة، وهو إجراء اتخذته الدولة رسميًا، يمثل ثورة اجتماعية بقدرٍ معيَّن.

كانت النخبة الثورية التي برزت في أواخر يوليو وأغسطس تمثِّل نخب تلك الثورات الاجتماعية الكلاسيكية، طالما أنها تكوَّنت أساسًا من أفراد طموحين من خارج النخبة الحاكمة القديمة، أو من مهمَّشيها، الذين اعتبروا الدولة بالنسبة إليهم وسيلة للترقي علاوة على الخلاص الوطني(١٢). ومن الملاحظ أنه في أي ثورة ضد إمبراطورية غير رسمية، فإن القيادة الثورية

تستبعد على نحوٍ نموذجي كلًا من الأجانب ذوي النفوذ السابقين وأفراد الطبقات الحاكمة المحلية الملوَّثين بالتعاون معهم. ويؤكد بروز رجال الإدارة الوسطى بين مسئولي مجلس الوزراء العرفي، الذين أصبحوا يديرون وزاراتهم، أهمية البيروقراطية والبيروقراطيين في إعادة بناء الدولة. وكان لتوفيق بالإسكندرية مجلس وزراء من دون وزارات إضافة إلى هيئة قيادة من بعض الضباط مع عددٍ قليل من الجنود الموالين.

بخلاف الدول التي تدرسها سكوكبول، فقد تحملت مصر درجة عالية من الاختراق الاقتصادي والدبلوماسي الأجنبي حيث يمكن للباحث أن يتحدث، بعد عام ١٨٧٦، عن نخبةٍ مزدوجة، ويؤكد تعيين ممثلين أوروبيين على مستوى مجلس الوزراء ضمن المراقبة الثنائية على الميزانية بجلاء أسلوب النخبة الكوزموبوليتارنية الذي اختطته لإقحام نفسها في الدولة المحلية. وقد بدأ في ١٨٧٦ إنشاء المحاكم المختلطة (بأغلبية من القضاة الأوروبيين) وانتقال ملكية الأراضي بصورة أساسية من الفلاحين المصريين إلى مقرضي الأموال الأوروبيين الذين رعتهم. ومن دواعي السخرية، أنه هو العام نفسه الذي تأسست فيها المراقبة الثنائية، وأدرك المعارضون الشعبيون للدولة وللنخبة المحلية بوضوحٍ أنهم يواجهون نخبة مزدوجة، وأنهم يعملون ضد جناحيها. وربما كان الهدف الأول والأساسي لجماهير المدن في وضع كهذا، مع ذلك، الأجانبَ ووكلاءهم ومراكز أعمالهم التجارية ودبلوماسييهم أكثر من كبار ملَّاك الأراضي المحليين أو البيروقراطيين؛ نظرًا لأن الناس غالبًا ما ينحون باللائمة للأعمال غير المرغوبة من الدولة على النفوذ الأجنبي. ويساعد ميل

الجناح الأجنبي للنخبة المزدوجة للإقامة في مراكز المدن التي تسهل الاتصالات فيها على توضيح بروز تمرُّدات المدن في الثورات المعادية للإمبريالية غير الرسمية. أكثر من هذا، فإن وجود عدوٍ أجنبي يجعل من اليسير لتحالف المعارضة استخدام لغة وطنية للمقاومة. وفي البلاد الإسلامية، يصبح الإسلام لدى رجال الدين بالغ الفائدة في هذا السياق، أخذًا في الاعتبار الرؤية الإكليريكية لمجتمع من المؤمنين الذين يجب أن يتولوا الحكم، ولا يمكن أن يقبلوا بحكومة غير إسلامية؛ ذلك لأنه يتعيَّن عليهم خوض حرب مقدسة ضد معتد غير مسلم أو حتى عائق غير مسلمٍ للتوسع الإسلامي. أكثر من ذلك، فإن هذا الاستخدام للإسلام يمكن عادة أن يتضافر بنجاحٍ مع نزعة وطنية إقليمية أو محلية.

وهذه اللغة الوطنية استخدامان: يمكنها المساعدة في تحديد هوية جناحي النخبة المزدوجة كمتطفلين لا شرعيين، لتعزيز هدف الحركة؛ لذلك أعلن رجال الدين في مصر أن توفيقًا مرتدٌ استنادًا إلى تحالفه مع القوى المسيحية ضد أبناء بلده وأن العثمانين المصريين ليسوا مجرَّد طبقةٍ مضطهدة من كبار ملَّاك الأرض الأجانب؛ بل أيضًا أصبحوا بوقًا للمسيحيين. ثانيًا: يساعد خطاب وطني مؤقتًا على تذويب الفوارق الطبقية بين القوى المعارضة في ظل نزعة وطنية أولية عريضة(١٣). وفي هذه الحال، فإن الصراعات بين عمَّال المياومة وشيوخ الطوائف، وبين الصنَّاع المهرة والتجار، وبين الفلاحين المتوسطين وعُمَد القرى الأثرياء؛ كلها تبدو أقلَّ أهمية من الصراعات بين أبناء وبنات وادي النيل والأجانب. وتحالف كهذا لا يمكن أن يستمر زمنًا طويلًا قبل أن

تنشأ تناقضات طبقية؛ إلا أن تكوينها حتى على أسسٍ مؤقتة يتيح قيام ثورة وطنية. ويكفي مجرَّد تغيير الاتفاق المحدد حول العدو، ونشوء أي طبقة معينة من داخل التحالف كطبقةٍ مسيطرة جديدة، لكسر التحالف وإثارة مزيد من الصراع. إلا أن ثورة ١٨٨٢ المصرية لم تستطع البقاء طويلًا لتصبح مثل هذه الصراعات الداخلية فاعلة. زِد على ذلك أنه إذا أمكن لخطاب وطني أن يلعب دورًا أساسيًا كهذا في ثورة سياسية؛ فإن اللغة وفن الخطابة والأيديولوجية يجب بوضوح أن تكون أكثر مركزية بكثير لصناعة الثورة عما يتسنى للعوامل المادية.

وأودُّ أن أقترح أن التراكيب والظروف الاجتماعية التي ساعدت على إنتاج الثورة المصرية في ١٨٨٢ أيضًا سلَّطت الضوء على ثورات أخرى ضد الإمبراطوريات غير الرسمية والاستعمار الجديد. ومع ذلك، فإن كلمة «جديد» لها أهمية كبيرة هنا؛ نظرًا لأن خصوصيات الوضع الاستعماري الجديد يعطي لهذه الثورات مسارًا مختلفًا عن التمردات ضد دول النظام القديم الذي ناقشته سكوكبول. كما أن فئة مختلفة تمامًا من التفسيرات، فيما يبدو لي، مطلوبة أيضًا لثورات ضد نظم الحكم الكولونيالية، كما في الجزائر، حيث أزيلت تمامًا الدولة المحلية وحلَّت محلَّها إدارة استعمارية كما في الجزائر، حيث أزيلت تمامًا الدولة المحلية وحلَّت محلَّها إدارة استعمارية أوروبية. وفي مستعمرة غير رسمية، أو دولة استعمارية جديدة، تتقاسم فئة حاكمة محلية السلطة مع نخبة مغتربة. وهذه النخبة المزدوجة تستخدم الدولة لتضمن امتيازاتها ولتحوِّل الموارد من الطبقات التابعة. وغالبًا ما تصبح النخبة المزدوجة، نظرًا لضرورتها

في المشاركة في أموال الضرائب والموارد الأخرى، ميَّالة لابتزاز الطبقات التابعة. وبطبيعة الحال، يمكن أن توجد مصادر أخرى لأزمة مالية للدولة بما فيها التوسُّع الديموجرافي عند جولدستون أو التنافس العسكري مع دول أخرى عند سكوكبول. لكن في بلد تسيطر عليها نخبة مزدوجة، فإن المزاعم الإضافية حول الموارد يمكنها أن تفاقم المشاكل الأخرى. وما إن تصبح الدولة المحلية ضعيفةً عسكريًا نتيجة الانقسامات داخل النخبة، وحينما تطالب الطبقات التابعة بمصالح وتنظيمات وموارد وراديكالية أيديولوجية كافية؛ يمكن أن تندلع ثورة. وتتكوَّن الثورة من فئة من الأعمال المتعددة المحددة، وغالبًا غير المنسقة، بواسطة عددٍ من الطبقات أو الشرائح الاجتماعية التي تجري مباراة إضافية مع بعضها البعض على نحوٍ لا خطي، وتكاثر الأحداث الصغيرة على نحوٍ سريع، في ظل هذه الظروف يجعل منها تحولات كبيرة، مثلما يمكن أن يحدث في الطبيعة عندما تصبح النظم الديناميكية مشوشةً تشوشًا كاملًا.

يتمرد المعارضون على جناحي النخبة المزدوجة، إلا أنهم يميلون للتركيز على الأجانب، وتدفع تمردات المدن ضد الملكيات الأجنبية أو المغتربين، الأجانب لاتخاذ مواقف متشددة، وتراوغ النخبة المحلية ما بين الانضمام إلى المتمردين أو الوفاء بتحالفها مع الأجانب، لكن في أغلب الأحيان تضطر للتعامل بحدّة مع المعارضين. وهذه المواقف المتصلِّبة تفضي إلى إنشاء مناطق مستقلة متعددة؛ وبالتالي إلى وضع ثوري. وفي ثورات كهذه تبرز لغة وطنية كأداة بالغة الفائدة ضد النخبة المزدوجة، سواء اعتمدت على الدين أو الوطنية

الإقليمية. وأحيانًا ما ينكر الخطاب السياسي للتمرُّد ضد الكولونيالية الجديدة حتى أي نية للثورة ضد الحاكم الوطني، ويصوِّر الثوريون أنفسهم كمحررين له من السيطرة الأجنبية، وحالما يصادر الثوريون الملكيات الهائلة للأجانب، علاوة على ملكيات النخبة القديمة المتعاونة معه، يجعلون من الثورة ثورة اجتماعية. وإما أن يفرَّ الأجانب من البلاد وتذعن دولهم للثورة، أو تستدعي الأخطار التي تتعرض لها المصالح الأجنبية تدخلًا إمبرياليًا. وبين ١٧٥٧ ومنتصف القرن العشرين، انتهت أغلب تدخلات القوى الأوروبية في الصراعات الأفروآسيوية إلى إنشاء نظام استعماري كامل.

وحتى باحثو التاريخ المقارن يكونون أكثر احتراسًا من علماء الاجتماع؛ لذلك فإنني أترددُ في سرد قائمة طويلة من الثورات المقارنة ضد إمبراطوريات غير رسمية أو الاستعمار الجديد. وسوف أوضح، مع ذلك، أن عوامل متماثلة تركيبية وظرفية تظهر فاعليتها في انتفاضة البوكسر في الصين مع مطلع القرن العشرين[١٤]: فقد قامت هذه الحركة الفلاحية على مجموعة شعائر دامغة (وليس فنون حربية) تنامت في إقليم شانتونج الشمالي كردٍّ فعل لمجموعة مركبة من التغييرات، تشتمل على إدارة الزراعة على أساسٍ تجاري، وكوارث طبيعية، وانتشار المسيحية وإمبريالية أوروبية (خاصة ألمانيا) اقتصادية وغير رسمية. وفي بعض المقاطعات كانت القيادة لأعيان القرى، وفي أخرى اتخذت شكلًا يدعو للمساومة التامة، وربما بدأت كحركةٍ مناهضة للسلالة الحاكمة، كما حدث لأغلب الجمعيات السرية الصينية، بشعار «الإطاحة بالملك، وطرد الأجانب». إلا أنه نظرًا لبدء مساعدة الحاشية المحافِظة في بكين، وحتى

الإمبراطورة دواجر، للحركة كوسيلة لإزاحة القوى الأوروبية؛ غيَّر الفلاحون الشعار إلى «مساندة الملك وطرد الأجانب». وعلينا هنا أن نتذكر قَسَم العرابيين بالولاء للخليفة السلطان العثماني. وفي بعض الأحيان بدا كما لو كان ينبغي على البلاط أن يتحرك في مواجهة ميليشيات الفلاحين، رغم لغة الفلاحين في الدفاع عن السلالة الحاكمة. كما في الإسكندرية، وكذلك في بكين، حُوصر القناصل الأجانب والحي الأوروبي، ما أثار حملة دولية من ثماني دول في صيف ١٩٠٠، استطاعت سحق الحركة. وكانت الاعتداءات واسعة النطاق على البعثات الأجنبية، بسبب التبشير للمسيحية، وبسبب العلاقات الواضحة للهيمنة الأوروبية أثناء الانتفاضة، إضافة إلى معاداة المسئولين الصينين المتعاونين مع الأجانب، إشارة لثورة ضد نخبةٍ مزدوجة. وجذبت الأحداث التي جرت في كل من شانتونج وبكين، رغم هيمنة الفلاحين على الحركة، أفرادًا من الطبقات الشعبية بالمدن لكن في وقتٍ متأخر نسبيًا. إلا أنه لم يظهر مركز واضح للانتفاضة، رغم بعض الدعم الضمني لها من بعض أفراد الحاشية المحافظين، وأمكن للتدخل العسكري الأوروبي أن يقضي عليها سريعًا بمجرَّد امتدادها من الريف إلى العاصمة. وهنا، كما في مصر، فإن الأحداث التي تقع في المدن وتهدِّد غالبًا الجناح الأوروبي من النخبة المزدوجة، تحفِّز عملية الغزو.

يصر جوزيف إشيريك على أنه ينبغي تسمية الحركة تمردًا بدلًا من ثورة؛ لأنها تنتهي إلى تأييد الأسرة الحاكمة. مما يقوله إن رباطة جأش الملك تجاهها وتجاه الحاشية أوشك على حظرها في شتاء ١٩٠٠، وربما كانت لغة البوكسرز

المؤيدة للملك من نوعية «تمرُّد الكنيسة والملك». كذلك صوَّر العرابيون أنفسهم كأنصارٍ لإمبراطور معارض رغم أنفه. وبالتأكيد عارضت الحركة الصينية احتكار الدولة لاستخدام القوة. زِد على هذا، إذا نظرنا إلى الأوروبيين كجزءٍ من تركيب الدولة الصينية في هذه النقطة، كجزء من نخبة مزدوجة، لأصبح هناك بالتالي نوعية ثورية للحركة. وهنا في اعتقادي أن فكرة جون والتون مناسبة ومؤداها أنه لا توجد اختلافات داخلية موضوعية تميِّز الثورات عن التمردات أو الانتفاضات؛ ذلك أن نفس مخزونات العمل الجماعي وأزمات السلطة تميل للحدوث فيها جميعها، إلا أننا نعطي وضعًا اصطلاحيًا خاصًا للتحولات الناجحة في السلطة[١٥].

شهد القرن العشرون ثورات عديدة يمكن بشكلٍ ما تصنيفها ككولونيالية جديدة (في مقابل ما يسمى ببساطة حركات معادية للكولونيالية مثل حركة الحرية في الهند أو جبهة التحرير الوطني بالجزائر)، وربما كان من الممكن أن نرى ثورات ١٩٨٩ في أوروبا الشرقية في هذا الضوء. ومع ختام هذا العرض أطرح للمناقشة، شكلًا موازيًا آخر لثورة مصر في ١٨٨٢، الذي ربما كان أكثر ملاءمة، وهي الثورة الإسلامية الإيرانية ١٩٧٨ - ١٩٧٩، التي أعتقدُ أنه يمكن تصنيفها كثورةٍ اجتماعية لكولونيالية جديدة[١٦]. لم يكن للنخبة المزدوجة وجودٌ بشكلٍ صارخ مماثل لما كان في القرن التاسع عشر، بتمثيل كامل للغرب في مجلس الوزراء أو في القضاء المحلي. إلا أن نحو ٥٠ ألفًا من أبناء الدول الغربية كانوا يعيشون في إيران في سبعينيات القرن العشرين، منهم ٣٥ ألف أمريكي، واحتل الأمريكيون وباقي الحلفاء إيران أثناء الحرب العالمية الثانية،

وأقالوا الشاه رضا (١٩٢٥ - ١٩٤١)، لتعاطفه مع دول المحور، ونصبوا خلفًا له على العرش ابنه الشاه محمد رضا (١٩٤١ - ١٩٧٨). وفي أوائل الخمسينيات، قاد سياسي شعبي، هو محمد مصدق، حملة لتأميم البترول الإيراني، وإبان الاضطرابات المحلية والعالمية التي أعقبتها، أُطيح فعليًا بالشاه واضطر للهرب إلى روما. وكردٍّ فعل لتأميم البترول، قادت المملكة المتحدة والولايات المتحدة حملةً على نطاق عالمي لمقاطعة البترول، وفرضا ضغوطًا بالتالي على أطراف ثالثة مثل إيطاليا للالتزام الصارم، ونجحتا في خلق تراجع اقتصادي حادٍّ في إيران. ونفذت وكالة المخابرات المركزية الأمريكية خطة ناجحة لإعادة الشاه إلى العرش والإطاحة بمصدق؛ لذلك بات الشاه مدينًا بعرشه للأمريكيين مرتين. وفيما بعد، ساعدت المخابرات المركزية الأمريكية في تدريب البوليس السري الرهيب للشاه، السافاك. وفي ١٩٦٣، مُنِح رجال الخدمات الأمريكيون في إيران نوعًا من الامتيازات الأجنبية، وأصبحوا منذ ذلك الحين يقدَّمون للمحاكمة أمام محاكم عسكرية أمريكية على ارتكاب الجرائم بدلًا من تقديمهم للمحاكم المدنية الإيرانية. وقد أثار هذا القانون في حينه حفيظة آية الله الخوميني.

بعد الارتفاع الهائل في أسعار البترول في أوائل السبعينيات، برزت إيران كدولةٍ غنية لحدٍّ كبير، جاذبة استثمارات هائلة من الشركات الأمريكية متعددة الجنسية. وبسبب ملكية الدولة لصناعة البترول؛ كانت عوائده تذهب مباشرة إلى صناديق الحكومة، جاعلة من إيران دولة «صاحبة دخل» تحيا على دخول أجنبية وحاجتها قليلة لتطوير علاقة وثيقة مع شعبها. ويرى مارك

جاسيوروفسكي أن الدعم القوي الذي ناله نظام الشاه بوصفه «دولة عميلة» من الولايات المتحدة زاد من استقلال النظام عن الشعب في إيران[١٧]. وأصبح الشاه أكثر استبدادًا وشكّلت انحيازات التكنوقراط السياساتِ الاقتصادية. وفضّلت بنوك التنمية لحدٍّ كبير في القروض التي تمنحها للاستثمار في الأعمال التجارية بالمدن على المزارع، وتقاطر عمال المزارع العاطلون إلى المدن بحثًا عن العمل، ليسكنوا في عشش كئيبة مسقوفة بالصفيح. كذلك تبنى الشاه إجراءات عقابية ضد المنتجين الصغار للسلع، وتجار البازارات القديمة، مفضلًا عليهم المليونيرات والبليونيرات الجدد الذين أوجدهم الازدهار وسياساته. ومن دواعي السخرية، أن نظام رضا بهلوي خلق للوجود طبقةً متوسطة جديدة هائلة، وتوسّع لحدٍّ بالغ في إنشاء المدارس والجامعات، بالإضافة إلى إرسال آلاف الطلبة للتعليم في الخارج. من جانب، كان عدد الفرص التعليمية أقلّ بكثير من عدد الطامحين، ومن جانب أسفر النظام التعليمي عن عدد من المثقفين يتجاوز فرص التوظف المربحة. ويلاحظ جاك جولدستون أن الضغوط الديموجرافية تساعد على تقدير كلّ من نمو عشش الصفيح المكتظة بعمال الريف النازحين، والطبقة المتوسطة الجديدة من الشباب القلقين نافدي الصبر بسبب استبداد الشاه ومحدودية فرص العمل[١٨]. من الجانب الآخر، تضاعف سكان إيران أربع مرات من ١٩١١ حتى ١٩٧٨ من ٩ ملايين إلى ٣٥ مليون نسمة، حتى إن التفسير الديموجرافي لا يقدم الكثير في ذاته وبذاته عن سبب حدوث الثورة في ١٩٧٨ وليس في ١٩٣٥ أو ١٩٥٧.

عقب هزيمة الولايات المتحدة في الهند الصينية، صنَّف بيان نيسكون – كيسنجر إيران باعتبارها قوةً إقليمية حليفة في الشرق الأوسط، أملًا في أن

تدافع عن المصالح الأمريكية في الخليج الفارسي. وفي المقابل، كان يباع للشاه كل ما يريد من أسلحة في الترسانة الأمريكية، وبالفعل نفَّذت قوات الشاه عدة عمليات في الخليج في السبعينيات، مثل أنشطتها البوليسية تجاه الحركة الماركسية المزعومة في قبيلة ظفار بعمان. إن وجود أعداد كبيرة من المغتربين الغربيين المتنفذين والشركات متعددة الجنسية، والنفوذ القوي للسفارة الأمريكية، واعتبار إيران وكيلًا لحماية مصالح السياسة الخارجية الأمريكية بالمنطقة؛ جميعها تشير إلى وضعٍ كولونيالي جديد. ولقد خلقت الملايين الجديدة لعائدات البترول التي انهمرت على إيران بعد ١٩٧٣، في أعقاب مقاطعة منظمة الدول المصدرة للبترول (الأوبك) للدول الغربية إبان الحرب العربية الإسرائيلية وما تلاها من ارتفاع أسعار البترول أربع مرات، العديد من المشاكل بقدر ما حلَّت. وربما كان تدفق رأس المال من الدول الصناعية مصحوبًا بكارثة لها؛ فقد ضغطت الولايات المتحدة وغيرها بوضوح ضغطًا هائلًا على حلفائها في دول الأوبك لإعادة تدوير الأموال في الغرب من خلال المشتروات والاستثمارات. وكان استحواذ الشاه على مقادير هائلة من الأسلحة العسكرية والأمريكية والغربية التي كانت بالغة التعقيد بالنسبة إلى الاستخدامات الفعَّالة لقواته المسلحة، من وجهة نظر معارضيه المحليين، جزءًا من خضوعه لطلب إعادة الملايين التي استنزفها إلى الغرب، لكن الشاه رفض توسيع المشاركة السياسية في نظامه، الذي كان يعمل كديكتاتورية رأسمالية قمعية، وبرهن على عدم الاستجابة للمطالب الشعبية بديمقراطية أكبر، وفي مقابل القمع واسع النطاق، مارست إدارة الرئيس جيمي كارتر ضغوطًا محدودة على الشاه لتحسين سياساته في مجال حقوق الإنسان،

وبالتأكيد تعاملت معه بشكلٍ مختلف عن تعاملها مع الدكتاتوريات العسكرية بأمريكا الجنوبية.

وفي داخل البلاد، تسبب ارتفاع دخل البترول من عدة مئات من ملايين الدولارات سنويًا إلى ٣٠ بليون دولار في السنة بين أواخر الستينيات ومنتصف السبعينيات، في زيادة التضخم زيادةً هائلة، وعندما هوت أسعار البترول في أواخر السبعينيات تطورت عجوزات الميزانية المرتبطة في إيران؛ لأن المخططين كانوا يفترضون دخولًا أعلى. وكردٍّ فعل لهذا، رفع النظام الضرائب ثلاث مرات على العمال المأجورين، ومن أجل أن يبدو في مظهر من يحارب التضخم؛ فرض غرامات على عشرات الألوف من أصحاب المحلات، علاوة على اتخاذ خطوات أخرى مثيرة للاستياء. وفي إطار ضبط الموازنة، ثارت حالات الاستياء من تدفق أموال البترول إلى الخارج لسداد أثمان الأسلحة وغيرها من السلع الأمريكية والأوروبية عالية التكنولوجيا غير المطلوبة، وبلغ الاستياء حد الغليان بين كثير من الإيرانيين، وكانت بعض أوائل المظاهرات الكبيرة التي أفضت إلى الثورة، في أوائل ١٩٧٨، ضد البنوك الكبيرة المملوكة في أغلبها للأجانب أو لقلة منهم.

وكما طرح ميساغ بارسا للنقاش، فإن أصحاب البازارات، وعمّال الصناعة، وسكان الأحياء الفقيرة، والعمال أصحاب الياقات البيضاء، ورجال الدين الشيعة، كل منهم تبعًا لمصالحه الخاصة، وتنظيماته، وأيديولوجيته، عُبِّئوا في ظروف معينة في ١٩٧٧ - ١٩٧٨ للإطاحة بالشاه[١٩]. وكانت هذه الفئات تعمل أساسًا في مناطق المدن، ولقد واجهت الإضرابات والمظاهرات

المتصاعدة، دولة تتأرجح بين النعومة والقبضة الحديدية؛ ما أدى في النهاية إلى سقوط الحكومة. ومن الأهمية بمكان أن قوات الشاه، مع تصاعد الأحداث، أصبحت تعارض إطلاق النار على جماهير المدن، وفي يناير - فبراير ١٩٧٩ انتقل بعض الضباط الشبان الراديكاليين، خاصة في السلاح الجوي، إلى القوات الثورية، وهذا ما فعله معظم الجنود وصف الضباط. والكثير من أعضاء التحالف الغامض لعام ١٩٧٨ توحدوا ضمن لغة خطاب وطني إيراني شيعي علاوة على تأكيدٍ على حكومة تدعم الشورى وحقوق الإنسان؛ إلا أن كلًا منهم كانت له تأكيداته الخاصة، فقد أكَّد رجال الدين على الإسلام الأصولي، وتحدثت الطبقة المتوسطة الجديدة عن نهاية الاستبداد، أما أصحاب البازارات وباقي الفئات فقد كانت لها مطامحها الخاصة، فقط وفي الضوء الساطع لما بعد الوضع الثوري أصبح جليًا عدم توافق مصالح وأيديولوجيات شركاء التحالف، عندما نجح رجال الدين الشيعة في الاستحواذ على السلطة، الذين تعلموا المهارات التنظيمية والخطابية الحديثة من الطبقة المتوسطة والأحزاب اليسارية وكان على رأسهم قائد يتمتع بـ (كاريزما) من الدرجة الأولى، وهو الإمام آية الله الخوميني.

أدى الذعر الذي انتاب الدول الغربية في خريف ١٩٧٩ إلى إخلاء إيران من الأجانب بالطريقة نفسها التي حدثت في تمرُّد الإسكندرية وأفضت إلى نزوحٍ جماعي للمغتربين من مصر، وبمجرد أن أصبحت الحكومة الإسلامية الجديدة في السلطة منذ فبراير ١٩٧٩ قامت بتأميم كثير من ممتلكات المؤسسات متعددة الجنسية، إضافة إلى البنوك المحلية والصناعات الثقيلة، وقد

شكَّل احتجاز رهائن بالسفارة الأمريكية بواسطة الجناح اليساري للطلاب في نوفمبر ١٩٧٩، ليس إضافة أخرى للفوضى أثناء فترة ثورية، بل على الأرجح لطمةً مقصودة للنفوذ الأمريكي المتزايد على إيران، وضربة قاضية للعنصر الأجنبي في النخبة المزدوجة، ومعظم تقييمات الأزمة الإيرانية تقلِّل من وجهها الكولونيالي الجديد لصالح موقد النار المساعد على الاشتعال، لكنني أودُّ أن أقول إنه كان في صميم الثورة، وبالتأكيد لعب دورًا محوريًا في عقول الجماهير.

يقلِّل بارسا من شأن درجة الإجماع على أي أيديولوجية كانت توجد بين هذه القوى الاجتماعية المتنوعة، ويؤكد على الصراعات الاجتماعية التي اندلعت بينها خلال العامين الأولين بعد الثورة. فقد اشتركت أيديولوجيات الفئات المتنوعة في لغةٍ خطابية وطنية، علمانيةً كانت أم دينية، ماركسيةً أو قومية، ساعدت على توحيد هذه الفئات ظاهريًا فترة كافية لصناعة الثورة. وعلى الرغم من أن انتصار رجال الدين الشيعة جاء متأخرًا في إنجاز الثورة؛ فمن المؤكد أن أحد أسباب استطاعة هذا الخطاب الإسلامي في النهاية أن يحوز مثل هذا الإعجاب يكْمُن بدقة في نزعته الوطنية، وفي نبذه للأنماط الغربية من أجل تعزيز أصالة إيرانية أمكنها أن تكْمُن فقط في الدين الوحيد على المستوى القومي. وتشير الشعبية المطلقة للنزعة الوطنية إلى أن الثورة لم تكن فقط ضد الشاه، بل ضد النخبة الغربية الكولونيالية الجديدة، للتجار متعددي الجنسية المغتربين المسلحين، وكذلك لمختلف الدبلوماسيين.

وعلى غرار ما حدث في ثورة ١٨٨٢ المصرية، ضمت الثورة الإسلامية تحالفًا عريضًا من الطبقات الاجتماعية التابعة توحدت على الأقل مؤقتًا ضد

الدولة وضد نخبة مزدوجة، وفي الحالتين، لعب الفلاحون دورًا تابعًا لدور جماهير المدن، بمظاهراتهم الضخمة، والتمردات والإضرابات. وانتهت الثورة الإيرانية إلى نوعٍ من إعادة توزيع الثروة والسلطة التي تميِّز الثورات الاجتماعية، وعلى الرغم من أن الحالة المصرية أقل وضوحًا، فإن أمثلة كثيرة تدل على قيام ثورة اجتماعية هناك أيضًا، ومع أن النظام الديني أسَّس شبكة آمنة لكثير من الفقراء الذين لم يكن لهم إلا مناصرون محدودون في ظل الشاه؛ فقد استخدم النظام «حفاة الأقدام» وقودًا للمدافع أثناء الحرب الإيرانية العراقية الدموية من ١٩٨٠ - ١٩٨٨، وجاء نجاح الثورة الإيرانية على حساب معظم المثاليات التي حارب من أجلها أغلب الإيرانيين في ١٩٧٨. وفي المركز السياسي، فاز الأكثر فاشية وأوتوقراطية، وبمنتهى القسوة قام هؤلاء بقمع الأحزاب السياسية المنافسة، وأعدموا عدة آلاف من أعضاء حزب مجاهدي خلق الإسلامي اليساري، كما شنوا الحملات على الأقلية البهائية المسالمة غير المسيَّسة، وخلال عقد الثمانينيات برزت نخب جديدة ثرية لتحتل مكان مَن أطيح بهم مع الشاه، حتى إن عملية تقليل الفوارق في الثروة بين الطبقات لم تدم زمنًا طويلًا.

وتؤكد الأحداث في إيران منذ ١٩٧٩ كيف أن الثورات تتحوَّل بسهولة إلى أوضاع سيئة، خاصة الثورات الوطنية، مع هذا لا أستطيع أن أفترض ببساطة أن العرابيين كانوا سيخونون مبادئهم عن مبدأ المساواة ونظام الشورى إذا ما حازوا النصر. على أية حال، نجح الإيرانيون في تأسيس حكومة ثورية، بينما أخفق المصريون والصينيون في القرن التاسع عشر، ليس فقط لأسباب

داخلية؛ بل أيضًا لأن الفجوة بين الشمال والجنوب في التعبئة الاجتماعية والسياسية أقل قوة في أواخر القرن العشرين عما كانت في أواخر القرن التاسع عشر. على أنني أعرض للجدال أن النتائج لا ينبغي عليها أن تحدِّد دراستنا لرموز الحركات الشعبية، وإذا نظرنا إلى الوضع الظرفي والديموجرافي، وإلى ما تُعبأ الفئات ضده؛ فسوف نجد بالتأكيد نواحي تماثُل بين مصر ١٨٨٢، وإيران ١٩٧٩، وفي واحدة من مساخر التاريخ القليلة، يرقد الشاه محمد رضا مدفونًا بالقاهرة في المسجد نفسه الذي يضم رفات الخديوي إسماعيل.

الهوامش

(1) Skocpol, *States and Social Recolutions* ١٩٧٩، ص ٣٢٠، ملحوظة ١٦.

(٢) المرجع السابق ص ٤٨ - ٤٩.

(٣) المرجع السابق ١ ٤، ٦٠ - ٦٤.

(٤) المرجع السابق ص ١١٢ - ١٢٦.

(5) Deringil ١٢ : ١٩٨٨

(6) Robinson and Gallagher, *Africa and the Victorians* ١٩٨١، ص ٧٨.

(٧) المرجع السابق.

(٨) المرجع السابق ص ٤٧٥.

(9) Hopkins ٣٨٤ - ٣٨٣ : ١٩٨٦.

(10) Scholch ٧٨٥ - ٧٧٣ : ١٩٧٦

(11) Galbratih and Marsot. ٤٨٨ - ٤٧١ : ١٩٧٨

(12) Skocpol, *States and Social Revolutions* - ص ١٦٥ - ١٨٥.

(١٣) بخصوص المراحل المبكرة للوطنية، انظر: Hobsbawm, *Nations and Nationalism* ١٩٩٠، فصل ١، ٢.

(١٤) انظر خاصة Esherick, *Boxer Uprising*

(15) Walton, *Reluctant Rebels* ١٩٨٤، ص ٣٨.

(١٦) التحليل التالي يعتمد على الدارسات الآتية: Fisher, *Iran* ١٩٨٠؛ Keddie, *Roots of Revolution* ١٩٨١؛ Abrahamian, *Iran* ١٩٨٢؛ Bakhash, *Reign of Ayatollahs* ١٩٨٨، Arjomand, *Iran*, ١٩٨٨؛ Parsa, *Iranian Revolution* ١٩٨٩؛ Green ed, *Revolution*, Countermobilization in the Iranian Revolution, in Goldstone, and Akhavi, *Shi'ism Corporatism and Rentierism the Iranian Revolution Societies* ١٩٩٢ Cole ed, *Comparing Muslim*.

(17) Gasiorowski, *U.S Foreign Policy and the Shah* ١٩٩١.

(18) Goldstone, *Revolution and Rebellion* – ص ٤٧٣ ٤٧٤.

(19) Parsa, *Iranian Revolution*.

ببيليوجرافيا

١ - أعمال غير منشورة:

أولًا - أرشيفات:

١ - دار الوثائق القومية:

أ) سجلات:

الدائرة البلدية (القاهرة).

ديوان الأحكام

ديوان المدارس

ديوان الويركو

نظارة الداخلية

وارد أقاليم

وارد ضبطيات

ب) محافظ

أبحاث

الوثائق المصرية

جمال الدين الأفغاني

ديوان الأحكام

ضبطيات مصر

محافظ الثورة العرابية

محفوظات مجلس الوزراء

مكاتبات أفرنجي

مكاتبات عربي

نظارة الداخلية

ج) بطاقات

بطاقات الدار

٢- ملفات وزارة المالية، القاهرة (دار المحفوظات) ملفات المستخدمين.

3- United Kingdom, Public Record Office, Kew Gardens, England abbr, PRO

a – Foreign Offi (abbr. FO) Series 78, 141, 407.

b – House of Commone Accounts and Papers, Zhc1

ثانيًا: مخطوطات:

أنون، «سفينة بها مكاتبات لرئاسة الثورة العرابية» القاهرة، دار الكتب المصرية، تيمور، مخطوط ٥٠٠.

أنون، *«التربية وما يترتب عليها من تقدم الشعوب»* القاهرة، دار الكتب المصرية، اجتماع مخطوط ١٣٠.

إسكندر ابقريوس ارماني، *«الآثار المصرية والمناقب الخديوية»*، القاهرة، دار الكتب المصرية، تاريخ طلعت مخطوطة ١٨٣٢.

السيد جمال الدين أسد أبادي «الأفغاني»، *إسناد السيد جمال الدين*، طهران، Majlis Library (on microfilm, University of California, Los Angeles, Research Library).

محمد عقيل بن محمد كاشف البخاري، *«إرشاد الولد»*، دار الكتب المصرية، القاهرة، مخطوط تيمور أخلاق ٣٥٦.

محمد عقيل بن محمد كاشف البخاري، *«درر السلوك في من حكم مصر من النواب والملوك»*، القاهرة، دار الكتب المصرية، مخطوط تاريخ ٤٠٧٧.

أحمد الدمنهوري، *«النفع الغزير في صلاح السلطان والوزير»* القاهرة، دار الكتب المصرية، تيمور اجتماع مخطوط ٣٢.د

محمد أفندي فاني، «*بغية المتمني في ترجمة فاني*»، دار الكتب المصرية، القاهرة، تاريخ تيمور مخطوط ١١٢٦
شمس الدين محمد بن رمضان السعودي الحنفي، «*اللؤلؤ المنثور في نصيحة ولاة الأمور*» القاهرة، دار الكتب المصرية، تيمور اجتماع مخطوط ٣٤.
محمد بن محمد العنابي جزائري، «*السعي المحمود في تأليف العساكر والجنود*» القاهرة، دار الكتب المصرية، تيمور اجتماع، مخطوط ٢١٩.
محمد بن أحمد التميمي، «*ترجمة العلامة أحمد التميمي الخليلي، مفتي مصر*» القاهرة، دار الكتب المصرية، تاريخ تيمور، مخطوط ١٠٩٦.
محمد أنسي، «*ترجمة أبو السعود أفندي*» القاهرة، دار الكتب المصرية، تاريخ ٣ ق، مخطوط ١٠٤٨.

٢ - أعمال منشورة

أولًا: دوريات معاصرة (مع ذكر مكان وتاريخ الإصدار الأول)

أبو نظارة زرقاء باريس ١٨٧٨؛ المحروسة الإسكندرية ١٨٨٠؛ روضة المدارس القاهرة ١٨٧٠؛ روضة الأخبار القاهرة ١٨٧٤؛ التنكيت والتبكيت الإسكندرية ١٨٨١؛ التجارة الإسكندرية ١٨٧٨؛ وادي النيل القاهرة ١٨٦٧؛ الوقائع المصرية ١٨٦٣؛ الوطن القاهرة ١٨٧٧.

ثانيًا: مطبوعات حكومية:

Bourne, Kenneth, and D, Cameron Wett, eds, 1984, British Documents on Foreign Affairs, Part 1, Series B, 15 vols, Washington, D, C: University Publications of America.

مصر ١٨٧٦ - ١٨٨٣، ديكريتات وتقريرات، الأجزاء من ١ - ٤، بولاق: المطبعة الأميرية. فرنسا ١٩٣١.

Des Affairs E'trangeres, Documents diplonatiques francais (1871 – 1914). Series 1. vols 3 – 4 Paris: Imprimerie Nationale.

أمين سامي ١٩١٦ - ١٩٣٦، تقويم النيل ٣ أجزاء - القاهرة المطبعة الأميرية ودار الكتب المصرية.

ثالثًا: كتب ومقالات ورسائل علمية

١ - باللغة العربية:

إبراهيم عبده: ١٩٦٤ جريدة الأهرام: تاريخ وفن، القاهرة، مؤسسة سجل العرب.

أبو الفتوح أحمد رضوان: ١٩٥٣ تاريخ مطبعة بولاق القاهرة، المطبعة الأميرية.

أديب إسحاق: ١٨٨٦ *الدرر*، تحرير جرجس ميخائيل، الإسكندرية، مطبعة جريدة المحروسة.

أديب إسحاق: ١٩٠٩ *الدرر*، تحرير عوني إسحاق، بيروت ن المطبعة الأدبية.

أديب إسحاق: ١٩٧٨ *أديب إسحاق*: الكتابات السياسية والاجتماعية تحرير ناجي علوش، بيروت، دار الطليعة.

أحمد تيمور: ١٩٦٧ *أعلام الفكر الإسلامي في العصر الحديث* القاهرة، لجنة نشر المؤلفات التيمورية.

أحمد عزت عبد الكريم: ١٩٣٨ *تاريخ التعليم في عصر محمد علي*، القاهرة، النهضة المصرية.

أحمد عزت عبد الكريم: ١٩٤٥ *تاريخ التعليم في مصر من نهاية حكم محمد علي وإلى أوائل حكم توفيق ١٨٤٨ - ١٨٨٢* جزءان، القاهرة، مطبعة النصر.

أحمد عرابي: ١٩٨٢ عن الأحداث التي وقعت بمصر تحرير وترجمة Trevor LeGassick القاهرة، مطبعة الجامعة الأمريكية بالقاهرة.

أحمد فارس الشدياق: ١٢٨٨ - ١٢٩٨ *كنز الرغائب في منتخبات الجوائب*، ٧ أجزاء، إسطنبول مطبعة الجوائب.

إسماعيل سرهنك: ١٩٦٥ - ١٨٨٩ *حقائق الأخبار عن دول البحار* جزءان، بولاق، المطبعة الأميرية..

إلياس ذكورة: ١٩٧٨ *مرآة العصر* ٣ أجزاء، القاهرة، المطبعة العمومية.

خليل صابات: ١٩٦٦ *تاريخ الطباعة في الشرق العربي*. القاهرة، دار المعارف.

خليل غانم: ١٨٧٩ *الاقتصاد السياسي أو فن تدبير المنزل* الإسكندرية، مطبعة جريدة مصر.

رفاعة الطهطاوي: ١٨٧٢/ ١٢٨٨ *تكميل الكلام على ولاية الجزاير «روضة المدارس»* ٢، رقم ٢٤: ١٢ - ١٤.

رفاعة الطهطاوي: ١٩٧٣ - ١٩٧٨ *الأعمال الكاملة* تحرير محمد عمارة، ٤ أجزاء، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر.

رفعت السعيد: ١٩٦٧ *الأساس الاجتماعي للثورة العرابية*، القاهرة، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر.

رمزي ميخائيل جيد: ١٩٨٥ *تطوير الخبر في الصحافة المصرية*، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب.

زين العابدين نجم: ١٩٨٧ *بورسعيد: تاريخها وتطورها منذ نشأتها في ١٨٥٩ حتى عام ١٨٨٢* القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب.
سالم عنحوري: ١٨٨٥ *سهر هاروت* دمشق، المطبعة الحنفية.
سليم النقاش: ١٨٨٤ *مصر للمصريين* الأجزاء من ٤ - ٩، الإسكندرية، مطبعة جريدة المحروسة.
سمير محمد طه: ١٩٨٦ *أحمد عرابي ودوره في الحياة السياسية المصرية* القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب.
صلاح أحمد هريدي: *الحرف والصناعات في عهد محمد علي* القاهرة ١٩٨٥.
طلعت عيسى: ١٩٥٩ *سان سيمون* القاهرة، دار المعارف.
عبد الرحمن الجبرتي: ١٨٧٩ - ١٨٨٠: *عجائب الآثار في التراجم والأخبار*، ٤ أجزاء، بولاق، المطبعة الأميرية الكبرى.
عبد الرحمن الرافعي: ١٩٣٩ *الثورة العرابية والاحتلال الإنجليزي* الطبعة الثانية، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية.
عبد الرحمن الرافعي:١٩٨٢ *عصر إسماعيل* جزءان، القاهرة، دار المعارف.
عبد الرحيم عبد الرحيم: ١٩٨٢ *المغاربة في مصر في العصر العثماني*، تونس Revue d' histoire maghrebine.
عبد الله النديم: ١٩٥٦، *المذكرات السياسية لعبد الله النديم*، تحرير محمد أحمد خلف الله، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية.
عبد المنعم الجميعي: ١٩٨٠ *عبد الله النديم ودوره في الحركة السياسية والاجتماعية*، القاهرة، مطبعة الجبلاوي.
عبد المنعم الجميعي: ١٩٨٢ (تحرير) *الثورة العرابية في ضوء الوثائق المصرية*، القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية.

عراقي يوسف محمد: ١٩٨٥: *الوجود العثماني المملوكي في مصر (في القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر)* القاهرة، دار المعارف.

علي الزين: *فصول من تاريخ الشيعة في لبنان*، بيروت، دار الكلمة.

علي باشا مبارك: ١٣٠٤ - ١٣٠٦/ ١٨٨٦ - ١٨٨٩: *الخطط التوفيقية الجديدة*، ٢٠ جزءًا، بولاق، المطبعة الأميرية الكبرى.

علي بركات: ١٩٧٧: *تطور الملكية الزراعية الكبيرة في مصر ١٨١٣ - ١٩١٤، وآثارها على الحركة السياسية*، القاهرة، دار الثقافة الجديدة.

علي رمضان: *الحياة الاجتماعية في مصر في عصر إسماعيل*، الإسكندرية، منشأة المعارف، ١٩٧٧.

عماد صلح: ١٩٨٧: *أحمد فارس الشدياق: أثره وعصره*. طبعة ثانية منقحة، بيروت، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر.

لطيفة محمد سالم: ١٩٨١: *القوى الاجتماعية في الثورة العرابية*، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب.

ليلى عبد اللطيف أحمد: ١٩٨٠: *دراسات في تاريخ ومؤرخي مصر والشام إبان العصر العثماني*، القاهرة، مطبعة الخانجي.

محمد عبده: ١٩٧٢ -١٩٧٤: *الأعمال الكاملة*، تحرير محمد عمارة، ٦ أجزاء، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر.

محمد محمود السروجي: *الجيش المصري في القرن التاسع عشر*، القاهرة، دار المعارف ١٩٦٧.

محمصاني: ١٩٦١: *فلسفة التشريع في الإسلام*. *The Philosophy of Jurisprudenve in Islam* ترجمة فرحات زيادة Leiden .E. J. Brill

محمود فهمي: ١٩٧٦، *مذكرات*، القاهرة، الشناوي.

ميخائيل شاروبيم: ١٨٩٨ - ١٩٠٠: *الكافي في تاريخ مصر القديم والحديث*، ٤ أجزاء، بولاق، المطبعة الكبرى الأميرية.
نامق كمال: ١٨٩٧: *سليل الدين هارزمشاه*، تحرير Rodoslu Salih Cemal، القاهرة، مطبعة قانون أساسي.

٢ - باللغات الأجنبية:

Abercrombie, Nicholas, Stephen Hill, and Bryan Turner, 1980, *The Dominant Ideology Thesis*, London: Goerge Allen and Unwin.

Abrahamian, Ervand, "*The Crowd in The Persian Revolution*". *Iranian Studies* 2 (1969): 128 – 50.

Abrahanian, Ervand, 1982, *Iran Between Two Revolutions*, Princeton: Princeton University Press.

Afshar, Iraj, and Asghar Mahdavi, eds. 1963. *Majmu'ih-i asnad va madarik – I chap nashudih dar barih – I Sayyed Jamalu'd-Din mashhur bih "Afhhani"* Tehran Unibersity Press.

Akhavi, Shahrough, 1992"Shi'ism, Corporatism and Rentierism in the Iranian Revolutiim," *In Comparing Muslim Societies,* ed. Juan R.I. Cole, Ann Arbor: University of Michigan Press.

Algar, Hamid. 1973. *Mirza Malkom Khan*. Berkely and Los Angeles: University of California Press.

Amanat, Abbas. 1989. Resurecction and Renewal: *The Making of the Babi Movement in Iran*, 1844 – 1850. Ithaca, N. Y.: Cornell University Press.

Anderson, Benedict. 1983. *Imagined Communities: Reflections on the Origin and Spread of Nationalism*. London: Verso.

Arjomand, Said Amir. 1988. *The Turban for the Crown*. Oxford: Oxford University Press.

Awad, M. F. 1987. "*Le Mode'le europeen: l'e'volution urbain de 1807 – 1958" Revue de l'occident musulman et de la me' diterrane'e 46*, no, 4: 93 – 109.

, 1962. *A History of Landownership in Modern Egypt, 1800 – 1950* London: Oxford University Press.

Baer, Cabriel, 1946. *Egyptian Guilds Modern Times*. Jerusalim Oriental Society.

Baer, Cabriel, 1969. *Studies in the Social History of Modern Egypt*. Chicago: University of Chicago Press.

Baer, Cabriel, 1982. *Fellah and Townsman in the Middle East: Studies in Social History*. London: Frank Cass.

Bakkash, Shaul. 1978. *Iran: Monarchy, Bureaucracy and Reform under the Qajars: 1858 – 1896*. London: Ithaca Press.

Bakkash, Shaul. 1988. *Reign of the Ayatollahs*. Rev. ed. New York: basic Books.

Bayat, Mangol, 1982, Mysticism and Dissent: *Socioreligious Thought in Qajar Iran*. Syracuse: Syracuse University Press.

Becker, Marvin B. 1988. *Civility and Society in Westem Europe, 1300 – 1600* Bloomington: Indiana University Press.

Behrens – Abouseif, Doris. 1985. *Azbakiyyah and its Environs from Azbak to Isma'il. 1476 – 1879*. Cairo: IFAO.

Blunt, Wilfrid Scawen. 1922. *Secret History of the English Occupation of Egypt: Being a Personal Narrative of Events*. New York: Alfred A. Knopf.

Braude, Benjamin, and Bernard Lewis, eds. 1982. *Christians and Jews in the Ottoman Empire: the Functioning of a Plural Society*. 2 vols London: Holmes & Meier.

Brown, Nathan J. 1990. *Pesant Politics in Modern Egypt: The Struggle against the State*. New Haven: Yale University Press.

Browne. E. G. 1926 *A Year amongst the Persians*. Cambridge: Cambridge University Press.

Brym, Robert J. 1980. *Intellectuals and Politics*. London: George Allen and Unwin.

Cannon, Byron. 1988. *Politics of Law and the Courts in Nineteenth – Century Egypt*. Salt Lake City: University of Utah Prass.

Censer, Jack Richard. 1967. *Prelude to Power: The Persian Radical Press. 1789 – 1791*. Baltimore: Johns Hopkins University Press.

Chamberlain. M. E. 1977 "the Alexandria Massacre of 11 June 1882 and the British Occupation of Egypt. "*Middle Eastern Studies* 13, no. 1: 14-39.

Chartier, Roger. 1987. *The Uses of Print in Early Modern France* Trans. Lyda G. Cochrane Princeton: Princeton University Press.

Chartier, Roger. 1988 *Cultural History: Between Practices and Representations* Combridge: Polity Press.

Cole, Juan R.I. 1980. "Rifa'a al – Tahtawi and the Revival of Practical Philosophy *The Muslim World* 70, no 1: 29 – 46.

Cole, Juan R.I.1988. *Roots of North Indian Shi'ism in Iran and Iraq: Religion and State in Awadh, 1722 – 1859.* Berekly and Los Angeles: University of California Press.

Cole, Juan R. I. 1989 "Of Crowds and Empires: Afro-Asian Riots and European Expansion, 1857 – 1882 "*Comparative Studies in Society and History* 31, no. 1: 106 – 33.

Cole, Juan R. I. 1989 Forthcoming "Orientalism and Limits of Discourse: British Imperialism and Censorship in viceregal Egypt. *in the Man on the Spot*, ed, Roger Long.

Cole, Juan R. I. Ed, 1992, *Comparing Muslim Societies*. Ann Arbor: University of Michigan Press

Cole, Juan R. I. and Moogan Momen. 1986 "Mafia, Mob and Shiism in Iraq: The Rebellion of Ottoman Karbala, 1824 J 1843" *Past and Present* 112: 112 – 43.

Colvin, Sir Auckland 1906. *The Making of Modern Egypt.* New York. E. P. Dutton.

Commins. David. 1988 "Abd al Qadir al – Jazairi and Islamic Reform. "*The Muslim World* 78, no. 2: 121 – 31.

Corbin, Henri, 1971 – 72, *En Islam iranien.* 4 vols. Paris: Gallimard

Crecelius. Daniel. 1981. *The Roots of Modern Egypt: A Study of* the *Regimes of Ali Bey al-Kabir and Muhammad Abu al-Dhahab, 1760 – 1775.* Minneapolis: Bibliotheca Islamica.

Cressey, David. 1980. *Literacy and the Social Order: Reading and Writing in Tudor and Stuart England.* Cambridge University Press.

Crossick, Geoffrey. and Heinz – Gerhard Haupt, eds 1984. *Shopkeepers and Master Artisns in Nineteenth – Century Europe.* London: Methuen.

Cuno, Kenneth M.1980. "the Origins of Private Ownership of Land in Egypt: A Reappraisal" *International Journal of Middle East Studies* 12, no. 3: 245 – 75.

Cuno, Kenneth M. 1985 "Landholding, Society and Economy in Rural Egypt, 1740 – 1850: A Case Study of al-Daqahiyyah Povince "Ph. D. diss. University of California, Los Angeles.

Cuno, Kenneth M. 1988 "Commercial Relations berween Town and Village in Eighteenth and Early Twentieth Century Egypt" *Annales Islamologiques* 24: 111 – 35.

Darnton, Robert. 1982. *The Literary Underground of the Old Regime* Cambridge, Mass: Harvard University Press.

Darnton, Robert. 1985, *The Great Cat Massacre.* New York. Vintage.

Darnton, Robert. and Danial Roche. eds. 1989 *Revolution in Print: The Press in France 1775 – 1800.* Berkeley and Los Angeles: University of California Press.

Davies, James C. 1969 "The J-Curve of Rising and Declining Satisfactions as a cause of some Great Revolutions and a Contained Rebellion "In *Violence in America: Historical and Comparative Perspectives*, ed. Hugh Davis Graham and Ted Robert Gurr. Washington, D. C: National Commissionon the Causes and Prevention of Violence.

Davis, Natalie Zemon. 1975. *Society and Culture in Early Modem France.* Stanford, Calif: Stanford University Press.

Delanoue, Gilbert. 1982. *Moralistes et Politiques musulmans dans I' e'gypte du XIXe sie' cle (1798 – 1882).* 2 vols. Cairo: Institut Francais d'Arche'ologie Orientale.

Deringil, Selim, 1988. "The Ottoman Responses to the Egyptian Crisis of 1881 – 82" *Middle Eastern Studies* 24, no 1: 4 – 24.

Dori, L. 1956. "Esquisse historique du Port – Said apre's l'inauguration du Canal (1869 – 1900). "*Cahiers d'Histoire E'gyptienne* 8, no. 1: 1 – 46.

Duff Gordon, Lady. 1969. *Letters from Egypt* (1862 – 1869) Ed. Gordon Waterfield, New York: Frederick A, Praeger.

Eccel, A. Chris. 1984. *Egypt, Islam and Social Change: al-Azhar in Conflict and Accomodation*, Berlin: K. Schwarz.

Eco. Umberto. 1979. *The Role of the Reader*. Bloomngton: Indiana University Press.

Eisenstin, Elizabeth L. 1985. *The Printing Press as an Agent of Change*. 2 vols. in one. Cambridge: Cambridge University Press.

Eisenstin, Elizabeth L. 1986. "On Revolution and the Printed Word" In *Revolution in History*. Roy Porte and Mikulas Teich. Cambridge: Cambridge University Press.

Eley, Geoff. 1981. "Nationalism and Social History". *Social History* 6: 83 – 107.

Esherick, Joseph W. 1987. *The Origin of the Boxer Uprising*. Berkeley and Los Angles: University of California Press.

Farman, Elbert. 1908. *Egypt and its Betrayal*. New York: Grafton Press.

Findley. Certer Vaughn. 1980. *Bureaucratic Reform in the Ottoman Empire: The Sublime Porte*, 1789 – 1922. Princeton: Princeton University Press.

Findley. Certer Vaughn, 1989. *Ottoman Civil Officialdom: A Social History*. Princeton: Princeton University Press.

Fischer, Michael. 1980. *Iran: From Religious Dispute to Revolution*. Cambridge Mass: Harvard University Press.

Fleischer, Cornell. 1983. "Royal Authority, Dynastic Cyclism, and ibn khaldunism in Sixteenth – Century Ottoman Letters" *Journal of Asian and African Studies* 18, nos 3 – 4: 198: 220.

Fleischer, Cornell. 1986. *Bureacrat and Intellectual in the Ottoman Empire: The Historian Mustafa Ali (1541 – 1600)*. Princeton University Press.

Foucault, Michel. 1979. *Discipline and Punish*. Trans. Alan Sheridan. New York: Vintage.

Foucault, Michel. 1980. *Power Knowledge*. New York Pantheon.

Galbraith, John. And Afaf Lutfi al – Sayyed Marsot 1978. "The British Occupation of Egypt: Another View. *International Journal of Middle East Studies 9, no 4: 471 – 88.*

Gasiorowski, Mark. 1991. *U. S. Foreign Policy and the Shah: Building a Client State in Iran*. Ithace, N. Y: Cornell University Press.

Geertz, Clifford. 1973. *The Interpretation of Cultures*. New York: Basic Books.

Gendzier, Irene. 1966. *The Practical Visions of Ya'qub Sanu.* Cambridge, Mass: Harvard University Press.

Gerber, Haim, 1976. "Guilds in Seventeenth – Century Anatolian Bursa" *Asian and African Studies* 11: 59 – 86.

Gerber, Haim, 1987. *The Social Origins of the Modern Midlle East.* Boulder. Colo: Lynne Riener.

Gerber, Haim, 1988 *Islam, Guerrilla War, and Revolution*, Boulder, Colo: Lynne Riener.

Giddns, Anthony, 1983. A Contemporary Critique of Historical Materialism: vol. 1, Power, Property and the State. Berkeley and Los Angeles: University of California Press.

Gide, Charls, and Charls Rist. 1948. *A History of Economic Doctrines From the time of the Physiocrats to the present Day.* Trans. Richards Boston: D. C. Health.

Gleick, James. 1987. *Chaos: Making a New Science.* New York: Viking.

Goldberg. Ellis. Tinker. *Tailor, Textile Worker: Class and Politics in Egypt, 1930 – 1952.* Berkeley: University of California Press. 1986.

Goody, Jack. 1986. *The Logic of Writing and the Organization of Society.* Cambridge: Cambridge University Press.

Gouldner. Alvin. 1979. *The Future of intellectuals and the Rise of the New Class.* New York: Seabury Press.

Graff. Harvey. 1987 a. *The Labyrinth of Literacy: Reflections on Literacy Past and Present.* London: Falmer Press.

Graff. Harvey. 1987 b. *The Legacies of Literacy.* Bloomington: Indiana University press.

Gramsci. Antonio, 1971. *The Prison Notebooks: Selections*. Trans and ed. Quentin Hoare and Geoffery Nowell Smith. New York: International Publishers..

Gren, Peter. 1979. *Islamic Roots of Capitalism: Egypt, 1760 – 1840*. Austin: University of Texas Press.

Green, Jerold. 1986. Countermobilization in the Iranian Revolution, "In *Revolution: Theoritical. Comparative and Historical Studies*, ed. Jack Goldstone. San Diego Harcourt Brace Jovanovich.

Gumperz, John. 1982. *Discource Srtategies*. Cambridge: Cambridge University Press.

Gurr. Ted Robert. 1970. *Why Men Rebell*. Princeton: Princeton University Press.

Habermas, Jurgen, 1979. *Communication and the Evolution of Society*. Trans. Thomas McCarthy. Boston: Beacon Press.

Habermas, Jurgen, 1989. *The Structural Transformation of the Public Sphere*. Trans Thomas Burger (with Frederick Lawrence). Cambridge. Mass: Mit Press.

Hanna, Nelly. 1983. *An Urban History of Bulaq in the Mamluk and Ottoman periods*. Cairo: Institut Francais d'Arche'ologie Orientale.

Hanna, Sami. 1972. "The Saint J Simonians and the Application of State Socialism in Egypt. "*In Medieval and Middle Eastern Studies in Honor of A.S Atiya*, ed. S.A. Hanna Leiden: E. J. Brill.

Heyd, Uriel. 1973 *Studies in Old Ottoman Criminal Law*. Ed. Me'nage. Oxford; Clarendon Press.

Heyworth - Dunne, James. 1983. *An Introduction to the History of Education in Modern Egypt* London: Luzac.

Hobsbawm. Eric. 1965. *Primitive Rebels: Studies in Archaic forms of Social Movement in the Nineteenth and Twentieth Centuries*. New York: Norton.

Hobsbawm. Eric. 1969. *Bandits*. New York: Delacorte.

Hobsbawm. Eric 1986. "Revolution" in *Revolution in History*. Ed. Roy Porter and Mikulas Teich. Cambridge: Combridge University Press.

Holt, P. M. Ed. 1968. *Political and Social Change in Modern Egypt*. London. Oxford University Press.

Holton, Robert. 1978. "The Crowd in History: Some Problems of Theory and Method". *Social History*. 3: 219 – 33.

Hopkins. 1986. "The Victorians and Africa: a Recosideration of the Occupation of Egypt. 1982". *Journal of African History* 27: 373- 74.

Hourani, Albert. 1968. "*Ottoman Reform and the Politics of the Notables" In Beginnings of Modernization in the Middle East: The Nineteenth Century.* ed Polk and Chambers. Chicago: Chicago University Press.

Hourani, Albert. 1970. *Arabic Thought in the liberal Age*. London: Oxford University Press.

Hourani, Albert. 1990. *A History of the Arab People*. Cambridge. Mass: Harvard University Press.

Horch, Miroslav. 1985. *Social Preconditions of Nationl Revivl in Europe: A Comparative Analysis of the Social Composition of Patriotic Groups among the Smaller Ruropean Nations*. Trans Ben Fowkes. Cambridge University Press.

Hunter, Robert. 1983. "the Making of a Notable Politician: Muhammad Sultan Pasha (1825 – 1884)" *International Journal of Middle East Studies* 15: 537 – 44.

Hunter, Robert. 1984. *Egypt Under the Khedives, 1805 – 1879: From household Government to Bureaucracy.* Pittsburg: Pittsburg University Press.

Ilbert, 1987. L'exvlusion du vision: pouvoirs et telations communautaires, 1870 – 1990" *Revue de L'occident musulman et de la mediterrane'e 46,* no. 4: 177 – 86.

Inalcik, halil. 1969. "Suleiman the Lawgiver and Ottoman Law" *Archicum Ottomanicum* 1: 105 – 39.

Inalcik, halil. 1973. *The Ottoman Empire: The Classical Age 1300 – 1600.* Trans Norman ltzkowitz and Colin Imber. London: Weidenfield and Nicolson.

Islamoglu-Inari. ed. 1987. *The Ottoman Empire and the World Economy* Combridge: Cambridge University Press.

Issawi, Charles, ed. *The Economic History of the Middle East, 1800 – 1914.* Chicago: Chicago University press.

Jenkins, Craig. 1983 "Resource Mobilization Theory and the Study of Social Movements" *Annual Review of Sociology* 9: 527 – 53.

Jong, Fred de. 1978. *Turuq and Turuq – linked Institutions in Nineteenth – Century Egypt* Leiden: Brill.

Jong, Fred de. 1978. "The Sufi Orders in Egypt During the Urabi insurrection and the British Occupation (1882 – 1914)" *Journal of the American Researon Center in Egypt* 21: 131 – 39.

Jong, Fred de/peter Gran. 1982. "On Peter Gran, *Islamic Roots of Capitalism Egypt, 1760 – 1840" International Journal of Middle East Studies* 14, no 3: 381 – 400.

Keddie, Nikki. 1972. *Sayyed Jamal al-din al – Afghani: A Political Biography.* Berkeley and Los Angeles: University of California Press.

Keddie, Nikki. 1981. *Roots of Revolution: An Interpretive History of Modern Iran* New Haven: yale University Press.

Kedourie, Elie. 1954. "Ghanim, Khalil" *Encyclopedia of Islam.* 5 vols, suppl. Leiden: Brill.

Kedourie, Elie. 1966. "*Abduh and Afghani: An Essay on Religious Belief and Political Activism in Modern islam.* London: Frank Cass.

Kedourie, Elie. 1974. *Arabic Political Memoris and Other Studies*. London Frank Cass.

Kenny, Lome, 1965 "The Khedive Isma'il's Dream of Civilization and Progress" *The Muslim World*, 55 nos 2 – 3: 142 – 55, 211 -2.

Kenny, Lome, 1966. "Al- Afghani on Types of Despotic Government" *Journal of the American Oriental Society* 83: 19 – 27.

Khoury, Philip. 1983. *Urban Notables and Arab Nationalism: The Politics of Damascus 1860 – 1920.* Cambridge: Cambridge University press.

Kudert, Cevedet, 1977. *Abdulhamit devrinde sansur*, Istanbul: Milliyet Yayinlan.

Kudsi – Zadeh, Albert. 1971. "Islamic Reform in Egypt: Some Observations on the Role of al- Afghani. "*The Muslim World* 16 no. 1: 1 – 12.

Kusel. Varon Samuel selig de. 1915. *An Englishman's Recollections of Egypt 1863 – 1887:* Hohm Lane.

Landau, Jacob. 1965. "Prolegomena to a Study of Secret Societies in modern Egypt". *Middle Eastern Studies* 1, no. 2: 135 – 86.

Landes, Daved. 1958. *Bankers and Pashas*: *International Finance and Economic Imperialism in Egypt.* Cambridge. Mass: Harvard University Press.

Lankshear. Colin (with Moira Lawler). 1987. *Literacy, Schooling and Revolution.* London: Falmer Press.

Lesson. 1979. *Traveling Brothers: The Six Concuries Road From Craft Fellowship to Trabe Unionism.* London: George Allen and Unwin.

Lockman. Zachary and Joel Beinin. 1987. *Workers on the Nile: Nationalism, Communism. Islam and the Egyptian Working Class. 1882 – 1954.* Princeton: Princeton University Press.

Lossef, Lev. 1984. *On the Beneficence of censorship: Aesopian Language in Modern Russian Literature.* trans. Hane Bobke. Munich: Verlag Otto Sagner.

McNeill. William. 1990. *Population and Politics since 1750. Charlottesville*: University Press of Virginia.

Mardin, Serit, 1962. *The Genesis of Young Ottoman Thought: A Study in the Modernization of Turkish Political Ideas* Princeton: Princeton University Press.

Masters. Bruse. 1988. *The Origins of Western Economic Dominance in the Middle East: Mercantalism and the Islamic Economy in Allepo 1600 – 1750.* New York: New York University Press.

Mayer, Thomas 1988. *The Changing Past: Egyptian Historiography of the Urabi Revolt, 1882 – 1883.* Gainsville. University of Florida Press.

Mitchel, Timothy 1988. *Colonizing Egypt*. Cambridge ; Cambridge University Press.

Momen, Moojan. 1985. *An introduction to Shi'ism Islam: The History and Doctrines of Twelver Shi'ism.* New Haven: Yale University Press.

Momen, Moojan, Ed 1981. *The Babi and the Baha'l Religions, 1844 – 1944: Some Contemporary Wastern Accounts.* OXord: George Ronald.

Montesquieu. Charls. 1964. *Qêuvres Comple'tes*. Paris. E'ditions du Seuil.

Moore. Barington, Jr, 1966. *Social Origins of Dictotarship and Democracy: Lord and Peasant in the Making of the Modern World* Beacon Press.

Moore Barington, *Injustice: the Social Bases of Obedience and Revolt.* White Plains. N. Y. Sharpe, 1978.

Morris. Peter. ed. 1984. *Africa, America and Central Asia: Formal and Intormal Empire in the Nineteenth Century.* Exter: University of Exter.

Moustapha, Fazil Pasha. 1897. *Lettre addersse' au feu Sultan Abdul Aziz, 1866.* Repr. cairo: Typo – Lith A. Costgliola.

Mukherjee. Rudrangshu. *Awadh in Revolt.* Oxford: Oxford University press.

Nelson, Joan. *Access to Power: Politics and the urban Poor in Developing Nations.* Princeton: Princeton University Press.

Ninet, Johm. 1883. "Origins of the National Party in Egypt" *The Nineteenth Century* 13: 117 – 34.

Nubarian, Nubar. 1983. *Memoires de Nubar Pasha* Ed. Ghali. Beirut: Librairie du Liban.

Ochsenwald, William. 1984. *Religion, Society and the State in Arabia: The Hijaz under Ottoman Control. 1840 – 1908.* Columbus: Ohio University Press.

Okyar, Osman, and Halil Inalcik, eds. 1980. *Social and Economic History of Turkey (1071 – 1920).* Anakara: Meteksan.

Owen, Edward Roger John. 1969. *Cotton and the Egyptian Economy 1820 – 1914.* Oxford: at the Clarendon Press.

Owen, Edward Roger John. 1972 *"Egypt and Europe: From French Expedition to British Occupation" In Studies in the Theory of Imprialism.* ed. Roger Owen and Bob Sutcliffe London Longman.

Owen, Edward Roger John. and Bob Sutcliffe, eds, 1972. *Studies in the Theory of Imperialism* London: Longman.

Paige, Jeffery. 1975. *Agrarian Revolution: Social Movements and Export Agriculture in the Underdeveloped World.* New York: Free press.

Panzac. Daniel. 1982. *"Ende'mies, epida'mies et population en Egypte au XIXe siecle" in groupe de Recherches et d'Etudes sur le Proche-Orient. L'Egypte* au XIXe Siecil. Paris: CNRS.

Parsa. Misagh. 1989. *Social Origins of the Iranian Revolution.* New Brunswick: Rutgers University Press.

Patterson. Anabell. 1984. *Censorship and Interpretaton: The Conditions of Writing and Reading in Early Modern England.* Madison: University of Wisconsin Press.

Peters. Rudolph. 1987. "The Battered Dervishes of Bad Zuwayla: *A Religious Riot in Eighteenth – Century Cairo" In Eighteenth – Century Renewal and Reform in Islam*, ed. Nehemia Levtzion and John voll > Syracuse: Sytacuse University Press.

Phelps, William Richard Charls. 1978. "*Political Joumalism and the Urabi Revolt*" Ph. D. diss. University of Michigan.

Politis, Athanase. 1929 – 30 *L' Hellenisme et l'egypte moderne.* 2 vols. Paris: Felix Alcan.

Polk, and Chambers, eds. 1968. *Beginnings of Modernization in the Middle East: The Nineteenth Century* Chicago: University of Chicago Press.

Porte. Roy, and Mikulas Teich, eds 1986. *Revolution in History.* Cambridge: Cambridge University press.

Quataert, Donald. 1983. *Social Disentegration and Popular Resistance in the Ottoman Empire. 1881 – 1908.* New York: New York University Press.

Rambaud, Joseph. 1909. *Histoire des doctrines economiques*, Paris: Librairie de la Societe du Recueil General de lois des Arrets.

Raymond, Andre. 1972. "les Grandes epidemies de peste au Caire aux XVIIIe et XVIIIe siecles" *Bulletin des etudes orientales* 25: 203 – 10.

Raymond, Andre. 1973 – 74. *Artisans et commercants au Carie* au XVIIIe siecle. 2 vols Damascus: Institut Francais de Damas.

Raymond, Andre. *1975, Deux leaders populaires au Caire a'la fin du XVIIIe et au debut dy XIXe siecle "La Nouvelle Revue du Caire* 1: 281 – 398.

Raymond, Andre. 1984. *The Great Arab Cities in the 16^{th} – 18^{th} Centuries: An Intorduction.* New york: New York University Press.

Raymond, Andre. 1985. *Grandes villes arabes a l'epoque ottomane*, Paris ; Sinbad.

Reimer, Michael, 1988. "Colonial Bridgehead: Social and Spatial Change in Alexandria, 1850 - 1882" *International Journal of Middle East Sudies* 20, no 4: 531- 53.

Rhone. Arthur. 1877. *L'Egypte a petites journees; etudes et souvenirs... Le Kaire et ses environs*. paris: E. Leroux.

Richards. Alan. 1982. *Egypt's Agricultural Development, 1800 – 1980: Technical and Social Change Boulder. colo*: West view press.

Robinson, Ranald. 1972 "*Non – European Foundations of European imperialism: Sketch for a Theory of Collaboration" in Studies in the Theory of Collaboration" in Sutdies in the theory of Imperialism*, ed, Roger Owen and Bob Sutcliffe. London: Longman.

Robinson, Ronald and John Gallagher (with Alice Denny). 1981. *Africa and the Victorians*, 2nd ed. London: Macmillan.

Robinson. Macim, 1973. *Islam and Capitalism.* New york: Pantheon.

Royle, Charles. 1886, *The Egyptian Campaigns. 1882 to 1885* – 2 vols. London: Hurst and Blackelt.

Rude, George, 1959. *The Crowd in the French Revolution*, Oxford University Press.

Rude, George. 1964. *The Crowd in History: A Study of Popular Disturbances in France and England, 1730 - 1848.* New York: john Wiley and Sons.

Rude, George 1980. *Ideology and Popular Protest*. New york: Pantheon.

Ruud, Charles 1982. *Fighting Words: Imperical Censorship and the Russian Press. 1804 – 1906.* Toronto. University of Toronto Press.

Sabry, Muhammed. 1924. *La genese de l'esprit national egyptien, 1863 – 1882.* Paris: Association Linotypiste. 1933.

Safa'i, Ibrahim, ed 1349 s/ 1970. *Asnad – I new yaftih* Tehran: Chap- I Sharq.

Said. Edward. 1978. *Orientalism*. New York: vitage Books.

Sayyid Marsot, Afaf lutfi al, 1968. "*Modernization in the Middle East: the Nineteenth Century*, ed. William Polk and Eichard Chambers. Chicago; University of Chicago press.

Sayyid Narsot, Afaf lutfi 1984. *Egypt in the Reign of Muhammed Ali.* Cambridge: Cambridge University press.

Sayyid Narsot, Afaf lutfi 1985. *A Short History of Modern Egypt*. Camdridge: Cambridge University Press.

Schacht. Joseph. 1988. *An Introduction to Islamic Law*. Oxford: Oxford University Press.

Scholch. Alexander, 1972. *Egypt for the Egyptians! The Socio-Political Crisis in Egypt, 1878 – 1882*, London: Ithaca Press. 1981.

Scholch. Alexander, 1976, "*The Men on the Spor and the English Occupation of Egypt in 1882*" *The Historical Journal* 19. No 2: 773 – 85.

Scott, James. 1985. *Weapons of the Weak: Everyday Forms of Peasant Resistance* New Haven: Yale University Press.

Sewell. Williams. Jr. 1980. *Work and Revolution in France.* Cambridge: Cambridge University Press.

Sewell. Williams. Jr. 1985. "*Ideologies and Social Revolutions: Reflections on the French Case*" *Journal of Modern History* 52, no 1: 57 – 54 – 85.

Sewell. Williams. Jr. 1990 "*Rethinking Labour History: Towrard a post – Materialist Rhetoric*" Michigan, 22 March.

Shaw, Stanford and Ezel Kural Shaw. 1977. *History of the Ottman Empire and Modern Turkey* 2 vols Cambridge: Cmbridg University Press.

Shoshan. Grain Riots and the Moral Economy in Egypt 1350 – 1517" *Journal of interdisciplinary History* 10, no, 3 (1980): 459 – 78>

Skocpole, Theda. 1979. *States and Social Revolutions: A Comparative Analysis of France, Russia and China.* Combridge: Combridge University Press.

Skocpole Theda 1882. "*Rentier State and Shi'a Islam in the Iranian Revolution*" *Theory and Society* 11, No. 3: 265 – 83.

Skocpole Theda 1985 "Cultural Idioms and Political Ideologies Reconstructing of state Power: A Rejoinder to Sewell "*Journal of Modern History.* 57. No. 1: 86 – 96.

Smith, Peter. 1987. *the Babi and Baha'i Religions: From Messianic Shi'ism to a world Religion.* Cambridge: Cambridge University Press.

Smith, Peter and Moogan Momen, eds. 1986. *In Iran.* Los Angeles: Kalimat Press.

Somers. Margaret. And Walter Goldtrank. 1979. "The Limits of Agronomic Determinism; A Critique of Paige's Agrarian Revolution" *Comparptive Studies in Society and History* 21, no 3: 443 – 58.

Stoler, Ann Laura, 1989. "Rethinking Colonial Categories: European Communities and the Boundaries of Rule "*Comparative Studies in Society and History* 31, no. 1: 137 – 61.

Stuart. Villiers. 1883. *Egypt after the war.* 2 vols London: John Murray.

Szyloowicz. Joseph. 1973. *Education and Modernization in the Middle East* Ithaca: cornel University Press.

Thompson, Edward, 1968. *The Making of the English Working Class Harmondsworth*: Penguin.

Tignor, Robert. 1962. "Some Materials for the History of the Arabi Revolution, A Bibliographical Survey"، *Middle East Journal* 16, no 2: 239 - 48.

Tilly, Charles. 1978. *From Molilization to Revolution*, Reading, Mss: Addison – Wesley.

Tilly, Charles. 1984. *Big Structures, Large Processes, Huge Coppartisons,* New York: Russell Sage Foundation.

Tilly, Charles. 1986. *The Contentious French.* Cambridge, Mass: Harvard University Press.

Tilly, Charles L. Tilly, and R, Tilly, 1975. *The Rebellious Century: 1830 – 60* Cambridge Mass: Harvard University Press.

Tolidano, Ehud. 1982. *The Ottoman Slave Trade and its Suppression,* Princeton: Princeton University Press.

Tolidano, Ehud. 1990. *State and Society in Mid- Nineteenth – Century Egypt.* Cambridge. Cambridge University press.

Tucker, Judith. 1985. *Women in Nineteenth Century Egypt.* Cambridge. Cambridge University Press.

Underdown, David, 1985. *Revel. Riot and Rebellion: Populr Politics in England 1603 – 1660.* Ocford: Clarendon Press.

Vatikiotis. 1985. *The History of Egypt* 2nd ed. Baltimore: John Hopkins University Press.

Volait. 1987. "*La communaute italienne et ses ediles" Revue de l'occident musulman et de la mediterranee* 46, no. 4: 137 – 55.

Wallace. Mackenzie. 1883. *Egypt and the Egyptian Question.* London: Macmillan.

Walton. john. 1984. *Reluctant Rebels: Comparative Studies of Revolution and underdevelopment.* New york: Columbia University Press.

Waltz. 1978a. "Asyut in the 1260s (1844 – 53)" *Journal of the American Research Center in Egypt* 15: 113 – 26.

Waltz. 1978b. *Egypt and bilad as- Sudan, 1700 – 1820.* Cairo: institute François d'Archeologie Oriantale.

Weber. Max. 1978. *Economy and Society: An Outline of Interpretive Sociology.* Ed. Eothand Wittich. 2 Vols. Berkeley and Los Angeles. University of California press.

Williams. Raymond. 1977. *Marxism and Literature*. Oxford: Oxford University Press.

Williams. 1984. *The long Revolution*. Harmondsworth: Penguin.

Wolf, Eric. 1973. *Peasant Wars of the Twentieth Century*: New York: Harper Torchbooks.

Wolf, Eric 1977. "Is the Peasantry a Class Category Separate from Bourgeois and Proletarian? *Fernand Braude Center Working Papers*. Binghamton: State University of New York.

Zald, Mayer and John Mccathy. eds. 1979. *The Dynamics of Social Movements: Resource Monilization, Social Control, and Tactics*. Cambridge. Mass: Winthrop publishers.

Zald, Mayer and John Mccathy. eds. 1987. *Social Movements in an Organizational Society*. New Brunswick: Transactions Books.

Zinke, Barham. 1873. *Egypt of the Pharaohs and of the Khedive*. 2d ed. London Smith, Elder.

Zolondek, Leon. 1968. "Al- Tahtawi and Political Freedom" *The Muslim World* 54: 90 – 97.